مركز البحوث والدراسات

في قبضة الحاخامات

تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية

د. صالح محمد النعامي

www.albayan.co.uk

في قبضة الحاخامات

تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والاقليمية

تأليف
الدكتور صالح محمد النعامي

ح مجلة البيان، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النعامي، صالح محمد

في قبضة الحاخامات: تعاظم دور التيار الديني الصهيوني في إسرائيل و اثاره الداخلية و الاقليمية. / صالح محمد النعامي. - الرياض، ١٤٣٥هـ

ص ٥٢٤؛ ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٥-٤٤-١٠١-٨١٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١ - الصهيونية ٢- اليهودية أ. العنوان

ديوي ٩٥٦,٩٠٠١ ١٧١٣/ ١٤٣٥

رقم الإيداع: ١٧١٣/ ١٤٣٥

ردمك: ٥-٤٤-١٠١-٨١٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الإهـداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى...

الذين غسلوا عار مئات السنين...

كل من تمردوا على الاستبداد...

من آمن بحق أمتنا في الحرية...

من أحال خريف أمتنا إلى ربيع...

الذين أشعلوا ثورات التحول الديموقراطي...

في وطننا الكبير...

المقدمة:

تكتسب الإحاطة بمضامين الحراك الداخلي، واتجاهاته، ودلالاته، في أي كيان سياسي أهمية خاصةً، لما لهذا الحراك من تأثير حاسم على بلورة البيئة الداخلية التي تعمل في ظلها دوائر صنع القرار في هذا الكيان، ويشكل الإلمام بمكونات البيئة الداخلية لصنع القرار متطلباً سابقاً لصياغة توقعات إزاء اتجاهات السياسات العامة في الكيانات السياسية المختلفة.

وعندما يفضي تأثير بعض مكونات البيئة الداخلية على دائرة صنع القرار إلى تغييرات إستراتيجية سواء على مستوى الكيان أم في الإقليم، فإنه يصبح من الأهمية بمكان إدراك آليات العمل المعتمدة من قبل هذه المكونات لمراكمة القوة والنفوذ والتأثير.

وتعتبر إسرائيل مثالاً صارخاً للكيانات السياسية التي يطغى فيها تأثير مكونات البيئة الداخلية على عملية صنع القرار، حيث يلعب الحراك السياسي الداخلي في إسرائيل، والقوى المؤثرة فيه دوراً مهماً وحاسماً في تصميم السياسات العامة لهذا الكيان وتوجيهها، ولقد أوجز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر عندما قال: «لا يوجد في إسرائيل سياسة خارجية، بل سياسة داخلية تمليها حسابات حزبية ضيقة»[(١)].

ولما كان الوطن العربي يعيش في خضم صراع طويل ومرير مع إسرائيل، فإنه من المؤكد أن للسياسات الإسرائيلية تأثيراً كبيراً على العرب، وتحديداً على الفلسطينيين، وعلى مستقبل الإقليم بشكل عام، لذا فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على طبيعة بعض مركبات البيئة الداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار في هذا الكيان، سيما تلك التي يقترن تأثيرها بتداعيات استراتيجية بعيدة المدى.

---

(١) بيلين، يوسي، لمس السلام (لجعت بشالوم)، تل أبيب، منشورات هكيبوتس همؤحاد، ٢٠٠٥، ص٢٣.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ستين عاماً على الإعلان عن إسرائيل، إلا أن الدراسات العربية لم تسلط الضوء على بعض مركبات البيئة الإسرائيلية الداخلية بالشكل المناسب، لتقديم تفسيرات موضوعية للسياسات التي بلورتها وتبلورها الحكومات المتعاقبة في تل أبيب، ولعل إحدى القضايا المركزية والحاسمة التي لم تأخذ نصيبها الكافي من البحث والتدقيق من قبل الباحثين العرب، هي: دور التيارات الدينية، وتحديداً التيار الديني الصهيوني في تصميم السياسات الداخلية والخارجية لإسرائيل، سيما وأن إسرائيل تعرف نفسها بأنها دولة ديموقراطية يهودية ليبرالية.

ولقد عانت بعض الدراسات العربية التي عالجت هذه القضية تحديداً، واطلع عليها المؤلف، الخلط والالتباس إلى درجة أنها أدت إلى تعميم أحكام غير دقيقة لا تقدم تفسيرات شافية لما تقوم به إسرائيل، ولا تعين كثيراً في بلورة توقعات إزاء مخططاتها المستقبلية، ولم تُمكن من توضيح الفروق الكافية بين التيارات الدينية اليهودية المؤثرة على دوائر صنع القرار الإسرائيلية، وفي هذا الكتاب الذي هو في الأصل بحث قدمه المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، يتم تسليط الضوء على العوامل والتحولات التي سمحت بتعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني، على صنع القرار الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه حاول المؤلف رصد إسقاطات تعاظم دور التيار الديني الصهيوني على الواقع الإسرائيلي الداخلي، وعلى الإقليم في الوقت الحاضر، واستشراف المزيد منها في المستقبل.

المصطلحات:

اليهودية، واليهود:

ظهر مصطلح اليهودية أثناء العصر الهيليني للإشارة إلى ممارسات اليهود الدينية لتمييزها عن عبادات جيرانهم، وهو يشير إلى العقيدة التي يتبعها اليهود الذين كانوا

يعيشون في جنوب الضفة الغربية والتي يُطْلق عليها اليهود بالعبرية «يهودا»، نسبة إلى يهودا، الولد الرابع ليعقوب -عليه السلام-[1].

الصهيونية:

تشير كلمة صهيون في التراث الديني اليهودي إلى جبل صهيون الذي يقع في القدس، كما تستخدم الكلمة للإشارة إلى اليهود كجماعة دينية، وتعتبر العودة إلى صهيون فكرة محورية في النسق الديني اليهودي، إذ إن أتباع هذه العقيدة يؤمنون أن المسيح المخلص «همشيح» سيأتي آخر الزمان ليقود شعبه إلى القدس، ويحكم العالم ويسود العدل[2].

ومن ناحية سياسية، فإن الصهيونية، هي حركة مسؤولة عن الاستعمار الاستيطاني اليهودي الإحلالي في فلسطين الذي ترسخ بدعم الغرب[3].

المتدينون في إسرائيل: يعرف كل من «إسرائيل شاحاك» و«نورتون ميرفيسكي» المتدين اليهودي في إسرائيل: بأنه «الذي يؤمن بكل ما جاء في الكتب المقدسة لليهود ويعلن التزامه بأداء العبادات والطقوس الدينية وفق الشريعة اليهودية»[4].

ويقسم اليهود في إسرائيل من حيث الموقف من الدين إلى **ثلاثة أقسام رئيسة**[5]:

١. **المتدينون:** الذين يلتزمون بشكل مطلق بتعاليم الدين والشريعة اليهودية،

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٥، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، ص ١٥.

(٢) المسيري، عبد الوهاب، في الخطاب والمصطلح الصهيوني – دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٣، ص٨٧.

(٣) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، جزء٦، مرجع سابق، ص١٦.

(٤) شاحك، إسرائيل وميرفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة محمود الفقعاوي، خانيونس، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص٣٣.

(٥) نبيه، بشير، جدلية الديني والسياسي في إسرائيل - حركة شاس كدراسة حالة، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦، ص١٥.

وأداء جميع العبادات والطقوس الدينية، ويواظبون على أداء الصلوات في الكنس بشكل يومي.

٢. **التقليديون**: الذين يؤدون الطقوس الدينية والعبادات بشكل انتقائي، بحيث يؤدون العبادات الخفيفة، ويتجنبون العبادات التي تتطلب جهداً ووقتاً، ولا يواظبون على التوجه إلى الصلاة في الكنس بشكل يومي، ومعظم هؤلاء من اليهود ذوي الأصول الشرقية.

٣. **العلمانيون**: الذين لا يؤدون في الغالب أي طقوس دينية، ويلتزمون باحترام المناسبات الدينية بوصفها مناسبات قومية.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة ومستقلة حول وزن المتدينين اليهود من ناحية ديموغرافية، إلا أنه وفق دراسة إسرائيلية حديثة، فإن المتدينين يشكلون: ٢٥٪ من الإسرائيليين، في حين يشكل التقليديون حوالي: ٤٠٪، ويشكل العلمانيون: ٣٥٪[1].

التيار الديني الصهيوني: هو الذي يرى أن المشروع الصهيوني يجب أن يكون مشروع إحياء ديني، وأن رسالة الصهيونية هي إحياء اليهودية[2].

وقد حصرت بعض الأدبيات تعريف التيار الديني الصهيوني بأنه «التيار الذي أصبح جزءاً من الحركة الصهيونية ومؤسساتها»، ويستثني هذا التعريف الحركات الدينية التي حافظت على موقف نظري رافض للصهيونية، لكنها أسهمت وتسهم بشكل كبير في دفع المشروع الصهيوني، دفعاً يفوق في بعض الأحيان إسهامات التيارات العلمانية الصهيونية، وعليه فإن الكاتب ينطلق هنا في تعريفه للجماعة الدينية اليهودية

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص٢٨١.

المنضوية في إطار التيار الديني الصهيوني من أنها الجماعة التي تسهم في دعم المشروع الصهيوني من خلال القيام بالمهام التالية أو بعضها:

١. تلعب دوراً في النظام السياسي الإسرائيلي، بوصف إسرائيل تجسيداً للفكرة الصهيونية، من خلال المشاركة في الائتلافات الحاكمة وتولي مهام محددة في الحكومات المتعاقبة، والمشاركة في عملية صنع القرار الإسرائيلي.
٢. الإسهام بفاعلية في الجهد الاستيطاني اليهودي داخل إسرائيل وفي الأراضي العربية المحتلة منذ العام: ١٩٦٧.
٣. المشاركة في الجهد الحربي من خلال تطوع أنصار هذه الجماعات للخدمة في الوحدات المقاتلة في الجيش الإسرائيلي.

ويضم التيار الديني الصهيوني الأحزاب السياسية، والحركات الجماهيرية، والمرجعيات الدينية، بالإضافة إلى المعسكرات وجماعات الضغط الدينية، داخل الأحزاب العلمانية.

وينقسم اليهود المتدينون من حيث الموقف من الحركة الصهيونية إلى قسمين (تيارين أساسيين):

١. التيار الحريدي: وهو عبارة عن الجماعة التي رفضت الحركة الصهيونية وناصبتها العداء في البدء، واعتبرتها حركة كفر وزندقة، لأنها دعت إلى تدخل البشر من أجل تمكين اليهود من العودة إلى أرض الميعاد، وتؤمن بأن اليهود يجب أن يعودوا إلى فلسطين بعد نزول المسيح المخلص، وعلى الرغم من هذا الموقف المعلن، فإن التيار الحريدي قد تراجع عن مبادئه الرافضة للاندماج في المشروع الصهيوني، وأصبح يشارك في الانتخابات، ويقبل بالدخول في الائتلافات الحاكمة، ويسهم في المشروع الاستيطاني [1].

---

(١) ديان، آرييه، النبع المتدفق، قصة حركة شاس (همعيان هشوكيك سيبورا شل تنوعات شاس)، القدس، كيتر،١٩٩٩، ص ٢٥.

٢. **المتدينون القوميون**: وهم التيار الذي يرى أن عودة اليهود إلى أرض الميعاد يجب أن تسبق نزول المسيح المخلص، وليس العكس، لذا تحالف مع الحركة الصهيونية واندمج في مؤسسات دولة إسرائيل [١].

وتطلق الأدبيات الأجنبية على المتدينين القوميين والتيار الحريدي «اليهودية الأرثوذكسية»، وبالتالي قد يكون هذا المصطلح رديفاً لمصطلح التيار الديني الصهيوني.

اليهود الإشكنازيون (الغربيون): هم اليهود الذين ينتمون حضارياً إلى العالم الغربي، ومن ثم يُشار إلى جميع اليهود المهاجرين من أمريكا وأوروبا والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي بأنهم يهود «غربيون»[٢].

اليهود السفارديون (الشرقيون): هم الذين هاجروا إلى إسرائيل من الدول العربية والدول الإسلامية، أو من ينتمون إلى جماعات يهودية متفرقة [٣].

إسرائيل:

هي كيان استيطاني بجميع خصائصه الجوهرية، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، وإلى جانب يهوديته، فهو كيان إجلائي نموذجي؛ صاغت كل أيدلوجيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الثقافية -إلى حد كبير-، من منطلقات الاسترجاع الغيبي [٤].

وإلى جانب ذلك، فإن إسرائيل تضم مجموعة قليلة من اليهود تتبع فرق دينية.

الحاخام: كلمة عبرية تعني «الرجل الحكيم أو العاقل»، من ناحية اصطلاحية تعني

---

(١) المرجع السابق

(٢) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شوفاني، إلياس، نظام الحكم. في: كميل منصور (معد) إسرائيل دليل ٢٠٠٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥، ص٣.

الفقيه في أمور الدين، ويمكن أن يطلق على الحاخام مصطلح «راب»، وجمعها «رابانيم»، وهو المصطلح الذي كان يطلق على الحاخامات الذين فسروا التوراة أما «جاؤون»، فهو الفقيه الجهبذ، أو العلامة، وهو الحاخام المتبحر في العلوم الدينية والذي يتصدى للفتوى [1].

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص١٥٥.

الفصل الأول
الدين والسياسة في إسرائيل

- ☐ المبحث الأول: العوامل المؤثرة في تنامي التيارات الدينية.
- ☐ المبحث الثاني: مصادر التفكير الديني اليهودي.
- ☐ المبحث الثالث: الصهيونية واليهودية.
- ☐ المبحث الرابع: أبعاد العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل.

□ مقدمة:

تلعب العوامل الداخلية ممثلة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلى جانب مركبات البيئة الخارجية دوراً مهماً في حركة نمو التيارات الأيدلوجية، والحركات الاجتماعية، فتنامي هذه التيارات وتلك الحركات أو ضمورها يكون محصلة استجابة المجتمعات لهذه الظروف في الغالب، في نفس الوقت فإن أحد العوامل التي تتحكم في أنماط سلوك هذه التيارات، هو مصادر التفكير التي تستند إليها في تعاطيها مع القضايا المطروحة على الأجندة الوطنية، من هنا فإن الوقوف على محتوى هذه المصادر يشكل متطلباً أساسياً لبناء نماذج لتفسير أنماط سلوك هذه التيارات وتوقعها في المستقبل، من خلال تحديد درجة الالتزام بهذه الأفكار، في نفس الوقت فإن اندماج هذه التيارات في بنية الدولة والمجتمع يتوقف بشكل أساسي على موقفها من الفكر السائد، ودرجة التقائها معه وافتراقها عنه، ومن الأهمية بمكان تحديد مدى استعدادها للتحرك من أجل فرض مواقفها، علاوة على ضرورة الوقوف على مكامن القوة التي تحظى بها هذه التيارات، ونقاط الضعف التي تعاني منها في الصراع الداخلي في تحديد سلم الأولويات الوطنية.

وإن كان علماء السياسة والاجتماع قد وضعوا عدداً من النظريات التي تفسر تنامي وتعاظم التيارات الأيدلوجية، ومنها التيارات الدينية، فإن التيار الديني في إسرائيل هو مثال على التيارات الأيدلوجية، والحركات الاجتماعية التي دلل الواقع على تنامي كبير في درجة تأثيرها على بنية الدولة، والمجتمع، في إسرائيل العالقة في صراع طويل مع محيطها العربي والإسلامي، لذا سنحاول في هذا الفصل التمهيدي تحديد نموذج نظري -أو أكثر- يمكن أن يفسر تنامي دور التيارات الدينية في إسرائيل ومكانتها، لذا فإننا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: يناقش عدداً من النماذج النظرية التي وضعت لتفسير علاقة الدين بالسياسة وإدراك أسباب تنامي التيارات الدينية، ومحاولة تفسير تنامي التيار الديني في إسرائيل بناءً على أحد هذه النماذج بالإضافة إلى محاولة الإحاطة بالعوامل الذاتية الداخلية لتحقيق هذا الهدف.

المبحث الثاني: سنعرض لمصادر التفكير الديني اليهودي، وسنتناول بشكل خاص العهد القديم، والتلمود، وسنناقش طابع الأفكار التي نادت بها هذه المصادر، وتحديداً نظرتها إلى ليهود وإلى غير اليهود.

المبحث الثالث: نظراً إلى أن هذا الكتاب يتناول التيار الديني الصهيوني، فإنه سيتم في هذا المبحث معالجة العلاقة بين اليهودية كدين، والصهيونية كحركة علمانية، أخذت على عاتقها مهمة إقامة «وطن قومي لليهود» على أرض فلسطين.

المبحث الرابع: سنتعرض فيه لأبعاد علاقة الدين بالدولة في إسرائيل على الصعد: الدستورية والقانونية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

المبحث الأول
العوامل المؤثرة في تنامي التيارات الدينية

يقرر علماء الاجتماع والسياسة أن الدين يؤثر في مناشط المجتمع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لا يمكن فهم الدين بمعزل عن بقية أنظمة المجتمع، وفي المقابل، وكما يقول «ساويدلير»(swidler) «فإنه لا يمكن فهم تعاظم شأن الحركات الاجتماعية، ومن ضمنها تلك التي تستند إلى خطاب ديني دون تحليل الاعتبارات والدوافع البنيوية والظروف التاريخية التي تتصارع في إطارها للسيطرة على المجتمع»[1]. في حين نظر «جورج سيميل» إلى الشعور الديني بوصفه معطىً أساسياً في حياة المجتمعات، واعتبر دوركهايم الذي كان أول من سعى إلى تأسيس علم الاجتماع على أسس علمية أن الدين ضروري لتحقيق الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك الاندماج في المجتمعات الحديثة، أما «ماكس فيبر» فقد أكد أهمية منظومة القيم في قيام النظم الاقتصادية ذاتها، كما أبرز ذلك في كتابه عن «المناقبية البروتستنتية وروح الرأسمالية»، واتفق كل من دوركهايم وفيبر على إبراز المكانة التي يشغلها المقدّس في البناء الاجتماعي، حيث افترض الأول أن «كل المؤسسات الاجتماعية الكبرى تقريباً نشأت عن الدين»، واعتبر أن الدين يمثل» «التعبير المختصر للحياة الجماعية بأسرها»، وبالتالي المبادئ الكبيرة التي تؤسس كل مجتمع[٢].

وأثبت المكون الديني حضوراً واضحاً في جميع الحركات الاجتماعية، وهذا ما يفسر تعاظم دور الحركات الدينية في العالم، كما دلل على ذلك انتصار الثورة الإسلامية في إيران

(1) Swidler Anne, Culture in action: Symbpls and Strategies, American Socialogical Review, Vol. 51,pp. 273.

(٢) سموحا، سامي ساموحا، نظام الحكم في إسرائيل: ديموقراطية مدنية أم ديموقراطية إثنية، (همشتار بسرائيل: ديموكراتيا مدينيت، أو ديموكراتيا إثني، دورية علم الاجتماعي الإسرائيلي، عدد ٢، أبريل ٢٠٠٠، ص ٥٦٥-٦٣٠.

وتعاظم دور الحركات الإسلامية الإحيائية في العام العربي، وعودة الأصولية الإنجيلية لتلعب دوراً حاسماً في صنع القرار السياسي الأمريكي، وقلما شهد العالم أزمة سياسية كبيرة منذ أواخر القرن الماضي إلا وللفكر الديني دور في التعامل معها سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، ويبرز دور المكون الديني حتى في عمل مجموعات الضغط التي تعمل لتحقيق مصالح ضيقة.

إن انتصار نقابات العمال العلمانية في بولندا على الحكم الشيوعي أواخر القرن الماضي لم يتسن إلا بعد تحالفها الحاسم مع الكنيسة، وقد مثل خروج الدين عن نطاقه الخاص إلى النطاق العام تحدياً حقيقياً لكل نظريات العلمنة ومساً من موضوعية أطروحاتها، وخاصة تلك النظريات التي افترضت أن الدين سيندثر مع العصرنة التدريجية، حيث ثبت بطلان هذه الفرضية[1]، فالحركات العلمانية نفسها أصبحت مع الزمن أسيرة للمفاهيم الدينية عبر توقها إلى المقدس الذي يمثل جوهر الدين، فعلى هامش الحركة القومية نشأت مقدسات علمانية من نوع جديد مثل «الأمة» و «الوطن»...، وعلى هامش الأحزاب الشيوعية نشأت مقدسات أخرى مثل: «الحزب القائد»، ويتضح أنه في الوقت الذي تحاول فيه الحركات الدينية إخضاع السياسة للمفاهيم الدينية، فإن العلمانية تعطي المفاهيم الأرضية الدنيوية طابعاً مقدساً[2]، ويفسر بشارة صعود الحركات الدينية بأنه نتاج عملية العلمنة، على اعتبار أنها تيار ديني سياسي يدعو إلى دمج الدولة في الدين.

---

(١) بشارة، عزمي، من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديموقراطية الإسرائيلية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

المطلب الأول
النظريات الموجهة للموضوع

وضعت الكثير من النظريات التي تحاول سبر أغوار الحالة الدينية، وتفسير تعاظم حضور التيارات الدينية، وعنيت بعض هذه النظريات بمحاولة تتبع أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبقية على نشوء وتعاظم دور التيارات الدينية، وقياس مدى تأثر النظم السياسية القائمة بحجم الدور الذي تلعبه هذه التيارات. وسنناقش هنا بعض هذه النظريات، ثم نختبر مدى ملاءمتها لتفسير تعاظم دور التيار الديني الصهيوني في إسرائيل.

أولاً: نظريات الثقافة:

تنطلق هذه النظريات من أن الثقافة تشكل طريقاً متميزاً لحياة الجماعة، ونمطاً متكاملاً لحياة أفرادها، فهي التي تؤكد الصفة الإنسانية في الجنس البشري، وتشمل القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيديولوجيات وما شاكلها من المنتجات العقلية، فهي تشير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وكذلك توجهاتهم[1]، وتفترض هذه النظريات أن استمرارية نمط الحياة، تعتمد على وجود علاقةٍ تسانديةٍ متبادلة بين حيز ثقافي معين ونمط محدد للعلاقات الاجتماعية[2]، ويعتبر القاسم المشترك لنظريات الثقافة أنها تمثل نظريات التوازنات المتعددة، وتفسر كيف يختار الناس أساليب حياتهم والنتائج التي تترتب على ذلك، وضمن ذلك تحاول هذه النظريات تفسير ظهور الحركات الاجتماعية، ومنها الحركات

(١) تومبسون، ميشيل، إليس،ريتشارد، فيلدافسكي، آرون، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة/ عدد ٢٢٣، ١٩٩٧، ص٤١.

(٢) المرجع السابق، ص٤٣

الدينية، وهي تحاول أن تشرح وتعلل التعدد السياسي داخل الأمة الواحدة، وتعتمد هذه النظريات على العلاقة بين ثلاثة مركبات في تفسيراتها وهي: الحيز الثقافي الذي يشير إلى القيم والمعتقدات المشتركة، والعلاقات الاجتماعية، وهي أنماط العلاقات الشخصية بين الأفراد، ونمط الحياة الذي هو نتاج العلاقة بين العلاقات الاجتماعية والحيز الثقافي، و تقوم هذه النظريات على التفسير الوظيفي للسلوك الذي تُعد فيه نتائج سلوك ما أو ترتيب اجتماعي ما عناصرا جوهريا في أسباب حدوث ذلك السلوك، لا يمكن أن يكون هناك فهم حقيقي للبنية دون فهم حقيقي لوظيفتها، فلكي نفهم كيف نشأت منظمة ما وتطورت، من الضروري أن نفهم الحاجة من وراء تلك المنظمة حين نشأتها، ويستند «ماكس فيبر» إلى التفسير الوظيفي للثقافة، في تفسيره لتعاظم تأثير التيارات الدينية، حيث يرى أن الدين ينتشر تبعاً للعوائد التي يلمسها المجتمع[1].

لكن هذه النظريات وإن كانت تُجمِعُ على أثر الثقافة في تشكيل السلوك الإنساني سواءً على مستوى الجماعات أو الأفراد، فإنها تختلف في مقاربتها لتفسير تأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإنساني. وسنتعرض لثلاث من هذه النظريات:

نظرية التواصل الثقافي:

تنطلق هذه النظرية من التأكيد على دور الثقافة في تشكيل الحركات الاجتماعية وأيدولوجيتها، وتفترض أن ثقافة المجتمع المتأصلة تلعب دوراً مركزياً في اختلاف وتنوع المضامين الأيدلوجية للحركات الاجتماعية ومن ضمنها الحركات الدينية[2]، وترى هذه النظرية أن نمو وصعود الحركات الاجتماعية يتوقف على قدرتها على التكيف

---

(١)راهط، مناحيم، شاس - الروح والقوة (شاس -هروح فهكوح)، تل أبيب، ألفا تكشورت، ١٩٩٨، ص ٢٣.

(2) Tarrow Sidney social monement and action frames Boulder Co westview press. 1992. p.57

مع الثقافة السائدة[1]، وحسب هذه النظرية فإن كفاءة الحركات الاجتماعية تتوقف على قدرتها على تجنيد الأعضاء وطرح أهداف لنشاطها وأيدلوجيتها بشكل يقنع الجماهير، علاوة على قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع، وترى هذه النظرية أن الذي يعطي أهمية قصوى لثقافة المجتمع الذي يشكل الدين جزءاً أصيلاً فيها هو حقيقة أنه لا يتم تغيير المعتقدات الشائعة وأنماط التعاطي مع العالم المحيط بسرعة، لذا فإن الحركات الاجتماعية تحرص على مواءمة خطابها وتعاطيها مع عقلية وثقافة المجتمع، ويبقى التحدي الذي يقف أمام الحركات الاجتماعية هو قدرتها على بناء هويات اجتماعية تستند إلى الثقافة السائدة لتجنيد القواعد من أجل العمل على تحقيق أهداف تلك الحركات[2].

نظرية توزيع العمل الثقافي:

تفترض نظرية توزيع العمل الثقافي التي بلورها «هيختر» وجود نظام متكامل متماسك تنتظم في إطاره الحركات الاجتماعية، التي يتم تمييزها حسب الفوارق الثقافية بينها بصورة جلية وواضحة على المحورين الأفقي والعمودي[3]، وتنص الفرضية الأساس في هذه النظرية على أن الموقع الذي تحتله مجموعة معينة داخل نظام توزيع العمل الثقافي لا يتحدد بناءً على الميزات الثقافية لهذه المجموعة؛ بل بناءً على توقيت وظروف تلاقيها مع عملية التطور الصناعي، أما الميزات الثقافية فهي تستخدم في التعرف على مجموعات معينة من حيث انتماؤُها إلى مواقف معينة في النظام، وحسب النظرية فإنه كلما كان توزيع العمل الثقافي أكثر وضوحاً وجلاءً تعاظم التضامن بين

---

(١) المرجع السابق.

(٢) غانم، أسعد، الهويات والسياسة في إسرائيل، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣، ص ٩٢.

(٣) المرجع السابق، ص٩٣.

أفراد المجموعة، التي تحتل أسفل هرم العمل الثقافي، حيث إنه كلما كان توزيع العمل الثقافي يتم بشكل صارم أدى ذلك إلى احتكاك أعضاء المجموعة الواحدة مع بعضهم البعض، وليس مع أفراد المجموعات الأخرى، حيث إن التفاعل المتبادل بين أفراد المجموعة الواحدة يؤدي إلى تضامن داخلي، قد يؤدي بدوره إلى الحفاظ على أنماط ثقافية مميزة أو تطورها، ومن أشكال تطوير الأنماط الثقافية تطوير الوعي الديني كشكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي[1].

نظرية سياسة الهوية:

تفسر نظرية سياسة الهوية الانتظام والتجند في صفوف حركة اجتماعية ما للحصول على اعتراف بهوية مستقلة ذات مضامين ثقافية خاصة، وأحياناً تكون هذه المضامين ذات طبيعة دينية[2]، وتفترض هذه النظرية أن هوية المجموعات ومصالحها هي التي تحدد أنماط السلوك السياسي والاجتماعي والنظام السياسي[3]، وتفترض النظرية أن سياسة الهوية تزداد قوة وزخماً في الأوقات التي تحدث فيها تغييرات بنيوية في المجتمع أو في المكان الذي تعيش فيه، حيث إن تعدد الهويات في المكان الواحد هو الذي يولد سياسة الهوية، حيث تغدو المجموعات والأفراد مدركين لاختلافهم وتمايزهم على أساس ثقافي، ويتم التعبير عن سياسة الهوية -في أحيان كثيرة- عبر الخطاب الديني، حيث تحشد كل مجموعة الأفراد المنتمين إليها بغية مراكمة وامتلاك القوة توطئة لاستخدامها[4]، ويبْرُزُ ذلك بشكل جلي في حال ما إذا كان هناك احتكاك بين مجموعتين، حيث تسعى إحداهما للتمايز عن الأخرى، عبر أدوات شتى، منها الخطاب الديني،

---

(1) Callon, C.ed. Social Theory and the political identity.Oxford: Blackwell, 1994. p76

(٢) صفدية، أيرز ويفتاحيل، وأورن يفتاحيل، اليهود الشرقيون والمكان......نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص٤٦.

(٤) المرجع السابق، ص٤٩.

ويتم التحشيد السياسي لأي مجموعة في المجال المؤسسي عن طريق تعبئة أعضائها في سلوك موحد خلال الانتخابات، حيث إن القاعدة تنص على أن الناخب في الغالب يميل إلى التصويت للحزب وللمرشحين الذين ينتمون للمجموعة التي يشعر فيها بتميزه الثقافي[1]، وبناءً على ذلك فقد تم تطوير «نموذج التصويت الجماعي الموحد»، حيث يفترض هذا النموذج أن المصوتين الذين ينتمون إلى مجموعة محددة معينة يميلون للتصويت لحزب أو مرشح من هذه المجموعة، سيما إذا كانت متميزة من النواحي المكانية والثقافية والاجتماعية عن بقية السكان[2]، وبقدر ما تكون هذه المجموعة مصانة بحرص شديد ومحتفظة بمؤسساتها الدينية والثقافية، فإن فرصة التصويت الجماعي الموحد يزداد في هذه الحالة.

ثانياً: نظرية السوق الديني:

تعتمد مدرسة السوق الديني على تقديم تحليل اقتصادي في دراسة علاقة الدين بالسياسة وسلوك المؤسسات الدينية، وتدرس ديناميكية السلوك الديني، وتحديداً سلوك المؤسسات الدينية من خلال بناء نموذج اقتصادي يفسر هذا السلوك، وتنطلق هذه النظرية من افتراض مفاده أن الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في تحديد سلوك المؤسسة الدينية، وهي في ذلك تتصرف كما لو كانت شركة اقتصادية، وذلك من أجل ضمان بقائها وتمكينها من تسويق نفسها، وتؤكد هذه المدرسة أن الاعتبارات الاقتصادية تؤثر بشكل مساو إن لم يكن أكثر من الاعتبارات الأيدلوجية في سلوك المؤسسة الدينية[3].

---

(١) المرجع السابق، ص٥٠.

(٢) المرجع السابق.

(3) Anthony Gill. Rendering unto Caesar: The Catholic Church and the state in Latin America. Chicago: University of Shicago Press,1998,269pp

ولقد لعبت الاعتبارات الاقتصادية للكنيسة دوراً مهماً في تطوير الأحزاب السياسية في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بشكل كبير، مما أدى إلى اختلاف واضح في درجة نمو الأحزاب الطائفية في الدول الأوروبية، حيث تنامت هذه الأحزاب في دول مثل: ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، وفشلت في دول مثل: فرنسا وإيرلندا وإسبانيا[1]، وقد نمت فيها القوى الليبرالية التي كانت تطالب بتجريد الكنيسة من امتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاعتبارية، مثل ألمانيا وايطاليا وبلجيكا، حيث اضطرت الكنيسة مجبرة إلى التحالف مع الأحزاب الطائفية مما أدى إلى ازدهار هذه الأحزاب. وفي الدول التي لم يكن هناك ثمة تهديد لمكانة الكنيسة وامتيازاتها رفضت الكنيسة الأحزاب الطائفية لأنها تنافسها على تمثيل الجمهور المسيحي الكاثوليكي، أي أن الاعتبارات الاقتصادية هي التي أملت خارطة تحالفات الكنيسة المسكونة بالخوف، من أن تفقد امتيازاتها ومكانتها، وقد عزت «كارولين وورنر» تحالف الكنيسة الكاثوليكية مع الأحزاب المسيحية الديموقراطية -رغم مواجهتها الكثير من الفضائح-، ومحافظتها على تحالفات مع القوى الاشتراكية والشيوعية، في الوقت الذي رفضت فيه التحالف مع الأحزاب الكاثوليكية الخالصة إلى اعتبارات اقتصادية[2]، وتخلص وورنر إلى القول إن الكنيسة تنطلق في سلوكها من الاعتبارات التي تحكم أية شركة اقتصادية، حيث إنها لا تتردد في التضحية بالنقاء الأيديولوجي من أجل مصالحها وامتيازاتها، وهذا ما يفسر سلوكها السياسي عندما تحالفت مع الاتجاهات التي لا تنسجم مع أفكارها

(1) Staithis Kalyvass, **The Rise of the Christian Democracy in Europe**, in EVA BELLIN.FAITH IN POLITICS-New Trends in the`study of Religion and Politics, in Project MUSE Scholary journal, .pp3

(2) Karolyn Warner, In The confession of an Interest Group, in: EVA BELLIN». **FAITH IN POLITICS-New Trends in the`study of Religion and Politics»** , in Project MUSE Scholary journal, pp322.

ومنطلقاتها الدينية والأيدلوجية[١]، ولا تغفل «وورنر» عوامل أخرى، إلى جانب الاعتبار الاقتصادي، وهي عوامل مؤثرة في سلوك الكنيسة مثل: الإرث التاريخي، والبناء المؤسساتي والمستوى القيادي.

لكن «إيفا بيلين» لا ترى أن نظرية السوق الديني تصلح وحدها لتفسير العلاقة بين الدين والسياسة، وذلك من خلال إشارتها إلى ثلاث ثغرات في هذه النظرية، فمن ناحية فإن المؤسسة الدينية التي درست سلوكها نظرية «السوق الديني» كنموذج لتفسير سلوك المؤسسات الدينية هي الكنيسة الكاثوليكية، ولا يمكن تعميم سلوك هذه الكنيسة على كل المؤسسات الدينية في العالم، فالبناء المؤسساتي في هذه الكنيسة يتميز بالمركزية وبيروقراطي، ويتأثر بمستوى الحضور القيادي لقادة الكنيسة[٢]، وترفض بيلين تجاهل دور الأفكار والمعتقدات الدينية في إملاء أنماط السلوك على المؤسسة الدينية، ولا تقبل أن يكون الاعتبار الاقتصادي هو الاعتبار الرئيس في توجيه سلوك المؤسسة الدينية، مشيرة إلى أن نظريات السوق الديني حاولت تطبيع المؤسسة الدينية وتصويرها كما لو كانت شركة اقتصادية، وهذا في نظرها يمثل اختزالاً لجملة الاعتبارات التي حركت المؤسسة الدينية، ولا تقبل إرجاع سلوك المؤسسة الدينية إلى مبدأ «الاختيار الراشد» (rational choise)، وتجاهل الجانب العقائدي كخلفية لتفسير سلوك المؤسسة الدينية. وترى أن هذه النظريات تصلح فقط لتفسير بعض التطورات السياسية في تاريخ أوروبا مثل صعود الأحزاب الطائفية في فترة ما من تاريخ أوروبا وتحالفات الكنيسة الكاثوليكية المثيرة للجدل. من ناحية ثانية لا تصلح الكنيسة الكاثوليكية وسلوكها كنموذج يمكن تعميمه على بقية الأديان، حيث إنه لم يعد أتباعها هم الأكثر في العالم.

---

(١) المرجع السابق.

(2) EVA BELLIN.**FAITH IN POLITICS-New Trends in the`study of Religion and Politics**, in Project MUSE Scholary journal pp326

ثالثاً: النظريات الماركسية:

توقع ماركس انحسار الفكر الديني وآمن بحتمية زوال الدين أو تلاشيه، بوصفه نموذجاً عتيقاً للتفكير تجاوزه العلم، وأنه مجرد أفيونٍ للشعوب سينحسر مع انهيار نظم السيطرة والاستعباد الطبقية وزوال استغلال الإنسان للإنسان، عازياً نشوء الحركات الاجتماعية إلى الصراع الطبقي؛ متجاهلاً أي دور للدين[1]، لكن منظري الماركسية الذين جاؤوا بعد ماركس أدركوا أن حصر بروز الحركات الاجتماعية في الصراع الطبقي، لا يفسر ظهور الحركات الدينية وصعودها رغم اتخاذها موقفاً معادياً من الشيوعية، لذا حاولوا تفسير صعود الحركات الدينية وتعاظم تأثيرها، انطلاقا من افتراض مفاده أن التنافس بين رؤوس الأموال وأرباب العمل على الأسواق يجعلهم يعملون على خفض تكاليف الإنتاج عبر نقل عملية الإنتاج إلى مناطق تتوفر فيها العمالة الرخيصة، علاوة على الاستعانة بالتقنيات المتقدمة التي تقلص الحاجة إلى العنصر البشري في عملية الإنتاج، وهذا بدوره يولد صراعات بين أرباب العمل والعمال، وهو ما يدفع العمال إلى الدخول في نقابات عمالية أو أحزاب اجتماعية أو حركات دينية[2].

وترى الشيوعية الجديدة أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية سواءً عبر الحرمان المطلق أو النسبي تسهم في نشأة الحركات الاجتماعية، ومنها الحركات الدينية، ووفق هذه النظريات فإن الضغوط السياسية تتمثل في ضعف قنوات الاتصال بين النظام السياسي والجماهير، وهناك ضغوط ثقافية تتمثل في عدم الاتساق بين القيم والمعايير الاجتماعية، علاوة على الضغوط النفسية التي يتعرض لها الأفراد، والتي تجعلهم يتجهون إلى التكتل في إطار اجتماعي لإكسابهم الإحساس بالوحدة والقوة.

---

(١) تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة و (آخرين)، القاهرة، دار المعارف، ط١٩٧٠، ١، ص٣٧٩.

(2) Mended Ernest,» **Late Capitalism** «, London, new left book, 1975. pp 45.

رابعاً: نظريات استغلال البنية السياسية:

تنطلق هذه النظريات من افتراض مفاده أن الحركات الاجتماعية تستغل بعض السمات في النظم السياسية القائمة لتحقيق مصالحها، فعلى سبيل المثال تستغل الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة حقيقة أن النظام السياسي يسمح للنخب السياسية بجمع تبرعات لتمويل حملاتها الانتخابية، من أجل توظيف تقديم هذه التبرعات في إملاء نوع من السياسات التي تخدم مصالح هذه الحركات، من هنا فإن هذه النظريات تفترض أن استراتيجيات الحركات الاجتماعية وتنظيماتها تتأثر بطابع النظام السياسي، وفي بعض الأنظمة السياسية فإن الحركات الدينية كإحدى الحركات الاجتماعية تلجأ إلى استغلال طابع النظام السياسي الذي لا يسمح لحزب لوحده بتشكيل الحكومة فتستغل حاجة الأحزاب الأخرى إليها في تشكيل الائتلافات الحاكمة لمراكمة النفوذ.

المطلب الثاني
خصوصية الحالة الدينية في إسرائيل

تتسم الحالة الدينية في إسرائيل بكثير من التعقيد والالتباس، وذلك بسبب الطبيعة الفسيفسائية للمجتمع الإسرائيلي، وتعقيد تركيبته الطائفية والعرقية، وتأثيرها المباشر على الحالة الدينية، وهو ما عقد طبيعة تأثير هذا الواقع على نشوء وتعاظم دور القوى الدينية، ومما زاد الأمور تعقيداً اختلاط الديني بالعرقي في إسرائيل، حيث إن بعض القوى الدينية فيها ـ خلافا لما عليه الحال في كثير من المجتمعات في العالم ـ تحرص على تمثيل قطاعات سكانية محددة لاعتبارات عرقية، كما هو الحال مع حركة «شاس»، وهو ما يجعل من الصعب تبني تصور نظري محدد لتفسير تنامي تأثير القوى الدينية في إسرائيل، وعلاقتها بالمجتمع، وذلك لأنه ليس كل تصور نظري يصلح لتفسير تنامي قوة دينية محددة يصلح لتفسير تنامي القوى الأخرى، ومع ذلك فإن هناك بعض النظريات التي

تصلح لتفسير تعاظم التيارات الدينية في إسرائيل، وهو ما استفادت منه القوى الدينية في مراكمة القوة، ولا يمكن إغفال الكثير من الأحداث التاريخية والسياسية التي كان لها دور في توفير البيئة المناسبة لتنامي القوى الدينية، ونحن هنا سنعرض للعوامل التي كان لها بالغ الأثر على الحالة الدينية في إسرائيل.

أولاً: دور الثقافة:

تعتبر نظرية التواصل الثقافي إحدى النظريات التي تفسر تنامي دور التيار الديني في إسرائيل، وكما يقول عالم الاجتماع الإسرائيلي «سامي ساموحا» فإن الثقافة لعبت دوراً في تحول المزيد من العلمانيين إلى التدين، حيث إن قطاعات واسعة من اليهود ترى في مظاهر التدين علامة ثقافية قومية مميزة، مشيراً إلى ولادة ما يصفه بـ«الثقافة الجديدة» التي يعكسها اتساع دائرة ممارسة الطقوس الدينية، والتوجه للكنس والتعلق بالتراث الديني[1].

وقد شهد العقدان الأخيران تعزيزاً لنزعة التقرب من الدين، بشكل متواصل، مما أدى إلى تبني أنماط دينية في التفكير والحياة، والإقبال على دراسة الدين والتراث اليهودي بين الشرائح العلمانية في إسرائيل، ولا يأتي ذلك فقط بهدف التعرف على هذا التراث؛ وإنما من أجل بلورة الهوية الثقافية المميزة في شقيها: الشخصي والجماعي، ويتمثل هذا التحول في ظهور عدد من المعاهد والكليات في العقد الأخير والتي تهدف بشكل أساس إلى إطلاع الشريحة اليهودية العلمانية على الدراسات الدينية، وتعليمهم التراث اليهودي حتى في جوانبه الصوفية، ولا تتم هذه الجهود دائماً بواسطة أدوات دينية، بل أحياناً من خلال أدوات علمانية، لكنها تؤدي نفس النتيجة، حيث تنكشف المزيد من القطاعات العلمانية على التراث الديني، وهو ما يوفر البيئة المناسبة لزيادة الدعم الشعبي للقوى

(١) ساموحا، سامي، دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية، (مدينات يسرائيل بين يهدوت فديموكراتيا «، القدس، المركز الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠، ص ٣٢٠.

الدينية، والذي يدلل على التوظيف الثقافي للدين بالنسبة للعلمانيين في إسرائيل هو توبيخ الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس لمجموعة من الشبان العلمانيين الذين انتهكوا حرمة يوم السبت في مدينة تل أبيب التي تعتبر معقل العلمانيين في إسرائيل، حيث قال «على كل اليهود متدينين وعلمانيين الالتزام بحرمة السبت»[(١)].

ويرى «يوآف بيليد» أن نظرية «توزيع العمل الثقافي» تصلح لتفسير ظاهرة إقبال الفئات الهامشية الفقيرة من الأصول الشرقية في المجتمع الإسرائيلي على تأييد الحركات الدينية، ذات النزعة الاجتماعية مثل حركة «شاس». وهذا ما يدلل على أن القوة الانتخابية للأحزاب الدينية في إسرائيل لا تتوقف على دعم جماهيرها من المتدينين فحسب، مع أن السواد الأعظم من الفئات الفقيرة في إسرائيل هم من التقليديين[(٢)].

إن أبناء الطوائف الشرقية من اليهود الذين يشكلون حوالي: ٤٥٪ من مجمل اليهود في إسرائيل احتلوا قاع الهرم الثقافي، وتعرضوا لتمييز على أسس عنصرية، وضمن ذلك حاولت القيادة العلمانية الغربية للدولة إرغامهم على التخلي عن المضامين الثقافية التي جاؤوا بها من البلدان العربية والإسلامية، التي هاجروا منها، ضمن ما كان يعرف باستراتيجية «بوتقة الانصهار»، والتي هدفت إلى صهر ثقافات اليهود المهاجرين لإنتاج ثقافة إسرائيلية واحدة تكون ذات مضامين غربية علمانية صرفة[(٣)]، لذا فإن العودة للدين وتأييد حركة «شاس» الدينية التي انطلقت لرفع راية الدفاع عن حقوق الفئات الشرقية الفقيرة، مثل ردة فعل احتجاجية على ممارسات القيادة العلمانية للدولة، ويقول كل من «ايرز صفديا» و»أورن يفتاحيل» إن نظرية «سياسة الهوية» تصلح أيضاً لتفسير إقبال

---

(١) كاربي، يوفال، بيريس يشدد على أهمية حرمة السبت (بيريس مخبيد عل شميرات هشبات)، هارتس، ١٥-٣-٢٠١٠.

(٢) بيليد، يوآف، شاس والمكانة الدينية لليهود الشرقيين، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣، ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص٩٨.

الفئات الهامشية الفقيرة، وتحديداً ذات الأصول الشرقية على التدين، على اعتبار أن هذه الفئات كانت ترغب في الحصول على اعتراف بهويتها الثقافية المميزة، ونيل الشرعية من المجتمع المحيط بهذه الهوية ذات المضامين الدينية[1].

ثانياً: استغلال البنية السياسية:

تشكل نظرية استغلال البنية السياسية أحد النظريات التي تفسر تعاظم تأثير القوى الدينية في إسرائيل، فمنذ الإعلان عن قيام إسرائيل وحتى الآن، لم يحدث أن تمكن حزب إسرائيلي بمفرده من تحقيق الأغلبية المطلقة في البرلمان، الأمر الذي أدى إلى تشكيل حكومات ائتلافية، وقد لعبت فيها الأحزاب الدينية دور «لسان الميزان»، واستغلت هذا الدور في إملاء سياساتها، ومن خلال حصولها على عدد من الوزارات الخدمية على وجه الخصوص تمكنت من تعزيز علاقتها بالجمهور، مما زاد من نفوذها، كما سنوضح لاحقاً.

ثالثاً: تأثير الغربنة:

لا يمكن فهم الانزياح نحو التدين بمعزل عن التغييرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي جراء انتمائه إلى المنظومة القيمية الغربية، التي تركت بصماتها واضحة عليه، وإن أحد أسباب العودة إلى الدين، والتي شملت الكثير من قطاعات المجتمع الإسرائيلي كانت نتاج اتباع نمط الحياة الغربية، والذي تمثل في تعاظم مظاهر الجريمة وسيادة نمط الحياة الأناني، وازدياد معدلات الطلاق، والمس بقيم العائلة كوحدة البناء الأساسية في المجتمع، والإباحية، والشذوذ الجنسي وزواج المثليين، وتدني معدلات الدافعية للخدمة العسكرية في أوساط العلمانيين، وظاهرة الهجرة العكسية من إسرائيل إلى الخارج، وهذا

---

(١) صفدية، أيرز ويفتاحيل، وأورن يفتاحيل، اليهود الشرقيون والمكان......نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير، مرجع سابق، ص ٥٤.

ما جعل العودة إلى الدين تمثل ردة فعل على «النتاج المر لنمط الحياة الغربية[١]»، وقد أدى هذا الواقع إلى تعزيز ثقة القوى الدينية بنفسها وتقلصت مشاعر الغربة لديها، بعد أن كان ينظر إليها بكثير من الهوان، وانتقل المعسكر الديني من مرحلة الدفاع عن النفس في مواجهة التيارات العلمانية، إلى مرحلة الهجوم، وتحولت رغبة المتدينين من مجرد الاندماج في المجتمع الإسرائيلي إلى رغبة في تبوؤ موقع قيادي فيه في ضوء منظومة قيمية جديدة، تأسست على «الاستقامة والنزاهة» تجسدت في نظر المجتمع الإسرائيلي، ولم يعد الشعور بالثقة يقتصر على النخب القيادية في القوى الدينية اليهودية بل تعداها إلي عامة المتدينين، فباتوا يشعرون أنهم ينتمون إلى عالم لا تتحدد أنماط حياته بواسطة احتياجات انسانية قصيرة الأجل، وإنما بواسطة قوى عليا إلهية مطلقة، تمنحهم قوة هائلة سواء من أجل إقامة فرائض الدين ذاته، أو من أجل مواجه مصاعب الحياة[٢].

رابعاً: الانتصارات العسكرية:

لا خلاف بين علماء الاجتماع السياسي في إسرائيل، على الدور الكبير للانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل على الدول العربية، في إيجاد بيئة مناسبة للإقبال على التدين، حيث نظرت الكثير من القطاعات السكانية داخل إسرائيل إلى هذه الانتصارات على أنها تحقيق للنبوءات التي جاءت بها التوراة وبقية المصادر الدينية، وهو ما ألهب الحماسة الدينية لدى هذه الأوساط[٣]، ولا شك أن أهم حرب أثرت في الوعي الجمعي لليهود العلمانيين والمتدينين كانت حرب سنة: ١٩٦٧، عندما تمكن الجيش الإسرائيلي

---

(١) شيلغ، يائير يائير شيلغ، المتدينون الجدد - نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) إيزنشتطاط، شموئيل وليسك، موشيه، الصهيونية والعودة إلى التاريخ، (هتسيونوت فهحزرا لهستوريا)، القدس، منشورات بن تسفي، ١٩٩٩ص ١٨٧.

من الانتصار على الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية، والقدس، وهضبة الجولان، وقطاع غزة وصحراء سيناء التي تساوي مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فلسطين، لقد رأى اليهود في نتيجة الحرب معجزة إلهية، وبداية لتحقيق الخلاص ومقدمة لعودة المسيح المخلص[1]، ولقد أضفت نتائج الحرب- في نظر قادة التيار الديني - مصداقية على النصوص الدينية، وعززت الشعور بالثقة لدى المجتمع الديني، وهو ما أدى بدوره إلى تدين المزيد من الشباب وتحولهم عن العلمانية إلى التدين على أمل أن يسهم ذلك في تحقيق المزيد من المعجزات[2].

وقد أوجدت الانتصارات العسكرية أثرها في حياة كثير من القادة اليهود العلمانيين، مثل الجنرال «أيفي إيتام»، والذي أصبح أحد ألمع القادة العسكريين وتبوأ منصب وزير في حكومة نتنياهو السابقة، فقد ولد «إيتام» لعائلة علمانية تقطن في مدينة حيفا، حيث كان قد أنهى في سنة: ١٩٦٧ الثانوية العامة، وإثر الانتصار الإسرائيلي قرر ترك نمط الحياة العلمانية والتوجه إلى إحدى المدارس الدينية، إلى جانب خدمته في الجيش، حيث آمن أنه بالتحول إلى لتدين ستقضي إسرائيل على أعدائها[3].

خامساً: دور العقيدة الأمنية:

بلور رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول «دفيد بن غوريون» العقيدة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الممتدة ما بين حربي (١٩٤٨ و١٩٥٦) والتي تقوم على **ثلاثة مبادئ أساسية وهي**: الحرب الخاطفة: وتعني تقصير أمد أية حرب تنشب بين إسرائيل وجيرانها

---

(١) روبنشتاين، داني، غوش ايمونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية،١٩٨٣، ص٧.

(٢) بيلصكي، إلياهو، «الدين والدولة في إسرائيل، إلى أين »، (دت فمدينا بيسرائيل لآين)، تل أبيب، سفريات دفار،١٩٨٤، ص ٧٦.

(٣) رابينوفيتش، شولي، مقابلة مع الجنرال أيفي إيتام، نكوداه (إسرائيل)، ٢٣-٣-١٩٩٩.

العرب إلى أقصر وقت ممكن، والحرب الصاعقة: والتي تعني استخدام أكبر قدر من القوة في بداية المعركة ليس من أجل حسمها فقط، بل للتأثير على الوعي الجمعي العربي وتخويفهم، وتيئيسهم من خيار التوجه إلى القوة العسكرية لحسم الصراع مع إسرائيل، وهذا ما ولد المبدأ الثالث وهو دفع العرب إلى التوجه لخيار التسوية السياسية، بما يتفق مع المصالح الأساسية لإسرائيل[1].

إن تطبيق مبادئ النظرية الأمنية استدعى من النخب الإسرائيلية الحاكمة العودة إلى لتراث الديني اليهودي، لزيادة الدافعية لدى الشباب اليهودي للتجند في إطار الجهد الحربي الإسرائيلي، وكانت أبرز خطوة أقدمت عليها المؤسسة الحاكمة هو افتتاح مدارس عسكرية يشرف عليها الحاخامات ويتم تمويلها من قبل الجيش، وذلك لبعث الحماس الديني، وهو ما جعل الحاخامات على تواصل مع قطاعات علمانية واسعة من الجمهور، على اعتبار أن الجيش الإسرائيلي الذي تفرض فيه الخدمة الإلزامية يضم شبابا من كل الفئات السكانية، وهكذا تحولت الخدمة العسكرية إلى مصدر من مصادر تشجيع التدين في المجتمع الإسرائيلي.

والشواهد السابقة تدلل على أن أنماط التوجه نحو الدين في إسرائيل تختلف عن أي أنماط أخرى في أي بلد، وبالتالي فإنه من الصعب أن يتم تعميم تصور نظري محدد لسبر أغوار الحالة الدينية في إسرائيل، وهذا يرجع إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية والعرقية والدينية في إسرائيل، بالإضافة إلى جملة الأحداث التاريخية التي أثرت في ذلك.

---

(١) بيدهتسور، رؤفين، ثقافة الأمن الإسرائيلية ومصادرها، وتأثيرها على الديموقراطية الإسرائيلية، (تربوت هبيطحون هيسرائيليت، مكورتيها فشبعتا على هديموكراتيا هيسرائيليت)، فصلية « بوبوليتيكا» (إسرائيل)، عدد ٤٦، مايو، ٢٠٠٢، ص ٢٨

المبحث الثاني
مصادر التفكير الديني اليهودي

استندت التيارات الدينية اليهودية إلى مصادر دينية تضمنت نصوصاً زعمت أنها مقدسة وعزتها إلى السماء، ونصوصاً عزتها إلى اجتهادات كبار الحاخامات، بحيث أضفت اليهودية على هذه الاجتهادات قداسة، وقد شكلت هذه النصوص مجتمعة مصادر التفكير اليهودي، حيث لعبت دوراً حاسماً ليس في بلورة أنماط الممارسات والطقوس الدينية التي يلتزم بها المتدينون اليهود فقط، بل إنها ظلت موجهاً ومحدداً رئيساً لأنماط التفكير السياسي لجميع التيارات الدينية اليهودية، وبدرجة أقل التيار العلماني اليهودي ممثلاً في الحركة الصهيونية؛ فقد استندت التيارات الدينية اليهودية إلى النصوص الدينية في تحديد مواقفها الأيدلوجية في كثير من القضايا، ابتداءً من بلورة موقفها إزاء طابع العلاقة بين الدين والدولة، وانتهاءً بتحديد مواقفها من القضايا الاجتماعية والسياسية، سيما تلك المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي. والذي يضفي أهمية قصوى على هذه المصادر هو حقيقة تحكم المرجعيات الدينية بشكل مطلق في تحديد مواقف القواعد الجماهيرية للتيارات الدينية اليهودية الرئيسة، حيث تحرص هذه المرجعيات على التزام حديدي بالنصوص الدينية قبل حسمها أيًا من القضايا التي يطلب منها البت فيها، وسنعرض في هذا المبحث لمصادر التفكير الديني اليهودي الرئيسة.

المطلب الأول: العهد القديم

ويشمل: التوراة أو الأسفار الخمسة، والكتب المدونة، التي يطلق عليها باللغة العبرية «خوتفيم»، وكتاب «الأنبياء»، والذي يطلق عليه بالعبرية «نبئيم»، بالإضافة إلى تسعة عشر سفراً، ويطلق على «العهد القديم» بالعبرية «هتناخ»، وجاءت كتبه باللغة

العبرية واللغة الآرامية واليونانية، وهناك من يطلق على العهد القديم «التوراة»، ويبلغ عدد أسفاره ٤٦ سفراً[1].

أولاً: التوراة:

«توراة»، كلمة من أصل عبري، مشتقة من فعل «يوريه»، (يعلم، أو يدرس)، وكانت تستخدم بمعنى: وصايا و»شريعة» أو «علم» أو «أوامر»، وبالتالي كان اليهود يستخدمونها للإشارة إلى اليهودية بشكل عام، وتستخدم كلمة «التوراة» في الإشارة إلى كل التراث الديني اليهودي، وكل ما أوصى به الإله بني إسرائيل، وفي المصادر اليهودية لم يكن يشار إلى «اليهودية»، وإنما إلى «التوراة»، ولم يظهر مصطلح «اليهودية» إلا في العصر الهيليني[2].

تتكون التوراة من خمسة أسفار، ويطلق عليها بالعبرية «حوميش موشيه»، وتشمل الشرائع والقوانين والوصايا العشر التي أوصى الإله بها موسى، كما تضم أخباراً تاريخية عن بني إسرائيل، **وتضم التوراة:** سفر التكوين وسفر التثنية وسفر الخروج وسفر اللاوين وسفر العدد[3].

١. **سفر التكوين:** هو أقدم ما كتب من أسفار التوراة، يذكر قصة خلق العالم، وقصة آدم وحواء، وقصة الطوفان، وأصل جماعة بني إسرائيل وقصة إبراهيم وولده إسحاق وابنه ويعقوب، ثم قصة يوسف، ويطلق على هذا السفر باللغة العبرية «براشيت»، وتعني البدء، أي بدء الخليقة وتكوينها، ويتفق الباحثون على أن سفر التكوين هو أقدم أسفار التوراة.

---

(١) عايش، سائد، اليهودية الأرثوذكسية، مرجع سابق، ص٥.

(٢) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

(٣) الجبوري، حامد، التناقض في التوراة وأثره في الأعمال السلبية لليهود، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، ص١٩.

٢. **سفر الخروج**: يروي قصة خروج بني إسرائيل من مصر باتجاه الأرض المقدسة، ويشمل قصة مولد موسى وتكليفه بالنبوة وصعوده الجبل وإنزال الألواح المقدسة عليه والتي تضمنت الكثير من أحكام الشريعة اليهودية في مجالات متعددة، وعلى رأسها العبادات.

٣. **سفر اللاوين** : و يعني بالعبرية «هفيتيكوس» أي الأحبار، ويتناول أحكام الطهارة وتقديم القرابين وما يجوز أكله، وما لا يجوز أكله من لحوم، بالإضافة إلى أنه يشمل الكثير من الحدود الدينية، «ولاوي» هو أحد أبناء يعقوب، ويعود نسب موسى وهارون إليه، وكان اللاوين يقومون على تطبيق أحكام الشريعة المتعلقة بالذبح وتقديم القرابين وما يجوز أكله، وغير ذلك من الفرائض والحدود، علاوة على أنهم كانوا سدنة الهيكل.

٤. **سفر التثنية**: يطلق عليه بالعبرية «هدبريم» أي الكلام، ويطلق عليه أيضاً «الناموس» ويشمل أغلب أحكام الشريعة اليهودية الخاصة بالحروب والسياسة والمعاملات، ويضم نظاماً للعقوبات لمن يخالف تعاليم الشريعة اليهودية.

٥. **سفر العدد**: تحدث عن تيه بني إسرائيل في صحراء سيناء، لذا أطلق عليه بالعبرية «بمدبار»، أي «في الصحراء»، ويضم إحصائيات عن بني إسرائيل وجيوشهم وأموالهم، لذا أطلق عليه سفر «العدد».

ثانياً: أسفار الأنبياء:

تتضمن أسفار الأنبياء وما وقع للعبرانيين من أحداث بعد موت موسى حتى هدم الهيكل على يد القائد البابلي نبوخذ نصر، وهو يغطي الفترة الممتدة بين عام ١٣٠٠ ق.م إلى ٢٠٠ ق.م، **وينقسم إلى قسمين**[١]:

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج٥، ص٨٤.

١. **الأنبياء الأولون**، ويطلق عليهم بالعبرية «نبئيم ريشونيم»، ويضم هذا القسم ستة أسفار: سفر يوشع (يوشع بن نون)، ويروي قصة احتلال بني إسرائيل أرض كنعان، وتقسيم هذه الأرض بين الأسباط والقبائل العبرانية، وسفر القضاة المخصص لذكر أسماء القضاة في تاريخ الجماعة الإسرائيلية، وانتصارهم على الفلسطينيين، وسفرا صموئيل اللذان يعالجان تأسيس المملكة العبرانية المتحدة، وقصة داود، وسفرا الملوك، وهما يغطيان فترة حكم داود وسليمان وسقوط مملكة «شمرون»، ثم مملكة «يهودا».

٢. **الأنبياء الآخرون**، ويطلق عليهم بالعبرية «نبئيم أحرنويم»: ويضم هذا القسم مجموعة من النبوءات والمواعظ الدينية والقصص، وعددها خمسة عشر سفراً، منها ثلاثة لأنبياء كبار، وهم «أشعيا وإرميا وحزقيال»، واثنا عشر لأنبياء صغار وهم (هوشع، ويوئيل، وعاموس، وعفوديا، ويونس، وميخا، وناحوم، وحبقوق، وصفينا، وحجاي، وزكريا، وملاخي).

جميع هؤلاء الأنبياء أرسلوا إلى بني إسرائيل، ما عدا يونس فقد أرسل الى نينوى في العراق، وقد أشار القرآن الكريم إلى قصته[1].

وتمجد التوراة وكتاب «الأنبياء» ما تصفه بـ «عبقرية شعب بني إسرائيل»، ويظهر الكتابان في نسق تاريخي يصور ملحمة تدور أحداثها حول قدرة هذا الشعب على تحدي الظروف، وانتصاره عليها.

ثالثاً: أسفار الأناشيد والشعر:

مواعظ دينية جاءت في نسق شعري، اعتمدت بشكل أساس على البلاغة اللغوية، وتضم سفر أيوب، ومزامير داود وتضم أناشيد شكر للإله وتراتيل روحية، ونشيد

---

(١) عبد الواحد، علي، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ١٣.

الإنشاد، ويضم الأغاني الشعبية التي كانت مخصصة للأفراح، وقصة راعوث، وهي بطلة ترجع إلى عصر القضاة، مراثي إرميا، وهي قصائد بكاء على أورشليم (القدس) بعد تخريبها، وسفر الجامعة، وهي خواطر فلسفية، وسفر إيستر، ويتحدث عن خلاص جماعة إسرائيل على يد إيستر، سفر دانيال، الذي يتحدث عن النبي دانيال، وسفر عزرا، الذي يتحدث عن عودة بني إسرائيل إلى القدس وإعادة بناء الهيكل الثاني، وسفر نحميا، وهو يعني بسرد قصة عودة اليهود من السبي البابلي، وسفرا أخبار الأيام، وهما تلخيص للوقائع التاريخية في العهد القديم منذ بدء الخليقة حتى السبي البابلي[1].

رابعاً: الأسفار التاريخية:

وتضم اثنا عشر سفراً، تعرض لتاريخ بني إسرائيل بعد استيلائهم على أرض كنعان، واستقرارهم في أرض فلسطين، وتفصل في تاريخ قضاتهم وملوكهم والحوادث التي مروا بها.

خامساً: الوصايا العشر:

وردت هذه الوصايا في سفري الخروج والتثنية، وتضمنت التالي[2]:

١. لا يكن لك إلهة أخرى، لا تصنع لك تمثالاً منحوتا، ولا صورة ما مما في السماء من فوق، وما في الأرض من تحت، وما في الماء من تحت الأرض لا تسجد لهن ولا تعبدهن.
٢. لا تنطق باسم الرب إلهك باطلاً، لأن الرب لا يبرئ من نطق اسمه باطلاً.
٣. أذكر يوم السبت لتقدسه، ستة أيام تعمل وتصنع جميع عملك، وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك.

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٨٥.
(٢) المرجع السابق، ص٩٣.

٤. أكرم أباك وأمك لكي تطول على الأرض التي يعطيك الرب إلهك.

٥. لا تقتل.

٦. لا تزن.

٧. لا تسرق.

٨. لا تشهد على قريبك شهادة زور.

٩. لا تشته بيت قريبك.

١٠. لا تشته امرأة قريبك، ولا عبده ولا أمته، ولا ثوره ولا حماره.

وعلى الرغم من أن ما جاء في هذه الوصايا يتفق بشكل أو بآخر مع ما جاءت به الكتب السماوية، والأديان الأخرى، لكننا سنجد لاحقاً أن المصادر الدينية الأخرى تدعو إلى قيم متناقضة تماماً لما تدعو إليه هذه الوصايا.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن أحبار اليهود اعتمدوا في تدوين المصادر الدينية على الروايات الشفوية، وما يتلقاه الخلف عن السلف، حيث تأثرت عملية التدوين بأوضاع الأحبار النفسية، سيما وأن معظم هذا التدوين تم خلال مكثهم في السبي البابلي.

ويرى الكثير من الباحثين أن هذه التوراة لا صلة لها بموسى بسبب ما حوته من تناقضات كبيرة، ولا مجال لسرد الأدلة على التناقضات الهائلة في أسفار التوراة، فقد ورد في سفر التثنية « فمات هناك موسى، عبد الرب، في أرض موآب بأمر الرب ودفنه في الوادي في أرض موآب تجاه بيت فقوروم، ولم يعرف أحد قبره إلى يومنا هذا»[1]، فكيف يكتب موسى عن موته إن كان هو الذي نزلت عليه التوراة، يقول المؤرخ اليهودي «لودس» في كتابه «إسرائيل» «إننا لا نستطيع أن نؤيد صحة رجوع تاريخ أي من الأسفار إلى عصر موسى»[2].

---

(١) سفر التثنية، الإصحاح ٣٤، آية: ٥ .

(٢) ديان، آرييه، النبع المتدفق، قصة حركة شاس، مرجع سابق، ص٥٣.

مكانة العهد القديم لدى اليهود:

يعتبر العهد القديم، وتحديداً التوراة المصدر الأول للتشريع لدى اليهود، وينظم الإطار التعبدي لديهم، ويحرص اليهود المتدينون على تلاوتها في الكنس، إذ تبدأ تلاوة أسفار التوراة وتنتهي بعد عيد رأس السنة العبرية بقليل، وتتم تلاوة أجزاء من كتب الأنبياء ونصوص أخرى من العهد القديم في أيام السبت والأعياد، ويكون موجوداً لدى معظم العائلات العلمانية، حيث تحرص مؤسسات الدولة على تقديمه كهدية في ختام الخدمة العسكرية، ولدى الشروع أو الانتهاء من عمل في السلك الوظيفي العام.

مكانة اليهود وغيرهم في التوراة:

أسهمت أسفار التوراة بشكل واضح في بلورة نظرة اليهود لأنفسهم، وشكلت معياراً ناظماً لطابع العلاقة بينهم وبين غيرهم من الأقوام.

أولاً: ادعاء الاصطفاء والاختيار:

لقد تضمنت التوراة عدداً من المواد التي ارتكزت عليها اليهود في الزعم بأنهم وحدهم «الشعب المختار»، حيث ورد في سفر الخروج: «الآن إن امتثلتم أوامري وحفظتم عهدي فإنكم تكونون لي خاصة من جميع الشعوب، لأن جميع الأرض لي وأنتم تكونون لي مملكة أحباراً وشعباً مقدساً»[1]، وجاء في سفر التثنية «لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وإياك اصطفى الرب إلهك، أن تكون له أمة خاصة من جميع الأمم التي على وجه الأرض»[2]، وتشير الكاتبة والباحثة الإسرائيلية «ياعيل لوتان»، والتي تخصصت في دراسة المصادر الدينية اليهودية إلى أن التوراة عَّرفت إله بني إسرائيل بمفاهيم مطلقة،

---

(١) سفر الخروج، الإصحاح ١٢، الآية ٥-٦.

(٢) سفر التثنية، الإصحاح السابع، آية٦.

فهو ليس إله أقوام آخرين، بل هو يخص بني إسرائيل وحدهم، لأنه اختارهم دون بقية الناس، وبالتالي فهذا الإله يقيم نظاماً مستقلاً خاصا باليهود دون أي رابط ببقية بني البشر[1]، وتشير لوتان إلى أن فكرة «اليوم الآخر» كما تجسدها التوراة تنص على أن العالم أجمع سيعترف في الآخرة بـ«يهوى» (إله بني إسرائيل)، وبالقدس كبيته، وباليهود ككهنته، وحتى في «الآخرة»، فإن التوراة لا تشير إلى تحول بقية الناس لليهودية على اعتبار أن ظاهرة الفصل بين اليهود وغيرهم ظاهرة كونية تمتد حتى «الآخرة».

ثانياً: الزعم بالأحقية على أرض فلسطين:

ورد في سفر التكوين نص وصية من الرب لإبراهيم «لأجعلك أمماً وملوكاً منك يخرجون، وأقيم عهدي بيني وبينك، وبين نسلك من بعدك مدى أجيالهم أبد الدهر، لأكون لك إلهاً ولنسلك من بعدك، وأعطيك أرض غربتك لك ولنسلك، لك ولنسلك جميع أرض كنعان ملكاً مؤبداً وأكون لهم إلهاً، وقال الله لإبراهيم وأنت احفظ عهدي أنت ونسلك من بعدك مدى أجيالهم»[2].

ومما لا شك فيه أن الإيمان بالأفضلية على العالمين أدى إلى انغلاق اليهود على أنفسهم وانعزالهم عن بقية الأمم، وعدم اختلاطهم بغيرهم قديماً وحديثاً، حيث أقاموا في تجمعات منفصلة.

---

(١) لوتان، ياعيل، الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى، قضايا إسرائيلية، عدد١٣، مجلد٤، شتاء ٢٠٠٤، ص٢٦.

(٢)سفر التكوين الإصحاح السابع عشر: الآية ٥-١٠

المطلب الثاني: التلمود

التلمود: معناه التعاليم أو الشرح أو التفسير، وهي كلمة عبرية مصدرها «لماد»، اي تعلم، ومن حيث المصطلح فإن التلمود يعني مجموعة الشرائع اليهودية التي نقلها أحبار اليهود شرحاً وتفسيراً للتوراة والاستنباط عن أصولها [1].

وينقسم التلمود إلى قسمين، المشناة، الجمراه:

المشناة: وهي كلمة بالعبرية تعني «التكرار»، وغرضها إيضاح وتفسير ما التبس في شريعة موسى، وينظر للمشناة على أنها التوراة الشفاهية التي أنزلت على موسى تفسيراً للتوراة المكتوبة، حيث نقلت أباً عن جد، ومع بدء القرن الثاني (ق.م) شرع الحاخامات اليهود في تصنيف التفاسير وتحريرها، وتواصلت عمليات التفسير حتى اكتملت على يد الحاخام «يهودا» هاناسي في القرن الثاني للميلاد، حيث أطلق على هذه التفاسير «المشناه»، وقد أطلق على الحاخامات الذين اشتغلوا في جمع وتفسير التوراة الشفوية «التنائيم»[2]، وينظر اليهود إلى المشناة بوصفها الجزء المهم والرئيس من التلمود، ويطلق عليها أيضاً «القانون الشفوي»، الذي نقله موسى إلى خليفته يوشع بن نون، والذي نقله بدوره إلى الرسل الذين جاءوا من بعده.

الجامراه: بعد أن وصلت المشناه إلى صورتها النهائية بعد ترتيبها، وتدوينها كتابة، عمد الحاخامات إلى شرحها والتعليق عليها والتوفيق بين متناقضاتها، وقد أطلق اليهود على هذه الشروحات «الجامرا »، وتعني بالعبرية «مكتمل»، حيث انجزت في القرن السادس الميلادي. وتولت عملية الشرح والتعليق مجموعة من الحاخامات أطلق عليهم

---

(١) سوسة، أحمد، دراسات في اليهودية والصهيونية، عمان، دار الأمل للنشر والتوزيع،٢٠٠٣، ص١٣.

(٢) القثامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٠، ص٢٣.

«الأمورائيم»، أي الأستاذة المحدثون أو الشراح، فأخذ هؤلاء يدرسون «المشناة»، ويعلقون عليها التعليقات الإضافية ويشرحون متونها شرحاً وافياً يتناول شرائع اليهود، وطقوسهم وتاريخهم [1]، وقد تضمنت الجامراه كل مناقشات الحاخامات حول الأحكام التي تضمنتها «المشناه»، والمناظرات التي جرت بينهم، وإن كان ينظر «للمشناه» على أنها القانون الثاني المدون بعد التوراة، فإنه ينظر لـ «الجامراه»، على أنها تمثل شرح وتفسير المشناه.

أنواع التلمود:

هناك تلمودان، يعرف أحدهما بالتلمود الفلسطيني، ويطلق عليه أيضاً التلمود اليروشلمي نسبة للقدس، ويعرف الثاني بالتلمود البابلي، ولكل من التلمودين طابعه الخاص الذي تأثر بطابع البلد الذي وضع فيه، وقد دون التلمود الفلسطيني باللغة الآرامية الغربية، أما البابلي فقد دون باللغة الآرامية الشرقية[2]، ويعتبر التلمود البابلي أكثر شمولاً وتنظيماً وتفصيلاً من التلمود الفلسطيني، ويرجع الفرق بين التلمودين إلى طبيعة البيئة الأمنية التي تم فيها تدوين كل من التلمودين، ففي فلسطين كان اليهود يتعرضون للقمع على يد الرومان، فكانت عملية التدوين تتم على عجل، في حين كانت البيئة الأمنية في بابل مواتية تماماً للحاخامات لإنجاز مهمتهم. ويحتوي التلمود على ستة أقسام، كل قسم يسمى «سيدر» أي «حكم»، وشملت ثلاثة وستين سفراً.

مكانة التلمود لدى اليهود:

لا خلاف بين الجماعات الدينية اليهودية الرئيسة على أن التلمود هو المصدر الثاني للتشريع بعد التوراة، ولا يعتبر اليهودي مؤمناً إذا لم يَعِ أحكام التلمود، في الوقت نفسه،

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، ترجمة يوسف نصر الله، القاهرة، مكتبة النافذة،٢٠٠٣، ص٢٤.

فإن التلمود يعد المصدر الأول الذي يستند إليه اليهود في تشكيل رؤاهم الأيدلوجية والسياسية، لأنه يتطرق بشكل أكثر تفصيلاً للعلاقة بين اليهود وأرض فلسطين، واليهود وبقية شعوب العالم. وقد وردعلى لسان أحد الحاخامات: «أن من يقرأ التوراة بدون المشناة والجمارا ليس له إله»[١].

وقال الحاخام موسى بن ميمون، المعروف بالرمبام[٢] (١١٣٥-١٢٠٤): «من لا يؤمن بانتساب التلمود للإله، فلا نصيب له من الجنة»[٣]، ومن الحاخامات من اعتبر أن التلمود أفضل من التوراة، وقال الحاخام «مناحيم»، وهو من كبار الحاخامات اليهود «الإله يستشير الحاخامات على الأرض عندما تواجهه مسألة عويصة، لا يمكن حلها في السماء، وإنه يجب الالتفات إلى أقول الحاخامات أكثر من الالتفات إلى شريعة موسى»[٤].

وتعتبر المرجعيات الدينية اليهودية أن تعاليم الحاخامات الواردة في التلمود لا يمكن نقضها أو تغييرها، ولو بأمر من الله.[٥]

وإلى جانب أن دراسة التلمود تعتبر مادة أساسية في المعاهد والمدارس الدينية اليهودية في إسرائيل، فإن الكثير من العلمانيين يقبلون على دراسته، وتنظم وزارة المعارف

---

(١) طعيمة، صابر، تاريخ اليهود العام، بيروت، دار الجيل، ط٣، ج،١٩٩١، ص١١١.

(٢) هو موسى بن عبد الله بن ميمون القرطبي، وعرف أيضاً بـ «الرمبام»، ولد في قرطبة لأسرة جلها من العلماء اليهود، وكان يقال عنه «لم يظهر رجل كموسى من أيام موسى إلا «موسى»، وقد ترك مؤلفات كثيرة في الفقه اليهودي، ويعتبر كتابه: «السراج»، الذي كتبه بالعربية هو أهم تفسير لـ « المشناة «. وتميز بن ميمون عن غيره من علماء اليهود بإدخاله العقلانية، عند استنباط الأحكام الفقهية، وقد استند إلى فتاواه عدد من غلاة الحاخامات المتطرفين في تسويغ مواقفهم العنصرية من غير اليهود.

(٣) المقريزي، تقي الدين، تاريخ اليهود وآثارهم في مصر، دراسة وتحقيق: عبد المجيد ذياب، القاهرة، دار الفضيلة، ١٩٩٧، ص١١١.

(٤) المرجع السابق، ص١١٢.

(٥) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص ١١١.

الإسرائيلية سنوياً مسابقة في حفظ نصوص التلمود يشارك فيها عشرات الآلاف من طلاب المدارس الثانوية.

وفي كثير من الأحيان فإن الفائزين في هذه المسابقات هم في الأغلب طلاب ولدوا في عائلات علمانية، حيث إن الذي فاز بمسابقة حفظ التلمود عام: ٢٠١٠ هو النجل الأصغر لرئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي «بنيامين نتنياهو»، ويقول الكاتب اليهودي «إسرائيل شاحك»: «فليكن مفهوماً على هذا الأساس، أن مصدر التشريع لكل الممارسات اليهودية الكلاسيكية والأساس المقرر لبنيتها التشريعية هو التلمود»[١].

مفهوم الألوهية في التلمود:

صور التلمود الرب بأنه بكّاء كثير الندم، يخطئ ويحتاج لمن يكفر عن يمينه التي يحنث بها، بالإضافة إلى رميه بالتجسيم والتشبيه، وجاء في التلمود «يتندم الله على تركه اليهود في حالة من التعاسة، وحتى أنه يلطم ويبكي كل يوم فتسقط من عينيه دمعتان في البحر فيسمع دويهما من بدء العالم إلى أقصاه، وتضطرب المياه وترتجف الأرض في أغلب الأحيان، فتحصل الزلازل»[٢]، وهناك نصوص كثيرة تصم الله باللعب، ومما جاء فيه «النهار اثنتا عشر ساعة: في الثلاث الأولى يجلس الله ويطالع الشريعة، وفي الثلاث الثانية يحكم، وفي الثلاث الثالثة يطعم الطعام، وفي الثلاث الأخيرة يلعب مع الحوت ملك الأسماك»[٣]، ويزعم التلمود أن الرب عندما يسمع «أولاده»، يطرق برأسه متأسفاً وهو يقول: «ما أسعد الملك الذي يمتدح ويبجل وهو مستحق لذلك، ولكن لا يستحق شيئاً من المدح، الأب الذي يترك أولاده في الشقاء»[٤].

---

(١) شاحاك، إسرائيل، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، ترجمة حسن خضر، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٤، ص٦٢.

(٢) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣)عايش، سائد، الأرثوذكسية اليهودية، مرجع سابق، ص٢٠.

(٤). روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص٣٢.

مكانة الأنبياء في التلمود

وإن كان التلمود مثل سائر المصادر الدينية اليهودية يجعل من صلة اليهود بالأنبياء مصدراً من مصادر قدسيتهم وتفوقهم، إلا أنه في ذات الوقت يتطاول عليهم ويرميهم بصفات لا يمكن أن يتصف بها نبي مرسل، فالتلمود يتهم إبراهيم -عليه السلام- بالسحر، فقد جاء فيه «إن إبراهيم كان يعرف العرافة لأنه أعطى بعض الهدايا لأبنائه فيها قوة السحر»[1]، واتهم إبراهيم بأنه ورث أبناءه العمل بالسحر، وأنه كان شرهاً، وكان غذاؤه يعدل غذاء ٤٧ شخصاً، وشربه بقدر شربهم، لذلك كانت قوته قوة: ٤٧ شخصاً[2].

أما المسيح -عليه السلام-، فيصمه التلمود بأنه «ولد غير شرعي حملته أمه أثناء فترة حيضها»، وأنه كان مجنوناً ومشعوذاً، ومضللا، بالإضافة إلى سيل من الشتائم التي لا مجال لإيرادها هنا[3].

وتؤكد الباحثة اليهودية «ياعيل لوتان» أن المصادر الدينية اليهودية رسخت التمييز بين بني إسرائيل وغيرهم من الأقوام الأخرى، حيث تشير إلى أنه على الرغم من أن الكثير من المبادئ الأساسية التي جاءت بها التوراة كانت تمثل قاسماً مشتركاً بينها وبين الأديان السماوية الأخرى، ومن ضمنها الدين الإسلامي، إلا أن اليهودية رفضت هذه الأديان.

وتجزم «لوتان» أن هذا يرجع إلى حقيقة أن اليهودية كدين قائمة على الإيمان بتميز اليهود، وضرورة انعزالهم عن غيرهم، منوهة بأن العبارة التوراتية القائلة «شعب يسكن وحده غير آبه بالأغيار»، تحولت إلى مثل أعلى لليهود[4].

---

(١)القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ١٤٩

(٢) المرجع السابق، ص١٥٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٠.

(٤) ياعيل لوتان، الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى، مرجع سابق، ص٢٧.

ومما سبق يتضح بجلاء أن المصادر الدينية اليهودية تلعب دوراً مهماً وجوهرياً في التأثير على رؤية اليهود للآخر، والذي يجعل هذه المصادر أكثر خطورة هو حقيقة أن اليهود المتدينين يعكفون على هذه الكتب طوال أيام العام مما يؤثر في بلورة مواقفهم من الكثير من القضايا، فعلى سبيل المثال كتاب «شوحان عاروخ»، أحد كتب التفسير التابعة للتلمود يعتبر أحد الكتب التي لا يكاد يخلو منها بيت يهودي متدين، بالإضافة إلى كتب تضم فتاوى الحاخامات على مر العصور، والتي يجيبون فيها على الكثير من التساؤلات، مما يجعل اليهود المتدينين يسقطون هذه الفتاوى على الواقع المعيش حالياً.

المبحث الثالث
الصهيونية واليهودية

انطلقت الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، بوصفها الحركة التي أخذت على عاتقها مهمة إقامة وطن «قومي» لليهود، على أرض فلسطين، وكان هذا التطور نتاج تضافر عدد من العوامل المركزية، من أهمها ظهور المسألة اليهودية، والتي برزت في أعقاب تعاظم مظاهر العداء ضد اليهود، والتي أطلق عليها «اللاسامية»، والتي تمثلت في عمليات القمع المنظم وغير المنظم التي تعرض لها اليهود في أوروبا وروسيا، إلى جانب فشل تجربة اندماجهم في المجتمعات الأوروبية، بعدما أمل الكثيرون منهم الاستفادة من البيئة السياسية والثقافية، التي نجمت عن الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، والتي دعت للانفتاح وسيادة العدالة والمساواة بين المواطنين الأوروبيين، بمعزل عن الانتماء العرقي والديني، فقد تبين لكثير من اليهود أنهم مستثنون من الاستفادة من الواقع السياسي والاجتماعي الجديد، علاوة على أن ظهور القوميات الأوروبية مطلع القرن التاسع عشر كان سبباً إضافياً في تزايد مظاهر العنصرية ضد اليهود.

ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبه ظهور التيار البروتستانتي المسيحي في القرن السادس عشر كتطور أسهم في توفير الظروف لولادة الفكرة الصهيونية، حيث اعترف هذا التيار - وبخلاف ما كانت تروج له الكنيسة الكاثوليكية -بأن اليهود هم «شعب الله المختار»، وأن الرب لن يبعث المسيح مرة أخرى إلا بعد أن يعود اليهود لأرض فلسطين ويبنوا وطناً لهم[1].

(1)الحوت، بيان، فلسطين القضية الشعب الحضارة، التاريخ السياسي من عصر الكنعانيين حتى القرن العشرين، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر،١٩٩١، ص٢٨٧.

ولقد واجهت الصهيونية منذ انطلاقها تحدياً أسهم في دفعها لبلورة علاقتها بالدين اليهودي رغم علمانيتها، ويتمثل هذا التحدي في حجم التناقض الذي ينطوي عليه الزعم بأن اليهودية تصلح كوشاج قومي يجمع اليهود كأمة وكشعب، على اعتبار أنه باستثناء الدين، لم يكن هناك أي رابط يربط اليهود عند انطلاق الصهيونية، فهم ينتمون إلى أعراق شتى ويتحدثون لغات مختلفة، ولا يجمعهم تاريخ ولا ثقافة مشتركة، ولم تجد الحركة الصهيونية العلمانية إلا الدين اليهودي للاتكاء عليه، في اختلاق الشواهد والبراهين على أن اليهودية تمثل في الواقع قومية وليس دينا فقط، وأن اليهود هم شعب مثل سائر الشعوب وليسوا مجرد طائفة دينية، فاعتمدت الصهيونية على التراث الديني، ومن ضمنه المعتقدات الغيبية بعد أن نجحت في علمنتها وتفريغها من محتواها الديني، ثم استغلتها في تقديم دلائل على أصالة القومية اليهودية، وسنتعرض لموقف الصهيونية من الدين، وآليات توظيفها للتراث الديني في تحقيق هدفها المتمثل في تقديم أدلة على تطابق الدين والقومية اليهودية، ولتسويغ بدء الصهاينة في تنفيذ مشروعهم السياسي.

المطلب الأول
موقف الصهيونية من الدين

لقد كان توجه النخب العلمانية اليهودية تحديداً، لتحمل أعباء المشروع الصهيوني نتاج الشعور بالثقة لديها في أعقاب التحولات التي طرأت على التجمعات اليهودية في أوروبا، والتي ظهرت بشكل واضح أواسط القرن التاسع عشر، وتحول الكثير من اليهود نحو العلمانية، وتخلوا عن الدين تأثراً بروح العلمنة التي اجتاحت أوروبا في ذلك الوقت، واحتجاجاً على أنماط سلوك المرجعيات الدينية اليهودية، التي فشلت في تقديم حلول عملية لمواجهة التحديات التي تعرض لها اليهود، أي أن تحمل النخب العلمانية اليهودية أعباء المشروع الصهيوني كان نتاج التحول في موازين القوى داخل المجتمعات اليهودية في أوروبا[١].

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٣، مرجع سابق، ص ٣٣.

ولم يكن لعدد كبير من رواد ومؤسسي الحركة الصهيونية أي اهتمام باليهودية، بل إنهم أظهروا في كثير من المناسبات عداءً ملحوظاً لأفكارها وممارساتها، فقد حرص «تيودور هرتزل» (١٨٦٠-١٩٠٤)[١] عندما زار القدس على انتهاك الشعائر الدينية اليهودية ليؤكد تميز نظرته اللادينة عن العقيدة الدينية اليهودية[٢]، وكان «ماكس نورداو» الزعيم الصهيوني الألماني: (١٨٤٩-١٩٢٣)، أقرب أصدقاء هرتزل ملحداً يعلن إلحاده، وقد كتب: إن «التوراة كعمل أدبي أدنى مستوى من أعمال هوميروس والكلاسيكيات الأوروبية، وأنها طفولية كفلسفة ومقززة كنظام أخلاقي»؛ بل أنه وصل إلى حد القول بأنه سيأتي يوم يأخذ فيه كتاب «هرتزل» «دولة اليهود» وضعاً مساوياً للكتاب المقدس، حتى لدى خصوم مؤلفه من اليهود المتدينين»[٣].

ووضع قادة الحركة الصهيونية على رأس اهتماماتهم الجانب القيمي والثقافي لليهودية وتجاهلوا تماماً الجانب الديني، وإن كانوا وظفوا المقولات الدينية في إضفاء صدقية على مشروعهم السياسي وتسويغ احتلالهم لأراضي الغير.

ويشير المفكر اليهودي «جيسي نوبير» جير إلى أن الصهيونية هدفت إلى جمع يهود العالم في الدولة الصهيونية، بحيث يتحول اليهودي من الولاء لربهم إلى الولاء للدولة الجديدة، في حين نظرت إلى الإيمان بالتوراة والقيام بالطقوس الدينية على أنه مسألة شخصية وليس واجباً مقدساً على كل يهودي، أو سائر «الشعب اليهودي»[٤].

---

(١) تيودور هرتزل هو صحافي يهودي نمساوي، أسس الحركة الصهيونية، كان من أكثر المتحمسين لاندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية، وحدث التحول الكبير في حياته عندما كان يغطي محاكمة الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي درايفوس الذي كان يحاكم بتهمة الخيانة، حيث توصل هرتزل إلى قناعة أن التعامل مع درايفوس والإهانات التي كانت توجه إليه تنبع من منطلق كره اليهود وليس بحكم وجود أدلة تدينه، وهذا ما جعله يرى أنه من المستحيل أن يندمج اليهود في المجتمعات الأخرى وأن الحل الأمثل للمسألة اليهودية يتمثل في إقامة وطن قومي لليهود.

(٢) روبنشتاين، أمنون، لنكن شعباً حراً (لهيوت عام حوفشي)، تل أبيب، دار شوكن، ١٩٧٧، ص ٢٠.

(٣) المرجع السباق، ص ٢١-٢٢.

(٤) المرجع السابق، ص٢٦.

ولم يفت «هرتزل» الاستفادة من النموذج القومي الأوروبي في التعامل مع الدين، فهو رأى إمكانية اقتفاء أثر النموذج الأوروبي «التقدمي»، حيث قال: «إنه بالإمكان منح رجال الدين المكان الجدير بهم والتعامل معهم باحترام»[1].

الصهيونية وتوظيف العقائد الدينية:

رغم عدائها للدين، لم تتردد الصهيونية في توظيف المعتقدات الدينية ومركبات الهوية اليهودية في إضفاء شرعية على مطالبها السياسية، سيما زعمها بأن اليهود يشكلون وحدة قومية مستقلة بذاتها، إلى جانب استدرار عطف وتأييد اليهود، ومن ضمنهم المتدينون في محاولتها اقناعهم بالانضمام لمشروعها، وقال المفكر الصهيوني حاييم كاتس «لقد اعتمدت القومية اليهودية الحديثة على العقائد الدينية بشكل كبير، وكانت سبباً هاماً في تدعيم حججها الأيدلوجية وقوتها العاطفية»[2].

وقد جاء استغلال العقائد الدينية والهوية اليهودية على النحو التالي:

أولاً: الرؤية الحلولية الكمونية:

تعتبر الرؤية الحلولية الكمونية أحد ركائز العقيدة الدينية اليهودية، والتي تقوم على ثلاثة عناصر أساسية: الإله، والإنسان، والطبيعة، ووفق هذه الرؤية يتحول الإنسان إلى الشعب، وتتحول الطبيعة إلى الأرض اليهودية (أرض الميعاد)، أما الإله فيحل في الاثنين معاً، ويكمن فيهما، وبما أن الإله قد حل في الشعب والأرض، فيصبح كل منهما مقدساً كالإله، والإله الذي يتحدث عنه المتدينون الذين يؤمنون بالحلولية الكمونية ليس إلهاً

---

(١) نوبيرغر، جي، اليهودية والصهيونية، في: الصهيونية حركة عنصرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٩٣.

(٢) كاتس، حاييم، القومية اليهودية – مقالات وأبحاث، (لئوميوت يهدوديت – ماسوت فمحكاريم)، القدس، المكتبة الصهيونية، ١٩٧٩، ص١٨.

مفارقاً للشعب أو متعالياً عليه ولا حتى متجاوزاً له، بل هو كامن فيه، وهذا مصدر قداسة هذا الشعب[1]، وقد استندت الحركة الصهيونية إلى هذه الرؤية الدينية في تسويغ زعمها بأن اليهود لا يشكلون شعباً فقط، بل أن هذا الشعب متميز بكونه مقدساً، كما أن أرض إسرائيل (فلسطين) تصبح مقدسة لكونها مخصصة للشعب اليهودي فقط، لكن الصهاينة العلمانيين- بخلاف المتدينين -يستعيضون عن الإله بـ «روح الشعب»، وهذا مثال على الآليات التي اتبعتها الصهيونية في علمنة المعتقدات الدينية.

وقد وظفت الصهاينة الثالوث الحلولي في رفع شعار: «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب تواره إسرائيل»، وهو شعار سياسي بامتياز؛ ففي الوقت الذي يرى فيه المتدينون التوراة كتاباً مقدساً، فإن العلمانيين يرون فيه كتاباً فولكلورياً يعبر عن روح الشعب، ومن المفارقة أن يجد المرء تطابقاً شبه تام في أدبيات المتصوفة اليهود من أمثال الحاخام «إسحاق كوك» (١٨٦٥-١٩٣٥)[2] والمفكرين الصهاينة العلمانيين في الاستناد للعقيدة الحلولية الكمونية يقول الحاخام «إسحاق كوك»، (أحد مرجعيات التيار الديني الصهيوني): «روح الإله وروح إسرائيل شيء واحد»، في حين كان المنظر الصهيوني العلماني «فلادمير جابوتينسكي» يشير إلى الشعب اليهودي بوصفه ربه، أما العلماني «موشيه ديان» فكان يشير إلى الأرض بوصفها ربه[3]، ونجم عن الإيمان بالحلولية الكمونية الإيمان بحلول الإله في التاريخ اليهودي، بحيث رأى اليهود تاريخهم

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) يعتبر الحاخام أبراهام إسحاق كوك، أبرز رواد التيار الديني الصهيوني، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٤، وعينه البريطانيون الحاخام الأكبر للطائفة اليهودية الإشكنازية في فلسطين، حيث تعاون بشكل كبير مع الحركة الصهيونية، وقد اشتهر بشكل خاص عندما أفتى بجواز العمل أيام السبت في المستوطنات اليهودية من أجل تسريع وتيرة انجاز المشروع الصهيوني، وعمل كوك على تقريب وجهات النظر بين التيارات العلمانية ذات التوجهات الاشتراكية واليمينية.

(٣) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج٥، ص ٥٢.

مشتركاً ومقدساً ويعبر عن الإرادة الربانية، بحيث يتدخل الإله دائماً ليؤثر في مسار التاريخ خدمة لشعب لإسرائيل.

ويعتبر الإيمان بالتاريخ المقدس والمشترك محور إجماع بين المتدينين والصهاينة العلمانيين الذين اعتبروه مركباً آخر من مركبات القومية اليهودية، يقول المفكر الصهيوني العلماني «نحمان سيركين» «التاريخ المقدس والوحي الإلهي جعلا من اليهود أمة قائمة بذاتها، لقد كان التاريخ اليهودي سلسلة طويلة من الصراعات التي قدم اليهود خلالها تضحيات كبيرة من أجل تنفيذ رؤى الأنبياء ومثلهم»[1]، واعتمد الصهاينة على العهد القديم في تسويغ مطالبتهم بحقهم التاريخي في أرض إسرائيل (فلسطين)، لكن حدود هذه الأرض تحددها التوراة.

ونرى أن الحركة الصهيونية العلمانية وظفت الرؤية الحلولية الكمونية في تسويغ ادعائها بأن اليهود يمثلون شعباً، وفي حق هذا «الشعب» في أرض فلسطين، ومما لا شك فيه أن هذا التوظيف غير مقنع من ناحية موضوعية ولا يصلح كمرتكز منطقي استناداً لتجارب الشعوب والأمم على مر التاريخ، فلا يعقل الارتكاز إلى مصادر دينية مثل التوراة والتلمود توجد الكثير من الدلائل على أنها زائفة، ولا تعبر عن وحي ديني أو إلهي فالمصادر الدينية اليهودية تأثرت بالطابع البشري وبالتالي فهي تعبر عن رؤى بشر وليس عن وحي إلهي مطلق، ومن ناحية ثانية فإن هذا يتجاهل حقيقة تواصل وجود الشعب الفلسطيني على أرضه مئات السنين، في الوقت الذي تشتت فيه اليهود في جميع أصقاع الدنيا، وفي الوقت نفسه، هناك تناقض فج بين حقيقة استناد الفكرة الصهيونية إلى للمعتقدات الدينية في الوقت الذي يكفر فيه القادة الصهاينة بصدقية هذه المعتقدات، عندما يتعلق الأمر بقضايا العبادة والمعاملات، فقد اعتبرت وزيرة التعليم

---

(١) ليفي، أمنون ليفي الحريديم (هحرديم)، القدس، كيتر، ١٩٨٨، ص١٨.

الإسرائيلية السابقة «شولاميت ألوني» من على منبر الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) أن «إعمال العقل يدلل بها لا يدع مجالاً للشك أن كل ما ينسب للتوراة والتلمود مجرد هراء وغير منطقي»[1]، ومن ناحية أخرى فإن مجرد اتفاق المتدينين اليهود والعلمانيين الصهاينة على نموذج «التاريخ اليهودي المقدس» يدلل على النظرة الاختزالية للتاريخ الذي تحول حسبه اليهود إلى اللاعب الرئيس والأوحد في التاريخ الإنساني، حيث افترضوا أن التاريخ يتجه نحو نقطة ثابتة ومستقرة، مع تحييد كل الأحداث التاريخية الأخرى التي أثرت في تاريخ أرض فلسطين بكل تأكيد.

ثانياً: عقيدة الخلاص:

تعتبر عقيدة «الخلاص» إحدى مرتكزات الديانة اليهودية وتقوم على حتمية خلاص شعب إسرائيل من العيش في الشتات والعودة إلى أرض إسرائيل، لبناء مملكة اليهود، بعد عودة المسيح، وأطلق على الجماعات التي تؤمن بهذه العقيدة الجماعات «المسيحانية». وقد تطور مفهوم الخلاص على مر تاريخ اليهود، فنظرت أسفار موسى الخمسة إلى الخلاص على أنه جماعي لبني إسرائيل قاطبة، لكنه يحدث في وقت محدد، وقد تحقق في حينه عبر خروج بني إسرائيل من مصر، وتوجههم إلى أرض فلسطين لمحاربة الكنعانيين ولإقامة مملكتهم فيها.

لكن بعدما تم تدمير مملكة اليهود على أيدي البابليين، وتم سبيهم إلى بابل، نظرت مرجعيات اليهود الدينية للخلاص على أنه سيأتي في آخر الزمان فقط، وقد حدد التلمود معايير الخلاص، وتتمثل في: إعادة بناء الهيكل الذي دمره البابليون، مع العلم أن المرجعيات الدينية اليهودية تجزم أن الهيكل مقام حالياً، أسفل قبة الصخرة المشرفة في

(١) وردت أقوالها في مرافعة أمام الكنيست بتاريخ ١٥-٣-١٩٩٤، وعرضتها القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي في نشرتها الاخبارية الرئيسية الساعة الثامنة مساء نفس اليوم.

المسجد الأقصى المبارك، وهذا يفسر الدعوات للسيطرة عليها وتدمير الأقصى، والتي تطلقها الكثير من الجماعات اليهودية حالياً.

وفي المقابل يؤمن الصهاينة العلمانيون بالخلاص بوصفه خلاص الشعب بالمعنى العرقي وليس الديني، وهذا يعني خلاص اليهود كممثلين عن شعب، دون أدنى اعتبار لما إذا كانوا متدينين أو غير متدينين، وعلى خلاف نظرة المتدينين إلى الخلاص، فإن الصهاينة العلمانيين ينظرون إلى لخلاص كحادثة في التاريخ، كما وقع عندما خرج اليهود من مصر، وليس باعتبارها ستقع آخر الزمان بعد نزول المسيح المخلص[1]، وفي الوقت الذي رأى فيه اليهود المتدينون أن الخلاص في الأساس هو خلاص ديني يتم آخر الزمان، فإن الصهاينة رأوا فيه خلاصاً دنيوياً قومياً وآنياً، ورفضوا موقف المرجعيات الدينية القائل بأن عملية الخلاص تتم على شكل معجزة، تحدث في آخر الزمان على يد المسيح المخلص، حيث أكد الصهاينة على أن الخلاص يتم عن طريق العمل الإنساني[2].

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه المرجعيات الدينية مكوث اليهود في الشتات مجرد عقاب من الرب للتكفير عن ذنوبهم، ورأت وجوب بقائهم فيه عملاً بتعاليم السماء، فإن الصهيونية اعتبرته شكلاً مرضياً يتوجب الشفاء منه[3]، وبخلاف المرجعيات الدينية التي رأت أن معايير تحقيق الخلاص تتمثل في إعادة بناء الهيكل، فإن الصهيونية اعتبرت أن أهم معايير الخلاص تتمثل في الهجرة إلى فلسطين، والاستيطان فيها كمقدمة لإقامة الوطن القومي لليهود، وكما سيتضح لاحقاً فإن الحركة الصهيونية وظفت عقيدة الخلاص تحديداً في إحداث تقارب بينها وبين الكثير من الجماعات الدينية التي كفرت بها في البداية، حتى نجحت في النهاية في ترويضها لقبول الفكرة الصهيونية بشكل عملي.

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج ٥، ص٥٦.

(٢) إيزنشتطاط، شموئيل، ليسك، موشيه، الصهيونية والعودة إلى التاريخ، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣) روبنشطاين، أمنون، أمنون لنكن شعباً حراً، مرجع سابق، ص٣٤.

ثالثاً: الهوية والعنصر اليهودي:

من أجل استكمال دائرة بناء القومية المستقلة، سعت الحركة الصهيونية مجدداً إلى تطوير هوية يهودية علمانية، عبر توظيف أصداء الماضي الديني، والاتكاء عليه، ولقد جعلت أهم مضامين الهوية اليهودية: هو ارتباط اليهود «بأرض إسرائيل» بوصفها أرض الأجداد، وذلك بحيث تمثل عملية تطوير الهوية حقيقة اجتماعية في كل أرض يوجد فيها اليهود، وتعرف الإنكسكلوبيديا اليهودية (الهوية اليهودية) بأنها: «جماعة يؤلف التاريخ والقدر بينها، ومازال أفرادها يشعرون بانتمائهم إلى هذه الجماعة، وهي تعني أيضاً أفراداً يشعر الآخرون إزاءهم شعوراً قوياً بأنهم ينتمون إلى اليهودية»[1].

ويخالف هذا التعريف في شقه الأخير المنطق والبدهيات في علم النفس، فالأفراد والشعوب لا تتكون انتماءاتها بناءً على نظرة الآخرين إليها، ويقصد من هذا التعريف إرساء دعائم بناء مفاهيمي لتفسير معاداة السامية، على اعتبار أنها عنصر هام في تسويغ انطلاق الحركة الصهيونية وإضفاء شرعية على منطلقاتها.

ونرى أن الحركة الصهيونية أبدت اهتماماً كبيراً بتوظيف الديباجات والرموز الدينية اليهودية، وتقديمها على أساس أنها قرائن تسوغ مزاعمها الأيدلوجية، والسياسية، ولتنسج بها روابط الهوية «القومية» اليهودية، بشكل لا يفك التناقض بين علمانية هذه الحركة وإقدامها على هذا التوظيف، ومن غير المسبوق في التاريخ البشري أن تجد حركة علمانية في الرموز الدينية مسوغات للتدليل على صدقية منطلقاتها الفكرية والسياسية، فعلى سبيل المثال: على الرغم من أن الأنبياء والملوك، الذين وردت أسماؤهم في التوراة جاؤوا لأداء رسالة دينية روحية محضة، فإن الصهيونية تجاهلت ذلك تماماً، وحرصت

---

(١) الحوت، بيان، فلسطين القضية الشعب الحضارة، التاريخ السياسي من عصر الكنعانيين حتى القرن العشرين، مرجع سابق، ص٢٨١.

على تقديمهم على أساس أنهم أبطال قوميون، دون أن تبدي اهتماماً بتفسير الصراعات التي كانت قائمة بين هؤلاء الأنبياء وبين الملوك، وبينهم وبين بني إسرائيل أنفسهم، بنص التوراة.

ومن مظاهر توظيف الصهيونية للتراث الديني في محاولتها ادعاء وجود هوية قومية جامعة لليهود هو التركيز على الأعياد اليهودية، بعد تجريدها من دلالاتها الدينية والتاريخية، فاستحالت هذه الأعياد الدينية إلى أعياد قومية، وهكذا لم يعد الإيمان بالرسالات التي جاء بها أنبياء بني إسرائيل عنصراً من عناصر الهوية اليهودية، وأصبح المرتكز الأساس في الهوية اليهودية هو الرابط الثقافي وليس الرابط الديني.

واستكمالاً لمزاعم الانتماء إلى قومية يهودية واحدة، ادعى رواد الفكر الصهيوني أن اليهود يمثلون عنصراً أو جنساً قائماً بذاته، وقد كان أول من أشار إلى العنصر اليهودي المفكر الصهيوني «موشيه هس» (١٨١٢-١٨٧٥)، حيث جاء في كتابه «روما والقدس» أن العنصر اليهودي هو من عناصر البشر الرئيسة، وقد تمكن هذا العنصر من الحفاظ على تماسكه ووحدته على مر العصور رغم الكثير من التأثيرات[1]، وتوقع هس نشوب صراع بين الأعراق، وأسهب كثيراً في التفريق بين العرق الآري الذي يمثله الألمان، والعرق السامي الذي رأى بأنه يمثل اليهود[2]، وعزا هس كره الألمان لليهود على أنه كره موجه للعنصر اليهودي، وليس للدين اليهودي». وفي كثير من كتاباته، استخدم «هيرتزل» مصطلح «الجنس اليهودي» كرديف للعرق اليهودي»، في حين ذهب صديقه «نورادو» إلى حد اعتبار أن «اليهودية ليست مسألة دين وإنما هي مسألة

---

(١) جوزف ل. ريان، الصهيونية واليهود واليهودية، في الصهيونية حركة عنصرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٧٩، ص ٤٤.

(٢) المرجع السابق.

عرق فحسب»[1]، ويذهب «مارت بوبر» إلى ما أبعد من ذلك في تعريفه لليهودي عندما اعتبرها « جماعة يربطها الدم، فالدم قوة متجذرة في الفرد تغذيه، والدم هو الذي يحدد المستويات العميقة لوجودنا، ويصبغ صميم وجودنا وإرادتنا بلونه، والعالم من حوله إن هو إلا آثار وانطباعات، بينما الدم هو عالم الجوهر»[2].

ونرى أن أسطورة العرق اليهودي مثال آخر على توظيف لليهودية من قبل الصهاينة، لاختلاق الأدلة على وجود القومية اليهودية، وهذا التوظيف لا يستند إلى أساس منطقي؛ فالعرق يعرف على أنه «جماعة من الناس يتميزون عن سواهم من البشر بخصائص جسمانية وراثية، كلون البشرة، وكشكل الرأس والشعر، أو بخصائص فيسيولوجية مختلفة كالدم»[3]، ويكفي أن يقف المرء في قلب محطة الحافلات المركزية في مدينة «تل أبيب» ليشاهد اليهود الذين يتحركون في هذه المحطة، ليجد أنه لا يمكن وفق هذا التعريف القول بأن اليهود ينتمون إلى ذات العرق، حيث تتفاوت الخصائص الجسمية والوراثية بشكل واضح، كما أنه لم يستطع اليهود التدليل على أن هناك خصائص فسيولوجية موحدة يمكن أن تجمع اليهود.

وتجزم الباحثة الإسرائيلية «ياعيل لوتان» بأنه من السخف أن يدعي أحد أن اليهود يشكلون قومية، مشددة على أنه باستثناء الرابط الديني لا يوجد ثمة رابط يجمع اليهود، وتشير في هذا السياق إلى أنه لا يوجد ثمة قاسم مشترك بين اليهود الأوروبيين، واليهود الذين هاجروا من الدول العربية[4]، وتعتبر «لوتان» أنه على الرغم من مرور عشرات السنين على إقامة إسرائيل، إلا أن الدين وحده هو الذي يوفر الإطار المشترك لليهود

---

(١) إيزنشتطاط، شموئيل وليسك، موشيه، الصهيونية والعودة إلى التاريخ، مرجع سابق، ص١٠٥.
(٢) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٢، مرجع سابق، ص١٩.
(٣) معتوق، فردرك، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، أكاديميا،١٩٩٨، ص ٢٨٠.
(٤) لوتان، ياعيل، « الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى »، مرجع سابق، ص٣٠.

الذين يقطنون في إسرائيل، متسائلة كيف يكون بالإمكان الادعاء بأن إسرائيل دولة قومية، وهي تتكون من اثنيات مختلفة، فهناك اليهودي العراقي، وهناك اليهودي الهندي، وهناك اليهودي الأمريكي، وهناك اليهودي الأفريقي[١]، لكن الحجة الأقوى التي تطرحها «لوتان» لتدلل على أن الرابط الديني، هو الذي يوحد اليهود حقيقة وليس أي رابط آخر.

إن جميع مؤسسات الدولة العلمانية في إسرائيل لا تشكك ولا تطعن في يهودية أي شخص تعترف به المؤسسة الدينية، التي تتبنى التعريف الأكثر تزمتاً لليهودي، في حين أن أي تعريف آخر يخضع للشك والتأويل[٢].

اللافت أن الكثير من الأبحاث الأوروبية الحديثة تؤكد أن يهود أوروبا، «الذين كانوا يشكلون ٩٠٪ من عدد اليهود في العالم، عندما انطلقت الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، ينتمون إلى يهود الخزر الذين استوطنوا شاطئ بحر قزوين، واعتنقوا اليهودية في القرن التاسع الميلادي، ثم هاجر الكثير منهم إلى أوروبا في القرن الحادي عشر، مع العلم أن كل هذه الدراسات تؤكد أنه حتى يهود الخزر لم يشكلوا في حينه عرقاً واحداً[٣].

إن أية نظرية من النظريات التي فسرت نشوء القوميات لا تؤيد بالمطلق تشكيل اليهود أمة واحدة[٤].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) د. م. دنلوب، تاريخ يهود الخزر، دمشق، دار قتيبة،٢٠٠٥ ص ٥٢.
(٤) للمزيد أنظر: الحصري، ساطع، أبحاث مختارة في القومية العربية- سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

رؤية الصهيونية لتطابق الدين والقومية:

لقد وظفت الحركة الصهيونية كل ما تقدم من أجل توفير مسوغات لزعمها بأن هناك تطابقاً تاماً بين اليهودية كدين واليهودية كقومية، واستند المفكرون الصهاينة إلى هذا الزعم في التأصيل للمسألة اليهودية. ففي كتابه الدولة اليهودية يقول تيودور هرتزل[1]:

«إنني اعتقد أن المشكلة اليهودية ليست مشكلة اجتماعية أو دينية، وإن كانت تتخذ أحياناً هذا الشكل أو ما يماثله من الأشكال، إنها في الحقيقة مشكلة قومية، ولكي نتمكن من حلها، علينا قبل كل شيء أن نطرحها على شكل مشكلة سياسية دولية، حتى تقوم الشعوب المتحضرة في العالم ببحثها وإيجاد حل لها، فنحن شعب واحد».

ويعني تطابق الدين والقومية بالنسبة لمفكري الصهيونية إبطال الالتزام بالتعاليم الدينية كشرط للانضمام للجماعة القومية اليهودية، بل إن بعضهم يستبعد كل يهودي من هذه الجماعة في حال ما إذا لم يؤمن بالفكرة القومية، وطالب «نورداوي» باستبعاد كل يهودي من صفوف الصهيونيين في حال لم يعتقد أن اليهود لا يشكلون شعباً[2].

وعادة لا يفرق المفكرون الصهاينة بين اليهودية، والقومية اليهودية، ويعبر عن ذلك المفكر الصهيوني كلاكتزين، حيث يقول: «إن اليهودية تستند إلى قاعدة موضوعية، هي أن كونك يهودياً لا يعني قبولك مذهباً دينياً أو أخلاقياً، فنحن لسنا طائفة دينية ولا مدرسة فكرية، بل أعضاء في أسرة واحدة، يجمعنا تاريخ مشترك، ومن ثم فإن رفض التعاليم الروحية لا يضع الرافض خارج مجتمعه، كما أن قبولها لا يجعل المرء يهودياً حقيقياً، وباختصار لكي يصبح المرء جزءاً من الأمة اليهودية لا يتعين عليه أن يؤمن بالدين اليهودي أو بالنظرة الروحية اليهودية»[3].

---

(١) إيزنشتطاط، شموئيل، ليسك، موشيه، الصهيونية والعودة إلى التاريخ، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) ريان، جوزف، الصهيونية واليهود واليهودية، في: الصهيونية حركة عنصرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص ٤٥-٤٦.

(٣) المرجع السابق، ص٦٤.

ويشير جوزف ريان إلى سلسلة من اقتباسات تعود لمفكرين صهاينة في تسويغهم لتطابق الدين والقومية[1]:

فقد اعتبر سمولنسكن، (أحد أبرز المفكرين الصهاينة) أن الانتماء إلى «الشعب اليهودي» لا يعني بالضرورة الالتزام بالعبادات والطقوس الدينية اليهودية، حيث يقول: «إن أولئك الذين يتخلون عن بعض طقوسنا الدينية، بل عن كثير منها يبقون على كل حال محتفظين بنصيب من تراث إسرائيل، ومهما تكن طبيعة خطيئتهم، فإنها ضد ربهم وليست ضد شعبهم، إن كل يهودي يكون منتمياً لشعبه مادام لا يخونه بصرف النظر عن طبيعة خطاياه ضد دينه، هذا هو المبدأ الذي يتعين علينا أن نتمسك به، إنه النتيجة المنطقية التي ينبغي أن نستمدها من الافتراض «أننا شعب».

ويركز المفكر «أحاد هعام» (١٨٥٦-١٩٢٧) على الانبعاث الثقافي لـ «الشعب اليهودي»، بمعزل عن الإيمان بالمبادئ الدينية، حيث يقول مخاطباً أحد أصدقائه: «هل نفكر حقاً باستبعاد أولئك الذين لا يؤمنون بالمبادئ الدينية، من صفوف القوميين اليهود؟، إذا كان هذا هو المقصود، فإنني لا أستطيع أن أوافق على ذلك، ففي رأيي أن ديننا دين قومي، أي أنه ثمرة روحنا الوطنية، والعكس ليس صحيحاً، فمن المحال أن نكون يهوداً بالمعنى الديني الصحيح دون الاعتراف بقوميتنا، ولكن في وسع المرء أن يكون يهودياً بالمعنى القومي مع عدم تقبل كثير من الأشياء التي يفترض الدين الإيمان بها».

وأثار «دفيد غوردون» (١٨٥٦-١٩٢٢) مجموعة من الأسئلة التي تتناول اجتذاب الصهيونية لليهود، منها: لماذا نهجر البلاد التي ولدنا فيها؟ لماذا لا نندمج في المجتمعات التي عشنا فيها؟، وأجاب على هذه الأسئلة قائلاً:» من المؤكد أن الدين ليس سبب

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٧-٤٨.

ذلك، ففي عصرنا يستطيع الإنسان أن يعيش بدون دين، أما أولئك الذين لا يزالون يحتفظون بولاءات قوية لليهودية- لمجرد محتواها الديني- فإن بوسعهم أن يتطلعوا بثقة واطمئنان إلى مستقبل غير بعيد جداً يتمتعون فيه بحرية ممارساتهم الدينية». وكتب هوراس مايكالن عام ١٩١٨، يقول: «إن موقع الدين اليهودي ومهمته في الحياة اليهودية مماثلة، لموقع أي دين آخر ومهمته في حياة قومية أخرى، إن الدين عنصر في تلك الحياة، لكنه مهما بلغ من الأهمية يبقى مجرد عنصر بين مجموعة من العناصر، التي تشترك في تكوين الطابع المعرفي لذلك الشعب، والتي تضم فيما تضم تاريخ ذلك الشعب وإرادته وأهدافه».

الدين في البرنامج السياسي الصهيوني:

لقد كان واضحاً أن أهم مسوغات توظيف الصهيونية للديانة اليهودية، يكمن في توفير الأرضية لصياغة البرنامج السياسي للحركة، الذي يعتبر أهم بنوده: العمل على إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين؛ حيث إن الديانة اليهودية ولا شيء غيرها قد منحت الصهيونية «الشعب» والأرض والمحتوى الثقافي والتراثي واللغة، وقد أخذ الدين اليهودي طريقه للتأثير بشكل مباشر على البرنامج السياسي للحركة الصهيونية الذي أقر في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في «بازل» عام ١٨٩٧.

فقد اشتمل البرنامج على تعبيرات ومصطلحات دينية، فاحتوى البرامج على مصطلح «البيت القومي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل»، والتعبيران «شعب إسرائيل» و «أرض إسرائيل»، وهي تعبيرات دينية.

من هنا فقد تحولت الحجة الثيولوجية إلى مركب أساسي في المحاججة السياسية للصهاينة بحق اليهود على أرض فلسطين، وقد استند الزعيم الصهيوني العلماني إسحاق أوسشكين في خطاب ألقاه في السابع والعشرين من شباط ١٩١٩، أمام مؤتمر

السلام الذي عقد في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، للحجة الدينية في مطالبته بوطن «قومي» لليهود على أرض فلسطين، حيث قال: «المطلب التاريخي للأمة اليهودية أن تعاد إلى حدودها، وإعادة الأرض التي وعدت بها العناية الإلهية بني إسرائيل قبل أربعة آلاف عام»(١).

ويمكن القول إن استناد الصهاينة إلى الحجة الثيولوجية في تسويغ وجود القومية اليهودية، مكنهم من تعميم ثلاثة مفاهيم أساسية أقنعت معظم اليهود بأسطورة القومية اليهودية، وهي: الوحدة، والخصوصية والاستمرارية(٢).

وعندما تعرض البرنامج الصهيوني لمشكلة تشتت اليهود في مختلف أنحاء العالم ووجود فروق لا حصر لها بين شتى المجتمعات اليهودية، شدد على أن ذلك لم يمنع وجود «مشاعر الوحدة بين جميع اليهود في كل شيء، فهم شعب واحد ينتمي إلى جنس واحد»(٣)، وعندما وجد الصهاينة أن اليهود مهددون بخطر الامتصاص والاندماج، ضمن مجتمعات غير يهودية، وكان هذا التهديد يتناول بوجه خاص أولئك اليهود الذين يعيشون في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركزت الصهيونية على خصوصية اليهود كشعب، وكأمة، وعنصر وجنس، فهم جنس واحد وأمة واحدة، لكنهم مختلفون فقط في الثقافات والقيم والحضارة.

وتم التركيز على «الخصوصية اليهودية» و«الهوية اليهودية»، وهو ما مكن المنظرين الصهاينة من تقديم تفسير لرفضهم الاندماج بشعوب أو أجناس أخرى، وكانت الحجة

---

(١) سموحا، سامي، الأمة قبل الدولة (هأوما لفني همدينا)، في: يوسيف دافيد (محرر)، « دولة إسرائيل: بين يهودية وديموقراطية »، (مدينات يسرائيل: بين يهودوت لديموكراتيا)، القدس، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠، ص ٣٢١.

(٢) باجويت، غاي، الصهيونية والامبريالية، في « الصهيونية حركة عنصرية »، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤١.

(٣) المرجع السابق.

تقول: لما كان لليهود صفاتهم الخاصة، كان من الطبيعي أن يتعذر اندماجهم في مجتمعات أو شعوب أو أجناس أخرى، وواظبت الصهيونية على اللعب على وتر اللاسامية، والزعم بأن العداء لليهود متأصل لدى الشعوب الأخرى، وأن هذه الحقيقة غير قابلة للتغيير، وأن تعرضهم لاضطهاد هو أمر شامل في العالم كله، ولا مجال للتخلص منه، وذلك لدفع الحماس في نفوسهم نحو فكرة الوطن القومي[١]، ولكي يبرر الصهاينة برنامجهم السياسي، فقد أرجعوا تاريخ وحدة اليهود وخصوصيتهم إلى أبعد تاريخ ممكن، لكي يترسخ الاعتقاد أنهم كانوا موحدين قبل التشتت، وأن سبب تشتتهم يعود بشكل خاص إلى مشاعر اللاسامية لدى الشعوب الأخرى، بعبارة أخرى فإنه كان عليهم أن يصوروا فلسطين وكأنها مهد «الشعب اليهودي» تاريخياً وجغرافياً، وأنهم كانوا فيها شعباً واحداً وعنصراً واحداً، ذا ثقافة خاصة مميزة، وبالإضافة إلى كل ذلك كان عليهم أن يؤكدوا أن هذه الخصوصية أو الطابع المميز لليهود لم ينقطع في تاريخهم الطويل، وإنهم كانوا بالتالي يتطلعون ويطمحون على الدوام إلى العودة إلى أرض الميعاد، ومن هنا فإن وضع المشكلة في هذا السياق يجعل من الطبيعي والمشروع أن يستخلص من ذلك، أن الحل الوحيد للمشكلة اليهودية يكمن في إيجاد دولة يهودية في فلسطين.

ولقد أصل «تيودور هرتزل» للعنصر الديني اليهودي في الفكر الصهيوني، **وذلك من خلال أربعة منطلقات أساسية، وهي**[٢]:

١. لا يستطيع اليهود بفطرتهم أن يعيشوا بانسجام مع غير اليهود، فالمجتمعات غير اليهودية لاسامية إلى حد كبير، وهذا واقع غير قابل للتغيير.
٢. لكي يحافظ اليهود على أنفسهم، لابد لهم جميعاً من أن يعيشوا معاً في بلد واحد، ولقد وقع اختيار اليهود على فلسطين بحكم أنها وطن الأجداد.

---

(١) سموحا، سامي، الأمة قبل الدولة، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

(٢) ل. همفري والز، الصهيونية والعنصرية: اختلاف كبير بشأنها في المفاهيم والرؤية، في «الصهيونية حركة عنصرية»، مرجع سابق،١٩٧٩، ص ٢٧.

٣. أن العناصر غير اليهودية يجب أن تستبعد من الدولة اليهودية، أو أن تعيش منعزلة عن اليهود بحيث تفصل بين الجانبين حواجز قانونية وسيكولوجية.

٤. إن إنشاء الدولة اليهودية يتطلب تعاون عناصر غير يهودية، مثل اللاساميين الذين يشجعون هجرة اليهود من بلادهم، إلى جانب التحالف مع دولة كبيرة تعوض اليهود عن ضآلة عددهم وتوزعهم في أنحاء مختلفة من العالم.

المطلب الثاني
العلاقة بين الصهيونية والجماعات الدينية اليهودية:

على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من اليهود كانت من العلمانيين لدى انطلاق الحركة الصهيونية، إلا أن هذه الحركة لم تتنازل عن محاولات إقناع المتدينين بالانضمام إلى مشروعها، سيما وأن قادة الحركة الصهيونية رأوا في انضمام المتدينين تحديداً إلى مشروعهم تطوراً يحمل دلالات ذات قيمة كبيرة، فحاولت استمالتهم بشتى الطرق[1]، وعمدت الحركة الصهيونية إلى إيصال الرسائل المطمئنة للمتدينين اليهود، بأن الكيان اليهودي الذي تسعى إلى إقامته لن يمس بحريتهم الدينية، بل إنه سيوفر البيئة الوحيدة في العالم التي بإمكان اليهودي المتدين أن يمارس شعائره فيها بدون خوف، لكن هذا الموقف لم ينجح في اقناع معظم المراجع الدينية اليهودية في حينه.

توظيف العاطفة الدينية:

أدركت قيادة الحركة الصهيونية الطاقة الكامنة في توظيف العاطفة الدينية في حشد اليهود خلف مشروعها السياسي العلماني، وقد مثلت التسمية التي أطلقتها على نفسها صورة من صور هذا التوظيف، حيث أطلقت على نفسها «الصهيونية»، نسبة إلى جبل «صهيون»، وكلمة صهيون كلمة كنعانية أطلقت على الجبل الشرقي لمدينة القدس،

---

(١) روبنشتاين، أمنون، لنكن شعباً حراً، مرجع سابق، ص٧٢.

وقد وردت كلمة صهيون في التوراة مائة واثنين وخمسين مرة، على أنها المدينة المقدسة، ووردت سبع مرات بالمعنى نفسه في العهد الجديد[1]، والذي يقرأ كتب وخطب قادة ورواد الحركة الصهيونية يلحظ تكرار عبارات تنضح بالمشاعر الدينية، وتؤكد على الإيمان بالدرب الذي سلكه الأجداد، حيث حرص الصهاينة عن التعبير عن الحنين إلى «أرض التوراة»، وكثيراً ما اقتبس هؤلاء القادة من المصادر الدينية في تسويغ مواقفهم السياسية، وتحديداً التلمود.

واستفادت الحركة الصهيونية مما جاء في أسفار التوراة من حث اليهود على التعلق بصهيون، في محاولة لبعث حماسهم للعودة إلى أرض فلسطين، سيما ما جاء في المزمار السابع والثلاثين بعد المائة، خاصة الجملة الملازمة لصلوات اليهود في كل المناسبات «إن نسيتك يا أورشليم (القدس) تنسني يميني»، وما جاء في التلمود الذي اعتبر أن «عيش اليهودي في أرض إسرائيل أفضل من تطبيق تعاليم التوراة جميعها»[2].

ويقول ستيفان غورانوف إن المعتقدات التي جاءت بها التوراة والتلمود قد تركت أثراً عميقاً في الفكر الصهيوني، علاوة على أن رواد الفكر الصهيوني -رغم علمانيتهم- قد اعتبروا أن التربية الدينية هي التي صانت نقاء اليهود العنصري وهويتهم الوطنية[3]، وقد عبر عن ذلك المفكر الصهيوني العلماني أحاد هعام عندما قال «لقد بقينا ثلاثة آلاف عام، ولم يكن بوسعنا أن نكون غير ذلك، لأن هناك قوة عليا ربطتنا باليهودية...... وهكذا فإن اليهودية حية في أعماقنا، وإلى جانبها كل الغرائز والمواهب الطبيعية التي تتطور في أعماق الانسان منذ الساعة التي يولد فيها ....»[4].

---

(١) الحوت، بيان نويهض، فلسطين القضية الشعب الحضارة، التاريخ السياسي من عصر الكنعانيين حتى القرن العشرين، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ستيفان، غورانوف، العنصرية مبدأ أساسي في الصهيونية، في «الصهيونية حركة عنصرية»، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) المرجع السابق.

وحتى القادة الصهاينة الذين اشتهروا بعدائهم لكل ما هو ديني، قد حرصوا على توظيف العاطفة الدينية، فها هو «دفيد بن غوريون»[1] يحرص دائمًا على الإشارة إلى الجذر الديني في خطابه السياسي، فبعد الإعلان عن إسرائيل قال «دفيد بن غوريون»: (١٨٨٦-١٩٧٣): «إن أورشليم ليست فقط عاصمة إسرائيل واليهودية العالمية، إنها تتوق لأن تصبح المركز الروحي للعالم؛ كما صورها الأنبياء»، وهو نفسه «بن غوريون» الذي طالما سخر من أولئك الذين يؤمنون بوجود إله[2].

وقد تبنت الحركة الصهيونية التعريف الديني الحريدي لليهودي وجعلته رديفاً لمصطلح «صهيوني»، وقد ورد على لسان «نورداو» ما يلي «الصهيونيون يحددون أنفسهم بأنهم، مجرد يهود، ويعتبرون أن كل من يولد لأم يهودية يعتبر يهودياً، وكذلك كل من يعتنق الدين اليهودي»، واعتبر يهودا القالعي (أحد مفكري الحركة الصهيونية) أنه لا يحق لأي يهودي أن يطلق على نفسه إسرائيلياً إلا بعد أن يهاجر إلى «أرض الميعاد»[3].

ولم يجد قادة الحركة الصهيونية المعادون للدين غضاضة في تشبيه رواد الحركة الصهيونية بأنبياء بني إسرائيل، وملوكهم الذين وردت قصصهم في التوراة، والتلمود، فقد شبه «دفيد بن غوريون» اليهود الذين هاجروا إلى أرض فلسطين أوائل القرن

---

(١) أول رئيس وزراء لإسرائيل، ولد في مدينة بولنسك البولندية، هاجر إلى أرض فلسطين عام ١٩٠٦، سرعان ما تولى العديد من المناصب الهامة في الحركة الصهيونية قبل الإعلان عن إسرائيل، حيث شغل منصب أمين عام نقابات العمال العامة، ورئيس الوكالة اليهودية التي كانت تقوم بمهام حكومة اليهود في ظل الانتداب البريطاني، تولي رئاسة الوزراء من العام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٣، باستثناء فترة ما بين ١٩٥٣-١٩٥٥.

(٢) شلمون، يوسيف، الدين والقومية في حركة العمل، (دات فلؤوميوت بتنوعات هعفودا)، في بنحاس جينوسار وآبي برئيلي (محرران)، «الصهيونية، سجال معاصر»، (هتسيونوت: بولموس بن زمنينو)، جامعة بئر السبع،١٩٩٦، ص ٣٦٦.

(٣) أمنون ليفي، الحريديم، مرجع سابق، ص٢٣.

العشرين بـ «طالوت» الإسرائيلي الذي دحر «جالوت» الكنعاني ليقيم مملكة يهودا[١]، وقال الزعيم الصهيوني «حاييم وايزمان» أمام المؤتمر الصهيوني الذي عقد عام ١٩٣٧ «لقد وعد الرب اليهود بمنحهم أرض إسرائيل، هذا هو الوعد الأكثر أهمية»، وأمام لجنة «بيل» التي حققت في الاضطرابات التي شهدتها فلسطين عام ١٩٣٩، قال وايزمان «حقنا على أرض إسرائيل لا نكتسبه من الانتداب البريطاني، بل من التوراة»[٢].

وتشير «ياعيل لوتان» إلى أن الصهيونية أقنعت الكثير من اليهود أنه بإقامة دولة مستقلة لهم فإن المرجعيات الدينية اليهودية لن تحتاج إلى أن تخوض صراعاً من أجل منع ذوبان اليهود في المجتمعات الأخرى، بالإضافة إلى أنه بذلك يمكن «تطبيع» الشعب اليهودي، إذ إنه سيكون متميزاً ومستقلاً عن باقي الشعوب[٣].

موقف المرجعيات الدينية من الصهيونية:

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الحركة الصهيونية نفسها «حركة تحرر وطني» تهدف إلى توفير الظروف التي تسمح بتقرير مصير اليهود، عبر العودة إلى أرض «إسرائيل»، وبناء وطن قومي لهم، فإن المرجعيات الدينية اليهودية اختلفت فيما بينهما بشأن التعاون مع الصهيونية. ففي الوقت الذي وافقت مجموعة قليلة جداً من هذه المرجعيات على التعاون مع الحركة الصهيونية، فإن الأغلية الساحقة من هذه المرجعيات عارضتها بشدة. فقد اعتبرت معظم المرجعيات الدينية الفكرة الصهيونية كفراً وزندقة وحثت اليهود المتدينين على عدم التعاون معها[٤]، وشددت المرجعيات الدينية على أنه وفق المعتقدات اليهودية فإن خلاص اليهود من الشتات، وعودتهم إلى أرض «إسرائيل» يتم

(١) شلمون، يوسيف، الدين القومية في حركة العمل مرجع سابق، ص ٣٧١.
(٢) شلمون، يوسيف، الدين القومية في حركة العمل مرجع سابق، ص ٣٦٩.
(٣) لوتان، ياعيل، الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى، مرجع سابق، ص٢٩.
(٤) روبنشتاين، أمنون، لنكن شعباً حراً، مرجع سابق، ص١٥.

فقط بعناية إلهية دون تدخل البشر، حيث ينزل المسيح المخلص ويقود اليهود إلى أرض فلسطين لإقامة مملكة لهم، وأن الرب لا يقبل أي تدخل بشري لتحقيق ذلك[1].

لم تقبل الأغلبية الساحقة من المرجعيات الدينية اليهودية علمنة المفاهيم الدينية التي أقدمت عليها الحركة الصهيونية، فقد رأت هذه المرجعيات أن الصهيونية قد حولت فكرة «الشعب اليهودي»، ذات المغزى الديني والتي تستمد قدسيتها من التوراة إلى فكرة دنيوية، تساوي بين هذا «الشعب» وغيره من الشعوب، فحسب منطق المرجعيات الدينية فإنه كان يتوجب على «الشعب اليهودي» بوصفه «الشعب المختار» أن يحافظ على قدسيته من خلال الدور الذي رسمه له الرب. ورأت المرجعيات الدينية في الحركة الصهيونية حركة تهدف من خلال علمنة المفاهيم والمعتقدات الدينية إلى تكريس انسلاخ اليهود عن تعاليم التوراة، وألا يكون الالتزام بهذه التعاليم ضمن معايير الانتماء لليهودية. ولم تقبل المرجعيات الدينية اليهودية توظيف الحركة الصهيونية لعقيدة «الخلاص»، واتهمتها بأنها استعاضت عن الخلاص الإلهي بالخلاص البشري، حيث اعتبرت أن اليهود ما كان لهم أن يعودوا إلى أرض فلسطين إلا بعد مجيئ المسيح المخلص ليقود بني إسرائيل إلى «أرض الميعاد»[2]، وحسب المرجعيات الدينية فإنه يحظر على اليهودي العمل على استقدام الخلاص بوسائل استيطانية وسياسية وعسكرية، بل يستقدم بأداء الفرائض والتكفير عن الذنوب، وذهبت هذه المراجع إلى حد اعتبار كل الكوارث التي حلت باليهود منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين بسبب المعصية المتمثلة في انبعاث الحركة الصهيونية[3].

---

(١) شيلغ، يائير، «المتدينون الجدد نظرة على المجتمع الديني في إسرائيل»، مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٢) ليفي، أمنون، الحريديم، مرجع سابق، ص٦٢.
(٣) غانم، أسعد، «الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الإشكنازية»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥، ص١٠٧.

واعتبر الحاخام «حاييم هليفي» (من كبار المرجعيات الدينية اليهودية) انطلاق الحركة الصهيونية «مؤامرة» لتدمير الديانة اليهودية، حيث قال «هؤلاء الصهاينة تنظموا بقوة وأعلنوا هدفهم بوضوح، وهو اقتلاع أسس الديانة اليهودية، على شعب إسرائيل ألا ينضم لهذه المؤامرة الملعونة، أن العناية الإلهية هي التي ضمنت لهذا الشعب تجاوز المحن والخطوب»[1]، ووصل الحاخام غور إلى حد وصف الصهاينة بـ «الأشرار»، حيث يقول «على اليهودي ألا ينضم إلى الأشرار، أولئك هم الصهاينة»[2]، ورفضت المرجعيات الدينية ما ذهب إليه رواد الحركة الصهيونية من اعتبار الشتات اليهودي مجرد مرض يتوجب الشفاء منه، بل اعتبروه قضاءً وقدراً إلهياً، وعقاباً لليهود على الذنوب التي اقترفوها وأن علامة قبول الرب توبة اليهود هي نزول المسيح المخلص ليقودهم إلى «أرض الميعاد».

واستندت المرجعيات الدينية إلى ما جاء به صريح التوراة، حيث ورد في وصايا التوراة «لا تحاولوا استعجال نهاية الأيام، ولا تثوروا على الشعوب التي تحكمكم»[3]، وجاء في العهد القديم «هكذا قال الرب مجاناً باعوكم، وبلا فضة تفكون»[4]، وورد أيضاً «لا بالقدرة ولا بالقوة، بل بروحي قال رب الجنود»[5]، وجاء أيضاً «أما بيت يهوذا فأرحمهم وأخلصهم بالرب إلههم، ولا أخلصهم بقوس وسيف وبحرب وبخيل وبفرسان»[6]، وقد اعتمد الحاخام لوبافتش على هذه النصوص لكي يضفي شرعية على رفض الصهيونية، وقال «من يتمسك بالتوراة وبالوصايا لا يمكن أن يقبل هذا الشكل

(١) تسفي، رعنان، غوش إيمونيم، مرجع سابق، ص٢٨.
(٢) المرجع السابق، ص٢٩.
(٣) ماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص٢٣٤-٢٣٦.
(٤) سفر أشعيا، الإصحاح ٣، آية ٥٣.
(٥) سفر زكريا، الإصحاح ٤، الآية ٦.
(٦) سفر يوشع، الإصحاح ١، الآية ٧.

من ترك الشتات بالقوة، والخلاص بقوة الذات»[١]، وحملت المرجعيات الدينية بشدة على محاولات الحركة الصهيونية تجنيد حلفاء لها من بين الدول العظمى، حيث قال الحاخام «غور»: «الصهيونية سراب، فهي تعتمد على النوايا الحسنة للأمم ومساعدتها لليهود، فطبيعة شعبنا لا تتلاءم مع النشاط السياسي الدنيوي الذي يميز الشعوب الأخرى، باختصار: الصهيونية غير واقعية، ولن تتحقق»[٢].

وركزت المرجعيات الدينية اليهودية على دور العاطفة الدينية في تحقيق الخلاص المتمثل بنزول المسيح، وذلك عبر الصلاة والابتهال، واعترضوا على الفكرة القومية التي بشرت بها الحركة الصهيونية، التي تضمن الانتماء لليهودية بمجرد الانتماء للشعب، دون التقيد بالتعاليم الدينية كما وردت في المصادر الدينية. وتوقعت المرجعيات الدينية أن تسهم الحركة الصهيونية في تعاظم مظاهر اللاسامية ضد اليهود، حيث ستجد الشعوب الأخرى في نشاطات الحركة الصهيونية مسوغات لمواصلة العداء لليهود.

لم تقتصر جهود المرجعيات الدينية اليهودية على تحريم التعاون مع الحركة الصهيونية، بل إن عدداً من هذه المرجعيات انتقل إلى دائرة العمل المنظم ضدها، فبعد عام على مؤتمر «بالتيمور» الصهيوني الذي انعقد عام ١٩٤٢، و الذي اعتبر ثاني أهم مؤتمر تعقده الحركة الصهيونية، بعد مؤتمر «بازل»، حيث تمت فيه بلورة مشروع إقامة الدولة اليهودية، شارك اثنان وتسعون حاخاماً يهودياً في مؤتمر نظم في مدينة «إتلانتك» الأمريكية، حيث جاء في مقررات المجتمعين[٣]:

«إننا لا نستطيع أن نسهم في التوجيه السياسي الذي يسيطر على البرنامج الصهيوني الحالي ولا نؤيده، وذلك على هدى مفهومنا العالمي لتاريخ المصير اليهودي، ولأننا مهتمون بوضع اليهود وأمنهم في الأجزاء الأخرى من العالم، ونحن نعتقد أن القومية

(١) رعنان، تسفي، غوش إيمونيم، مرجع سابق، ص٤١.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٢.
(٣) المرجع السابق، ٤٣.

اليهودية تعمل على خلق الحيرة والغموض لدى رفاقنا، حول مكانتهم ووظيفتهم في المجتمع وتحويل انتباههم عن دورهم التاريخي وهو أن يعيشوا في مجتمع ديني أينما كانوا».

وعلى الرغم من أن جميع المرجعيات الدينية تستند إلى نفس المصادر الدينية، إلا أن نسبة قليلة من هذه المرجعيات خالفت رؤية الغالبية الساحقة من المرجعيات الروحية، وأبدت استعداداً للتعاون مع الحركة الصهيونية، حيث سوغ هؤلاء موقفهم بالقول «إن إقامة دولة إسرائيل هو الذي يقرب الخلاص اليهودي وسيسمح بنزول المسيح المخلص، وليس العكس».

وقد اعتبر الحاخام «إبراهام إسحاق كوك» أن الصهيونية «حركة خلاصية»، وعبر عن ذلك قائلاً «إن إقامة دولة يهودية في أرض فلسطين يمثل في الواقع بداية تحقيق الخلاص وسيمثل مقدمة لنزول المسيح»[1].

وهكذا تبلور تيار ديني يخالف النظرة التقليدية للمرجعيات الدينية اليهودية ويتحمس للتعاون مع الحركة الصهيونية، وقد أطلق على هذا التيار «التيار الديني الصهيوني»، لكن كان تأثيره قبيل، وبعيد إعلان الدولة هامشياً، ثم تحول إلى التيار الديني المهيمن في الساحة الدينية في إسرائيل، حيث تعددت اتجاهاته واجتهادات مرجعياته الدينية.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من عدائها الكبير للدين، فإن الحركة الصهيونية لم يكن بوسعها التنظير لمشروعها السياسي بدون توظيف الدين بشكل كبير، ولولا هذا التوظيف لما رأى هذا المشروع النور، وهذا ينسف اتكاء الكثير من المفكرين الصهاينة على تعريف آرنست غلنر للقومية بوصفها تمثل « تطلع نحو خلق تلاؤم بين الولاية السياسية والهوية الثقافية[2]، فلم تكن هناك ثمة ولاية سياسية لليهود على

(١) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) غابيزون، روت، تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح «يهودية في تعبير» دولة يهودية وديموقراطية»، قضايا إسرائيلية، عدد٣٣، مارس٢٠٠٩، ص ٧٧.

أرض فلسطين، إلا بفعل القوة العسكرية والتواطؤ الدولي، علاوة على عجز الحركة الصهيونية عن بلورة هوية ثقافية لليهود بمعزل عن الديانة اليهودية، مما يجعلهم يمثلون مجموعة ضمن طائفة دينية وليس مجموعة قومية.

إن أكبر مظاهر فشل الحركة الصهيونية هو عجزها عن إقامة أمة بناء أمة بمعزل عن اليهود، بوصفهم طائفة دينية، وذهبت كل محاولات المفكرين الصهاينة الذين حاولوا صياغة تعريف يفصل بين الانتماء للدين، والانتماء للأمة أدراج الرياح. وعلى الرغم من حرص الحركة الصهيونية على علمنة الأفكار الدينية إلا أن عملية العلمنة طالت في الواقع القشور فقط، بينما بقي الجوهر كما هو، فبدون الدين لم يكن للحركة الصهيونية أن تقوم.

المبحث الرابع
أبعاد العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل

مقدمة:

حسم المشرع الإسرائيلي وكذلك النخب الحاكمة في تل أبيب طابع دولة إسرائيل، فهي بحكم وثيقة الاستقلال دولة يهودية، لليهود وحدهم حقوق مطلقة عليها[١]، ولقد أصبح الدين محدداً أساسياً لطابع الدولة العام في إسرائيل بفعل الارتباط العضوي والبنيوي بين الحركة الصهيونية واليهودية، فتداخل الديني والقومي بشكل لم يعد من الممكن معه التمييز بينهما. وهذا ما دفع قادة الحركة الصهيونية ومؤسسي إسرائيل العلمانيين للتشديد منذ الأيام الأولى للدولة على أنه لا يمكن فصل الدين عن الدولة في إسرائيل، فقد اعتبر بن غوريون أن طابع إسرائيل اليهودي يحتم عدم فصل الدين عن الدولة فيها، فإسرائيل في نظر بن غوريون دولة يهودية ليس فقط لأن معظم سكانها من اليهود، «بل لأنها دولة اليهود حيثما كانوا، وبالتالي فإن أبوابها يجب أن تبقى مشرعة أمام اليهود في جميع أرجاء العالم، فقط لكونهم يهوداً»[٢].

وفاقم من مأزق العلاقة بين الدين والدولة فشل قادة الحركة الصهيونية وقادة إسرائيل في بلورة تعريف لليهودية يختلف عن التعريف الذي طرحته الشريعة اليهودية،

---

(١) لا تعتبر وثيقة الاستقلال نصاً دستورياً ولم تحظ بمكانة قانونية رسمية، ومع ذلك فقد تم الاعتماد عليها في استلهام المضامين اليهودية للدولة في إسرائيل في سياقات مختلفة، واستندت إليها المحاكم الإسرائيلية، وضمنها المحكمة العليا في إصدار الأحكام على مشاريع القوانين التي قدمت من قبل نواب البرلمان.

انظر: دلال، مروان، قضاء إسرائيلي، تاريخ سجالات وحدود، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨، ص١٧.

(٢) شلمون، يوسيف، الدين القومية في حركة العمل، مرجع سابق، ص٣٧٢.

وأن خير دليل على ضحالة ادعاء قادة إسرائيل بأن اليهود في فلسطين يشكلون تجمعاً قومياً وليس مجرد طائفة دينية، هو حقيقة أن مؤسسات الدولة العلمانية فوضت المؤسسة الدينية وحدها البت في تعريف «من هو اليهودي»، فلا يمكن اعتبار أي شخص يهودياً، إلا إذا أجازت ذلك الحاخامية الكبرى[1]، وقد وجدت «يهودية» الدولة تأثيرها الطاغي على البنية القانونية والدستورية والنظام السياسي والهوية الثقافية، واتجاهات المجتمع الإسرائيلي.

وسيعالج هذا المبحث أبعاد العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل السياسية، والقانونية والثقافية.

المطلب الأول: الأبعاد القانونية

حرص القضاء والمشرع الإسرائيلي على أن تسهم قرارات المحكمة العليا والقوانين الأساسية والعادية التي يصدرها البرلمان (الكنيست) في تعزيز الطابع اليهودي للدولة، فقد اعترف الجهاز القضائي الإسرائيلي بالرابط الديني، باعتباره الوحيد الذي يجمع المنتمين إلى «القومية» «اليهودية»، وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية

(١) تمثل الحاخامية الكبرى المؤسسة الدينية الرسمية، وتتولى تقديم خدمات رئيسة منها، البت في الخلافات الفقهية المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية التي تقدم أمام المحاكم الدينية، التأكد من أن الطعام يقدم في مؤسسات الدولة والمطاعم والفنادق وفق الشريعة اليهودية، وبإمكان الحاخامية سحب تراخيص أي مؤسسة لا تقدم طعاماً وفق الشريعة كما تتولى الحاخامية الكبرى البت في الطلبات التي يقدمها الأشخاص الراغبون في التحول إلى اليهودية، وتعتبر الحاخامية الكبرى مسؤولة عن تأهيل الحاخامات، وتشرف على المحاكم الدينية ويعتبر الحاخام الأكبر رئيساً للمحكمة الدينية العليا، وهناك حاخامان أكبران في إسرائيل، أحدهم شرقي ويطلق عليه «ريشون لتسيون»، (الأول في صهيون)، وآخر غربي ويطلق عليه «هراب هراشي»، (الحاخام الأكبر).
انظر: عبد الله، هاني، الأحزاب السياسية في إسرائيل، عرض وتحليل مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات٢٥٩، بيروت، ١٩٨١، ص٨٦.

قراراً في تموز عام: ١٩٥٨ ينص على أن المرء لا يمكنه أن يكون يهودياً من ناحية هويته القومية، وفي نفس الوقت ينتسب إلى دين آخر[1]، وهذا يشرع التطابق التام بين الدين والقومية، فاليهودي الذي يتخلى عن يهوديته ويتحول إلى دين آخر، يفقد انتماءه القومي على الفور من ناحية قانونية.

ورفضت المحكمة العليا عام: ١٩٧٠ طلب أحد اليهود الذين تنصروا، أن يتم تسجيل قوميته كإسرائيلي، وقد اعتبرت المحكمة أن الاستجابة لهذا الطلب تمثل تجاوباً مع توجهات انفصالية خطيرة، وجاء في نص قرار المحكمة الذي تلاه رئيسها أليعازر أجرانات[2]:

«لم يتحقق تجديد حياة الشعب اليهودي السياسية في وطنه من أجل أن يتم تشرذم الشعب القابع في صهيون، فينتج شعبان- يهودي من جهة و»إسرائيلي» من جهة أخرى، لو حصل هذا التشرذم - لا سمح الله - لكان الأمر يناقض الأهداف القومية، التي من أجلها أقيمت الدولة....لذلك، إن وجد اليوم في البلد، وبعد ٢٣ سنة فقط على إنشاء الدولة - فئة صغيرة من الناس أو أكثر، الذين يطلبون بالانفصال عن الشعب اليهودي وإحراز انتماء جديد لأمة إسرائيلية منفصلة، فإن مثل هذا التوجه الانفصالي لا يمكن أن يكون شرعياً ولا يمكن الاعتراف به، ولا يمكن إدراجه ضمن مبدأ تقرير المصير الوطني».

وقد رسخ القانون الإسرائيلي مكانة الشريعة اليهودية كأحد مصادر التشريع القضائي، حيث فرض قانون أساس القضاء للعام: ١٩٨٠ العودة إلى الشريعة اليهودية

---

(١) كاشير، آسيا، دولة اليهود الديموقراطية، (مدينات هيهوديم هدموكراتيت)، في يوسيف دافيد (محرر)، دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية، (مدينات يسرائيل بين يهودوت فديموكراتيا)، القدس، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠، ص١٢٦.

(٢) دلال مروان، قضاء إسرائيلي، تاريخ، سجالات، حدود، مرجع سابق، ص٤٤.

في حال وجود ثغرات قانونية[1]، ونصت وثيقة الاستقلال على أن إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية، وهذا يشكل تناقضاً كبيراً، ويعكس الإقصاء الكامن في الديموقراطية الإسرائيلية، فالدول الديموقراطية تجعل من المواطنة أساس الانتماء للأمة بغض النظر عن الانتماءات الدينية للمواطنين، وحتى النخب اليهودية التي تسم نفسها بالليبرالية واليسارية ترفض بشدة الدعوات لتغيير ما جاء في «وثيقة الاستقلال»، والإعلان عن إسرائيل كـ «دولة مواطنين»، أو «دولة لكل مواطنيها»، على اعتبار أن خمس «المواطنين» في هذه الدولة هم من العرب الذين اصطلح على تسميتهم بـ «فلسطينيي ٤٨»[2].

وتربط الفقرة الأولى من وثيقة الاستقلال بين الرابطة الدينية والحقوق السياسية والقومية، حيث جاء فيها[3] ما يلي: «في أرض إسرائيل قام الشعب اليهودي وفيها بلور شخصيته الروحية والدينية والسياسية وفيها عاش حياة انبعاث سيادي، وفيها أنتج إنتاجاً ثقافياً ودينياً وإنسانياً، ومنح العالم الكتاب المقدس الأبدي، وبعد أن أبعد الشعب عن بلاده، حافظ على عهده لها في كل بلدان شتاته ولم يتوقف عن الصلاة والأمل أن يعود إليها، وأن يحقق فيها حريته السياسية».

أي أن وثيقة «الاستقلال» تستند بشكل واضح إلى الدعاوى الدينية في تبرير إقامة الدولة، ولا تلتفت إلى غيرها، سيما في ظل وجود فلسطينيي ٤٨، الذين تعتبرهم إسرائيل «مواطنين» فيها وفي نفس الوقت تتعمد استفزاز وعيهم الجمعي بالاستناد إلى هذه الدعاوي.

---

(١) كاشير، آسا، دولة اليهود الديموقراطية، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٢) فلسطينيو٤٨: مصطلح يطلق على أبناء الشعب الفلسطيني الذين فشلت الحركة الصهيونية في اقتلاعهم من أرضهم أبان وأثناء حرب عام١٩٤٨، وظلوا يعيشون في مدنهم وقراهم في المنطقة التي أعلن الصهاينة فيها عن قيام دولتهم، ووفق القانون الإسرائيلي يعتبر هؤلاء الفلسطينيون مواطنين إسرائيليين يحملون الجنسية الإسرائيلية، يحق لهم الترشح والترشيح.

(٣) المرجع السابق، ص١٣١.

معايير يهودية الدولة:

وقد انبرى القاضي أهارون براك الرئيس السابق للمحكمة العليا لتحديد معايير «يهودية» «الدولة» و»ديموقراطيتها»، عندما أكد أن «الاتجاهات الروحية والفكرية للمجتمع هي التي تحدد يهودية الدولة وديموقراطيتها». وقال «إن المكانة المعيارية للقيم التي اكتسبتها إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية هي مكانة دستورية فوق القانون، وسوف يتم إلغاء أي قانون عادي إذا لم يتلاءم مع قيم إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية»[١]، وفي موضع آخر فسر براك مغزى الدولة اليهودية، **حيث رأى أنها**[٢]:

١. دولة يحق لكل يهودي أن يستقر فيها.
٢. دولة يعتبر تاريخها جزءاً من التاريخ اليهودي، ولغتها العبرية، وأعيادها تعكس الانبعاث القومي لليهود.
٣. دولة تعتبر على سلم أولوياتها الاستيطان اليهودي في حقولها ومدنها.
٤. دولة تكرس ذكرى اليهود الذين ذبحوا في المحرقة وتشكل حلاً للشعب اليهودي.
٥. دولة تنمي الثقافة اليهودية والتربية اليهودية وحب الشعب اليهودي.
٦. دولة تنهل من التقاليد الدينية اليهودية، وعلى رأسها التوراة الذي هو الكتاب الأهم من بين مصادرها الدينية، وأخلاقياتها تستمد من الإرث الأخلاقي لأنبياء إسرائيل.
٧. دولة تصاغ فيها قوانين الأحوال الشخصية وفق قوانين التوراة، وتلعب الشريعة اليهودية دوراً مركزياً في بلورتها.
٨. دولة تعتبر قيم التوراة والتراث اليهودي من بين قيمها الأساسية.

---

(١) محاضرة ألقاها براك في المؤتمر العالمي للعلوم اليهودية، آب ١٩٩٧، في: رون مارجولين (محرر)، دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، القدس، ماجناس،١٩٩٨، ص٧.
(٢) المرجع السابق، ص١١.

وفي موضع آخر يبرر براك الذي يوصف بأنه أكثر القضاة الإسرائيليين «ليبرالية» الاستناد للمسوغات الدينية في إصدار الأحكام المرتبطة بالجدل حول طابع الدولة اليهودي، حيث يقول «دولة إسرائيل تجسد الرؤية الصهيونية، فارتباط شعب إسرائيل بأرض إسرائيل يكرسه الرابط الديني والقومي والتاريخي»[1].

وفي معرض تسويغه لرفض السماح لإحدى الحركات السياسية العربية بالمشاركة في الانتخابات العامة، قال رئس المحكمة العليا الأسبق «دوف ليفين»: «جوهر الدولة أنها دولة يهودية، نظام الحكم فيها ديموقراطي»، في حين أن قاضي المحكمة العليا السابق مناحيم ألون لا يكتفي بذلك، بل يدعو الى اعتبار الاجماع اليهودي هو مصدر كافة التعليمات ذات الصبغة الدستورية[2].

ويقول قاضي المحكمة العليا السابق «إلياهو جرانات» :إن إسرائيل ليست دولة ذات سيادة فحسب، بل أقيمت يهودية على أرض إسرائيل، وقد اكتسبت شرعيتها بفعل حق الشعب اليهودي الطبيعي والتاريخي أن يعيش مثل أي شعب مستقلاً في دولة ذات سيادة»[3]، وقد قدمت للكنيست عشرة مشاريع قوانين تهدف بشكل أساس إلى تكثيف تعريف الدولة اليهودية.

ويعرف مشروع الدستور المقترح الذي يتم تداوله حالياً إسرائيل بأنها «دولة يهودية ديموقراطية»، مكرساً بذلك الطابع اليهودي للدولة بشكل دستوري[4]، وجاء في البند الأول من الدستور: إن اسم الدولة هو «إسرائيل»، وجاء في البند الثاني «إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية، وتؤكد بنود الدستور على المضامين اليهودية للقوانين،والجنسية، ورموز الدولة، والتي تم تدوينها في الدستور بشكل واضح مكرساً الطابع اليهودي.

---

(١) المرجع السابق، ص٩.

(٢) كاشير، آسيا، دولة اليهود الديموقراطية، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٤) لا تملك إسرائيل حالياً دستوراً، بل يقوم الكنيست بسن قوانين أساسية لها مكانة دستورية، ويبلغ عددها أحد عشر قانوناً.

ويرى المفكر الإسرائيلي «أورن يفتاحيل» أن مسودة الدستور تفوح منها «رائحة سياسية تحول إسرائيل إلى دولة أبارتايد زاحف ذات ماركة صهيونية مسجلة»[1].

وقد سنت الكنيست قانوناً عام: ١٩٨٥ ينص على حظر مشاركة أي قائمة في الانتخابات التشريعية إذا كانت لا تعترف صراحة بدولة إسرائيل كدولة يهودية للشعب اليهودي[2].

وقد حظرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مجرد الدعوات لإعادة النظر في طابع الدولة، فقد عارض جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية (الشاباك) الذي يعد أكثر الأجهزة الأمنية تأثيراً على دائرة صنع القرار في إسرائيل توقيع نخب من فلسطينيي:٤٨ على عريضة تطالب بأن تكون إسرائيل «دولة لكل مواطنيها»، بالقول إنها «تمثل اتجاهات تآمرية، وأنه ينتظر منه (الشاباك) بحكم القانون العمل على إحباط أي أنشطة تآمرية تصدر عن عناصر غايتها المس بطابع إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية»[3]، أي أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ستتجند لمواجهة أي محاولة لتغيير طابع الدولة، حتى لو تمت وفق القانون ودون الإخلال به، إذ إن القانون الإسرائيلي يسمح بصياغة عرائض والتوقيع عليها كتعبير عن الاحتجاج ضد سلوك أو ممارسة ما.

---

(١) يفتاحيل، أورن، أكرادنا في النقب والمثلث، (هكورديم شلانوا بهنيغب فهمشولاش)، يديعوت أحرنوت (إسرائيل)،٣١-١-٢٠٠٦.

(٢) غانم، أسعد، مصطفى، مهند، الفلسطينيون في إسرائيل - سياسة الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،٢٠٠٤، ص١١١.

(٣) شلحت، أنطوان، قسوم، مفيد، «الدولة اليهودية فوق أي حقوق- قراءة عامة في ردات الفعل الإسرائيلية»، في خليل نخلة (محرر): «مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨، ص١٢٢-١٢٣.

القوانين ويهودية الدولة:

وقد دفع الحرص على الطابع اليهودي للدولة المشرع الإسرائيلي إلى سن جملة من القوانين التي تضمن الحفاظ على يهودية الدولة. ولعل من أخطر القوانين التي أجيزت من أجل تعزيز الطابع اليهودي للدولة، هو قانون العودة للعام ١٩٥٠، الذي جاء ليعزز الثقل الديموغرافي لليهود، ويضفي شرعية على فتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود فقط، لكونهم يهود، في الوقت الذي لم تدخر فيه المؤسسة الإسرائيلية جهداً في ابتكار الوسائل الكفيلة بطرد أكبر عدد من الفلسطينيين.

ويتضمن القانون البنود التالية[1]:

بند ١: من حق كل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل.

بند ٢: يتم التعامل مع كل يهودي هاجر إلى إسرائيل قبل سريان مفعول هذا القانون، وكل يهودي ولد قبل سريان مفعوله أو بعده، كأنه هاجر إليها بموجبه.

بند ٤ (أ): الحقوق المكفولة بموجب هذا القانون لكل يهودي وكذلك الحقوق التي يكفلها قانون المواطنة، وأيضاً الحقوق الممنوحة للمهاجر اليهودي بموجب كل تشريع تمنح أيضاً لابن وحفيد اليهودي ولزوج ابن وحفيد اليهودي، عدا من كان يهودياً وغير ديانته بإرادته.

بند ٤ (ب): اليهودي: هو من ولد لأم يهودية أو تهود وهو ليس تابعاً لديانة أخرى.

وإن كانت دلالات القانون واضحة تماماً لأنه يجعل اليهودية كدين أساساً للمواطنة في الدولة وليس العكس، فإنه من الأهمية بمكان التوقف عند البند الرابع(أ)، فوفق هذه الفقرة، فإن المشرع الإسرائيلي يعاقب كل يهودي يغير دينه بحرمانه من الامتيازات

---

(١) دلال، مروان، قضاء إسرائيلي، تأريج، سجالا، حدود، مرجع سابق، ص٤٠.

التي ينص عليها القانون، لأنه لا يمكن أن تكون يهودياً قومياً إلا وفق تعريف الشريعة اليهودية فقط، وهذا مثال آخر على مأزق تعريف اليهود كتجمع قومي.

وقد قال «بن غوريون» خلال مناقشة المشروع في الكنيست[1]:

«قانون العودة هو من القوانين التي تشكل مصدر إسرائيل، وهو يضمن تحقيق أحد أهم غايات دولتنا، غاية لم شمل المنافي، ويحدد هذا القانون أنه ليس الدولة هي التي تمنح اليهود خارج البلاد حق الاستيطان بها، وإنما يكمن هذا الحق في كل يهودي لأنه كذلك، في حال عبر عن رغبته بذلك.........، لا علاقة لقانون العودة بقانون الهجرة، فهو قانون يضمن استمرار التاريخ الإسرائيلي، ويحدد هذا القانون المبدأ الذي بفضله أقيمت دولة إسرائيل، وهو حق كل يهودي التاريخي، بفضل يهوديته، في العودة والاستيطان في إسرائيل ....».

ومن نافلة القول إن هذا القانون يلغي عملياً مبدأ المساواة، إذ لا يمنح القانون نفس الحقوق لغير اليهود.

ومن القوانين التي تهدف إلى تعزيز الطابع اليهودي للدولة، قانون المواطنة للعام ٢٠٠٣، الذي ينزع حق المواطنة والإقامة في إسرائيل عن أي من قاطني الضفة الغربية وقطاع غزة بغض النظر عما ينص عليه قانون آخر، وقد سن القانون بهدف منع لم شمل عائلات عربية داخل إسرائيل، الزوج أو الزوجة فيها يحمل الجنسية الإسرائيلية، وقد هدف القانون بشكل أساس إلى منع التزاوج بين فلسطينيي:٤٨ والفلسطينيين في كل من غزة والضفة الغربية، حتى لا يتعاظم الثقل الديموغرافي للفلسطينيين داخل إسرائيل[2]، وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية في حينه عزت سن القانون إلى دواعٍ أمنية، إلا

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص٤١.

أن رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في ذلك الوقت يوفال شطاينتس[1] رفض ذلك، قائلاً «لا أرغب في الحديث عن التحويرات الأمنية التي أضيفت على القانون، فالدولة تملك الحق في أن تدافع عن نفسها من الناحية الديموغرافية»[2].

وقد عبرت البرفسور روت غابيزون التي ينظر إليها كرائدة في مجال سن الدستور بالوفاق عن تأييدها لتعديل قانون المواطنة، على اعتبار أن هذا التعديل «جزء من المجهود الذي يتم بذله من أجل المحافظة على إسرائيل كدولة يحقق فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير. وأضافت: «ومن يؤمن بعدالة أن تكون الدولة يهودية عليه أن يقبل أنه يحق لها، بل يجب عليها أن تحافظ على الشروط التي تمكن من استمرار وجودها»[3]، وسن الكنيست الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين مجموعة من التشريعات التي تشدد على ازدواجية النظام السياسي الإسرائيلي «كيهودي وديموقراطي»، بدءاً من قانون أساس الحكومة (تعديل ٧أ لعام ١٩٨٥)، وانتهاءً بالقانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»، للعام ١٩٩٢، حيث ورد في بند ٨أ من هذا القانون ما يلي: «هدف هذا القانون الأساس هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحريته من أجل تثبيت قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية»[4]، وورد في هدف القانون «بند٢: هدف القانون الأساس هو الدفاع عن «حرية اختيار العمل ومن أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية». وأيضاً في قانون أساس «حرية العمل» من عام ١٩٩٢، ورد في هدف القانون، بند٢: هدف القانون الأساس هو الدفاع عن حرية اختيار العمل ومن أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية».

---

(١) يشغل حالياً منصب وزير المالية في حكومة نتنياهو

(٢) سلطاني، نمر، إسرائيل والأقلية الفلسطينية، حيفا، مدى الكرمل،٢٠٠٣، ص ٢١.

(٣) غابيزون، روت، الديموقراطية واليهودية بين تحليلي مفاهيمي ونقاش جماهيري (ديموكراتيا فيهدوت بين نيتوحم موساجي لديون تسيبوري في يوسيف دافيد (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٤) شلمون، يوسيف، الدين القومية في حركة العمل، مرجع سابق، ص٣٧١.

المطلب الثاني
الأبعاد السـياسية

أثرت العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل على طابع النظام السياسي الإسرائيلي وبنيته بشكل واضح، حيث إنها كرست عدم الفصل بين الدين والدولة. فقد رفض بن غوريون العلماني الفصل بين الدين والدولة، ففي رسالة وجهها إلى وزير خارجيته موشيه شاريت عام ١٩٥٤، قال بن غوريون: «لا يمكننا أن نفصل بين الدين عن الدولة، عليك أن تذكر أن هناك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي[١]»، ويتضح من خلال فحوى رسالة بن غوريون أنه لا يفرق بين «الدين اليهودي» و «الشعب اليهودي»، علاوة على أنه يرى أن إسرائيل هي دولة اليهود ليس بفعل وجود أغلبية يهودية فيها، بل بحكم أنها دولة لليهود حيثما كانوا[٢].

مظاهر عدم الفصل بين الدين والدولة:

هناك مظاهر عديدة لعدم فصل الدين عن الدولة في قوانين الأحوال الشخصية ومناشط الحياة العامة في إسرائيل، فمثلا تنص قوانين الأحوال الشخصية على أنه لا يمكن تسجيل الزواج كزواج قانوني إلا في حال تم توثيقه من قبل المحاكم التوراتية الدينية، ولا يتم الموافقة على إبرام عقود الزواج في هذه المحاكم إلا في حال اقتنع القضاة الشرعيون أنه ينطبق تعريف اليهودي على كل من العروسين، بحيث يكون كل منهما مولوداً لأم يهودية، أو تهودا وفق الشريعة اليهودية[٣]، وترفض المحاكم التوراتية كل عام إبرام المئات من عقود الزواج، بحجة أن أحد العروسين أو كليهما لا ينطبق عليه

---

(١) كاشير، آسيا، دولة اليهود الديموقراطية، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٢) المرجع السباق.

(٣) غابيزون، روت، الديموقراطية واليهودية بين تحليل مفاهيمي ونقاش جماهيري، مرجع سابق، ص٢٩٦.

تعريف «اليهودي»، حيث يكون والده يهودياً وأمه غير يهودية، ومن المفارقات أن بعض ضحايا هذه المحاكم شباب خدموا كضباط وجنود في وحدات مختارة في الجيش، وحصلوا على نياشين « تقديراً لتضحياتهم من أجل الدولة» [1]، وتفرض مؤسسات الدولة العلمانية حرمة يوم السبت على كل الجمهور الإسرائيلي، بحيث لا يتم احترام هذا اليوم بوصفه عطلة أسبوعية، بل تحظر الدولة خلاله حتى على المؤسسات الخاصة والمطاعم فتح أبوابها.

وفي بعض المشاريع ذات القيمة الحيوية فإنه يتم الاستعانة بعمال أجانب غير يهود لإنجاز المهام حتى لا يتم المس بحرمة السبت، وذلك حسب فتوى خاصة من المرجعيات الدينية.

وتعتبر جميع الأعياد الدينية أعيادا قومية للدولة، تعطل فيها مؤسساتها العامة والخاصة، حتى تلك التي تتبع جماعات علمانية معادية للدين.، وتفرض الدولة على جميع مؤسساتها الالتزام بإعداد وتقديم الطعام حسب الشريعة اليهودية، فمثلاً الذين يتولون ذبح الأبقار والمواشي والطيور في المسالخ هم متدينون تم اعدادهم بشكل خاص من قبل المؤسسة الدينية، حيث إن عملية الذبح تكون موافقة للشريعة اليهودية، والذي يطلق عليه بالعبرية «كشير»، ويعتبر الذبح «كشير» في حال تمكن الذي تولى الذبح من الاجهاز على الذبيحة، بتمرير السكين لمرة واحدة، وفي حال لم ينجح في ذلك فإنه لا يجوز تناول لحم هذه الذبيحة من قبل اليهود، ويتم بيع لحوم هذه الذبائح لغير اليهود، وتفوض قوانين الدولة المؤسسة الدينية التفتيش على كل المطاعم والفنادق والمؤسسات العسكرية والمدارس وغيرها للتأكد من أنها تقدم الطعام وفق «الشريعة اليهودية»، وفي حال تم ضبط مؤسسات تقدم الطعام بشكل يتنافى مع تعاليم الشريعة فإنه يتم فرض عقوبات عليها تتراوح بين إلزامها بدفع غرامات مالية، وقد تصل إلى إغلاقها، ولا

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠١.

يتم ضمان احترام عدم الفصل بين الدين والدولة عبر القوانين والمراسيم التي تصدرها الدولة فقط، بل يتم توثيق ذلك والتشديد عليه في الاتفاقيات التي تقود إلى تشكيل الائتلافات الحكومية، حيث إنه في كثير من الأحيان تشترط الأحزاب الدينية التوسع في احترام هذه الأمور. فعلى سبيل المثال كان في الماضي يتم استثناء شركات الطيران من الالتزام بحرمة السبت، لكن في ظل تعاظم دور الأحزاب الدينية فقد أجبرت هذه الشركات على التوقف عن العمل أيام السبوت[1].

ويرفض المفكر العلماني «موشيه روزنفيلد» فصل الدين عن الدولة، معتبرا أن الدعوات التي تنطلق في هذا الشأن «تهدف إلى الدفع نحو انهيار السمات اليهودية للدولة، من أجل تسويغ الدعوات لإقامة دولة لكل مواطنيها، قائلا: « إن الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة تعني تصفية المشروع الصهيوني....لقد تبلورت الهوية القومية لإسرائيل من حقيقة أن المجموعة الأكبر التي تعيش هنا هي مجموعة يهودية تحولت إلى مجموعة قومية عندما انطلقت الحركة الصهيونية، وحتى عندما لا يؤدي معظم اليهود الطقوس الدينية، وحتى عندما لا يؤمنون بوجود خالق للكون، فإن هذا لا يعني أن الوجود اليهودي في إسرائيل ينطوي على بعد ديني فقط، فحقيقة تبلور الديانة اليهودية وفق منطلق ثقافي جماعي ولغوي أدت إلى تحول القطاعات اليهودية التي لا تؤمن بالخالق إلى جزء لا يتجزأ من الشعب اليهودي»[2].

تهويد الأرض:

التزمت النخب الحاكمة في إسرائيل بتهويد المكان كاستراتيجية أساسية تهدف إلى تقليص الحيز الفلسطيني، ففي أعقاب حرب عام ١٩٤٨ باشرت إسرائيل في مصادرة

---

(١) كاتس، حاييم، القومية اليهودية- مقالات وأبحاث، مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) روزنفيلد، موشيه،انسوا فصل الدين عن الدولة،(تشكحو من هفرادات هدات مي همديناه)، موقع النسخة العبرية لصحيفة «يديعوت أحرنوت» بتاريخ ١٢-٤-٢٠٠٩
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3697303,00.html

واسعة للأراضي الفلسطينية وأقامت ٧٠٠ مستوطنة يهودية معظمها في أطراف فلسطين من أجل استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربية ومن العالم الثالث، وارتكزت هذه الأعمال على تهويد الحيز الجغرافي ومحو الحاضر الفلسطيني. وسبق ذلك قيام إسرائيل بتهجير الأهالي في العشرات من القرى العربية، وأسفر تقليص عدد القرى العربية إلى ترسيخ الاستيطان اليهودي. عبر المبادرة إلى البدء بمشروع المناطر «متسبيم»[1] لمواجهة الخطر الديموغرافي العربي.

طابع نظام الحكم:

إن الكثير من المفكرين والباحثين الإسرائيليين الذين قاموا بتأصيل النظام السياسي الإسرائيلي تأصيلاً نظرياً بهدف تكريسه كأحد أنماط الحكم في الأدبيات السياسية الاجتماعية النظرية، زعموا أنه يمكن لإسرائيل أن تكون ديموقراطية ويهودية في آن معاً، أي إضفاء شرعية على تمتع الأغلبية اليهودية بحقوق جماعية، وأفضلية في كل المجالات، وانبرى عالم الاجتماع السياسي سامي ساموحا لتأصيل ذلك عبر طرح نموذج «الديموقراطية الاثنية»، على اعتبار أنه النموذج الذي ينطبق على النظام السياسي الإسرائيلي، ويرى ساموحا أن هذا النموذج يضمن حق تقرير المصير لـ «الشعب اليهودي»، ويعبر عن ثقافته ورموزه وطموحاته، إلا أنه في المقابل لا ينفي وجود أقلية غير يهودية فيها، ويعطيها حقوقاً، ولكن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون متساوية، سيما فيما يتعلق بحق تقرير المصير[2]، ووفق هذا النموذج فإن إسرائيل هي دولة الأكثرية اليهودية، حيث يقر ساموحا بأن إسرائيل ليست ديموقراطية ليبرالية ولن تكون كذلك في المستقبل، وبدلاً من أن ينتقد النظام السياسي الإسرائيلي، فإنه دافع عنه وأطره في نموذج جديد.

---

(١) تعني كلمة «متسبيه»، المكان العالي الذي يتخذ للمراقبة، والهدف من هذا المشروع مراقبة المحيط السكاني العربي.

(٢) سموحا، سامي، الأمة قبل الدولة، مرجع سابق، ص٣٢٢.

ويرى المفكر الإسرائيلي «بنيامين نوبيرغر» أن النظام السياسي الإسرائيلي تأثر بالدين بشكل كبير، إلى درجة جعلت الديموقراطية الإسرائيلية تعاني الكثير من العيوب، على رأسها: غياب دستور ليبرالي، وعدم علمنة قوانين الأحوال الشخصية، والتمييز العنصري ضد الأقليات غير اليهودية[1]، ومما لا شك فيه أن العيوب التي أفرزتها العلاقة بين النظام السياسي والدين، هي عيوب بنيوية وليست مجرد عيوب ونواقص يمكن التعايش معها والتسليم بها.

وقد جرت ولا تزال تجري عملية تشريع جدية ومساع قانونية حثيثة لإعطاء معنى ومضمون قانوني ليهودية الدولة، ولكونها دولة الشعب اليهودي، وتقع في ذروة هذه العملية محاولة صياغة دستور للدولة، ويتم هذا من خلال لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، وذلك تحت شعار «دستور بالوفاق»، واللافت أن هذه المحاولات تجري في ظل تصاعد القوى المتطرفة ومن ضمنها التيارات الدينية وانتشار ثقافة العنصرية التي تشرع التعاطي مع «المواطنين» في إسرائيل على خلفية اثنية، واللافت أن المماطلة في سن الدستور جاءت فقط من أجل إضفاء شرعية على قيام إسرائيل بالسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي العربية، على اعتبار أن سن الدستور يعني تحديد حدود إسرائيل، وهذا ما رفضه الصهاينة في الماضي.

ويرى عدد من الباحثين الإسرائيليين أن الطابع اليهودي للدولة ينسف بالضرورة حقوق المواطنة لغير اليهود. ويقول البرفسور دان سوئين، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية بالقدس «يوجد في إسرائيل تناقض أساسي بين الطابع اليهودي المعلن للدولة، وبين واجب الدولة أيضاً في منح مواطنة كاملة ومتساوية لمواطنيها العرب، وبالتالي فإن إسرائيل تمارس نظاماً سلطوياً مجحفاً بحق المواطنين العرب، إذ لا تكفل لهم نفس الحريات والفرص التي تمنحها لمواطنيها اليهود»[2].

---

(١) نويبرغر، بنيامين، ديموقراطية بأربعة عيوب (ديموكراتيا عم أربع كتميم)، في يوسيف دافيد (محرر)، دولة إسرائيل بين اليهودية والديموقراطية»، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) سوئين، دان، من دولة رفاه إلى داروينية اجتماعية، (مي مدينات هارفحا عد داروينزم حيفراتي)، القدس، مجناس،٢٠٠٥، ص ص ١٣٧-١٣٨.

ولا تطبق إسرائيل المستوى الجوهري من الديموقراطية، بل تتماثل كدولة مع مجموعة اثنية قومية واحدة (اليهود) وتتبع وسائل كثيرة بهدف الحيلولة دون دمج «مواطنيها» الفلسطينيين كمواطنين متساوين يتمتعون بكافة الامتيازات التي يحصل عليها المواطنون اليهود، حيث تبقي إسرائيل على دونية العرب مقابل تفوق اليهود من خلال التمييز ضدهم في دوائر ومناحي مختلفة[1]، وهناك من يرى أن الربط بين الدين والدولة أفقد النظام السياسي الإسرائيلي كل القيم الديموقراطية، على اعتبار أن هذا النظام لا يضمن الحرية والمساواة لكافة المواطنين، وهما في الوقت ذاته من الحقوق الطبيعية للإنسان[2].

ولا يعترف نظام الحكم في إسرائيل بحقوق الأقليات القومية الأخرى، في حين أسهم غياب الدستور في تمكين النخب الحاكمة من الإفلات من الالتزام بقواعد الديموقراطية الملزمة، فمارست هذه النخب الغبن والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية، تحت شعار «الديموقراطية يجب أن تدافع عن نفسها»، حيث شكل هذا الشعار مسوغاً لسن المزيد من القوانين العنصرية ضد فلسطينيي٤٨، وتم إضفاء شرعية على ملاحقة قياداتهم السياسية بزعم أنهم يشذون عن «الإجماع» الذي هو في الأساس إجماع «يهودي»، ويتم استبعاد الأحزاب العربية داخل إسرائيل من المشاركة في الائتلافات الحاكمة ولا يتم منح ممثليها المشاركة في لجان الكنيست الهامة والحساسة، وتحديداً لجنتي الخارجية والأمن والمالية، ويقدم داني ياهف دليله الدامغ على أن شعار «الديموقراطية يجب أن تدافع عن نفسها» مجرد مسوغ لتحلل النظام السياسي من القيم الديموقراطية، مشيراً إلى أن هذا النظام يسمح للقوى الدينية اليهودية التي ترفض الديموقراطية كنهج وأسلوب

---

(١) غانم، أسعد، مصطفى، مهند، الفلسطينيون في إسرائيل- سياسة الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢) ياهف، دان، هل إسرائيل دولة ديموقراطية، قضايا إسرائيلية، عدد ٢٤، مجلد٦، ٢٠٠٦، ص٥.

عمل، وتعمل من أجل بلورة أنماط حياة بديلة بالمشاركة في الائتلافات الحاكمة، ولا يعد استنادها للتوراة مسوغاً لاستثنائها واقصائها في الوقت الذي تسهم فيه القوانين العنصرية التي تسن ضد الأقلية الفلسطينية في تقليص الحيز الديموقراطي الذي تتحرك فيه هذه الأقلية[1]، أي أن نظام الحكم في إسرائيل يعزز في الواقع «اليهودية»، ويضعف «الديموقراطية» إلى حد كبير، وقد تم إدراج مشروع قانون على جدول أعمال الكنيست يهدف إلى أبعاد «المتطرفين» العرب من الكنيست وإتاحة المجال لدخول ممثلين «أكثر اعتدالاً» يقبلون الدولة اليهودية الديموقراطية كما هي في وعي الأغلبية اليهودية وممثليها، لكن لم يتم التصويت على المشروع في أعقاب مخاوف من تدخل المحكمة العليا[2]، وعلى الصعيد البنيوي يتم استبعاد غير اليهود من المؤسسات الإسرائيلية التي تعتبر حكراً على اليهود.

قيود على مشاريع التسوية:

وأثرت العلاقة بين الدين والدولة على مواقف الإسرائيليين من المشاريع التي تطرح لتسوية الصراع مع العرب، فقد وجدت الكثير من الأحزاب في إسرائيل أنه يتوجب عليها عدم إجازة أي مشروع تسوية إلا في حال حصوله على موافقة «أغلبية يهودية» في البرلمان، أي أنه لا يكفي أن تحظى التسويات بموافقة نصف عدد أعضاء الكنيست زائد واحد، كما تجري عليه العادة في الأنظمة الديموقراطية، وبالتالي فقد تم تمرير مشروع قانون يحظر على الحكومة الموافقة على أي مشروع تسوية ينص على الانسحاب من هضبة الجولان السورية في حال لم يوافق على هذا المشروع ثلثا أعضاء

---

(١) المرجع السابق، ص١١.
(٢) المرجع السابق، ص٢٢ .

الكنيست، لأن هذا يضمن عدم إجازة المشروع بأصوات النواب العرب[1]، ولم تكتف النخب السياسية الحاكمة في إسرائيل بالقوانين التي تنص على أن إسرائيل دولة يهودية؛ بل إنها باتت تعتبر اعتراف العرب بيهودية إسرائيل شرطاً مسبقاً لإجراء مفاوضات معهم. ومنذ مؤتمر «أنابلوليس» أواخر العام ٢٠٠٧ حظي هذا الطلب بغطاء أمريكي.

وتشترط إسرائيل حالياً قبول العرب أولاً الاعتراف بيهوديتها قبل الشروع في مفاوضات سياسية لإنهاء الصراع القائم، ويعني اعتراف العرب بيهودية إسرائيل تنازلهم المسبق عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم اعتراضهم على أي خطوة تقوم بها إسرائيل لضمان تفوق اليهود ديموغرافياً[2].

وراجت مؤخراً الكثير من مشاريع التسوية التي تهدف إلى ضمان الأغلبية اليهودية داخل إسرائيل، مثل مشروع التبادل السكاني، بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة، والذي يقوم على ضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية لإسرائيل مقابل ضم منطقة المثلث التي يعيش فيها معظم فلسطينيي٤٨ للدولة الفلسطينية[3]، وتهدف هذه الأفكار إلى التخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين في إطار فزاعة «الخطر الديموغرافي»، الذي يمثله فلسطينيو: ٤٨، وقد تحولت هذه الأفكار إلى برامج سياسية للأحزاب الإسرائيلية، مثل حزب «إسرائيل بيتنا»، والذي يشارك في الحكومة الحالية.

---

(١) سوئين، دان، من دولة رفاه إلى داروينية اجتماعية، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢) عبرت عن ذلك صراحة وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيفي ليفني في خطاب من على منبر الكنيست بتاريخ ١٣-١١-٢٠٠٨، وورد ذلك في الدعاية الانتخابية لحزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يقوده وزير الخارجية الحالي أفيغدور ليبرمان، وتجري محاولات في الكنيست لسن قانون يعتبر اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل شرطاً مسبقاً للشروع في مفاوضات معهم حول إنهاء الصراع، في حين يعلن رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو بشكل متواصل إن إسرائيل لن تعقد تسوية مع أي طرف عربي قبل أن يعترف بأن إسرائيل دولة يهودية.

(٣) أحد هذه المشاريع يعود لنائب وزير الخارجية الإسرائيلي دان أيالون، وقد شرح أبعاده في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٣-٩-٢٠٠٩، في نشرة الأخبار الصباحية الساعة السابعة صباحاً.

وفي الحقيقة تحول السعي لتحقيق أغلبية يهودية إلى هدف معلن لكل النخب السياسية في إسرائيل. ودشنت الحكومة الإسرائيلية مؤسسة تعمل بشكل سري على محاولة تقليص معدل الولادات الفلسطينية، أطلقت عليها «مجلس الديموغرافيا» والذي كانت ترأسه زينا هيرمن وذلك لبحث موضوع تنظيم الأسرة في المجتمع الفلسطيني وتبادل الأفكار حول الآليات الواجب اتباعها من أجل تقليص عدد المواليد الفلسطينيين، حيث اتفق المشاركون في هذا المجلس على أن تكون الاجتماعات سرية بدون الكشف عن فحواها لوسائل الإعلام(٤).

ويعتبر الخبير الإسرائيلي في مجال الديموغرافيا أرنون سوفير من بين المثابرين على الترويج للخطر الديموغرافي، وكان قد قدم ورقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «أرئيل شارون» حول رؤيته لحل الأزمة الديموغرافية، وقد نوقشت الورقة في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وخلال مؤتمر «هرتسليا للأمن والمناعة الوطنية»، الذي يعقد كل عام، واقترح سوفير أن يتم ضم منطقة المثلث والقدس الشرقية للسلطة الفلسطينية من أجل تقليل عدد الفلسطينيين المسلمين في الدولة بصورة كبيرة، حيث يرى أن ذلك يضمن لإسرائيل التخلص من ٤٠٠ ألف فلسطيني(٥).

يتضح مما سبق أن العلاقة الخاصة بين الدين والدولة وجدت تأثيرها على كل من: بنية النظام السياسي، وطابعه؛ علاوة على الموقف الإسرائيلي من مشاريع التسوية، ويلاحظ أن النخب السياسية الحاكمة في إسرائيل تفترض أن على العالم قبول كل ما يترتب عن هذه العلاقة.

---

(٤) غيلا، شطوفلر، السياسات الديموغرافية لإسرائيل في مجال الولادة وحقوق الانسان والأقليات، (همدنيوت هيسرائيليت هديموغرافيت بتخوم هيليدا فزخيوت هآدام فهمئوتيم)، مجلة قضاء وحكم، عدد ٢، المجلد ١١، ص ٤٨٠.

(٥) سوفير، أرنون، «إسرائيل: ديموغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠»، حيفا، جامعة حيفا، ٢٠٠٣، ص٦٣.

المطلب الثالث: الأبعاد الثقافية

على الرغم من وجودة أقلية قومية عربية داخلها، إلا أن إسرائيل تجاهر برفضها أن تكون دولة متعددة الثقافات لكونها دولة يهودية، على اعتبار أن هذا يعطيها الحق في تحديد الثقافة السائدة فيها، وترى إسرائيل أن السيطرة اليهودية على الثقافة السائدة تمثل وسيلة مهمة لضمان تعزيز المضامين اليهودية لهوية المجموعة السكانية اليهودية.

وتبدي «روت جبيزون» حماساً إزاء الإجراءات التي حرصت إسرائيل على اتخاذها من أجل سيادة الثقافة اليهودية ومنع الأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل إسرائيل من التعبير عن رموزها الثقافية وتعتبر أن مثل هذه الإجراءات تمثل أحد الأسس التي تبرر حق تقرير المصير القومي لليهود في هذه البلاد، وهي بالتالي تدافع عن استحداث المزيد من الأدوات التي تعمل على تعزيز المضامين اليهودية للثقافة السائدة في الدولة[1]، وترى «جبيزون» -التي كانت يوماً من رموز الليبراليين في إسرائيل- أن حماية الحق الثقافي للعرب في إسرائيل يجب أن يكون في حجم، أو حد، لا يعيق مهمة الأغلبية اليهودية في تحقيق ثقافتها الخاصة، ويوضح المفكر الإسرائيلي دان ياهف أن إسرائيل ترفض عملياً مبدأ التعددية الثقافية لأنها تدرك أن هذا يعني الاعتراف بثقافة مجموعات اثنية اجتماعية تتعرض للقمع والتمييز، علاوة على أن ذلك يلزم الدولة بإعادة توزيع مواردها المادية بهدف تعويض المجموعات الأخرى عما لحق بها من غبن[2].

وترفض إسرائيل الاعتراف بقيم أي ثقافة أخرى وتحديداً الثقافة العربية كقيم مساوية لقيم الثقافة اليهودية، فعلى سبيل المثال تعتبر جميع الأعياد الدينية اليهودية هي أعياد قومية للدولة يتم فيها تعطيل مؤسسات الدولة المختلفة، في حين لا يتم

---

(١) غابيزون، روت، تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح « يهودية في تعبير دولة يهودية وديموقراطية، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) ياهف، دان، هل إسرائيل دولة ديموقراطية، مرجع سابق، ص١٣.

التعاطي مع الأعياد الإسلامية على قدم المساواة، وتشجع الدولة على اندماج العلمانيين في الفعاليات التي تنظم بمناسبة هذه الأعياد، ولا تسمح بالمس بقدسيتها مطلقاً، وفي الوقت الذي يلزم فيه القانون المدارس والمؤسسات الفلسطينية داخل إسرائيل برفع الأعلام الإسرائيلية فإنه يحظر رفع العلم الفلسطيني على هذه المؤسسات، أو على المنازل أو من قبل الأفراد، وفي الوقت الذي تقوم الدولة بتمويل رحلات للشبيبة اليهودية لزيارة المعسكرات التي أعتقل فيها اليهود في كل من ألمانيا وبولندا إبان وعشية الحرب العالمية الثانية، فإن الكنيست الإسرائيلي سن قانوناً يحظر على الفلسطينيين داخل إسرائيل بموجبه إحياء ذكرى النكبة التي حلت بهم عام ١٩٤٨ [1]، وفي الوقت الذي تنظم فيه إسرائيل زيارات جماعية لعشرات الآلاف من الشبيبة اليهودية، في جميع أرجاء العالم لها ولمدنها من أجل توثيق الرابطة بينها وبين الوجود اليهودي في الخارج، فإن القانون الإسرائيلي يحظر على أي من فلسطينيي:٤٨ الترشح للكنيست في حال قام بزيارة الدول التي تعتبرها إسرائيل «دولاً عدوة»، مثل لبنان وسوريا وإيران، مع العلم أن إسرائيل لا تحاسب اليهود الذين يقومون بزيارات لهذه الدول[2]، ومن أجل تكريس عملية العزل الثقافي فإن وزارة الداخلية أذنت للبلديات اليهودية بعدم السماح للعرب بالسكن في فيها.

ومن مظاهر حرص إسرائيل على تفوق سيادة الثقافة اليهودية، يمكن الإشارة إلى التالي:

---

(١) غالؤون، زهافا، حقوق الإنسان- فشل الكنيست، هآرتس، ترجمة مؤسسة المصدر للترجمة والنشر، ١٠-١٢-٢٠٠٨.

(٢) مقال افتتاحية بدون مؤلف، « قانون يجب أن يسن »، (حوك حياف لهيحكيك)، موقع صحيفة «هارتس»، ١٨-٨-٢٠٠٨

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/993862.html

سيادة اللغة العبرية:

ينص القانون الإسرائيلي على أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، ومنح في نفس الوقت اللغة العربية مكانة رسمية، لكن ظل الاعتراف بالعربية نظرياً ولم يتم اتخاذ إجراءات تضعه موضع التنفيذ، بل على العكس تماماً، فعلى سبيل المثال أصدر وزير المواصلات الحالي يسرائيل كاتس تعليمات تنص على إزالة كل اليافطات التي تنصب على امتداد الشوارع في إسرائيل وتحمل أسماء المدن باللغتين العبرية والعربية واستبدالها بلوحات تحمل الأسماء باللغة العبرية فقط[1]، وتوقفت المحاكم منذ فترة طويلة عن تقديم ترجمات باللغة العربية عند مناقشة قضايا يتورط فيها متهمون فلسطينيون، علاوة على أن قنوات التلفزة ووسائل الإعلام بشكل عام لا تقدم ترجمات باللغة العربية للمواد التي تبثها. وعلى الرغم من أن المكانة الرسمية للغة العربية هي في الواقع مكانة وهمية، إلا أن الأحزاب اليهودية ترفض هذه المكانة. فعلى جدول أعمال الكنيست يناقش حالياً مشروع قانون ينص على إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، وقد برر عضو الكنيست آرييه إلداد الذي قدم مشروع القانون طرح مشروعه هذا بالقول إنه لا يجوز للشعب اليهودي السماح ببقاء لغة الغزاة الذين اغتصبوا أرضه لمئات السنين.

جهاز التعليم:

يقوم جهاز التعليم بإكساب وغرس قيم، ويسعى لتوفير آليات الاندماج في المجتمع من خلال تحديد الإطار المعياري القيمي الذي يعمل ويتحرك أفراد المجتمع داخله، ولإدراك المشرع الإسرائيلي لهذه الحقيقة، فقد حرص قانون التعليم العام في إسرائيل للعام: ١٩٥٣ على أن تتأثر مخرجات العملية التعليمية بالإطار المعياري للقيم كما ترتسم في

---

(١) عكيفا إلدار، «تهويد على طريقة كاتس»، هارتس (إسرائيل)، ترجمة مؤسسة المصدر، ١٣-٣-٢٠١٠

الثقافة اليهودية، وتحديداً على مستوى زرع قناعات لدى النشء اليهودي، أن اليهود هم أصحاب السيادة على هذه الأرض، وينص القانون على أن «من أهداف الجهاز التعليمي الرسمي: التربية على الولاء والمحبة لأرض إسرائيل، وتعلم عبر الكارثة التي حلت باليهود على أيدي النازيين[1]، ويتجاهل القانون بشكل واضح حقيقة أن ربع الطلاب في الجهاز التعليمي الإسرائيلي هم من الفلسطينيين، بل إن الجهاز التعليمي يجبر المدارس في التجمعات السكانية التي يتواجد فيها فلسطينيو: ٤٨ على دراسة التراث والتاريخ اليهودي.

ومما تقدم يتضح بشكل لا يقبل التأويل خطورة الدور الذي يلعبه الدين في المناشط السياسية والقانونية والدستورية والثقافية، فالحركة الصهيونية التي أخذت على عاتقها بناء كيان سياسي على النمط الغربي، أقامت في الواقع كياناً سمح بتأثير سلبي للتدين الأحادي على السياسة والمجتمع.

---

(١) جابيزون، روت، تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح «يهودية» في تعبير «دولة يهودية وديموقراطية، مرجع سابق، ص ٩١.

الفصل الثاني
نشأة الصهيونية الدينية واتجاهاتها

- ☐ المبحث الأول: نشأة الصهيونية الدينية.
- ☐ المبحث الثاني: المتدينون القوميون.
- ☐ المبحث الثالث: الحريدية الغربية.
- ☐ المبحث الرابع: الحريدية الشرقية.

□ مقدمة:

لعبت الكثير من الظروف الموضوعية دوراً أساسا في نشأة التيار الديني الصهيوني الذي تحالف مع القيادة العلمانية للحركة الصهيونية وسار بعكس ما أراد معظم التيارات الدينية اليهودية، وتحديداً اليهودية الأرثوذكسية، التي ناصبت الحركة الصهيونية العداء واستندت إلى منطلقات ثيولوجية صرفة في معارضتها المشروع الصهيوني، فقد قدم التيار الديني الصهيوني الكثير من المسوغات الدينية، لتبرير خروجه عن الخط العام للتيارات الدينية اليهودية، وإسهامه في بناء المشروع الصهيوني، وقد طرأ الكثير من الأحداث -غير المتوقعة- والتي أحدثت تحولات في مواقف الجماعات الدينية اليهودية التي رفضت الحركة الصهيونية وتحديداً الجماعات الحريدية، وأسهمت في قبول هذه الجماعات بالاندماج التدريجي والبطيء في المشروع الصهيوني، مقابل تنازلات قدمتها القيادة العلمانية الصهيونية لهذه الجماعات، لقد تمثل هذا التدرج في قبول الجماعات الحريدية سحب اعتراضها على إقامة «إسرائيل»، وإسهامها في دعم الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، تعزيزاً للمشروع الصهيوني، إلى جانب الاندماج في الحياة السياسية

والتأثير على دائرة صنع القرار، عبر المشاركة في الانتخابات التشريعية، والانضمام إلى الائتلافات الحكومية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وباتت هذه الجماعات تلعب دوراً في المشروع الاستيطاني اليهودي في الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، وقد أدت التحولات في مواقف الجماعات اليهودية التي رفضت في البداية الفكرة الصهيونية، والتي تم التعبير عنها بأنماط مختلفة إلى جعل التيار الديني الصهيوني إطاراً فضفاضاً، يضم ثلاثة اتجاهات رئيسة، وهي: **الحريدية الغربية، والحريدية الشرقية، والمتدينون القوميون.**

وسيضم هذا الفصل أربعة مباحث، حيث سيتعرض المبحث الأول: للظروف التي أدت إلى نشأة التيار الديني الصهيوني، وبلورة الاتجاهات الرئيسة بداخله، في حين سيتناول المبحث الثاني: المتدينين القوميين، وتنظيماتهم السياسية، ودورهم في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، فيما سيتناول المبحث الثالث: الحريدية الغربية، وأقسامها، وتنظيماتها السياسية، وأنماط اندماجها في المشروع الصهيوني، وموقفها من الصراع مع العرب، إلى جانب موقفها من الانفتاح على المجتمع العلماني، ويتناول المبحث الرابع: الحريدية الشرقية ممثلة في حركة «شاس»، حيث سيتم التعرض للظروف التي أدت إلى نشأة هذه الحركة، والأسباب التي أدت إلى تعاظم الحركة ودورها، بالإضافة إلى موقف شاس من الصراع مع العرب، وسيتم التعرض لمواطن الاتفاق والاختلاف بين الحريدية الشرقية، والحريدية الغربية.

المبحث الأول
نشأة الصهيونية الدينية

أسفرت التطورات التاريخية التي حلت باليهود عن ظهور عدد من الفرق الدينية التي تباينت رؤاها المذهبية واجتهاداتها الفقهية بشكل كبير. وقد وجدت هذه التباينات والاختلافات ترجمتها في حالات الصراع التي شهدتها العلاقة بين هذه الفرق، وقد تأثر موقف الجماعات الدينية اليهودية من الصهيونية بهذا الإرث من الخلافات والتباينات، وسنعرض في هذا المبحث للفرق الدينية اليهودية على مر العصور، ودور الخلافات بينها في بروز التيار الديني الصهيوني في العصر الحديث.

المطلب الأول
الفرق الدينية اليهودية على مر العصور

شهدت اليهودية على مر تاريخها مولد واندثار الكثير من الفرق التي اختلفت في أفكارها، ومنطلقاتها، وتفاوتت في اجتهاداتها الدينية، ورؤاها الفقهية، إلى درجة أن هذه الفرق لم تتردد في تكفير بعضها البعض نظراً إلى لاختلاف الكبير بينها في العقائد والأصول، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن دلالات مصطلح «فرقة» في اليهودية تختلف عن دلالاتها في أي دين آخر، فعلى سبيل المثال لا يمكن اعتبار جماعة ما تنكر أحد أركان الإسلام بأنها «فرقة إسلامية»، وفي المقابل فإننا نجد فرقاً يهودية تنكر وترفض ما يعتبر لدى الفرق الأخرى أصولاً وعقائد، ومع هذا فإن الاختلاف الكبير لا يخرج هذه الفرق عن إطار اليهودية؛ حيث إن مرجعيات كل فرقة تتسلح بالحجج التي تضفي شرعية على أفكارها[1]، وسنتعرض للفرق الدينية اليهودية خلال: العصور القديمة، والعصور الوسطى، وفي العصر الحديث.

---

(١) حنفي، عبد المنعم، موسوعة فلاسفة ومتصوفة اليهود، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤، ص١٦٠.

أولاً: الفرق اليهودية في العصر القديم:

منذ القرن الثالث قبل الميلاد، توالى ظهور العديد من الفرق اليهودية جراء التغييرات التي طرأت على المجتمعات اليهودية في كل من فلسطين والعراق، وقد شملت الفرق اليهودية، في هذا العصر: الفريسية، الصدوقية، السامرية، الحسدية، القرائية. **وسنتعرض للفرق الثلاث الأهم منها:**

الفريسية:

«فريس»، كلمة آرامية تعني «الشخص ذو الرأي والمشورة»، ويطلق على الفريسيين بالعبرية «بورشيم»، أي «المنعزلون»، وهو لقب أطلقه عليهم خصومهم الصدوقيون ذماً وتقريعاً لهم؛ ويرجع تاريخ الفريسية إلى القرن الثالث قبل الميلاد[1].

ولقد جاء تشكل هذه الفرقة رداً على تدني مكانة المرجعيات الدينية اليهودية في ذلك العصر؛ وكان الفريسيون هم أول من قالوا بوجود شريعة شفوية «التلمود»، وكانوا يرون أن للتلمود مكانة تفوق التوراة المدونة، وتؤمن هذه الفرقة بالبعث واليوم الآخر والثواب والعقاب، وتؤمن بحتمية نزول المسيح المنتظر؛ مع أن أتباع هذه الفرقة هم الذين حاكوا المؤامرات ضد المسيح بن مريم -عليه السلام- وعملوا على إصدار الحكم بصلبه، وقد اتسمت مرجعيات هذه الفرقة بالتشدد في تطبيق الطقوس الدينية، وقد أدخل الفريسيون على اليهودية عادات شعبية، جعلوها من أصول الدين، مما أثار حفيظة بقية الفرق اليهودية عليهم[2].

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٣١٧.
(٢) أحمد، محمد خليفة، تاريخ الديانة اليهودية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨، ص٢٢٢.

الصدوقيون:

ظهرت هذه الفرقة في القرن الثاني قبل الميلاد، وكانت تؤمن بأن العزير ابن الله، ورفضت الإيمان بالتلمود ولم تقدس التوراة بشكل مطلق، وكانت تؤمن بأن العقاب والثواب يتمان في الدنيا؛ لذا فقد أنكرت البعث واليوم الآخر، ولم تكن تؤمن بنزول المسيح، وكانت ألد أعداء الفريسية[1].

السامريون[2]:

فرقة يهودية رفضت الإيمان بكل الأنبياء الذين جاؤوا بعد موسى وهارون ويوشع بن نون، ولدى السامريين توراة تختلف عن التوراة التي لدى بقية اليهود، ولا يؤمنون بالتلمود، ويقدسون جبل «جرزيم»، الذي يقع جنوب مدينة نابلس، ويتهمون كلاً من داود وسليمان بتغيير قبلة اليهود من «بيت إيل» وسط الضفة الغربية إلى القدس لاعتبارات سياسية [3].

ولازال يقطن عدد كبير من السامريين على هذا الجبل حتى الآن؛ وإن كان جزء منهم يعيش في مدينة «حولون» الإسرائيلية؛ ويعتبر السامريون الذين يعيشون في نابلس أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وتم تمثيلهم في المجلس التشريعي الفلسطيني.

(١) حنفي، عبد المنعم، « موسوعة فلاسفة ومتصوفة اليهود» ، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٢) أطلق عليهم السامريون نسبة إلى « السامرة « أو « شمرون» ، وهو الاسم الذي يطلقه اليهود على منطقة شمال الضفة الغربية.

(٣) أحمد، محمد خليفة، « تاريخ الديانة اليهودية «، مرجع سابق، ص٢١٩.

ثانياً: أهم الفرق اليهودية في العصور الوسطى:

اليهودية التلمودية:

ظهرت في القرن الثامن الميلادي، وأطلق عليها أيضاً اليهودية الحاخامية، وظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر، حيث ورثتها اليهودية الأرثوذكسية التي تسيطر على الحياة الدينية في إسرائيل حالياً، وتعتبر اليهودية التلمودية امتداداً لفرقة الفريسية، ورأت هذه الفرقة أن التوراة المكتوبة لا يمكنها أن تكون المصدر الوحيد للتشريع اليهودي، وأن نسق الدين لا يكتمل إلا بالشريعة الشفوية «التلمود»، التي بلورت بفضل جهود الحاخامات اليهود[1]، ونظراً إلى مكانة التلمود العالية في نظر هذه الفرقة، فقد أطلق عليها اليهودية التلمودية، فهي ترى في التلمود الكتاب المقدس الرئيس لليهود، ويعتبر كتاب «شولحان عاروخ»، أي (الطاولة الجاهزة)، أحد أهم مصنفات التلمود التي استندت إليها مرجعيات اليهودية التلمودية، وينظر إليه على أنه أكثرها قداسة[2].

«الكابلاه» «الصوفية»:

هكبلاه، كلمة عبرية تعني: «القبول» و «التقبل»، وتعني اصطلاحاً: الصوفية اليهودية، وللصوفية في النسق الديني اليهودي دلالات خاصة تختلف عن دلالاتها في الدين الإسلامي، فالصوفية اليهودية تدور في إطار حلولي؛ حيث يحل الإله في الطبيعة

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج٥، ص١٢٤.

(٢) وضع هذا الكتاب الحاخام يوسيف كارو، الذي كان أحد أهم مرجعيات الإفتاء اليهودية في العصور الوسطى، ويشمل جملة من القواعد الدينية والشعائر والشرائع الفقهية، وتستند إليه المرجعيات الدينية في العصر الحاضر في إصدار الفتاوى في القضايا المختلفة التي تتطلب رأي الدين فيها.

انظر: بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل-حركة شاس كحالة دراسية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦، ص٤٩.

والإنسان والتاريخ ويتوحد معها، وبخلاف المتصوفة في النسق الإسلامي فإن المتصوفة اليهود لا يميلون للقسوة على النفس من أجل التقرب للخالق، بالإضافة إلى أن المتصوفة المسلمين يعبرون عن حبهم للإله ويسعون للتقرب منه، مع يقينهم باستحالة التوحد معه، على اعتبار أن هذا يتناقض مع الإيمان التوحيدي؛ في حين أن المتصوف اليهودي يؤمن أنه بإمكانه حتى بدون زُهد الوصول إلى الإله والتوحد معه، والتأثير بالتالي في الإرادة الإلهية[1]، من هنا فإن المتصوف اليهودي لا يتجه نحو تطويع الذات الإنسانية الفردية لخدمة الإله، وإنما يحاول الوصول إلى فهم طبيعة الإله من خلال التأمل والمعرفة الكونية بهدف التأثير في الإله، من هنا كان ارتباط الكابلاه لدى اليهود بالسحر، وتؤمن « الكابلاه « بأن للنصوص الدينية تأويلات لا يمكن أن يستخرجها إلا الحاخامات الذين أزيلت عنهم الحُجُب وأصبحوا يرون بنور الخالق[2]، ويطلق على هؤلاء الحاخامات «موكوباليم»، ويحظون بمكانة أكبر من بقية الحاخامات، وتعتبر هذه الفرقة أن الإيمان بتعاليم حاخاماتها يؤدي إلى خلاص الفرد والجماعة، وأحد المعتقدات الرئيسة في «الكابلاه» هو مركب الاستعلاء التام للروح والجسد اليهودي على روح وجسد غير اليهود، حيث تؤمن «الكابلاه» بأن الكون صنع كله من أجل اليهود، حيث كان اليهود في البدء، ثم جاء فيما بعد خلق غير يهود كأمر ثانوي[3]، من هنا فقد لعبت «الكابلاه» دوراً في تحديد نظرة اليهودي تجاه الآخر؛ لذا نجد أن أكثر الحاخامات جرأة على إصدار الفتاوى التي تدعو إلى لنيل من مكانة العرب هم المكوباليم.

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٤.

(٣) علي، نهاد، الأصولية الدينية اليهودية، قضايا إسرائيلية، عدد٢٥، مجلد٧، ٢٠٠٧، ص١٣.

ولم تستمد «الكابلاه» أفكارها من التراث اليهودي فقط، بل اتجه حاخاماتها إلى التجديد، فحتى ظهور «الكابلاه»، كان الاعتقاد الجازم أنه سيكون هناك مسيح مخلص واحد، سيظهر آخر الزمان لإنقاذ اليهود، ويقودهم لإقامة مملكة «إسرائيل»، لكن «الكابلاه» ارتأت أنه سيكون مسيحان، أحدهما حربي، ويدعو «المسيح بن يوسف»، وهو الذي سيمهد الظروف المادية التي تسبق الخلاص، والثاني سيكون «المسيح بن داود»، الذي سيخلص اليهود بمعجزة مذهلة؛ وقد ارتأى الحاخام أفراهام كوك المتأثر بالفكر الكابلي أن المسيح الأول سيكون «كياناً جماعياً»، يقصد إسرائيل[1]، وقد قام الحاخام «تسفي» نجل الحاخام «كوك» بتطوير مفهوم المسيح معتمداً على ما جاء في التوراة من أن «المسيح سيأتي راكباً على حمار وعلى ابن أتان»[2]، وقد اعتبر «كوك» الابن أن الحمار الأول الذي يركبه المسيح هم اليهود العلمانيون الذين يستخدمهم في إقامة «مملكة إسرائيل»، مقابل تخليصهم من الخطايا[3].

ولقد عمم حاخامات «الكابلاه» فكرة الخلاص حتى شملت الحيوانات، ففي أحد الكتب التي تدرس في المرحلة الابتدائية في المدارس الدينية يتم إيراد قصة البطة «الفاضلة»، التي أمسك بها فذبحت وقد جعلت طعاماً لحاخام مقدس، فكان خلاصها يتمثل في أن تناولها هذا الحاخام المقدس[4].

وهناك تداخل واضح بين «هكبلاه» واليهودية التلمودية، واليهودية الأرثوذكسية التي تسيطر على الحياة الدينية في إسرائيل حالياً، حيث إن بعض كبار الحاخامات في اليهودية الأرثوذكسية يعتبرون أنفسهم من «مكوباليم»، ويحظون باحترام خاص،

---

(١) هيركابي، يهوشوفات، ساعة إسرائيل المصيرية (شعات يسرائيل هجوراليت)، تل أبيب، كيتر، ١٩٨٨، ص٤٧.

(٢) سفر زكريا، الإصحاح التاسع، آية ٩.

(٣) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٩.

(٤) المرجع السابق، ص٩١.

ويلاحظ أن هناك إقبالاً كبيراً على تعلم «هكبلاه» وتعاليمها حتى من قبل العلمانيين[1]، ويرى الحاخام «يشياعهو تشيبي» الذي يعد «حجة» في الكابلاه أن الخلاص في الدنيا يقتصر على اليهود وحدهم، ولا يتجاوزهم إلى غيرهم مطلقاً، ويقول: «بعض الناس في الأرض يجسدون عناصر الرب الإلهية الأربعة، وغير اليهود هم أرواح شيطانية جاءت من الوعاء الأنثوي للعالم الشيطاني، ولهذا فإن أرواح غير اليهود تمثل شراً ، وإن قوة الشيطان تتمثل فيهم، وقد خلقت أرواح غير اليهود بدون معرفة الرب»[2]، ويعتبر حاخامات المتصوفة الأكثر تطرفاً تجاه الآخر غير اليهودي، وتتسم فتاويهم باستسهالها في الدعوة إلى النيل من غير اليهود، ويقول الحاخام «ليفوفافيتش»، زعيم حركة « حباد « الحسيدية، وهو من حجج « الكابلاه « في العصر الحديث « يجب الحكم بالقتل على كل غير يهودي يقتل جنيناً، لكن لا يمكن قتل يهودي لو قتل جنيناً «[3]، ودعمت حاخامات «الكابلاه» بقوة الحروب ضد العرب، فقد عارض الحاخام «ليفوفافيتش» وقف حرب عام١٩٧٣ ، والتوقيع على معاهدة التسوية بين مصر وإسرائيل، ويفسر المفكر اليهودي «يهوشافات هيركابي» توجه الحركات الدينية وممثليها في الكنيست والحكومة للتحدي حتى لأصدقاء إسرائيل وحلفائها بأنهم يجدون لزاماً عليهم تحدي الشيطان بكل ثمن.

---

(١) هناك نوعان من الـ «مكوباليم» حالياً في إسرائيل؛ فهناك حاخامات يركزون على الاهتمام بالجوانب السياسية والفكرية ويخصصون جل وقتهم للإفتاء، وهم الأكثر تشدداً في كل ما يتعلق بمسألة التسوية مع العرب ومبدأ الانسحاب من أراضٍ عربية احتلت عام١٩٦٧؛ وهناك «مكوباليم» آخرون تخصصوا في الشعوذة والسحر، حيث تنصب لهم المقامات ويقبل عليهم ذوو الحاجة من كل حدب وصوب.

(٢) هيركابي، يهوشوفات، ساعة إسرائيل المصيرية، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٤.

ثالثاً: أهم الفرق اليهودية في العصر الحديث:

اليهودية الإصلاحية:

فرقة دينية حديثة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وارتبطت بحركة التنوير التي أعقبت تفجر الثورة الفرنسية، وكرد فعل على حالة الجمود التي أصابت الحياة اليهودية بفعل تأثير المرجعيات الدينية، لم تؤمن هذه الفرقة بفكرة العودة إلى أرض الميعاد، وتحدت الإرث الديني اليهودي التقليدي عندما أباحت الاختلاط بين الجنسين في الصلاة ودور العبادة، وأدخلت الآلات الموسيقية في أداء الصلاة والأعمال التعبدية(١)، وقد دعت اليهودية الإصلاحية إلى أن يعمق اليهودي ولاءه للوطن الذي يعيش فيه، وحثت على الإقبال على العلوم الدنيوية، وعملت على نزع القداسة عن الكثير من المعتقدات الدينية اليهودية، ورفضت اليهودية الإصلاحية الفكرة الصهيونية، لكن وتيرة هذا الرفض تراجعت إلى حد كبير حتى أصبحت فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من الحركة الصهيونية، وأصبحت أكبر داعم لدولة إسرائيل، ولما كان السواد الأعظم من اليهود الإصلاحيين يعيش في الولايات المتحدة تحديداً، فإن الجاليات اليهودية توظف كل طاقتها الاقتصادية والسياسية في رعاية المصالح الإسرائيلية(٢).

اليهودية المحافظة:

نشأت في الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر، وهي بخلاف بقية الفرق اليهودية لا تحافظ على نسق فكري ديني واحد؛ بلى إن حاخامات هذه الفرقة يختلفون

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٣٧٠.

(٢) يعيش عدد قليل جداً من اليهود الإصلاحيين في إسرائيل ويتعرضون لمضايقات كبيرة من قبل اليهودية الأرثوذكسية التي تسيطر على الحياة الدينية في إسرائيل، حيث يتم منعهم من أداء الصلاة في حائط المبكى، كما أن القانون الإسرائيلي يحظر أن يتحول الناس لليهودية عبر المذهب الإصلاحي.

حول قضايا عقدية، مثل: وجود الإله، والوحي ويختلفون بشأن الأمور التعبدية والشعائر، لذا فهي تمثل تياراً عاماً متعدد الاتجاهات[1]، وبشكل عام تركز هذه الفرقة على استمرارية التراث اليهودي، في الوقت الذي تقلل فيه من شأن العبادات والعقائد، وهي ترى أن اليهودية تمثل في الأساس ثورة حضارية أكثر من كونها ديناً.

اليهودية الأرثوذكسية:

تبلورت «اليهودية الأرثوذكسية[2]» باعتبارها حركة دينية يهودية في أوروبا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رداً على ظهور الحركات الإصلاحية في الديانة اليهودية، ودعوات العلمنة التي اجتاحت التجمعات السكانية اليهودية، ولمواجهة تيار كبير في الأوساط اليهودية دعا للتحرر من قبضة الحاخامات وفكرهم الانغلاقي والاندماج في المجتمعات الأوروبية[3].

وتعتبر اليهودية الأرثوذكسية أهم الفرق اليهودية وأكبرها في العصر الحديث، وإن كانت لا تعد اتجاهاً جديداً في اليهودية؛ لأنها تمثل امتداداً لكل من فرقتي: الفريسيين، واليهودية التلمودية وتتبنى تقريباً نفس أفكارهما؛ وتسيطر حالياً على الحياة الدينية في إسرائيل؛ حيث تنتمي الأغلبية الساحقة من اليهود المتدينين إلى هذه الفرقة، مما مكنها من إملاء رؤيتها للدين واجتهادات مرجعياتها الفقهية على الدولة. وقد تمت صياغة قانون الأحوال الشخصية الإسرائيلي بناء على الأحكام التي أصدرها حاخامات هذه الفرقة، وتبنى القانون الإسرائيلي التعريف الأرثوذكسي لمن هو اليهودي، ولا تعترف

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٣٨٣

(٢) مصطلح «أرثوذكسي» مصطلح مسيحي يعني «الاعتقاد الصحيح أو العقيدة المستقيمة، وقد استخدم لأول مرة في إحدى المجلات الألمانية عام١٧٩٥ للإشارة إلى اليهود المتمسكين بالشريعة. انظر: المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥ مرجع سابق، ص٣٨٤.

(٣) عايش، سائد، اليهودية الأرثوذكسية، مرجع سابق، ص٥٦.

المؤسسة الإسرائيلية الرسمية بيهودية أي شخص تهود على أيدي حاخامات من غير الحاخامات الأرثوذكس، ويعتبر الحاخام شمشون هيرش (١٨٠٨-١٨٨٨) رائد اليهودية الأرثوذكسية، والذي أسهم في بلورة أفكارها، وأخذ على عاتقه مهمة إقامة مؤسسات لتنظيم عملية مواجهة الأفكار الإصلاحية، وكان «هيرش» يرى أن اليهود يمثلون شعباً، لكن قوميتهم مختلفة عن القوميات الأخرى، وأنهم لن يتحولوا إلى شعب كامل، إلا بعد مجيء المسيح المخلص؛ لذا فقد دعا إلى ضرورة أن يتمسك اليهود بإقامة كل الشعائر الدينية، والابتهال، من أجل تعجيل عودة المسيح[1]، وعلى الرغم من أن «هيرش» قد توفي قبل الإعلان عن الحركة الصهيونية إلا أن أفكاره مثلت منطلقات استندت إليها معظم مرجعيات اليهودية الأرثوذكسية في معارضة الصهيونية، فهو قد حذر من مغبة أن يسقط اليهود في خطيئة التعجيل بنهاية شتاتهم، ورفض استقدام الخلاص بوسائل بشرية؛ ورأى أن اليهودي لا يملك الحق في أن يقرر العودة إلى أرض الميعاد متى يشاء، وذهب إلى حد المطالبة بأن يقبل اليهودي المنفى باعتباره تكليفاً ربانيًا[2]، وعارضت اليهودية الأرثوذكسية بشدة الحركة الصهيونية التي أخذت على عاتقها تنفيذ مهمة إعادة اليهود إلى «أرض الميعاد» وإقامة «وطن قومي» لهم هناك، ووصمت مرجعياتها الدينية «الحركة الصهيونية» بالكفر والزندقة؛ لأنها «تخالف تعاليم الرب» بسبب محاولاتها استبدال الخلاص الديني بخلاص بشري[3]، ورأت المرجعيات الأرثوذكسية في عيش اليهود في الشتات «قضاء وقدراً» من تصميم الإرادة الإلهية؛ واعتبرت أن العلاقة بين اليهودي و«أرض الميعاد» علاقة روحية بالأساس، وقد أعلن المجلس الأمريكي لليهودية (وهو تنظيم ديني أرثوذكسي) مناوئ للصهيونية ضمنها:

---

(١) المرجع السابق، ص٣٨٦-٣٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص٣٨٧.

(٣) عايش، سائد، «اليهودية الأرثوذكسية»، مرجع سابق، ص١١٨.

أن إقامة دولة يهودية في فلسطين، أو في أي مكان في العالم، «يمثل فلسفة انهزامية لا تقدم حلاً للمشكلة اليهودية»[1]، وحذرت المرجعيات الدينية الأرثوذكسية من أن الدعوات الصهيونية ستزيد من مشاعر العداء لليهود في العالم، مما سيفاقم المشكلة اليهودية، ورفضت اليهودية الأرثوذكسية -على وجه الخصوص- دعوات الصهيونية لإعادة استخدام اللغة العبرية في التخاطب اليومي، على اعتبار أنها لغة مقدسة يتوجب استخدامها فقط في الصلاة، مع العلم أن اليهود الأرثوذكس كانوا يتحدثون لغة «الإيدش»، وهي لغة خليط من اللغة الألمانية القديمة واللغة العبرية، وهاجم قادة اليهودية الأرثوذكسية بشدة مؤسس الصهيونية «تيودور هيرتزل»؛ ففي رسالة بعث بها الحاخام يوسيف سونفيلد (زعيم الطائفة الأرثوذكسية في القدس) عام ١٨٩٨، إلى أحد أصدقائه، وصف هيرتزل بأنه «مجرد نطفة ملوثة»[2].

المطلب الثاني: جذور الصهيونية الدينية:

إن المعارضة الجارفة التي أبدتها اليهودية الأرثوذكسية للأفكار الصهيونية، لا تعني أنه لم تكن هناك مجموعة قليلة من الحاخامات الأرثوذكس قد تبنت أفكاراً مشابهة للفكرة الصهيونية، حتى قبل أربعين عاماً من انطلاق الحركة الصهيونية، وعلى الرغم من أن أفكار هؤلاء الحاخامات لم تحدث تغييراً ملحوظاً في مواقف اليهود الأرثوذكس تجاه مسألة العودة إلى «أرض الميعاد» والتدخل البشري في تحقيق «الخلاص» لليهود، بسبب قلة عدد هؤلاء الحاخامات وتدني مكانتهم الدينية نسبياً، إلا أن أفكار هؤلاء الحاخامات مهدت الطريق نحو ظهور تيار الصهيونية الدينية، عبر انضمام المزيد من

---

(١) ماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل، القاهرة، مكتبة مدبولي، مرجع سابق، ص٢٣٤-٢٣٦.

(٢) عايش، سائد، « اليهودية الأرثوذكسية، مرجع سابق، ص١٢٠.

حاخامات اليهود الأرثوذكس، وأتباعهم للحركة الصهيونية، عندما طرحت هذه الحركة أفكارها، وقد استند هؤلاء الحاخامات إلى المصادر الدينية ليؤكدوا وجوب عودة اليهود إلى «أرض الميعاد»، حتى قبل مجيء المسيح المخلص، وكانت حجة هؤلاء الحاخامات تقوم على أن عودة اليهود إلى فلسطين تمثل متطلباً سابقاً لمجيء المسيح، وليس العكس، وقد وظف هؤلاء الحاخامات فتوى دينية أصدرها الحاخام «موشيه بن نحمان» (١١٩٤-١٢٧٠)، والذي يطلق عليه «الرمبان»، ويعد من أهم مرجعيات الإفتاء اليهودي في عصره، وتنص على أن العودة إلى أرض إسرائيل تعجل بقدوم المسيح المخلص، وأن أرض إسرائيل هي المكان الوحيد المناسب لأداء الوصايا الدينية المنصوص عليها في التوراة، وأنها «مركز العالم»، في حين أن أورشليم (القدس) هي مركز «أرض إسرائيل»[١]، لكن أهم ما جاء في فتوى «الرمبان»، وشكل دعمًا للفكرة الصهيونية هو حكمه بأن «عمارة أرض إسرائيل (استيطانها) تعد فريضة تعدل كل فرائض التوراة الستين والثلاثمائة[٢]، وأفتى «الرمبان» أيضاً بوجوب هجرة اليهود إلى «أرض إسرائيل» جماعات وفرادى، وأنه يحق لليهودي تطليق زوجته إذا رفضت الهجرة معه إلى «أرض إسرائيل، وكذلك رأى أن منع الزوج لزوجته من الهجرة إلى» أرض إسرائيل «يمثل مسوغاً كافياً من ناحية دينية لتطليقها منه، وأنه يتوجب على العائلات اليهودية القدوم إلى هذه الأرض حتى ولو ترتب على ذلك تدهور في أوضاعها الاقتصادية[٣].

---

(١) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٢٩٧.
(٢) عايش، سائد، اليهدية الأرثوذكسية، مرجع سابق، ص١٢٤.
(٣) المرجع السابق

رواد الصهيونية الدينية:

لقد استند الحاخامات، من اليهودية الأرثوذكسية -الذين عارضوا موقف مرجعياتهم الكبرى-، إلى فتوى «الرمبان» لتوفير سند ديني لتسويغ تأييدهم لهجرة اليهود إلى أرض فلسطين حتى قبل مجيء المسيح، وأعاد بعض هؤلاء الحاخامات إلى الأذهان حقيقة أن «الأتقياء» من اليهود حرصوا على أن يدفنوا في هذه الأرض، وعندما لم يتيسر هذا حرصوا على أن يكون جزء من الكفن من شجر هذه البلاد، **وسنتعرض هنا لعدد من رواد الصهيونية الدينية:**

يهودا القالعي:

كان يهودا القالعي: (١٧٩٨-١٨٧٨) حاخام مدينة سارييغو في يوغسلافيا، أول من دعا إلى هجرة اليهود إلى أرض فلسطين وذلك قبل حوالي ٤٠ عاماً على انطلاق الحركة الصهيونية، وكان أول من تحدى مرجعيات اليهودية الأرثوذكسية، عندما دعا إلى إحياء اللغة العبرية، واستخدامها في التخاطب اليومي، وقام بتأليف كتاب لتعليم هذه اللغة[١]، ودعا إلى تخصيص عشر مال اليهود لمساعدة اليهود المتواجدين في فلسطين، ورأى «القالعي» أن خلاص اليهود لا يتحقق بالصلاة فقط، بل بالعمل أيضاً، وهو لا يقل أهمية، وسبق «القالعي» (مؤسس الحركة الصهيونية) تيودور هيرتزل بالدعوة إلى استخدام العمل الدبلوماسي، والطلب من حكومات العالم أن تعمل على السماح بهجرة اليهود إلى أرض فلسطين، كما كان أول من دعا الى اعتماد «دبلوماسية الإغراءات»، من أجل تحقيق عودة اليهود، حيث اقترح إقامة مشروع خطوط حديدية للدولة العثمانية، والطلب من السلطان العثماني مقابل ذلك تأجير فلسطين لليهود مقابل تعويض سنوي.

---

(١) الحوت، بيان، فلسطين القضية-الشعب-الحضارة، التاريخ السياسي من عصر الكنعانيين حتى القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٣١٣.

تسفي هيرش كالشير:

لعب «تسفي هيرش كالشير» (١٧٩٥-١٨٧٤)، الذي كان حاخام مدينة «ثورن» الألمانية، دوراً مركزيا في التمهيد لأفكار الصهيونية الدينية، ففي كتابه الشهير «البحث عن صهيون» الذي يعتبر الكتاب الأول الذي تضمن الأفكار الصهيونية بشكل منظم، طالب هيرش المرجعيات الدينية الأرثوذكسية بالتوقف عن الإيمان بأن خلاص اليهود لن يتم إلا بمعجزة إلهية فقط، وشدد على أن استرداد صهيون لن يتم إلا عبر العمل الجاد، أما المعجزة فتحل بعد ذلك[1]، واعتبر هيرش أن أهم أدوات تحقيق الخلاص هو استيطان أرض فلسطين؛ ففي كتابه «عقيدة صادقة» شرح هيرش أهمية الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين؛ وقال «فقط عندما يتقدم اليهود للاستيطان في القدس وفلسطين، سيستمع الرب إلى صلواتهم، ويسرع بالخلاص»[2]، لم تقتصر دعوات كالشير على التنظير الديني لأفكاره، بل شرع في حث العائلات اليهودية الثرية في ألمانيا على المساعدة في إقامة مشاريع استيطانية في فلسطين، وكان شخصياً مسؤولاً عن إنشاء «اللجنة المركزية لاستيطان فلسطين» عام١٨٦٤، وكان مقرها في برلين؛ وبتمويل من الجمعية التي أنشأها أقيمت أول مدرسة زراعية يهودية بالقرب من مدينة «يافا» الفلسطينية، وأطلق عليها بالعبرية «تكفات إسرائيل»، أي (أمل إسرائيل).

وعلى الرغم من دعوتها، إلا أن القالعي وكالشير قد مثلا -حتى ذلك الوقت- أقلية هامشية في أوساط المرجعيات الدينية اليهودية، مما جعل تأثير أفكارهما محدوداً للغاية، ومع ذلك يمكن القول إن إسهاماتهما، في مجال تهيئة الظروف أمام انطلاق التيار الديني الصهيوني، تمثلت في:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣١٥.

- نشر فكرة وحدة اليهود على أساس قومي.
- الدعوة إلى تحديث اللغة العبرية واستخدامها في التخاطب اليومي.
- التأكيد على أن خلاص اليهود يمكن أن يتم بوسائل طبيعية، وبجهود اليهود في فلسطين دون أن يتطلب الأمر مجيء المسيح.
- الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين يجب أن يتم دون تأخير أو إبطاء.
- إحياء التضحيات في أرض فلسطين مباح وضرورة.

الحاخام شموئيل موهيليفر:

استناداً إلى أفكار «القالعي» و«كالشير» تجاوبت بعض مرجعيات اليهودية الأرثوذكسية مع دعوات الحركة الصهيونية، وأظهرت حماساً للمشاركة في مؤسساتها -رغم الطابع العلماني لهذه الحركة- وشارك عدد من الحاخامات في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بازل بسويسرا عام: ١٨٩٧، وكان على رأس هؤلاء الحاخامات الحاخام «شموئيل موهيليفر» (١٨٢٤-١٨٨٩)، الذي كان متأثراً بشكل خاص بأفكار «كالشير»، مما دفعه إلى الهجرة إلى أرض فلسطين، والإسهام في تأسيس مستوطنة «رحوفوت»، التي تعد حالياً خامس أكبر مدينة في إسرائيل[١].

ويعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول أوضح صور التعاون بين رجال الدين والنخب العلمانية اليهودية؛ فقد مثل هذا المؤتمر نقطة تحول نحو انخراط المتدينين في الحركة الصهيونية، وهم الذين أصبحوا يعرفون بـ «الصهاينة المتدينين»؛ حيث تعاونوا مع الصهاينة العلمانيين في العمل من أجل تحقيق هدف الصهيونية الأبرز، وهو إقامة وطن قومي لليهود، ووظف «موهليفير» علاقاته لإقناع عائلة «روتشيلد» (أغنى العائلات

---

(١) الصايغ، أنيس، الفكرة الصهيونية-النصوص الأساسية، مرجع سابق، ص٣٣٨.

اليهودية في أوروبا) بتمويل الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين؛ علاوة على جهوده في تقريب وجهات النظر بين العلمانيين والمتدينين الصهاينة، ومن أجل إزالة الحواجز النفسية بين العلمانيين والمتدينين، كان «موهيليفر» يردد قول أحد الحاخامات القدماء: «إن الرب يفضل أن يعيش أبناؤه في أرضهم حتى لو لم ينفذوا تعاليم التوراة، على أن يعيشوا في المنفى وينفذوا تعاليمها». وبعد وفاة الحاخام «موهيليفر» تولى قيادة الصهاينة المتدينين الحاخام «إسحاق راينس»، الذي هو صاحب المبادرة بتأسيس الذراع السياسي للصهيونية الدينية، الذي أطلق عليه «مزراحي».

الحاخام: أفراهام إسحاق كوك:

ومما لا شك فيه أن أفكار الصهيونية الدينية قد قفزت بشكل كبير مع تولي الحاخام أفراهام إسحاق كوك (١٨٦٥-١٩٢٤) قيادة التيار الصهيوني الديني، حيث حرص كوك على ترجمة أفكارها بنفسه على الأرض، وكان من أهم انجازاته إنشاء مدرسة «مركاز هراب» أي (مركز الحاخام)، في القدس المحتلة، التي تعد حالياً أهم وأكبر مؤسسة تعليمية تابعة للصهيونية الدينية، حيث تخرج منها جميع المرجعيات الدينية، والنخب السياسية للصهيونية الدينية، بالإضافة إلى معظم قادة المشروع الاستيطاني اليهودي، في الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وعلى خطى معلمه «موهيليفر»، واصل كوك تقريب وجهات النظر بين المتدينين والعلمانيين، وظل يعمل على ترغيب المتدينين في إقامة علاقات مع العلمانيين، حيث كان يرى في جيل المستوطنين اليهود الأوائل، سواء كانوا علمانيين أو متدينين، رواداً ينتمون إلى جيل المسيح المخلص، وأن قادة المشروع الصهيوني، حتى وإن كان معظمهم من العلمانيين، فإنهم ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم « أرض إسرائيل»[1]، وكان «كوك» يرى أنه لا يوجد تعارض بين الرؤية

---

(١) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، القدس، ص٣٨١.

الخلاصية المتمثلة في مجيء المسيح المخلص، وبين الحركة الصهيونية، على اعتبار أن هذه الحركة تمثل في نظره صورة من صور حركة التاريخ، وأن انطلاق الحركة الصهيونية، رغم علمانيتها، يمثل في الحقيقة استجابة لمشيئة إلهية.

وعمل «كوك» على نسف المفهوم القائل بأن العلاقة بين اليهود و «أرض إسرائيل» يجب أن تبقى روحية فقط، وهو المفهوم الذي كانت تتشبث به اليهودية الأرثوذكسية المناوئة للصهيونية، حيث قال «لا يستطيع اليهودي أن يكون مخلصاً وصادقاً في أفكاره وعواطفه تجاه أرض إسرائيل، وهو يقيم في الشتات، كما هو عليه الحال، وهو يعيش على هذه الأرض، فالوحي المقدس لا يكون نقياً بأي درجة إلا في أرض إسرائيل، بينما يكون خارجها مشوشاً»(١).

الحاخام شموئيل لانداو:

يعد الحاخام «شموئيل لانداو» من أقطاب الصهيونية الدينية، وقد اشتهر بمهاجمته المرجعيات الدينية المناوئة للفكرة الصهيونية، وكان من المتحمسين لفكرة الجمع بين الإيمان والعمل؛ لذا رفع شعار «تواره وعمل»، وكان يردد دائماً «لا يمكن للتوراة أن تولد من جديد بدون عمل، وفي الوقت نفسه لا يمكن للعمل أن يمثل قوة مبدعة في بناء الأمة اليهودية دون التوراة التي تمثل جوهر انبعاث الأمة»(٢).

الحاخام مئير بار إيلان:

أحد الذين تولوا قيادة منظمة «مزراحي»، وأسس عام: ١٩٣٧ أول صحيفة ناطقة بلسان الصهيونية الدينية، أطلق عليها «هتسوفيه» أي (الرقيب)، كما أسس الموسوعة

(١) الصايغ، أنيس، الفكرة الصهيونية -النصوص الأساسية، مرجع سابق، ص٢٩٧.
(٢) المرجع السابق، ص٣١٣.

التلمودية وترأس تحريرها حتى وفاته عام ١٩٤٩ [1]، يعود «لبار إيلان» الفضل في التأصيل الفقهي لفكرة عدم الفصل بين الدين والدولة، حيث قدم الأدلة والبراهين على أن المصادر الدينية اليهودية تشمل التشريعات القادرة على تسيير شؤون الدولة، واتخذ بار ايلان من ذلك مسوغاً لدعوته تربية النشء اليهودي سواءً المتدين أو العلماني على احترام التوراة، ورأى أن أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف هو المزج بين دراسة العلوم الحديثة والدراسات الدينية[2]، وكان بار إيلان من دعاة اتباع «الحكمة» في محاولة تغيير قيم وأنماط سلوك العلمانيين، التي تتناقض مع التعاليم الدينية، وكان يرفض أن يسخر المتدينون من العلمانيين، معتبراً أن الحفاظ على وحدة اليهود في «أرض إسرائيل قيمة دينية عليا»، وحذر من اللجوء إلى الإكراه الديني في فرض القناعات الدينية محبذاً «الجدل الحضاري» لإقناع اليهود بقبول شرائع التوراة.

وقد نجحت الصهيونية الدينية في بلورة تفسير جديد لفكرة الخلاص اليهودي؛ إذ رأت أن إقامة دولة إسرائيل ـ وإن تمت على أيدي نخبة علمانية ـ فإنها تمثل بداية تحقيق الخلاص، وبذلك أضفت قدسية على ما قامت به الحركة الصهيونية، وقد أسهمت في نشر فكرة وحدة اليهود القومية، بعكس ما كانت تروج له اليهودية الأرثوذكسية، علاوة على إسهامها في بناء مؤسسات الدولة العتيدة، من خلال نشاطها في مجال الاستيطان، فضلاً عن دورها في تشجيع اليهود على الهجرة إلى أرض فلسطين، ولعبت الصهيونية الدينية دوراً مركزياً في إحياء اللغة العبرية كلغة قومية تستخدم في التداول اليومي، وكان دور مرجعيات الصهيونية الدينية حاسماً في هذه العملية؛ إذ إنها وفرت

---

(١) أسس على اسمه جامعة « بار إيلان »، التي تقع جنوب شرق تل أبيب وتعتبر ثاني أكبر جامعة في إسرائيل، التي تعتبر معقل أنصار التيار الديني الصهيوني.
٢ الصايغ، أنيس، الفكرة الصهيونية الأساسية، مرجع سابق، ص٤١٨.
(٢) المرجع السابق، ص٤٢٢.

المسوغ الديني لهذا التحول في حياة اليهود، عندما حث حاخاماتها على استخدام هذه اللغة في التداول وعدم قصرها على أداء الصلوات. وأدى النهج التوفيقي الذي اتبعته الصهيونية الدينية في تقليص مظاهر الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، سيما في مقتبل عمر الدولة، علاوة على أن اندماج أتباع التيار الديني الصهيوني في مؤسسات الحركة الصهيونية، وبعد ذلك في مؤسسات الدولة، أسهم في تعزيز مبدأ العمل المشترك بين العلمانيين والمتدينين.

تشكل اتجاهات الصهيونية الدينية:

لعبت الصهيونية الدينية دوراً مركزياً في إنجاح الفكرة الصهيونية، حيث أضفت مرجعياتها شرعية دينية على أنشطة الحركة الصهيونية، وهو ما كانت في أمس الحاجة إليه، سيما في ظل رفض مرجعيات اليهودية الأرثوذكسية، ذات النفوذ الواسع، برنامج هذه الحركة وعملها على إقامة وطن قومي لليهود في أرض فلسطين، قبل مجيء المسيح المخلص؛ وقد مثلت الصهيونية الدينية رأس الحربة في مواجهة هذه المرجعيات، ومما لا شك فيه أن نشوب الحرب العالمية الثانية، وما حل باليهود على أيدي النازية، شكل دليلاً على مصداقية وقوف المتدينين إلى جانب الصهيونية، في نظر كثير من القطاعات اليهودية، حيث تم تقديم الوطن القومي لليهود كملاذ آمن يحول دون تعرض اليهود للقمع؛ علاوة على أن إنجازات الحركة الصهيونية سواءً على الصعيد الدبلوماسي أو على صعيد بناء مؤسسات الدولة مكن الصهيونية الدينية من ترويج أفكارها، وكانت النتيجة أن تخلت جماعات اليهودية الأرثوذكسية عن رفضها للفكرة الصهيونية، وإقامة الدولة، وشرعت بالاندماج المتدرج في دولة إسرائيل ومؤسساتها بوصفها المشروع الصهيوني. وباستثناء جماعة أرثوذكسية صغيرة وهامشية يطلق عليها «ناطوري كارتا»، فإن جميع مركبات اليهودية الأرثوذكسية وافقت على الاندماج في المشروع الصهيوني،

وإن كانت قد تمت هذه العملية بتدرج وبطء، وأخذ اندماج اليهودية الأرثوذكسية في المشروع الصهيوني أشكالاً ومظاهر متعددة، حيث بدأ بإصدار مرجعياتها تعليمات لأنصارها بالهجرة إلى إسرائيل، وبعد ذلك أصبحت هذه المجموعات تشارك في الحياة السياسية الإسرائيلية، سواءً في التنافس في الانتخابات التشريعية، والمحلية والمشاركة في الائتلافات الحكومية، بالإضافة إلى مشاركتها بشكل فاعل في الجهد الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وتحديداً في الضفة الغربية، وعليه فعلى الرغم من أن بعض جماعات اليهودية الأرثوذكسية تحرص حتى اليوم على خطاب مناوئ للصهيونية، فإنها عملياً اندمجت في المشروع الصهيوني، وإن كانت بدرجة أقل من اندماج المجموعات الدينية التي تحالفت مع الحركة الصهيونية مبكراً، من هنا فإن هذه الجماعات أصبحت جزءاً من الصهيونية الدينية.

وبسبب التفاوت في درجة اندماج اتجاهات الصهيونية الدينية في الدولة، وبسبب وجود خلافات فقهية بينها، **فإنه يمكن تقسيم الصهيونية الدينية إلى اتجاهين رئيسيين، وهما:**

١. **المتدينون القوميون**: وهم أعضاء وأتباع الجماعات الدينية التي تحالفت مع الحركة الصهيونية منذ إنشائها وأسهمت في إقامة مؤسسات الحركة الصهيونية، وأظهر هؤلاء استعداداً كبيراً للاندماج في دولة إسرائيل، ومن ضمن ذلك إقبالهم على التطوع للخدمة العسكرية، كما يبدي هؤلاء حرصاً على الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالصراع مع العرب، ومن ذلك تبني المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والتهويدي في القدس المحتلة، مقابل إظهارهم حماساً أقل للدفاع عن الطابع الديني للدولة.

٢. **اليهودية الحريدية**: وتضم الجماعات اليهودية الأرثوذكسية التي عارضت الصهيونية بشدة في البداية، ثم وافقت على الاندماج المتدرج في المشروع

الصهيوني بعد التحولات التي شهدتها أوروبا وأرض فلسطين، وتبدي هذه الجماعات تشدداً في الالتزام بالفرائض وتعاليم الشريعة اليهودية، وتتبنى التفاسير الأكثر تزمتاً للنصوص الدينية، وهناك تفاوت داخل مركبات اليهودية الحريدية، من ناحية عرقية وفقهية، ومن ناحية الاندماج في مؤسسات الدولة يمكن تقسيم اليهودية الحريدية، على النحو التالي:

- **الحريدية الغربية**: تضم أتباع اليهودية الحريدية من أصول غربية، وهي تبدي تزمتاً من حيث الالتزام بالفرائض والتشريعات، مقارنة مع غيرها من مركبات التيار الديني الصهيوني، وهي الأكثر حرصاً على طابع الدولة الديني، وأقلها استعداداً للاندماج في مؤسسات الدولة.
- **الحريدية الشرقية**: تضم أتباع اليهودية الحريدية من الأصول الشرقية، وحتى الثمانينات من القرن الماضي كانت الحريدية الشرقية تدار من قبل مرجعيات الحريدية الغربية، قبل أن تصبح لها مرجعياتها الدينية الخاصة بها، وتتسم بأنها أكثر اندماجاً في مؤسسات الدولة من الحريدية الغربية، بالإضافة إلى دفاعها عن الطابع الديني للدولة، وإن كان أنصارها يعتبرون أقل التزاماً بأداء الشعائر الدينية، وتتبنى خطاباً يدافع عن حقوق اليهود الشرقيين ومصالحهم.

المبحث الثاني
المتدينون القوميون

يعتبر المتدينون القوميون أكثر اتجاهات الصهيونية الدينية التصاقاً بالحركة الصهيونية وتماثلاً مع أهدافها، والأعمق اندماجاً في مؤسسات الدولة العبرية، في الوقت نفسه، فإن المتدينين القوميين يعتبرون الأكثر تعقيداً من حيث التنظيم، مقارنة ببقية مركبات الصهيونية الدينية، فبخلاف الحريدية الغربية، والحريدية الشرقية، التي تتشكل من أحزاب وحركات حريدية فقط ولا تتآلف مع أحزاب غير دينية، فإن المتدينين القوميين يتميزون بالاستعداد للتعاون مع النخب السياسية العلمانية، ذات التوجهات اليمينية في تشكيل قوائم حزبية مشتركة، علاوة على أنهم لا يترددون في اختراق الأحزاب العلمانية، مما جعل من الصعوبة بمكان حصر قوتهم السياسية، إلى جانب اعتمادهم على وسائل متعددة لمراكمة التأثير على دوائر صنع القرار.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى محورين مهمين، يتعرض في المطلب الأول منهما إلى تنظيمات المتدينين القوميين السياسية، وسماتها وأهدافها والدور الذي تلعبه المرجعيات الروحية في توجيه هذه التنظيمات؛ وفي المحور الثاني سيتم التطرق لدور المتدينين القوميين في الأنشطة الاستيطانية في الأراضي العربية التي أحتلت عام: ١٩٦٧، لما لهذه القضية من تأثير كبير على الصراع ومستقبله مع العرب.

المطلب الأول
التنظيمات السياسية

يظهر انطلاق التنظيمات السياسية للمتدينين القوميين «تشابك الديني والسياسي» في إسرائيل، حيث تأسست هذه التنظيمات على أيدي مرجعيات دينية لدى انطلاق الصهيونية الدينية كفريق سياسي داخل الحركة الصهيونية، في الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام: ١٨٩٧ وحتى الإعلان عن إسرائيل عام ١٩٤٨، وحتى عندما تحررت تنظيمات المتدينين القوميين من السيطرة المباشرة للمرجعيات الدينية بعد إقامة الدولة، فإنها ظلت لا تحرص على مباركة المرجعيات الدينية فقط، بل إنها لا تتخذ أي قرار بدون الرجوع إلى هذه المرجعيات، وإن كانت سيطرة المرجعيات الدينية على أحزاب المتدينين القوميين، وحركاتهم أقل وطأة من سيطرة المرجعيات الدينية على الأحزاب والحركات الحريدية، **وسنتعرض لهذه التنظيمات:**

أولاً: «مزراحي»:

إثر مشاركة عدد من المرجعيات الدينية الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول في «بازل» عام: ١٨٩٧ تداعى عدد من حاخامات الصهيونية الدينية لتأسيس ذراع سياسي لهذا التيار، وتواصلت الاتصالات فيما بينهم، حتى تم الاتفاق على عقد مؤتمر، عام: ١٩٠٢، شاركت فيه المرجعيات التي تمثل المتدينين القوميين، وتم خلاله الاتفاق على تشكيل تنظيم «مزراحي»، ليكون التنظيم الذي يمثل المتدينين القوميين، وقد ثار جدل بين المرجعيات الروحية حول جدول أولويات «مزراحي»، فهل يتولى مواجهة الاتجاهات الإلحادية داخل مؤسسات الحركة الصهيونية، أم ينتقل إلى دائرة العمل المباشر، والمشاركة بفاعلية في الأنشطة الاستيطانية، والشروع في إقامة مؤسسات تعليمية وثقافية، داخل فلسطين تخص المتدينين القوميين، وسرعان ما تم حسم الجدل

بالاتفاق على الانتقال إلى دائرة العمل المباشر بكل قوة[1]، وتم الاتفاق بين قادة المتدينين القوميين على أن يكون الهدف النهائي للتنظيم الجديد هو السيطرة على مؤسسات الحركة الصهيونية عبر إيجاد أغلبية متدينة بين يهود فلسطين، وقد ضم «مزراحي» اتجاهين رئيسيين: اتجاه يرى نفسه صهيونياً قبل أن يكون متديناً، والآخر يضع الدين فوق الصهيونية؛ بحيث يرى في الدين و»الشعب» وحدة واحدة، وعندهم أن «الشعب» بلا دين كالجسد بلا روح، ولذلك يتوجب أن يكون الدين دليل الصهيونية[2]، وقد مثل إصدار الحكومة البريطانية وعد «بلفور» عام: ١٩١٧، الذي أعطى اليهود الحق في إقامة وطن قومي لهم على أرض فلسطين، نقطة تحول فارقة في مسيرة «مزراحي» وأنشطته، حيث قام بنقل دائرة عمله من أوروبا إلى فلسطين، وفتح أول مقر له في مدينة «يافا» الفلسطينية عام: ١٩١٨، وفي العام: ١٩٢٠ تم افتتاح المقر الرئيس له في القدس، ونجح «مزراحي» في إقناع سلطات الانتداب البريطاني بالسماح له بإقامة أول مؤسسة رسمية تقدم الخدمات الدينية لليهود، في أرض فلسطين، حيث تم الإعلان عن إقامة الحاخامية الكبرى، التي تولى رئاستها الحاخام «أفراهام إسحاق كوك» زعيم المتدينين القوميين، وأسس مزراحي الذراع الشبابي للمتدينين القوميين الذي أطلق عليه «بني عكيفا»، وهي المنظمة التي تخرج منها معظم النخب السياسية التي تمثل حالياً المتدينين القوميين، وتولى الشباب الذي انضوى تحت رايتها المسؤولية عن إقامة عدد من المستوطنات، وأقام «مزراحي» أول مدرسة ثانوية دينية في مدينة تل أبيب عام: ١٩٣٨.

هبوعيل مزراحي:

مع تزايد وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين في مطلع الأربعينيات من القرن الماضي، هاجر عدد كبير من الشباب المتدين المنتمي إلى «مزراحي»، من الاتحاد السوفياتي، ومن

---

(١) الصايغ، أنيس، الفكرة الصهيونية-النصوص الأساسية، مرجع سابق، ص٤٥٦.

(٢) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٣١٨.

دول أوروبا الشرقية، وكان الكثير منهم متأثراً بالفكر الاشتراكي، حيث رفع هؤلاء شعار «التحقيق الذاتي للصهيونية بواسطة التوراة والعمل»، وذلك للدمج بين الفكر الديني القومي والفكر الاشتراكي[١]، وقام هؤلاء الشباب بتأسيس منظمة تمثلهم أطلق عليها «هبوعيل مزراحي»، على أن تكون الإطار النقابي العمالي لمزراحي، لكن سرعان ما دب الخلاف بين مزراحي وهبوعيل، مزراحي بسبب احتجاج الأخير على عدم تبني مزراحي قضاياه في المؤسسات الصهيونية، وكانت النتيجة أن بات «هبوعيل مزراحي» يتنافس داخل مؤسسات الصهيونية بقوائم مستقلة، وكان من أهم محاور الخلاف بين التنظيمين اعتراض «مزراحي» على هيمنة الاشتراكيين العلمانيين على مؤسسات الحركة الصهيونية، على اعتبار أنها تدعو للإلحاد والمادية، وكان رد «هبوعيل مزراحي» على ذلك بالقول «إن الاشتراكية قائمة على العدل الاجتماعي والمساواة كما وردت في الكتب المقدسة»[٢]، وأظهر «مزراحي» قدراً واضحاً من التمايز عن «هبوعيل مزراحي»، حيث انسحب عام: ١٩٣٣ من المنظمة الصهيونية، احتجاجاً على تنكر النخبة العلمانية المسيطرة على المؤسسات الصهيونية للتقاليد الدينية، في بعض المستوطنات اليهودية، المقامة في أرض فلسطين، لكنها عادت إليها عام: ١٩٣٥.

المفدال:

لقد تحولت جميع التنظيمات الصهيونية بعد الإعلان عن «إسرائيل» منتصف مايو ١٩٤٨ إلى أحزاب وحركات سياسية، ومن ضمنها تنظيما: «مزراحي» و «هبوعيل مزراحي»، حيث ظل كل منهما يعمل ضمن أطر حزبية مستقلة، وكان من الواضح أن دور «هبوعيل مزراحي» أكبر من دور «مزراحي»، حيث تولى المسؤولية عن إقامة عدد من القرى التعاونية والمستوطنات، فقد بنى ١٣ مستوطنة حتى العام: ١٩٦٧،

(١) عبد الله، هاني، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٨١.
(٢) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٤٧٢.

تميزت بقدرتها على استيعاب عدد كبير من المهاجرين الجدد، ومما لا شك فيه أن العلاقة الخاصة التي ربطته بالنخبة العلمانية التي سيطرت على الحركة الصهيونية، وبعد ذلك على مقاليد الحكم في إسرائيل، قد مكنت «هبوعيل مزراحي» من الحصول على الموارد والتسهيلات، التي جعلته قادراً على إقامة هذه المشاريع، وهو ما ساعده على توسيع قاعدته الشعبية بشكل لا يمكن مقارنته مع «مزراحي»، وفي أول انتخابات تجرى في إسرائيل عام: ١٩٥١، حصل «هبوعيل مزراحي» على ٨ مقاعد، في حين حصل «مزراحي» على مقعد واحد، وقد تعالت الدعوات في أوساط المتدينين القوميين لتوحيد «مزراحي» و»هبوعيل مزراحي»، وقد تسنى الأمر عام: ١٩٥٦، عندما اتحدا في حزب واحد أطلق عليه «مفدال»، وهو اختصار لـ (همفلجا هدتيت لئوميت)، أي «الحزب الديني القومي»، وتظهر هذه التسمية المنطلقات الفكرية لهذا الحزب، الذي احتكر بشكل مستقل تمثيل المتدينين القوميين، حتى العام: ١٩٨١، وضم معسكرات عدة، ففيه معسكر «الشباب» وهو المعسكر الأكثر تطرفاً من ناحية أيدلوجية، ومعسكر «النساء»، ومعسكر «القرى التعاونية»، وغيرها، وبلغ أكبر عدد من المقاعد حصل عليه «المفدال» في الكنيست خلال الفترة الممتدة بين: (١٩٥٦ وحتى ١٩٨١) اثني عشر مقعداً، في حين كان أقل عدد حصده عشرة مقاعد[1]، وحتى العام: ١٩٧٧ ظل حزب «المفدال» حليفاً لحزب العمل الاشتراكي الذي يمثل يسار الوسط في إسرائيل، وقد عزز هذا التحالف من قدرة اليسار ويسار الوسط على الإمساك بدفة الحكم، حيث ظل ممثلو حزب المفدال يحتفظون بوزارة الأديان التي تشرف على المجالس الدينية، في المدن وتعيين الحاخامات والمحاكم الدينية، وتمثل السيطرة على هذه الوزارة مصدر قوة كبيرة لأي حزب ديني، كما أن هذه الوزارة أسهمت في التواصل بين الحزب والجمهور الديني.

---

(١) شراب، ناجي، دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، عدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣، ص ٤٥.

ونرى أن أهم عامل أسهم في إبقاء التحالف بين حزب العمل و«المفدال» هذه الفترة الطويلة، هو حقيقة أنه طوال هذه الفترة لم تتعاط حكومات حزب العمل بجدية مع المشاريع التي قدمها الوسطاء الدوليون لتسوية الصراع مع العرب، وتحديداً مع الفلسطينيين، وبالتالي لم تتعرض الشراكة بين «حزب العمل» و«المفدال» -رغم البون الشاسع في الرؤى السياسية بينهما- لاختبار حقيقي؛ وفي الوقت نفسه، فإن حزب «المفدال» ظل يبدي حساسية كبيرة للقضايا المتعلقة بطابع العلاقة بين الدين والدولة؛ لذلك فإن «المفدال» هو الذي تسبب في سقوط حكومة حزب العمل عام: ١٩٧٦، وصعود حزب الليكود إلى الحكم عندما انسحب ممثلوه من الحكومة، احتجاجاً على سماح الحكومة باستقبال طائرات «إف خمسة عشر» من الولايات المتحدة يوم الجمعة بحيث تواصل استقبال الطائرات حتى حل يوم السبت؛ وهو ما اعتبره الحزب مساً بأهم التقاليد اليهودية قدسية، وسبق للحزب أن وظف ثقله السياسي في إلزام وزارة التعليم بتضمين المناهج التعليمية للطلاب العلمانيين مواد من التراث الديني اليهودي، وإثر الانقلاب السياسي الذي أسفرت عنه انتخابات العام: ١٩٧٧، والذي جاء لأول مرة بحزب الليكود اليميني برئاسة مناحيم بيغن، إلى الحكم فقد تحول «المفدال» إلى التحالف مع اليمين العلماني، ومنذ ذلك الوقت ظل الحزب والأحزاب التي مثلت المتدينين القوميين تتحالف مع الليكود، وأسهمت الأجواء التي صاحبت صعود اليمين إلى الحكم - لأول مرة - في تعزيز مكانة معسكر «الشباب» في حزب «المفدال»، حيث أصبح الحزب الذي كان يركز بشكل أساس في برنامجه السياسي على العلاقة بين الدين والدولة، وظل يحرص على عدم المس بالتقاليد اليهودية الدينية، يتجه لمنافسة الأحزاب اليمينية العلمانية في تبنيها للمواقف المتطرفة من الصراع مع العرب، وذلك بسبب الثقل المتزايد لمعسكر الشباب، الذي يتبنى المواقف الأكثر تطرفاً من الصراع مع العرب، وقد أظهر تولي «زبولون هامر» رئاسة الحزب عام: ١٩٨٨ سيطرة الشباب نهائياً على مقاليد

الأمور في الحزب، ومنذ العام: ١٩٨١ تعرض الحزب لانشقاقات عديدة أسهمت في ظهور أنماط جديدة من الأحزاب والحركات التي باتت تمثل المتدينين القوميين؛ وقد ظلت قوة «المفدال» تتقلص حتى أعلن عن حله عام: ٢٠٠٣، حيث أن أكبر عدد من المقاعد حصل عليه الحزب في الفترة الممتدة من (١٩٨١ وحتى ٢٠٠٣) تسعة مقاعد، وأقلها خمسة مقاعد[١]، ومنذ العام:٢٠٠٣ ظهرت العديد من الأحزاب والحركات التي باتت تمثل المتدينين القوميين إلى جانب المفدال.

وحتى حله كان البرنامج السياسي لـ «المفدال» ينص على[٢]:

١. دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يتوجب أن تقوم بين نهر الأردن وحوض البحر الأبيض المتوسط، ويجب رفض إقامة أي دولة فلسطينية، وعدم التنازل عن أي شبر من «أرض إسرائيل» التي تضم الضفة الغربية والقدس.
٢. القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ولشعب إسرائيل.
٣. رفض منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً بوصفه يشكل خطراً على دولة إسرائيل.
٤. وجوب تواصل المشروع الاستيطاني في كل أجزاء فلسطين، بما في ذلك: الضفة الغربية والقدس، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، وهي مناطق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل يتوجب عدم التنازل عنها.
٥. تعد الخدمة العسكرية في الجيش واجباً على كل فرد في إسرائيل، ولا تعد الدراسة في المدارس الدينية سبباً مقنعاً للتملص من الخدمة العسكرية[٣].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) خليفة، أحمد، الأحزاب الدينية، القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، شؤون فلسطينية، عدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص٢٢٣.
(٣) يمثل هذا النص تقريعاً لمنتسبي بعض الجماعات الحريدية الغربية الذين يتملصون من الخدمة العسكرية بحجة التفرغ للعلوم الدينية بناءً على اتفاق تم التوصل إليه عند إقامة الدولة مع المرجعيات الدينية الحريدية يضمن اعفاء هؤلاء من الخدمة العسكرية.

٦. وجوب العمل بشكل متواصل على تعزيز مكانة الحاخامية الكبرى، وإسناد عمل المجالس الدينية.

٧. تأييد سن المزيد من التشريعات المستندة إلى التوراة، لكن دون المساس بقواعد العلاقة مع العلمانيين.

الأحزاب المختلطة:

إن جملة الانشقاقات، التي حدثت في صفوف «المفدال» بصفته الحزب الذي يمثل المتدينين القوميين، وتقلص قوته ترجع، بالأساس إلى جملة التحولات التي شهدتها الساحة الحزبية الإسرائيلية منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة تعاظم قوة الأحزاب الدينية الحريدية، التي أخذت على عاتقها العمل على تكريس الطابع الديني للدولة، ولقد سعت هذه الأحزاب إلى سن المزيد من القوانين التي تضفي صبغة دينية على الحياة العامة في إسرائيل، واستغلت تعاظم تمثيلها في البرلمان وشاركت في الائتلافات الحاكمة، وأصرت على تضمين برامج الحكومات، التي شاركت فيها، بنوداً تضمن تمرير المزيد من التشريعات الدينية. من هنا فقد نافست الأحزاب الحريدية «المفدال» على الرسالة التي حملها، مما قلص من مسوغات وجوده في نظر قطاعات من المتدينين، وهذا ما جعل بعض نخب المتدينين القوميين تتجه إلى التعاون مع العلمانيين في تشكيل أحزاب وحركات تتميز عن الأحزاب الحريدية بالتركيز على القضايا الأيدلوجية، المتعلقة بالصراع مع العرب، وحمل راية الدعوات للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، ومع أن برنامج «المفدال» اتسع لتبني هذه القضايا، إلا أن الأحزاب والحركات الجديدة التي تمثل المتدينين القوميين، والعلمانيين الذين يتبنون مواقفهم من الأرض والاستيطان قامت على فكرة تقليص الاهتمام بالدفاع عن طابع الدولة اليهودي، والتركيز بدلاً من ذلك بشكل أساسي على القضايا الأيدلوجية و «النضال» السياسي، من أجل منع الحكومات من التنازل عن الأراضي العربية المحتلة.

وهذا التطور لم يأت لمجرد الرغبة في التميز عن الأحزاب الحريدية فقط، بل من أجل إقامة تحالفات مع نخب سياسية يمينية علمانية، تؤمن بوجوب الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة عام: ١٩٦٧ بوصفها أراضٍ «محررة»، لكنها في الوقت نفسه ترفض سن مزيد من التشريعات الدينية؛ من هنا فإن النخب التي انشقت عن «المفدال» سعت إلى تشكيل حركات وأحزاب تركز على ما أسمته بـ «النضال السياسي من أجل الاحتفاظ بأرض إسرائيل الكاملة»[1]، وفي الوقت نفسه لا يمكن تجاهل سبب آخر أسهم في مولد النمط الجديد من الأحزاب الدينية القومية، وهو توالي طرح المبادرات السياسية لحل الصراع، حيث تم التوقيع على اتفاقية «كامب ديفيد» التي مثلت أول معاهدة يتم التوقيع عليها بين إسرائيل ودولة عربية.

لقد أدى توالى طرح المشاريع السياسية التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام: ١٩٦٧، والتوصل لتسويات محددة بشأن مستقبل القدس واللاجئين والحدود وغيرها، إلى تسريع ولادة الحركات والأحزاب الجديدة، والتي يمكن اعتبار بعضها أحزاباً دينية فقط، لمجرد أن جميع ممثليها في البرلمان كانوا من المتدينين، وليس لتبنيها أجندة دينية، في حين أن البعض الآخر يمكن اعتباره أحزاباً مختلطة، تضم متدينين وعلمانيين يمينيين. **ونحن بصدد التعرض لهذه الحركات والأحزاب:**

حركة «مورشاه»:

تعني «مورشاه»، التراث، وقد شكلها كل من الحاخام حاييم دروكمان الذي يعد من أبرز حاخامات المتدينين القوميين، وحنان بورات الذي كان من قادة معسكر «الشباب»

---

(١) يعني مصطلح «أرض إسرائيل الكاملة» ، جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ مضافاً إليها الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وكانت الحركات الدينية والعلمانية اليمينية قبل ذلك ترفع شعار «ضفتان لنهر الأردن» ، والذي يعني أنه حتى الأردن تقع ضمن أرض إسرائيل الكاملة. انظر: رعنان تسفي، «جوش إيمونيم»، تل أبيب، مكتبة هبوعليم، ١٩٨٠، ص٢١.

في المفدال، وقد انشقا عن الحزب عام ١٩٨١، وشاركت هذه الحركة في الانتخابات التشريعية التي نظمت في نفس العام وفازت بمقعدين، وركز برنامجها بشكل خاص على أهمية الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، ودعا إلى تعزيز الوجود اليهودي فيها، وبعد الانتخابات زادت الضغوط السياسية، على دروكمان وبورات، حيث اتهما بتبديد قوة المتدينين القوميين، فاعتزل دروكمان الحياة السياسية وأخذ يؤهل نفسه ليصبح مرجعية دينية، في حين عاد حنان بورات لصفوف «المفدال»، ومما لا شك فيه أن «مورشاه» تعد حزباً دينياً، لأن ممثليه في الكنيست كانا من المتدينين القوميين.

حزب «هتحيا» (النهضة):

تشكل الحزب عشية الانتخابات التي نظمت عام: ١٩٨٤، ويعد نموذجاً للتعاون بين المتدينين القوميين والعلمانيين؛ لأنه -على الرغم- من كون جمهوره ومعظم مؤسسيه من المتدينين القوميين، فقد تم تطعيمه بشخصيات علمانية يمينية، وقد حرص المتدينون القوميون الذين بادروا إلى تشكيل الحزب الجديد، على أن يقود الحزب شخصية علمانية ذات سجل كبير، فتم اختيار الجنرال المتقاعد «يوفال نئمان»[(١)] ليترأس الحزب؛ كما لم يتردد المتدينون القوميون في ضم السياسية العلمانية «جؤولا كوهين» للحزب الجديد، وضمت قيادة الحزب الجديد الحاخام «موشيه ليفنجر»[(٢)]، وحاز الحزب على

(١) جنرال متقاعد شغل في الماضي منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في هيئة أركان الجيش، وبعد تسريحه من الجيش أصبح من علماء الذرة في إسرائيل وتولى رئاسة لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية، وأسهم في بناء المفاعل الذري الإسرائيلي في ديمونا وهو معروف بتطرفه الشديد، وتوفى عام ٢٠٠٦.

(٢) أول يهودي يتوجه للاستيطان في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، حيث استقر مع عائلته في مدينة الخليل، ويعتبر أكثر الشخصيات اليهودية تطرفاً، ويقود بنفسه حملات العنف والاستفزاز ضد الفلسطينيين، وأدين بقتل شاب فلسطيني وحكمت عليه محكمة إسرائيلية بالسجن لمدة نصف عام، أمضى منها شهراً واحداً في السجن.

ثلاثة مقاعد في أول انتخابات شارك فيها عام: ١٩٨٤، وظل يشارك في الانتخابات والحكومات المتعاقبة حتى انتخابات عام: ١٩٩٢، حيث لم يجتز نسبة الحسم، وتشبه منطلقات الحزب الفكرية إلى حد كبير منطلقات «مورشاه».

«الاتحاد الوطني»:

تشكل من حركات صغيرة تمثل متدينين قوميين وعلمانيين يمينيين، وسار على خطى حركة « هتحياه « بالاستعانة بالشخصيات العلمانية، حيث وضع على رأسه «أفيغدور ليبرمان»[1]، وشارك في الانتخابات لأول مرة عام: ١٩٩٩، حيث حصل على أربعة مقاعد، وفي انتخابات عام: ٢٠٠٣ حاز الحزب على سبعة مقاعد، وحصل في الانتخابات التي نظمت عام: ٢٠٠٦ على سبعة مقاعد، وفي الانتخابات الأخيرة التي نظمت عام: ٢٠٠٩ حصل على أربعة مقاعد.

«البيت اليهودي»:

تأسس الحزب عشية انتخابات عام: ٢٠٠٩ وفاز بثلاثة مقاعد، وهو يشارك في الحكومة الحالية حيث يمسك بحقيبة العلوم، وجميع قادته، وجمهور ناخبيه من اليهود الذين يستقرون في مستوطنات الضفة الغربية والقدس، وجميع ممثليه من المتدينين القوميين.

حركة «ميماد»:

ظهرت حركة «ميماد» -في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين في نوفمبر عام: ١٩٩٥-، على يد الحاخام يهودا ميتال، الذي عارض بشدة

---

(١) شخصية علمانية يمينية من قادة اليهود الروس في إسرائيل، انضم لحزب «الاتحاد الوطني» اليميني، وبعد ذلك انسحب منه ليشكل حزباً خاصاً بالهاجرين الروس الجدد، أطلق عليه «إسرائيل بيتنا»، وهو يشغل حالياً منصب وزير الخارجية في إسرائيل.

التوجهات السائدة لدى قطاعات واسعة من التيار الديني الصهيوني، التي تدعو إلى احترام قيم الديموقراطية وبناء دولة الشريعة اليهودية، وانتقدت الحركة بشدة الدعوات التي أطلقتها المرجعيات الدينية لتصفيه بعض النخب السياسية المنتخبة جسدياً لردع الحكومات عن التفاوض مع الأطراف العربية، وتصنف الأدبيات السياسية «ميماد» كأكثر الحركات الدينية اليهودية اعتدالاً، وعلى الرغم من أنها لم تخض الانتخابات، إلا أنها تحالفت مع حزب العمل، وتم ضمان مقعد لأحد ممثليها في الكنيست في قائمة الحزب، ونرى أن وسم «ميماد» بالاعتدال مثير للجدل، فالحركة ترفض المس بقيم الديموقراطية وتنادي بمنح الحكومات المنتخبة حرية مطلقة لإدارة شؤون إسرائيل، لكنها في المقابل تتبنى مواقف متطرفة من مبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتبدي حماساً كبيراً، ليس ضد العرب فقط، بل ضد الغرب كذلك، على الرغم من أن المساعدات، والعون الكبير الذي يقدمه الغرب لإسرائيل، يقول الحاخام «أميتال» «إقامة مملكة إسرائيل دليل على انهيار روح النجاسة الغربية، وحربنا موجهة ضد نجاسة الثقافة الغربية وضد العقلانية»؛ وعن حماسه للحروب يقول «تولد الحروب عملية تطهير وتصفي وتنقي مؤمني إسرائيل»[1].

حركة «تامي»:

تعتبر هذه الحركة الوحيدة التي انشقت عن «المفدال» لدواع اثنية اجتماعية، وليس على خلفية أيدلوجية، حيث انشق «أهارون بوحصيرة»، الذي كان يعتبر من قادة الشرقيين في «المفدال» عام: ١٩٨١، وترك الحزب، ومعه عدد كبير من الشرقيين الذين انتقدوا احتكار الغربيين المواقع القيادية في الحزب، وفازت الحركة في انتخابات عام: ١٩٨١ بثلاثة مقاعد، وفي انتخابات عام: ١٩٨٤ بمقعد واحد، وبعد ذلك لم تتجاوز نسبة الحسم، حيث أدين «أبو حصيرة» بقضايا فساد.

---

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتن، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٩٨.

لأول وهلة يبدو أن قوة المتدينين القوميين قد تراجعت، لكن نظرة متفحصة تظهر أن بعض النخب المتدينة القومية لجأت إلى وسيلة أخرى لمراكمة القوة والتأثير على صنع القرار في الدولة، من خلال اختراق الأحزاب العلمانية الكبيرة، ذات التوجهات اليمينية والتأثير على توجهاتها السياسية، ولعب دور مهم في تحديد هيئاتها القيادية؛ وهذا ما ستتعرض له في الفصل الثالث عند الحديث عن التحولات، التي أدت إلى تعاظم دور الأحزاب الدينية الصهيونية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي في الدولة.

المطلب الثاني:
المتدينون القوميون الموقف من الصراع مع العرب:

يعد المتدينون القوميون رواد المشروع الاستيطاني اليهودي في الأراضي العربية التي احتلت في حرب عام: ١٩٦٧، حيث مثلت هذه الحرب ونتائجها نقطة تحول فارقة في دور المتدينين القوميين في التأثير على مجريات الأمور في إسرائيل، فقبل اندلاع هذه الحرب اكتفى المتدينون القوميون بدور هامشي، حيث كانوا مجرد تابع للتيار الصهيوني العلماني، ودفعت الحرب التي أسفرت عن سيطرة إسرائيل على أراضٍ عربية، تزيد عن ثلاثة أضعاف مساحتها، المتدينين القوميين إلى الاهتمام بإقامة مستوطنات فيها، سيما في الضفة الغربية التي باتت توصف بـ «أرض الأجداد» التي ورد ذكرها في التوراة، ولعبت المرجعيات الدينية للمتدينين القوميين دوراً حاسماً في بعث الحماس الديني في نفوس أتباعها، نحو الاستيطان في الأراضي المحتلة، وضاعفت الحرب بشكل أساس الشعور بالثقة بالنفس لدى المتدينين القوميين؛ إذ باتوا يعتبرون أن نتائج حرب ٦٧ تمثل تجلياً للنبوءات التوراتية[1]، وقد عبر عن ذلك الحاخام «موشيه ليفنجر» قائلًا «كل

---

(١) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٣٨٩.

ما حدث هو من فعل العناية الإلهية، التي شاءت تحرير أجزاء كبيرة من أراضينا»[1]، وبعيد الحرب أصدر الحاخام «مناحيم شير» من كبار مرجعيات المتدينين القوميين كتابه «بحث خالص لطرق الخلاص ودلائله»، حيث جاء فيه «إن حرب العام ٦٧ أعظم حدث في تاريخ الشعب اليهودي، منذ حرب اليهود بقيادة متتياهو الحوشمائي ضد اليونايين القدماء، فهذه الحرب انطوت على معجزات كبيرة، لا تشبه المعجزات التي حدثت خلال الحروب الأخيرة، وهذه الحرب تبشر بقرب مجيء المسيح»[2]، لقد ساد شعور بحدوث معجزة لدى كل شرائح المجتمع الإسرائيلي، ولم يعد الأمر مقتصراً على المتدينين القوميين، وبعد الحرب مباشرة شرع الشباب المتحمس من المتدينين القوميين، بتشجيع من المرجعيات الدينية، في تنظيم المظاهرات التي تطالب الحكومة الإسرائيلية بإطلاق أيدي اليهود في الأراضي المحتلة، وبسبب حالة الثقة بالنفس التي غذتها نتائج الحرب، نظم المتدينون القوميون حملات إلى التوقيع على عرائض تطالب ببدء الاستيطان في الأراضي المحتلة، وانضم للتوقيع على هذه العرائض عدد من الشخصيات العلمانية، على رأسها الشاعر «موشيه شامير»، وحرص الحاخام «تسفي كوك (نجل الحاخام أفراهام كوك)، الذي تولى قيادة المتدينين القوميين بعد وفاة والده، على التحريض على الاستيطان في هذه الأراضي حتى لو تطلب الأمر تحدي الحكومة، ومن أهم إسهامات «كوك» كان رفعه شعار « لن تقيموا لن تسكنوا»، أي أنه في حال لم يبادر المتدينون القوميون إلى إقامة المستوطنات في أرجاء الأراضي العربية المحتلة، فلن يتمكنوا من بسط سيطرتهم على أرض الأجداد، وإقامة مملكة إسرائيل، كما ارتسمت في المصادر الدينية[3]، وجاء في إحدى رسائله التي وجهها لأتباعه: «لنا هذه الأرض،

---

(١) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٦.

(٣) تسفي، رعنان، جوش إيمونيم، تل أبيب، مكتبة هبوعليم، ١٩٨٠، ص٢٦.

فلا توجد أرض عربية، هذه أرض إسرائيل، وهي تمثل تراث الآباء الخالد، وهي تابعة لحكم إسرائيل بجميع حدودها، كما وردت في التوراة»؛ ولقد تحولت شعارات الحاخام «كوك» إلى مبادئ عمل بالنسبة لأنصاره المتحمسين[1].

«جوش إيمونيم»:

لم تكتف المرجعيات الدينية في التيار الديني القومي بالفتاوى، التي تحث على العمل من أجل استيطان الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، بل حرصت على تجنيد أكبر عدد من الحاخامات لمباركة خطواتها، وفي أواخر العام ١٩٦٧ نظم مؤتمر في القدس المحتلة جمع المئات من الحاخامات، **وقد بحث المؤتمر الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسة**[2]:

- هل يسمح ـ حسب تعاليم التوراة ـ بالتخلي عن الأراضي «المحررة»؟
- هل يجوز أن يكون الخوف من استيعاب عدد كبير من العرب مسوغاً للتخلي عن الأراضي «المحررة»؟
- هل يجوز أن يرغمنا الضغط الدولي على الانسحاب من هذه الأراضي؟

وقد أجمع الحاخامات على رفض الانسحاب من الأراضي العربية التي أحتلت عام: ١٩٦٧ تحت أي عذر أو مسوغ، من هنا فقد أسهم المؤتمر في التأصيل الفقهي لاستيطان الأراضي المحتلة للتو، وقد اقتبس الحاخام الأكبر لإسرائيل الحاخام «إسحاق نسيم» ما قاله «الرمبام» قبل مئات السنين: «لقد أُمرنا بأن نرث البلاد التي قدمها الله لآبائنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ولن نتركها في يد غيرنا من الأمم، أو للصحراء» [3]، ولقد أفتى الحاخام الأكبر لمدينة تل أبيب «حاييم هليفي» بأن: «من يفكر في إعادة أرض إسرائيل

---

(١) روبنشتاين، داني، «غوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية»، مرجع سابق، ص١٨.
(٢) المرجع السابق، ص١٧.
(٣) المرجع السابق، ص١٨.

للأجانب يخالف الديانة اليهودية، ومن يخاف الأقلية العربية فهو كمن ينتهك حرمة السبت وأن ثقته بالرب ضعيفة"[1]، وفي هذا المؤتمر دعا الحاخام «شاؤول يسرائيلي» إلى شن حرب مقدسة ضد العرب من أجل قهر إرادتهم في الحرب والسيطرة على الأرض بالكامل واستيطانها، ودعا المؤتمر الشباب المتدين القومي إلى المبادرة بعمليات استيطان رمزية في الضفة الغربية تحديداً، وكان من أول من لبى هذه الدعوة الحاخام «موشيه ليفنغر» الذي استوطن هو وعائلته مدينة الخليل، لكن على الرغم من العدد الكبير من الفتاوى التي عززت مسوغات الاستيطان الفقهية، ورغم الحماس الشديد للاستيطان في الأراضي العربية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة حزب العمل رفضت أن يتحول هذا الحراك إلى مشروع عملي في إقامة المستوطنات؛ لذا لم تقم أي مستوطنة يهودية في الضفة الغربية في الفترة الفاصلة بين حربي (١٩٦٧ و١٩٧٣).

وإن كانت حرب: ١٩٦٧ قد أسهمت في بلورة الأرضية الفكرية للمشروع الاستيطاني اليهودي، فقد سمحت حرب ١٩٧٣ بتوفير كل الظروف في أن تتحول الفتاوى والأفكار إلى حقائق استيطانية، على الأرض، فقد أدى الفشل الإسرائيلي في حرب ١٩٧٣ إلى المساس من مكانة كل من الحكومة الإسرائيلية، والمؤسسة الأمنية في تل أبيب، وباتت النخب الحاكمة تواجه لجان التحقيق التي شكلت لتقصي أسباب القصور خلال الحرب، وسادت أجواء تعكس تدني الروح المعنوية للمجتمع الإسرائيلي، وتعاظمت روح الاحتجاج ضد المؤسسة الحاكمة، ووجد المتدينون القوميون في هذه الاحتجاجات فرصة سانحة، للشروع في تهيئة الظروف أمام انطلاق المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، بوصف هذا السلوك نوعاً من أنواع الاحتجاج، ضد الحكومة التي فشلت في ساحة الحرب، وفي شتاء العام: ١٩٧٤ أعلن المتدينون القوميون عن

---

(١) المرجع السابق.

انطلاق حركة «غوش إيمونيم»، أي (جماعة الإيمان) كذراع مسؤول عن إدارة الأنشطة الاستيطانية، وكانت الرسالة التي حملتها «غوش إيمونيم» إلى الرأي العام الإسرائيلي بسيطة، ومفادها أن «الخروج من المأزق الذي علقت فيه الدولة في أعقاب الحرب يتمثل في استعادة روح المبادرة، ورفع معنويات الجمهور باستيطان أرض الأجداد»[1]، وأكدت الحركة أن هدفها الرئيس هو الحفاظ على أرض إسرائيل، ومنع التنازل عنها في أية تسوية سياسية للصراع، وتكثيف الاستيطان فيها، ومن أجل حشد دعم القوى العلمانية لبرنامجها فقد أوضحت «غوش إيمونيم» أنها تركز على الأجندة السياسية فقط، وليس على الأجندة الدينية، أي أنها لن تخوض غمار المواجهة التي تخوضها الأحزاب والحركات الدينية، التي تطالب بصبغ حياة الدولة بالصبغة الدينية، وعملت الحركة على تعميق شعور العلمانيين بالثقة تجاهها، فحرصت الحركة الوليدة على ضم رموز علمانية إلى صفوفها؛ علاوة على ذلك فإنها حرصت على تنسيق خطواتها مع الأحزاب اليمينية العلمانية، ولم تستند إلى تأييد الأحزاب الدينية فقط، وكان أحد أهم مصادر قوة هذه الحركة يكمن في نجاحها في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن قادتها وأعضاءها هم «الرواد الحقيقيون» للمشروع الصهيوني، وذلك بسبب حالة الإحباط التي عاشها المجتمع الإسرائيلي في أعقاب الحرب الفاشلة[2].

وقد تسلل تأييد الحركة الجديدة إلى أروقة الحكومة الإسرائيلية التي كان يرأسها إسحاق رابين؛ ومن المفارقة أن أحد أبرز حلفاء «غوش إيمونيم» في ذلك الوقت كان وزير الدفاع شمعون بيريس[3] الذي كان يمارس ضغوطاً كبيرة على زملائه، وعلى

---

(١) تسفي، رعنان، جوش إيمونيم، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية، مرجع سابق، ص١٩.

(٣) يشغل حالياً منصب رئيس الدولة، وشغل في الماضي منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقاد حزب العمل لأكثر من عقدين، وحاز عام ١٩٩٥ على جائزة نوبل للسلام بسبب إسهامه في التوقيع على اتفاقية «أوسلو» مع منظمة التحرير الفلسطينية.

قادة الجيش من أجل تأييد إقامة المستوطنات التي خططت «غوش إيمونيم» لإقامتها، ومنع بيريس المؤسسة الأمنية من التعرض للمتدينين القوميين، الذين شرعوا في إقامة نوى المستوطنات في أرجاء الضفة الغربية بدون موافقة الحكومة[1]، وحرصت «غوش إيمونيم» على نزع الشرعية عن الحكومة الإسرائيلية، كجهة صاحبة اختصاص في منعها من الشروع في استيطان الأراضي المحتلة، ووجه الحاخام «يوئيل بن نون»، (أحد قادة الحركة)، خطاباً إلى رئيس الوزراء: إسحاق رابين في تموز عام: ١٩٧٤، جاء فيه «حكومتك ليست ذات سيادة، وسياستها تفرض من الخارج، ونحن لا ندير كفاحاً من أجل الاستيطان، بل من أجل استقلال شعبنا، وشعبنا يدرك أن فقدان الاستقلال هو المؤشر الأول لبداية الفناء»[2]، واستغلت الحركة حالة التعاطف الجماهيري وتواطؤ عدد من وزراء الحكومة معها في إقامة أول مستوطنة على أرض عربية، فكانت إقامة مستوطنة «كيشت» على أرض هضبة الجولان السورية، في صيف عام: ١٩٧٤، وتوالى بعد ذلك إنشاء المستوطنات في أرجاء الأراضي التي احتلت عام: ٦٧:، الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس، وسيناء، وهضبة الجولان، وأثبتت «غوش إيمونيم» قدرة كبيرة على توظيف الأحداث الأمنية توظيفاً سياسياً، لتسويغ إقامة المزيد من المستوطنات، وكانت تستغل عمليات المقاومة ضد الاحتلال التي كانت تنفذها الحركات الفلسطينية في تبرير إقامة المستوطنات[3]، وقد قال أحد حاخامات الحركة في تأبينه لأحد طلابه قُتِلَ في هجوم شنه مقاومون فلسطينيون على مدرسة دينية في مدينة الخليل، عام: ١٩٨١ «إن موتك يخدم الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية»، وبالفعل فقد سمحت الحكومة الإسرائيلية، في أعقاب هذه العملية، بتوطين اليهود في مدينة الخليل لأول مرة على نطاق

(١) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم- الوجه الحقيقي للصهيونية، مرجع سابق، ص٢١.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤.
(٣) تسفي، رعنان، غوش إيمونيم، مرجع سابق، ص٣٥.

واسع[1]، ومما لا شك فيه أن الانقلاب السياسي الذي حدث عام: ١٩٧٧، والذي تمثل في فوز اليمين برئاسة الليكود لأول مرة، مثل نقطة تحول فارقة في مسار الاستيطان اليهودي وفي نشاط «غوش إيمونيم»، حيث كان هناك تقارب كبير بين مواقف «غوش إيمونيم» والأحزاب اليمينية العلمانية في كل ما يتعلق بالاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة، وقد تحسنت قدرة الحركة على تنفيذ المشاريع الاستيطانية عندما تولى أنصارها حقائب وزارية، حيث تمكنت الحركة من الحصول على الموازنات الضخمة لإرساء المزيد من الحقائق الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، ووصل بها الأمر إلى أن رفعت شعار «مستوطنة في غضون ثماني ساعات»، حيث يقوم النشطاء بالسيطرة على أراضي القرويين الفلسطينيين، ويقومون بوضع عدد من البيوت الجاهزة، وبعد ذلك يتم ربطها بشبكات الكهرباء والمياه والهاتف، فتصبح المستوطنة حقيقة ناجزة، حيث يضطر الجيش إلى إرسال قوة عسكرية لحماية المستوطنة الجديدة، التي تتوسع بعد ذلك في كل الاتجاهات.

ولعل أهم خطوة أقدمت عليها حكومات الليكود هو قرارها اعتبار المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة «مناطق تطوير أولى»[2]، لإغراء المزيد من المهاجرين اليهود للانتقال إلى العيش فيها، وبالفعل فقد تحولت المستوطنات إلى مناطق جذب لكثير من اليهود للإقامة فيها، بحثاً عن الامتيازات الاقتصادية، حيث لم تقتصر دوافع الاستيطان على الدوافع الأيدلوجية الدينية فحسب، وهو ما زاد من عدد من المستوطنين اليهود،

(١) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم- الوجه الحقيقي للصهيونية، مرجع سابق، ص٢٥.
(٢) تمنح الحكومة الإسرائيلية المناطق التي تنتمي إلى هذا التصنيف مزايا اقتصادية كبيرة، مثل الإعفاءات الضريبية، ومنح المستوطنين قروض إسكان ميسرة جداً، علاوة على أنها تبيع الأراضي بأسعار زهيدة وبقروض ميسرة جداً، وفي الوقت نفسه تهتم الحكومات بالاستثمار في مجال البنى التحتية في هذه المناطق، من أجل إيجاد فرص عمل وفيرة وقريبة من سكن المستوطنين؛ علاوة على منح علاوات في الأجور لكل الموظفين الذين يتم استخدامهم في المرافق العاملة في المستوطنات.

بحيث يبلغ عددهم في الضفة الغربية والقدس حوالي نصف مليون مستوطن[1]، ولم تتردد «غوش إيمونيم» في مهاجمة حكومات الليكود التي قدمت لها كل الدعم بدون تحفظ، فعلى خلفية بيان للحكومة الإسرائيلية صدر في أغسطس عام: ١٩٩١ انتقد فيه تعمد «غوش إيمونيم» إقامة مستوطنة في ظل وجود وزير الخارجية الأمريكي «جيمس بيكر» في زيارة لتل أبيب، ردت الحركة ببيان شديد اللهجة وصفت فيه الحكومة بأنها تشبه في تعاطيها مع اليهود الحكومة النازية بزعامة هتلر[2]، ومما أسهم في إنجاح تحركات «غوش إيمونيم» تحمس المؤسسة الأمنية الإسرائيلية للمشروع الاستيطاني لدوافع أمنية؛ حيث إن هذه المستوطنات تحولت في الواقع إلى قواعد عسكرية متقدمة للجيش، وتقلصت الحاجة إلى إقامة قواعد عسكرية في الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه فإن حقيقة اندفاع المستوطنين من المتدينين القوميين للتطوع للخدمة في الوحدات القتالية في الجيش جعل المستوطنين يقومون بالدفاع عن مستوطناتهم بأنفسهم[3].

وجاهرت «غوش إيمونيم» بحماسها لإبقاء جذوة الصراع مشتعلة مع العرب، وتجندت لإحباط أي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وحرصت الحركة على شيطنة الزعماء العرب الذين أبدوا رغبة في التسوية السياسة للصراع، فقد وصف «موشيه شامير»، أحد قادة الحركة الرئيس المصري السابق أنور السادات عندما زار إسرائيل عام: ١٩٧٧ بأنه «هتلر المقيم في بلاد النيل، ويجب عدم الوثوق بالسلام الذي يأتي مقابل التنازل عن الأرض، ويجب التفكير دوماً بما هو أفظع من ذلك: هتلر والفناء»،

(١) شاين، يوفال، «عدد المستوطنين يتعاظم «، (مسبار همتنحليم هوليخ فجديل)، معاريف، ٨-٩-٢٠٠٩.

(٢) غازيت، شلومو، فجأة أصبحنا في ورطة» (بتؤوم بملكودت)، تل أبيب- إسرائيل، دار النشر زمورا بيتان، ١٩٩٩، ص٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص٥٧.

وذلك التقنيط الإسرائيليين من إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية مع العرب[1].

وعكف قادة الحركة على الربط بين مآلات التسوية السياسية للصراع مع العرب، وبين ما تعرض له اليهود إبان وخلال الحرب العالمية الثانية، على أيدي النازيين، حيث وصف حنان بورات أحد قادة الحركة المصير الذي ينتظر اليهود في أعقاب التسوية مع العرب، بمصير اليهود الذين تم الزج بهم في معسكر الاعتقال «أوشفيتس» الذي أقامه النازيون عام: ١٩٤٠ في بولندا. وشن قادة الحركة والمتحدثون باسمها حرباً على الزعماء الإسرائيليين الذين أبدوا استعداداً للانسحاب من بعض الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، حيث تم وصفهم بـ «الخونة»، ودرجت الحركة على تشبيه هؤلاء الزعماء بشخصيات خلدها التاريخ اليهودي كشخصيات خائنة[2].

الفلسطينيون في فكر «غوش إيمونيم»:

على الرغم من أن «غوش إيمونيم» تنادي بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة، إلا أن المشكلة التي واجهتها حقيقة هي وجود الشعب الفلسطيني فوق هذه الأرض، حيث لم تفلح الإجراءات الإسرائيلية في تشريد الفلسطينيين من أرضهم، بل إن عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تضاعف ثلاث مرات منذ حرب العام: ١٩٦٧، وحتى العام: ٢٠٠٩، وقد شكل الوجود الفلسطيني مصدر تحدٍ كبير لهذه الحركة وأهدافها؛ فمن ناحية لا يمكنها أن تدعو إلى ضم الأراضي المحتلة لإسرائيل على اعتبار أن هذا يعني منح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، وهذا يمنحهم الحق في الانتخاب والترشح لانتخابات الكنيست، وبالتالي يهددون الطابع اليهودي للدولة؛ وفي الوقت نفسه لا يمكن لإسرائيل أن ترفض منح الفلسطينيين الحقوق السياسية في حال ما إذا ضمت

---

(١) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم- الوجه الحقيقي للصهيونية، مرجع سابق، ص ٢٤.
(٢) تسفي، رعنان، «غوش إيمونيم»، مرجع سابق، ص٤٧.

الأراضي المحتلة إليها بشكل رسمي، لأن هذا يتناقض بشكل فج مع زعم إسرائيل بأنها دولة يهودية و»ديموقراطية»؛ لذا فقد أخذ قادة «غوش إيمونيم» يدعون إلى التخلص من الفلسطينيين عبر تشجيعهم على مغادرة الأراضي المحتلة، ففي مؤتمر نظمته الحركة في مستوطنة «جاني طال» في قطاع غزة في آب ١٩٨٠ لبحث قضية الوجود الفلسطيني، برزت العديد من الدعوات لإجبار الفلسطينيين على المغادرة، عبر تضييق الخناق عليهم، وقال «إبراهام حلميش»، (أحد قادة الحركة): «إنه لا توجد خيارات كثيرة وإنه يتوجب تطبيق قوانين الهجرة بلا هوادة، وجعل حياة الفلسطينيين قاسية لإرغامهم على المغادرة، وإنه يمكن منح الجنسية الإسرائيلية لكل فلسطيني يثبت ولاءه لدولة إسرائيل، ومن ضمن ذلك أن يخدم في الجيش ويواظب على دفع الضرائب[1]»، في الوقت نفسه حرص قادة «غوش إيمونيم» على القول: إن هناك إحدى وعشرين دولة عربية بإمكانها استيعاب الفلسطينيين، في حين لا يوجد لليهود إلا دولة واحدة، وهناك من اعتبر شن المزيد من الحروب وصفة مثالية للتخلص من الفلسطينيين؛ فقد قال الحاخام «دفيد هليفي»، (أحد منظري الحركة)، الذي شغل منصب الحاخام الرئيس لمدينة تل أبيب: «شن المزيد من الحروب مهم؛ لأن هذا يمنح إسرائيل الفرصة للتخلص من الفلسطينيين»؛ أما الحاخام «تسفي كوك» فقد أعلن صراحة تأييده لأفكار الحاخام «مئير كهانا»[2] الذي كان يدعو لطرد الفلسطينيين بالقوة عبر تنظيم حملات تهجير قصري[3]، وهاجمت الحركة المبادرات التي تدعو للحوار مع الفلسطينيين، حيث رأت في هذه

---

(١) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) يهودي أمريكي الأصل، مؤسس حركة «كاخ» الدينية العنصرية التي تطالب بطرد الفلسطينيين، والتي انبثقت عنها العديد من الحركات الإرهابية، وتسيطر الحركة على عدد من المستوطنات في شمال وجنوب الضفة الغربية، وقتل كهانا عام ١٩٩١ على يد شاب مصري أثناء تواجده في مدينة نيويورك.

(٣) روبنشتاين، داني، غوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيوني، مرجع سابق، ص٤٨.

الدعوات عقبة أمام مشروعها الاستيطاني، وحرصت الحركة على تصوير الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام على أنهم وحوش قاتلة، لا يجوز التحدث معهم حول تسويات سياسية؛ لأنه لا يوجد ما يمكن التنازل عنه، علاوة على أن قادة الحركة دعوا دوماً إلى الانتقام من الفلسطينيين، ودافع «حاييم تسوريا»، (أحد قادة الحركة) عن كره الفلسطينيين والتنظير له رافضاً وصف هذه المشاعر تجاه الفلسطينيين بـ «المرضية، بل معتبرا إياها ظاهرة صحية»؛ لأن من حق اليهودي إظهار الكراهية والعداء تجاه أعدائه»[1].

وحرصت الحركة على أن يسهم الجهاز التعليمي في المستوطنات في تكريس الصورة النمطية للفلسطينيين وللعرب كما ترغب فيها الحركة، حيث حرص المدرسون في المدارس داخل هذه المستوطنات على تلقين الطلاب بأنه لا يمكن الثقة بالعربي، ولا يمكن لليهودي أن يأمن جانبه حتى بعد موته بعشر سنوات، وأن العربي الجيد هو العربي الميت[2]، ومن الشعارات التي حرص أعضاء «غوش إيمونيم» على ترديدها في مظاهراتهم «سنصعد للجبال ونحطم رؤوس العرب»[3]، ووصل الأمر إلى أن قام أعضاء الحركة بتنظيم حملات قمع للفلسطينيين، الذين يقطنون في محيط المستوطنات، حيث يقومون بإهانتهم والتنكيل بهم ومنعهم من الوصول إلى حقوهلم.

وتمكنت «غوش إيمونيم»، بعد ٤٣ عاماً على حرب: ١٩٦٧، من إقامة أكثر من ٢٥٠ مستوطنة، في القدس، والضفة الغربية، يقطن فيها حوالي نصف مليون يهودي، في ظل تواطؤ واضح وصريح من المؤسسة الحاكمة، ولقد تحول المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية الذي أقامته «غوش إيمونيم» إلى أحد أهم مصادر التأثير على إسرائيل

(١) المرجع السابق، ص٤٩.
(٢) كاسبيت، بن، مكانة التحريض (موخنات همستاه)، معاريف، ٢١-٥-٢٠٠١.
(٣) المرجع السابق، ص٥٠.

وسياساتها، ومن الواضح أن وجود هذه المستوطنات يجعل من إمكانية تحقيق تسوية سياسية للصراع أمراً مستحيلاً، إلا في حال وافق ممثلو الفلسطينيين على التعايش مع هذه المستوطنات.

وسنتعرض لدور التيار الديني الصهيوني بشكل مفصل في إحباط مشاريع التسوية الهادفة لوضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي، عبر التوسع في الأنشطة الاستيطانية في الفصل الخامس.

المبحث الثالث
الحريدية الغربية

لقد وفدت الأغلبية الساحقة من اليهود المتدينين الذين هاجروا إلى أرض فلسطين قبل الإعلان عن «إسرائيل» من أوروبا، وذلك هرباً مما تعرض له اليهود على أيدي النازية عشية وأثناء الحرب العالمية الثانية؛ وكان قسم مهم يمثل المجموعات اليهودية الأرثوذكسية التي رفضت الحركة الصهيونية وناصبتها العداء، على اعتبار أنها «تحدت» الإرادة الإلهية وعملت على تحقيق الخلاص لليهود بالوسائل البشرية، ونظراً إلى أن هذه الجماعات تتميز بالتشدد في تطبيق التعاليم الدينية، وتعمل على الإلتزام الحرفي بالنصوص الدينية، فقد أطلق عليها اليهودية الحريدية، وكلمة «حريد» عبرية تعني «التقي» أو «الخائف من الله»؛ ونظراً إلى أن جميع المنتمين إلى هذه المجموعات قد هاجروا من الغرب، فقد أطلق عليها «الحريدية الغربية».

وفي هذا المبحث سنتعرض للتطورات التي طرأت على موقف الحريدية الغربية من الحركة الصهيونية والاندماج في مؤسسات دولة «إسرائيل»، إلى جانب التعرف على تقسيماتها وتنظيماتها السياسية.

المطلب الأول
أقسام الحريدية وتنظيماتها السياسية

تنقسم الحريدية الغربية في إسرائيل إلى قسمين أساسيين، **وهما: الحسيدية، والليتائية،** وهما تياران يختلفان في بعض الاجتهادات الفقهية، التي يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر، وقد تفجرت وسط التجمعات اليهودية في أوروبا الشرقية، أوجدت تلك الخلافات حالة من الصراع بين الفريقين خلال فترة من الزمن امتدت حتى مطلع القرن

التاسع عشر، لكنهما سرعان ما وحدا جهودهما في وجه الحركات الإصلاحية والحركة الصهيونية، ولقد طفت الخلافات بين الفريقين على السطح مجدداً بعد تأسيس إسرائيل بسبب التضارب في الاجتهادات الفقهية بين مرجعيات الفريقين الدينية، بشكل أثر سلباً على وحدة الحريدية الغربية، وسنتعرض للفروق بين «الحسيدية» و»الليتائية»، والتنظيمات السياسية الخاصة بكل منهما.

الحسيدية:

الحسيدية، أو «حسيدوت» بالعبرية، مصطلح مشتق من كلمة «حسيد» أي «تقي»[1]؛ وهناك من يفسرها على أنها تعني «المريد»؛ و»الحسيدوت» هو مذهب صوفي تأثر بـ«الكابلاه»، الفلسفة الصوفية اليهودية التي سيطرت على الحياة اليهودية في أوروبا في القرن السادس عشر، وتحث الحسيدية أتباعها عل البحث عن كل وسيلة للالتحام والالتصاق بالخالق، بل والتوحد معه، أو ما يطلق عليه بالعبرية «دفيكوت»، حتى يصل «المؤمن إلى القوة الروحية الكامنة، وذلك عبر حب الإله والثقة به وهجر الحزن والخوف[2]، ونشأت «الحسيدية» بالأساس رداً على التشدد الذي أبدته المرجعيات الدينية لليهود في أوروبا الشرقية، والتي تطرفت في إجبار أتباعها على تخصيص أوقات كثيرة لدراسة العلوم الدينية، بالإضافة إلى الحث على تهذيب النفس بالصوم والعبادات، وهو ما دفع الحاخام «إسرائيل اليعازر»، الذي كان يطلق عليه «إسرائيل بعل شمطوف» إلى رفض هذه الدعوات، حيث أخذ يحث على عدم الزهد والصيام، باعتبار أنها أعمال مجلبة للحزن؛ في حين أنه رأى في الخلاص خلاصاً فرديا، وأن الخلاص الجماعي لا يمكن أن يتحقق إلا في آخر الزمان[3].

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٣٥٢.
(٢) المرجع السابق، ص٣٥٨-٣٥٩.
(٣) حنفي، عبد المنعم، موسوعة فلاسفة ومتصوفة اليهودية، مرجع سابق، ص٧٧.

وترى الحسيدية أن التبحر في علوم الدين يجب أن يقتصر على الحاخامات، دون عامة اليهود، كما أنها كانت تقلل من أهمية التعليم الديني، وتُعد «الحسيدية» إطاراً فضفاضاً يضم داخله العديد من الجماعات الحسيدية، التي تربط أتباعها بشكل تنظيمي متين، ويقف على رأس كل جماعة حاخام كبير يطلق عليه «أدمور»، وهذا المصطلح يمثل اختصاراً لثلاث كلمات باللغة العبرية: أدونينو (سيدنا)، مورينو (معلمنا)، رابينو (حاخامنا) ويطلق على هذا الحاخام أيضاً «تسديك»، وهي بالعبرية تعني «الصديق».

وأشهر الجماعات الحسيدية في إسرائيل هي حسيدوت «غور»، التي هاجر أعضاؤها من بولندا، حيث جرت العادة أن يقف ممثل هذه الجماعة على رأس القوى التي تمثل الحسيدية في إسرائيل، وثاني أهم هذه الجماعات هي حسيدوت «حباد»، وتعتبر أكثر الجماعات الحسيدية والحريدية تطرفاً في مواقفها من الصراع مع العرب، وهي أحرص الجماعات الحريدية على التعاون مع الحركة الصهيونية، وقد تبنى مؤسس الجماعة الحاخام «ميلوفافيتش» المواقف الأكثر تطرفاً من الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أفتى أثناء حرب العام: ١٩٧٣ بضرورة أن يواصل الجيش الإسرائيلي التقدم حتى يصل إلى القاهرة، كما أنه اشتهر بفتاواه التي تحث على عدم التنازل، ولو عن سنتمتر واحد من الأراضي العربية، التي أحتلت عام: ١٩٦٧ [١]، وتلعب حسيدوت « حباد « دوراً مهمّاً في عمليات تهجير اليهود إلى أرض فلسطين، والاهتمام بمشاكل اليهود في الشتات، علاوة على قيامها بدور كبير في جمع التبرعات لدفع المشروع الاستيطاني اليهودي في الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧ [٢].

---

(١) شاحك، إسرائيل، ميرفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) تسفي، رعنان، جوش إيمونيم، مرجع سابق، ص٦٨.

الليتائية:

الليتائية: أطلق هذا الاسم نسبة إلى جمهورية «ليتوانيا»، الواقعة في محيط روسيا، حيث شهدت هذه الجمهورية مولد هذه الجماعة التي عارضت «الحسيدية» وأفكارها، وانتصرت للتعليم الديني كحق وواجب لعامة اليهود، وقد أطلق على قادة الجماعة الجديدة في حينه «همتنجديم» أي المعارضون، أو «الليتائيم»، نسبة لليتوانيا[1]، وتركز الليتائية على أهمية التعليم الديني وإقامة المدارس الدينية اليهودية؛ وبسبب هذا الموقف نشأ صراع بينها وبين «الحسيدية» امتد حتى مطلع القرن التاسع عشر، لكن التيارين وحدا جهودهما في مواجهة الحركات الإصلاحية والحركة الصهيونية، ومع الوقت ذهبت المرجعيات الدينية الحسيدية صوب الليتائية، وأقرت بأهمية التعليم الديني، وحرصت كل جماعة حسيدية على إقامة شبكة مدارس دينية خاصة بها، لكن ومع ذلك فإن اهتمام الليتئايم بالتعليم الديني ظل أكبر بكثير من الحسيديم، وفي الوقت الذي اتسمت فيه الحسيدية بالتنظيم الجماعي، فإن الليتائية تفتقد هذا التنظيم؛ وعلى الرغم من التعاون والتنسيق بين المدرستين، إلا أنهما لم يندمجا، حيث حافظت كل مدرسة على مرجعياتها وأطرها المستقلة[2].

«أجودات يسرائيل»:

«أجودات يسرائيل» أي جمعية إسرائيل، هو التنظيم السياسي الأبرز للحريدية الغربية في إسرائيل، وقد مثل انطلاق هذا التنظيم أحد وسائل الحريدية الغربية للرد على الحركة الصهيونية، ولمنافستها على ولاء اليهود المتدينين، ولمواجهة جهودها الهادفة إلى علمنة الوجود اليهودي في أرض فلسطين، ومن أجل تأطير اليهود المتدينين وحل

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٣٦٧.
(٢) عايش، سائد، اليهودية الأرثوذكسية، مرجع سابق، ص١١٢.

مشاكلهم وفق تعاليم التوراة، وبما يشكل بديلاً عن الأطر الصهيونية[1]، وقد أعلن عن انطلاق هذا التنظيم عام ١٩١٢ رداً على قرار المؤتمر الصهيوني العاشر الذي عقد عام: ١٩١١، وعلى تضمين البرنامج الصهيوني مجموعة من الأنشطة الثقافية، التي تتعارض مع التعاليم الدينية، وقد أعلن عن تشكيل «أجودات يسرائيل» في مدينة كاتوفيتش ببولندا بمشاركة مرجعيات دينية حسيدية وليتائية، بالإضافة إلى عدد من قادة تنظيم «مزراحي»، الذين تمردوا على قادة تنظيمهم، الذين لم ينسحبوا من المؤتمر الصهيوني، رداً على قراره[2]، وكان من أهم القرارات التي صدرت عن التنظيم الجديد أن تتولى المرجعيات الدينية السلطة المطلقة عليه، بحيث يتم وضعه تحت رقابة مجموعة من كبار الحاخامات مشكلين من المدرستين: الحسيدية والليتائية، وأطلق على هذه المجموعة «مجلس كبار علماء التوراة»[3]، والذي ما يزال يمارس دوره كأكبر مرجعية للحريدية الغربية في إسرائيل حتى الآن[4]، وعلى الرغم من أن تشكيل «أجودات يسرائيل» كممثل للحريدية الغربية جاء لمواجهة الحركة الصهيونية، إلا أن حدة التوتر والخلاف مع هذه الحركة هدأت واستبدل بها اتجاه نحو الاندماج في مؤسسات دولة إسرائيل.

ويعد وعد بلفور عام: ١٩١٧ -الذي منحت بريطانيا بموجبه ـ لأول مرة ـ اليهود

---

(١) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٧٤.

(٣)يتشكل المجلس من ١٥ حاخاماً، ويضم ٨ حاخامات من التيار الحسيدي وسبعة من التيار الليتائي، ويترأس المجلس ممثل عن طائفة «جور» الحسيدية، على اعتبار أنها أكبر الطوائف الحسدية في إسرائيل، وينعقد المجلس فقط عند البحث في قضايا مهمة، وعادة لا تنشر قرارته، إلا إذا تعلقت بقضايا سياسية مهمة.

انظر: لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٣٨٢.

(٤)جاء في قرار المؤتمر «أن ممثلي اليهود المتدينين الملتزمين بالشعائر الدينية من جميع أنحاء العالم يعلنون تأسيس» أغودات يسرائيل «لتسهم بفاعلية في جميع القضايا والأمور المتعلقة باليهودية على أساس التوراة وبدون أي اعتبارات سياسية».

انظر: الصايغ، أنيس، الفكرة الصهيونية، الأفكار الأساسية، مرجع سابق، ص٤٠٥.

الحق في إقامة وطن قومي لهم على أرض فلسطين- من الأحداث المهمة في تاريخ الصهيونية، التي أثرت على موقف «أجودات يسرائيل»؛ فقد تبين للجماعات الحريدية أن التحرك الذي تقوده الحركة الصهيونية قد آتى أكله بشكل واضح، بعكس كل ما تنبأت به الحريدية، وكان لإسهام الحركة الصهيونية في تحديد مضامين صك الانتداب البريطاني على فلسطين، سيما نجاحها في جعل العمل من أجل تدشين مؤسسات الوطن القومي لليهود من مهام الانتداب الرئيسة، أثر كبير في ارتفاع أسهم النخب الصهيونية العلمانية، ومثل إحراجاً للمرجعيات الحريدية التي ناصبتها العداء، حيث أصبح من الممكن لليهود أن يروا منجزات حقيقية على طريق بناء «الوطن القومي»، ولا يمكن هنا تجاهل تأثير توصيات لجنة «بيل» البريطانية التي قدِمَتْ إلى فلسطين للتحقيق في أسباب تفجر الثورة الفلسطينية الكبرى عام: ١٩٣٦، حيث أوصت اللجنة لأول مرة بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، إلى جانب دولة عربية، حيث مثل هذا إنجازاً آخر في رصيد الحركة الصهيونية، وإضعافاً لدعاوى الجماعات الحريدية التي تناصبها العداء؛ إذ إن الطرفين خاضاً معركة طاحنة على وعي اليهود.

لقد حسم اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما نجم عنه من قتل عدد كبير من اليهود الجدل بشأن الصهيونية لدى السواد الأعظم من اليهود؛ إذ إن نتائج الحرب جعلت اليهود يرون أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك وطن قومي لليهود، لا يتم فيه التعرض لهم بأذى على أيدي القوى الأجنبية[١]، وقد مثلت الحرب ضربة قاصمة للمجموعات الدينية المناوئة للصهيونية إذ إنه تم خلال الحرب القضاء على المراكز الدينية اليهودية في أوروبا، مما دفع المجموعات الدينية حتي المناوئة منها للصهيونية إلى أن تنقل مراكزها إلى أرض فلسطين، في ظل واقع تصوغه الحركة الصهيونية، حيث إن الوكالة اليهودية

(١) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٥١٣.

التي كان يرأسها «دفيد بن غوريون» تتولى القيام بمهام الحكومة الخاصة باليهود، في أرض فلسطين، في ظل الانتداب البريطاني؛ مما جعل الكثير من اليهود المتدينين يرون في سلسلة الإنجازات التي حققتها الحركة الصهيونية نوعاً من العناية الإلهية بـ «الشعب اليهودي»، وهناك من اعتبر أن هذه التطورات تعكس رغبة الرب في توظيف الأمم الأخرى لخدمة اليهود[1]، لذا فقد ظهر تيار واضح داخل الحريدية الغربية يدعو إلى تأييد إقامة دولة يهودية من منطلق ضرورة المبادرة، وعدم البقاء على هامش الحياة اليهودية، إلا أن الأغلبية الساحقة من مرجعيات الحريدية الغربية ظلت ترفض إقامة دولة إسرائيل.

وقد مثل صدور قرار التقسم في نوفمبر: ١٩٤٧ مكسباً غير مسبوق في رصيد الحركة الصهيونية؛ إذ إن القرار منح لأول مرة اليهود اعترافاً من مجلس الأمن الدولي بإقامة دولة لهم على أرض فلسطين، وعلى الرغم من المشاحنات التي وقعت مع الوكالة اليهودية، إلا أن قادة الحريدية الغربية باتوا قبيل الإعلان عن دولة إسرائيل، يعترفون بإسرائيل واقعاً تاريخياً يتوجب التعايش معه، وإن ظلوا يصرون على أن العيش في إسرائيل يشكل جزءاً من العيش في المنفى، حيث إن الحريدية الغربية ظلت تؤمن بأن الخلاص لا يمكن أن يأتي إلا بمجيء المسيح المخلص.

وقد شكل قيام دولة إسرائيل مأزقاً ثيولوجياً كبيراً للحريدية الغربية؛ حيث إنه جاء بعكس كل ما كانت تنظر إليه، مما مهد لتحول تدريجي بطيء، ولكن مستمر في الموقف الحريدي الرافض للصهيونية، ولإقامة دولة إسرائيل، ولقد غدا موقف الحريدية الغربية النظري الرافض للصهيونية يتناقض مع السلوك العملي الذي يتجسد في الاندماج في مؤسسات الدولة، والميل الكبير نحو محاولات التأثير على صنع القرار فيها، في البداية

(١) رعنان، تسفي، جوش إيمونيم، مرجع سابق، ص٧٩.

على صعيد طابع العلاقة بين الدين والدولة، وعلى الصعيد الاجتماعي، ثم أصبح يستهدف طابع الخيارات السياسية لصناع القرار، وقد تعرضت «أجودات يسرائيل» لسلسلة من الانشقاقات، حيث انشقت عنها عام: ١٩٣٥ جماعة صغيرة، وهي جماعة «ناطوري كارتا»، وتعنى بالآرامية «حراس المدينة»، التي ظلت على موقفها الرافض للصهيونية ولفكرة إقامة دولة لليهود، مما جعلها تخوض صراعاً، ليس مع الحركة الصهيونية، بل مع قوى الحريدية الغربية التي كانت جزءاً منها[1]، وتحافظ «ناطوري كارتا» حتى الآن على تواجد صغير لها في القدس المحتلة، لكن تواجد عناصرها الأكبر كان في الخارج، ونظراً إلى رفضهم للحركة الصهيونية، لم يتردد قادة هذه الجماعة في الانضمام إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنهم يشاركون في كل الأنشطة الاحتجاجية ضد إسرائيل، وسياساتها ضد الفلسطينيين، وشارك ممثلون عن الحركة في المؤتمر الذي نظمته الحكومة الإيرانية للتنديد بالحركة الصهيونية، في طهران عام: ٢٠٠٧، وفي العام، ١٩٤٦ انشق الذراع النقابي لـ «أجودات يسرايئل»، الذي يطلق عيه «بوعلي أجودات يسرائيل»، ليصبح تنظيماً مستقلاً، وبعد الإعلان عن الدولة تحول كل من «أجودات إسرائيل» و«بوعلي أجودات يسرائيل» إلى حزبين سياسيين، وشاركا في أول انتخابات نظمت في تشرين عام: ١٩٤٩، ضمن تحالف ضم جميع القوى الدينية في قائمة أطلق عليها «الجبهة الدينية الموحدة»، حيث حصلت القائمة على: ١٦ مقعداً، وحصل كل من «أجودات إسرائيل» و «بوعلي أجودات إسرائيل» على ثلاثة مقاعد لكل منهما، وظل الحزبان يتنافسان في الانتخابات بشكل مستقل حتى العام: ١٩٨٨، عندما اندمج الحزبان في قائمة واحدة، أطلق عليها «أجودات إسرائيل الموحدة»[2]، وقد تراوح عدد المقاعد التي حصل عليها ممثلو الحريدية الغربية في الكنيست بين أربعة

(١) لاكوير، زئيف، تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ص٤٨٢.
(٢) شراب، ناجي، دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٤٥.

مقاعد إلى سبعة مقاعد، وقد شارك ممثلوها في الحكومات منذ العام: ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٥٣، ومنذ ذلك الحين وحتى العام ١٩٧٧ لم تشارك الحريدية الغربية في الائتلافات الحاكمة؛ حيث إن حزب العمل الذي شكل كل الحكومات الإسرائيلية في هذه الفترة لم يظهر حماساً شديداً لضم ممثلي الحريدية الغربية بسبب اشتراطاتهم في مجال تغليب الطابع الديني للدولة، علاوة على أن حزب العمل كان بإمكانه تأليف حكومة بالتحالف مع أحزاب اليسار، ويسار الوسط العلمانية، وحزب المفدال الديني القومي، وأصبحت «أجودات إسرائيل» شريكاً في الائتلافات الحاكمة بعد الانقلاب السياسي الذي حدث عام: ١٩٧٧، والذي تمثل في صعود اليمين بقيادة حزب الليكود إلى الحكم لأول مرة، حيث أصبحت الحريدية الغربية شريكاً أساساً في معظم الحكومات المتعاقبة التي شكلها الليكود، وتحرص القوى الحريدية الغربية على أن يحظى ممثلوها بمنصب نائب وزير في أي تشكيلة وزارية؛ حيث إنهم يرفضون تولي منصب وزير بسبب الموقف التقليدي من فكرة إقامة الدولة قبل مجيء المسيح، لكن نائب الوزير الحريدي يحظى بكل الصلاحيات التي يتمتع بها الوزير، وحرص ممثلو «أجودات إسرائيل» على الاحتفاظ بمنصب رئيس اللجنة المالية في الكنيست، لما لهذا الموقع من تأثير كبير على توزيع موازنة الدولة، وذلك حتى يضمنوا دعماً مادياً لمؤسساتهم الدينية والتعليمية والاجتماعية.

«ديجل هتوراة»:

«ديجل هتوراة»: ويعني «لواء التوراة»، وهو حزب يمثل الجماعات الليتائية في العالم الحريدي، وجاء تأسيسه بعدما انسحب الحاخام «إليعازر شاخ»، زعيم التيار الليتائي من مجلس «كبار علماء التوراة»، عام: ١٩٨٣ بعد تفجر الخلاف بين المرجعيات الدينية للحسيدية، والليتائية في المجلس بسبب رغبة «الحسيديم» في ضم حزب «بوعالي إيجودات إسرائيل» للمجلس، بعكس رغبة التيار الليتائي الذي كان يأخذ على «بوعالي

أجودات إسرائيل» ميله إلى التوافق مع القوى العلمانية واستعداده لتقديم تنازلات في مجال العلاقة بين الدين والدولة، وعلى إثر خروج ممثلي التيار الليتائي من «مجلس كبار علماء التوراة»، شكل الحاخام شاخ حزباً حريدياً يمثل اليهود المتدينين الشرقيين أطلق عليه «شاس» حيث شارك لأول مرة في انتخابات العام: ١٩٨٤، وحصل على أربعة مقاعد في الكينست، وعشية انتخابات: ١٩٨٨، شكل «شاخ» حزباً يمثل التيار الليتائي أطلق عليه «ديجل هتوراة»، حيث دخل المنافسة بشكل مستقل، وحصل على مقعدين، لكن بعدما تمردت حركة «شاس» على قيادة الحاخام «شاخ» وأصبح لها مرجعية حريدية شرقية مستقلة، توحد حزبا «أجودات إسرائيل» و «ديجل هتوراة» مجدداً في حزب واحد، أطلق عليه «يهودوت هتوراة»؛ حيث شارك في الانتخابات منذ العام: ١٩٩٢، وحتى انتخابات العام، ٢٠٠٩؛ حيث يشغل في الكينيست الحالي خمسة مقاعد، علاوة على أنه يمثل في الحكومة الحالية بمنصب نائب وزير الصحة.

«كاخ»:

تختلف حركة «كاخ» عن بقية مركبات الحريدية الغربية في التوجه والأجندة السياسية، إذ إنها انطلقت لدوافع سياسية أيدلوجية؛ حيث وضعت الحركة على رأس أولوياتها السعي إلى طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن إسرائيل، ولعل الرابط الأبرز بين «كاخ» والحريدية الغربية حقيقة هو انتماء مؤسسها الحاخام «مئير كهانا» في الأساس إلى حركة «حباد» الحريدية، علاوة على أن الحركة نالت دعماً كبيراً من الكثير من الأوساط في الحريدية الغربية، وعلى الرغم من مشاركتها في الانتخابات التشريعية منذ أواخر السبعينيات، إلا أن المرة الأولى التي اجتازت فيه نسبة الحسم كانت في انتخابات: ١٩٨٤، حيث حصلت على مقعد واحدة، وبعد ذلك تم حظر مشاركتها في الانتخابات، بسبب الإحراج الذي سببته لإسرائيل نظراً إلى طابعها العنصري الفج.

ويرى «عمر مصالحة» (الباحث في شؤون الجماعات الدينية اليهودية) أنه بخلاف الانطباع السائد، فقد خدمت الحريدية الغربية- تحديداً -الحركة الصهيونية، ودولة إسرائيل بشكل كبير عندما وافقت على الاندماج في مؤسسات الدولة السياسية، والمشاركة في الائتلافات الحاكمة، على اعتبار أن هذا السلوك منح إسرائيل مشروعية في نظر أتباع الحريدية الغربية الذين كانوا يرفضون الصهيونية، ويعتبرونها حركة كفر وزندقة [1].

المطلب الثاني
تطور اندماج الحريدية الغربية في المشروع الصهيوني

سبق أن تعرضنا للمسوغات الدينية التي استندت إليها الحريدية الغربية لتبرير موقفها الرافض للصهيونية، وتم التعرض للتطورات التي أثرت على تماسك وصلابة هذا الموقف، وحدت بالحريدية الغربية إلى أن تحسم أمرها نحو الاندماج في الدولة التي تمثل عملياً لب المشروع الصهيوني، الذي ناصبته العداء، وبدأ اندماج الحريدية الغربية بشكل محدود عبر التوصل إلى اتفاقات تنظم العلاقة بين الحريدية الغربية وإسرائيل، لكنه انتهى بلعب الحريدية الغربية دوراً فاعلاً في المشروع الصهيوني، من خلال التأثير على موقف صناع القرار - في إسرائيل - من الصراع العربي والإسرائيلي، علاوة على إسهامها بشكل فاعل في المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، إلى جانب دور أنصارها المتزايد في العمل الإرهابي ضد الوجود الفلسطيني في القدس والضفة الغربية.

اتفاق «الوضع الراهن»:

توصلت «أجودات إسرائيل» في حزيران عام: ١٩٤٧ لاتفاق مع «دفيد بن غوريون» الذي كان يشغل منصب رئيس الوكالة اليهودية لاتفاق، التزمت فيه «الحريدية الغربية»

---

(١) مصالحة، عمر، (مقابلة عبر الهاتف)، ٧-١٠-٢٠١١.

بسحب معارضتها لإقامة دولة إسرائيل، مقابل التزام الحركة الصهيونية بتوفير الظروف المناسبة التي تضمن اندماج الحريدية الغربية في الدولة العتيدة، وهو ما أطلق عليه «اتفاق الوضع الراهن»، والذي ما يزال يحترم من قبل المؤسسة الرسمية حتى الآن، وإن كانت القوى الحريدية ماتزال تعمل على تعاظم مكاسبها في هذا الاتفاق بشكل كبير، من خلال استغلال تمثيلها في الكنيست، وتوظيفها لدورها «كلسان الميزان» عند تشكيل الائتلافات الحاكمة التي تعاقبت على إدارة شؤون إسرائيل.

ينص اتفاق «الوضع الراهن» على البنود التالية[1]:

١. تعترف الدولة بالقضاء الديني في كل ما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق الخاص باليهود من مواطني إسرائيل أمام المحاكم الدينية (الحاخامية)[2]، وتلتزم هذه المحاكم بتطبيق أحكام الشريعة اليهودية في هذه القضايا.

٢. في القضايا الأخرى المتعلقة بالأحوال الشخصية يتم الالتزام بأحكام الشريعة اليهودية، ويتم الأخذ بها أمام المحاكم الدينية.

٣. تمنح الدولة «الحاخامية الرئيسية» الحق في تنظيم هذه المؤسسة وتحديد صلاحياتها، مع التزام الدولة بدعمها مالياً.

٤. تمنح الدولة المجالس الدينية[3] صلاحيات لتحدد تنظيمها، وتكون مسؤولة عن ميزانيتها.

---

(١) سيغف، توم، الإسرائيليون الأوائل ١٩٤٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص٢٥٧-٢٥٩.

(٢) تعمل هذه المحاكم بموجب قانون القضاء في المحاكم الدينية لعام ١٩٥٣، ويكون التقاضي فيها على درجتين: ابتدائية من خلال المحاكم الدينية اللوائية، واستئنافية من خلال المحكمة الدينية العليا، ويمنح القاضي الديني استقلالية تامة، وهناك مجلس قضاء ديني أعلى يقوم بتأهيل القضاة، ويحدد شروط التأهيل وترتيباتها بالتنسيق مع وزير الأديان، ويرأس الحاخام الأكبر للدولة المحكمة الدينية العليا. انظر (أبو رمضان، موسى، النظام السياسي في كميل منصور (محرر): دليل إسرائيل عام ٢٠٠٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥، ص ٩٩-١٠٠.

(٣) مجالس مكونة من حاخامات وخريجي معاهد دينية، تشرف على تقديم الخدمات الدينية في كل تجمع سكاني، وهي تتبع وزارة الأديان، كما تضطلع الحاخامية الرئيسة بدور كبير في الإشراف على عملها.

٥. تهتم الدولة بالتعليم الديني، وتقيم شبكة من التعليم الديني الرسمي.

٦. تقيم الدولة وزارة للأديان، بحيث تتركز صلاحياتها في الإشراف على تقديم الخدمات الدينية.

٧. تشرع الدولة في سن قوانين مستمدة من الشريعة اليهودية، وتتعلق باحترام حرمة السبت والأعياد، والكشيروت (الطعام الشرعي).

٨. يتم انشاء حاخامية رئيسة في الجيش تكون مهمتها تقديم الخدمات الدينية للجنود.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من الحرب الشعواء التي شنتها الحريدية على الحركة الصهيونية، إلا أن قيادة دولة إسرائيل ذهبت بعيداً جداً في استرضائها، حيث لم تكتف القوى الدينية -التي يمثل أتباعها الأقلية من بين المستوطنين في ذلك الوقت بالنجاح في إلزام الدولة بسن قوانين الأحوال الشخصية وفق التعاليم الشرعية فقط، بل إنها أصبحت الطرف الذي يشرف على تطبيق هذه القوانين.

ونزولاً عند رغبة القوى الحريدية الغربية تم عام: ١٩٥٣ سن قانون التعليم، الذي منح الحريدية الغربية الحق في تدشين نظام تعليمي مستقل، حيث التزمت الدولة بتغطية ٦٥٪ من أجور المدرسين، وبعد ذلك رفعت النسبة إلى ٨٥٪، أما حالياً فيتم تغطية الأجور بالكامل، على الرغم من أن الدولة لا يحق لها مطلقا التدخل في تحديد مناهج التدريس في هذه المدارس[١].

ومع الإعلان عن الدولة في الخامس عشر من مايو: ١٩٤٨، قررت القوى الحريدية الغربية توظيف قوتها السياسية، وخوض الانتخابات التشريعية من أجل العمل على

(١) شلمون، يوسيف، «الدين القومية في حركة العمل» (دات فلئوميوت بتنوعات هعفوداه)، في: بنحاس جينوسار وآبي برئيلي (محرران)، الصهيونية، سجال معاصر (هتسيونوت بولموس بن زمنينو)، بئر السبع، جامعة «بن غوريون»، ١٩٩٦، ص٣٧١.

تأمين مصالح القطاعات السكانية التي تمثلها، وانضم الحاخام «إسحاق ليفين»، (أحد أبرز قادة «الحريدية» الغربية) إلى مجلس الدولة المؤقت، الذي شكل في مايو» ١٩٤٨ لإدارة شؤون الكيان الوليد، حيث تولى منصب وزير الشؤون الاجتماعية، وهي خطوة تدلل على استعداد مبكر للاندماج في مؤسسات الدولة، وفي اجتماع عقدته مرجعيات الحريدية الغربية في: ١٦-٤-١٩٤٩ عبر «ليفين» عن ندمه لتأخر الحريدية الغربية في الاندماج في مؤسسات الدولة[١].

ويرى أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة حيفا «جوني منصور» أن الأحزاب والحركات الحريدية تسعى إلى استخدام الأدوات القانونية المدنية لفرض الطابع الديني على الدولة من خلال المبالغة في فرض حرمة السبت، مشيراً إلى أن الحريديم دائماً يستغلون حالة التوافق مع مركبات اليمين العلماني المختلفة، وحاجة اليمين العلماني إليهم عند تشكيل الائتلافات الحاكمة[٢].

المشاركة في الحياة السياسية:

ونرى أن الذي شجع الحريدية الغربية على تقبل الاندماج في إسرائيل هو حقيقة أن هذا الكيان لم يشهد عملية علمنة حقيقية، فمنذ البداية لم يكن هناك فصل بين الدين والدولة، مما مثل مصدر طمأنينة للأوساط الحريدية؛ لذا فعلى الرغم من أن الحريدية الغربية كانت أكثر الجهات الإسرائيلية التي ناصبت الصهيونية العداء، إلا أنه بمجرد الإعلان عن الدولة أبدت مرجعياتها الدينية استعداداً للاندماج المتدرج في مؤسساتها، بشكل ينسف صدقية خطابها الرافض للصهيونية، لكن في مقابل الاندماج السياسي في مؤسسات الدولة، نجد أن أتباع الحريدية الغربية - على وجه الخصوص - يحافظون على

---

(١) لاكوير، زئيف، «تاريخ الصهيونية»، مرجع سابق، ص٤٧٨.

(٢) منصور، جوني، (مقابلة على الهاتف)، ١٢-٦-٢٠١١.

عزلة اجتماعية تهدف بشكل خاص إلى حماية أتباعهم من التأثر بأنماط الحياة العلمانية، ويمكن القول إنه بمجرد الإعلان عن الدولة فإن الحريدية الغربية أوقفت كل أشكال مقاومة المشروع الصهيوني، والتفتت إلى استغلال النظام السياسي الإسرائيلي لتحقيق مكاسب لمؤسساتها الدينية والاجتماعية والتعليمية، فقد شاركت قوى الحريدية الغربية في مجلس الدولة المؤقت الذي تشكل لإدارة شؤون دولة إسرائيل، في الفترة الفاصلة بين موعد الإعلان عن الدولة في مايو: ١٩٤٨، وحتى موعد إجراء أول انتخابات تشريعية عام: ١٩٤٩، وقد لعبت القوى الحريدية دوراً أساسياً في صياغة بيان الإعلان عن الدولة[1]، إلى جانب ذلك شاركت هذه القوى في كل الانتخابات العامة التي نظمت في الدولة منذ العام: ١٩٤٩ وحتى الآن، حيث حرصت الحريدية الغربية على المشاركة بقوائم موحدة أو منفصلة، في الوقت نفسه شاركت القوى الحريدية الغربية في الانتخابات المحلية وأولتها أهمية قصوى، سيما في المدن والمستوطنات التي تضم أعداداً كبيرة من الحريديم الغربيين، مثل مدن: بني براك والقدس وكفار حباد، وغيرها من المدن والمستوطنات.

وحرصت الحريدية الغربية خلال العقود الأربعة الأولى من عمر الكيان على تركيز جهودها في الكنيست، والحكومة على النضال من أجل الحفاظ على طابع الدولة اليهودي، وحرصت على سن المزيد من القوانين التي تؤكد هذا الطابع، مثل القوانين التي تحظر استيراد الخنازير وغيرها، وعملت القوى الحريدية الغربية على عدم السماح للقوى العلمانية بتغيير اتفاقية: «الوضع الراهن»، من خلال التنسيق مع القوى الدينية

(١) تمكن ممثلو القوى الحريدية رغم معارضة القوى العلمانية من تضمين الإعلان عبارة جاء فيها «بثقتنا في رب إسرائيل نوقع كشهود على إعلان الدولة». انظر: سميث، موشيه، «الصراع حول جعل قيم اليهودية في إسرائيل مؤسساتية» (هكونفليكت عل ميسود عيرخي هيهدوت بمدينات يسرائيل)، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية (معهد إليعازر كابلان)، الجامعة العبرية، القدس،١٩٧٩، ص٣.

الأخرى، وتحديداً المتدينين القوميين والحريدية الشرقية، واستغل ممثلو الحريدية الغربية مشاركتهم في الائتلافات الحاكمة من أجل تضمين برامجها بنوداً تضمن عدم المساس باتفاقية «الوضع الراهن».

الحريدية الغربية والموقف من الصراع العربي الإسرائيلي:

لم تبد القوى الحريدية الغربية خلال العقود الأربعة الأولى من عمر الكيان الصهيوني بشكل عام ميلاً إلى التدخل في القضايا السياسية، سيما المتعلقة بمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبل الأراضي العربية المحتلة؛ وذلك لأنها رأت أنه يتوجب عليها أن يكون على رأس أولوياتها النضال من أجل الحفاظ على طابع الدولة اليهودي، وعدم المس به، ليس هذا فحسب، بل أعطت الزعامات الحريدية التقليدية خلال هذه الفترة الانطباع بأنها تتبنى مواقف «حمائمية» من القضايا التي تشكل الصراع مع العرب، مقارنة بالمواقف التي كانت تعبر عنها المرجعيات الدينية للمتدينين القوميين؛ باستثناء زعيم حركة «حباد» الحاخام ميلوفافيتش الذي مثل شذوذاً عن القاعدة.

وتعود نبرة الاعتدال التي ميزت مرجعيات الحريدية الغربية في هذه الفترة إلى تخوف هذه المرجعيات من أن تبني وانتهاج مواقف متعصبة، قد تقرب أو تزيد من خطر الحرب، مما قد يثير غضب الشارع العلماني من كونهم يعرضون الدولة لخطر الحرب في الوقت الذي لا يرسلون فيه أبناءهم إلى الخدمة العسكرية في الجيش [1].

لكن هذا الواقع تغير بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، حيث أصبحت مرجعيات الحريدية الغربية وأتباعها يبدون اهتماماً كبيراً للإسهام بالعمل السياسي المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث بدا بشكل واضح أن تحولاً كبيراً قد طرأ على

---

(١) شاحك، إسرائيل وميرفينسكي، نورتون، «الأصولية اليهودية في إسرائيل»، مرجع سابق، ص ٥٥.

مواقف الحريدية الغربية؛ إذ تبنى أنصارها المواقف اليمينية الأكثر تطرفاً من الصراع مع العرب[1].

ويمكن الإشارة إلى مظاهر عدة تبين الدور الذي تلعبه الحريدية الغربية في الصراع العربي الإسرائيلي:

١. منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي حسمت الحريدية الغربية أمرها وربطت مشاركتها في أي ائتلاف حاكم، أو تأييده من الخارج بأن يتولى اليمين قيادة هذا الائتلاف[2]، ورفضت القوى الحريدية الغربية بإصرار المشاركة في أي حكومة شكلها حزب «العمل» أو حزب «كاديما» الذي يمثل الوسط العلماني، وحرصت القوى الحريدية التي شاركت في الائتلافات الحاكمة، أو أيدتها من الخارج، على تضمين الاتفاقيات الائتلافية نصوصاً تؤكد على الالتزام بعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة؛ من هنا فقد تحول التحالف بين القوى الحريدية الغربية وأحزاب يسار الوسط، والوسط، ضرباً من المستحيل.

٢. أظهرت المرجعيات الدينية الحريدية في العقدين الأخيرين ميلاً كبيراً إلى التدخل في القضايا السياسية المتعلقة بالصراع، وتمثل هذا الميل في إصدار العديد من هذه المرجعيات فتاوى تحظر التنازل عن الأراضي العربية المحتلة بوصفها «جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل»[3]، واللافت للنظر أن أتباع

---

(١) المرجع السابق، ص٤٦.

(٢) عندما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي العمالي إسحاق رابين يحاول تشكيل حكومته الثانية عام: ١٩٩٢ نجح في إقناع مرجعيات نافذة في «أيجودات إسرائيل» بالانضمام إلى حكومته، إلا أن حركة «حباد» التي تعتبر إحدى المركبات الأساسية في «أجودات إسرائيل» هددت بالانسحاب من الحزب في حال انضمامه إلى حكومة رابين، وهو ما جعل الحزب خارج الائتلاف الحاكم آنذاك.

(٣) إلى جانب ذلك فقد أصبحت المرجعيات الحريدية توقع على الفتاوى التي تصدرها مرجعيات المتدينين القوميين، وفي أحيان كثيرة يتم إصدار فتاوى مشتركة.

الحريدية الغربية أكثر تطرفاً حتى من المتدينين القوميين، ففي الوقت الذي يعلن فيه ثمانون بالمائة من المتدينين القوميين أنهم يتبنون المواقف اليمينية من الصراع، فإن مائة بالمائة من الحريديم يتبنون هذه المواقف[١].

٣. هناك اتجاه متزايد لدى أتباع الحريدية الغربية للإسهام في المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية، الذي كان حكراً حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي على المتدينين القوميين، وتدل معطيات وزارة الإسكان الإسرائيلية على أن نسبة الحريديم من بين اليهود الذين ينتقلون للإقامة في مستوطنات الضفة الغربية تفوق نسبة الفئات الأخرى من اليهود[٢]. وتكفي الإشارة إلى أن ثلاثا من المستوطنات اليهودية الموجودة في الضفة الغربية، والتي تحولت إلى مدن هي مستوطنات خاصة بالحريديم، وهي: عموانئيل في الشمال، وكريات سيفر في الغرب، ومعاليه أفرايم في الشرق[٣].

٤. يبدو بشكل واضح أن هناك دوراً متعاظماً لأتباع الحريدية الغربية في العمليات الإرهابية التي تشن ضد الفلسطينيين، في الضفة الغربية والقدس، فجميع أتباع حركة «كاخ» اليهودية الإرهابية التي تطالب بطرد الفلسطينيين من بلادهم، هم من الحريديم؛ علاوة على أن بعض العمليات الإرهابية التي أسفرت عن مقتل فلسطينيين، أو إصابتهم، نفذها شباب من الحريديم، فضلاً عن أن أتباع الحريدية الغربية يشكلون أغلبية المشاركين في المظاهرات المطالبة بالانتقام من الفلسطينيين في أعقاب تنفيذ المقاومة الفلسطينية عمليات ضد الأهداف الإسرائيلية[٤].

---

(١) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد- نظرة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٢٠٨.
(٢) كاسبيت، بن، المفتاح الحريدي (همفتيح هحريدي)، معاريف (إسرائيل)، ١٤-٦-٢٠٠٤.
(٣) هاس، عميرة، يتحدثون عن انسحاب (مدبريم عل نسيجا)، هآرتس (إسرائيل)، ٨-٩-٢٠٠٨.
(٤) ليفي، جدعون، يجب أن يقف سفك الدماء (لهفسيك شفيخوت هدميم)، هارتس (إسرائيل)، ٥-٣-٢٠٠٧.

ومما لا شك فيه أن أفكار الحريدية الغربية قد أسهمت في بلورة النظرة اليهودية إلى الآخر، وتحديداً الفلسطيني، وذلك من خلال تعمد مرجعياتها تفسير نصوص العهد القديم بشكل يتناقض مع المعني الحرفي لـ «الآيات» الواردة في إصحاحات هذ العهد؛ حيث يتم تفسير ما جاء في «الوصايا العشر» على نحو مختلف تماماً، فعلى سبيل المثال فإن مرجعيات الحريدية الغربية تفسر الآية «بل تحب لقريبك ما تحب لنفسك»[1]، على أنه يتوجب على اليهودي أن يحب جاره اليهودي فقط، وليس أي جار آخر[2]، كما أن الآية «لا تهمل أم جارك»، يفترض أنها تعني أن يسارع اليهودي إلى مساعدة جاره عندما يتعرض إلى الخطر، لكن مرجعيات اليهودية الحريدية تفسر العبارة على أنها تعني ألا يتحرك اليهودي لإنقاذ حياة غير اليهود؛ وقد استند «شلومو أفنير»، (أحد المرجعيات الدينية في إسرائيل) إلى هذه الآية ليؤيد موقف أحد اليهود المتدينين عندما رفض تقديم يد العون لعجوز فلسطينية سقطت على الأرض عندما توقفت حافلة ركاب كانت متجهة من تل أبيب إلى حيفا بشكل مفاجئ، وقام بنهر يهودي آخر تحرك لمساعدة العجوز[3].

وفي تشرين ثان، عام: ١٩٩٨ ، وقع معظم أعضاء «مجلس كبار علماء التوراة» التابع لإيجودات يسرائيل على عريضة مناهضة لتنفيذ الاتفاقية التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والتي نصت على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل[4].

---

(١) سفر اللاوين، الإصحاح ١٢، الآية ٦.

(٢) شاحاك، إسرائيل، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، مرجع سابق، ص٥٩.

(٣) روبنشتاين، داني، جوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية، مرجع سابق، ص٣٢.

(٤) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل-حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص ٨٥.

وتتشبث الحريدية الغربية بالمفاهيم العنصرية ضد الآخر غير اليهودي، حيث تحرم مرجعياتها زواج اليهود من غير اليهود، وتعتبره سفاحاً لا نكاحاً، ويعتبر كل مولود يكون ثمرة هذا الزواج «ممزير»[1]، ولا تشترط الحريدية أن يكون الزوجان مؤمنين بالديانة اليهودية ويكفي أنهما ولدا يهوديين، وهي تبيح الزواج من يهودي مرتد أو ملحد[2].

وحسب «جوني منصور» فإن الحريديم يلعبون دوراً مهماً في محاولة حسم مصير القدس المحتلة، حيث إنهم يسعون لتحويل القدس إلى مركز ديني حريدي، من خلال انتقال فئات كبيرة من الحريديم إلى لإقامة في المدينة وضواحيها[3]، ومما لا شك فيه أن هذا السلوك سيؤثر على مصير الجهود التي تبذل لتسوية الصراع بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني، على اعتبار أن قضية القدس تعتبر واحدة من أهم مركبات القضية الفلسطينية الأساسية.

الحريدية الغربية والخدمة العسكرية:

بخلاف المتدينين القومين الذين يتطوعون للخدمة العسكرية، بل وتحرص مرجعياتهم الدينية على حثهم على التجند ضمن صفوف ألوية الصفوة والوحدات المختارة في الجيش، فإن الحريدية الغربية خاضت صراعاً طويلاً من أجل إعفاء أنصارها

(١) «ممزير»: كلمة عبرية تعني (طفل غير شرعي) يأتي نتاج علاقة جنسية محرمة، والعلاقة المحرمة وفق تعاليم التوراة كما تفهمها مرجعيات الحريدية الغربية تتمثل في زواج اليهودي من امرأة محرمة عليه، أو إذا مارست امرأة متزوجة الجنس مع غير زوجها، وإذا تزوج اليهودي امرأة غير يهودية، مع العلم أن ولادة طفل بدون زواج لا يجعله غير شرعي وفق التأويل الحريدي. انظر: المسيري، عبد الوهاب، «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤، ص٣٥٥.

(٢) عايش، سائد، اليهودية الأرثوذكسية، مرجع سابق، ص٩٢.

(٣) منصور، جوني، (مقابلة على الهاتف)، ١٢-٦-٢٠١١.

من الخدمة العسكرية، على اعتبار أنها تقلص من فرصة طلاب المدارس الدينية للتفرغ لعلوم الدين والتبحر فيها. وعندما سن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية عام ١٩٥٠، حيث تم فرض الخدمة العسكرية على كل إسرائيلي يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، توجه قادة الحريدية الغربية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي دفيد بن غوريون، الذي كان يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع، وطلبوا منه إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بحجة أن هناك حاجة لتأهيل جيل جديد من الحاخامات لتعويض الحاخامات الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية على يد النازيين[١]. وافق بن غوريون على طلب الحاخامات، لكن عدد الذين تم استثناؤهم في ذلك الوقت لم يكن يتجاوز ٤٠٠ طالب فقط [٢]، وتسوغ مرجعيات الحريدية الغربية مطالبتها بإعفاء طلاب المدارس الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية بالقول: إن طلاب المدارس الدينية الذين لا يتجندون للخدمة العسكرية يؤدون دوراً أهم بكثير من الجنود الذين يخوضون المعارك، لأن انغماسهم في العلوم الدينية يدفع الرب للحفاظ على أرض وشعب إسرائيل [٣]، ومنذ العام: ١٩٥٠ تضاعف عدد طلاب المدارس الدينية الذين يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية عشرات المرات؛ حيث إن عدد الطلاب الذين تم إعفاؤهم حتى نهاية عام: ٢٠٠٥ بلغ: ٢٨ ألف طالب[٤].

---

(١) شاحاك، إسرائيل، وميرفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) وافق بن غوريون على طلب الحريدية الغربية لأنه كان يرى أهمية قصوى لوجود المتدينين في إسرائيل، وتحديداً الفئات التي عارضت الصهيونية، على اعتبار أن هذا سيدلل لليهود الذين لم يهاجروا بعد إلى إسرائيل على أنه تجري في هذا الكيان أنماط حياة يهودية؛ وإن كان بن غوريون لا يحبذ الإعفاء من الخدمة العسكرية، حيث كان ينقل عنه قوله «نريد أمة من المقاتلين وليس أمة من الكهنة».

(٣) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد – نظرة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٦٥.

(٤) أورن، أمير، التهرب من الخدمة العسكرية مشكلة قومية (هشتمتوت مي هشيروت هتسفئي بعيا لئوميت)، هآرتس، ١٣-٦-٢٠٠٦.

ومع ذلك يمكن القول إنه قد حدث خلال العقد الأخير تطور واضح على توجه الحريديم الغربيين إلى الخدمة العسكرية؛ حيث إنه تم تشكيل لواء مقاتل لاستيعاب الشباب الحريدي في الجيش، وقد أطلق على هذا اللواء «هناحل الحريدي»، ومن أجل تشجيع الشباب الحريدي على التوجه إلى للخدمة العسكرية عبر هذا اللواء، فقد حرص الجيش على توفير بيئة مناسبة، حيث حرصت قيادة الجيش على حظر دمج المجندات في أي من مسارات الخدمة في هذا اللواء، علاوة على مراعاة أوقات الصلاة والأعياد اليهودية خلال الخدمة.

وارتبط تدشين هذا اللواء بارتكاب سلسلة من عمليات القتل التي استهدفت الأسرى الفلسطينيين بعد إلقاء القبض عليهم. وقام جنود هذا اللواء في بعض الأحيان بقطع رؤوس المقاومين الفلسطينيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم، وفي مرات عديدة قاموا بتقاذفها بأرجلهم كما لو كانت كرات قدم، وقام عدد من الجنود بتوثيق ما فعلوه بتصوير هذه الممارسات[١].

وقد توصلت قيادة الجيش الإسرائيلي ومرجعيات الحريدية الغربية ونخبها السياسية إلى سلسلة من التفاهمات التي أدت إلى دمج أعداد متزايدة من الشباب الحريدي في الخدمة العسكرية، فعلى سبيل المثال تم استيعاب الشباب الحريدي في مهام غير قتالية، مثل مجال الحوسبة في القواعد العسكرية، أو كفنيين في قواعد سلاح الجو، وكتقنيين في الأجهزة الاستخبارية[٢]، ومع ذلك فإن الأغلبية الساحقة من أتباع الحريدية الغربية يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية.

---

(١) رايبوبورت، ميرون، خلف الجدار- ممارسات الناحل الحريدي (مأحري هجدير- تنهجوت هناحل هحريدي)، يديعوت أحرنوت، ١٨-٢-٢٠٠٢.

(٢) شاحر، إيلان، إطار جديد للحريديم في الجيش (مسغيرت حدشا لهحرديم بتسفا)، هآرتس، ١٤-٤-٢٠٠٦.

وقد حرصت القوى الحريدية الغربية على توظيف ثقلها السياسي للضغط على الحكومات المتعاقبة لتأمين ظروف اقتصادية تسمح لأتباعها بالانقطاع إلى التعليم، فإلى جانب إعفاء طلاب المدارس الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية، فقد التزمت الحكومات المتعاقبة بتقديم مساعدة مالية لكل طالب ديني يطلق عليها «كوليل»، بالإضافة إلى تغطية الدولة جميع نفقات استخدام المدرسين في التعليم الديني الحريدي الخاص، والذي يطلق عليه «التيار الديني المستقل»، في الوقت نفسه فقد استفاد أتباع الحريدية الغربية من مخصصات الضمان الاجتماعي الكبيرة التي تخصصها الدولة للعاطلين عن العمل وللعائلات كثيرة الأولاد؛ حيث إنه من المعروف أن نسبة الولادة في الوسط الحريدي عالية جداً مقارنة مع الوسط العلماني وحتى مع المتدينين القوميين، ويبلغ ما تحصل عليه أسرة حريدية يصل عدد أفرادها عشرة أفراد كمخصصات ضمان اجتماعي حوالي عشرة آلاف شيكل في الشهر (٢٤٠٠ دولار تقريبا)[١]، وفي الوقت نفسه فإن الجاليات اليهودية في الخارج تقوم بجمع التبرعات لدعم المؤسسات الحريدية في إسرائيل؛ وحتى العلمانيين اليهود في الخارج يبدون تعاطفاً مع الحريدية اليهودية في إسرائيل، حيث إنه ينظر إليها كرافع لواء الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

وبعكس الانطباع السائد، فإن «عزيز حيدر»، (أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس) يرى أن الحكومات الإسرائيلية حرصت مؤخراً على تشجيع الحريديم الغربيين على التكاثر على الرغم من عدم إسهامهم في الخدمة العسكرية وسوق العمل، ويرجع حيدر هذا التوجه إلى رغبة النخب الحاكمة في حسم الصراع الديموغرافي مع الفلسطينيين عبر تشجيع الحريديم على التكاثر[٢].

---

(١) شاحر، إيلان، صندوق الذهب الحريدي (كوبات هزهاف شل هحريديم)، هارتس، ٨-٥-٢٠٠٨.

(٢) حيدر، عزيز، (مقابلة عبر الهاتف)، ٧-٩-٢٠١١.

الحريدية الغربية والانفتاح على المجتمع الإسرائيلي:

مقابل اندماج الحريدية الغربية المتدرج في مؤسسات الدولة وتوالي الخطوات التي تقوم بها للمشاركة في حمل عبء المشروع الصهيوني، فإنها اتجهت منذ الإعلان عن دولة إسرائيل إلى العيش في عزلة اجتماعية عن بقية أفراد المجتمع الإسرائيلي، وترجع العزلة الاجتماعية للحريدية الغربية في إسرائيل إلى خوف مرجعياتها من أن يتعرض عناصرها لإغراءات الحياة في المجتمع العلماني، وهذا ما جعل مرجعياتها الدينية تحارب كل صور الانفتاح على الحياة العلمانية، وقد كانت الحريدية الغربية أقل استعداداً للانفتاح على الحداثة؛ فقد حظرت المرجعيات الدينية الحريدية على أتباعها استخدام الإنترنت، ولم يحدث اختراق في هذه القضية إلا عام: ٢٠٠٨، عندما أفتى أحد مرجعيات الحريدية الغربية أنه يجوز للحريدي أن يستخدم الإنترنت، لكن في إطار العمل فقط[1].

لكن طرأ مؤخراً تحول وإن كان بسيطاً، إلا أنه زاد في انفتاح المجتمع الحريدي على المجتمع الإسرائيلي، وزادت مظاهر الاحتكاك بين المجتمعين، وذلك بفعل اتساع المجتمع الحريدي بسبب ميله الموجه إلى التكاثر، وبسبب حالة الثقة بالنفس التي انتابت هذا المجتمع، وهناك من يرجع هذا التطور إلى الدور الذي يقوم به «الخارجون»، وهم مجموعة من الطلاب الذين يفدون من أمريكا بغرض الدراسة في المدارس الحريدية الغربية؛ حيث إن هؤلاء جلبوا معهم أيضاً أنماط سلوك قائمة على الانفتاح، وهو ما قلص حالة الانطواء على الذات في المجتمع الحريدي[2].

---

(١) النعامي، صالح، «لأول مرة الحاخامات يفتون بجواز استخدام الإنترنت»، موقع الباحث والصحافي صالح النعامي، ٢٠-٦-٢٠١٠.

http://naamy.net/view.php?id=713

(٢) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد- نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٨٧.

الموقف من المرأة:

أثر التلمود في بلورة موقف حريدي سلبي تجاه المرأة، فقد وصف التلمود النساء بالثرثرة والغيرة والكسل، وأسهم هذا الموقف في تحديد أنماط سلوك أتباع الحريدية الغربية من المرأة[١]، وتعتبر التوراة المرأة في مكان أدنى من الرجل، وهي رمز الخطيئة والفساد، والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبي والمجنون لا يحل لها الشراء أو البيع، ولا تتساوى مع الرجل، ولا تقوم بالخدمة الكهنوتية، كما أن شهادة ألف امرأة تعدل شهادة رجل واحد[٢].

من هنا فإن المرأة الحريدية لا تقوم بأدنى دور في الحياة العامة مطلقاً، ولا علاقة لها بالأنشطة السياسية والاجتماعية التي تبقى حكراً على الرجال[٣]، ولا يجوز إشراك المرأة الحريدية في المجالس الحاخامية والمجالس الدينية أو السماح بمشاركتها في المظاهرات والجنازات، حيث يحظر عليها الاختلاط بالرجال؛ على الرغم من أنه في ظل عزوف الرجال عن العمل فإن المرأة الحريدية تتولى عبء الإنفاق على الأسرة وتوفير متطلباتها.

وما تقدم يدلل بوضوح على أن بعض الأدبيات العربية التي تناولت الحالة الدينية في إسرائيل قد جافت الصواب، عندما قامت بتصنيف الحريدية الغربية على أنها مناوئة

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٥، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(٢) ماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص٤٧٠.

(٣) وهذا بخلاف المتدينين القوميين الذين يتيحون هامش مرونة كبير للمرأة، حيث تنتخب المرأة في الأطر الحزبية وتسهم بدور كبير في النشاط السياسي والاجتماعي، على الرغم من أنه ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه داخل أوساط المرجعيات الدينية للمتدينين القوميين يدعو إلى منع المرأة من الترشح للانتخابات.

انظر: جروسمان، شموليك، «المنظمات النسائية للوزير يشاي: جمد أنشطة الحاخام لفانون» (شدولات نشيم ليشاي: لهشعوت هراب لفانون)، ٢٥-مايو-٢٠١٠، النسخة العبرية لموقع صحيفة «يديعوت أحرنوت»:

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3893748,00.html

للصهيونية، حيث يتضح أن الحريدية الغربية باتت تندمج في مؤسسات الدولة، وتسعى بكل قوة إلى التأثير على عملية صنع القرار، سيما عندما يتعلق الأمر بالصراع مع العرب، سواءً بشكل مباشر عبر محاولة الضغوط من داخل الحكومات، أو عبر الإسهام في الأنشطة التي تجعل إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع أمراً صعب المنال، سيما الأنشطة الاستيطانية والعمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين، فقد أغفلت الأدبيات العربية حقيقة التحولات التي طرأت على الحريدية الغربية وأنماط تعاطيها مع الصهيونية، ومشروعها الصهيوني المتمثل في دولة إسرائيل.

المبحث الرابع
الحريدية الشرقية

تعد الحريدية الشرقية التي تمثلها بشكل حصري حركة «شاس»، أهم مركبات التيار الديني، وأكثرها تأثيراً على دائرة صنع القرار السياسي في إسرائيل، ليس لأنها تمثل أكبر قوة سياسية دينية في الكنيست والحكومة فقط، بل أيضاً بسبب وحدة صفوفها، وإن كانت مسوغات بروز المتدينين القوميين سياسية في الأساس، ورسالتهم الأبرز تتمثل بالنهوض بالمشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، و إن كانت الاعتبارات الدينية المسوغ الأبرز لولادة الحريدية الغربية، حيث أخذت على عاتقها النضال من أجل تعزيز الطابع الديني للدولة، فإن الحريدية الشرقية انطلقت لدوافع اجتماعية اثنية واقتصادية، مما أثر على طابع رسالتها ودورها في المجتمع الإسرائيلي، حيث تسعى بشكل أساس إلى الدفاع عن حقوق اليهود الشرقيين، وهذا لا يقلل من الدور الذي تلعبه في الصراع على طابع الدولة، ورسم السياسات الإسرائيلية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وسيعالج هذا المبحث الظروف التي أدت إلى انطلاق حركة «شاس»، والعوامل التي أسهمت في تعاظم قوة هذه الحركة، ومواقفها السياسية من الصراع، ومواطن الاختلاف بين الحريدية الشرقية، والحريدية الغربية.

المطلب الأول
عوامل نشأة الحريدية الشرقية

لعبت الظروف الاجتماعية والاثنية والاقتصادية دوراً مهماً في نشأة الحريدية الشرقية، ممثلة في حركة «شاس»، وسنتطرق إلى أهم العوامل التي أسهمت في تشكيل الحركة كممثلة للمتدينين ذوي الأصول الشرقية.

أولاً: فشل استراتيجية «بوتقة الانصهار»:

عندما خططت قيادة الحركة الصهيونية لإقامة كيان سياسي لليهود على أرض فلسطين كانت تضع في حسابها الاعتماد في ذلك على اليهود المهاجرين من الغرب فقط، حيث رغبت هذه القيادة التي ولدت وترعرعت في الغرب، في إقامة كيان على النسق الأوروبي؛ لذا فإنه حتى نشوب الحرب العالمية الثانية لم تقم الحركة الصهيونية بأي جهد لتهجير اليهود الذين كانوا يقطنون البلدان العربية والإسلامية إلى أرض فلسطين، ولكن نشوب الحرب أدى إلى تشويش المخططات الصهيونية، حيث سرعان ما تبين لهذه الحركة أنه في ظل مقتل عدد كبير من اليهود خلال الحرب، لم يعد من الممكن النهوض بالمشروع الصهيوني دون الاستعانة باليهود الذين يقطنون البلدان العربية والإسلامية، وهذا ما دفع الحركة الصهيونية إلى أن تضع خطة شاملة لتهجير هؤلاء اليهود من البلدان العربية، عام: ١٩٤٢، وقد أطلق عليها «خطة المليون»، وكانت تهدف إلى تهجير مليون يهودي من البلدان العربية والإسلامية[1]، ولم يتسن تنفيذ هذه الخطة إلا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث تطلب الأمر من الحركة الصهيونية إعداد خلايا من اليهود الغربيين المستشرقين الذين تسللوا إلى البلدان العربية وأخذوا يعدون اليهود للهجرة، في الوقت الذي قامت فيه الحركة الصهيونية بجهود استخبارية ودبلوماسية، وسياسية سرية، وتواصلت مع عدد من الحكومات العربية التي تواطأت معها في تهجير اليهود العرب إلى أرض فلسطين[2]، أدرك بن غوريون في وقت مبكر أن جلب مئات الآلاف من اليهود المهاجرين من الدول العربية والإسلامية

(١) شنهاف، يهودا، كيف تحول الشرقيون إلى متدينين وصهاينة، قضايا إسرائيلية، مجلد٤، عدد١٦، خريف ٢٠٠٤، ص٧٦.

(٢) «عميل موساد يكشف أسرار تهجير يهود المغرب»، موقع صحيفة «هيسبريس» المغربية، ١٦-٦-٢٠١٠، http://www.hespress.com/?browser=view&EgyxpID=11901

يعني نقل أنماط حياة ثقافية واجتماعية مختلفة تماماً عن الأنماط الغربية، التي خططت الحركة الصهيونية لصبغ حياة الدولة الوليدة بها؛ ونقل عن بن غوريون قوله في اجتماع خاص في أعقاب وصول اليهود المهاجرين من الدول العربية «نحن لا نريد أن يتحول الإسرائيلي إلى عربي»[1]، وخشي «بن غوريون» أن تؤدي التباينات الثقافية والاجتماعية إلى حالة من الاستقطاب والصراع الاثني بين الشرقيين والغربيين، فبلور ما عرف باستراتيجية «بوتقة الانصهار»، التي هدفت إلى صهر جميع الثقافات التي جلبها اليهود معهم في بوتقة واحدة، بحيث تنشأ ثقافة إسرائيلية واحدة، ولكن بن غوريون ورفاقه في النخبة العلمانية الغربية التي حكمت إسرائيل، كانوا يريدون في الواقع أن يتخلى اليهود الشرقيون عن الثقافات التي جلبوها معهم، ويتقبلوا الثقافة الغربية، وقد احتلت استراتيجية «بوتقة الانصهار» مكاناً مرموقاً في العقود الثلاثة الأولى من عمر «الدولة»، حيث افترضت هذه الاستراتيجية أن النزعة الاثنية والتمسك بالتقاليد الدينية سوف يختفيان مع تقدم عملية التحديث، والانصهار في بوتقة الثقافة الإسرائيلية الجديدة[2]، ومن معالم استراتيجية «بوتقة الانصهار» اعتماد النخبة الحاكمة «سياسة توافقية» تتميز بعدم الفصل بشكل قاطع في مسائل مبدئية متنازع عليها وفي حلها، ومن جانب آخر حث مكونات المجتمع الإسرائيلي على التأقلم المتبادل، والتوصل لحلول وسط من خلال إبرام اتفاقات بين الأطراف المتنازعة؛ وذلك لأن هذه السياسة تقوم على الأسس المشتركة بين غالبية المستوطنين وشرائحهم الاثنية والمجتمعية والثقافية، مع تتعمد عدم البت في حل المسائل الجوهرية والمبدئية وتأجيلها إلى أمد بعيد[3]، ومن مظاهر السياسة التوافقية اتفاقية «الوضع الراهن» التي نظمت العلاقة بين الاتجاهات الدينية والدولة.

---

(١) نورئيلي، بيني، اليهود العرب غرباء في الحيز الإسرائيلي، اللد ١٩٥٠-١٩٥٩ نموذجاً، قضايا إسرائيلية، مجلد٦، عدد ٢١، شتاء ٢٠٠٦، ص٥٦.

(٢) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي- حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٤.

وعلى الرغم من أن الشرقيين كانوا يشكلون أكثر من نصف المستوطنين إلا أنهم كانوا أكثر تقبلاً لأنماط الثقافة الغربية، حيث كانت الأغلبية الساحقة تريد التماثل مع المجتمع الجديد الذي أصبحوا جزءاً منه، ومع القيم السائدة فيه، وحتى الذين لم يقبلوا ما قامت به الحركة الصهيونية، لم يتحركوا لمواجهة مخططات النخبة العلمانية الغربية، حيث كان هؤلاء يشعرون بالدونية بسبب إدراكهم حجم الدور الذي قام به العلمانيون الغربيون في إقامة الدولة والنهوض بالمشروع الصهيوني، علاوة على دورهم في جلب اليهود الشرقيين أنفسهم. ويتضح من تتبع مظاهر تطبيق استراتيجية «بوتقة الانصهار»، أنها كرست الحدود الاثنية بين مركبات المجتمع الإسرائيلي؛ فعلى سبيل المثال كان دمج الشرقيين في الأحزاب الصهيونية القائمة رمزياً، حيث شارك ممثلون عن الشرقيين في مؤسسات هذه الأحزاب، وعلى الرغم من أن اليهود الشرقيين شكلوا أكثر من نصف عدد السكان حتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي إلا أنهم حظوا بأقل من ربع عدد المقاعد في البرلمان، كما أن مشاركتهم في الحكومات كانت محدودة جداً، فحتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي خلت جميع الحكومات تقريباً من أي ممثل عن اليهود الشرقيين[1]، ونظراً إلى أن اليهود المتدينين الشرقيين لم يمتلكوا مؤسسات دينية خاصة بهم، فإنه قد تم استيعابهم في المؤسسات الدينية الحريدية الغربية التابعة للتيار الليتائي بزعامة الحاخام «شاخ»، وكان الجيش أهم مؤسسة مثلت «بوتقة الانصهار»، فقد تم استيعاب الشباب والشابات الشرقيين في الجيش، في ظروف سمحت بتسرب قيم الثقافة الغربية؛ حيث وجد الشرقيون في الجيش البوابة الوحيدة لتأكيد انتمائهم إلى «الوطن الجديد»، وقد كشف التطلع إلى خلق إنسان يهودي جديد، والانصهار البشري عمق الفروق الاثنية والطائفية بكل وضوح، وهو ما دعا كثيراً من الشرائح في المجتمع، وعلى رأسها الشرقيون للتشكيك في طابع الصهيونية وأهدافها، من هنا فقد حملت

---

(١) سيمون، دان، حدود التمييز العرقي (جفولوت هأفليا هإثتنيت)، هآرتس، ١٢-٦-٢٠٠١.

استراتيجية «بوتقة الانصهار» بذور فشلها، حيث ترافق تطبيق هذه الاستراتيجية مع حالة تمييز على أساس اثني مورس ضد الشرقيين، وقد كان مصدر التمييز العنصري، الذي تعاملت به الحركة الصهيونية و دولة إسرائيل مع يهود الدول العربية، يكمن في النظرة الاستشراقية الغربية التي رأت في هؤلاء اليهود مجموعاً بشرياً متخلفاً ثقافياً وذهنياً، ويقع خارج التاريخ الإنساني العصري[1]، لقد عملت الحركة الصهيونية على احتواء اليهود الشرقيين كعنصر داخل «الشعب اليهودي»، وفي ذات الوقت تم إقصاؤهم منه بصفتهم الآخر الشرقي[2].

ومن الشواهد على النظرة الاستشراقية العنصرية الانطباعات التي أرسلها المستشرقون اليهود الغربيين، الذين توجهوا إلى الجاليات اليهودية في الدول العربية لإقناعها بالهجرة إلى أرض فلسطين، ما كتبه أحدهم، قائلاً: «إنهم من عرب الشرق الأوسط، هم نمط شرق أوسطي داخل ثقافة ليست قائمة، أو هي في الحضيض... ومن الممكن تحويلهم إلى كائنات إنسانية»؛ وكتب آخر: «كل حياتهم في المقاهي ليس لديهم ثقافة أسرية... في كل زاوية بيوت دعارة وعرق»؛ ويقول آخر: «اليهودي الذي يعيش في البلاد العربية مثل العرب، ثقافته عربية وهو يستخدم الأساليب العربية في الحديث»[3].

ونرى أن أوضح مظاهر الغبن الذي تعرض له الشرقيون، كان قرار «بن غوريون» توطين اليهود الشرقيين في بلدات أقيمت في أطراف فلسطين الشمالية والجنوبية، وقد

---

(١) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل، حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص٣١.

(٢) نورئيلي، بيني، اليهود العرب غرباء في الحيز الإسرائيلي، اللد ١٩٥٠-١٩٥٩ نموذجاً، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣) شنهف، يهودا، كيف تحول الشرقيون إلى متدينين وصهاينة، مرجع سابق، ص٦٢.

أطلق عليها «مدن التطوير»[1]، يوحي الاسم الذي أطلق عليها بحقيقتها، فقد عانت مدن التطوير بشكل كبير من سياسة التهميش والتمييز؛ حيث لم يتم تخصيص الموازنات الكافية للنهوض بها، وزادت معدلات البطالة بشكل كبير فيها وانتشرت الآفات الاجتماعية بين سكانها، مثل: تعاطي المخدرات، وتسرب الطلاب من المدارس، وامتهان الدعارة، وتدني مستويات الدخل بشكل كبير، وتحولت هذه المدن مع مرور الوقت إلى معازل اثنية، وكان من أوضح الدلائل على فشل استراتيجية «بوتقة الانصهار»، تعاظم النزعة الاثنية التي تم التعبير عنها بولادة حركات الاحتجاج في صفوف الشرقيين ضد التمييز العنصري الممارس ضدهم، وكان أول مظهر من مظاهر الاحتجاج نشوب اضطرابات «وادي الصليب» في حيفا عام ١٩٥٩، والتي تفجرت في أعقاب قرار السلطات منح اليهود المهاجرين من أوروبا شققاً سكنية راقية، ومنح اليهود الشرقيين أكشاكاً بدون مرافق أو خدمات للإقامة فيها، فقام الشرقيون المتواجدين في مدينة حيفا بمهاجمة مساكن الغربيين، وحطموا محالهم التجارية، واعتدوا على المؤسسات العامة، وقاموا بتخريبها[2]، وبعد ذلك توالى ظهور حركات احتجاج منظمة، فانطلقت جماعتا «الفهود السود»، و»القوس الشرقي» اللتان نظمتا مظاهرات ضد أشكال التمييز العنصري الممارس ضد الشرقيين، وقد فشلت هذه الحركات في تحقيق أهدافها؛ لأنها

---

(١) أقيمت هذه البلدات بغرض تحقيق هدفين أساسيين، هما: الدفاع عن حدود الدولة وإعاقة أي محاولة عربية لاجتياح إسرائيل؛ بحيث تلعب هذه البلدات دور قواعد عسكرية متقدمة، فمعظم قاطنيها هم من الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية النظامية أو في الاحتياط؛ وفي الوقت نفسه فإن الذين أقاموا في هذه البلدات طلب منهم فلاحة الأراضي الشاسعة التي سيطرت عليها القوات الصهيونية بعد طرد ملاكها الفلسطينيين بالقوة. انظر: النعامي، صالح، سديروت: مدينة التطوير التي تحولت إلى هدف لصواريخ القسام، موقع الصحافي والباحث صالح النعامي،١٦-٦-٢٠١٠. http://naamy.net/view.php?id=294.

(٢) شطريت، سامي، النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل ١٩٤٨-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٥-١٧.

سعت إلى عزل الشرقيين عن المجتمع الإسرائيلي، كما أنها ناصبت الحركة الصهيونية العداء، وذلك بعكس رغبة الأغلبية الساحقة من اليهود الشرقيين الذين كانوا يطمحون إلى تحسين ظروف حياتهم كجزء من المجتمع الإسرائيلي، وقد أدى نشوب حرب ١٩٧٣ إلى توجيه ضربة قاتلة إلى حركات الاحتجاج الشرقية؛ حيث أقنعت هذه الحرب جماهير اليهود الشرقيين أن حركات الاحتجاج توجه الطاقات إلى المكان الخطأ، وأنه في ظل المخاطر الوجودية التي تعيشها الدولة، فإنه يتوجب التجند للدفاع عنها، وليس المس بشرعيتها، حتى ولو كانت المطالب التي ترفع لتبرير ذلك عادلة[1]، وفي المقابل ظهرت أشكال أخرى من مظاهر النزعة الاثنية التي تعاظمت بنتائج هذه الحرب وتمثلت في إحداث تحولات في أنماط تصويت الشرقيين في الانتخابات العامة، فمنذ العام: ١٩٤٨ وحتى العام: ١٩٧٣ صوت معظم الشرقيين لصالح حزب العمل اليساري، الذي أشرفت حكوماته على تهجير اليهود الشرقيين، واستيعابهم داخل الكيان الجديد، لكن منذ العام: ١٩٧٣ انتقل الشرقيون لتأييد حزب الليكود اليميني، حيث حمل الشرقيون حزب العمل المسؤولية عن إدارة سياسة التمييز ضدهم، ووجه الشرقيون ضربة قاصمة إلى حزب العمل في انتخابات عام ١٩٧٧، عندما صوتت أغلبيتهم الساحقة لصالح حزب الليكود، مما أدى إلى حدوث الانقلاب السياسي الذي جاء بالليكود لأول مرة إلى سدة الحكم، وأدت إلى انتقال حزب العمل إلى مقاعد المعارضة.

ثانياً: الاندفاع نحو التدين:

لم يمثل الدين عنصراً قومياً لدى اليهود الشرقيين فقط، بل مثل أيضاً عنصراً اثنياً، حيث كانت التعبئة الدينية الوسيلة الأهم لانخراط الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي؛ وقد فاقمت حالة التمييز العنصري الذي مورس ضدهم من توجههم نحو الدين

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨٠-٢٨٢.

بعد هجرتهم إلى إسرائيل[1]، وكما قالت المفكرة اليهودية الشرقية «إيريس مزراحي»: «لم يكن أمام اليهود الشرقيين أي خيار غير التدين، من أجل أن يكون لهم صوت في الخطاب الصهيوني، فكل الأبواب أغلقت في وجه الشرقيين إلا باب الكنيس بقي مشرعاً»[2]، وتعود جذور تدين اليهود الشرقيين إلى المحاولات التي بذلها المستشرقون اليهود (الغربيون) الذين أرسلوا للدول العربية لإقناع اليهود هناك بالهجرة إلى فلسطين في الأربعينيات من القرن الماضي، حيث أدرك هؤلاء المستشرقون أنه من أجل إقناع اليهود الشرقيين بالهجرة فإنه يتوجب في البداية بعث الحماس الديني في نفوسهم، وذلك من أجل ردم الفجوة بينهم وبين اليهود الصهاينة، ومن أجل محو عروبتهم حتى يتم تصنيفهم كصهاينة[3]، ومع الوقت تحولت الديانة بالنسبة إلى اليهود الشرقيين علامة ومظهرا اثنيين.

ثالثاً: تقويض أسس الثقافة الغربية العلمانية:

لقد مثل حزب العمل الذي حكم إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى من عمر الدولة، دوماً الثقافة الغربية العلمانية المعادية للدين، وقد أدى سقوط الحزب وفشله في انتخابات عام ١٩٧٧، وصعود اليمين برئاسة الليكود إلى سدة الحكم إلى سقوط أسس هذه الثقافة؛ حيث أخذت تتلاشى رويداً رويداً حالة السطوة السياسية والثقافية للهوية الإسرائيلية الغربية، التي حاول حزب العمل المحافظة عليها[4]، وتشكلت بدلًا من الثقافة الغربية مجتمعات، أو هويات، أو ثقافات عدة شبه مستقلة، ومنفصلة عن

---

(١) شنهاف يهودا، كيف تحول الشرقيون إلى متدينين وصهاينة، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص٧٦

(٤) باروخ، كمرلنغ، الثابت والمتحول في المجتمع والثقافة الإسرائيلية، قضايا إسرائيلية، عدد ٣، ٢٠٠١، ص٦.

بعضها البعض، وإن كانت كل واحدة متعلقة بالأخرى داخل الدولة الإسرائيلية، وقد جرت هذه العملية من خلال انتقال القوة تدريجياً إلى مجموعات سكانية كانت في الماضي على هامش الدولة الإسرائيلية، وهو ما أدى إلى تعمق حدود اجتماعية كانت قائمة من قبل، وظهور حدود اجتماعية جديدة، مؤسسة على هويات جماعية جديدة؛ وتقوم هذه الحدود بخلق واستنساخ تواريخ وذاكرات جماعية، تحكي من جديد تاريخ الدولة والجماعة ذاتها ومكانها داخل المجموع بطريقة مختلفة عما هو متعارف عليه في كتابة التاريخ السائدة في إسرائيل[1].

رابعاً: تعزز نمط الفصل في الأمور الخلافية:

على الرغم من أن استراتيجية «بوتقة الانصهار» قد هدفت إلى إرساء أسس السياسة التوافقية الهادفة إلى عدم الحسم في القضايا الخلافية، فإنه منذ ثمانينيات القرن الماضي اتجهت قطاعات وشرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي نحو خوض معارك جماهيرية وثقافية، وسياسية، بهدف تفويض أسس السياسة التوافقية، وحاولت الشرائح المجتمعية، وماتزال الحد من هذه السياسة، واستبدالها بسياسة مغايرة، تقوم على الفصل والحسم في المسائل المتنازع عليها وحولها، وتتجلى مظاهر العمل على الحد من السياسة التوافقية في الجدل المستمر حول طابع الدولة وعلاقتها بالدين، والمطالبة بسن دستور، والموقف من الخدمة العسكرية، وكذلك توظيف القوة السياسية من أجل وضع حد لحالة عدم المساواة بين الغربيين والشرقيين في إسرائيل، وتقوم السياسة الجديدة على مبدأ «قاعدة الأغلبية»، الذي ينص على أن للأغلبية مهما تكن ضئيلة، سلطة اتخاذ القرارات الملزمة للجميع؛ حيث تتسم هذه السياسة بإضفائها جواً مشحوناً ومتوتراً وعدائياً

---

(١) المرجع السابق.

بين الأطراف المتنازعة[1]، وهناك من يربط بين الاتجاه نحو الحسم، وبين الانقلاب السياسي، الذي حدث عام: ١٩٧٧ بصعود الليكود إلى سدة الحكم بفضل أصوات الشرقيين، حيث فطن اليهود الشرقيون لضرورة توظيف قوتهم السياسية لتحقيق أهدافهم، والذي شجع المتدينين الشرقيين تحديداً على استغلال السياسة الجديدة هو حقيقة وجود قواسم مشتركة بين اليمين العلماني والمتدينين الشرقي، فبالإضافة إلى إدراك اليمين العلماني دور الشرقيين في صعوده إلى الحكم، فإن هذا اليمين يستند إلى المصادر الدينية في تسويغ مواقفه السياسية ومرتكزاته الأيدلوجية، فالسياسة الجديدة تتغذى على مشارب صهيونية بصيغتها اليمينية التي تعتمد على الروح القومية، والقوة العسكرية، والتشكيك في الآخر.

وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين اليمين والشرقيين، إلا أنه سرعان ما خابت رهانات الشرقيين على إمكانية أن يُحدثَ حزب الليكود اليميني، الذي تولى الحكم لأول مرة عام: ١٩٧٧، تغييراً جوهرياً في أوضاع الشرقيين، مما حفز انطلاق قوة سياسية جديدة ترفع لواء الدفاع عن حقوق الشرقيين مستفيدة من العوامل التي سبقت الإشارة اليها.

المطلب الثاني:
صعود حركة «شاس»

عند هجرة اليهود الشرقيين من الدول العربية والإسلامية في الخمسينيات، والستينيات من القرن الماضي، كان قد تم إنجاز إقامة الأطر التعليمية الدينية التي أشرفت عليها مرجعيات دينية غربية، سواء حريدية أو تابعة للمتدينين القوميين؛ لذا لم

---

(١) بشير، نبيه، «جدلية الديني السياسي في إسرائيل، حركة شاس كحالة دراسية»، مرجع سابق، ص١٤.

يجد اليهود المتدينون الشرقيون بداً من إرسال أولادهم إلى هذه الأطر التعليمية القائمة، وتحديداً للمؤسسات التعليمية التابعة للتيار الحريدي الليتائي، فقد كان الشرقيون حريصين من خلال دفع أبنائهم إلى التوجه إلى هذه المؤسسات على غرس القيم وأساليب الحياة الدينية التقليدية، والانعزال عن المجتمع، سيما في ظل محاولات المؤسسة الحاكمة اجتثاث الثقافة الشرقية، ولقد أثبت الكثير من الطلاب الشرقيين أنفسهم، وأصبحوا حاخامات، ومرجعيات دينية مرموقة، لكن ومع النجاحات التي حققوها إلا إنهم عانوا هناك- أيضاً- من التمييز والتفرقة على أسس اثنية، كما أجبرت الحاخامات والمرجعيات الدينية الشرقية على الخضوع بشكل مطلق لتعليمات المرجعيات الدينية الغربية[1]، وقد مثل الحاخامات الشرقيون نواة الحريدية الشرقية، التي خرجت من تحت عباءة الحريدية الغربية، وانفصلت عنها في النهاية، ولم تتحول الحريدية الشرقية إلى قوة سياسية إلا بعد تفجر الخلافات بين مرجعيات الحريدية الغربية ذاتها، وتحديداً بين الحاخام «شاخ» (زعيم التيار الليتائي) الذي كانت الحريدية الشرقية تخضع له، والحاخام «مغور» (زعيم التيار الحسيدي)، مما أدى إلى خروج الحاخام «شاخ» من «مجلس حكماء التوراة» الذي كان يوحد الليتائيين والحسيدين، ومن أجل توظيف ولاء الحاخامات الشرقيين له في بناء قوة سياسية، أوعز الحاخام «شاخ» عام: ١٩٨٣ إلى الحاخام «عفوديا يوسيف»[2]

---

(١) على الرغم من دراستهم في نفس المؤسسات التعليمية، إلا أن المرجعيات الدينية الحريدية الغربية حظرت على أتباعها من الغربيين تزويج بناتهم أو أبنائهم من الحريديم الشرقيين، بحيث إن الحريدي الغربي لا يوافق على زواج بنته من حريدي شرقي إلا في حال كان فقيراً أو أن بنته تعاني من مرض. انظر: شاحك، إسرائيل وميرفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل»، مرجع سابق، ص٥٥-٥٧.

(٢) ولد في بغداد عام ١٩٢٠ وهاجر إلى فلسطين في سن الرابعة، حيث نبغ في مجال العلوم الدينية، وأصبح حاخاماً عندما بلغ من العمر عشرين عاماً، وفي العام ١٩٤٥ أرسل إلى القاهرة ليتولى منصب رئيس المحكمة الدينية اليهودية في مصر ونائب الحاخام الأكبر ليهود مصر، وعاد إلى إسرائيل عام ١٩٥٠، ليصبح بعد ذلك الحاخام الأكبر الشرقي لإسرائيل، ويعتبر مؤسس حركة شاس، وهو من أهم مرجعيات الإفتاء في إسرائيل.

(أكبر مرجعيات الحريدية الشرقية) بتشكيل قائمة حزبية دينية لتتنافس في انتخابات عام: ١٩٨٤، وشكل الحاخام «يوسيف» حركة «شاس»، ويمثل مصطلح «شاس» اختصاراً لـ «إيحود سفارديم شومري توراة» (اتحاد الشرقيين المحافظين على التوراة)، لتمثل الحريدية الشرقية، حيث خاضت الحركة الانتخابات لأول مرة عام: ١٩٨٤، وفازت بأربعة مقاعد، ولم تثر مشاركة حركة «شاس» في الانتخابات والإنجازات التي حققتها ردة فعل كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، مع أن مشاركتها في الانتخابات أدت إلى خفض قوة التيار الحريدي الغربي بشكل واضح، بحيث انخفض تمثيل «ايجودات يسرائيل» من أربعة مقاعد إلى مقعدين، وقد نُظِرَ إلى انضمام «شاس» للخارطة الحزبية الإسرائيلية في البداية على أنه مجرد إضافة حركة حريدية جديدة بثوب شرقي، ولم يتوقع أحد أن تتحول هذه الحركة إلى قوة سياسية ذات حضور قوي، وتأثير بالغ على دوائر صنع القرار، وفي انتخابات عام: ١٩٨٨ زاد تمثيل حركة «شاس» إذ قفز تمثيلها من أربعة مقاعد إلى ستة مقاعد، وإثر هذه الانتخابات حدث الانفصال لأول مرة بين الحريدية الشرقية ممثلة في حركة شاس، والحريدية الغربية ممثلة في التيار الليتائي بقيادة الحاخام شاخ، إذ رفض الحاخام «عفوديا يوسيف» تعليمات الحاخام «شاخ» بانضمام «شاس» إلى حكومة اليمين، وقد مثل تمرد «يوسيف» على إرادة «شاخ» نقطة تحول فارقة في تاريخ حركة «شاس» والحريدية الشرقية بشكل عام، إذ شكلت «شاس» مرجعية دينية خاصة بها، تضم عدداً من كبار الحاخامات الشرقيين بزعامة الحاخام «يوسيف»، وقد أطلق على هذه المرجعية «مجلس كبار حكماء التوراة»، وعلى الرغم من وجود هذا المجلس، إلا أن الحاخام «يوسيف» ظل صاحب القول الفصل، ومنذ العام: ١٩٨٤ ظلت حركة «شاس» شريكاً أساسياً في جميع الحكومات الإسرائيلية باستثناء حكومة شارون الثانية: (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، ومنذ مشاركتها في الانتخابات لأول مرة عام: ١٩٨٤ وحتى العام: ٢٠٠٩ كان أقل عدد من المقاعد التي حصلت عليه الحركة أربعة مقاعد وذلك عام

١٩٨٤، وأكبر عدد كان لها ١٧ مقعداً، وذلك عام: ١٩٩٩، وتملك «شاس» حالياً ١١ مقعداً في البرلمان وتحتفظ بأربعة حقائب وزارية، ويظهر جدول رقم (١)، تطور تمثيل حركة شاس والحركات، والأحزاب الدينية في الكنيست، مع العلم أن عدد أعضاء الكنيست ١٢٠ عضو.

ويتضح من المعطيات التي يضمها الجدول أن تعاظم تمثيل المتدينين في الكنيست ارتبط بشكل أساس بانطلاق حركة «شاس»، حيث باتت تمثل أكبر حركة دينية سياسية في إسرائيل.

جدول رقم (١):

تطور تمثيل الأحزاب الدينية في الكنيست

الأحزاب الدينية	عدد المقاعد								
	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧
مزراحي	٤	٢							
هبوعيل مزراحي	٦	٨							
مفدال			١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢
أغودات إسرائيل	٦	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٥	٤
بوعلي أغودات		٢	٣	٣	٢	٢	٢		١
الإجمالي	١٦	١٥	١٧	١٨	١٨	١٧	١٨	١٥	١٦
النسبة من مائة	١٣,٣	١٢,٥	١٤,١	١٥	١٨	١٤,١	١٥	١٢,٥	١٣

الأحزاب الدينية	عدد المقاعد								
	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩
شاس	٠	٤	٦	٦	١٠	١٧	١١	١٢	١١
المفدال	٦	٤	٥	٦	٩	٥	٦	٠	٠
اجودات يسرائيل	٤	٢	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ديجل هتوارة	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
يهدوت هتوارة	٠	٠	٠	٤	٤	٥	٥	٦	٥
مورشاه	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
البيت اليهودي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣
كاخ	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تامي	٣	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاتحاد الوطني	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٧	٩	٤
إجمالي	١٣	١٤	١٨	١٦	٢٣	٣٢	٢٩	٢٧	٢٣
النسبة من مائة	١٠,٨	١١,٦	١٥	١٣,٣	١٩,١	٢٦,٦	٢٤,١	٢٢,٥	١٩,١

الجدول من إعداد الباحث، ويستند إلى المعطيات الواردة في موقع الكنيست على شبكة الانترنت،
http://www.knesset.gov.il/history/heb/heb_hist2_s.htm

وقد استغلت «شاس» وجودها في الحكومات المتعاقبة في إقامة مؤسسات دينية، وتعليمية، واجتماعية خاصة بها، سيما في التجمعات السكانية التي تتواجد فيها نسبة كبيرة من الشرقيين، كمدن التطوير، والأحياء الشعبية في المدن الكبيرة، وأقامت المدارس ورياض الأطفال.

أسباب تعاظم قوة «شاس»:

تحتكر «شاس» تمثيل نسبة كبيرة من اليهود الشرقيين منذ انطلاقها عام: ١٩٨٤، حيث أصبحت إحدى المركبات الأساسية في أي حكومة تشكل في إسرائيل، وقد حرصت الحركة دوماً على الاستحواذ على حقائب: الداخلية، والرفاه الاجتماعي، والأديان، والإسكان، لما لهذه الوزارات الخدمية من تأثير كبير على قطاعات واسعة من الجمهور، وتحديداً جمهور الشرقيين، فمن خلال احتفاظها بوزارة الرفاه الاجتماعي وسعت الحركة من دائرة المساعدات التي تقدم للفئات الفقيرة في المجتمع، والتي يشكل الشرقيون نسبة كبيرة منها، ومن خلال سيطرتها على وزارة الإسكان أحدثت الحركة ثورة في سياسة «قروض الإسكان»، التي تمكن الأزواج الشابة الفقيرة من شراء شقق سكنية في ظروف ميسرة، وبطبيعة الحال فإن الأغلبية الساحقة من المستفيدين من هذه السياسة هم اليهود الشرقيون، ومن خلال احتفاظها بوزارة الأديان تمكنت الحركة من احتكار تقديم الخدمات الدينية للجمهور، حيث تمكنت من تحديد هوية أعضاء المجالس الدينية في المدن، وأصبح أعضاء الحركة يشكلون النسبة الأكبر في هذه المجالس، مع العلم أن هذه المجالس تكون في احتكاك دائم مع المتدينين والعلمانيين على حدٍ سواء، ومن خلال الاحتفاظ بهذه الوزارة تعززت فرص مرشحي «شاس» لتولي مناصب حاخامات المدن، سيما المدن الكبرى، علاوة على أن الحركة توسعت في تأهيل أنصارها ليصبحوا حاخامات من أجل تمكينهم من العمل داخل المؤسسات الدينية كقضاة في المحاكم الدينية، وكمشرفين على تقديم الطعام وفق الشريعة اليهودية، وكمدرسين إلى غير ذلك[١].

---

(١) إيلان، شاحر، شاس: مصادر القوة (شاس: مكوروت هعوتسما)، هآرتس، ١٨-٤-٢٠٠٢.

وسعت «شاس» دوماً للاحتفاظ بوزارة الداخلية، على اعتبار أن هذه الوزارة تتحكم في الموازنات المخصصة للمجالس البلدية للمدن، والبلدات والمستوطنات، ويتبين من خلال المعطيات الرسمية أنه خلال تولي «شاس» وزارة الداخلية طرأت زيادة كبيرة على المخصصات المالية الموجهة لمدن التطوير التي تقطنها أغلبية من اليهود الشرقيين؛ حيث أسهم هذا الواقع في فوز قوائم الحركة في الانتخابات للمجالس المحلية في الكثير من المدن والبلدات[1].

في الوقت نفسه نجحت الحركة منذ مشاركتها لأول مرة في الائتلافات الحاكمة في تضمين الاتفاقيات الائتلافية بنوداً لدعم القطاعات السكانية التي تمثلها، إذ تنص بعض هذه البنود على زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي للعائلات كثيرة الأولاد؛ حيث إن متوسط عدد الأولاد في العائلات الحريدية الشرقية يصل ثمانية، كما حرصت الحركة على زيادة مخصصات البطالة للعاطلين عن العمل؛ علاوة على أن «شاس» نجحت دوماً في تضمين الاتفاقيات الائتلافية بنوداً تنص على تخصيص موازنات كبيرة لمؤسساتها الدينية والتعليمية الخاصة، وقد أنشأت «شاس» منظومة تعليمية خاصة بها أطلقت عليها «همعيان» أي «النبع»، تبدأ برياض الأطفال، وتنتهي بمعاهد إعداد المعلمين، علاوة على إنشاء الحركة مؤسسات خدماتية خاصة للعناية بالمحتاجين وذوي الحاجات الخاصة لتقديم العون لهم.

ومثلت سيطرة «شاس» على الوزارات الخدمية وما يتبعها من مؤسسات رديفة مصدراً لاستيعاب أعضائها وأنصارها في المؤسسات الحكومية، وهذا ما أصبح بحد ذاته قوة جذب للشباب الشرقي الطموح للانضمام إلى الحركة.

ومن مصادر تعاظم قوة «شاس» سعيها إلى دفع أكبر عدد من اليهود العلمانيين للتدين والتعلق بأهداب الشريعة، وبخلاف الحريدية الغربية، فقد وظفت «شاس»

---

(١) المرجع السابق.

حاخاماتها في دعوة العلمانيين للدين، حيث انتشر هؤلاء الحاخامات في ميادين المدن، والمقاهي، وأماكن العمل لدعوة العلمانيين، وتحديداً الشباب للتدين والتوبة، أو ما يطلق عليه بالعبرية «حزرا بتشوفا». وقد تخصص عدد من الحاخامات في دعوة العلمانيين للدين، ومن أبرز هؤلاء الحاخام إلياهو باز، الذي حقق نجاحات هائلة في هذا الجانب، حيث أقنع الآلاف من الشباب العلماني الشرقي بالتحول للتدين.

ونظراً إلى أن معظم الحاخامات الذين يتولون هذه المهمة هم من المرتبطين بحركة «شاس»، فقد تحول معظم «التائبين» ليكونوا جزءاً من جمهور الحركة. وقد حقق بعض التائبين نجاحات كبيرة، حيث أصبح بعضهم نواباً في الكنيست ووزراء، مثل وزير الرفاه الاجتماعي السابق الحاخام «شلومو بن عيزري»، الذي لولا تورطه في فضيحة مالية لكانت الطريق أمامه معبدة للتنافس على زعامة الحركة[1].

«شاس» والخطاب الصهيوني الجديد:

بخلاف الحركات الحريدية الغربية، لم تركز حركة «شاس» على الخطاب الديني والعلاقة بين الدين والدولة فقط، بل اتسم خطابها أيضاً بالطابع الاثني، حيث رفعت لواء الدفاع عن حقوق اليهود الشرقيين، سواءً كانوا متدينين، أو علمانيين، وقد أكدت الحركة على أنه بالإضافة إلى دفاعها عن قيم التوراة، فإن من أهم مسوغات انطلاقها سعيها لتخليص الشرقيين من عقود من الغبن الذي مورس ضدهم من قبل النخبة الغربية العلمانية الحاكمة[2].

---

(١) شطريت، سامي، النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل ١٩٤٨-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٢) راهط، مناحيم، شاس- الروح والقوة (شاس -هروح فهكوح)، تل أبيب، ألفا تكشورت، ١٩٩٨، ص١٤.

وقوبل هذا الخطاب بحماس شديد من قبل الشرقيين، الذين خابت آمالهم في النخب اليهودية الشرقية، التي انضمت إلى الأحزاب العلمانية، ولم تسهم في تحسين أوضاع الشرقيين.

وقد وظف قادة «شاس» مظاهر الضائقة التي عاشها اليهود الشرقيون في تسويغ مطالبتهم بالتصويت لهذه الحركة، ففي الحملة الانتخابية التي سبقت انتخابات عام: ١٩٨٤ تساءل الزعيم السياسي للحركة في ذلك الوقت الحاخام «إسحاق بيريتس»[1]: «لماذا نزلاء السجون هم من الشرقيين؟ ولماذا معظم المدمنين على المخدرات من الشرقيين؟ لماذا تضطر النساء الشرقيات لامتهان الدعارة؟ لماذا تتعاظم نسبة التسرب من المدارس لدى الشرقيين؟ لماذا هناك بون شاسع بين نسبة الجامعيين الغربيين والشرقيين؟ متى تم آخر مرة تعيين قاض شرقي في المحكمة العليا؟...... هذا بسبب سياسة التمييز والغبن الذي مورس ضد أبناء الطوائف الشرقية، وهذا ما عزمت «شاس» على وضع نهاية له مرة وإلى الأبد».

واعتبر الحاخام «آرييه درعي» الذي تولى قيادة الحركة بعد بيريتس أن النخب العلمانية الغربية قد تعمدت إقصاء الشرقيين عن مواقع التأثير على دوائر صنع القرار في الدولة لدوافع عنصرية، وأن الأحزاب العلمانية التي سيطرت عليها النخب العلمانية الغربية تواطأت في تكريس هذا الواقع، وأن الفكاك من هذا الواقع يتطلب مضاعفة التصويت للحركة من أجل منحها القوة اللازمة لتغيير الواقع السياسي بحيث يضطلع الشرقيون بدورهم التاريخي[2]، ولعل أهم الشعارات التي رفعتها «شاس» في جميع حملاتها الانتخابية كان «إعادة المجد التليد إلى عهده»، حيث زعمت «شاس» من خلاله أن الثقافة اليهودية الشرقية تمثل الأصل، وأن ما عداها لا أصل له، وقد أعاد

---

(١) المرجع السابق، ص٣٠.

(٢) سيرنا، يغآل، درعي غاضب (درعي زوعيم)، يديعوت أحرنوت، ٢٥-٩-١٩٩٦.

قادة «شاس» ومنظروها إلى الأذهان حقيقة أن اليهودية انطلقت من الشرق وأن أنبياء إسرائيل هم شرقيون وأن كبار مرجعيات الإفتاء على مر العصور من أمثال الرمبان والرمبام هم شرقيون؛ أي أن «شاس» لم تقدم خطاباً اعتذارياً بل خطاباً هجومياً.

ويكمن سر نجاح حركة «شاس» -كحركة احتجاج على التمييز العنصري الذي لحق بالشرقيين- في أنها انطلقت كجزء من الطيف الصهيوني، ولم تسع إلى رفض الصهيونية، كما سلكت حركات الاحتجاج الشرقية التي سبقتها، بل عمدت إلى إعادة تعريف الصهيونية، وقدمت نفسها على أنها تمثل «الصهيونية الحقة»، وهدف التعريف الجديد إلى نسف مرتكزات الصهيونية، التي أرساها العلمانيون القوميون، فإذا كانت الصهيونية الغربية قد قامت على العلمانية، فإن الصهيونية التي تقدمها «شاس» تقوم على أساس الدين وتراث التوراة، ففي تعريفه لحركة «شاس»، يقول زعيمها السابق الحاخام «إسحاق بيريتس»: «نحن حركة صهيونية بالمعنى الحقيقي للكلمة والعميق والواسع للصهيونية، تنبع صهيونيتنا من رؤى الأنبياء ومن نشيدنا اليومي في الصلاة»[1]، ففي نظر قادة الحريدية الشرقية فإن التعريف الجديد للصهيونية يخلصها من «عيوبها»، وعلى رأسها الطابع الأوروبي، الاستشراقي المناهض للشرقية، من ناحية ثقافية، كما أخذت «شاس» على الصهيونية الغربية أنها أرست قيماً علمانية لصرف اليهود عن تراثهم، وبالتالي فإن الصهيونية التي تبشر بها «شاس» تحافظ على تراث الآباء وتعتبر الدين اليهودي جوهر الكيان اليهودي.

ورداً على بعض الاتهامات التي وجهت إلى الحركة بأنها غير صهيونية، قال الحاخام «عفوديا يوسيف»: «وفق مصطلحاتنا، فإن الصهيوني هو إنسان يهوى صهيون ويؤدي فريضة الاستيطان في البلاد، إننا نصلي لصهيون ولأورشليم ولسكان إسرائيل بحاخاماتها وطلابها... بماذا هم صهيونيون أكثر منا»[2]؟!

---

(١) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل، حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص٥٩.

لقد أدركت «شاس» الرغبة الجامحة لدى اليهود الشرقيين -على وجه الخصوص- في إبراز الهوية الدينية اليهودية على حساب الهوية المدنية، مما جعلها تستأثر بتأييد نسبة كبيرة من الشرقيين، فعلى سبيل المثال فإن ١٣٪ من الجنود في الجيش الإسرائيلي يصوتون للحركة[١]. في الوقت نفسه فإن تسعة من أصل أحد عشر لاعباً يشكلون منتخب إسرائيل لكرة القدم هم من الشرقيين العلمانيين، وجميعهم يؤكد أنه يصوت لحركة شاس[٢]، وأحد الأسباب التي دفعت «شاس» إلى عدم الخروج عن إطار الصهيونية، كما فعلت الحريدية الغربية في بداية عهدها هي أن الأغلبية الساحقة من جمهورها ليست من الحريديم، حيث إن: ٢٥٪ من مصوتيها من الحريديم، و٥٠٪ من التقليديين، والباقي من العلمانيين[٣].

ونرى أن «شاس» اختارت عن وعي إعادة تعريف الصهيونية، وبذلك كانت أول حركة شرقية تقترح بديلاً كاملاً للصهيونية الغربية، ففي نظر «شاس» أضحت الهوية الشرقية بحلتها الدينية تحتل مركز الشرعية والصدارة في الهوية الإسرائيلية، فيما أصبح الباقون هم «الآخرون»، من هنا فإن الحركة تزرع في نفوس منتسبيها الشعور بالثقة بالنفس والفخر بالانتماء إليها والتقليل من شأن الآخرين، ويقلل خطاب «شاس» من شأن الغربيين سواءً كانوا علمانيين أو متدينين[٤].

---

(١) راهط، مناحيم، شاس- الروح والقوة (شاس- الروح والقوة، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) شارون، بوعاز، «فريق شرقي»(نفخيرت مزراحيت)، معاريف، ١٦-٥-٢٠٠٦.

(٣) شطريت، سامي، «النضال الشرقي في إسرائيل -بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل ١٩٤٨-٢٠٠٣»، مرجع سابق، ص٣٦٩.

(٤) وصف الحاخام أهارون بو حصيرة أحد مرجعيات الحريدية الشرقية المتدينين الغربيين بأنهم كفار وأن الرب قد غضب عليهم بسبب التمييز الذي مارسوه لفترة طويلة ضد الشرقيين، وأن الشرقيين أعلى مكانة من المتدينين الغربيين لأنهم المدافعون الحقيقيون عن تراث التوراة وشرفها. وردت تصريحاته في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في نشرة أخبار الساعة الثامنة مساءً بتاريخ ١٦-٦-٢٠١٠.

وقد استفادت حركة شاس من أنماط تدين اليهود في إسرائيل، حيث تدلل الدراسات على حدوث زيارة في نسبة التقليديين الذين يواظبون على الالتزام ببعض التعاليم الدينية ويتجاهلون غيرها، كما يدلل على ذلك جدول رقم (٢)، الذي يوضح درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي بناءً على درجة الالتزام بالتعاليم الدينية.

جدول رقم (٢): درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي اليهودي بناء على درجة الالتزام بالتعاليم الدينية (١٩٧٣-٢٠٠٠)

درجة التدين	ما قبل التسعينيات						إجمالي
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٩٠	
ملتزم بكافة التعاليم الدينية	١١	١٠	١٤	٩	١٠	٩	١١
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	١٣	١١	١٢	١٤	١٩	١٩	١٥
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٤٢	٤٢	٤٤	٤٣	٤١	٤٥	٤٢
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٣٣	٣٦	٢٩	٣١	٣١	٢٦	٣٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

درجة التدين	ما بعد التسعينات								إجمالي
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠	
ملتزم بكافة التعاليم الدينية	٩	٨	٧	٩	٩	٩	٩	١٠	٩
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	١٩	١٧	١٨	١٨	١٨	٢١	٢٠	١٩	١٩
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٤٧	٤٤	٤٨	٤٦	٤٨	٤٧	٤٧	٤٨	٤٦
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٢٥	٣١	٢٧	٢٧	٢٥	٢٣	٢٤	٢٣	٢٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(الشقاقي، خليل، «مسيرة مترددة نحو الاعتدال وموقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من السلام ١٩٨٠-٢٠٠١»، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية والمسحية، ٢٠٠٢، ص ٦٩).

ولما كانت الأغلبية الساحقة من جمهور حركة «شاس» من المتدينين التقليديين، الذين يلتزمون ببعض التعاليم الدينية، فإن النتائج التي تضمنها جدول رقم (٢) تدلل على أن هذا الجمهور قد زاد، حيث قفز من ٤٢ بالمائة إلى ٤٦ بالمائة.

ومما لا شك فيه أن جميع مصوتي «شاس» تقريباً من الشرقيين، لكن في الوقت نفسه ليس كل الشرقيين يصوتون لشاس، حيث يصوت ربع الشرقيين فقط للحركة، مع العلم أن الشرقيين يشكلون حالياً ٤٥٪ من الجمهور اليهودي في إسرائيل[١].

«شاس» والموقف من الصراع مع العرب:

مثلها مثل الحريدية الغربية، لم تبد حركة «شاس» في البداية اهتماماً كبيراً بالجوانب السياسية المتعلقة بالصراع مع العرب؛ إذ ركزت بشكل أساس على الجانب الاثني، على

(١) راهط، مناحيم، شاس – الروح والقوة، مرجع سابق، ص٨٩.

اعتبار أنها حركة اجتماعية عنيت بشكل أساس بالدفاع عن حقوق الشرقيين، ومواجهة أشكال التمييز العنصري ضدهم، لكن الحركة تحولت بعد ذلك إلى اتخاذ مواقف واضحة من القضايا المتعلقة بالصراع، وأخذت تتبنى مواقف يمينية متطرفة، سواءً على صعيد الموقف من مشاريع التسوية المطروحة لحل الصراع، أو على صعيد تحمس الحركة لسياسة القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين والعرب.

وهناك علاقة وثيقة بين توجهات «شاس» السياسية وطبيعة جمهور مصوتيها؛ حيث إن كل الدلائل تشير إلى أن هذا الجمهور متطرف من ناحية سياسية، فمعظم مصوتي الحركة كانوا في الأساس من مصوتي حزبي «الليكود» و«المفدال»، كما أن «شاس» حصلت على أصوات معظم مؤيدي حركة «كاخ» الإرهابية المتطرفة، التي كانت تدعو بشكل صريح إلى طرد الفلسطينيين بالقوة إلى الدول العربية، سيما بعدما الكنيست على هذه الحركة التنافس في الانتخابات[1].

وعند محاولة سبر أغوار ظاهرة تطرف اليهود الشرقيين والأسباب الكامنة وراء اتخاذهم مواقف متطرفة من العرب والفلسطينيين تحديداً، على الرغم من أنه كان يفترض أن يكونوا أكثر القطاعات اليهودية قرباً من العرب، بسبب الإرث الثقافي المشترك، **وهناك أربعة أسباب تكمن وراء هذه الظاهرة:**

أولاً: أسهم تدين الشرقيين وتشبعهم بالمفاهيم الدينية التي سبقت الإشارة إليها، وتحديداً تلك المتعلقة بـ «أرض الميعاد»، و«الشعب المختار»، وغيرها في تهيئة الشرقيين لتبني مواقف متطرفة من الصراع.

---

(١) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل-حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص ٦١.

ثانياً: أدت حرب عام: ١٩٦٧ إلى تحسين أحوال الشرقيين الاقتصادية بشكل نسبي، حيث إنه حتى نشوب هذه الحرب كان الشرقيون يحتكرون المهن التي تتطلب جهداً بدنياً وغير جاذبة، مثل أعمال النظافة والبناء والإنشاءات، وبعد الحرب حل الفلسطينيون محلهم في هذه المهن بعد أن فتحت الحدود بين الأراضي المحتلة وإسرائيل، وتم استيعاب اليهود الشرقيين في أماكن عمل أكثر إغراءً، من هنا فقد ارتبط التحسن النسبي في أوضاع اليهود الشرقيين بالاحتلال والسيطرة على الأراضي العربية، مما جعلهم يتخذون موقفاً سلبياً من صيغ التسوية التي تهدف إلى تغيير الواقع بشكل جذري.

ثالثاً: رأى اليهود الشرقيون أن التخلص من فلسطينيي: ٤٨ [١] الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية تحديداً، سيخلص اليهود من الازدواجية بين الهوية اليهودية الدينية، والهوية المدنية، حيث إن الهوية المدنية يفترض أن تعكس هويات جميع المواطنين؛ يهوداً كانوا أو عرباً؛ لذا فإنه عندما يتم التخلص من العرب، فإن الهوية المدنية تصبح رديفاً للهوية الدينية.

رابعاً: رغبة الشرقيين في إثبات الذات، وللتدليل على تماهيهم مع الدولة، كما يقول الرئيس الإسرائيلي الأسبق «إسحاق نافون» (العراقي الأصل)، فإن الشرقيين يرون في تبني المواقف المتطرفة مظهراً من مظاهر الإخلاص للدولة[٢].

وتدل المعطيات البحثية على أن جمهور حركة « شاس » يتبنى مواقف متطرفة من الصراع؛ حيث إن ٧١٪ من هذا الجمهور يعتقد أن دولة إسرائيل لا تستطيع أن تعيش

---

(١) هم الفلسطينيون الذين نجحوا بالتشبث في أرضهم خلال حرب عام١٩٤٨ ولم تنجح العصابات الصهيونية في طردهم منها، لذا كانت مدنهم وقراهم ضمن المناطق التي أعلنت فيها إسرائيل، ومنحوا الجنسية الإسرائيلية، ومن ناحية نظرية يمنحون الحقوق السياسية ممثلة في حق الانتخاب والترشيح، لكنهم يعانون من تمييز عنصري كبير، وذلك باعتراف مؤسسات الدولة.

(٢) نافون، إسحاق، تدين الشرقيين (هتحردوت هسفارديم)، يديعوت أحرنوت، ٢١-٥-٢٠٠١.

إلى جانب دولة فلسطينية؛ في حين أن ٩٪ من مصوتي الحركة فقط يوافقون على مجرد وجود مفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية، وفي الوقت الذي أيد ٤٤٪ من الجمهور الإسرائيلي اتفاقيات أوسلو التي وقعتها إسرائيل مع منظمة التحرير، فإن ١٨٪ فقط من جمهور «شاس» أيد هذه الاتفاقيات[1].

أوجه التشابه والاختلاف بين الحريدية الشرقية والحريدية الغربية:

لقد خرجت الحريدية الشرقية من عباءة الحريدية الغربية، وهذا ما جعلها تتأثر بالكثير من سمات العمل الحزبي والسياسي لدى هذه الحريدية، وفي الوقت نفسه فإن هناك مواطن اختلاف واضحة بين الاتجاهين، **وسنرصد هنا مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما:**

أوجه التشابه:

لا يتم إجراء انتخابات داخلية لاختيار ممثلي الأحزاب الحريدية الشرقية والغربية للانتخابات، فالمرجعيات الدينية ممثلة في «مجلس كبار علماء التوراة» و«مجلس حكماء التوراة»، هما اللذان يختاران النواب ويحددان أياً منهم يجب أن يمثل هذه الأحزاب في الحكومة، ويعترف النواب والوزراء الحريديم الشرقيون والغربيون بتواضع علناً أنهم يخدمون مجالس حكماء وعلماء التوراة فقط، ويتلقون توجيهاتهم قبل القيام بأي خطوة أو قرار، في الوقت نفسه لا يقبل أي سياسي حريدي من حزب ما توجيهات من مرجعية دينية لحزب آخر، وتبقى النقاشات التي تجريها مجالس الحاخامات سرية، وقراراتها غير قابلة للاستئناف، ويتم التعامل معها كإلهام إلهي، وإذا توفى أحد أعضاء مجالس علماء

---

(١) هرمان، تمار، يعار، إفرايم، حمائمية شاس: وهم وواقع (هيونيوت شل شاس: هدميون فهمتسيئوت)، في «يوآف بيلد (محرر)، «شاس: تحدي الماهية الإسرائيلية «، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

التوراة فإن خليفته يعين بواسطة بقية الأعضاء. ولا تملك الأحزاب الحريدية مؤسسات حزبية ، مثل مكتب سياسي أو لجنة تنفيذية. وظلت البنية السياسية في الحريدية الشرقية والغربية حكراً على الذكور، ولم يحدث أن تولت النساء أي موقع في الأحزاب الحريدية.

مواطن الاختلاف:

في الوقت الذي تتشدد فيه المرجعيات الحريدية الغربية وتتطرف في التشريع والفتاوى وتطالب أتباعها بالتدقيق في أداء الفرائض الدينية، فإن الحريدية الشرقية تتبع مبدأ التيسير والتسهيل على اليهود، ويرى «شلومو دويش» الباحث المتخصص في الاتجاهات الحريدية أن الطابع التيسيري الذي اتسمت به الحريدية الشرقية يعود بشكل خاص إلى طبيعة الدين في الثقافة الشرقية، حيث إن تدين اليهود الشرقيين يرتكز على ما يمكن تسميته بـ «الدين الشعبي» القائم على الإيمان بالرب والتعبير عن هذا الإيمان بأداء «العبادات» البسيطة مثل الصلاة، التي لا يشترط أداؤها في الكنيس، وزيارة قبور «الأولياء»، خلافاً للنمط الحريدي الغربي المتشدد في أداء كل الفرائض وفق ما جاءت في النصوص المكتوبة[١]، من هنا فإن نمط التدين الشرقي يستند إلى نمط تدين يقوم على التقيد بتقاليد دينية محددة وعلى الانتقائية، حيث يختار المتدين الشرقي الالتزام بعبادات محددة ويتجاهل الأخرى، وعليه فقد كانت فتاوى الحاخامات الشرقيين المتعلقة بالممارسات الدينية والأحوال الشخصية أقل صرامة من تلك التي يصدرها الحاخامات الغربيون، حيث يراعي الحاخامات الشرقيون متطلبات الحياة والواقع والظروف المحيطة، وفيما يتعلق بالموقف من تطبيق تشريعات وفتاوى الحاخامات السابقين المتعلقة بالأحوال الشخصية فإن الحريدية الشرقية تؤكد أنه يتوجب على « فقهاء» الشريعة

(١) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد- نظرة على نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٤.

أن يراعوا الواقع التاريخي وحيثياته والتغييرات التي طرأت منذ نزول التوراة وكتابة التلمود، وبالتالي لا ترى في قيام حاخاماتها بالتجديد؛ وإعطاء تفاسير مبتكرة تناسب الواقع المعيش، مساً بالشريعة والتراث اليهوديين، وهذا بخلاف الحريدية الغربية التي تحط من قدر الاجتهادات الفقهية و ترفض التفاسير العصرية للشريعة، وفي الوقت الذي يتسم فيه المجتمع الحريدي الغربي بالانغلاق على ذاته والسعي للانفصال عن المجتمع العلماني واعتبار ذلك قيمة دينية عليا، فإن الحريدية الشرقية تشجع أتباعها على الاختلاط بالمجتمع العلماني، فوزراء ونواب حركة «شاس»، يدأبون على الظهور على شاشات التلفزة ويشاركون بفاعلية في الجدل الدائر حول كل القضايا التي على جدول الاهتمام الجماهيري.

خلاصة:

يتضح مما تقدم أن التيار الديني الصهيوني يمثل إطاراً فضفاضاً يضم اتجاهات دينية متباينة تتفاوت في مستوى اندماجها في المؤسسات الإسرائيلية ومحاولاتها للتأثير على دائرة صنع القرار فيه بوسائل شتى، وترتبط أهداف الحركات التي تشكل التيار الديني الصهيوني بالسعي إلى التأثير على صنع القرار بالمسوغات التي انطلقت هذه الحركات من أجلها، فمنها من انطلق لدوافع أيدلوجية قومية، مثل: المتدينين القوميين الذين وضعوا نصب أعينهم العمل على تعاظم المشروع الاستيطاني في الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، في حين انطلقت حركة «شاس» لدواع اثنية اجتماعية للدفاع عن حقوق اليهود الشرقيين، ومحاولة رفع الغبن الممارس ضدهم، أما الحريدية الغربية فقد حرصت بشكل خاص على الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية، وقد حدث تقارب بين مركبات الصهيونية الدينية، حيث باتت تتوحد في الدفاع عن المشروع الاستيطاني وطابع الدولة اليهودي.

وقد استغلت مركبات التيار الديني الصهيوني طابع النظام السياسي الإسرائيلي الخاص في محاولاتها مراكمة القوة والنفوذ، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنظومة الغربية التي تسمح للأحزاب بمشاركة الدولة في تقديم الخدمات للجمهور، وهي السمة التي جهدت الأحزاب الدينية في استنفاد الطاقة الكامنة فيها، فتوسعت في إقامة منظومات تعليمية واجتماعية ودينية خاصة بها لضمان تغلغلها في المجتمع الإسرائيلي، وتجنيد المزيد من الأنصار والأتباع لها، لكن مكونات التيار الديني الصهيوني تتفاوت في درجة اندماجها في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث إن بعضها يرى في الاندماج سبيلاً لمراكمة القوة والنفوذ، في حين يرى البعض الآخر أن الاندماج يمثل وصفة للضياع والذوبان.

وعلى صعيد العلاقات بين الحركات والأحزاب التي تشكل التيار الديني الصهيوني يتضح أنها تأثرت بشكل كبير بالخلافات الفقهية بين مرجعياتها الدينية.

الفصل الثالث
الصهيونية الدينية وآليات مراكمة القوة

- □ المبحث الأول: التحولات التي أسهمت في تعاظم التيار الديني الصهيوني.
- □ المبحث الثاني: التعليم الديني.
- □ المبحث الثالث: مكانة الفتوى الدينية.
- □ المبحث الرابع: اختراق الجيش.

☐ مقدمة:

شهدت إسرائيل أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي تحولات كبيرة أسهمت إلى حد كبير في تعاظم قوة التيار الديني الصهيوني، مما عزز ثقته بذاته، ومكنه من التأثير بشكل كبير على دوائر صنع القرار في إسرائيل وعلى الحراك الاجتماعي والاقتصادي فيه بشكل واضح، وبدرجة لا تتناسب مع الوزن الديموغرافي لهذا التيار، فقد شهد عام: ١٩٧٧ صعود اليمين العلماني للحكم في إسرائيل لأول مرة بعد أن حكم اليسار ويسار الوسط لأكثر من ٢٩ عاماً، وهذا ما مكن الأحزاب والحركات التي تشكل التيار الديني الصهيوني من أن تلعب لأول مرة دور «بيضة القبان» في الائتلافات الحزبية التي توالت على حكم إسرائيل منذ ذلك الوقت.

لم يكن بوسع اليمين العلماني تشكيل أي حكومة بمفرده وكان مضطراً للتحالف مع الأحزاب الدينية لكي يتسنى له بلورة ائتلافات حكومة تحظى بتأييد الأغلبية المطلقة في البرلمان، وذلك بخلاف ما كانت عليه الأمور مع اليسار، ويسار الوسط، الذي كانت قدرته على تشكيل الحكومات منذ عام: ١٩٤٨ وحتى عام: ١٩٧٧، لا تتوقف على التحالف مع الأحزاب الدينية.

وقد منح الواقع الجديد الأحزاب الدينية الفرصة لإملاء أجندتها السياسية والاجتماعية على الحكومات المتعاقبة، علاوة على تمكينها من تطوير مؤسساتها التعليمية والاجتماعية والدينية، مستفيدة من مصادر الدعم الحكومي.

إن تعاظم قوة التيار الديني الصهيوني لم يكن نتاج تحولات إسرائيلية داخلية فحسب، بل كانت أيضاً نتاج تطورات خارجية، فاندلاع انتفاضة الأقصى، وما تبعها من انهيار مشروع التسوية السياسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كان له بالغ التأثير في تزايد تأثير التيار الديني الصهيوني، في الوقت نفسه تركت التطورات العالمية بصماتها الواضحة في التأثير على تنامي دور التيار الصهيوني، فقد كان للعولمة نتائج عكسية؛ حيث أسهمت في تزايد دافعية الكثير من اليهود إلى العودة إلى الجذور الدينية، وزاد من حماس المرجعيات الدينية للعمل على إقناع العلمانيين بالعودة إلى الدين، وهما ما استفادت منه الأحزاب والحركات الدينية.

لم يتوقف تعاظم التيار الديني على التحولات الداخلية والخارجية، بل سرعان ما انتقل هذا التيار إلي مرحلة مراكمة النفوذ عبر مكاينزمات محددة وواضحة؛ كان على رأسها: تطوير مؤسساته التعليمية، لتساعده على التوسع واستقطاب قطاعات جماهيرية جديدة، بالإضافة إلى نجاحه في اختراق المؤسسة الأمنية وتبوئه للمواقع القيادية في الجيش، على اعتبار أن العسكر يشكلون وحدة أساسية وهامة من منظومة صنع القرار في إسرائيل، علاوة على نجاح المتدينين في التسلل إلى بعض الأحزاب العلمانية، وتحديداً

حزب الليكود الحاكم للتأثير على توجهات الحزب، وسياساته، وتركيبة قيادته بما ينسجم مع أهداف ومصالح التيار الديني الصهيوني.

يتناول المبحث الأول: التحولات التي أسهمت في تعاظم التيار الديني الصهيوني، حيث نتعرض فيه للتحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والديموغرافية.

ويتناول المبحث الثاني التعليم الديني، وتقسيماته، ومصادر تمويله، وسماته، فيما يتناول المبحث الثالث: أسباب ومظاهر تعاظم حضور الفتوى الدينية ودورها، ويعالج المبحث الرابع، اختراق المتدينين للجيش ومؤسساته، والظروف التي ساعدتهم على ذلك، وتبعات هذا الاختراق على إسرائيل.

المبحث الأول
التحولات التي أسهمت في تعاظم دور التيار الديني الصهيوني

شهدت إسرائيل منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي تحولات عدة، أسهمت في تعاظم دور التيار الديني الصهيوني، وأمدته بأدوات لزيادة تأثيره على دائرة صنع القرار السياسي في إسرائيل، ولقد كانت بعض هذه التحولات نتاج مبادرات أقدم عليها هذا التيار، مثل اختراق الأحزاب العلمانية والمؤسسة الأمنية، وفي حالات أخرى سعى هذا التيار إلى استغلال تحولات لم يكن له دور في ظهورها ، وذلك لمصالحه؛ فقد وظف هذا التيار بعض المخاطر التي تعرضت لها إسرائيل، لتكون عوامل لرفده بالقوة، مثل الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها إسرائيل مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، واستغلاله مظاهر التحولات الثقافية التي جلبتها العولمة لكي يضفي شرعية على تحركاته، لمراكمة القوة والنفوذ، وفي هذا المبحث سنحاول رصد مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية التي أسهمت في تعاظم دور هذا التيار.

المطلب الأول
التحولات الاقتصادية والديموغرافية والثقافية

لقد كانت إسرائيل عرضة لكثير من التحولات الاقتصادية والديموغرافية والثقافية التي كان لها دور واضح وجلي في تعاظم قوة التيار الديني الصهيوني.

أولاً: التحولات الاقتصادية:

تعرضت إسرائيل في الفترة الممتدة ما بين عامي:(١٩٧٩ و١٩٨٥) إلى أزمة اقتصادية خانقة أجبرت الحكومة الإسرائيلية على تبني سياسة الخصخصة، والتي

تمثلت بشكل أساس في بيع المنشآت والمرافق الاقتصادية في القطاع العام للقطاع الخاص، الذي لم يتوان في الاستغناء عن خدمات عشرات الآلاف من العمال، مما فاقم من قسوة الأوضاع الاقتصادية؛ وفي الوقت نفسه اعتمدت الحكومة سياسة اقتصادية تقشفية، تمثلت في تقليص الدعم المالي للفئات الفقيرة، وعلى رأسها مخصصات الضمان الاجتماعي التي تتضمن: مخصصات الأولاد والبطالة، والشيخوخة، وقلصت الدولة من إسهامها في دعم التأمين الصحي، وتراجع إسهامها في تخصيص المنح التعليمية للطلاب من الطبقات الفقيرة في المجتمع[1]، لكن في الوقت الذي كان يتوجب على الإسرائيليين الذين يعيشون داخل إسرائيل شد الحزام والتكيف مع سياسة التقشف فإن الحكومات الإسرائيلية وتحديداً تلك التي شكلها حزب الليكود اليميني، ومن منطلقات أيدلوجية صرفة، عملت على منح المستوطنات اليهودية المقامة في الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧ المزيد من المزايا الاقتصادية، تمثلت في: مخصصات مالية إضافية وتسهيلات في مجال الضرائب: والتعليم، والسكن، مما أدى إلى تحول هذه المستوطنات إلى بيئة جاذبة لكثير من القطاعات من الإسرائيليين، الذين وجدوا فيها حلاً للكثير من مشاكلهم، وفي الوقت الذي كان فيه متوسط سعر الشقة السكنية في مدينة تل أبيب، وسط إسرائيل، يصل إلى نصف مليون دولار، كان متوسط سعر الشقة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية لا يتجاوز سبعين ألف دولار، يتم دفعها على شكل أقساط طويلة الأمد؛ إلى جانب إعفاء المستوطنين من دفع أية مستحقات مالية مقابل الأرض التي تقام عليها منازلهم؛ إلى جانب الاستثمار في مجال البنية التحتية،

---

(١) حيدر، عزيز، «التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥، ص٥٤.
انظر أيضا: النعامي، صالح، تطرف الإسرائيليين، الجزيرة نت، ١٥-٧-٢٠١٠،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/91C7CCB4-7C34-486C-9A95-3AC512999816.htm

وهو ما أوجد فائضاً في فرص العمل في المستوطنات[1]، وهكذا تحولت المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة إلى منطقة لجذب أبناء الطبقات الفقيرة والمعدمة في المجتمع الإسرائيلي، وتحولت هذه المستوطنات إلى جهاز لتعويض الشرائح الفقيرة عن الضرر الذي لحق بها بسبب الأزمة المالية، وسياسات التقشف والخصخصة التي اتبعتها حكومات الليكود، وقد أصبح الاستيطان في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام: ١٩٦٧ يمثل الخلاص من الفقر، ويعتبر البوابة للانضمام إلى النخبة الجديدة التي تبلورت في المجتمع الاستيطاني. ولقد فتحت المستوطنات أمام الشرائح الدنيا الفرص للحراك الاجتماعي والاقتصادي؛ وهذا أدى عملياً إلى إلغاء الخط الحدودي الفاصل بين الضفة الغربية التي تحتضن معظم المستوطنات اليهودية، التي أقيمت بعد حرب عام: ١٩٦٧، وبين إسرائيل، من هنا نجد أن أكثر الفئات السكانية التي تركت إسرائيل وانتقلت إلى العيش في المستوطنات هي تلك التي كانت تقطن فيما يعرف بـ «مدن التطوير»، المقامة في الأطراف الشمالية والجنوبية من إسرائيل، حيث إن هذه المدن، هي الأكثر فقراً في إسرائيل، ومعظم سكانها من الشرقيين.

ونرى أن الدوافع التي أدت إلى انتقال أبناء الفئات الدنيا إلى الإقامة في المستوطنات اقتصادية محضة، لكنها أدت إلى انقلاب في توجهاتهم الأيدلوجية والسياسية، حيث ارتبط التحول الإيجابي في حياة هؤلاء وأسرهم بالانتقال الى الاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية، وأدى ذلك **إلى ثلاثة تحولات بارزة:**

أولاً: تعاظم الرفض الجماهيري للتسوية السياسية للصراع، على اعتبار أنها ستكون مرتبطة بتفكيك المستوطنات أو بعضها، أي أن التسوية السياسية للصراع ستؤدي حتماً إلى انهيار منظومة المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها المستوطنون الذين كانوا جزءاً من الشرائح الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي.

---

(١) حيدر عزيز، التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية «، مرجع سابق، ص٥٦.

ثانياً: تحول جميع الذين انتقلوا للإقامة في المستوطنات لتأييد الأحزاب والحركات الدينية واليمينية، التي ترفض بطبيعة الحال من حيث المبدأ فكرة الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام: ١٩٦٧، على اعتبار أنها «أراضٍ محررة» وأنها تمثل «أرض الأجداد»، وتسعى في الوقت نفسه إلى توفير كل الظروف التي تسمح بتعاظم المشروع الاستيطاني، وجعله مصدر جذب لمزيد من الإسرائيليين؛ لذا فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تعاظم قوة الأحزاب الدينية.

ثالثاً: أقنعت الأزمة الاقتصادية جماهير الأحزاب الدينية الحريدية التي لم تظهر حماساً كبيراً للانتقال للعيش في المستوطنات بعد حرب عام: ١٩٦٧ ليس للإقبال على الإقامة في هذه المستوطنات فقط، بل لإنشاء مستوطنات خاصة به، لقد منحت المستوطنات المقامة في الضفة الغربية أتباع التيار الحريدي بيئة مناسبة، تلائم توجهاتهم الانعزالية في ظل أدنى مستويات الاحتكاك مع المجتمع العلماني، من هنا فليس من المستغرب أن تكون ثلاث من أصل ست مستوطنات يهودية تحولت إلى مدن في الضفة الغربية هي مستوطنات يقطنها المتدينون الحريديم وهي: عموانئيل، كريات سيفر، وبيتار عليت[١]، وتدل معطيات وزارة الإسكان الإسرائيلية على أن معظم اليهود الذين يتجهون إلى الإقامة في مستوطنات الضفة الغربية هم من المتدينين الحريديم[٢]، وقد أدى هذا الواقع إلى كسر احتكار المتدينين القوميين للواء الاستيطان في الضفة الغربية؛ حيث أصبحت الأحزاب الحريدية الشرقية والغربية هي صاحبة المصلحة في الدفاع عن بقاء المستوطنات.

ونرى أن أحد العوامل المهمة التي ساعدت على ثبات هذا الميل لدى قطاعات متزايدة من الإسرائيليين، هو تحسن الظروف الأمنية في الضفة الغربية، بسبب التعاون

(١) النعامي، صالح، «تطرف الإسرائيليين»، مرجع سابق.
(٢) إيال، تمار، «القوة الصاعدة في المستوطنات» (هكوح هعوليه بهتنحليوت)، يديعوت أحرنوت (إسرائيل)، ١٨-٥-٢٠٠٨.

الأمني غير المسبوق بين أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية وأجهزة الأمن الإسرائيلية؛ وهو ما بات يقر به حتى أكثر فئات المستوطنين تطرفاً، وقد فاجأ وزير الدفاع الإسرائيلي «إيهود براك» المشاركين في مؤتمر «مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات»، أهم مراكز البحث في إسرائيل لدى التئامه في شباط ٢٠٠٩، عندما قال إن قادة المستوطنين باتوا يقرون بدور أجهزة السلطة الفلسطينية في تحسين البيئة الأمنية في المستوطنات ومحيطها[١]، لقد بات من الواضح أن بقاء الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية على حالها، ومواصلة السلطة تعاونها الأمني مع إسرائيل لن يقنع اليهود الذين انتقلوا للعيش في المستوطنات فقط بأن قرارهم كان صائباً؛ بل إنه سيقنع المزيد من القطاعات السكانية في إسرائيل بالانتقال للعيش هناك للاستفادة من ظروف الحياة الجيدة.

ومما ساعد على التوجه نحو تأييد الحركات الدينية في أوساط الفقراء والمعوزين هو عدم وجود يسار حقيقي يتبنى القضايا الاجتماعية؛ فبخلاف جميع دول العالم، فإن مصطلحي: «اليسار» و «اليمين» في إسرائيل يتعلقان بشكل خاص بالموقف من الصراع مع العرب، ولا علاقة لهما بالقضايا الاجتماعية، على اعتبار أن المخاطر الأمنية التي تتعرض لها إسرائيل قلصت من فرص ظهور حركات احتجاج على خلفية اجتماعية، وكما يقول عالم الاجتماع الإسرائيلي «تسفي سولدفير»: «في الحقيقة ليس هناك نقاش في أنه ليس في إسرائيل يسار، أو يمين، عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية، مصطلحات «اليسار» و»اليمين» تعني بالنسبة لنا الموقف من الأراضي المحتلة، والمستوطنات، أما إذا تعلق الأمر بالمغزى الاجتماعي، فكلنا يمين اجتماعي»[٢] ومن الواضح أن عدم وجود

---

(١) هيكروفيتش، سوفا، براك: التنسيق الأمني مع الفلسطينيين يؤتي أكله (براك: هتيعوم هبيطحوني عم هفلسطينيم مشتليم)، إسرائيل اليوم (إسرائيل)، ٢٥-٤-٢٠١٠.

(٢) سولدفير، تسفي، ملاحظات على خطة نتنياهو لإصلاح النظام الضريبي وعلى معسكر اليسار (هعروت عل توخنيت نتنياهو لرفورما بماس فعل هسمول) في نفابيكا تسيون (محرر): مارثون ردود وبدائل للخطة الاقتصادية (مارتون تجوفوت فألترنتيفوت لهتوخنيت هكلكليت)، القدس، مركز العدالة الاجتماعية والديموقراطية، ٢٠٠٣، ص٦٦.

يسار اجتماعي فعال أسهم في تكريس توجه الفقراء والمعدمين إلى الأحزاب الدينية واليمينية، فالأحزاب اليسارية الإسرائيلية لم تقترح على الفئات الفقيرة طريقاً للدفاع عن نفسها في مواجهة استهداف حقوقها. ولقد أسهم كل من حزب العمل، وحركة «ميريتس»، اللذين كان من المفترض أن يقوما بدور اليسار الاجتماعي، في لعب دور أساس في عملية الخصخصة، التي ارتبطت بتدهور الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة في إسرائيل، ومما لا شك فيه أن الذي ساعد على غياب أحزاب اليسار الاجتماعي؛ هو الأوضاع الأمنية المضطربة، حيث تم ترسيخ الادعاء بأنه يمكن معالجة الأوضاع الاقتصادية بعد أن تنتهي الحروب.

ونرى أن جميع الحركات الاجتماعية التي انطلقت من أوساط الشرقيين احتجاجاً على الغبن واللامساواة في توزيع الموارد قد فشلت؛ حيث ينظر إلى قادة هذه الحركات في إسرائيل على أنهم «طابور خامس»، يريد إلهاء إسرائيل في الوقت الذي تتعرض فيه لمخاطر وجودية.

ولقد كانت المفارقة عندما فسرت الفئات الدنيا انتقاد بعض أوساط اليسار الصهيوني للمشروع الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، على أنه محاولة من قبل النخب العلمانية اليسارية الغربية لوضع الحواجز أمام الفرص التي منحها إياها الاحتلال؛ ومن أجل تعميق واقع اللامساوة على أساس اثني داخل إسرائيل[1]، ويرى عالم الاجتماع الإسرائيلي داني غوينيان أن اليسار الإسرائيلي كان في الواقع راضياً تماماً عن انتقال الفئات الفقيرة إلى الإقامة في مستوطنات الضفة الغربية على اعتبار أن هذا الواقع أسهم في انهيار سياسة الرفاه الاجتماعي، التي كانت تنفذ على حساب الطبقة الوسطى التي تمثلها أحزاب اليسار ويسار الوسط[2].

---

(١) المرجع سابق، ص٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦.

وبدلاً من أن يتناول الجدل الإسرائيلي الداخلي قضية الاستيطان من زاوية تأثيره على مستقبل التسوية السياسية للصراع، فإنه قد تم ربطه بالاستقطاب الطبقي والاثني، وهذا ما أثر على طابع القضايا المطروحة في الانتخابات، حيث إنها أصبحت قضايا مرتبطة إلى حد كبير بالولاءات الاجتماعية، أي أنها مرتبطة بالشروخ القائمة، مما أدى إلى تعميقها عن طريق توفير أسباب جديدة للأفراد والجماعات لدعم نفس الأحزاب السياسية، فعلى سبيل المثال لم يعد تأييد حركة شاس في أوساط اليهود الشرقيين الذين ينتمي معظمهم إلى الفئات الفقيرة لمجرد أنها تناضل من أجل رفع الغبن الاجتماعي عنهم؛ بل أصبح دعم الكثير من الشرقيين لهذه الحركة يعود - أيضاً - إلى أنها تدافع عن المشروع الاستيطاني الذي منح الفرصة لقطاعات واسعة من الشرقيين للتخلص من واقع اللامساواة داخل إسرائيل.

ويمكن من خلال ما تقدم تفسير تحول الفئات الدنيا داخل إسرائيل نحو تأييد اليمين الديني وتبنيها للمواقف المتشددة من الصراع، بأن هذه الفئات وجدت في الاستثمار في المستوطنات مشروعاً لصالحها ولصالح مستقبلها.

وبشكل عام فقد وفر تواصل الاحتلال للأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧ مصدراً لتعزيز الأوضاع الاقتصادية لقطاعات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، فقد ضمن بقاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وحالة الحرب المتواصلة ازدهار الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي تشغل عشرات الآلاف من الفنيين والخبراء والموظفين، وقد أدت متطلبات الأمن الناجمة عن بقاء الاحتلال وحالة الحرب إلى دفع مجمعات الصناعات العسكرية الإسرائيلية إلى التوسع في الإنتاج العسكري والأمني وتطويره كماً ونوعاً؛ مع كل ما يرتبط بذلك من توظيف طاقات بشرية كبيرة، فمئات الآلاف من الإسرائيليين يدينون للاحتلال بحصولهم على عمل في ظروف ممتازة، فحوالي ١٠٠ ألف إسرائيلي يعملون في الصناعات العسكرية، ويختار عشرات الآلاف من

الإسرائيليين مواصلة الخدمة النظامية في الجيش والأجهزة الاستخبارية والحصول على رواتب مغرية، وحتى عندما يتقاعد هؤلاء فإن نوافذ الفرص تفتح أمامهم، حيث يتنافس القطاع الخاص على استقطابهم(١)، من هنا فإن التوصل إلى تسوية سياسية للصراع سيؤثر تأثيراً سلبياً على الواقع المهني لهؤلاء وأسرهم.

لقد عمقت الأزمة الاقتصادية النزعة الاثنية، وكرست تشكل القطاعات الإثنية، فالشرقيون أيدوا بشكل خاص حزب الليكود وحركة شاس على اعتبار أنهما يمثلان مصالحهم، في حين أيد المهاجرون اليهود الروس الأحزاب التي تمثلهم، وقد تميز كل قطاع إثني بخصائص ديموغرافية وأيدلوجية، وقد تعزز هذا الواقع بتولد التضامن داخل كل قطاع وتعززت شبكة العلاقات الاجتماعية داخله(٢)، فعلى سبيل المثال اندمج «النضال» من أجل المساواة في النضال من أجل الهوية، وهذا ما أدى إلى بلورة موقف موحد داخل كل قطاع إثني من الهوية القومية والدينية، وأنتج موقفاً موحداً من القضايا المصيرية.

وقد أدت الخصخصة إلى تعلق الفقراء والمحتاجين بالخدمات التي تقدمها الأحزاب الدينية؛ فلهذه الأحزاب مؤسسات اجتماعية تقدم الدعم للفقراء، علاوة على أن لديها أجهزة تعليم خاص تقوم على تقديم تسهيلات كبيرة للمنتمين إلى الطبقات الفقيرة، **وقد أسهم ازدياد معدلات الفقر الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية في دفع قطاعات من الإسرائيليين نحو التدين الأمر الذي أدى إلى تدعيم القاعدة الشعبية للحركات الدينية؛ فانهيار سياسة الرفاه الاجتماعي وتخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه الطبقات الفقيرة، التي لم تتجه إلى الإقامة في المستوطنات، جعلها تتجه نحو التدين؛ وقد شغلت الحركات الدينية الفراغ الذي تركته الدولة مما عزز من قاعدتها الشعبية(٣).**

---

(١) النعامي، صالح، «تطرف الإسرائيليين»، مرجع سابق.

(٢) حيدر، عزيز، «التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية»، مرجع سابق، ص٦٦.

(٣) ليفي، موراف، فشل الدولة العلمانية (كيشل همدينا هحيلونيت)، معاريف، ٢٠-٧-٢٠٠٣.

ثانياً: التحولات الديموغرافية:

ومما لا شك فيه أن ازدياد معدلات الولادة في أوساط المتدينين مقارنة بالعلمانيين، أدى إلى ارتفاع عددهم؛ وبالتالي توسعت القاعدة الشعبية للحركات الدينية، فنسبة التكاثر بين جمهور المتدينين تبلغ ٤ , ٣٪، ويتراوح عدد الولادات للمرأة اليهودية المتدينة ما بين ٧ إلى ٩ ولادات، بينما تصل نسبة التكاثر بين اليهود العلمانيين بالحد الأقصى إلى ٦ , ١٪، بينما معدل عدد الولادات للأم اليهودية العلمانية يتراوح ما بين ٥ , ١ ولادة إلى ولادتين أو أكثر بقليل[١].

ويتراوح سن الزواج بين المتدينين حول ١٧ إلى ٢٠ عاما للفتيات، وما بين ١٩ إلى ٢٢ عاما بين الشبان، أما سن الزواج بين شرائح العلمانيين فهي تتراوح ما بين ٢٤ وحتى ٣٠ عاماً وأحياناً أكثر، لجمهور الشابات والشباب[٢]، وبسبب عدد الولادات العالية جداً في أوساط اليهوديات المتدينات فإن نسبة الولادات في أوساط النساء اليهوديات بشكل عام ارتفعت من نسبة ٦٩٪ من مجمل الولادات في الدولة في العام ١٩٩٥ الى ٧٤٪من نسبة الولادات في العام: ٢٠٠٦، الى ٧٦٪ في العام ٢٠٠٧ [٣]، وهناك في إسرائيل من يرى أن ارتفاع معدلات الولادة في أوساط النساء اليهوديات المتدينات سيعوض النقص في عدد اليهود داخل إسرائيل والناجم عن تراجع معدلات الهجرة اليهودية[٤].

---

(١) جرايسي، برهوم؛ باحث مختص بالشأن الإسرائيلي، (١٢-٧-٢٠١١)، مكالمة هاتفية.

(٢) هوبرمان، حجاي، الوسط الديني ينقذ الدولة (همجزار هدتي متسيل همديناه» موقع صيحفة «هتسوفيه».

http://www.hazofe.co.il/web/newsnew/katava6.asp?Moul=24&id=56832&Word= & gilayon=3074&mador

(٣) المرجع السابق

(٤) جرايسي، برهوم؛ (١٢-٧-٢٠١١)، مكالمة هاتفية.

ثالثاً: التحولات الثقافية:

لقد تركت العولمة وتحديداً جوانبها الثقافية آثاراً بالغة على صعيد تعزيز الحركات الدينية، وعلى رأسها حركة « شاس »؛ فقد تعرضت إسرائيل لتأثيرات العولمة بتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تعرض لها الكثير من الدول في العالم، حيث رأت الحركات الدينية في العولمة وإسقاطاتها الثقافية تحديداً تهديداً للتراث الديني، وللهوية الثقافية اليهودية، وكانت النتيجة أن أدى هذا التطور إلى تفجر الدعوات المستندة إلى التراث الديني للمحافظة على الهوية اليهودية؛ وهو ما أضاف المزيد من الوقود في ماكنة الأحزاب والحركات الدينية في إسرائيل، وأدى إلى تعاظم تأثيرها، وانتقالها إلى الهجوم[1]، وأدت مقاومة العولمة إلى تغلغل الخطاب الديني القومي المتطرف في الثقافة الإسرائيلية، ونجحت في تسوية الفروق بين المواقف الاجتماعية، والمواقف السياسية؛ لذا فقد عبرت الحركات الدينية واليمينية عن ثقافة سياسية متماسكة تسمو فوق كل الفروق الإثنية والطبقية[2]، ولقد أدى هذا الواقع إلى حالة من الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي حول العديد من القضايا، مثل علاقة اليهود بماضيهم المشترك، وتراثهم الديني، والتمسك بأنماط حياة موروثة عن الأجيال السابقة؛ حيث حث التصدي للعولمة الحركات الدينية على تكثيف الدعوة للتمسك بهذه الأنماط والتصدي لأي محاولة للمس بها، وهذا ما يفسر مبادرة الكتل البرلمانية للأحزاب والحركات الدينية لتقديم مشاريع قوانين تحد من مظاهر الغربنة.

فلقد حاولت الحركات الدينية تمرير مشروع قانون يحظر على شركات الإعلان

---

(١) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل- حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) حيدر، عزيز، «التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية»، مرجع سابق، ص١٣.

عرض صور لنساء يرتدين تنانير قصيرة في حملاتهن الدعائية لتسويق المنتوجات؛ وعندما تبين لهم أن المشروع لن يحظَ بدعم أغلبية أعضاء الكنيست، هدد المتدينون بمقاطعة الخدمات التي تقدمها هذه الشركات وتدشين شركة إعلانات خاصة بهم؛ الأمر الذي دفع هذه الشركات إلى الالتزام بوقف تقديم الصور التي يعترض عليها المتدينون.

وقد يكون من أهم مظاهر ردة فعل الحركات الدينية على العولمة؛ سعيها لدفع أكبر عدد من اليهود العلمانيين للتدين والتعلق بأهداب الشريعة اليهودية، حيث تم توظيف الحاخامات في دعوة العلمانيين للدين، حيث انتشر هؤلاء الحاخامات في ميادين المدن والمقاهي وأماكن العمل لدعوة العلمانيين وتحديداً الشباب للتدين والتوبة، أو ما يطلق عليه بالعبرية «حزرا بتشوفا»(١).

المطلب الثاني
التحولات السياسية

مثل التوقيع على اتفاقيتي «أوسلو» عام: ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقية «وادي عربة» مع الأردن عام: ١٩٩٥؛ وما أعقبها من تشكيل للسلطة الفلسطينية نقطة تحول فارقة في توجهات المجتمع الإسرائيلي السياسية، ففي أعقاب التوقيع على «أوسلو» نشأ إحساس بأن نافذة فرص قد فتحت أمام إسرائيل، تسمح بتخفيض وطأة الصراع مع العرب والانتقال إلى تسويات سياسية تضمن مصالح إسرائيل الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال أدى التوقيع على اتفاقية «أوسلو» إلى تخليص إسرائيل من تبعات السيطرة المباشرة على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع

---

(١) أنداروس، زهير، باحث مختص في الشأن الإسرائيلي، (٦-٦-٢٠١١)، مكالمة هاتفية.

غزة، مع بقاء سيطرتها الفعلية على هذه المناطق، حيث أصبحت السلطة الفلسطينية هي المسؤولة أمام العالم عن هذا المناطق التي ظلت تحتضن مئات المستوطنات، والذي زاد من حالة الرضا التي عمت معظم الإسرائيليين أن هذه الاتفاقيات أدت إلى تحسين البيئة الأمنية للمستوطنين، دون أن تدفع إسرائيل ثمناً حقيقياً إزاءها؛ حيث لم يشترط الجانب الفلسطيني الذي وقع على «أوسلو» إزالة المستوطنات، ولا حتى تجميد البناء فيها، وكانت النتيجة أن تعاظمت معدلات البناء في المستوطنات منذ التوقيع على « أوسلو » بنسبة ٦٠٪[١].

ولقد أدى اندلاع «انتفاضة الأقصى» في أكتوبر: ٢٠٠٠ إلى تلاشي حلم التسوية مع الفلسطينيين، فخلال هذه الانتفاضة التي استمرت حتى عام: ٢٠٠٥ قتل ألف مستوطن وجندي إسرائيلي، وتراجعت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، وتدنت معدلات الهجرة، وتعكر المزاج العام؛ مما أدى إلى تعزيز التوجهات «الشوفينية» للإسرائيليين، واستعاد مفهوم الاحتكام إلى القوة مكانته الطبيعية في الجدل العام؛ ووجد ذلك تعبيره في انتخاب «أرئيل شارون» لأول مرة كرئيس للوزراء عام: ٢٠٠١، وهو الذي كان يردد شعار «ما لم يأت بالقوة يأت بمزيد من القوة»، كما انهارت قوى اليسار، ومنح هذا الواقع صدقية كبيرة للعودة إلى الخطاب القومي المستند إلى المسلمات الدينية، ونظراً إلى أن الكثير من عمليات المقاومة وجهت ضد المستوطنين الذين ينتمي معظمهم للجماعات الدينية، فقد زادت حدة تجند الحركات الدينية اليهودية في الصراع ضد مشاريع التسوية؛ ولعل من أوضح الظواهر التي عبرت عن ذلك هو تزايد تدخل الحاخامات في الجدل السياسي، عبر إصرارهم على رفض «التنازل» عن أي أراضٍ

---

(١) سنيه، إفرايم، توقيع بلا مقابل (حتيما بلي تمورا)، يديعوت أحرنوت، ١٠-٥-٢٠٠٦.

فلسطينية؛ وأخرى حثت على استخدام أكبر قدر من القوة في مواجهة الفلسطينيين، وفتح الواقع الجديد الآفاق أمام الشباب الديني للانخراط في العمل السياسي.

ولقد أسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق وزعيم حزب العمل «إيهود براك» إسهاماً كبيراً في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأنه لا يوجد في أوساط الفلسطينيين شريك لإسرائيل في صنع «السلام»، ولقد ادعى «براك» أنه قدم للفلسطينيين في مؤتمر «كامب ديفيد» الذي عقد أواخر عام: ١٩٩٩ برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون، وبحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات «أكبر تنازلات» يمكن أن يقدمها زعيم إسرائيلي، لكن الفلسطينيين ردوا على «عروضه» السخية» بموجة من العمليات الإرهابية التي مثلتها انتفاضة الأقصى[1]، وقد اكتسبت تصريحات «براك» بشأن الفلسطينيين صدقية لكونها قد صدرت عن الزعيم الذي كان يوصف بأنه «زعيم معسكر السلام» في إسرائيل.

وأحد أسباب تعاظم دور الحركات الدينية، يرجع أيضاً إلى انهيار الفروق الأيدلوجية بين الأحزاب العلمانية؛ حيث إنها تقريباً باتت تطرح نفس المواقف، وهذا

---

(١) كاسبيت، بن، بدون أوهام، مقابلة مع إيهود براك (بلي أشليوت، رعيون عم إيهود براك)، معاريف، ٦-٣-٢٠٠١.

لكن عدداً من وزراء براك نفسه أكدوا أن سلوك الجيش الإسرائيلي العدائي تجاه الفلسطينيين هو الذي كان السبب الرئيس وراء تواصل انتفاضة الأقصى، وأن الجيش تعمد القيام باستفزازات تجاه الفلسطينيين وتجاهل تعليمات المستوى السياسي التي كانت تنص على ضبط النفس؛ ومن الوزراء الذين رفضوا رواية براك للأحداث، شلومو بن عامي الذي شغل في هذه الفترة منصبي وزير الخارجية ووزير الأمن الداخلي، وهو الذي حمل الجيش الإسرائيلي الجزء الأكبر من المسؤولية عن تواصل انتفاضة الأقصى. وحمل بن عامي براك المسؤولية الأكبر عن فشل مؤتمر «كامب ديفيد»، أنظر: بن عامي، شلومو، جبهة بدون عمق- مسيرة حول حدود عملية السلام (حزيت بلي عورف مساع إل جبولوت تعليخ هشلوم)، تل أبيب، إصدار يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٤، ص٥٦-٦٧.

ما يفسر تشكيل حكومات « الوحدة الوطنية » التي تجمع تارة حزب العمل الذي يمثل اليسار وحزب الليكود الذي يمثل اليمين، وتارة أخرى حزب كاديما الذي يمثل يمين الوسط، وهو ما جعل الجمهور الإسرائيلي مكشوفاً أمام برامج علمانية متشابهة؛ في حين أن تنوع البرامج التي تطرحها الأحزاب الدينية قد عزز من قدرتها على الاستقطاب.

اختراق الأحزاب العلمانية:

لقد برزت في إسرائيل ظاهرة قلما تحدث في أي نظام سياسي آخر؛ حث بادر أتباع التيار الديني الصهيوني في العقد الأخير إلى اختراق الأحزاب العلمانية، وتحديداً حزب «الليكود» الحاكم، الذي يعتبر أكبر الأحزاب العلمانية؛ والذي تتوقع استطلاعات الرأي العام أن يواصل حكم إسرائيل لفترة طويلة في ظل انهيار اليسار، وتراجع الوسط بشكل كبير، وتدل كل المؤشرات على أن اختراق الأحزاب العلمانية من قبل المتدينين هو عملية مدروسة، وتهدف بشكل أساس إلى تمكينهم من التأثير على عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل بشكل يفوق بكثير ثقلهم الديموغرافي، وهو ما بات يقر به المتدينون أنفسهم[١]، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو قيام «موشيه فايغلين»[٢]، (أحد قادة المتدينين القومين الشباب) وبدعم من عدد من المتحمسين لفكرته بتشكيل معسكر داخل حزب «الليكود» أطلق عليه «القيادة اليهودية».

---

(١) يروشالمي، شالوم، اختراق خطير (حديرا مسوكينت)، معاريف، ٨-٢-٢٠٠٧.

(٢) بدأ موشيه فايغلين حياته السياسية ناشطاً في حركة «كاخ» الإرهابية التي تدعو إلى طرد الفلسطينيين في شاحنات للدول العربية، وبعد حل الحركة، شكل منظمة دينية يمينية متطرفة أطلق عليها «زو ارتسينو» (هذه أرضنا)، والتي أخذت على عاتقها التصدي لتطبيق اتفاقيات أوسلو التي وقعت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث عمل نشطاء هذه المنظمة على مقاومة انتقال السيطرة الأمنية أو المدنية على أية منطقة في الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية، ولعب فايغلين دوراً مهماً في التحريض على رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحاق رابين قبيل اغتياله، وانضم لحزب الليكود أواخر عام ١٩٩٩.

ولقد استغل «فايغلين» التركيبة المؤسسية لحزب الليكود التي تشترط انتخاب زعيم الحزب، ومرشحه لرئاسة الوزراء، وفرز قائمة مرشحيه في الانتخابات بإجراء انتخابات تمهيدية داخلية؛ وأقنع المستوطنين المتدينين بالانتساب إلى الحزب بكثافة لكي يتمكنوا من تحديد هوية رئيس الحزب ومرشحيه للانتخابات التشريعية، ولأن الحديث يدور عن معسكر أيديولوجي مبلور، فقد أسهم هذا التحرك في تحسين قدرة التيار الديني الصهيوني على ابتزاز ساسة الحزب الذين يتنافسون على مواقع مضمونة في قائمة مرشحيه للكنيست ومعظمهم من العلمانيين، بحيث إن أعضاء «القيادة اليهودية» يصوتون بشكل موحد لكل قيادي في الليكود، يلتزم بالدفاع عن المشروع الاستيطاني، ويؤكد أنه سيصوت في مؤسسات الحزب وفي الكنيست وفي الحكومة (في حال ما إذا أصبح وزيراً) ضد أي مشروع قرار بالانسحاب من أي شبر من الضفة الغربية.

وفي نفس الوقت يلتزم ساسة الليكود العلمانيون أمام أعضاء «القيادة اليهودية» بتقديم مشاريع قانون لدعم المستوطنات في الضفة الغربية، ومشاريع التهويد في القدس المحتلة، ومنع الحكومة من إبداء أي قدر من المرونة تجاه قضايا التسوية؛ إلى جانب التزامهم بتأييد سياسة القبضة الحديدية في مواجهة الفلسطينيين[1]، وكان لـ «القيادة اليهودية» دور أساس في سيطرة جناح «الصقور» على حزب الليكود، حيث لا يتردد نواب الحزب في خرق الانضباط التنظيمي والتصويت ضد حكومة حزبهم في كل ما يتعلق بالتعاطي مع مشاريع التسوية.

لقد سعي التيار الديني الصهيوني ممثلاً في « القيادة اليهودية « إلى اختراق حزب الليكود العلماني بهدف التأثير على التوجهات السياسية للحزب، واللافت للانتباه أن «فايغلين» يجاهر بالحديث عن دوافع اختراق المتدينين لحزب الليكود، ويعتبر أنه

(١) يروشالمي، شالوم، إعلان الولاء قبل التصويت (تهسرات إيمونيم ليفني هتسبعا)، معاريف، ١٤-٤-٢٠٠٩.

يتوجب استغلال كل ما تسمح به الديموقراطية الإسرائيلية لتعزيز مكانة التيار الديني الصهيوني، وتطبيق أجندته[1]، ويشرح «فايغلين» الأسباب التي دفعته إلى الانتقال من العمل في إطار الحركات الدينية إلى فضاء الأحزاب العلمانية الكبيرة، سيما الليكود، بالقول إن النشطاء السياسيين المتدينين قد ارتكبوا منذ الإعلان عن الدولة خطيئة كبرى، عندما حصروا نشاطهم ضمن الأحزاب الدينية، التي عادة ما حرصت على تمثيل قطاعات بعينها في الجمهور اليهودي في الدولة العبرية؛ الأمر الذي كرس مكانة هذه الأحزاب ونشطائها خارج ما يعرف بـ « الإجماع الصهيوني العام »، الذي تشكله القواسم المشتركة لكل من حزب «الليكود» باعتباره حزباً علمانياً يمثل يمين الوسط، وحزب العمل، باعتباره حزبا علمانياً يمثل يسار الوسط.

ويرى «فايغلين» أن غياب النشطاء السياسيين المتدينين عن ساحة العمل داخل الأحزاب العلمانية الكبيرة، هو الذي مكن الساسة العلمانيين من تحديد معالم «الإجماع الصهيوني»، بدون أي صلة بتوراة «شعب إسرائيل». ويعتبر «فايغلين» أن قبول قطاعات من اليهود داخل الدولة العبرية، ومن ضمنهم قطاع مهم من العلمانيين من أصحاب التوجهات اليمينية فكرة التنازل عن أجزاء من الأراضي العربية المحتلة مقابل تسوية سياسية مع العرب؛ هو نتاج طبيعي لعدم احتكام الطبقة السياسية الحاكمة في الدولة إلى منظومة القيم التي تمليها «التوراة»، على العاملين في مجال السياسة، ويؤكد «فايغلين» على إن هذا ما دفعه إلى الانضمام إلى حزب «الليكود» كمنتسب عادي في أواخر العام: ١٩٩٩[2].

ويرى «فايغلين» أن أتباع التيارات الدينية في الدولة العبرية لم يعرفوا كيف يستغلون الديموقراطية الإسرائيلية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من التأثير على مجريات الأمور؟

(١) فايغلين، موشيه، لماذا القيادة اليهودية (لاما هنهقاه هيهوديت)، معاريف، ١٣-٦-٢٠٠٢.
(٢) رايبوبورت، ميرون، نظرة للمستقبل مقابلة مع موشيه فايغلين (رئيا لعتيد رعيون عم موشيه فايغلين)، يديعوت أحرنوت، ٢٤-٢-٢٠٠٧.

وذلك عن طريق إغراق الاحزاب العلمانية، وبالذات الليكود، بالمتنسبين المتدينين [1]، ونرى أن نجاح «فايغلين» في السيطرة على الليكود يأتي بسبب غياب الحماس لدى الأجنحة العلمانية، وتقاعسها عن التحرك للتأثير على مجريات الأمور في الدولة، وهي ظاهرة يلمسها كل من يحاول تفحص طبيعة الحراك في المشهد الإسرائيلي.

لقد استغل «فايغلين» الدافعية الكبيرة التي يتسم بها أتباع التيار الديني، سيما من بين أوساط المستوطنين ورغبتهم في الانخراط في العمل السياسي العام، من أجل التأثير على القيادة، ولعل من أوضح مظاهر نجاح المتدينين في إملاء توجهاتهم على قيادة حزب الليكود هو نجاح «القيادة اليهودية» في إقناع معظم منتسبي حزب «الليكود» بالتصويت ضد خطة «فك الارتباط»، في الاستفتاء الذي أجري في أوساطهم في الثالث من مارس ٢٠٠٥؛ وهي الخطة التي تم بموجبها تفكيك مستوطنات قطاع غزة وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في محيطه، وهو ما جعل «شارون» ينسحب من حزب «الليكود» الذي يرأسه ليشكل حزب «كاديما»، حتى يتمكن من تنفيذ الخطة.

لقد نجح «فايغلين» وجماعته في إجبار الحكومات المتعاقبة على إضفاء الشرعية على عدد كبير من البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون بدون إذن الحكومة الإسرائيلية وإغداق الموازنات عليها.

ودفعت النجاحات التي حققها «فايغلين» إلى حد أنه وضع هدفاً لنفسه أن يصبح رئيساً للوزراء في إسرائيل في المستقبل؛ ولتحقيق هذه الغاية فقد تنافس مرتين أمام «بنيامين نتنياهو» على زعامة حزب الليكود، وتمكن من حصد ثلث الأصوات؛ وأصبح يقدم نفسه على أنه منافس شرعي على زعامة الحزب والدولة، ونظراً إلى ارتباط الظاهرة «بفايغلين»، فقد مثل اختراق المتدينين للأحزاب العلمانية في الواقع مدرسة جديدة في

---

(١) المرجع السابق

العمل السياسي، اصطلح على تسميتها بـ «الفايغلينية». ومن الملاحظ أن الجزء الأساس من الدعم الذي كان يحظى به فايغلين في البداية كان يأتي من بعض جماعات اليمين المسيحي في الولايات المتحدة التي تؤمن بوجوب إقامة دولة يهودية خالصة «قبل حرب يأجوج ومأجوج»[1]، لكن ازدياد نفوذ فايغلين في حزب الليكود، واعتباره أحد أقوى الساسة في الحلبة الحزبية الإسرائيلية جعل عدداً من رجال الأعمال الإسرائيليين يسارعون في التبرع له؛ حيث إن أبرز المتحمسين للتبرع له حالياً هو رجل الأعمال «شلومو بن تسفي» الذي يملك القناة العاشرة الفضائية التي تعتبر أهم قناة فضائية باللغة العبرية؛ وكما يقول «فايغلين» فإنه بات لا يتحمس لتقبل مزيد من العروض لدعمه بسبب كثرة العروض[2].

وخطورة تسلل المتدينين إلى داخل الأحزاب العلمانية اليمينية، وتحديداً إلى قلب الحزب الحاكم لا تكمن في كونها باتت ظاهرة سياسية فقط؛ بل لأنها أيضاً تنطوي على تداعيات بالغة الخطورة على مستقبل إسرائيل ذاتها وعلاقاتها الخارجية، بسبب طابع المنطلقات الفكرية التي تحكم «فايغلين» وجماعته، ولاستجلاء هذه القضية، فإننا سنعرض بعض المنطلقات الفكرية التي تحكم توجهات هذه الجماعة.

لقد اختارت القاعدة الحزبية لحزب الليكود، (أكبر حزب علماني في إسرائيل) أن تثق في المسوغات التي تقدمها جماعة «فايغلينن» الذي يجاهر بتعلقه بنظرية «صراع الحضارات» في مواجهة الإسلام[3]، وتعتبر «القيادة اليهودية» الحركة السياسية الإسرائيلية الأولى التي تعطى وزناً كبيراً في تراثها الفكري لحتمية «صراع الحضارات» بين اليهودية والإسلام، يقول «فايغلين» إن الغرب لجهله يركز على ظاهرة أسامة بن لادن، كما لو كانت ظاهرة

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) أنظر: رايبوبورت، ميرون، «نظرة للمستقبل مقابلة مع موشيه فايغلين»، مرجع سابق.

منعزلة عن طبيعة الإسلام، ويضيف «كل طفل يولد في القاهرة هو ابن لادن، إن حلم كل طفل مصري يتمحور بشكل تلقائي حول أي برج سكني يمكنه إسقاطه»، ويعتبر الإسلام في نظر «فايغلين» «اجرامياً»، يتوجب» مواجهته بدلاً من التزلف إليه، ونفاق معتنقيه»[1]، ويجزم أن الولايات المتحدة تعيش حالياً حالة تفكك متواصلة على كل الأصعدة؛ وهذا بالضبط ما سيشجع المسلمين على التوجه للسيطرة على العالم، منوهاً إلى أن التاريخ دل على أنهم قادرون على ذلك.

ويرى «فايغلين» وجوب توجيه ضربة استباقية للعالم الإسلامي، والحرص على تجريده من كل أسباب القوة، التي يمكن أن يركن إليها المسلمون في مسعاهم للقفز الى قيادة العالم، ويعتبر أن إسرائيل صاحبة المصلحة الأولى في القضاء على كل أسباب القوة للمسلمين؛ فإسرائيل- وفق رؤيته- هي التي ستُطالب بدفع فاتورة الصراع بين الاسلام والعالم المسيحي، ولا يتأثر «فايغلين» كثيراً بالتوصيفات التي تطلق على بعض أنظمة الحكم في العالمين العربي والإسلامي، على اعتبار أن هذا النظام حليف لأمريكا أو يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. هو يرى وجوب التحرك ضد جميع الدول الاسلامية والعربية، بدون استثناء[2]، وهو يرى أن قيام إسرائيل بقصف المفاعل الذري العراقي في العام: ١٩٨١، يصلح نموذجاً لآليات العمل المطلوبة في مواجهة العالم الإسلامي[3]، ويتبنى «فايغلين» وجماعته خطاً أيدلوجياً يدعو صراحة إلى استخدام الإرهاب في تحقيق الأهداف السياسية، على اعتبار أنه «أخلاقي ومنطقي».

ويشير «فايغلين» إلى أن أية حكومة ستشكل برئاسته في المستقبل ستتبع أسلوباً آخر في مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية؛ حيث يرى أن أي مدينة فلسطينية يخرج منها

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) دانكنر، أمنون، فايغلين يعرض نظريته السياسية (فايغلين متسيج مشناتو همدينيت)، معاريف، ٨-٥-٢٠٠٦

مقاوم فلسطيني يتوجب السيطرة عليها وترحيل الفلسطينيين عنها وإحلال اليهود محلهم»[١]، ويدعي فايغلين أن مهمة القضاء على انتفاضة الأقصى كان من الممكن أن تستغرق وقتاً أقل بكثير مما استغرقته لو تعاملت الحكومة الإسرائيلية وفق طريقته عند سقوط أول قتيل يهودي، ولا يكتفي «فايغلين» بالتنظير للإرهاب اليهودي، بل إنه ينظم لرفاقه زيارات الى قبر «باروخ جولدشتاين»، منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل التي قتل فيها تسعة وعشرين فلسطينياً وهم سجود في شباط عام: ١٩٩٤، ويصف «فايغلين» «جولدشتاين» بـ «الرجل الرائع، وأن ما قام به هو جزء من حق اليهود في الدفاع عن أنفسهم»[٢]، ويثير مصطلح «حقوق الإنسان» غضب «فايغلين» لدى التطرق للعرب والفلسطينيين؛ ويصب جام غضبه على اليهود الذين أبدوا التعاطف مع العجوز الفلسطينية التي نقلت شاشات التلفزة صورتها، وهي تقوم بالبحث عن علاجها بين ركام منزلها الذي دمره القصف الإسرائيلي في مدينة رفح في: ٥ فبراير من عام: ٢٠٠٦ ، ويضيف:» يتوجب علينا التخلص من التقاليد الغربية التي تراعي حقوق الإنسان، التي تجعلنا نلتفت لمثل هذه العجوز، فهي ستدمرنا لأنها ولدت الانتحاريين»[٣]، ولا يخفي فايغلين تأييده لكل ما جاء على لسان الحاخام «مئير كهانا» مؤسس حركة « كاخ «، العنصرية التي تنادي بطرد الفلسطينيين، ويقول إن كهانا « صديق «، لأنه رفع الشعار القائل «العرب الذين سنسمح لهم بالبقاء هنا هم العرب الذين سيحاربوننا»[٤]، ويرى «فايغلين» أن دولة إسرائيل يتوجب ألا تتحمل عبء بقاء الفلسطينيين، ويضيف: «هناك اثنتان وعشرون دولة عربية كان من الإنصاف أن يجد الفلسطينيون فيها ملاذهم؛ لماذا تتحمل إسرائيل، الدولة الوحيدة للشعب اليهودي عبء وجود الفلسطينيين»[٥]، ويقول «فايغلين» «يتوجب إفهام الفلسطينيين بأية طريقة

(١) المرجع السابق

(٢) رايبوبورت، ميرون، « نظرة للمستقبل مقابلة مع موشيه فايغلين «، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق

(٤) فايغلين، موشيه، « لماذا القيادة اليهودية»، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

أن ماضيهم كان هنا حقاً، لكن مستقبلهم سيكون في مكان آخر تماماً»؛ ويشدد على أنه في حال أصبح رئيساً للوزراء في إسرائيل فسيلتزم بطرد الفلسطينيين، ويعتبر أن تحقيق هذا الهدف سيكون على رأس أولوياته، ولا يتردد «فايغلين» في الدعوة للمس بـ «قيم الديموقراطية»، عبر دعوته للجنرالات للتمرد على أية تعليمات يصدرها المستوى السياسي لإخلاء مستوطنات في الضفة الغربية، على اعتبار أن اليهود يجب أن يبقوا «سادة الارض»[1]، وفيما يتعلق بفلسطينيي: ٤٨ الذين تشبثوا بالبقاء على أرضهم، ولم يغادروها بعد قيام إسرائيل، فيرى «فايغلين» أنه يتوجب حرمانهم من المشاركة في الحياة السياسية والعملية الانتخابية، كما أنه يقترح سن تشريعات خاصة تحول دون تمكينهم من الاستعانة بخدمات القضاء الإسرائيلي[2]، ويشدد على أن الحق في الهوية الإسرائيلية سيكون لليهود فقط، ولن يتمتع غير اليهود بحقوق المواطنة، وحسب «فايغلين»؛ فإنه يتوجب على فلسطينيي: ٤٨ القبول بسيادة الشعب اليهودي على فلسطين، وكل من يرفض ذلك فإنه لن يكون له مكان على هذه الأرض، وفي حال حاول هذا القسم من الفلسطينيين التعبير عن أمانيهم القومية، فإن مصيرهم يتوجب أن يكون مشابهاً لمصير الفلسطينيين الذين يقطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا خيار أمامهم سوى الطرد إلى الدول العربية[3]، ويرى أنه يتوجب التعامل مع هؤلاء الفلسطينيين كما تتعامل وكالة الهجرة الأمريكية مع الأجانب على أرض الولايات المتحدة، وأن حكومة برئاسته ستعمل على محاربة الفلسطينيين في مصدر رزقهم من أجل دفعهم إلى مغادرة البلاد[4].

ويجاهر «فايغلين» بنيته تدمير المسجد الأقصى في حال فاز برئاسة الوزراء، ويؤكد أن أول خطوة سيقدم عليها بعد لحظات من الإعلان عن انتصاره في الانتخابات ستكون التوجه الى باحة المسجد الأقصى، والإعلان من هناك عن انتهاء السيطرة

---

(١) رايبوبورت، ميرون، « نظرة للمستقبل مقابلة مع موشيه فايغلين»، مرجع سابق
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) دانكنر، أمنون، « فايغلين يعرض نظريته السياسية «، مرجع سابق

الإسلامية على الحرم القدسي، وتحديد موعد لتدميره تمهيداً لبناء الهيكل على أنقاضه، فالمسجد الأقصى في نظره، هو الهيكل، حيث يقول: « سأقوم ببناء الهيكل من جديد؛ إن علينا أن نكون على الأقل مثل معظم الأمريكيين الذين يؤمنون بذلك، تدمير الأقصى وإقامة الهيكل الثالث مكانه هو الضمانة لحلول السلام في العالم، على العالم أن يقبل سيادتنا على مقدساتنا»[1]، ويحمل «فايغلين» عن العرب نظرة عنصرية صارمة وغير قابلة للنقاش؛ فالعربي يعني بالنسبة إليه الصحراء، ويضيف: «كل مكان وطئته قدم العربي يصبح صحراء، إنه لا يعيش في صحراء، بل هو يوجدها»[2]، ويرى فايغلين أن العرب لا يعرفون الإبداع، ويميلون إلى العيش متطفلين على الأمم الأخرى، ويضيف:» انظر إلى العرب إنهم لا يستطيعون أن يوصلوا أنبوب نفط من السعودية إلى الأردن، إنهم يحتاجون شركة غربية لإنجاز ذلك، العرب لا يعرفون الإبداع، إنهم مستلبون لثقافة التدمير» [3]، ويرى فايغلين أنه يتوجب عدم التعامل بجدية كبيرة مع الأمة العربية، ويعتبر أنه: «بحكم التوراة وبفعل الفرق بين العنصرين لا يمكن مطلقاً المساواة بين الدم اليهودي والدم العربي»[4]، ويرى أنه من الطبيعي أن يصدر الجهاز القضائي الإسرائيلي أحكاماً مخففة ضد اليهود الذين يتورطون في قتل فلسطينيين، في حين يصدر أحكاماً قاسية على فلسطيني يتسبب في المس بيهودي بأي شكل [5]، ولا يخفي «فايغلين» توجهاته الانعزالية، فحركته تشدد على وجوب انسحاب اسرائيل من الأمم المتحدة، ويقول: «يجب ان نلغي عضويتنا في الامم المتحدة، فنحن نعطي ضريبة

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) رايبوبورت، ميرون، « نظرة للمستقبل مقابلة مع موشيه فايغلين »، مرجع سابق

(٤) المرجع السابق.

(٥) دانكنر، أمنون، « فايغلين يعرض نظريته السياسية »، مرجع سابق

من أجل مواصلة العضوية في منظمة معظم قرارتها معادية لإسرائيل»[1]، ويعد فايغلين بإلغاء وزارة الخارجية على أن يتم تدشين وزارة تعنى بتوظيف كل إمكانيات الدولة من أجل العمل على تهجير كل اليهود في العالم الى إسرائيل [2]، وعلى الرغم من حرصه على استغلال المزايا التي تمنحها الديموقراطية، إلا أنه يعتبر أن الديموقراطية كلمة تثير لديه قدراً غير قليل من التقزز، ويقول إنه «مع حكم العدالة الإلهية وليس حكم القانون» [3]، وعلى الرغم من موقف الصهاينة من زعيم النازية الألمانية أدولف هتلر، إلا أن «فايغلين» يبدي إعجاباً به، فهو يرى في هتلر «عبقرياً لنجاحه في توظيف الديموقراطية الألمانية لخدمة أفكاره ووضعها موضع التنفيذ»[4].

إن ما تقدم يدلل على أنه لا يمكن قياس قوة التيار الديني الصهيوني السياسية بعدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان، وعدد الحقائب في الحكومة، بل يتوجب أن تؤخذ بالحسبان تداعيات تسلل المتدينين إلى الأحزاب العلمانية اليمينية وتمكنهم من توجيه دفة الأمور هناك، ويتضح مما تقدم حجم التحولات التي طرأت في إسرائيل ودورها في تنامي نفوذ التيار الديني الصهيوني، علاوة على الآليات التي أتبعها هذا التيار لمراكمة القوة والنفوذ.

---

(١) رايبوبورت، ميرون، « نظرة للمستقبل مقابلة مع موشيه فايغلين »، مرجع سابق

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق.

المبحث الثاني
التعليم الديني

تعود بدايات التعليم الديني اليهودي في العصر الحديث إلى الشتات اليهودي في أوروبا، حيث كان يشرف على هذا التعليم التيارات الدينية الحريدية، التي هدفت من خلال إقامة مؤسسات هذا التعليم إلى مواجهة الدعوات إلى انخراط اليهود وذوبانهم في المجتمعات الأوروبية.

وبعد انطلاق الحركة الصهيونية وبداية العمل لإقامة الكيان الصهيوني، اعترفت المؤسسات الصهيونية باستقلالية التعليم الديني، ولقد أثر واقع الاستقطاب بين العلمانيين والمتدينين بشكل واضح على النظام التعليمي بعد الإعلان عن إسرائيل؛ حيث اضطرت الدولة الإسرائيلية إلى صياغة النظام التعليمي؛ من حيث: المبنى الإداري، ومن حيث المناهج ليتلاءم مع اتجاهات القطاعات السكانية من الدين، من هنا فقد نشأت هناك ثلاثة أنواع من التعليم أساسية، وهي: التعليم الرسمي العلماني، الذي يستوعب الطلاب العلمانيين، والذي ينتمي إليه حوالي ٥٥٪ من الطلاب، والتعليم الرسمي الديني الذي يتبع وزارة التربية والتعليم وينتمي إليه ٢٠٪ من الطلاب، والذي يتوجه إليه بشكل خاص أتباع التيار الديني القومي، والتعليم الديني المستقل وهو الذي لا يخضع لإشراف وزارة التعليم، وتقع ضمنه جميع مؤسسات التعليم التابعة للحركات الحريدية الشرقية والغربية[1]، وقد نظم قانون التعليم الذي سنته الكنيست عام: ١٩٥٣، والذي أدخلت عليه عدة تعديلات عام: ٢٠٠٠، العلاقة بين هذه التيارات، ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، ومن المعروف أن قانون التعليم قد

---

(١) عصبة، خالد، «جهاز التعليم في إسرائيل»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦، ص ٩٤-٩٥.

ألزم تيار التعليم الرسمي العلماني بأن يهدف، ضمن مجموعة أهدافه الأخرى، إلى غرس القيم الدينية عبر تعليم التوراة، وتاريخ الشعب اليهودي، وتراثه الديني والتقاليد اليهودية[1]؛ ولذلك فإننا سنركز في هذا المبحث على مؤسسات التعليم الديني بشقيها الرسمي، والمستقل، لما لهذه المؤسسات من تأثير مباشر على تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني؛ علاوة على أنها تسهم في التنظير لأفكار هذا التيار وتعميم رسائله.

المطلب الأول
التعليم الديني الرسمي

تم تدشين نظام التعليم الديني الرسمي في الأساس على يد حركة «همزراحي» قبل إعلان الدولة، وذلك لغرس مفاهيم هذه الحركة الدينية المتصلة بالشريعة اليهودية في طلابها وأنصارها، حيث سعت «همزراحي» التي انبثق عنها التيار الديني القومي إلى ترسيخ معتقدات أنصارها، وتعزيز فكرها الديني والقومي على أساس اعتماد ركيزتين أساسيتين هامتين، وهما: التوراة، والشريعة اليهودية من جهة، والبعث القومي من جهة أخرى.

وقامت فلسفة هذا التيار على الدمج بين الحياة العصرية والعيش وفق تعاليم التوراة، ولقد بادر مؤسسو «همزراحي» وروادها إلى إقامة مؤسسات تعليمية تعمل على تبني أولويات جديدة في سلم أولويات التعليم، من خلال المحافظة على تعليم اليهودية، وتشرب معاييرها السلوكية[2].

وعندما قامت إسرائيل عام: ١٩٤٨، تم دمج هذا الإطار ليكون إطاراً رسمياً يتبع وزارة التربية والتعليم، وأطلق عليه التعليم الديني الرسمي، وتنص المادة الثالثة من

(١) المرجع السابق، ص٩٥.
(٢) المرجع السابق.

قانون التعليم الديني الرسمي الذي سن عام: ١٩٥٣ على أن: «التعليم الديني الرسمي هو تعليم رسمي، لكن مؤسساته تكون مؤسسات دينية وفق منهج الحياة الديني، وتوضع المناهج ويسير المعلمون والمديرون والمفتشون على ذات النهج»[1].

وعلى الرغم من أن جهاز التعليم الديني الرسمي جزءٌ من الجهاز الرسمي العام؛ إلا أن إدارته مستقلة؛ حيث إن الدولة ضمنت أن تتم إدارته بشكل مستقل بدون تدخل وزارة التعليم، ويشرف على إدارة هذا التعليم «مجلس التعليم الديني»، وهو مجلس يضم أربعة عشر عضواً يمثلون جميع قطاعات اليهود المتدينين، بالإضافة إلى مؤسسة الحاخامية الكبرى، ويتم تعيين أربعة من أعضاء المجلس بترشيح من وزير الأديان الذي عادة ما يكون منتمياً إلى إحدى الحركات الدينية الممثلة في الائتلاف الحاكم، ويقلص وجود هذا المجلس الصلاحيات التي تتمتع بها وزارة التعليم، ووزير التعليم، فالمجلس هو المسؤول عن ترشيح الأشخاص الذين يراهم مناسبين لشغل مناصب الإدارة، والتفتيش في هذا الجهاز، ويكون وزير التعليم ملزماً بتنفيذ توصيات هذا المجلس[2]، ولا يحق للوزير التدخل في القرارات التي يتخذها المجلس؛ حيث إن معيار احترام قرارات المجلس، هو أن تحظى باحترام وتقدير الجمهور المتدين.

ويشرف المجلس على وضع وتطبيق منهاج التعليم في المدارس الدينية الرسمية، ويعتبر مدير قسم التعليم الديني في وزارة التعليم موظفاً مستقلاً، ولا يخضع لإمرة مدير عام الوزارة، وعلى الرغم من أن وزير التعليم هو الذي يعين هذا المدير؛ إلا أن هذا التعيين مشروط بالتشاور مع مجلس التعليم الديني، وبخلاف التعيينات الأخرى في المؤسسات الحكومية؛ فإنه لا يتم إقرار شغل هذا المنصب إلا بعد مصادقة الحكومة بكامل هيئتها على هذا التعيين، وفي بعض الأحيان يتم إخضاع شغل هذا المنصب

---

(١) المرجع السابق، ص١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٣.

للمفاوضات التي تجرى بين الأحزاب والحركات الدينية، والحزب الذي يكلف بتشكيل الحكومة؛ حيث تحاول الحركات الدينية أن يتم شغل هذا المنصب من قبل أحد أعضائها، أو على الأقل يشغله شخص لا يشكل تعيينه مصدر قلق لهذه الأحزاب[١]، ووفق المعطيات الرسمية لعام: ٢٠٠٠؛ فإن هناك مائتين وخمسة وثلاثين ألف طالب وطالبة، يتعلمون في التعليم الرسمي الديني، وهناك عشرون ألف شخص يعملون في هذا الجهاز، الذي يضم سبعمائة مؤسسة تعليمية، بالإضافة إلى ألف ومائتي روضة أطفال[٢].

ويزرع التعليم الديني الرسمي في الشباب المتدين الخضوع للمرجعيات الدينية وكبار الحاخامات؛ حيث ينص قانون التعليم الديني الرسمي على أن ما يميز هذا التعليم أنه يهدف إلى أن: «يؤمن الطالب بالخالق الذي احتضن شعب إسرائيل، واصطفاه من بين الأمم، ومنحه توراته، واختار له أرضه، ومنحها لشعبه المختار، وأن يرغب الطالب بالعيش وفق تعاليم الشريعة، وأن يصبح مهيأ لمراجعة آرائه ومعتقداته، وفق رؤى ومعتقدات كبار الحاخامات المقدسين، وأن يحترم الحاخامات الحكماء ويسير على معتقداتهم، وأن يقبل النصح من الحاخامات»[٣].

ويشدد القانون على وجوب أن تكون التوراة مصدراً للقيم ومعياراً لسلوك الطالب، حيث ينص القانون على أن دراسة التوراة تهدف: «إلى بلورة وصقل شخصية الطلبة من خلال القيم الدينية، ومعاييرهم السلوكية، وتطلعاتهم وفق أحكام التوراة وتربيتهم على

---

(١) زئيفي، عام، الصهيونية الدينية والتربية الرسمية الدينية- إلى أين (هتسيونيت هدتيت فحينوخ هدتي مملختي- لآين)، تل أبيب، المركز التكنلوجي التربوي، ١٩٩٨، ص٣٢.

(٢) أبو عصبة، خالد، «جهاز التعليم في إسرائيل»، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٣) كلير، ديانا، التربية والأيدلوجيا: جهاز التعليم الديني الرسمي (هحينوخ فهإيدولوجيا: معريخت هحينوخ هدتي مملختي)، ورقة مقدمة في مؤتمر أبحاث التربية، ١٥-٤-١٩٩٣، جامعة حيفا، مجلة قسم التربية، مجلد١ ص٤٣.

تأدية الفرائض الدينية على اختلافها، وتعليمهم سبل تقدير وإدراك مجريات الأمور في المجتمع وفق منظور التوراة»[1].

ويؤثر التعليم الديني الرسمي بشكل مباشر في بلورة مواقف الطلاب السياسية والأيدلوجية من القضايا مثار الجدل في الساحة الداخلية؛ وتحديداً الموقف من الصراع مع العرب؛ حيث ينص القانون على أن التعليم الديني الرسمي يهدف إلى أن «يتعلم الطالب أن الخالق فضل منح شعب إسرائيل أرض إسرائيل لتطبيق شريعة التوراة فيها؛ وبالتالي فإن الحياة على الأرض الموعودة مرتبطة بتأدية الفرائض وتطبيقها»[2]، ويعمل القانون على تكريس الرواية الصهيونية للصراع على أرض فلسطين من خلال التركيز على حق اليهود في هذه الأرض، حيث جاء في القانون: «على الطالب أن يطور مشاعر المحبة والوفاء لأرضنا المقدسة، وتنمية الإخلاص لدولة إسرائيل التي تجدد بناؤها بعد ألفي عام، وغرس المحبة والرغبة في فلاحتها، والاستعداد للحفاظ عليها والدفاع عنها إلى درجة التضحية بالحياة من أجلها» [3].

ولا يتردد التعليم الديني الرسمي في إخضاع العلوم الإنسانية لرؤية التوراة، حيث ينص قانون التعليم على أنه يجب أن يكون «تعليم الجغرافيا موافقاً للأسس الاعتقادية التي تولي أهمية كبرى لاختيار الرب أرض إسرائيل، ومنحها لشعب إسرائيل»[4]، ويتماهى نظام التعليم الرسمي الديني مع المواقف الأيدلوجية للتيار الديني القومي؛ حيث يرفع الشعار الذي يرتب أولويات هذا التيار: «توراة إسرائيل، أرض إسرائيل، شعب إسرائيل، دولة إسرائيل». ويشدد على الدور الريادي لشعب إسرائيل على اعتبار أنه «منارة للأغراب وعطاؤه للإنسانية جمعاء»[5].

---

(١) المرجع السابق، ص٤٥.
(٢) المرجع السابق، ص٤٦.
(٣) المرجع السابق
(٤) المرجع السابق ص٤٩.
(٥) أبو عصبة، خالد، «جهاز التعليم في إسرائيل»، مرجع سابق، ص١٠٨.

ويهدف نظام التعليم الديني الرسمي إلى ترجمة مخرجات التعليم الديني الرسمي على شكل سلوك يميز الطالب، فيفترض هذا النظام أن الطالب لدى تخرجه ومواجهته الحياة الواقعية سيبلور مفاهيم ومعتقدات دينية يهودية متينة؛ بحيث يكون كل ما يقوم به الخريج على المستوى: الفردي، والجماعي نابع من المفاهيم القائمة على ترجمة التربية الدينية إلى سلوك ونمط حياة منضبط بأحكام الديانة اليهودية، ومن جهة ثانية بناء شخصية طلائعية مثقفة[1].

ويهدف التعليم الديني الرسمي إلى تخريج طلاب يحملون «مشاعر الانتماء لشعب إسرائيل في البلاد، والشتات... وأن يؤمن الطلاب بقدسية البلاد، وأنهم مواطنون يؤمنون بالقيم الوطنية، وبحب البلاد واستيطانها، وبناءها، ويتحيز للغة العبرية بوصفها لغة مقدسة وباعتبارها تمثل الحضارة العبرية على مر العصور، وأن يستوي سلوكه وفق تعاليم التوراة ويحافظ على لسانه وأسلوب حديثه»[2].

ويفسح نظام التعليم الديني الرسمي مجالاً واسعاً للدين ليؤثر على وعي الطلاب الفردي والجمعي؛ فحسب أهداف هذا النظام: يجب أن يمثل خريج المدارس الدينية الرسمية «رجل الشريعة الذي يدرك أن الحاضر يكتسب أهمية نسبية مقارنة بالخلود المتمثل في الوجود الإلهي ومبادئ الشريعة والتوراة»[3]، وبخلاف نظام التعليم الديني المستقل التابع للحركات الدينية الحريدية؛ فإن نظام التعليم الديني الرسمي يحث الخريجين على الاندماج في المجتمع ومحاولة شغل كافة الوظائف والمناصب «لرفع شأن الصهيونية التي تعتبر مرحلة من مراحل تطور اليهودية»[4]، لكن هذا النظام الذي يعزز الاندماج في المجتمع، يدعو لاعتزال الحضارات الأخرى، وتحديداً الحضارة الغربية،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) زئيفي، عام، «الصهيونية الدينية والتربية الرسمية الدينية- إلى أين»، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كلير، ديانا، «التربية والأيدلوجيا: جهاز التعليم الديني الرسمي»، مرجع سابق، ص٥٦.

حيث يشدد على أن البديل يتمثل في الحضارة اليهودية التي منبعها الدين[1]، ويتم توجيه أبناء اليهود المهاجرين الجدد إلى مؤسسات التعليم الديني الرسمي، من أجل التأثير على توجهاتهم. وقد نص الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود وحزب المفدال الديني عام: ١٩٨١ على أن تستوعب مؤسسات التعليم الديني الرسمي جميع أبناء اليهود الأثيوبيين (الفلاشا)، الذين هاجروا إلى إسرائيل منتصف ثمانينيات القرن الماضي[2].

ويتم توظيف تعليم التوراة للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، وفي إعداد الطالب للخدمة العسكرية عبر بعث الحماس داخله، وزيادة الدافعية لديه للتطوع للخدمة في الوحدات القتالية، حيث إن المضامين التعليمية التي تنقل للطالب تكون في الغالب مشبعة بالرؤى والتوجهات العسكرية المستندة إلى الحماس الديني، فهي مصممة بحيث يصل الطالب عبرها إلى قناعة مفادها أن الأهداف العسكرية والدينية والقومية مترابطة فيما بينها مهما مر الزمن[3].

أنواع المدارس في نظام التعليم الديني الرسمي:

هناك ثلاثة أنواع من المدارس في نظام التعليم الديني الرسمي:

المدارس العادية: وهي تتبع نفس النظام المعمول به في التعليم الرسمي العلماني، حيث تبدأ الدراسة في ساعات الصباح وتنتهي بعد الظهر.

المدارس الداخلية: هي مدارس مغلقة لا يسمح للطلاب فيها بالعودة إلى البيت بعد نهاية اليوم الدراسي؛ بل يمكث في المدرسة، حيث توفر هذه المدارس أجواء للتربية

---

(١) المرجع السابق.

(٢) سبيرسكي شلومو، يهود أثيوبيا في إسرائيل، ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،٢٠٠٤، ص٦٤.

(٣) منصور جوني، نحاس فادي، المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩، ص٤٤٣-٤٤٤.

على قيم ومعايير دينية في بيئة مغلقة تتناسق فيها المضامين الدينية مع الحياة اليومية، دون تأثير العوامل الخارجية[1]، وهناك مائتان واثنتان وأربعون مدرسة دينية داخلية يطلق عليها بالعبرية « بنيميا »، يدرس فيها واحد وأربعون ألف طالب، خمس وثلاثون ألفاً منهم في المرحلة الثانوية، ويشكلون ١٤٪ من طلاب هذه المرحلة في إسرائيل[2]، وقد أقيمت المدارس الدينية في الثلاثينيات من القرن الماضي بغية مواجهة تأثير الثقافة الغربية والعلمنة؛ حيث إن معظم الطلاب الذين يدرسون فيها هم من ذوي الأصول الشرقية، وتفيد المعطيات أن حوالي: ٣٢٪ من مؤسسات التعليم الديني الرسمي هي مدارس داخلية، في الوقت نفسه هناك ١١٥ مدرسة توراتية داخلية، تدرس الدين اليهودي بشكل مكثف، ويدرس فيها: ٣٤ ألف طالب؛ وذلك من بين المدارس الابتدائية التابعة للتعليم الديني الحكومي[3].

المدارس الدينية التكنلوجية:

تدمج هذه المدارس مواضيع تكنلوجية وعلمية في التعليم الديني وتهدف إلى زيادة عدد طلابها عن طريق تشجيعهم على الحصول على مهنة مستقبلية، يستطيعون من خلالها التوفيق بين دراسة الدين، وبناء حياة اجتماعية مستقلة، حيث تخرج هذه المدارس سنوياً آلاف الطلاب[4].

---

(١) عزيز، حيدر، ظاهرة اليشيفوت (المدارس الدينية القومية): نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية»، قضايا إسرائيلية، مجلد٢، عدد٨، خريف ٢٠٠٢، ص٧٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) حسان، كمال، المدرسة التلمودية: اليشيفاه ومكانتها في الدولة والمجتمع الإسرائيلي، قضايا إسرائيلية، مجلد٧، عدد ٢٠٠٧،٢٥، ص٢٥.

المطلب الثاني
التعليم الديني المستقل

نظراً إلى ميل التيار الديني الحريدي للعزلة الاجتماعية ولعدم رغبته في حدوث تماس بين أتباعه والعلمانيينن؛ فقد حرص دوماً على إقامة مؤسسات تعليمية خاصة به، غير مرتبطة بجهاز التعليم الحكومي، وذلك لقطع الطريق على أي محاولة من قبل المؤسسة العلمانية للتأثير بأي شكل على جوهر العملية التعليمية. وبخلاف التيار الديني القومي، الذي يسعى للاندماج في المجتمع بهدف التأثير عليه، فإن التيار الحريدي يهدف بشكل أساسي للحفاظ على الطابع اليهودي، ليس فقط في التربية، بل في العادات والتقاليد؛ لذا فإنه يبدي حساسية شديدة لأية محاولة للتأثير عليه من الخارج، وسعت معظم مؤسسات التعليم الحريدية للمحافظة على الإطار الذهني الذي يشكل وعي الطالب الحريدي، وبالغت في إبداء الحذر من المؤثرات الخارجية إلى درجة أن الكثير منها يرفض أن يدرس الطلاب فيها أي مواد تعليمية غير المواد الدينية[١].

وقد انطلقت مرجعيات التيار الديني الحريدي من افتراض مفاده أن هذا التيار تولى القيام بمهمة مقدسة تتمثل في الحفاظ على جذور اليهودية، وضمان التواصل التربوي اليهودي.

وترجع جذور التعليم الديني المستقل إلى ما قبل الإعلان عن الدولة؛ حيث لم تكن إقامة هذا النوع من المدارس يقتصر على التيار الحريدي؛ بل إن التيار الديني القومي شرع في إقامة هذا النوع من المدارس، وقد أقيمت أول مدرسة دينية في مدينة تل أبيب عام: ١٩٣٧ على يد حركة «همزراحي»، وبلغت نسبة الدروس الدينية فيها ٨٠٪ من المواد التعليمية[٢].

---

(١) أبو عصبة، خالد، «جهاز التعليم في إسرائيل»، مرجع سابق، ص١١٣.

(٢) المرجع السابق.

وبعد الإعلان عن الدولة أقيم عددٌ من المدارس الدينية المستقلة عن النظام التعليمي الحكومي وكان التعليم فيها يقتصر على المواد الدينية، لكن بفعل الضغوط التي مارسها أولياء الأمور تم إدخال مواد تعليمية دنيوية، ومع مرور الوقت أخذت المداس الدينية المستقلة تحتل مكانة مرموقة؛ حيث تنافست العائلات المتدينة في إرسال أولادها إلى التعليم فيها. وشهدت المدارس الدينية الثانوية المخصصة للذكور والتي يطلق عليها « يشيفاه »، وتلك المخصصة للإناث، والتي يطلق عليها «أولبناه»، إقبالاً كبيراً، وقد تعاظم عدد المقبلين على الالتحاق بهذه المدارس بسبب معدلات التكاثر الكبيرة في أوساط التيار الديني الحريدي، وبفضل نجاح هذا التيار في القضاء على ظاهرة تسرب الطلاب إلى الشارع.

ومما يدلل على تعاظم شأن تيار التعليم الديني المستقل حقيقة أن المزيد من خريجي المدارس الدينية الحكومية باتوا يقبلون على الالتحاق بالمدارس الدينية المستقلة، التي باتت تستقطب طلاباً يهوداً من الجاليات اليهودية في أرجاء العالم؛ حيث يقدم هؤلاء للدراسة في هذه المدارس لتلقي التربية الدينية[١].

ويمكن القول إن أيدلوجية التعليم الديني المستقل قامت على أساس السعي إلى تطوير توجه متكامل لدى الطلاب، لكي يكون بإمكانهم إصدار أحكامٍ على الحياة العلمانية، وفق المنظور الديني، وليتمكنوا من إدراك الظواهر التي يزخر بها هذا العالم من خلال نظرة دينية أصولية[٢].

---

(١) يعرف الحاخام بنيامين شيرانسكي الذي أدار عدداً من المؤسسات التعليمية الدينية التربية الدينية بأنها: «امتداد مباشر للتربية الدينية اليهودية التي كان عليها شعب إسرائيل منذ القدم، ونحن نتطلع من خلال هذه التربية إلى بلورة جيل وإنسان يتصرف وفق تراث وسنن كبار الحاخامات الذين زخر بهم التاريخ اليهودي، والذين جسدوا من خلال إنتاجهم الفكري الكثير من الإنجازات».
انظر: شيرانسكي، بنيامين، التعليم الحريدي- تراث سيناء في عهدنا (هحينوخ هحريدي- موريشت سيناي بزمنينو)، في إليعاد بيليد(محرر): خمسين عاماً على تأسيس جهاز التعليم في إسرائي» (حمشيم شنا عل معريخت هحينوخ بيسرائيل)، القدس المحتلة، وزارة التعليم في إسرائيل، ١٩٩٧، ص٨٢.

(٢) شيرانسكي، بنيامين، التعليم الحريدي- تراث سيناء في عهدنا، مرجع سابق، ص٨٥.

ويعتمد التعليم الديني على مفهوم «التجانس الفكري» أو «التعددية المحدودة»؛ حيث إن مؤسسات هذا التعليم لا تقبل طلاباً من خارج التيار الديني الصهيوني بشقيه: الحريدي والقومي، فلا يتم قبول الطلاب الذين ينتمون إلى التيارين الإصلاحي والمحافظ في اليهودية، إلى جانب رفض استيعاب العلمانيين، ويدعي القائمون على مؤسسات التعليم الديني المستقل أنهم يقبلون الطلاب الذين يكون القاسم المشترك بينهم قبول شرائع التوراة، والتراث الديني، وفق المفهوم الحريدي، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والإثنية[1].

ويهدف التعليم الديني المستقل إلى زرع قيم العودة إلى الرب والتقرب إليه في نفوس الطلاب، ويتم قياس نجاح العملية التربوية في المؤسسات الدينية المستقلة بمدى نجاحها في توجيه الطلاب لضبط سلوكهم والتحكم فيه وفق التعاليم الدينية، بالإضافة إلى إقبال الطالب على العبادة والصلاة[2].

تقسيمات التعليم الديني المستقل:

يقسم التعليم الديني المستقل حسب الخلفية الإثنية للحركات المسيطرة عليه إلى قسمين أساسيين، هما: -مؤسسات التعليم الحريدي الغربي-، ومؤسسات التعليم الحريدي الشرقي، أو (التابعة لحركة «شاس»).

---

(١) لقد تبين بالدليل القاطع أن هذا ليس أكثر من زعم لا يؤيده الواقع العملي في هذه المؤسسات، ففي كثير من الأحيان رفضت مؤسسات دينية مستقلة تابعة للحركات الحريدية الغربية في مدينة «بيتح تكفاه»، الواقعة شمال شرق تل أبيب قبول طلاب متدينين من «الفلاشا» بسبب أصولهم الإثنية، كما أن أولياء أمور من أصول غربية رفضوا السماح لبناتهم بالتوجه إلى مدرسة دينية للبنات في مستوطنة (يهودية) شمال الضفة الغربية، بعد أن سمحت إدارة المدرسة بضم طالبات من أصول شرقية.

(٢) المرجع السابق، ص٨٧.

أولاً: مؤسسات التعليم الحريدي الغربي:

هناك ثلاثة أنواع من مؤسسات التعليم التابعة للتيار الحريدي الغربي:

١. **مؤسسات تديرها «أجودات إسرائيل» و «ديجل هتوراه»**: تشكل شبكتين متكاملتين من التعليم الديني، تبدأ برياض الأطفال، وتنتهي بمعاهد إعداد المعلمات؛ حيث يتم اعتماد اللغة العبرية في التدريس، كما أن هذه المؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي، وتشكل المواد الدينية معظم المواد التعليمية التي يتم تدريسها فيها، وهي بحجم أكبر من حجم المواد الدينية التي تدرس في مؤسسات التعليم الديني الحكومي.

٢. **مدارس توراتية من الطراز القديم**: مؤسسات للتربية الابتدائية للذكور فقط، يقوم التعليم فيها على أساس ديني فقط، ولا تحظى بدعم من الحكومة، بل بتبرعات يتم تقديمها من الجاليات اليهودية في أرجاء العالم.

٣. **مدارس دينية فوق ابتدائية**: يطلق عليها «يشيفوت»، تدرس معظمها مواد دينية فقط، وقسم كبير من المعلمين فيها يلقون الدروس بلغة «الأيديش». وتحظى هذه المدارس بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية، ويتم تأجيل الخدمة العسكرية لطلاب هذه المدارس، وفي الغالب يتم إعفاؤهم منها نهائياً، وذلك بناء على الاتفاق المسبق بين الدولة والمرجعيات الروحية لهذا التيار.

ولقد برز في أوساط أتباع التيار الديني القومي من انتقد طابع التعليم في جهاز التعليم الديني الرسمي، حيث إن بعض حاخامات هذه التيار اتهموا هذا التعليم بأنه: منفتح، وشعبي، ولا يطبق مبدأ التميز والتفوق بمعناه الديني؛ لذا فقد أقام هؤلاء الحاخامات جهازاً تعليمياً خاصاً أسموه «نوعم» للتعليم الابتدائي وهو نخبوي وانتقائي ويشمل عدداً محدوداً من الطلاب.

ثانياً: الجهاز التعليمي لحركة «شاس»:

أقيم الجهاز التعليمي لحركة شاس أواخر الثمانينيات من القرن الماضي أي بعد سنوات على بدء مشاركة الحركة في العمل السياسي عام: ١٩٨٤، أي أن تدشين هذا الجهاز كان متأخراً جداً مقارنة بالمؤسسات التعليمية للتيار الحريدي الغربي. وأقيم الجهاز التعليمي لحركة «شاس» الذي يطلق عليه «همعيان» (النبع) على خلفية التمييز الذي تعرض له الطلاب المتدينون الشرقيون في مؤسسات التعليم التابعة للحركات الحريدية الغربية؛ حيث تعاظمت الدعوات لإقامة جهاز تعليمي خاص بالحريدية الشرقية. وقد عبر «شلومو بن عيزري» القيادي في حركة «شاس» عن الغبن الذي تعرض له الشرقيون في مؤسسات التعليم التابعة للحريدية الغربية؛ حيث قال: «إنه لخزي وعار على عالم التوراة أن يتصرف «الإشكناز» (الحريدية الغربية) وكأنهم العرق الآري، ويعيدون إلينا ذكرى فترات أخرى من التاريخ، لا يعقل حين يتهاوى «الآبار تايد» في كل أرجاء العالم، أن يواصل «الإشكناز» ممارسة عاداتهم وتقاليدهم على أساس التمييز القائم على خلفية لون البشرة»[(١)].

من هنا فقد شكل تأسيس هذا الجهاز صورة من صور محاربة الاضطهاد والتمييز الذي تعرض له الشرقيون، والعمل على تغيير النظرة الاستعلائية التي كان يعاني منها الطلاب الشرقيون في مؤسسات التعليم الحريدية الغربية.

ومما لا شك فيه أن أهم دافع وراء تأسيس هذا الجهاز، كان العمل على تعزيز مكانة حركة شاس السياسية في أوساط اليهود الشرقيين، وللمساعدة على بسط نفوذ الحركة على أوسع نطاق ممكن؛ حيث عملت الحركة على استنفاذ الطاقة الكامنة في إدارة هذه المؤسسات، حيث ربطت بين توظيف المعلمين، والموظفين في هذا الجهاز وبين

---

(١) زليخا، إيال، بن عيزري يطلق النار في كل الاتجاهات- مقابلة مع شلومو بن عيزري (بن عيزري يوري بكول هكيفونيم- رعيون عم شلومو بن عيزري)، يديعوت أحرنوت، ١٥-٤-١٩٩٣.

استعدادهم للقيام بأنشطة سياسية حزبية لصالح الحركة[1]، ونظراً إلى الأهمية القصوى التي تنظر بها قيادة الحركة لأوجه التوظيف السياسي لجهازها التعليمي؛ فقد تم تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء للإشراف عليها، حيث يقف على رأس هذه اللجنة الحاخام «عفوديا يوسيف»، مؤسس الحركة وزعيمها الروحي، وصاحب الكلمة الفصل فيها.

وعلى الرغم من حداثة عمر جهاز التعليم التابع لحركة «شاس»، إلا أنه تطور بشكل كبير في غضون وقت قصير؛ حيث تتواجد مؤسسات هذه الجهاز في كل مدينة إسرائيلية؛ حيث ركزت الحركة نشاطها التعليمي والتربوي، خصوصاً على الأطفال؛ حيث أقامت ٨٠ دار حضانة، و٦٥٠ روضة أطفال، و١٤٠ مدرسة ابتدائية، ووظفت ٣٠٠٠ من العاملين، ويدرس في مؤسساتها ثمانية وثلاثون ألف طالب[2].

ويركز التعليم الديني المستقل على تعليم الطلاب مبادئ القراءة والكتابة؛ حيث إنه من سن الثامنة يشرع الطلاب في تعلم التلمود؛ بحيث تعتمد طريقة التعليم على النقاش والحوار، بشكل يمنع إمكانية أن يلحظ الطالب أن هناك تناقضاً بين ما ورد في النصوص الدينية، وبين التفاسير التي قدمها كبار الحاخامات، ويتم اختزال المواد الدنيوية بشكل كبير؛ حيث إن المدة التي يمنحها جهاز التعليم الديني المستقل لهذه المواد لا يتجاوز خمس ساعات كل أسبوع، بواقع ساعة لكل يوم.

التمويل الحكومي:

تتولى الدولة تمويل جهاز التعليم الديني المستقل، حيث تقوم وزارة المالية بدفع رواتب جميع العاملين في جهاز التعليم؛ حيث إنه حتى العام: ١٩٩٧ لم يشمل التمويل

---

(١) ديان، آرييه، ماذا تعلمت في شاس اليوم؟ جهاز التعليم في شاس (ما لمدت بشاس هيوم؟ معريخت هحينوخ شل شاس)، مجلة «صدى التربية» (هد هحينوخ)، إصدار نقابة المعلمين العامة في إسرائيل، عدد١٥، فبراير ١٩٩٨، ص٤٤.

(٢) أبو عصبة، خالد، «جهاز التعليم في إسرائيل»، مرجع سابق، ص١٢٥.

الحكومي توفير الأبنية والأملاك لجهاز التعليم الديني المستقل، لكن منذ ذلك العام شرعت وزارة التعليم في بناء صفوف لجهاز التعليم الديني المستقل؛ حيث حصل هذا الجهاز على ٢٦٪ من عدد الصفوف التي تبنى كل عام[١]، وتمنح الدولة ميزانيات أخرى للتعليم المستقل تتمثل في تمويل سفر المعلمين والطلاب، وعلى الرغم من أن قانون التعليم للعام: ١٩٥٣ قد نظم العلاقة بين الدولة ومؤسسات التعليم الديني المستقل، وضمن ذلك قضية التمويل؛ إلا أن الدولة تقدم موازنات للتعليم الديني المستقل أكبر مما ينص عليه القانون، ذلك وفق الاتفاقات التي يتم بموجبها تشكيل الائتلافات الحاكمة، حيث تربط الحركات الحريدية قبولها المشاركة في الائتلافات الحاكمة بمدى استعداد الحزب المكلف بتشكيل الحكومة للاستجابة لمطالبها في مجال زيادة المخصصات المالية لمؤسساتها التعليمية، وبذلك يحصل جهاز التعليم الديني المستقل على موازنات تفوق ما ينص عليه القانون.

ويرى «عزيز حيدر» أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس أن الحركات والأحزاب الدينية اليهودية توسعت في إقامة المؤسسات التعليمية على اعتبار أن هذه الخطوة تشكل وسيلة لتوسيع القاعدة الجماهيرية المؤيدة لهذه الأحزاب؛ سيما في المناطق التي تشهد عادة ضائقة اقتصادية، مثل: مدن التطوير، والأحياء الشعبية في المدن الكبرى، حيث لا تبدي العائلات في هذه المناطق حرصاً على جودة التعليم[٢]، ويضرب «حيدر» مثالاً على ما يذهب إليه بحركة «شاس»، التي حوكم الكثير من قادتها بتهم فساد، وبعضهم قد أودع السجن، لكن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على التأييد العام الذي تحظى به الحركة، لأن الكثير من القطاعات الجماهيرية قد ارتبطت مصالحها بها.

---

(١) حيدر، عزيز، التربية والتعليم والبحث العلمي، في كميل منصور (محرر): «دليل إسرائيل عام٢٠٠٤ »، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،٢٠٠٥، ص٣٣٤.

(٢) حيدر، عزيز، (مقابلة عبر الهاتف)، ٧-٩-٢٠١١.

سمات التعليم الديني المستقل:

هناك العديد من السمات ذات الدلالة التي يتسم بها التعليم الديني المستقل:

أولاً: ظروف التعليم في التعليم الديني المستقل أفضل بكثير من ظروف التعليم في جهاز التعليم الحكومي؛ حيث إنه يتم استيعاب ثلاثة وعشرين طالباً في الصف الواحد في مدارس التعليم الديني المستقل، بينما يبلغ متوسط عدد الطلاب في الصف في المدارس الحكومية تسعة وعشرين، ويبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة في جهاز التعليم الديني المستقل ١٧٢ طالباً، بينما يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدارس الحكومية: ٣٥٨ طالباً؛ وفي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الطلاب إلى كل معلم في جهاز التعليم الحكومي معلماً لكل تسعة عشر طالباً، فإن النسبة في جهاز التعليم الديني المستقل تبلغ معلماً لكل خمسة عشر طالباً، وفي جهاز التعليم التابع لحركة «شاس» فإن النسبة هي معلم لكل ثلاثة عشر طالباً[١].

ثانياً: لا يؤهل جهاز التعليم الديني المستقل طلابه للالتحاق بالجامعة؛ حيث إن الطلاب لا يحصلون فيه على شهادة الثانوية العامة أو ما يعرف بـ « البجروت »، حيث إن أرفع مؤسسة تعليمية في هذا الجهاز معاهد إعداد المعلمين والمعلمات، وقد أثر هذا على مستواه، وهو ما اعترف به القائمون على هذا التعليم، حيث يقول الحاخام «مردخاي بشمان» من القائمين على جهاز التعليم في حركة «شاس»: «هناك دافع واحد مشترك لكل الآباء الذين يرسلون أولادهم إلى الدراسة في مدارس «شاس»، فجميعهم مستعدون لتقبل حقيقة أن يصبح أبناؤهم أقل ثقافة شريطة أن يتربوا كيهود أصوليين»[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص٣٣٤.

(٢) ديان، آرييه، «ماذا تعلمت في شاس اليوم؟ جهاز التعليم في شاس»، مرجع سابق، ص٥٥.

ثالثاً: لا يتم تدريس التربية المدنية التي تمد الطالب بالمعلومات حول النظام السياسي ومؤسسات الحكم، حيث يستمد الطلاب معلوماتهم عن نظام الحكم من بيئتهم الداخلية، ويسخر التعليم الديني المستقل من الديموقراطية وأجهزة القضاء، ويعتبر أنها تتناقض مع حكم التوراة[1]، وقد حذرت دراسة أكاديمية حديثة، صدرت في إسرائيل عن أن أنماط التعليم الديني السائدة من شأنها أن تعمل على انهيار الدولة في غضون ثلاثة عقود، على اعتبار أنها تنذر بتحول إسرائيل إلى مجتمع ديني أصولي؛ حيث لا يعد التعليم الديني الطالب لتعلم العلوم الحديثة التي تؤهله لشغل الوظائف[2]، فقد توصل البروفيسور «دان بن دافيد» -مدير مركز «طاوب» لدراسة السياسات الاجتماعية، في بحث جديد- إلى أن الطلاب اليهود الحريديم، والطلاب العرب سيتحولون إلى أغلبية ساحقة في مدارس إسرائيل الابتدائية، بحيث يشكلون ٧٨٪ من نسبة الطلاب[3]، وتوضح الدراسة أن نسبة التلاميذ الذين لا يتعلمون ضمن جهاز التعليم الرسمي في تزايد، وهم ليسوا ملزمين بتعلم المواضيع الأساسية الحيوية من أجل البقاء والنجاح في العالم العصري اليوم، ونحذر هنا من تبعات ذلك في المستقبل، على اعتبار أن تعليم هذه المواضيع يمنح التلاميذ إمكانية إتقان مهنة، لذا فإن الجيل القادم لدى المتدينين لن يعمل وسيبقى عاطلاً عن العمل، وهو يرى أن هذا الواقع يشكل وصفة لزوال إسرائيل[4].

وتشير الدراسة إلى أن نسبة العاطلين عن العمل لدى الرجال اليهود الأصوليين

---

(١) المرجع السابق، ص٥٧.

(٢) عواوده، وديع، «اليهود الأصوليون يهددون إسرائيل»، موقع «الجزيرة نت»، ١٠-٨-٢٠١٠، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D2F92164-B14C-46EB-B858-F7960E-FA9E69.htm

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

ارتفعت في العقدين الأخيرين بـ٢٠٠٪ نتيجة تكريس حياتهم لتعلم التوراة، وتبلغ اليوم: ٦٥٪ مقابل ١٥٪ لدى مجمل الإسرائيليين، وقد ربطت دراسة صادرة عن جامعة حيفا بين توسع مؤسسات التعليم الديني للتيار الحريدي، وبين تعاظم قوته السياسية، حيث إن الشروط الميسرة للتعليم في هذه المؤسسات، وعدم تركيزها على المواد الأساسية بالإضافة إلى المزايا التي يتمتع بها التعليم الحريدي، زاد من رغبة الكثير من العائلات غير الحريدية في إرسال أبناءها إلى التعلم في هذه المؤسسات[1]، وتوقعت الدراسة ألا يواصل الاقتصاد الإسرائيلي الصمود، وتجاوز الأزمات العالمية بفعل التعليم الديني الحريدي، الذي يكرس الميل نحو البطالة، وترى الدراسة أن تجاوز هذا الخطر يتطلب خوض مواجهة حقيقية مع التيار الديني؛ بحيث تتوقف الحكومات المتعاقبة عن الخضوع لإملاءات المتدينين؛ بحيث لا يتم مدهم بالميزانيات، وأن تتوقف الدولة عن دعم مؤسساتهم التعليمية في حال مواصلة رفضها لتدريس المواد الجوهرية، وأن يتم التوقف عن دفع مخصصات الأطفال لهم، وألا يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية والوطنية.

المطلب الثالث
العربي في مناهج التدريس الديني

لعب التعليم في إسرائيل دوراً مركزياً في بلورة الصورة النمطية عن العربي في الذهنية الإسرائيلية، ويستند التعليم الديني إلى مصادر التفكير الديني التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول، ومن الأهمية بمكان الإحاطة بالصورة التي ترسمها مناهج التدريس في التعليم الديني الحكومي، التي تصدرها وزارة التعليم الإسرائيلية،

(١) يميني، بن دورون، حان وقت المواجهة (هجيع زمان عيموت)، النسخة العبرية لموقف صحيفة معاريف، ١٩-١٠-٢٠١٠،

http//:www.nrg.co.il/online/1/ART2/168/186.html?hp&1=loc&31=tmp9441=

مع العلم أنه يفترض أن تسهم هذه الصورة في التأثير على مواقف الطلاب اليهود من العرب في الصراع معهم، وبالإضافة إلى تأثير المصادر الدينية، فقد تأثرت صورة العربي في مناهج التدريس الحكومية **بثلاثة عوامل أساسية، وهي:**

أولاً: النظرة الاستشراقية كما رسمها المستشرقون اليهود عن العرب، حيث تم تقديم العرب على أنهم متخلفون ومعادون للحضارة. وحسب دراسة أجراها الباحث الإسرائيلي «بار جال» حول الصور النمطية التي قدمتها كتب التدريس في المنهاج الإسرائيلية عن العرب، فقد تبين أن هذه الكتب تقدم العرب على أنهم مخادعون، عديمو الإبداع، سمتهم العدوان والغدر ونشر الدمار والاستئصال، يحرقون، مولعون بإشعال الحرائق، سيما إحراق الكروم والأشجار المثمرة، يوالون كل من يكره إسرائيل[1]، وتعتبر هذه الكتب العرب « ناكري جميل» لأنهم لم يقدموا الشكر لإسرائيل التي جلبت التقدم ولليهود الذين عمروا البلاد لصالح جميع سكانها[2]، وحسب الدراسة فقد نسبت كتب التدريس اليهودية « عنف» العرب إلى لا ساميتهم.

ثانياً: متطلبات قيام الوطن القومي لليهود التي تفترض محاولة ترسيخ الادعاء بأن الحقوق التاريخية في فلسطين تعود حصرياً ألى اليهود، وتصوير فلسطين على أنها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وأن هذه الأرض كانت مهجورة قبل بدء الاستيطان اليهودي في فلسطين في العصر الحديث، وقد تجاهلت كتب التدريس تاريخ فلسطين في الفترة الممتدة بين عام ١٣٥م الذي انتهى فيه الوجود السياسي لليهود في أرض فلسطين وعام ١٨٨٢ الذي شهد بداية الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين[3].

---

(١) بارغال، يغال، الوطن والجغرافيا (موليدت فجيوجرافيا)، تل أبيب (إسرائيل)، دار النشر عام عوفيد، ١٩٩٣، ص١٨٢

(٢) المرجع السابق، ص١٨٣.

(٣) المرجع السابق، ص١٨٦.

ثالثاً: تصميم الوعي الجمعي للإسرائيليين على أساس تحميل العرب المسؤولية عن الحروب التي اندلعت في المنطقة، وتجاهل الأسباب الحقيقية التي قادت إليها. في الوقت الذي حرصت مناهج التدريس على التشديد على « أخلاقية « المشروع الصهيوني بوصفه حلاً لمشكلة اللاسامية.

ودلت نتائج دراسة أجراها الباحث «إيلي بوديا» المحاضر في جامعة حيفا على أن كتب التدريس الإسرائيلية، وضمنها الكتب المقررة في التعليم الديني الحكومي، قد أشعلت طيلة نصف القرن الماضي جذوة الصراع الفلسطيني العربي، وكرست حالة الحرب، وحالت دون التوصل إلى السلام بين العرب واليهود[١]، ووصفت الدراسة مناهج التدريس اليهودية بـ«المنحرفة»، حيث اتسمت بطغيان الصورة النمطية تجاه العرب، وزرع كراهيتهم في نفوس التلاميذ الإسرائيليين، إلى حد الاستنتاج بأن ما جرى داخل جدران المدارس الإسرائيلية، قد أثر إلى مدى بعيد في قرار الحرب والسلام لدى قادة الدولة العبرية[٢].

وحمل الباحث الكتب المدرسية الإسرائيلية المسؤولية عن نوع من «الصراع الصامت» بين العرب واليهود، والذي أججته، وقادت بطريق غير مباشر إلى إثارة الصراع المسلح؛ حيث عمل جهاز التعليم الإسرائيلي على إخضاع الماضي لاحتياجات الراهن والمستقبل على حساب الحقيقة والموضوعية في كتابة التاريخ، بهدف خلق ذاكرة جماعية متميزة، وحرصت كتب التدريس على تعميق القيم الصهيونية، ورعاية الأساطير وتمجيد أبطالها عبر سعيها إلى صهر المهاجرين اليهود في بوتقة، وذاكرة جماعية واحدة، وعلى الرغم من

---

(١) النعامي، صالح، بحث إسرائيلي: كتب التدريس العبرية سعت إلى «شيطنة العرب وتجريدهم من إنسانيتهم، موقع صحيفة « الشرق الأوسط « (لندن)، ٣٠-٩-٢٠٠٦،
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=385158&issueno=10168

(٢) المرجع السابق.

أن كتب التدريس المجازة من قبل وزارة التعليم الإسرائيلي تشتمل على قدر هائل من العنصرية، إلا أن ثلاثة أرباع الكتب التي تستخدم في المدارس الإسرائيلية الدينية ليست مجازة من قبل وزارة التعليم؛ مما يعني انكباب التلاميذ على مواد أكثر خطورة، وقد وصفت الصراع بطريقة تبسيطية أحادية الأبعاد، ومشبعة بعدم الدقة إلى حد التشويه، وسعت إلى شيطنة العرب وتجريدهم من إنسانيتهم، مما أدى إلى ترسيخ صورة نمطية لدى الإسرائيليين، الذين ظهروا دائماً بصورة المتحضرين، صانعي السلام، مقابل صورة العرب «الخونة العدوانيين المتخلفين والمجرمين، والخاطفين القذرين، والمبادرين دوماً نحو التدمير»[1]، وعند تناول أول مواجهة بين اليهود والمسلمين التي وقعت في المدينة المنورة؛ فإن هذه الكتب تصف القبائل اليهودية في تلك الفترة بأنها «شريفة ومحترمة وشجاعة»؛ بينما تصف العرب بأنهم ماكرون وخونة وأنهم هزموا اليهود بالخدعة والمؤامرة».

ودللت الدراسة على أن استخدام تعبيرات مثل: متوحش، ومحتال، ومخادع، ولص، وسارق، وإرهابي، في وصف العربي، في حين وصفت هذه الكتب ما يرتكب ضد اليهود بأنه يسمى عداوات ومذابح، ومجازر بغرض خلق صلة بين العرب واللاسامية المتأصلة في تجارب التاريخ اليهودي في أوروبا، واستناداً إلى الميثولوجيا الصهيونية فقد وصف العرب «بأنهم النسخة الحديثة من العماليق، ألد أعداء الإسرائيليين في التوراة»[2]، والمفارقة أن الذين وقفوا على رأس جهاز التعليم اليهودي حاولوا تفسير سعي بعض القادة العرب للتسوية السياسية للصراع على أنها محاولة للقضاء على إسرائيل، فقد قال وزير التعليم الأسبق «زبولون هامر»، الذي كان أحد قادة التيار الديني القومي تعقيباً على زيارة الرئيس المصري «أنور السادات» إلى إسرائيل عام: ١٩٧٧: «هناك زعماء عرب يظنون أنهم إن لم يكونوا قادرين على القضاء علينا في ميدان المعركة، فإنهم سينجحون في

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

فعل ذلك عن طريق عملية السلام»[1]، وتحاول كتب التدريس الإسرائيلية أن تكرس قناعة مفادها أن السلام مع العرب «يهدد إسرائيل ويستلزم تحصين الناشئة بتقوية الوعي الصهيوني»[2].

وقد وصف طالب يهودي يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً محتويات الكتب الدراسية في المدارس اليهودية، ووجهات نظر المدرسين اليهود، حيث قال[3]: «تخبرنا كتب التاريخ بشكل رئيس أن كل ما يفعله اليهود جيد وشرعي، وأن العرب مخطئون وعنيفون، ويحاولون إبادتنا..... ونحن متعودون على الشيء ذاته، إنه وجه واحد من الرواية، إنهم يعلموننا أن دولة إسرائيل أصبحت دولة عام ١٩٤٨، وأن العرب بدأوا الحرب، وهم لا يذكرون ما حدث للعرب، ولا يذكرون أي شيء قط عن اللاجئين العرب الذين اضطروا لترك بلداتهم وبيوتهم... بدلاً من الحث على التسامح والتصالح، تزيد المواقف التي تعبر عنها كتب التدريس، وبعض المدرسين من كراهية الطلاب اليهود للعرب».

يتضح مما سبق أن الحركات اليهودية الدينية في إسرائيل وظفت مؤسساتها الدينية في مراكمة التأييد لها، وضمان توسيع قاعدتها الشعبية من أجل تعزيز دورها، إلى جانب توظيف المؤسسات التعليمية في تكريس مواقفها أيدولوجيتها.

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) بارغال، يغال، «الوطن والجغرافيا»، مرجع سابق، ص١٩٩.

المبحث الثالث
مكانة الفتوى الدينية

إن تعاظم مكانة الفتوى الدينية يعد أحد أبرز التحولات التي أسهمت في تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني على دائرة صنع القرار السياسي والحراك المجتمعي في إسرائيل، وعلى الرغم من ادعاء إسرائيل الفصل بين الدين والدولة، ورغم أن المشرع الإسرائيلي لا يمنح من ناحية نظرية الفتاوى الدينية التي تصدر عن مرجعيات الإفتاء الديني مكانة قانونية، إلا أن كل الشواهد تدلل على أن الفتوى الدينية باتت تلعب دوراً أساسياً في عملية صنع القرار السياسي، والحراك المجتمعي منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، سواءً بشكل مباشر، أو غير مباشر، ومما زاد من تأثير الفتوى الدينية حقيقة أن الحاخامات الذين يتصدون للفتوى يجمعون بين مكانتهم الدينية: كمرجعيات للفتوى، ومكانتهم السياسية كمرجعيات لها الكلمة الفصل في تحديد خيارات الأحزاب والحركات الدينية.

المطلب الأول
التحولات في مكانة الفتوى الدينية

منذ الإعلان عن إسرائيل عام: ١٩٤٨ اقتصر تأثير الفتوى الدينية على قضايا الأحوال الشخصية فقط، حيث فوض القانون المحاكم الدينية حسم الخلافات المتعلقة بالقضايا الشخصية، مثل: الزواج والطلاق والإرث وغيرها، وإصدار أحكام في ضوء الفتاوى التي أصدرتها مرجعيات الإفتاء الديني اليهودي في الأزمان الغابرة، التي تضمنتها كتب التفسير والفقه، أو الآراء الفقهية التجديدية التي نسبت إلى مرجعيات معاصرة، ولعل من أبرز مرجعيات الإفتاء اليهودية التي يتم الاحتكام لفتاويها: «الرمبام

والرمبان»، وهما حاخامان عاشا في مصر وفلسطين في القرن الثاني عشر والثالث عشر، كما يتم الاحتكام للفتاوى التي أصدرها كبار الحاخامات أثناء تواجد اليهود في أوروبا الشرقية منذ القرن الثامن عشر وحتى الإعلان عن إسرائيل. ويحتكم قضاة المحاكم الدينية للفتاوى التي أصدرها الحاخامات المعاصرون الذين تصدوا للقضايا المعاصرة، التي لم يعثر بشأنها على فتاوى من الحاخامات في الأزمان الغابرة. وقد تأثرت الفتاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية بشكل واضح بالإرث الذي تركته مرجعيات الإفتاء من التيار الحريدي الشرقي بشكل خاص، على اعتبار أن هؤلاء الحاخامات اهتموا أكثر من غيرهم من الحاخامات بمسألة إعادة التأصيل الفقهي لكثير من الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية؛ حيث عرف عن هؤلاء الحاخامات أنهم يأخذون بعين الاعتبار ظروف الزمان، والمكان، والعوامل الموضوعية الأخرى لدى إصدارهم الفتاوي، أو عندما يحددون مواقفهم من فتاوى لمرجعيات إفتاء غير معاصرة؛ في حين أن حاخامات الحريدية الغربية يميلون إلى الجمود الفقهي[1]، ومنذ الإعلان عن إسرائيل وحتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي تولت مؤسسة الحاخامية الكبرى، المسؤولة عن المحاكم الدينية، وإعداد قضاة هذه المحاكم عبر مرورهم بمسارات تعليمية تعتمد بشكل أساس على دراسة إرث الفتاوى الدينية.

ومما لا شك فيه أن الانقلاب السياسي الذي حدث في إسرائيل عام: ١٩٧٧، وصعود اليمين لأول مرة إلى سدة الحكم، ودخول الأحزاب الدينية سواءً التي تمثل الحريدية أو التي تمثل المتدينين القوميين، قد منح مكانة كبيرة للفتوى الدينية، فقد أصرت الأحزاب الدينية على ألا تتضمن الاتفاقات الائتلافية، التي على أساسها يتم تشكيل الحكومات، بنوداً تتناقض مع الفتاوى التي أصدرتها مرجعيات الإفتاء الديني، وعلى سبيل المثال

(١) رعنان تسفي، جوش إيمونيم، مرجع سابق، ص١٢٣.

ظلت شركة الطيران الإسرائيلية الحكومية «إل عال» تعمل أيام السبت بناءً على تفاهم تم التوصل إليه بين المرجعيات الدينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة؛ حيث إن المستويات السياسية تمكنت من إقناع المرجعيات الدينية بأن السماح لهذه الشركة بالعمل أيام السبت يضمن تواصل تدفق المهاجرين اليهود، مما يحقق فريضة دينية أكثر أهمية من الالتزام بحرمة السبت، وهي عمارة أرض إسرائيل، وقد ظلت الأمور على حالها حتى العام: ١٩٩٩ عندما أصدرت مرجعيات دينية فتوى تحظر بموجبها على أية شركة حكومية العمل أيام السبت، ومن ضمن ذلك شركة « إل عال». وعلى الرغم من أن الحكومة التي تشكلت عام: ١٩٩٩ هي حكومة قادها «إيهود براك» زعيم حزب العمل اليساري، وشاركت فيها حركة «ميريتس» التي تمثل العلمانيين في إسرائيل؛ إلا أن الأحزاب الدينية التي شاركت في الحكومة أصرت على تضمين الاتفاق الائتلافي، الذي على أساسه تشكلت حكومة «براك»، بنداً تلتزم الحكومة العتيدة بموجبه بعدم السماح بتشغيل شركة «إل عال» أيام السبت وفي الأعياد اليهودية[1] .

وقد أصرت الأحزاب الدينية على إدخال تعديلات على قوانين أساسية هامة جداً، مثل: قانون «العودة»؛ الذي ينظم هجرة اليهود إلى إسرائيل؛ والذي يعطي الحق لكل يهودي في الهجرة إلى أرض فلسطين ومنحه كل حقوق المواطنة بشرط أن يكون ولد لأم يهودية، أو تهود وفق الشريعة اليهودية، دون تقديم تفاصيل حول الشروط التي تضعها الشريعة اليهودية لقبول غير اليهود في اليهودية، وعلى الرغم من أنه قد تمت صياغة هذا القانون مطلع الخمسينات من القرن الماضي بالتفاهم بين النخب العلمانية الحاكمة والمرجعيات الدينية، إلا أن مرجعيات الإفتاء الدينية الحريدية أصدرت في مطلع الثمانينيات فتوى تحدد شروطاً جديدة يتوجب على كل من يرغب في التحول إلى اليهودية

---

(١) ديان، آرييه، المتدينون يبلورون الواقع (هدتييم منفتيم همتسيئوت)، يديعوت أحرنوت، ٢-٨-٢٠٠٢.

الوفاء بها، ووفق منطق المرجعيات الدينية الحريدية يتوجب على كل من يرغب في التحول إلى اليهودية حفظ الكثير من النصوص الدينية؛ مع العلم أن معظم الذين يتحولون إلى اليهودية هم في الأساس علمانيون ويحافظون على نمط حياة علماني بعد تهودهم، وقد نجحت الأحزاب الدينية مجتمعة في إجبار حكومة «إسحاق شامير» عام: ١٩٨٩ على إدخال تعديل على مشروع القانون بهذا الخصوص، على الرغم من معارضة قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي[١].

ومن الأمثلة التي تظهر ارتباط الفتوى بتعاظم النفوذ السياسي للمتدينين تعاطي الحكومات الإسرائيلية مع قضية استيراد لحوم الخنازير، فحتى السبعينيات من القرن الماضي سمحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستيراد لحوم الخنازير، وسمحت بتربية هذه الحيوانات على الرغم من أن اليهودية تحرم تناول لحم الخنزير، والتعامل معه، دون أن يدفع ذلك المرجعيات الدينية إلى إصدار فتاوى تحث على وقف هذا الأمر، لكن تعاظم دور الأحزاب الدينية ومشاركتها في الحكومات المتعاقبة، دفع المرجعيات الدينية إلى إصدار فتاوى تحرم استيراد لحوم الخنازير؛ وهو ما جعل الأحزاب الدينية في المقابل تصر على تضمين الاتفاقيات الحكومية بنوداً تنص على التزام الحكومات المتعاقبة بفرض قيود تحد من انتشار لحوم الخنازير، فعلى سبيل المثال: حظرت الحكومات على وزرائها، ومن ضمنهم العلمانيون، أن يتجهوا لتناول الطعام في مطاعم تقدم لحوم الخنازير؛ كما حظر تقديم الخنازير في مؤسسات الدولة والجيش، ولم تتوان الأحزاب الدينية المشاركة في الحكومات عن الاستعانة بطواقم من المخبرين السريين للكشف عن تجاوزات الوزراء للتشريعات الدينية في كل ما يتعلق بالطعام[٢]، في الوقت نفسه، فقد حرصت الدولة على تعزيز مكانة قسم التفتيش في مؤسسة الحاخامية الكبرى،

---

(١) شلمون، يوسيف، الدين القومية في حركة العمل، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٢) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، مرجع سابق، ص٥٥.

الذي يتولى التفتيش في المطاعم والفنادق للتأكد من أنها تقدم الطعام حسب الشريعة اليهودية، ولا خلاف في أن الوزارات، التي تدار من قبل ممثلي الأحزاب الدينية تبدي تشدداً كبيراً في ضبط وتيرة عمل هذه الوزارات لكي لا تشذ عما جاء في الفتاوى، فعلى سبيل المثال: يحرص ممثلو الأحزاب الدينية على الحصول على حقيبة وزارة الداخلية على اعتبار أنها المسؤولة عن تطبيق قانون العودة الذي يمنح حقوق المواطنة للمهاجرين الذين يعتبرون يهوداً.

ويتولى الحاخام «إيلي يشاي» (زعيم حركة شاس) منصب وزير الداخلية حالياً، ويبدي تشدداً كبيراً في منح مكانة «مواطن» لكثير من اليهود الذين يهاجرون على وجه الخصوص من الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي؛ بزعم أنهم لم يتهودوا وفق تعاليم الديانة اليهودية، حسب منطق التيار الديني الحريدي.

ونرى أن من أهم العوامل التي جعلت الحكومات المتعاقبة تتشدد في مراعاة الفتاوى في كثير من الأحيان، حقيقة أن جميع ممثلي الأحزاب والحركات الدينية الحريدية في الحكومة والكنيست هم من الحاخامات؛ حيث إن هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم -بشكل أساس- كأشخاص يحملون رسالة دينية واضحة وجلية.

ولقد أجبر تعاظم دور الأحزاب الدينية الحكومات المتعاقبة على غض الطرف عن التناقض الكبير في الفتاوى التي تصدرها مرجعيات الإفتاء، فعلى سبيل المثال: في الوقت الذي تتشدد المرجعيات الدينية في رفض استيراد لحوم الخنازير، فإن مجلس حاخامات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، أصدر عام: ٢٠٠٥ فتوى تبيح للمستوطنين توظيف الخنازير في التنغيص على حياة المزارعين الفلسطينيين الذين يقطنون في القرى التي أقيمت هذه المستوطنات على أراضيها، بهدف دفعهم في النهاية

إلى الفرار[1]، واستناداً إلى هذه الفتوى، قامت المستوطنات اليهودية ،التي تتواجد وسط وشمال الضفة الغربية بتربية قطعان من الخنازير، حيث يقوم المستوطنون بنقل هذه الخنازير في شاحنات كبيرة وإنزالها وسط الحقول الفلسطينية لتعيث فيها خراباً، وقد بررت «ميريام فايس» - (رئيسة مجلس مستوطنة) «كرنيه شومرون» الواقعة بين مدينتي نابلس وقلقيلية وسط الضفة الغربية - استخدام الخنازير في التضييق على القرويين الفلسطينيين بالقول إن مجرد أن يرى الفلسطيني الخنازير وهي تتحرك على أرضه، فإن هذا سيقلص من دافعيته لمواصلة فلاحة هذه الأرض ويزيد من فرص رحيله عنها[2].

الفتوى وصنع القرار السياسي:

ترى المرجعيات الدينية إن الشريعة اليهودية واسعة بشكل يمكنها من البت في أي قضية من قضايا اليهود الفردية والكلية، ويقول الحاخام «زيلتي»: «في التوراة جواب على كل سؤال، لا يمكن استثناء أي قضية من القضايا الخاصة والعامة من حكم الشريعة»[3]، ويعد هذا الرأي مقبولًا أيضاً عند كثير من النخب العلمانية، ويقول أستاذ القانون «إسحاق فلامورد»: «الشريعة اليهودية بإمكانها البت في أي قضية مهما كانت، ومن ضمنها: القضايا السياسية، وموقف إسرائيل من جيرانها العرب، وقضية الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام: ١٩٦٧، يحق للشريعة اليهودية أن تعلن موقفها منها»[4].

---

(١) هاس، عميرة، الخنازير كسلاح (هحزيريم كنيشك)، هآرتس،١٦-٥-٢٠٠٢.
(٢) المرجع السابق.
(٣) شتيرن، يديديا، الفتاوى الدينية في القضايا السياسية (بسيكوت هلخا بشألوت مدينيوت)، القدس المحتلة، المركز الإسرائيلي للديموقراطية، ١٩٩٩، ص١٣.
(٤) المرجع السابق، ص١٤.

لقد لعبت الفتاوى الدينية منذ التوقيع على اتفاقية «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل عام: ١٩٧٩ دوراً مهماً في التأثير على عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل، فبموجب هذه الاتفاقية التزمت إسرائيل بالانسحاب من صحراء سيناء، مما أدى إلى ردة فعل غاضبة وعنيفة من قبل اليهود الذين كانوا يقيمون في المستوطنات التي أقيمت في سيناء منذ عام: ١٩٦٧.

وفي سابقة هي الأولى في تاريخ إسرائيل، سارع عدد من الحاخامات إلى إصدار مجموعة من الفتاوى التي تحرم الانسحاب من سيناء، وتفكيك المستوطنات هناك، لكن هذه الفتاوى لم تفلح في إثارة الرأي العام الإسرائيلي ضد قرار الحكومة التوقيع على الاتفاقية. **ونرى أن تأثير هذه الفتاوى كان في تلك الفترة محدوداً للأسباب التالية:**

أولاً: لم يزعم أي من الحاخامات الذين أفتوا بحرمة الانسحاب من سيناء أن هذه الأرض تمثل جزءاً من «أرض إسرائيل» وأنها بالتالي «أرض محررة»، كما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية، واقتصرت مسوغات هذه الفتاوى على الادعاء بأن الانسحاب من سيناء وتفكيك المستوطنات منها «يعبر عن ضعف سيغري أعداء إسرائيل بالجرأة عليها»، كما أفتى الحاخام «كوك»، في حين ركزت الفتاوى الأخرى على تحريم إخلاء اليهود من بيوتهم، كما أفتى الحاخام حاييم «دروكمان»[1].

ثانياً: لقد تصدى للفتاوى المناوئة للانسحاب حاخامات التيار الديني القومي فقط، في حين لم تتجند مرجعيات التيار الديني الحريدي ضد الانسحاب، ولم تبد اهتماماً كبيراً بالقضية، باستثناء الحاخام «ميلوفافيتش»، (الزعيم الروحي لحركة «حباد») الذي أصدر فتوى تحرم الانسحاب، وفي المقابل أصدر الحاخام «عفوديا يوسيف» (زعيم الحريدية الشرقية)، والذي يعد أهم مرجعيات الإفتاء اليهودية في العصر الحديث،

---

(١) رعنان، تسفي، جوش إيمونيم، تل أبيب، مرجع سابق، ص١٢١.

فتوى صريحة تبيح الانسحاب من الأرض في حال ما إذا كان ذلك يحفظ أرواح اليهود، صحيح أن الحاخام «يوسيف» تراجع عن هذه الفتوى فيما بعد، لكن مما لا شك فيه أن وقوفه وراءها في حينه كان له بالغ الأثر في التخفيف من معارضة جماهير المستوطنين الذين كانت أغلبيتهم الساحقة من المتدينين[1].

ثالثاً: حقيقة أن الحكومة التي توصلت إلى اتفاقية «كامب ديفيد» هي حكومة يمينية، كان له دور في محاصرة تأثير الفتاوى؛ لأن الرأي العام الإسرائيلي لا يميل لاتهام الحكومات اليمينية في حال قدمت «تنازلات» من أجل التوصل لتسوية سياسية مع العرب[2]، علاوة على أن جميع أحزاب المعارضة اليسارية أيدت الاتفاقية، مما أوجد إجماعاً جماهيرياً كبيراً قلص من تأثير الفتاوى.

ومما لا شك فيه أن نقطة التحول الفارقة في تأثير الفتاوى على دائرة صنع القرار السياسي جاءت في أعقاب التوقيع على اتفاقية «أوسلو» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام: ١٩٩٣، والعوامل التي منحت الفتوى تأثيراً كبيراً على عملية صنع القرار السياسي بعد التوقيع على (أوسلو) تشمل:

أولاً: على الرغم من أن اتفاقية أوسلو كانت اتفاقية مبادئ؛ إلا أنها كانت تتناول مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام: ١٩٦٧، وتحديداً الضفة الغربية، التي تعتبر حسب التراث الديني اليهودي «مهد مملكة اليهود» و «أرض الأجداد التي تم تحريرها بعد ألفي عام»، وبالتالي فقد أدى بدء تطبيق اتفاقيات أوسلو إلى تشكل جبهة

---

(١) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسارئيل- حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٢) هناك قاعدة تشدد عليها النخب السياسية في إسرائيل، ويسلم بها الرأي العام، تقول: «لا سلام بدون اليمين ولا حرب بدون اليسار»، أي أن الرأي العام الإسرائيلي لا يميل للتشكيك في دوافع حكومات اليمين في حال اختارت تنفيذ انسحابات من الأراضي المحتلة ضمن تسويات سياسية مع العرب، كما أنه ينظر إلى كل حرب تحظى بدعم اليسار على أنها حرب «مبررة» على اعتبار أن الرأي العام الإسرائيلي لا يميل للتشكيك في دوافع اليسار عند شن الحروب.

عريضة من المرجعيات الدينية من كل الاتجاهات، بحيث لم يعد الأمر يقتصر على مرجعيات التيار الديني القومي، بل أصبحت فتاوى المرجعيات الدينية الحريدية هي الأكثر تشدداً في كل ما يتعلق بمصير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: لعبت العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً في زيادة دافعية المرجعيات الدينية لإصدار الفتاوى الدينية التي تحرم الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ حيث إن أتباع التيار الديني الحريدي باتوا مهتمين بالإقامة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية للإفادة من الظروف الاقتصادية الممتازة، التي يحصل عليها المستوطنون من الدولة، علاوة على أن الإقامة في هذه المستوطنات تمنح أتباع هذا التيار الفرصة للعيش في بيئة تضمن تمكنهم من إقامة نمط حياة ديني.

ثالثاً: هناك علاقة وثيقة بين تعاظم مكانة الفتوى الدينية بعد التوقيع على «أوسلو» وبين تعاظم قوة الأحزاب الدينية، كما دلت على ذلك نتائج الانتخابات للكنيست التي أجريت بعد التوقيع على أوسلو، فقد أسهم تعاظم قوة الأحزاب الدينية في تزايد قدرتها على المساومة، مما مكنها من إجبار الحكومات على مواءمة الكثير من مواقفها مع الفتاوى التي تصدرها المرجعيات الدينية.

رابعاً: أدى اندفاع أبناء التيار الديني إلى تولي المواقع القيادية في الوحدات المختارة وألوية الصفوة والمواقع العليا في الجيش إلى تعاظم تأثير الفتوى الدينية على دائرة صنع القرار السياسي. وسرعان ما أدركت النخب السياسية الحاكمة الواقع المعقد الناجم عن تعاظم دور المتدينين في الجيش؛ حيث إن الضباط والجنود المتدينين ينطلقون من قناعة مفادها أنه يتوجب عدم القيام بأية خطوة تتناقض مع الفتاوى التي تصدرها المرجعيات الدينية، وبالتالي فقد خشيت هذه النخب أن تؤدي أية خطوة سياسية تتناقض مع فتاوى الحاخامات إلى حدوث تصدع في الجيش[1].

---

(١) غازيت، شلومو، ثمن التقصير (محير همحدال)، معاريف، ٢٤-٧-٢٠٠٦.

وقد أبدى «دان مريدور»، الذي يشغل الآن منصب الوزير المكلف بالإشراف على الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، تشاؤمه إزاء إمكانية نجاح أية حكومة إسرائيلية في تنفيذ خطوة سياسية تتطلب انسحاباً من الأراضي المحتلة، على اعتبار أن الحكومات الإسرائيلية ستأخذ دائماً بعين الاعتبار وحدة الجيش؛ حيث إن هناك احتمالاً كبيراً في أن ينظر الضباط والجنود المتدينون إلى أي قرار للحكومة وفق سيل الفتاوى الدينية، التي يؤمن هؤلاء الضباط أن مكانتها تعلو على مكانة قرارات الحكومات المنتخبة[١].

وفي سابقة أعلنت مجموعة من الضباط والجنود المتدينين في آب: ٢٠٠٧ أنها سترفض الإسهام في تطبيق قرار المحكمة العليا الإسرائيلية القاضي بإخلاء منزل يعود لفلسطيني سيطر عليه المستوطنون اليهود في مدينة الخليل، بعد أن أصدرت مجموعة من الحاخامات فتوى بهذا الشأن[٢].

مظاهر تأثير الفتوى على القرار السياسي:

إن هناك العديد من المظاهر التي تؤكد تعاظم تأثير الفتاوى الدينية على القرار السياسي في إسرائيل؛ حيث تعرضت الفتاوى الدينية للقرارات السياسية، سيما المتعلقة بمسألة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولا يوجد في الأدبيات الدينية اليهودية في العصر الحديث فتوى واحدة تبيح الانسحاب من الأراضي بهدف تحقيق السلام مع العرب، ويشير البعض إلى الفتوى التي أصدرها الحاخام «عفوديا يوسيف» بعيد توقيع مصر وإسرائيل على معاهدة «كامب ديفيد» عام: ١٩٧٩، على أنها مؤشر على «واقعية» المرجعيات الدينية اليهودية، لكن من يدقق النظر في فتوى الحاخام «يوسيف» -التي تراجع عنها بعد ذلك-، يتبين له بوضوح أن تحقيق السلام مع العرب لا يمثل مسوغاً

(١) برنيع، ناحوم، وزير قلق (سار مودآغ)، يديعوت أحرنوت، ١٣-٥-٢٠٠٩.
(٢) لنحل جبهة الرفض»، ترجمة عطا القيمري، افتتاحية هآرتس، ٧-٨-٢٠٠٧.

ومبرراً للتوصل إلى تسوية سياسية معهم؛ بل إن الاعتبار الوحيد الذي شغل بال «يوسيف» هو الحفاظ على أرواح اليهود، الذي جاء في نص الفتوى[1]: «ولكن إذا قرر قادة الجيش، وأعضاء الحكومة أنه في حالة عدم إعادة أجزاء من أرض إسرائيل هناك خطر نشوب حرب فوراً من جانب جيراننا العرب... وإذا ما عادت لهم الأرض ستبتعد ظلال الحرب، وسيكون هناك احتمال لإحلال السلام الحقيقي والموضوعي... وكيف يمكننا خوض الحرب مع عدو قاس سلاحه وحشي لا يستثني الشيوخ والأطفال، في هذه الحالة يجب علينا، إعادة الأراضي والتخلص منهم، وكما قيل: انتظر حتى تمر لحظة الغضب، وحتى يطل علينا الرب ويدفق علينا روحاً من الأعالي تعيدنا إلى التوبة وعندها يخلصنا، ويجمع شمل شتاتنا ويعيد لنا الأراضي بإضافة أجزاء أخرى كثيرة، كما قيل: كل مكان تطأ عليه أقدامكم لكم يكون وستمتد أورشليم حتى أبواب دمشق».

ونرى أن «يوسيف» قد أصدر فتواه قبل انطلاق حركة «شاس» بخمس سنوات، وأن نظرة تحليلية تدل على أن استعداده لـ «التنازل» عن أراضٍ عربية احتلت عام: ١٩٦٧ مشروط بأن يقدم قادة الجيش رأيا مهنيا بأن عدم الانسحاب سيقود إلى سفك دماء اليهود، في نفس الوقت فإن يوسيف يسوغ «التنازل» عن الأرض بالقول بأن الرب سيعيد إلى اليهود أراضي أكثر من تلك التي تنازلوا عنها.

ومما يدلل على صوابية هذا الفهم حقيقة أن حركة «شاس» واظبت على بلورة موقف متشدد من التسوية مع الفلسطينيين؛ فعندما يتم التصويت على اتفاقات يتم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير، كانت الحركة إما أن تصوت ضد هذه الاتفاقيات، أو تمتنع عن التصويت، على الرغم من أنها كانت جزءاً من هذه الحكومات، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات لم تسفر عن انسحاب إسرائيلي حقيقي من الأرض الفلسطينية،

---

(١) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسارئيل- حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص ٨٠.

ومن ناحية ثانية فإن الحاخام «يوسيف» رفض إعادة نشر الفتوى بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء الأسبق «شمعون بيريس»، ورفض اعتبارها تنطبق على التسوية مع الفلسطينيين؛ بل إنه أصدر فتوى تنقض هذه الفتوى، فقد اعتبر «يوسيف» أن فريضة استيطان أرض إسرائيل تعلو من حيث الأهمية على فريضة حفظ النفس اليهودية، وأنه يتوجب الاستبسال والتضحية بالنفس من أجل الاستيطان[1].

وفي أعقاب اتفاق الحكومة الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٨ على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل المحتلة، أصدر مجلس حكماء التوراة، المرجعية الدينية العليا للتيار الديني الحريدي الغربي، فتوى حرمت فيها إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي حول المدن الفلسطينية، حيث جاء في الفتوى [2]:

إن إيمان اليهود في الأرض المقدسة في تراجع مستمر، ويسلم إلى أيدي وأهواء الظالمين المتخفين منهم والظاهرين، فليهلكهم الرب، فإنهم يتقنون عملهم جيداً، عملية القتل والفتك، منهم (من يقتل) علناً ومنهم (من يقتل) خفاء، وعلى الرغم من أنه أصبح واضحاً كالشمس وقد تم برهنة (حقيقة) أن جميع الأراضي الخاضعة تحت سيطرتهم (الفلسطينيين) تحولت إلى ملجأ وقاعدة للقتلة، إلا أنهم (وزراء الحكومة) يستمرون كمن أصابهم العمى، ومن دون بصيرة، يوقعون على اتفاقات لتسليم (الفلسطينيين) أراضي إضافية».

وقد أدت قوة الدفع التي أوجدتها هذه الفتوى وغيرها إلى تعاظم مظاهر معارضة المستوطنين والمتدينين بشكل عام مما اضطر نتنياهو في حينه إلى التوقف عن تنفيذ بقية بنود اتفاقية «واي ريفير»، عام ١٩٩٨، التي شملت تنفيذ عدة مراحل من إعادة تموضع الجيش الإسرائيلي في محيط المدن الفلسطينية.

---

(١) ديان، آرييه، النبع المتدفق، قصة حركة شاس، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) بشير، نبيه، جدلية الديني السياسي في إسرائيل-حركة شاس كحالة دراسية، مرجع سابق، ص٨٥.

وسنتعرض بالتفصيل إلى دور الفتوى في التأثير على اتجاهات الإسرائيليين السياسية، في المبحث الثاني من الفصل الرابع، وعلى استهداف العرب وقتلهم في المبحث الأول من الفصل الخامس.

وعلى الصعيد الاجتماعي، حظرت بعض الفتاوى على النساء اليهوديات قيادة السيارات وتحديداً في المدن التي تقطنها أغلبية من المتدينين، فقد أصدر الحاخام «أبراهام يوسيف» (الحاخام الأكبر لمدينة حولون)، وسط إسرائيل فتوى تنص على أن قيادة المرأة للسيارة في شوارع المدن لا يدل على الحشمة والعفة، وأنه يتوجب عدم السماح للنساء بتعلم قيادة السيارة إلا في حال اقترن الأمر بضرورة قاهرة[١]، وقد أفتى الحاخام «شموئيل هليفي»، أحد أبرز الحاخامات الغربيين أيضاً بعدم جواز قيادة المرأة للسيارة لتسببها في وقوع عدد كبير من حوادث السير على الطرقات، وذلك «لأن مفاتن المرأة تثير غرائز السائقين من الرجال، مما يسفر عنه وقوع حوادث الطرق»[٢].

وفي بعض الأحيان لا يتردد الحاخامات في إصدار فتاوى لخدمة المصالح الضيقة للأحزاب والحركات السياسية التي يقودونها، وتنجح هذه الفتاوى في تحقيق الغرض منها -رغم أنها تقترب من الشعوذة-، فعشية الانتخابات الأخيرة للكنيست أصدر الحاخام «عفوديا يوسيف» فتوى تنص على أن «كل من يصوت لحركة «شاس» سيحصل على مكان في الدرجة الخامسة من جنة عدن»، مع العلم أن هذه «الدرجة» تعتبر أعلى درجات الجنة حسب النصوص الدينية اليهودية.

---

(١) موقع صحيفة معاريف على الانترنت،٥-١-٢٠١١،
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/195/975.html

(٢) المرجع السابق.

وأضاف[1]: «لا أقول -لا سمح الله هنا وجهة نظري؛ بل اقول رأي التوراة، لدينا ممثلون مخلصون عليكم انتخابهم، أنتم تتوجهون إلى صناديق الاقتراع ببطاقة صغيرة، لكن هذه البطاقة تتجه الى السماء، وماذا بعد ذلك؟ سنفوز ب ١٨ - ٢٠ نائبا... صوتوا لشاس وستلقون أجوركم في السماء، ستنالون جنة عدن، وتحديداً في المرتبة الخامسة منها، إلى جانب أن الحركة ستحظى بعدد كبير من المقاعد».

وزعم الحاخام «البابا باروخ» (أحد كبار الحاخامات الشرقيين في إسرائيل) أنه يضمن لكل من يصوت لحركة «شاس» «حياة طويلة وسعيدة ... وأن من يعمل على انتخاب نوابنا الصالحين، فسيطيل الرب في عمره»[2]، وما ينطبق على شاس ينطبق على الأحزاب والحركات الدينية الأخرى.

المطلب الثاني
بيئة الإفتاء

لقد مثلت القوة السياسية التي حظيت بها الأحزاب الدينية، الناجمة عن دورها في تشكيل الائتلافات الحاكمة التي توالت على حكم إسرائيل منذ عام: ١٩٧٧، مصدر قوة رئيس لتعاظم مكانة الفتوى الدينية، وسنتعرض هنا لبعض العوامل التي أسهمت في منح مرجعيات الإفتاء هذه القوة.

أولاً: البيئة القانونية:

أدخلت الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٨ تعديلاً على القانون المتعلق بحظر التحريض على العنصرية، حيث نص التعديل على فرض عقوبة السجن حتى خمس

---

(١) النعامي، صالح، على خطى اسدوم - إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد»، مرجع سابق، ٥٥.
(٢) المرجع السابق.

سنوات على كل من يدان بهذه التهمة، ويعرف: التحريض على العنصرية على أنه: « مضايقة، إهانة، تحقير، إظهار الكراهية، والعداء، والعنف تجاه جمهور أو قطاع من الجمهور بسبب اللون أو الانتساب لعرق، أو قومية أو طائفة»[1]، لكن التعديل في نفس الوقت حرص على منح المرجعيات الدينية الفرصة لكي تعبر عن آرائها دون أن تخشى التعرض إلى العقوبات التي يفرضها هذا القانون، لذا فإن القانون لا يعتبر الدعوات للعنصرية تجاوزاً للقانون إذا استندت إلى اقتباسات من الكتب الدينية اليهودية[2]، لذا فإن أكثر ما يمكن أن يتعرض له حاخام حرض على القتل والإساءة عبر إصدار الفتاوى، هو التوقيف لعدة ساعات في أحد مراكز الشرطة، بحيث يثبت أن دعوته استندت إلى مصدر ديني لكي يتم إطلاق سراحه، لذا فإنه لم يحدث أن تم اعتقال حاخام واحد بسبب تفوهاته العنصرية[3].

ثانياً: الدعم المادي:

إن معظم مرجعيات الإفتاء في إسرائيل إما أنها تدير مؤسسات تعليمية ودينية تابعة للدولة، مثل الحاخامات الذين يديرون المدارس الدينية العسكرية (يشيفوت ههسدير)، وحاخامات المدن والمستوطنات، أو أنهم يديرون مؤسسات تتلقى معظم دعمها من الحكومة، وبالتالي فإن الدولة توفر دعماً مادياً لهذه المرجعيات، ويحل الحاخامات بعد الوزراء والنواب من حيث حجم الراتب الشهري الذي يتقاضونه، فحاخام بلدة «نتيفوت»، (وهي بلدة صغيرة تقع شمال شرق قطاع غزة) يتقاضى راتباً

(١) النعامي، صالح، «العسكر والصحافة في إسرائيل»، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص٦٢.
(٢) المرجع السابق، ص٦٣.
(٣) هنغبي، موشيه، «حرية الصحافة في إسرائيل» (حوفيش هعيتونوت بيسرائيل)، القدس المحتلة، مركز القدس لدراسات إسرائيل، ١٩٩٥، ص٣٩.

شهرياً يبلغ ثلاثين ألف شيكل (٨٣٠٠ دولار)، وقد يقفز راتب الحاخام إلى خمسين ألف شيكل(حوالي ١٤ ألف دولار)[١]، وتحظى المؤسسات التي تديرها مرجعيات الافتاء الأكثر تطرفاً بدعم الحكومة، فعلى سبيل المثال حظيت مدرسة «يوسيف حي» الدينية التي أفتى مديرها الحاخام «شابيرا» بجواز قتل أطفال غير اليهود بسبب «خطرهم المستقبلي» بدعم مالي خلال عامي: ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من وزارتي التعليم والشؤون الاجتماعية بقيمة ٣٦٥ ألف دولار[٢]، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً في دعم المؤسسات التي تديرها مرجعيات الإفتاء المتطرفة، حيث أعفت السلطات الأمريكية صندوقاً أمريكياً يهودياً من الضرائب لتقديمه أكثر من مائة ألف دولار للمدرسة التي يديرها شابيرا، في حين أعفت مصلحة الضرائب الأمريكية جمعياتٍ وصناديق تعمل في الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ من الضرائب لقيامها بتحويل ٣٣,٤ ملايين دولاراً لمؤسسات في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وضمنها مؤسسات تديرها مرجعيات الإفتاء[٣].

ومن الملاحظ أنه حتى الأطر العلمانية الأكثر تشدداً لم تطالب بمحاربة مرجعيات الإفتاء المتطرفة مادياً، رغم أن هذه المرجعيات لم تتورع عن التحريض ضد هذه الأطر.

الدعم المعنوي:

وتتمثل البيئة الداعمة لمرجعيات الإفتاء في حرص رؤساء الوزراء، والوزراء، وكبار قادة الجيش، والمخابرات، على زيارة كبار مرجعيات الإفتاء في مكاتبهم ومنازلهم

(١) النعامي، صالح، «عندما صرخ الحاخام وتمتم الشيخ، موقع الصحافي والباحث صالح النعامي، ١٠-١١-٢٠٠٩، http://naamy.net/view.php?id=914

(٢) إلدار، عكيفا، أوباما يمول الإرهاب اليهودي، ترجمة صالح النعامي، موقع الإسلام اليوم، ١٩-١٢-٢٠٠٩، http://islamtoday.net/albasheer/artshow-15-124493.htm

(٣) المرجع السابق.

لإطلاعهم على التطورات السياسية والأمنية، وجس نبضهم ومحاولة معرفة مواقفهم إزاء خطوات سياسية تخطط لها الحكومات، وفي المقابل لم يحدث أن قامت إحدى مرجعيات الإفتاء بزيارة مجاملة لأي مستوى سياسي في إسرائيل[1]، وفي مناسبات عديدة يتم منح مرجعيات الإفتاء التي تدعو إلى العنف جوائز، فقد منحت وزارة **التعليم الإسرائيلية جائزة «تعليم الثقافة اليهودية» للحاخام اسرائيل هارئيل الذي يرأس «معهد الهيكل»، والذي أصدر العديد من الفتاوى التي تدعو الى تدمير المسجد الأقصى، وإقامة الهيكل على أنقاضه، كما أنه يؤيد قيام تنظيمات يهودية ارهابية بالقيام بهذا العمل في حال لم تقم الدولة بذلك[2]، في نفس الوقت فقد أصدر هارئيل فتوى اعتبر فيها القائد الأسبق للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي الجنرال جادي شيماني بأنه «مفرط» لأن الجيش تحت قيادته أشرف على إزالة بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، مع العلم أن من يصدر بحقه حكم «مفرط» يتوجب قتله، كما ينص التلمود، وكان هارئيل يحتل المكان الثاني على قائمة حركة «كاخ» التي تدعو إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم بالقوة.**

في الوقت نفسه، فإن المجتمع الإسرائيلي يظهر تسامحاً إزاء فساد كبار مرجعيات الإفتاء، فعندما كان الحاخام إسرائيل لاو مرشحاً لتولي منصب الحاخام الأكبر لإسرائيل وجهت إليه العديد من الصحف اتهامات بالفساد المالي، حيث كان يتقاضى أموالاً كبيرة لقاء قيامه بالإشراف على عقود زواج أبناء وبنات النخبة في إسرائيل، بالإضافة إلى أن ثلاثاً من النساء قدمن ضده شكاوى للشرطة تؤكد أنه قام بالتحرش بهن جنسياً، ومع ذلك فقد تم اختياره كحاخام أكبر للدولة، وبعد تقاعده لم يتورع عن طرح نفسه

---

(١) رايبوبورت،ميرون، في بلاط الحاخام (بحتسيروه شل هراب)، يديعوت أحرنوت، ١٢-٦-٢٠٠٢م.

(٢) المرجع السابق.

كمرشح لرئاسة الدولة، وسحب ترشيحه بعدما أعلن «شمعون بيريس» أنه سيتنافس على المنصب[1].

يتضح مما تقدم أن الفتوى الدينية تلعب دوراً حاسماً في التأثير على دائرة صنع القرار السياسي وعلى طابع الحراك الاجتماعي في إسرائيل بشكل أكبر بكثير من الثقل الديموغرافي للمتدينين في المجتمع الإسرائيلي.

(١) الحاخام لاو ليس مناسباً، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٢٩-٤-٢٠٠٧.

المبحث الرابع
المتدينون واختراق الجيش

يتسم المجتمع الإسرائيلي بمظاهر العسكرة بشكل واضح، فالخدمة العسكرية تفرض على الذكور لمدة ثلاث سنوات، وعلى النساء لمدة عامين، كما أن الذكور يخدمون خمسة وأربعين يوماً كل عام ضمن قوات الاحتياط، وذلك حتى سن الخامسة والأربعين، ونظراً إلى أن النخبة السياسية الحاكمة، والمجتمع في إسرائيل ينطلقان من افتراض مفاده أن الدولة تتواجد في خطر وجودي دائم، فإن هذا المجتمع ينظر بإجلال كبير للضباط والجنود الذين يخدمون في ألوية الصفوة، والكتائب المختارة، والوحدات الخاصة، حيث يحظى هؤلاء بهالة واحترام كبيرين، وغالباً ما يتمكن كبار الضباط من ممارسة تأثير سياسي كبير بعد تقاعدهم من الخدمة العسكرية، حيث تتنافس الأحزاب على تطعيم قوائمها الانتخابية بكبار الضباط في الاحتياط، من هنا فإن معظم رؤساء الوزراء وكثيراً من الوزراء، والنواب هم من الجنرالات المتقاعدين الذين «تميزوا» خلال حروب إسرائيل ضد الجيوش العربية.

ولقد شكل مطلع التسعينيات من القرن الماضي نقطة تحول فارقة في العلاقة بين الجيش الإسرائيلي، والمتدينين القوميين، حيث إنه بخلاف التيار الديني الحريدي، فإن المرجعيات الروحية للتيار الديني القومي حرصت منذ ذلك الوقت على دفع أتباعها إلى التطوع للخدمة في الوحدات المقاتلة لضمان النفاذ إلى المواقع القيادية العليا في المؤسسة الأمنية، ونظراً إلى الدور الذي يضطلع به الجيش في عملية صنع القرار السياسي، فقد ضاعف المتدينون القوميون من جهودهم لتعميق تسربهم إلى المواقع القيادية فيه بهدف تحقيق أكبر قدر من التأثير على صنع القرار السياسي، وقد تزامن هذا التطور مع تراجع الدافعية لدى العلمانيين، للتطوع في الوحدات المقاتلة لدواع اقتصادية واجتماعية، مما

فتح المجال أمام المتدينين لملء الفراغ الذي تركه العلمانيون. ولقد حرصت مؤسسات الدولة دوماً على الاهتمام بالمجموعات التي تبدي استعداداً للخدمة في الوحدات العسكرية المقاتلة، في الجيش وتقديم كل التسهيلات التي تشجعها على ذلك.

وسنناقش في هذا المبحث الظروف التي ساعدت المتدينين القوميين على اختراق الجيش على هذا النطاق الواسع، بالإضافة إلى التعرض إلى مظاهر اختراق المتدينين للجيش، وتداعيات هذه الظاهرة.

المطلب الأول
الظروف التي ساعدت المتدينين على اختراق الجيش

أدت التطورات الاقتصادية الاجتماعية في منتصف الثمانينيات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية إلى نزوع قطاعات واسعة من الإسرائيليين نحو الفردية، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة؛ وكان من أوضح مظاهر هذه الأزمة تراجع الدافعية للتطوع للخدمة في الوحدات المقاتلة في الجيش، وفي أواسط التسعينيات كرست التطورات السياسية التي تمثلت بشكل أساس في التوقيع على اتفاقات التسوية مع كل من منظمة التحرير والأردن وسيادة انطباع بأن المخاطر على وجود الدولة قد تراجعت بشكل كبير، إلى تقليص الدافعية في أوساط الشباب العلماني للتجند للخدمة العسكرية.

وفي نفس الوقت بات هناك إدراك متزايد في أوساط مجموعات مهمة في المجتمع الإسرائيلي -بما في ذلك داخل الجيش- بضخامة التكلفة الباهظة لاستمرار الصراع. وأدى هذا الواقع إلى تقلص مكانة الجيش وتعاظم التسلل المدني إلى الجيش، كما أدى إلى تآكل واضح في منظومة القيم الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالموقف من الموت والثكل والتضحية من أجل « الوطن» ، وضعفت السمات المميزة للمحارب الإسرائيلي كما ارتسمت في أذهان الإسرائيليين، سيما أن هذه التطورات تزامنت مع التورط الإسرائيلي

العسكري في جنوب لبنان، والذي أدى إلى تكبد إسرائيل خسائر كبيرة في الأرواح ولم يقف الامر عند ذلك الحد فقط، بل إن هذه التجربة أظهرت لأول مرة عجز إسرائيل عن حسم الصراع في مواجهة منظمة تعتمد على حرب العصابات، وقد بدل المجتمع المدني موقفه تجاه الحرب والجيش وما يرمز إليه، فحتى تلك الأيام كان ينظر إلى الجيش على أنه العنصر الأساس في بناء « الأمة «، حيث مثلت الخدمة العسكرية قلب الإجماع، وتم تكريسها وسيلةً وحيدةً لتحقيق الانتماء والعضوية في المجتمع والدولة، وكانت قضايا الأمن تقع على رأس جدول الأولويات الوطنية؛ حيث كان الجيش يحتل مكانة رمزية عالية، وتكرس انطباع بأنه جسم غير سياسي وفوق النقد[1]، ولقد أدى عهد التوقيع على المعاهدات السياسية والفشل في الميدان العسكري، وما رافقه من جدل حول «الأهداف القومية» من عدم المس بمكانة الجيش الرمزية، علاوة على أنه لم يعد هناك تقاسم في عبء الخدمة العسكرية، مما قلص من الطابع الجماعي للخدمة في الجيش، ومما لا شك فيه أن فوارق تشكلت بين توجهات فردية ومادية في المجتمع المدني، كما سادت التوجهات الاقتصادية الغربية، مثل اللهاث وراء النجاح بدون ضوابط، بما سمح بظهور مسارات ريادية اجتماعية بديلة عن مسار الخدمة العسكرية[2]، وتبعاً لذلك فقد قلت نسبة المجندين من أصحاب القدرة القتالية في الفترة الممتدة بين عامي: ١٩٨٥ و ١٩٩٤، بمعدل عشرة بالمائة، واستمر الهبوط في الدافعية إلى الخدمة العسكرية.

وقد عزا الجيش هذا الهبوط إلى ثلاثة عوامل، وهي: التغيرات الأيدلوجية، وبصفة خاصة الانخفاض في أهمية الأيدلوجيا الصهيونية في نظر الشباب العلماني؛

---

(١) بيري يورام، النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهمّاً؟ «، قضايا إسرائيلية، مجلد ٧، عدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص٥٣.

والتراجع في التقدير الجماهيري للجيش؛ ومسيرة التسوية مع العرب[1]، ونظراً إلى أن هذه الأزمة حدثت في أوساط الجنود الذين يؤدون في الخدمة الإلزامية في الجيش، فقد كان من الواضح أنها تعبر عن تغيير في منظومة القيم التي يستند إليها المجتمع المدني في إسرائيل؛ علاوة على أنها شكلت مؤشراً على اتجاهات محتملة في تطور علاقات المجتمع، والجيش[2]، ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض الدافعية إلى الخدمة العسكرية تفجر أزمة قوات الاحتياط، حيث أخذ الكثير من الجنود الذين يتجندون لخدمة الاحتياط يشتكون من التوزيع غير المتكافئ لعبء الخدمة العسكرية، ويتذمرون من طول خدمة الاحتياط، بالإضافة إلى عدم وجود مكافآت اقتصادية مناسبة، وقد بات الكثيرون يربطون بين الخدمة العسكرية والعوائد الاقتصادية، ولم يعد ينظر إلى الخدمة العسكرية على أنها مهمة وطنية، وهو ما دلل على هبوط مكانة الجيش، وقد عبر رئيس شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي -أواسط التسعينيات- الجنرال «غير ريغيف» عن هذا الانطباع عندما قال: «لقد نشأت للجيش صورة أقل إيجابية وإن كان شخص ما يرتدي البزة العسكرية فإن محيطه سيعبر عن حالة من عدم الرضا»[3].

ونظراً إلى إدراك المؤسسة العسكرية حدوث هذا التغيير في موقف المجتمع من الجيش فقد حرصت هيئة أركان الجيش على بلورة سياسة ثورية في مجال تجنيد الاحتياط، حيث تم تقليص استدعاء قوات الاحتياط وتخفيض سن اعتزال خدمة الاحتياط، بالنسبة إلى الرجال، ومنذ عام: ١٩٤٨ وحتى أواسط الثمانينيات كان هناك تطابق بين

---

(١) المرجع السابق، ص٥٧.

(٢) غولان، أبيراما، من الذي سيخدم في الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠ (مي يشريت بتساهل بشنات ٢٠٠٠)، هآرتس، ٢٨-٩-١٩٩٨.

(٣) زيسير، شلومو، مقابلة مع رئيس شعبة القوى الشرقية في الجيش الجنرال غيل ريغيف: إدارة جديدة للجيش (رعيون عم روش أجاف كوح أدام بمتكال: تنهلوت حدشا لتساهل)، هآرتس، ٢٨-٩-٢٠٠٤.

النخبة السياسية الحاكمة والنخبة العسكرية، حيث سيطر العلمانيون خلال هذه الفترة على المواقع القيادية في الجيش بفعل تطوع شبابهم للخدمة في الوحدات المختارة، ونظراً إلى أن الكيبوتس[١] هو معقل العلمانية الغربية في إسرائيل، فقد كان تمثيل أبناء الكيبوتس يفوق ثلاثة أضعاف نسبتهم في السكان[٢].

لقد تمكنت المرجعيات الروحية للتيار الديني القومي من تشخيص الفراغ الكبير الذي يوشك العلمانيون على تركه، فاستغلت الفرصة وعملت على توجيه أتباعها إلى شغله بسرعة كبيرة، وذلك لتمكين التيار الديني من تحقيق أكبر قدر من التأثير على دائرة صنع القرار في الدولة.

ونرى أن المرجعيات الروحية للتيار أدركت حجم التأثير الذي يتمتع به الجيش في عملية صنع القرار السياسي، بسبب الطابع الخاص للبيئة الأمنية التي نشأت فيها إسرائيل، ووجودها في حال حرب متواصلة مع العالم العربي، وهي تعي أن كلاً من المستوى السياسي المنتخب، والرأي العام الإسرائيلي يوليان أهمية قصوى لتقديرات المستوى العسكري، التي تقدم على أنها تقديرات مهنية لا تحركها الاعتبارات السياسية، والأيدلوجية، وعلى الرغم من أن النظم الديموقراطية توجب على المؤسسة الأمنية تطبيق تعليمات الحكومات المنتخبة، فإن الواقع دَلَّ على أن المستوى العسكري في إسرائيل

---

(١) الكيبوتس: نمط استيطاني يقوم على الفكرة الاشتراكية، حيث يعمل المستوطنون الذين يستقرون في الكيبوبتس بشكل تطوعي في المجال الزراعي والصناعي، على أن يتم توزيع عوائد الانتاج على كل السكان، وقد ارتبط هذا النوع من الاستيطان بشكل خاص بالعلمانيين الغربيين وتحديداً بمنتسبي حزب العمل.

(٢) يوجد في الجيش الإسرائيلي سبعمائة ضابط رفيع المستوى في الخدمة العسكرية الدائمة، وأكثر من ألفي ضابط برتبة مقدم، وخمسمائة ضابط برتبة عقيد، وحوالي مائة ضابط برتبة عميد، واثنان وعشرين ضابطا برتبة لواء، وضابط هو برتبة فريق، وهو رئيس هيئة الأركان.

انظر: بيري، يورام، النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟، مرجع سابق، ص٥٥.

نجح في كثير من المرات في جر المستوى السياسي إلى خطوات عسكرية وسياسية تحت وطأة تأثيره الطاغي؛ إلى درجة أن راجت مقولة « إسرائيل هي دولة يملكها جيش»[١]، فلا خلاف على أن قيادة الجيش هي التي أملت على حكومة ليفي أشكول عام: ١٩٦٧ الخروج إلى الحرب ضد كل من مصر وسوريا؛ ولم يعد سراً أن معارضة قيادة الجيش قد أحبطت توجه الحكومة الإسرائيلية عام: ١٩٩٧ إلى الانسحاب من جنوب لبنان؛ وأحبطت قيادة الجيش توجه حكومة «إيهود براك» عام: ١٩٩٩ إلى التوصل لتسوية سياسية مع سوريا، عندما قامت بعض المستويات في الجيش بتسريب وثيقة سرية لقيادة المعارضة اليمينية تدل على أن «براك» أبدى استعداده لتقديم تنازلات كبيرة لسوريا مقابل التوصل لسلام شامل مع دمشق، وهو ما دفع «براك» في النهاية إلى التراجع عن تعهداته للسوريين[٢]، وعندما تفجرت انتفاضة الأقصى أصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات مباشرة لقيادة الجيش بإبداء أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة المتظاهرين بقصد تقصير أمد الانتفاضة، لكن قيادة الجيش عملياً أصدرت تعليمات مغايرة وحثت على قتل أكبر عدد من المتظاهرين الفلسطينيين، إلى درجة أن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي حينها الجنرال «إفرايم سنيه» بعث برسالة مؤثرة إلى «إيهود براك» شدد فيها على ضرورة اتخاذ خطوات ضد قيادة الجيش لأنها تتجاهل تعليماته[٣].

ونظراً إلى إدراك القيادات الروحية للتيار الديني للتأثير الهائل للنخبة العسكرية على دائرة صنع القرار؛ فقد وجهت أتباعها للانخراط في الألوية المختارة والوحدات الخاصة، فعلى الرغم من أن الخدمة العسكرية إلزامية في إسرائيل، إلا أن الجيش لا يجبر جنوده على التجند للوحدات المقاتلة، حيث يستطيع أي مجند جديد التوجه إلى الوحدة

---

(١) كاسبيت، بن، الجيش يقرر ويصادق (هتسفا مخليت فمأشير)، معاريف، ١٣-٩-٢٠٠٢.

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

التي يرغب في التجند معها مادامت ظروفه الخاصة تسمح بذلك، ولم تحاول المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني إخفاء دوافعها من وراء حث عناصرها على التجند للوحدات المقاتلة والاندفاع نحو المواقع القيادية في الجيش، حيث أكد أكثر من حاخام بارز في هذا التيار على أن هذا التوجه يهدف إلى إحكام السيطرة على الجيش على اعتبار أن هذا مدخل هام يضمن لهذا التيار التأثير على دائرة صنع القرار في الدولة، بشكل يفوق بكثير حجمه الديموغرافي مقارنة مع التيارات الأخرى[1]، ولم يتورع الحاخام «إبراهيم شابير» زعيم هذا التيار عن إصدار فتوى في أواسط الثمانينيات تعتبر «التجند في الوحدات المقاتلة قُربى للرب» وأن «الخدمة العسكرية والروح القتالية مهمة جماعية يفرضها الرب بهدف قيادة المشروع الصهيوني»[2].

ولم يكن بوسع التيار الديني القومي أن يتمكن من اختراق الجيش والمؤسسة الدينية بدون الاستعانة بخدمات المؤسسات، التربوية الدينية، التي أقيمت بغرض إعداد الشاب المتدين للانخراط في الخدمة العسكرية، **حيث إن هناك نوعين من هذه المؤسسات:**

أولاً: المدارس الدينية العسكرية التمهيدية: يطلق عليها بالعبرية «يشيفوت همسدير»، أي «مدارس التسوية»، وهي التي أقيمت جراء التوصل لتسوية بين قيادة الجيش، ومرجعيات التيار الديني القومي، وقد أقيمت هذه المدارس أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث قضت التسوية بين قيادة الجيش، والمرجعيات الدينية بأن يتجند الطلاب المتدينون للخدمة العسكرية في الوقت الذي يواصلون فيه تلقي التعليم الديني؛ حيث لا يندمجون في الجيش بالطريقة العادية، بل يتم ادماجهم في وحدات قتالية

---

(١) بيدهتسور، رؤفين، المتدينون كخطر على الجيش (هدتييم كأيوم على هتسفا)، هآرتس، ١٢-٧-٢٠٠١.

(٢) المرجع السابق.

متجانسة، يخدم فيها الجنود المتدينون فقط مع وجود حاخاماتهم معهم، وبدلاً من أن يخدم الطلاب ثلاث سنوات، فإنهم يخدمون ثمانية عشر شهراً، تقسم على ثلاث مراحل، بحيث يخدم الطالب ستة أشهر في الجيش، وبعد ذلك يتفرغ للتعليم الديني لمدة ستة أشهر أخرى، وهكذا دواليك[1]، ويأمل القائمون على «يشيفوت ههسدير» أن يسهم التعليم الديني الذي يتلقاه الطلاب في هذه المدارس في زيادة التعبئة الدينية، وتعاظم الحماس للخدمة في الوحدات المقاتلة، بالإضافة إلى تلقي جرعات مكثفة من التعليم المتعلق بالشريعة والفقه اليهودي، وقد أقيمت -حتى الآن- اثنتان وأربعون مدرسة من هذا النوع داخل إسرائيل وفي المستوطنات اليهودية المنتشرة في الضفة الغربية والجولان.

وعلى الرغم من أن الجنود والضباط من خريجي «يشيفوت ههسدير» قد اتسموا بـ «التميز والإخلاص وإتقان العمل العسكري»، إلا أن هذه المدارس قد استقطبت أعداداً محددة من الطلاب المتدينين، بل حدث تراجع واضح في عدد الطلاب الذين ينضوون في إطارها.

ثانياً: الأكاديميات الدينية قبل العسكرية: نظراً إلى عجز «يشيفوت ههسدير» عن استقطاب عدد كبير من الطلاب المتدينين، ونظراً إلى تصميم المرجعيات الدينية على اختراق الجيش فقد فطن عدد من الحاخامات الذين سبق لهم أن خدموا ضباطاً كباراً في كتائب مختارة، ووحدات خاصة إلى إقامة نوع جديد من الأطر الدينية التعليمية، التي تصلح لإعداد الطلاب المتدينن وإقناع أكبر عدد منهم بالتطوع للخدمة في الوحدات المختارة والخاصة، مع إحداث تغيير في المنهاج المقرر في هذا الإطار، وقد أُطلِقَ على هذه الأطر «الأكاديميات الدينية قبل العسكرية»، حيث أقيمت أول أكاديمية عام: ١٩٩٦ في مستوطنة «عيلي» المقامة شمال الضفة الغربية المحتلة[2].

---

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتن، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١١٩.
(٢) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٩١.

وبخلاف «يشيفوت ههسدير» فقد تقرر أن يتم تخفيف جرعات تعليم الفقه الديني، ويكون التركيز على دراسة أجزاء من التلمود، والتراث اليهودي التي تبعث الحماس القومي المستند إلى الدين من أجل زيادة الدافعية للخدمة في الوحدات المقاتلة، وقد أقيمت اثنتا عشرة أكاديمية دينية قبل عسكرية، معظمها في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

ويقوم الجيش بتأجيل الخدمة العسكرية للطلاب في هذه الأكاديميات لمدة عام ونصف؛ حيث يتم خلال هذه الفترة تلقي المادة الدينية من قبل مدرسين أغلبهم حاخامات، تقاعدوا من الجيش بعد أن خدموا كضباط في وحدات مختارة؛ وبعد ذلك يتجند الطلاب في الخدمة العسكرية بنفس الظروف التي يتجند فيها المتجندون العلمانيون، حيث يخدمون ثلاث سنوات في وحدات عادية، وغير متجانسة.

وقد كان رهان التيار الديني القومي على «الأكاديميات الدينية قبل العسكرية» في مكانه، حيث أصبحت هذه الأكاديميات تجذب المئات من الطلاب المتدينين كل عام، حيث يختار هؤلاء أن يتطوعوا للخدمة في ألوية الصفوة، كتائب النخبة، والوحدات الخاصة، مما زاد من نسبة المتدينين في هذه الألوية والكتائب والوحدات بشكل كبير، وبدرجة تفوق بكثير نسبة تمثيلهم في المجتمع الإسرائيلي[1].

وحسب بحث أجراه الدكتور «روبين جال»، الذي شغل منصب كبير الأطباء النفسيين في الجيش عام ١٩٩٩، فإن هناك علاقة بين إقامة هذه الأكاديميات وزيادة الدافعية لدى الشباب المتدين للتطوع للخدمة في الوحدات المقاتلة؛ حيث قارن جال بين دافعية الشباب العلماني والمتدين للتطوع للوحدات المقاتلة في العام: ١٩٨٩ والعام: ١٩٩٦، حيث تبين أن ٦٠٪ من الشباب العلماني تطوع للخدمة في الوحدات المختارة عام

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتن، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٢٠.

١٩٨٩، لكن هذه النسبة تدهورت إلى ٤٨٪ عام: ١٩٩٦، بينما حافظ الشباب المتدين على نفس القدر من الدافعية، والتي تراوحت ما بين ٨٠ إلى ٩٠٪ (١).

المطلب الثاني
مظاهر تغلغل المتدينين في الجيش

لقد أدت الدافعية الكبيرة في أوساط الشباب المتدين في غضون وقت قصير إلى تمكنهم من النفاذ إلى المواقع القيادية في الجيش، ولقد تحول المتدينون إلى أغلبية في معظم كتائب ألوية الصفوة في الجيش الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال فإن: ٦٠٪ من المقاتلين في كتيبة الدوريات التي تعتبر أهم كتيبة في لواء الصفوة «جفعاتي» هم من المتدينين (٢).

وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة الجنود المتدينين في الوحدات المختارة لا يتجاوز ٢٪ حتى أواخر السبعينات، من القرن الماضي، فإنها باتت حاليا تتجاوز ٤٠٪. وحسب المعطيات الصادرة عن قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي للعام: ٢٠٠٨، فإن ٦٠٪ من الضباط في الوحدات القتالية في الجيش هم من أتباع التيار الديني الصهيوني، وترتفع نسبة أتباع هذا التيار في ألوية المشاة المختارة إلى ٧٠٪، في حين تصل نسبتهم في الوحدات الخاصة إلى حوالي: ٧٥٪(٣)، ويوضح نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق «دان هارئيل» أن أتباع التيار الديني الصهيوني يقودون معظم الكتائب والسرايا في ألوية المشاة المختارة، وهي: المظليون و«هناحل» و«جفعاتي» و«جولاني»؛ إلى جانب احتكارهم قيادة وحدات الصفوة بشكل مطلق، وهي «سييرت متكال»،

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٢.

(٢) راببورت، عمير، القبعة الدينية تسيطر على دورة الضباط « (هكيبا شوليتت بكورس كيتسينيم)، معاريف، ٢٤-٣-٢٠٠٥

(٣) المرجع السابق

التي تعتبر أهم الوحدات نخبوية في الجيش الإسرائيلي، و»إيجوز» و»شمشون» و «دوخيفات»، فضلاً عن سيطرتهم على الوحدة المختارة للشرطة والمعروفة بـ«يسام»[1]، وعلى سبيل المثال فإن ستة من أصل سبعة من قادة الكتائب في لواء الصفوة «جولاني» هم من المتدينين، ولعل من أوضح مظاهر تعاظم تمثيل المتدينين في الوحدات المقاتلة في الجيش هو الانقلاب الذي شهدته التركيبة القيادية في وحدة «شيلداغ»، الوحدة المختارة لسلاح الجو الإسرائيلي؛ حيث إن ثلثي قادة الأطقم في هذه الوحدة، الأكثر سرية في الجيش الإسرائيلي، هم من المتدينين[2]، ولقد بات أتباع التيار الديني القومي يشكلون ٤٠٪ من الذين يتجندون لسلاح الطيران، مع العلم أنه حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي لم يكن هناك أي تمثيل لهم في هذا السلاح تحديداً الذي كان حكراً على العلمانيين وتحديداً على أبناء الكيبوتسات[3].

وتشير المعطيات إلى ازدياد عدد كبار الضباط من حملة رتبة « عميد « من المتدينين، مع العلم أن هؤلاء الضباط عندما يترقون سيحملون رتبة لواء، وسيصبحون جزءاً من هيئة أركان الجيش؛ ويتوقع على نطاق واسع أن يصبح معظم أعضاء هيئة أركان الجيش في عام: ٢٠٢٥ من المتدينين، ويتوقع قائد المنطقة الشمالية الأسبق في الجيش الإسرائيلي موشيه كبلينسكي أن يسيطر أتباع هذا التيار على هيئة أركان الجيش في غضون عقدين من الزمن في حال ما إذا ظلت وتيرة اندفاعهم نحو المواقع القيادية على هذا النحو.

ولقد كان المؤتمر السنوي لكبار الضباط في الجيش الإسرائيلي الذي عقد في مايو: ٢٠٠٩، والذي ترأسه رئيس هيئة أركان الجيش السابق «جابي إشكنازي» في إحدى القواعد العسكرية وسط إسرائيل، وحضره جميع الضباط الذين يتقلدون رتبة مقدم

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد- نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٨.

فما فوق يحمل دلالة واضحة بشأن مدى تغلغل المتدينين في الجيش، فقد كانت الأغلبية الساحقة من الضباط الذين حضروا المؤتمر من أتباع التيار الديني الصهيوني، وقد اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق الجنرال «شلومو غازيت» أن الصور التي بثتها قنوات التلفزة الإسرائيلية لكبار الضباط المتدينين، وهم يتحركون في القاعة التي عقد فيها المؤتمر معتمرين قبعاتهم الدينية المزركشة «دليل على وقوع الجيش الإسرائيلي في قبضة التيار الديني الصهيوني»[١].

ومن المؤشرات على تعاظم وجود المتدينين في الجيش حقيقة أن عدد الجنود الذين قتلوا في حرب لبنان الثانية من مستوطنة «عيلي» المتدينة التي تقع في قلب الضفة الغربية والتي يقطنها ألف شخص هم ثلاثة، في حين أن جندياً واحداً قتل من مدينة تل أبيب التي يقطنها مليون يهودي علماني، مع العلم أن ربع القتلى من الجيش الإسرائيلي خلال العقد الأخير من المتدينين[٢].

ولا يكتفي أتباع التيار الديني الصهيوني بالسعي إلى السيطرة على الجيش؛ بل إنهم فطنوا خلال العقدين الماضيين لأهمية السيطرة على جهاز المخابرات الداخلية «الشاباك»، الذي يعتبر أكثر الأجهزة الاستخبارية تأثيراً على دائرة صنع القرار في الدولة العبرية، ويشير يعكوف بيري الرئيس الأسبق لـ«الشاباك» إلى أن معظم مسؤولي المناطق في الجهاز أصبحوا من أتباع التيار الديني، مع العلم أن رئيس «الشاباك» الحالي يورام كوهين هو من أتباع التيار الديني الصهيوني[٣].

---

(١) غازيت، شلومو، خطر وجودي (أيوم كيومي)، معاريف، ١٤-٣-٢٠٠٥

(٢) مجنازي، أفيآل، «يهاجمون ويسقطون، هل مازال الجيش هو جيش الشعب (مستعريم فنوفليم، هئم تساهل عداين تسفا هعم)، النسخة العبرية لموقع صحيفة «يديعوت أحرنوت، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3869143,00.html

(٣) فيشمان، أليكس، يكتشفون الشاباك (مجليم هشاباك)، يديعوت أحرنوت، ٢١-٧-٢٠٠٦.

إن تعزيز العنصر القومي الديني في الحيز الثقافي داخل الجيش الإسرائيلي قد أخذ تعبيره الرمزي في يوم «الاستقلال» الثالث والخمسين، في الخامس عشر من مايو: ٢٠٠٣، فحتى ذلك الوقت كان قسم التثقيف في الجيش يحرص على إحياء ذكرى الجنود الذين يسقطون في معارك إسرائيل عبر إلقاء قصيدة «يزكور» (الذكرى)، التي نظمها الشاعر والمفكر العلماني بيرل كاتسنلسون، الذي يعتبر الأب المؤسس لحركة العمل الصهيونية، والتي تتضمن عبارة «ليتذكر شعب إسرائيل أبناءه وبناته ....»، على الرغم من أن الحاخامات العسكريين للجيش حاولوا إلغاء هذا التقليد، واستبداله بصيغة دينية تتضمن توجهاً مباشراً للرب بصيغة «ليتذكر الله ...». لكن نظراً إلى ازدياد ثقل المتدينين في الجيش، لم تجد هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بُداً من النزول عند رغبة المرجعيات الدينية، وإحلال الصيغة الدينية بدل الصيغة العلمانية[١].

ومن أجل ضمان بقاء الدافعية إلى التجند في الوحدات المختارة في أوساط المتدينين؛ فقد حرصت قيادة الجيش على استرضائهم حتى بثمن إغضاب الأغلبية العلمانية، فنزولاً عند رغبة المتدينين فقد تقرر إقامة برك سباحة منفصلة للجنود وحدهم وأخرى للجنديات في مدارس الضباط التابعة لشعبة الكليات في الجيش؛ كما سمحت قيادة الجيش للحاخام الرئيس للجيش بأن يحل عملياً محل ضابط التثقيف الرئيس، حيث تضطلع الحاخامية العسكرية بدور رائد في تثقيف الجنود[٢]، واعتبر الكثير من النخب العلمانية أن قرار الجيش هذا يعكس نمطاً من أنماط الإكراه الديني والتمييز ضد العلمانيين؛ حيث إنه في الوقت الذي يفصل بين الجنود والمجندات في برك السباحة العسكرية، فإنه يتاح للجنود المتدينين التغيب عن الحفلات الموسيقية التي يقيمها الجيش لجنوده، وحرصت قيادة الجيش على احترام الضباط المتدينين من خلال الحرص على

(١) بيري، يورام، « النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟»، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) أورن، أمير، إكراه ديني في الجيش (كفيا دتيت بتساهل)، هآرتس ٥-٧-٢٠٠٨

توفير الظروف التي تسمح بأدائهم الصلوات وإلزام مؤسسات الجيش بمراعاة حرمة السبت، وتقديم الأكل المعد حسب الشريعة اليهودية لكل الجنود سواءً كانوا متدينين أو علمانيين، وحذر أمين أورن، المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» من أن مظاهر الإكراه الديني في الجيش تدُلُّ على حدوث تغييرات عميقة جداً في المجتمع الإسرائيلي وضمنه الجيش، بشكل يختلف تماماً عن طابع هذا المجتمع عندما قامت الدولة، وأشار أورن إلى أنه بدلاً من الطابع العلماني للدولة ومؤسساتها ومن ضمنها الجيش، فقد تأثر المجتمع بصراع ثقافي وحضاري كبير بين القطاعات الجماهيرية المختلفة، متهماً التيار الديني باستغلال هذا الصراع من أجل فرض جدول أعمال عنصري شوفيني وانعزالي خطير[1].

المطلب الثالث
تبعات اختراق المتدينين للجيش

هناك علاقة وثيقة بين التركيبة الاجتماعية، وبين الطابع الأيديولوجي والمواقف السياسية التي يتخذها الضباط الكبار من المتدينين من قضايا الصراع مع العرب، فالحاخام شلومو أفنير الذي تتلمذ على يديه المئات من الضباط والجنود المتدينين، عندما شغل في الماضي منصب مدير إحدى أهم المدارس الدينية العسكرية، يقول: «الحرب هي مأساة للفرد، إلا أنها ليست مأساة للأمة»[2]، ومن الواضح أن المواقف السياسية للضباط المتدينين الكبار الذين يطلب منهم تقديم تقديرات مهنية للواقع الاستراتيجي، سيما فيما يتعلق بمواصلة الصراع مع الفلسطينيين، ومستقبل المستوطنات، ستتأثر بشكل أكيد بالثقافة الدينية التي يتشبعون بها خلال مسارهم التعليمي.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) بيري، يورام، «النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟»، مرجع سابق، ص٦٣.

ونظراً إلى أن جزءاً غير قليل من الضباط المتدينين، يقيمون في المستوطنات فإنهم سيعارضون أي قرار تتخذه الحكومة المنتخبة لإخلاء المستوطنات، وليس من المستبعد أن يعملوا على منع الانسحاب عندما يحين الوقت، ويشير ياغيل ليفي إلى أن هناك صدعاً آخذاً في التطور في الجيش الإسرائيلي بين تيارين متناقضين، فهو من جهة جيش تكنلوجي يعتمد على التقنيات المتقدمة، ويوظف أصحاب المهن الذين يعتمدون لغة إدارية واقتصادية مدنية، ومن جهة ثانية فإن معظم قادته يعتمدون خطاباً أيدلوجياً دينياً وقومياً متشدداً، محذراً من أن هذا الواقع سيعمل على طمس الهوة بين المواقف العسكرية، التي يتوجب أن تطرح على أساس مهني موضوعي، والمواقف الأيدلوجية المتأثرة بالثقافة الدينية لكبار الضباط[1].

ومن المؤشرات على تغير الواقع الثقافي داخل الجيش بزيادة نسبة المتدينين في الهيئات القيادية، تحول الكثير من صلاحيات سلاح التثقيف الذي يشرف عليه العلمانيون إلى الحاخامية العسكرية[2]، فهذه الحاخامية تقوم بتوزيع مواد دينية على جميع جنود

---

(١) ليفي، ياغيل، آراؤهم مشروعة دعوتيهم ليغتيميوت)، هآرتس،٥-٧-٢٠٠٤.

(٢) الحاخامية العسكرية مؤسسة مسؤولة عن تقديم الخدمات الدينية في الجيش الإسرائيلي، ويعمل في إطارها المئات من الحاخامات العسكريين الذين يتوزعون على قطاعات الجيش المختلفة، وضمن مهام هؤلاء الحاخامات الحرص على ألا يتم انتهاك الشريعة اليهودية أثناء الخدمة العسكرية، وعلى رأس هذه المؤسسة يقف حاخام وضابط برتبة عميد، ويكون عضواً في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وتشرف الحاخامية العسكرية على توزيع الكتب الدينية والنشرات الدورية وحل جميع المشاكل التي تواجه الجنود المتدينين وتحرص على إصدار الفتاوى في كافة القضايا والمعضلات التي تواجه الجنود المتدينين، سيما البت في كيفية أداء الفروض الدينية إذا ما تعارضت مع متطلبات الخدمة العسكرية، فعلى سبيل المثال أصدرت الحاخامية العسكرية تعليمات تقضي بإعفاء الضباط والجنود المتدينين الذين يرابطون بالقرب من مواقع « العدو « من المشاركة في سماع صوت البرق خلال الاحتفال بعيد رأس السنة العبرية؛ كما أفتت الحاخامية العسكرية للجنود بعدم صوم « يوم الغفران « إذا كان الصوم يؤثر سلباً على قدراتهم القتالية.

انظر: الدويك، عبد الغفار، الحالة الدينية في إسرائيل- دراسة تحليلية في طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٤، ص ٢٩١-٢٩٢

الجيش سواء أكانوا متدينين أم علمانيين لزيادة حماستهم القتالية ولمساعدتهم على «تحقيق الانتصار» في المعارك.

وعلى الرغم من تشجيع قيادة الجيش للمتدينين للتطوع في الوحدات المختارة، إلا أن حقيقة اكتساحهم الوحدات المختارة تحديداً جعلت عدداً من قادة الجيش يبدون قلقاً متزايداً من عدم التوازن في تركيبة الجيش وتحديداً في ألوية الصفوة؛ مما دفعهم إلى تشجيع أبناء القرى التعاونية «الكيبوتسات»، التي تعتبر معاقل العلمانيين على التطوع للخدمة في الوحدات المختارة، دون تحقيق نتائج[1].

ومن الواضح أنه في حال مواصلة أتباع التيار الديني الصهيوني تبوؤ المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية على هذا النحو، فإن الاستشارات التي يقدمها الجنرالات المتدينون للمستوى السياسي ستكون متأثرة إلى حد كبير بمواقفهم الدينية، فعلى سبيل المثال اتهم وزير التعليم الإسرائيلي الأسبق «يوسي ساريد» رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق الجنرال «يعكوف عامي درور»، وهو صهيوني متدين، بأنه قام بـ « فبركة « التقويمات الاستراتيجية التي قدمها إلى الحكومة لتتلاءم مع خطه السياسي، مشيراً إلى ان درور كان يخرج عن طوره لكي يقنع أعضاء الحكومة أنه لا طائل من إجراء مفاوضات مع السلطة، وسوريا، ولبنان[2]، من ناحية ثانية فإن الأحزاب الإسرائيلية تتنافس فيما بينها على استمالة الجنرالات الذين يتسرحون من الخدمة العسكرية، لضمهم لقوائمها الانتخابية، الأمر الذي يفتح الطريق أمامهم للمشاركة في صنع القرار السياسي، وكلما زاد عدد أتباع التيار الديني الصهيوني، الذين يتسرحون من الجيش برتب عالية، يزداد تأثير هؤلاء على دائرة صنع القرار السياسي، مما يعني أن اندفاع أتباع هذا التيار لتبوؤ المناصب القيادية في الجيش سيعمل على تعميق

(١) المرجع السابق

(٢) زيسير، أمنون، «تقييمات وكذب» (عرخوت فشيكر)، يديعوت أحرنوت، ١٣-٥-٢٠٠٨.

تأثير التيار الديني الصهيوني في عملية صنع القرار السياسي.

وقد شعر العلمانيون بخطر زحف المتدينين على الجيش، ففي كانون الأول من العام ٢٠٠٢ حذر رئيس وحدة المهام في الحركة الكيبوتسية يوئيل مهرشك «من أن المتدينين قد أخذوا يسيطرون على قيادة الجيش»، ودعا إلى زيادة تطوع أبناء الكيبوتسات والعلمانيين بشكل خاص للخدمة في الوحدات المقاتلة[١].

وهناك من يرى أن سيطرة أتباع التيار الديني الصهيوني على مقاليد الأمور في الجيش يؤدي إلى تأثيرات عميقة على طابع نظام الحكم في إسرائيل، وستعمل على تآكل طابعه «الديموقراطي»، وإن كان خضوع القادة العسكريين لتعليمات الحكومة المنتخبة من سمات النظم الديموقراطية، فإن أتباع التيار الديني الصهيوني يتتلمذون على معلمة تقول إن تعاليم التوراة تتقدم على ما سواها، ومن ضمن ذلك التعليمات التي تصدرها الحكومة المنتخبة في إسرائيل، وعندما سأل أحد الصحافيين الحاخام العسكري السابق للجيش الجنرال رونتسكي قائلاً: «في حال أصدرت الحكومة المنتخبة تعليمات لك، وأصدر الحاخام «مردخاي إلياهو» تعليمات مناقضة، فأي التعليمات ستطيع»، فكان رد «رونتسكي» حازما وقاطعاً، حيث قال: سأتبع تعليمات الحاخام «إلياهو» وأستقيل من الجيش»[٢]، من هنا لم يكن من المستهجن أن يعلن ضباط وجنود وحدة «شمشون» الخاصة وأغلبيتهم الساحقة من الصهاينة المتدينين خلال احتفال نظم في حائط البراق بتاريخ ١٢-٣-٢٠١٠ أنه في حال أصدرت الحكومة أوامر لهم بإخلاء مستوطنات، فإنهم سيرفضون تطبيق هذه التعليمات، مع العلم أن جميع هؤلاء الجنود تتلمذوا في المدرسة الدينية العسكرية في مستوطنة «هار برخاه»، التي تقع شمال مدينة نابلس،

---

(١) بيري، يورام، النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهمّا؟، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) راببورت، عمير، جيش وفق حكم التوراة (تسفا عل بي دين هتوراة)، معاريف، ٤-٥-٢٠٠٩.

شمال الضفة الغربية، واللافت أن عدداً من الساسة في اليمين الإسرائيلي دافعوا عن هؤلاء الجنود ورفضوا الدعوات لعقابهم، ولا يتردد مديرو «يشيفوت ههسدير» في دعوة جنودهم علناً لعدم تنفيذ تعليمات قادتهم، في حال رأوا أنها تتعارض مع تعليمات التوراة. ويدافع الحاخام «شلومو ملميد» عن دعوته ودعوة زملائه من مديري هذه المدارس لطلابهم من الضباط والجنود بأن يرفضوا تعليمات قيادة الجيش إذا تعارضت مع معتقداتهم الدينية، ويقول: «إذا شعر جندي متدين أن هناك تعارضاً بين قناعاته الدينية وبين التعليمات التي يتلقاها من قادته العسكريين، فلا مجال للتردد، القناعات الدينية يجب تقديمها، والعمل على أساسها»(١)، ويرى «ملميد» أن ولاء الجنود يجب أن يكون أولاً وقبل كل شيء للتوراة وتعليماتها وليس لقيادة الجيش ومؤسسات الدولة، وأنه من حق الحاخامات الذين يديرون «يشيفوت ههسدير» أن يدعوا لعدم طاعة الأوامر العسكرية إذا تعارضت مع تعاليم التوراة(٢).

من هنا فإن بعض الرموز العلمانية قد وجهت انتقاداً حاداً لتسرب المتدينين للهيئات القيادية للجيش على هذا النحو؛ فقد اعتبر الجنرال «شلومو غازيت» أن «الجنود المتدينين يذكرونه بالولاء المزدوج للضباط في الجيش النازي»(٣).

وقد كتب «باروخ كميرلينغط» (أحد أبرز علماء الاجتماع في إسرائيل) محذراً من تداعيات تسلل المتدينين إلى الهيئات القيادية في الجيش، ومطالباً بتشتيت الضباط

---

(١) كاسبيت، بن، المتدينون ينتجون جيشاً آخر (هدتييم يوتسريم تسفاه أحير)، معاريف، ٢٦-٥-٢٠٠٧.

(٢) ليسنبيرغ، إيتي، «علينا الحرص من جيش يديره ملميد» (لهتجونين مفني تسفاه شل ملميد)، النسخة العبرية لموقع صحيفة «يديعوت أحرنوت»، ١٥-١٢-٢٠٠٩،
http//:www.ynet.co.il/articles,0,7340/L.3820064,00-html

(٣) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد- نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠.

والجنود المتدينين والعمل على عدم جمعهم معاً في نفس الوحدات، وحذر من خطورة تداعيات هذا الواقع على النظام السياسي الإسرائيلي، حيث قال: «من الصعب أن ترى كيف يمكن لجيش فيه عدد كبير من الضباط الموالين لأيدلوجيا المستوطنين المتدينين أن يخلي مستوطنة يهودية في حال تلقي أوامر بذلك من المستوى السياسي، إنني أجد صعوبة في تخيل كيف يمكن للجيش الإسرائيلي أن يتطهر أيدلوجياً»[1].

ويدير جميعَ المدارس العسكرية حاخاماتٌ متشددون، دعا بعضهم إلى تغيير النظام السياسي في إسرائيل، وتحويلها إلى دولة دينية صرفة؛ ويكفي أن نشير هنا إلى أن الحاخام «إيلي سدان» الذي أقام الأكاديمية الدينية قبل العسكرية في مستوطنة «عيلي» المقامة في الضفة الغربية نشر مقالاً دعا فيه إلى تأسيس «دولة اليهود» من جديد، في إشارة إلى عدم اعترافه بالنظام الحالي القائم في الكيان الصهيوني، وحث صراحة على التحرك لتغيير النظام السياسي لتحقيق هذه الغاية، حيث جاء في المقال: «لقد كان الخطأ المأساوي «لغوش إيمونيم» أنها اكتفت بنجاحات محلية(استيطانية)، ولم تخض نضالاً مبدئياً حازماً ضد الزعامة الصهيونية على اختلاف تياراتها، مباشرة بعد حرب الأيام الستة»[2].

وهناك الكثيرون في إسرائيل يجزمون بأن اندفاع المتدينين صوب المواقع القيادية في الجيش، يأتي ضمن مخطط أوسع للسيطرة على الدولة، ولقد عبر عن ذلك بشكل واضح وصريح «ران أيدليست»، (أحد أبرز المعلقين العسكريين)، حيث قال[3]: «لمؤسساتهم قوة احتمال عدو المسافات الطويلة، إنهم يؤمنون بالبقاء الأبدي للأمة اليهودية، وفي هذا الإطار أعدوا أربعة طرق من أجل معركة أرض إسرائيل: المستوطنات، والدعم

---

(١) كميرلينغ، باروخ، واقع خطير (متسيئوت مسوكينت)، هآرتس، ٢٣-٥-٢٠٠٤.
(٢) شيلغ يائير، المتدينون الجدد، نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٥٣.
(٣) شاحاك، إسرائيل، نورتون ميزفينسكي، « الأصولية اليهودية في إسرائيل»، مرجع سابق، ص١٢٠.

المالي، والتعليم، وترقية رجالهم في الجيش لينالوا السيطرة على هيئة الأركان في المستقبل، هذه ليست مؤامرة، بل تقدير هادئ لوضع قومي في نضالهم من أجل صورة مستقبلية للمجتمع الإسرائيلي، واستغلال معقد لحكومة انتهازية تجعلهم قادرين على الحصول على الموازنات، إنها ليست قضية حسن وسيء، إنه نضال حول شخصية دولة إسرائيل، اليمين الديني يستخدم الطريقة القانونية في غزو السلطة من أجل تمكينه من إقامة دولة إسرائيل في الحدود التي وعد الله بها، وهم لم يتمكنوا من تحقيقها عبر العمل الحزبي، والمواقف الأيدلوجية، لذا فقد أرادوا أن يكون لهم ممثلون في كل موقع تتخذ فيه القرارات الهامة، وفي الجيش بشكل عام، وفي هيئة أركان الجيش بشكل خاص».

يتضح مما تقدم بصورة جلية وواضحة أن اندفاع المتدينين، وتحديداً من أتباع التدين القومي، كان وفق خطة مدروسة، ومحكمة لتعميق قدرة التيار الديني على التأثير على دوائر صنع القرار في إسرائيل؛ وعلى الرغم من الإحساس المتزايد بتداعيات هذا التحرك الخطير على الكيان ومستقبله، إلا أنه نظراً إلى ضعف الدافعية لدى الشباب العلماني فإن النخب الحاكمة ليس أمامها إلا تشجيع التيار المتدين على مواصلة اختراق الجيش والمؤسسة الأمنية.

خاتمة:

إن ما تقدم في هذا الفصل يدل على أن هناك كثيراً من العوامل ساعدت التيار الديني الصهيوني على مراكمة قوته، وتعزيز نفوذه، ويتضح بشكل جلي أنه لا يمكن تجاهل روح المبادرة التي اتسمت بها النخب التي تقود التيار الديني الصهيوني، فقد استغلت القوى والحركات التي تشكل هذه التيارات الديموقراطية الإسرائيلية، ووظفت سمات النظام السياسي الإسرائيلي لصالحها، لتراكم القوة والنفوذ، عبر توفير الدعم غير المحدود لمؤسساتها التعليمية والدينية، التي تعمل بدورها، على توسيع دائرة أنصار هذه القوى ومؤيديها لتحقيق مزيدٍ من القوة والنفوذ، ويتبين مما تقدم أن نجاح التيار الديني في مراكمة القوة والنفوذ لا ينعكس إيجاباً على واقع إسرائيل الاقتصادي والاجتماعي، فتوسع المتدينين في إنشاء المؤسسات التعليمية يسهم في زيادة معدلات الفقر، ويضر بالاقتصاد الإسرائيلي، كما أن اندفاعهم ليحتلوا المواقع القيادية في الجيش يهدد سلامة النظام الديموقراطي.

الفصل الرابع
أنماط تأثير الصهيونية الدينية على البيئة الداخلية

- ☐ المبحث الأول: دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحاكمة.
- ☐ المبحث الثاني: التيار الديني والتأثير على اتجاهات الإسرائيليين السياسية.
- ☐ المبحث الثالث: الصراع مع العلمانيين.
- ☐ المبحث الرابع: الصهيونية الدينية ومستقبل النظام السياسي.

□ مقدمة:

لقد أدت التحولات التي شهدتها إسرائيل خلال العقود الثلاث الماضية، والتي تم تناولها في الفصل الثالث، إلى تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني على مجمل الحراك الداخلي في إسرائيل، سيما على صعيد دائرة صنع القرار السياسي. وهناك أهمية لمعرفة مدى إسهام الصهيونية الدينية في التأثير على سلم الأولويات في إسرائيل، ومدى الترابط بين طرائق عمل هذا التيار داخل الحلبة السياسية ومنظومة الأهداف التي وضعها لنفسه.

لقد حرص التيار الديني الصهيوني على التأثير على سلم الأولويات في إسرائيل بما يتناسب مع قناعاته الدينية ومنطلقاته الفكرية، وبلور ماكينزمات العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وهناك أهمية كبيرة لمعرفة مدى تأثير التيار الديني الصهيوني على اتجاهات الإسرائيليين السياسية ومواقفهم الأيدلوجية، وتحديداً من الصراع مع العرب، نظراً إلى أهمية هذه القضية، ليس بسبب حساسيتها الداخلية فقط، بل لتأثيرها على المحيط العربي.

لقد عرفت إسرائيل دائماً ظاهرة استقطاب بين المتدينين والعلمانيين، وذلك بسبب الخلاف بين المعسكرين حول طابع العلاقة بين الدين والدولة، ومن هنا فإنه يتوجب اختبار مدى تأثير ازدياد نفوذ الصهيونية الدينية على الصراع بين المعسكرين، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي أسهمت في تأجيج هذا الصراع، ومظاهره.

ولقد اتخذت المرجعيات الدينية في إسرائيل دوماً موقفاً معادياً للديموقراطية، ولم تسلم بقيمها، خاصة مبدأ حق الحكومات المنتخبة الشرعي والحصري في البت في القرارات المصيرية، لذا فإن هناك أهمية لمعرفة تداعيات تأثير تعاظم دور التيار الديني الصهيوني على النظام السياسي في إسرائيل، ومن هنا فإننا سنتعرض في المبحث الأول من هذا الفصل إلى طابع تأثير التيار الديني الصهيوني على سلم الأولويات في إسرائيل، سيما العلاقة بين تعاظم تأثير هذا التيار، والنزوع نحو تعزيز الطابع اليهودي للدولة بشكل كبير، ومن الأهمية بمكان أن يتم تسليط الأضواء على طابع الوزارات التي يحرص ممثلو التيار الديني الصهيوني على الاستئثار بها عند تشكيل الائتلافات الحاكمة، والكيفية التي يتم بها توظيف نفوذ الأحزاب والحركات الدينية في خدمة منطلقات وأهداف التيار الديني، وفي المبحث الثاني: سنتعرض لدور التيار الديني في التأثير على اتجاهات الإسرائيليين السياسية والآليات التي اتبعها في تحقيق ذلك، علاوة على نتائج هذا التأثير.

وفي المبحث الثالث سنتعرض للصراع بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل، والعلاقة بين تعاظم تأثير الصهيونية الدينية وتأجيج هذا الصراع، علاوة على العوامل الأخرى التي أسهمت في إذكاء جذوة الاستقطاب بين المعسكرين. وفي المبحث الرابع سنتعرض لموقف التيار الديني من الديموقراطية وتأثير مشاركته في الحكومات المتعاقبة على نظام الحكم.

المبحث الأول
دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحاكمة:

شكلت انتخابات العام: ١٩٧٧ نقطة تحول فارقة ومحورية في تاريخ الأحزاب الدينية في إسرائيل، إذ إنه منذ الإعلان عن إسرائيل في الخامس عشر من مايو: ١٩٤٨ وحتى إجراء هذه الانتخابات لم تلعب هذه الأحزاب دوراً مركزياً في الائتلافات الحاكمة التي توالت على حكم إسرائيل.

فحتى هذه الانتخابات ظل تحالف أحزاب يسار ويسار الوسط بقيادة حزب العمل العلماني يحصل على أغلبية المقاعد في الكنيست، وبالتالي لم يكن هذا التحالف بحاجة إلى مشاركة الأحزاب الدينية حتى يتمكن من تشكيل الحكومات، ونظراً إلى أن حزب العمل كان الحزب الأكبر في إسرائيل فقد ترأس ممثلوه الحكومات التي تعاقبت على حكم إسرائيل حتى عام: ١٩٧٧، لذا فقد أطلق على هذه الفترة «عهد الحزب المسيطر»، وهي الفترة التي لم تلعب فيها الأحزاب الدينية «دور بيضة الميزان» لدى تشكيل الحكومات، وحرص حزب العمل طوال هذه الفترة على ضم حزب «المفدال» الذي يمثل المتدينين القوميين فقط لحكوماته، مع العلم أن حزب العمل كان خلال هذه الفترة بإمكانه تشكيل حكومة بدون الاستعانة بهذا الحزب. وقد ساد قدر كبير من التوافق بين الحزبين بسبب كون المتدينين القوميين هم الجماعة الدينية الوحيدة التي قبلت منذ البداية الفكرة الصهيونية، وكانت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الصهيونية ومؤسساتها، علاوة على أن حزب المفدال لم يتشدد في مطالبه في كل ما يتعلق بطابع العلاقة بين الدين والدولة، ولم يبذل حزب العمل جهداً يذكر في إقناع الأحزاب والحركات التي تمثل التيار الديني الحريدي بالانضمام إلى حكوماته لطرحها مطالب متشددة في كل ما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة.

وفي انتخابات عام: ١٩٧٧ حدث تغيير كبير في موازين القوى داخل الحلبة الحزبية الإسرائيلية، إذ حصل حزب الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن لأول مرة على عدد من المقاعد يفوق العدد الذي حصل عليه حزب العمل اليساري، لكن نجاحه في تشكيل الحكومة تطلب التحالف مع عدد آخر من الأحزاب، وبسبب التقارب الكبير في المنطلقات الأيدلوجية بين حزب الليكود واليمين بشكل عام، والأحزاب والحركات الدينية بشقيها القومي والحريدي، فقد انضمت هذه الأحزاب والحركات للائتلافات الحاكمة التي شكلها الليكود، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت الأحزاب الدينية تلعب دور «بيضة القبان»، حيث إنه منذ العام: ١٩٧٧ وحتى الآن لم يكن بالإمكان تشكيل حكومة بدون ضم الأحزاب الدينية، إلا خلال عهدي حكومة «شمعون بيريس» (١٩٨٤-١٩٨٨)، وحكومة «إسحاق رابين» (١٩٩٢-١٩٩٦)، وقد زاد تأثير الأحزاب والحركات الدينية بعدما انهار معسكر اليسار ويسار الوسط في إسرائيل وأصبحت الحاجة إلى ضم الأحزاب والحركات الدينية أكثر إلحاحاً.

وقد مكن هذا الواقع الأحزاب الدينية من لعب دور هام ومفصلي في عملية صنع القرار وتحديد الأجندة الداخلية التي تعالجها.

المطلب الأول
المتدينون وبلورة سلم الأولويات الإسرائيلي

على الرغم من مشاركة حزب المفدال الديني في الائتلافات التي تعاقبت على حكم إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، إلا أنه لم يحدث أن أبدى الحزب من خلال مشاركته في الحكومة اهتماماً خاصاً بالشؤون السياسية، واكتفى بالتصدي لمحاولات المس بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل، لكن بعد الإعلان عن نتائج انتخابات عام: ١٩٧٧ تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن أية حكومة ستشكل ستعتمد على تأييد المتدينين، لذا فقد حرصت

الأحزاب الدينية من خلال الاتفاقات الائتلافية التي وقعتها مع الأحزاب العلمانية التي شكلت الحكومات منذ ذلك الوقت على فرض مواقفها على الحكومات، بالإضافة إلى مبادرتها المتمثلة في تمرير قوانين داخل الكنيست لتعزيز الطابع الديني للدولة ولخدمة مصالح الجماهير المتدينة.

وللتدليل على وتيرة سن القوانين الدينية والمنجزات التي حققها التيار الديني خلال فترة عملنا في هذا الكتاب، فإننا سنتعرض للاتفاقات الائتلافية التي تم على أساسها تشكيل أربع حكومات خلال هذه الفترة، وهي: الحكومة الثامنة عشرة (١٩٧٧-١٩٨١)، برئاسة «مناحيم بيغن»، والحكومة الرابعة والعشرون (١٩٨٨-١٩٩٢)، برئاسة «إسحاق شام ير»، الحكومة السابعة والعشرون (١٩٩٦-١٩٩٩)، برئاسة «بنيامين نتنياهو»، والحكومة الحادية والثلاثون برئاسة «إيهود أولمرت» (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وذلك لرصد مشاريع القوانين التي تعهدت هذه الحكومات بتمريرها في الكنيست من أجل تكريس الطابع اليهودي، ولخدمة مصالح جماهير الأحزاب الدينية ومؤسساتها، علاوة على القرارات التي التزمت باتخاذها من أجل تحقيق ذات الهدف.

وقد تضمن الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود الذي شكل الحكومة الثامنة عشرة برئاسة مناحيم بيغن (١٩٧٧-١٩٨١)، والأحزاب الدينية، البنود التالية[١]:

- تلتزم الأحزاب والحركات المشاركة في الائتلاف بتمرير قانون ينص بشكل واضح على أن المحكمة الدينية، هي الطرف صاحب الاختصاص الوحيد المفوض في البت في طلبات التهود (التحول للديانة اليهودية). ويلتزم رئيس الوزراء المكلف بضمان حصول مشروع القانون على أغلبية في الكنيست.
- يلتزم الائتلاف بتعديل قانون التشريح للعام ١٩٥٣، بحيث يحظر القانون السماح

---

(١) موقع الكنيست، http://www.knesset.gov.il/docs/heb/coalition.htm

لمؤسسات الدولة الصحية بتشريح جثث الموتى في حال لم يحصلوا على إذن عوائل الموتى.

- تلتزم الدولة بسن قانون يلزم وسائط النقل العام في الدولة بالتوقف عن العمل تماماً قبل حلول السبت والأعياد اليهودية.
- تلتزم الدولة بتشكيل لجنة علمية يرأسها عالم متدين للبت في طلبات المؤسسات العامة والخاصة التي تتقدم بطلب بأن تمارس العمل أيام السبت، لدواع خاصة، وتلتزم اللجنة بعدم منح أية رخصة للعمل أيام السبت لأية مؤسسة، إن كانت دوافعها اقتصادية محضة.
- تلتزم الحكومة بسن قانون يضمن الحفاظ على حقوق العمال الذين يرفضون العمل أيام السبت والأعياد لقناعاتهم الدينية، ويضمن القانون عدم تأثر تقدمهم في السلم الوظيفي بهذا الالتزام.
- تلتزم الدولة بتعديل المادة الخامسة من القانون الجزائي لعام ١٩٧٧، الذي يتيح إجراء عمليات إجهاض لدواع اجتماعية.
- سن قانون يحظر إنتاج المواد الإباحية ونشرها وتوزيعها.
- تلتزم الحكومة بمساواة ظروف دعم الدولة لتيار التعليم الديني المستقل، بظروف التعليم الرسمي، دون أن يمس ذلك باستقلالية التيار المستقل.
- تتولى الدولة تمويل نقل الطلاب في تيار التعليم المستقل لمدارسهم، أسوة بالطلاب في التعليم الرسمي.

وتضمن الاتفاق الائتلافي بين الليكود والأحزاب الدينية، والذي على أساسه تم تشكيل حكومة إسحاق شامير عام (١٩٨٨-١٩٩٢)، البنود التالية[١]:

- تشكيل لجنة لمنع الإجهاض بوصفه مخالفا للشريعة اليهودية والتزام الحكومة بمنع انتشار المواد الإباحية[٢].
- معاقبة أصحاب العمل الذين يجبرون عمالهم على العمل أيام السبت.
- تقليص الفجوات بين الموازنات المخصصة للمؤسسات التعليمية، والعمل على مساواة المدارس الدينية الخاصة بالمدارس الحكومية من ناحية التمويل، مع العلم أن المدارس الدينية الخاصة تدار مباشرة من قبل الأحزاب الدينية الحريدية ولا يوجد لوزارة التعليم أية سلطة عليها.
- تشكيل لجنة خاصة من ممثلي الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم للاتفاق على توزيع «الأموال الخاصة»، وهي الأموال التي تخصص للمؤسسات غير الحكومية، والتي يذهب معظمها إلى المؤسسات الاجتماعية والدينية للأحزاب الدينية.
- إقامة محطة إذاعية تعنى بتجذير الوعي اليهودي لدى الشبيبة اليهودية.
- تخصص الحكومة أراضي دولة لبناء شقق سكنية للأزواج الشابة في البلدات التي تعاني من ضائقة اقتصادية وللعائلات كثيرة الأولاد.

---

(١) الاتفاق الائتلافي الذي على أساسه تشكلت الحكومة الرابعة والعشرين برئاسة إسحاق شامير (١٩٨٨-١٩٩٠)، انظر موقع الكنيست، ٣-١٠-٢٠١٠
http://www.knesset.gov.il/Tql/knesset/Knesset12/html/19900611@19900611504@504.html

(٢) للتشدد في تطبيق القانون، الذي سن في عهد الحكومة الثامنة عشرة.

وتضمن الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود، الذي شكل الحكومة السابعة والعشرين (١٩٩٦-١٩٩٩)، والأحزاب الدينية، البنود التالية[١]:

- كل مشروع تبادر الحكومة لسنه في الكنيست يجب أن يحظى بقبول الأحزاب الدينية المشاركة في الائتلاف.
- التزام الحكومة بتعديل قانون التهود، بحيث لا تعترف الدولة بالأشخاص الذين تهودوا حديثاً، إلا إذا تم ذلك تحت إشراف الحاخامية الكبرى "[٢]".
- يتم تعديل قانون الخدمات الدينية، ومن ضمن ذلك البنود المتعلقة بالمجالس الدينية: تشكيلها، تركيبتها، طابعها، اختصاصها، موازناتها.
- تلتزم الحكومة بزيادة الموارد والموازنات المخصصة لتمويل الخدمات الدينية، ودعم المؤسسات التوراتية والتعليم الديني، ومساواة ظروف التعليم الديني بظروف التعليم الرسمي.
- تشكل الحكومة طاقماً خاصاً بهدف إحصاء وحصر حاجات التعليم الحريدي، سيما في مجال بناء مدارس وفصول جديدة، وتحديداً بناء مدارس للبنات المتدينات.
- يشكل ديوان رئيس الحكومة لجنة خاصة لفحص سبل تمويل المنظمات القُطْرِية العاملة في مجال التربية الدينية.
- تلتزم الدولة بمنح تراخيص لتدشين قنوات تلفزية ومحطات إذاعية لخدمة الجمهور المتدين.
- تلتزم الحكومة بمضاعفة ساعات التعليم الديني المخصص لأبناء المهاجرين الجدد.

---

(١) موقع الكنيست، http://www.knesset.gov.il/docs/heb/coalition1996.htm

(٢) أي أنه لم يعد يكفي أن يتم اجازة التهود من قبل المحكمة الدينية، بل بات يتوجب أن يتم ذلك بناء على تعليمات المؤسسة الدينية الأبرز، وذلك لتكريس الرؤيا الحريدية وتفسيرها لتعاليم الشريعة اليهودية المتعلقة بالتهويد.

- تعنى الحكومة بإجراء أبحاث تاريخية تهدف لإبراز العلاقة بين أرض إسرائيل وشعبها، وضمن ذلك القيام بحفريات أثرية، لكن بشرط الحفاظ على كرامة الموتى اليهود، بحيث إنه إذا اكتشفت مقابر أو أشلاء ليهود، فإن مواصلة العمل في المكان يتطلب الحصول على إذن خاص من لجنة حكومية ستشكل لهذا الغرض.

وتضمن الاتفاق الائتلافي الذي تشكلت على أساسه الحكومة الحادية والثلاثون برئاسة إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩) البنود التالية :

١. تلتزم الحكومة بتقديم مشروع قانون للكنيست بمنح المحاكم الدينية مزيداً من الصلاحيات، ومن ضمن ذلك أن تكتسب القرارات التي تتخذها المحاكم الدينية في حل النزاعات صفة قانونية إذا اتخذت بتراضي طرفي النزاع.

٢. تلتزم الحكومة بعدم السماح بالمس بنمط الحياة في المناطق التي يعيش فيها المتدينون.

٣. تلتزم الحكومة بعدم السماح بسن أي قانون يمس بالقيم الدينية وبالتفاهمات التي تم التوصل إليها بين المرجعيات الدينية، والدولة في الماضي.

٤. تلتزم الحكومة بضمان احترام قدسية الأعياد اليهودية.

٥. تلتزم الحكومة باحترام استقلالية التعليم الديني الخاص، وفي حال حدث تغيير وتحول في مبنى النظام التعليمي فيتوجب ألا يمس ذلك باستقلالية التعليم الديني.

٦. حق مؤسسات التعليم الديني المستقل في تحديد المناهج التي تراها مناسبة، ويجب ضمان هذا الحق بسن قانون خاص تقدمه الحكومة للكنيست.

٧. تلتزم الحكومة بسداد الديون المتراكمة على المجالس الدينية.

٨. تخصص الحكومة ما قيمته ٢٥ مليون دولار لبناء صفوف جديدة في المدارس الدينية الخاصة التي لا تتبع لوزارة التعليم، ولتمويل إضافة ساعات جديدة لتعليم التوراة في المدارس العلمانية.

ومن الواضح أن الأحزاب الدينية من خلال هذه الاتفاقات قد غيرت وضع العلاقة بين الدين والدولة الذي كان سائداً حتى انتخابات عام: ١٩٧٧، فقد ضمنت الأحزاب الدينية ألا تضفي الدولة شرعية على عمليات التهود التي تتم خارج إطار المؤسسة الدينية الرسمية التي تتبنى التفسير الحريدي المتطرف لتعاليم الشريعة اليهودية، وتحديداً المتعلق بمسألة «من هو اليهودي»؟ ويعني هذا البند تحديداً أن إسرائيل لا يمكن أن تعترف بيهودية شخص تهود أمام حاخام إصلاحي أو محافظ، مع العلم أن اليهود الإصلاحيين والمحافظين، وإن كانوا يشكلون أقلية في إسرائيل، إلا أنهم في المقابل يشكلون أكثرية اليهود في العالم.

ويتبين من خلال هذه البنود، أن الأحزاب الدينية سعت إلى غربلة القوانين الإسرائيلية لتتفق مع الشريعة بأثر رجعي، سيما فيما يتعلق بالموقف من الإجهاض والمواد الإباحية وتشريح الجثث وغيرها، في نفس الوقت يتضح من الاتفاقات الائتلافية سعي الأحزاب الدينية لدعم مؤسساتها الخاصة، سيما تيار التعليم المستقل، التابع للحركات الحريدية، مع العلم أن هذا التيار يرفض أن تقوم الدولة بممارسة أي قدر من الرقابة عليه وعلى مناهجه.

ومن الأهمية بمكان التنويه هنا إلى أنه يتم عادة سن عدد كبير من القوانين المتعلقة بالأوضاع الدينية غير تلك التي تنص عليها الاتفاقيات الائتلافية، سواءٌ أوقع ذلك عبر الكتل البرلمانية للأحزاب الدينية، أم كان عبر مبادرات فردية يقوم بها النواب المتدينون.

المطلب الثاني
المتدينون والسيطرة على الوزارات الخدمية:

يتضح مما سبق أن الأحزاب الدينية تحاول مراكمة أكبر قدر من الانجازات عبر تضمين البرامج السياسية والاتفاقيات الائتلافية التي تستند إليها الحكومات في تشكيلها بنوداً لتكريس التزام الحكومات بتحقيق هذه الانجازات، لذا فإن النفوذ الذي تراكمه الأحزاب الدينية من خلال مشاركتها في الائتلافات الحاكمة لا يرجع إلى توليها حقائب وزارية محددة فقط، بل يستند بشكل أساس إلى قدرتها على إملاء الكثير من مواقفها. فالأحزاب والحركات التي تمثل الحريدية الغربية، وتحديداً «أغودات يسرائيل» و «ديجل هتوارة» أو «يهودوت هتوارة» عكفت على المشاركة في الائتلافات التي تعاقبت على الحكم منذ العام: ١٩٧٧، حيث إنها تشارك أحياناً في الائتلافات الحكومية، دون أن يشغل ممثلوها حقائب وزارية، لكنها تحرص على تحقيق مصالحها من خلال بنود الاتفاقات الائتلافية، لذا لا يمكن قياس قوة وحضور الأحزاب الدينية في التأثير فقط من خلال عدد الحقائب الوزارية التي تحصل عليها.

وتكتفي الأحزاب الحريدية الغربية في بعض الأحيان بالحصول على مناصب نواب وزراء لممثليها، لكنهم في الوقت نفسه يتمتعون بكامل الصلاحيات التي يتمتع بها الوزراء. وقد شغل ممثلو الأحزاب الدينية منذ العام: ١٩٧٧ حقائب وزارية خدمية مهمة، مثل التعليم، الصحة، الإسكان، العمل والرفاه الاجتماعي، الاتصالات، البنى التحتية، والداخلية، وهي حقائب لم يسبق للأحزاب الدينية أن شغلتها، بالإضافة للشؤون الدينية.

وحرص الأحزاب الدينية على السيطرة على عدد من الوزارات الخدمية المهمة مكنها من تحقيق هدفين رئيسيين:

أولاً: التأثير المباشر على سلم الأولويات في إسرائيل وتنفيذ أجندتها السياسية، والأيدلوجية بشكل يتجاوز ما تم النَّصُّ عليه في الاتفاقات الائتلافية، فعلى سبيل المثال حرصت الأحزاب الدينية على الاحتفاظ بوزارة الإسكان لأنها الوزارة المخولة بالإشراف على مشاريع البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، من أجل التوسع في البناء في المستوطنات، على اعتبار أن ذلك يسهم في حسم مصير الأراضي الفلسطينية، عبر إغراقها بالمستوطنات، لقطع الطريق على أية فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وقد أقر وزير الإسكان الحالي الحاخام ميخائيل أتياس من حركة شاس العديد من المشاريع الإسكانية في الوقت الذي التزمت فيه الحكومة الإسرائيلية أمام العالم بتجميد الأنشطة الإسكانية في المستوطنات لمدة تسعة أشهر، بل إن أتياس اختار زيارة نائب الرئيس الأمريكي «جون بايدن» لإسرائيل في مارس ٢٠١٠م للإعلان عن مناقصة لبناء آلاف الوحدات السكنية في إحدى المستوطنات المحيطة بالقدس دون الرجوع إلى الحكومة مما أحرج الولايات المتحدة[١].

ومن خلال احتفاظهم بوزارة التعليم في بعض الحكومات تمكن المتدينون من التأثير على المناهج التعليمية والأنشطة غير المنهجية التي تدرس فيها، حيث إن القانون يخول وزير التعليم فرض تدريس مضامين محددة. وحرص الوزراء المتدينون الذين شغلوا منصب وزير التعليم على زيادة ساعات تدريس التوراة والتراث اليهودي في المدارس الحكومية العلمانية، وحتى عندما حل وزراء علمانيون محلهم لم يتم تغيير هذا الواقع [٢].

وأخضع الوزراء المتدينون أنظمة العمل في وزاراتهم لقناعاتهم الدينية، فعندما تولى وزير من حركة «شاس» حقيبة الاتصالات عام: ٢٠٠٦ فرض رقابة مشددة على

---

(١) كاسبيت، بن، دولة بلا قيادة حقيقية (مدينا بلي أنهقاه أمتيت)، معاريف، ١٥-٣-٢٠١٠
(٢) مزراحي، شولوميت، تعليم حسب الشريعة (حينوخ عل بي ههلخاه) يديعوت أحرنوت، ١٤-٧-٢٠٠٤.

استقبال مواقع الانترنت بحجة محاربة المواقع الإباحية على الشبكة، وعلى الرغم من معارضة ممثلي جميع الأحزاب العلمانية في الحكومة إلا أنه تم تطبيق التعليمات الجديدة[1].

ثانياً: التواصل مع قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي بشكل يسمح بالحفاظ على قوتها السياسية؛ حيث تستغل الأحزاب الدينية قيامها بتقديم الخدمات عبر هذه الوزارات من أجل المحافظة على جمهورها الانتخابي، فعلى سبيل المثال تتحكم وزارة الداخلية في تحديد الموازنات المخصصة لسلطات الحكم المحلي، لذا فقد حرصت حركة «شاس» على الاحتفاظ بوزارة الداخلية لأنها معنية بدعم المجالس المحلية التي يسيطر عليها أعضاء الحركة، أو التي يتواجد فيها اليهود الشرقيون على وجه خاص وهم الذين يشكلون الجمهور الانتخابي للحركة.

يتضح مما تقدم أن تأثير الأحزاب الدينية الهائل في إسرائيل لا يستمد من خلال عدد وطبيعة الوزارات التي تسيطر عليها فقط، بل بشكل خاص من خلال تضمين الاتفاقات الحكومية بنوداً تنسجم مع مواقفها السياسية والأيدلوجية وتخدم القطاعات السكانية التي تمثلها.

ويوضح جدول رقم (٣) الحقائب الوزارية التي حصلت عليها الأحزاب المتدينة منذ عام: ١٩٧٧ وحتى العام: ٢٠١٠.

(١) كوهين، إلانا، يراقبون الشبكة (مسنزريم هريشت)، معاريف، ٩-١١-٢٠٠٦.

جدول (٣):

الحقائب التي حصلت عليها الأحزاب المتدينة (١٩٧٧-٢٠١٠)

الحكومة	عدد وزراء الحكومة	عدد الوزراء المتدينين	الوزارات التي سيطر عليها المتدينون
١٩٧٧-١٩٨١	١٩	٣	الداخلية، التعليم والثقافة، الشؤون الدينية
١٩٨١-١٩٨٤	١٧	٥	الداخلية، التعليم، العمل والرفاه الاجتماعي، الأديان، الاستيعاب
١٩٨٤-١٩٨٨	٢٥	٤	الداخلية، الشؤون الدينية، وزيرا دولة
١٩٨٨-١٩٩٠	٢٥	٤	الأديان، الاستيعاب، وزيرا دولة
١٩٩٠-١٩٩٢	١٩	٦	نائب رئيس وزراء، التعليم، الصناعة والتجارة، الاتصالات، الأديان، الاستيعاب
١٩٩٢-١٩٩٦	١٧	١	وزارة الداخلية، وأربعة نواب وزراء
١٩٩٦-١٩٩٩	٢٣	٨	نائب رئيس وزراء، المالية، الداخلية، العمل والرفاه الاجتماعي، التعليم، المواصلات، الإسكان
١٩٩٩-٢٠٠١	٢٤	٦	الإسكان، الصحة، العمل والرفاه الاجتماعي، البنى التحتية، الشؤون الدينية، شؤون الشتات
٢٠٠١-٢٠٠٣	٢٥	٩	نائب رئيس الوزراء، الداخلية، الصحة، العمل والرفاه الاجتماعي، شؤون القدس، السياحة، وزيرا دولة
٢٠٠٣-٢٠٠٦	٢٤	٣	الإسكان، الشؤون الاجتماعية، السياحة
٢٠٠٦-٢٠٠٩	٢٤	٥	نائب رئيس الوزراء، الداخلية، الأديان، الاتصالات، وزير دولة
٢٠٠٩	٢٥	٩	نائب رئيس الوزراء، الداخلية، القضاء، الإسكان، الشؤون الدينية، الإعلام، الصحة، العلوم، وزير دولة، بالإضافة إلى منصبي نائب وزير

(أعده الكاتب استناداً إلى المعطيات الواردة في موقع الكنيست على شبكة الإنترنت)
http://www.knesset.gov.il/main/heb/home.asp

ويتبين من خلال الجدول أن عدد الوزارات التي حصل عليها المتدينون وطبيعتها، تتأثر بالقاعدة البرلمانية التي تستند إليها الحكومة، من هنا فإننا نجد أن الأحزاب الدينية

تحظى إما بعدد كبير من الوزارات نسبياً، أو تسيطر على وزارات هامة، أو الاثنين معاً، في حال استندت الحكومة إلى أغلبية ضيقة. ومنذ انتخابات عام ١٩٩٦ وحتى انتخابات عام: ٢٠٠٩، استندت الحكومات الإسرائيلية بشكل عام إلى تأييد أغلبيات ضيقة، باستثناء انتخابات عام: ٢٠٠٣، التي غابت عنها الأحزاب الحريدية، بسبب مشاركة حزب «شينوي» العلماني الذي كان يرفع لواء محاربة المتدينين، من هنا فقد حصلت الأحزاب الدينية على عدد كبير ونوع من الحقائب الوزارية، فعلى سبيل المثال حصل حزب المفدال الذي كان له اثنا عشر نائباً في البرلمان، وهو الحزب الوحيد الذي شارك في الحكومة التي شكلها «مناحيم بيغن» (١٩٧٧-١٩٨١) على وزارة التعليم بالإضافة وزارتي الداخلية والأديان، لأن حكومة «بيغن» كانت تستند إلى أقلية ضيقة، حيث كان يؤيدها واحد وستون نائباً من أصل مائة وعشرين هم مجموع أعضاء الكنيست، وحتى عندما تراجع تمثيل حزب المفدال في الكنيست إلى نصف عدد المقاعد في انتخابات عام ١٩٨١ فقد واصل الحزب الاحتفاظ بنفس الحقائب في حكومة «مناحيم بيغن» (١٩٨١-١٩٨٤)، علاوة على أن حزب «تامي» الديني الذي كان يملك ثلاثة مقاعد فقط قد حظي بحقيبتين وزاريتين، وهما: وزارة العمل، والرفاه الاجتماعي، ووزارة الاستيعاب، وفي الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات عام: ١٩٨٤ التي شاركت فيها حركة «شاس» لأول مرة نجد أن الحكومة شارك فيها حزب «المفدال» الذي واصل التراجع ليحصل على أربعة مقاعد فقط، وحركة شاس التي حصلت على العدد نفسه من المقاعد، وباستثناء وزارة الداخلية، فإن الحزبين لم يحصلا على وزارات خدمية هامة، فهذه الحكومة استندت إلى قاعدة برلمانية واسعة جداً، حيث شارك فيها الحزبان الكبيران: العمل والليكود، بالإضافة إلى عدد من أحزاب الوسط. وقد ساعدت مشاركة عدد كبير من الأحزاب الدينية في الانتخابات إلى تراجع تمثيلها في الكنيست مما قلص من قدرتها على المساومة. وفي أعقاب انتخابات عام: ١٩٨٨، شكل «إسحاق

شامير» حكومة بمشاركة حزب العمل والأحزاب المتدينة، حيث لم يحدث تغيير على تمثيل المتدينين في الحكومة، بسبب القاعدة الكبيرة التي كانت تستند إليها الحكومة بفضل مشاركة حزب العمل، لكن بعد انسحاب حزب العمل من الحكومة بعد عامين على تشكيلها وتشكيل حكومة ضيقة اعتماداً على المتدينين نجد أن ممثلي الأحزاب المتدينة باتوا يحظون في الحكومة الجديدة (١٩٩٠-١٩٩٢) بعدد أكبر من الحقائب الوزارية حيث زاد تمثيلهم من أربع حقائب إلى ست، إلى جانب حصولهم على وزارات هامة، حيث استعادوا السيطرة على وزارة التعليم، وحصلوا على وزارات خدمية أخرى مثل الصناعة والتجارة والاتصالات.

وقد تراجع تمثيل الأحزاب المتدينة إلى حد كبير في الحكومة التي تشكلت في أعقاب انتخابات: ١٩٩٢، حيث حصل المتدينون على حقيبة وزارية واحدة لأن تحالف اليسار ويسار الوسط تمكن من تحقيق أغلبية مطلقة في الكنيست بدون الاعتماد على المتدينين- وهي المرة الأولى والوحيدة منذ عام: ١٩٧٧، التي يتمكن تحالف علماني يساري، من تحقيق أغلبية مطلقة في البرلمان، مما جعل جميع الأحزاب الدينية باستثناء حركة شاس ترفض المشاركة في هذه الحكومة بسبب طابعها العلماني، بالإضافة إلى إعلان رئيسها إسحاق رابين المبكر نيته التوصل لتسوية سياسية للصراع مع الفلسطينيين. وقد حصلت حركة شاس في هذه الحكومة على وزارة واحدة، وهي وزارة الداخلية. لكن نتائج انتخابات عام: ١٩٩٦ سمحت للأحزاب المتدينة بمضاعفة تمثيلها في الحكومة التي تشكلت في أعقاب هذه الانتخابات، حيث قفز التمثيل من حقيبة واحدة إلى ثمانية حقائب، وذلك لأن الأحزاب الدينية عززت من قوتها في الكنيست إذ قفزت من ١٦ مقعداً إلى ثلاثة وعشرين. وقد سمح تطبيق طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء التي طبقت في انتخابات: ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و٢٠٠١ للأحزاب الدينية بتعزيز قوتها، إذ إنها سمحت للمتدينين بالتصويت لمرشح الليكود لرئاسة الوزراء بنيامين نتنياهو، وفي

الوقت نفسه التصويت للأحزاب المتدينة في الانتخابات التشريعية. ونظراً إلى تواصل العمل بنظام الانتخاب المباشر في انتخابات عام: ١٩٩٩ فقد واصلت الأحزاب المتدينة تعزيز قوتها، إذ قفز تمثيلها في البرلمان من ثلاث وعشرين مقعداً إلى اثنين وثلاثين مقعداً، لكن بسبب خيبة أمل الجمهور الإسرائيلي من «بنيامين نتنياهو» فقد تم انتخاب مرشح حزب العمل إيهود براك لرئاسة الوزراء الذي شكل حكومة تستند إلى تأييد الأحزاب المتدينة التي حصلت على ست حقائب وزارية خدماتية، وفي عام» ٢٠٠١ تم إجراء انتخابات لاختيار رئيس وزراء فقط، حيث سقط «براك» وفاز مرشح اليمين «أرئيل شارون» فشكل حكومة استناداً إلى موازين القوى نفسها داخل البرلمان، فكان أكثر اضطراراً إلى التحالف مع المتدينين، وهذا ما يفسر العدد الكبير من الحقائب التي حصلت عليها الأحزاب في حكومة «شارون»، إذ قفز تمثيلها في الحكومة من ست حقائب إلى تسع، وقد تراجع تمثيل المتدينين في الحكومة التي شكلها «شارون» بعد انتخابات عام: ٢٠٠٣ على الرغم من أنهم حصلوا على تسع وعشرين مقعداً، وذلك لأن شارون أصر على مشاركة حزب «شينوي» العلماني الذي كان يرفع راية محاربة الإكراه الديني، حيث لم يشارك في الحكومة إلا المتدينون القوميون، بينما رفضت الحركات التي تمثل التيار الحريدي المشاركة، وتحديداً حركة شاس وحزب «يهدوت هتوارة»؛ ومع ذلك فقد حصل المتدينون على وزارات خدمية هامة، مثل وزارة الإسكان والرفاه الاجتماعي، وفي الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات عام: ٢٠٠٩ لم يكن بوسع مرشح اليمين «بنيامين نتنياهو» تشكيل الحكومة بدون المتدينين، حيث شاركت كل من حركتي «شاس» و«يهودوت هتوراة» وحزب «البيت اليهودي» الذي يمثل جزءاً من جمهور المتدينين القوميين، في حين رفض حزب «الاتحاد الوطني» الذي يمثل أيضاً المتدينين القوميين المشاركة في الائتلاف. وقد حصل المتدينون على تسع وزارات، معظمها من الوزارات الخدمية الهامة.

ومن الأهمية بمكان التشديد على حقيقة أنه حتى عندما تقلصت مشاركة الأحزاب الدينية في فترات محددة في الائتلافات الحاكمة بعد عام: ١٩٧٧، فإنه لم يحدث أي تآكل في الانجازات التي سبق أن حققتها، سواءٌ على صعيد التشريعات الدينية، بحيث لم يتم تعديل القوانين التي حرصت الأحزاب الدينية على سنها، أو على صعيد المكتسبات المادية لصالح جماهير الأحزاب الدينية ومؤسساتها المختلفة، فقد ظلت الحكومات التي شهدت تمثيلاً محدوداً للمتدينين خلال العقود الأخيرة، ملتزمة بكل القرارات التي اتخذتها سابقاتها بشأن دعم جماهير الأحزاب الدينية ومؤسساتها المختلفة، وحتى الحكومة الخامسة والعشرون (١٩٩٢-١٩٩٥)، برئاسة «إسحاق رابين» -التي كانت الوحيدة التي استندت إلى أغلبية يسارية علمانية مطلقة في العقود الأخيرة- ظلت تبدي حساسية شديدة تجاه المس بمشاعر المتدينين، ولم يتردد «رابين» في توبيخ وزيرة التعليم في حكومته «شولاميت ألوني»، وأجبرها على تقديم اعتذار للحاخام «عفوديا يوسيف» لأنها اعتبرت أن نكران خلق العالم في ستة أيام فرضية معقولة[1]، وأخيراً وصل الأمر إلى حد قيام الأحزاب الدينية باستئجار مخبرين سريين لتعقب الوزراء العلمانيين، ومراقبتهم للتحقق من عدم قيامهم بانتهاك الوصايا الدينية علنًا[2].

ومن الملحوظ أنه بات في قدرة المتدينين التشويش على عمل الحكومات الإسرائيلية، أو شلها لمجرد أنها لم تراع تطبيق التعليمات الدينية التي كان بعضها مثار جدل. فعلى سبيل المثال قاطع وزراء حركة شاس جلسات الحكومة في عام: ١٩٩٩ لأن شركة الكهرباء سمحت بنقل توربينات كهرباء من مدينة «رمات هشارون» في الشمال إلى مدينة عسقلان في الجنوب يوم السبت، مع العلم أنه لم يكن بوسع الشركة نقل هذه «التور بينات» إلا يوم السبت، حيث إن الحركة على الشوارع تكون ضعيفة جداً بما

---

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٥٤-٥٥.
(٢) المرجع السابق، ص٥٥.

يسمح للشاحنات الضخمة بالتحرك بسهولة، وعلى الرغم من أن هناك آراءً « فقهية » تبيح العمل في السبت بسبب الضرورات الحياتية [1].

المطلب الثالث
التكلفة المالية لمشاركة المتدينين في الائتلافات الحاكمة

تعتبر التكلفة المالية لمشاركة المتدينين في الائتلافات الحاكمة هائلة، وهي تمثل إحدى استحقاقات تأثيرهم الكبير على إدارة شؤون الدولة. وقبل الخوض في غمار هذه القضية يتوجب الإشارة إلى أن قطاعاً كبيراً من الجمهور المتدين، وتحديداً التابع للحريدية الغربية لا يسهم في سوق العمل الإسرائيلي، حيث إن نسبة مشاركة الرجال من التيار الحريدي الغربي في سوق العمل لا تتجاوز الأربعين بالمائة، علاوة على أن الأغلبية الساحقة من أتباع هذا التيار لا يؤدون الخدمة العسكرية، وبالتالي فإن تمويل المؤسسات التي تخدم هؤلاء تتم على حساب دافعي الضرائب.

ونظراً إلى التداخل الكبير في مصادر التمويل الحكومي التي تستغلها الأحزاب الدينية، وبسبب التداخل في أوجه صرف المخصصات المالية التي يحصل عليها المتدينون، علاوة على تعدد آليات التمويل، فإنه يكاد يكون من المستحيل تقدير التكلفة المالية لمشاركة المتدينين في الائتلافات الحاكمة، وهذا ما عجزت عنه: مراكز البحث، ووسائل الإعلام الإسرائيلية، التي حاولت رصد حجم الموازنات التي خصصت للمستوطنات اليهودية، بحيث إن كل المعطيات المتعلقة بالتكلفة المالية للمستوطنات ظلت تقريبية.

(١) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، غزة، دار فلسطين للطباع والنشر، ٢٠٠٤، ص١٩١.

ويمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسة تقوم الأحزاب الدينية بتوجيه الدعم المالي لها، وهي:

أولاً: المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية والجمهور الانتخابي:

لا يخلو أي اتفاق ائتلافي من بنود تتعلق بتخصيص موازنات للمؤسسات الخاصة التابعة للأحزاب الدينية ولدعم جمهورها، مع العلم أن هذه البنود تستهدف بشكل خاص إضافة مزيد من المكاسب لهذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال ظلت الأحزاب الدينية تمارس ضغوطاً متواصلة على الحكومات المتعاقبة حتى وافقت حكومة «إسحاق شامير» عام: ١٩٨٨ على تغطية رواتب كل المدرسين الذين يعملون في المؤسسات التعليمية الخاصة التابعة لهذه الأحزاب، على الرغم من أن هذه المدارس غير تابعة لوزارة التعليم ولا تلتزم بتدريس المنهاج الرسمي، علاوة على أن بعض هذه المدارس تحرض طلابها على التمرد على الدولة وقوانينها(١)، وتبدو مهمة تحديد حجم الأموال التي تحصل عليها هذه المؤسسات مستحيلة لأنها تحصل في كثير من الأحيان على دعم الوزارات المختلفة تحت بنود فضفاضة، فعلى سبيل المثال يبلغ إجمالي المبلغ المخصص من قبل وزارة المالية لدفع رواتب المعلمين والعاملين في المدارس الدينية بالإضافة إلى متوسط ما يتم تخصيصه لبناء صفوف دراسية في هذه المؤسسات خمسين مليون دولار سنويًا(٢)، لكن هناك مصادر تمويل أخرى فضفاضة توفرها وزارات أخرى، فمثلًا تصر حركة شاس في كل اتفاق ائتلافي على وجوب التزام الحكومة بأن تقوم وزارة العمل والضمان الاجتماعي بتخصيص موازنات لدعم الطلاب الذين يعيشون في مناطق تعاني

(١) ألوني، شولاميت، في بلاط الشيطان (بحتسير هستان)، يديعوت أحرنوت، ١٤-٣-٢٠٠٥.
(٢) ساريد، يوسي، سلوك مغاير مع المتدينين (تنهغوت شونا عم هدتييم)، يديعوت أحروت، ٩-٤-٢٠٠٦.

من ضائقة اقتصادية؛ حيث يبدو لأول وهلة وكأن الحركة تبدي حرصاً على الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقات الفقيرة، لكن حقيقة أن الأغلبية الساحقة من جمهور حركة «شاس» تنتمي إلى هذه الطبقات، يكشف الدوافع الحقيقية للحركة، وهذا يظهر آليات توظيف المتدينين للتمويل الحكومي في مراكمة النفوذ السياسي عبر دعم جماهيرهم الانتخابية.

وعلى سبيل المثال أصرت الأحزاب الدينية على أن تقوم الحكومات المتعاقبة بدعم الأسر كثيرة الأطفال، بحيث تلتزم الدولة بدفع مبلغ مالي لكل طفل يولد، بحيث إنه كلما زاد عدد المواليد ازدادت المخصصات المالية التي تحصل عليها الأسرة، فعلى سبيل المثال عندما تنجب العائلة الطفل الأول تتلقى مبلغ مائة وسبعين شيكل (٤٥ دولاراً)، وعندما تنجب الطفل الثاني تحصل على مبلغ إضافي بنفس القيمة، أي تحصل شهرياً على ٩٠ دولاراً، وإذا أنجبت العائلة أربعة أطفال فإنها تحصل شهرياً لقاء كل طفل على ٤٥ دولاراً، لكن إذا أنجبت العائلة طفلاً خامساً فإن المبلغ المخصص له سيرتفع بشكل كبير حيث تتلقى مبلغ ستة وخمسين وثمانمائة شيكل (أربعين ومائتا دولار)، وهذا ما يحصل عليه كل طفل يولد بعد الطفل الرابع[1].

ونظراً إلى أن العائلات المتدينية والحريدية تتسم بأنها عائلات كثيرة الأولاد، فإن الأحزاب الدينية تصر دائماً على عدم المس بمخصصات الأطفال، لأن جمهورها الانتخابي هو أكثر المستفيدين من هذا الواقع، فإذا كان متوسط عدد الولادات في الأسرة المتدينة الحريدية هو ثمانية أطفال فإن متوسط دخل كل عائلة من مخصصات الأطفال فقط يبلغ حوالي ١١٤٠ دولار شهرياً، وتكلف مخصصات الأطفال خزانة الدولة سنوياً ثمانية مليارات شيكل (خمسة وعشرون ومائتا مليون ومليارا دولار)، مع

---

(١) بلوتسكير، سيفر، هكذا يخلدون الفقر، موقع صحيفة الحياة الجديدة، ٤-١٠-٢٠١٠،
http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=8&id=23351&cid=412

العلم أن معظم هذه الأموال تذهب لجيوب مائة وخمسين ألف عائلة كثيرة الأولاد معظمها ينتمي للتيار الديني[1].

ونظراً إلى أن الأغلبية الساحقة من المتدينين الحريديم لا يتوجهون إلى سوق العمل فإنهم يحصلون على مخصصات بطالة، حيث أن كلاً من الوالد والوالدة يحصلان على مبلغ ٢٥٠٠ شيكل، وهو ما يعني أن الاثنين يحصلان على مبلغ ٥٠٠٠ شيكل (١٤٠٠ دولار).

ثانياً: تمويل أنشطة تدعم الطابع اليهودي للدولة: تصر الأحزاب الدينية على تضمين كل اتفاق ائتلافي بنوداً تلزم الحكومة بتمويل أنشطة تدعم الطابع الديني اليهودي للدولة، مثل تخصيص موازنات لزيادة ساعات تدريس التراث الديني لطلاب المدارس العلمانية، وترميم وتطوير المواقع الأثرية التي يزعم اليهود أنها تؤكد حقهم التاريخي في أرض فلسطين، إلى جانب تمويل الحفريات التي تقوم بها سلطة الآثار للبحث عن «أدلة» على الوجود اليهودي في أرض فلسطين قبل ألفي عام، وغيرها من مناشط، ولا يوجد تقدير دقيق لحجم الأموال التي تخصصها الحكومة لهذه الأنشطة بسبب اشتراك عدد كبير من الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة في تمويلها.

ثالثاً: الاستثمار في بناء المستوطنات:

يستحوذ الاستثمار في بناء المستوطنات اليهودية على الأرض العربية والفلسطينية التي احتلت عام: ١٩٦٧ على اهتمام الأحزاب الدينية اليهودية على اعتبار أن هذه الأحزاب تدعي أن الأراضي العربية المحتلة هي أراضٍ «محررة» تعود أصلاً إلى اليهود وبالتالي يتوجب الاحتفاظ بها عبر تكثيف الاستيطان عليها، ولا ينكر المستوطنون حقيقة أن أحد أهم الأهداف من التوسع في البناء في المستوطنات هو قطع الطريق على

(١) المرجع السابق.

أية محاولة لإحراز تسوية سياسية للصراع، قد تؤدي إلى الانسحاب من هذه الأراضي، وقد قال «بنحاس فالنشتاين» رئيس مجلس المستوطنات اليهودية السابق في الضفة الغربية: «إن كل حجر يضاف في مستوطنة نائية يعزز من فرص اليهود في الاحتفاظ بأرضهم المحررة»[1].

وفي الوقت نفسه، فإن السكن في المستوطنات يوفر حلولاً لأتباع التيارات الدينية الذين يعيشون في المناطق التي تعتبر مناطق ضائقة اقتصادية، حيث يترك هؤلاء مناطق سكناهم ويتوجهون إلى السكن في المستوطنات، حيث يتمكنون من الحصول على شقق سكنية بأثمان زهيدة مقارنة مع أسعار الشقق داخل إسرائيل بسبب توفر الأرض، إلى جانب الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي منحتها الحكومات المتعاقبة للمستوطنات، وفيما يتعلق بأتباع التيار الديني الحريدي فإنه إلى جانب العوامل الأيدلوجية والإغراءات الاقتصادية، فإن السكن في المستوطنات يوفر لهم فرصة الإقامة في بيئة منعزلة، تسمح لهم بأداء نمط حياة ديني في ظل أقل قدر من التأثير الخارجي.

لهذه الأسباب فإن المتدينين ونخبهم السياسية قد قادوا منذ عام: ١٩٦٧ حملات سياسية وجماهيرية للضغط على الحكومات للبدء في إقامة المشروع الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، وقد اقترنت إقامة هذا المشروع الذي يواصل التطور والتعاظم بتخصيص الحكومات المتعاقبة موارد مالية ضخمة، ومنذ عام: ١٩٦٧، أقامت إسرائيل ١٤٤ مستوطنة في الضفة الغربية يقطن فيها أكثر من نصف مليون مستوطن، حيث تضاعف عدد المستوطنين أكثر من أربعين مرة، خلال الفترة الفاصلة ما بين عامي: ١٩٧٢ و٢٠٠٩[2]، ويرى «نحميا شترسلر» (أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين في إسرائيل)

---

(١) سيرنا، يغال، العنوان على الجدار منذ زمن (هكتوفيت عل هكير مزمان)، يديعوت أحرنوت، ٣-٩-٢٠٠٦.

(٢) أكثر من نصف مليون مستوطن في الضفة، موقع وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، ٣-٨-٢٠١٠، http://www.safa.ps/ara/index.php?action=showdetail&seid=27815

إنه من الصعب جدا تقدير حجم الميزانية المخصصة للمستوطنات، حيث إنه لا يوجد ما يمكن تسميته ميزانية المستوطنات، فتمويل المستوطنات تم على مدى السنين، بطريقة مموهة عن عمد، حيث تتولى العديد من الوزارات عملية التمويل، ويعمل كل وزير وفق دوافعه الأيدلوجية[١]، فعلى سبيل المثال تخصص وزارة الإسكان مبلغ ٢٩٠ مليون شيكل لدعم البناء في الريف، ويفترض أن يتم توزيع هذا المبلغ لتمويل البناء في الريف في جميع أرجاء الكيان الصهيوني، لكن ١٣٠ مليون شيكل من هذا المبلغ توجه لدعم البناء في المستوطنات، على الرغم من أن المستوطنين يشكلون ٧٪ من تعداد السكان، في حين أن وزارة التعليم تخفض بنسبة ٩٠٪ أقساط التعليم لطلاب المستوطنين، إلى جانب أن المجالس المحلية الخمس التي تحصل على أكبر موازنة من وزارة الداخلية مقارنة بعدد سكانها هي مستوطنات يهودية في الضفة الغربية[٢]، هناك بعض التقارير الإسرائيلية غير الرسمية التي قدمت صورة تقريبية حول التكلفة الإجمالية السنوية للمستوطنات، ويوضح جدول رقم: ٥ حجم الإنفاق الحكومي التقريبي السنوي على المستوطنات بالدولار[٣].

(١) شترسلير، نحميا، الأبناء الأعزاء أصبحوا باهظي الثمن، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٣١-١٠-٢٠٠٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) باسوك، موتي، التكلفة المدنية الاستثنائية، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٢٦-٩-٢٠٠٣.

جدول رقم (٤)
حجم الإنفاق الحكومي السنوي على المستوطنات بالدولار

وجه التكلفة	حجم التكلفة
الإنفاق المدني(١)	٣,٩ مليارات
الإنفاق العسكري	١,٤ مليار
الإجمالي(٢)	٥,٣ مليارات
نصيب كل مستوطن	٢٦٣١
متوسط تكلفة تعليم كل شخص	٧٦٣
قروض إسكان تسدد على مدى ثلاثين عاماً	٥٤-٨٤ ألف

(باسوك، موتي، التكلفة المدنية الاستثنائية، ترجمة عطا القيمري، «هارتس»: ٢٦-٩-٢٠٠٣)

ولا يدخل ضمن هذه المعطيات تكلفة إقامة جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل حول المستوطنات لحمايتها، إذ بلغت قيمة تكلفته ١٣ مليار شيكل (ثلاثة مليارات ونصف مليار دولار)، وهو مبلغ يساوي تقريباً موازنة وزارة الصحة وهي إحدى الوزارات الخدمية الهامة(١)، ومما أغرى قطاعات متزايدة من اليهود بالانتقال إلى العيش في المستوطنات هو الجودة العالية للحياة فيها، مقارنة بالمناطق التي تتواجد داخل إسرائيل.

(١) سبيرسكي، شلومو، عبء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩، ص٤١.

جدول رقم (٥)

جودة الحياة في المستوطنات مقارنة بباقي مناطق «إسرائيل»

مظاهر جودة الحياة	المستوطنون	بقية السكان
متوسط العمر	٢٠,٣ عاماً	٢٧,٦ عاماً
متوسط عدد أفراد الأسرة	٤,١	٣,٣
متوسط الزيادة السكانية لكل ١٠٠٠ نسمة	٣٤	٢١
متوسط الأجر الشهري بالدولار	٢٢١٢	٢١١٢
نسبة الحاصلين على عمل	٦٤٪	٥٤٪
الحاصلون على الثانوية العامة	٦٢,٧٪	٤٩٪
الوضع الصحي	١,٧٪ من كل ألف يتوجهون للمستشفيات	٢,٢٪ من كل ألف يتوجهون للمستشفيات
متوسط حجم مخصصات الضمان الاجتماعي لكل فرد في العام بالدولار	٢٣٦٨	٤٠٠

(شيفر، ميخائيل، المستوطنون أكثر شباباً وصحة (همتنحليم يوتير تسعيريم فبرئيم)، يديعوت أحرنوت، ٢٢-٩-٢٠٠٣)

وهناك تكلفة مالية غير مباشرة ناجمة عن بقاء المستوطنات، إذ أن إقامة المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة كان السبب الأبرز في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٤)، وانتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠٥) وقد تكبدت إسرائيل خسائر اقتصادية كبيرة جراء اندلاع الانتفاضتين.

جدول رقم (٦)

الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل قبل الانتفاضة الأولى وبعد اندلاعها[١]

الأوضاع الاقتصادية	عام ١٩٨٧	عام ١٩٨٩
نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي	٦,١٪	١,٤٪
نسبة نمو الناتج القومي للفرد	٤,٦٪	٠,٣٪
نسبة البطالة	٦,١٪	٨,٩٪

(انظر: سبيرسكي، شلومو، «عبء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة»، مرجع سابق، ص٤٢)

جدول رقم (٧)

الأوضاع الاقتصادية قبل انتفاضة الأقصى وبعد اندلاعها

الأوضاع الاقتصادية	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٣
نسبة نمو الناتج القومي السنوي:	٨٪	-٠,٧٪
نسبة الناتج القومي للفرد:	٥,٢٪	-٠,٥٪
نسبة البطالة:	٨,٩٪	١٠,٧٪
الاستثمارات الدولية:	٥,٣ مليارات دولار	١,٧ مليار دولار
عدد السياح:	٢,٧ مليون	٠,٩ مليون
قيمة الضرائب المحصلة:	٤١ مليار دولار[٣]	٣٧ مليار دولار[٤]
نسبة العجز في الموازنة:	٠,٧٪	٥,٧٪
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج القومي:	٨٨٪	١٠٤٪
نسبة الإسرائيليين تحت خط الفقر:	١٧,٦٪	٣٠,٣٪

(المرجع السابق، ص ٤٣-٤٥)

---

(١) سبيرسكي، شلومو، «عبء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة»، مرجع سابق، ص٤٢.

وقد عانى الاقتصاد الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى من ركود شديد وتراجعت وتيرة الأنشطة الاقتصادية، وتقلصت إيرادات الدولة من الضرائب، مما أدى إلى تقليص الميزانية العامة باستثناء الميزانية المخصصة للأمن، وقد بلغ التقليص في موازنة الدولة في الفترة الممتدة بين عامي: ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ خمسة وستين مليار شيكل (١٧ مليار دولار)، وقد أضر التقليص بمواجهة الكيان الصهيوني للتحديات الاجتماعية، مما أدى الى نتائج سلبية، على رأسها تزايد نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر، ففي عقد الثمانينيات بلغت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر حوالي ١٣٪، وفي التسعينات ارتفعت نسبة العائلات الفقيرة إلى حوالي ١٧٪، وفي العام: ٢٠٠٦ بلغت: ٢٠٪[١].

وكان من تداعيات انتفاضة الأقصى البارزة تراجع نسبة اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، كما يوضح جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

أعداد المهاجرين خلال انتفاضة الأقصى

السنة	عدد المهاجرين بالآلاف
٢٠٠٠	٦٠
٢٠٠١	٤٣
٢٠٠٢	٣٣
٢٠٠٣	٢٣
٢٠٠٤	٢١

(إغبارية، مصطفى، «الإسرائيليون وانتفاضة القدس والأقصى بعد أربع سنوات»، قضايا إسرائيلية، مجلد ٥، عدد ١٧+١٨، ٢٠٠٥، ص٧)

(١) المرجع السابق، ص٤٥.

وإلى جانب ذلك، فقد تعاظمت الخسائر في الأرواح خلال الانتفاضتين، فقد كان ثمن المواجهة خلال انتفاضة الأقصى تحديداً باهظاً، حيث إنه منذ اندلاع الانتفاضة في أواخر تشرين أول من عام: ٢٠٠٠ وحتى ١٩أيلول ٢٠٠٤، قتل ٩٨٩ من جنود الاحتلال ومستوطنيه، فيما أصيب ٦٧٠٩ بجراح[1].

يتضح مما تقدم أن تعاظم دور التيار الديني الصهيوني وجد تعبيره في زيادة تأثير هذا التيار على دائرة صنع القرار السياسي في إسرائيل بشكل سمح له بالتأثير على سلم الأولويات الإسرائيلية، علاوة على تمكن هذا التيار من فرض أجندته الاجتماعية من خلال فرض الطابع اليهودي على الكيان، بالإضافة الى قيام هذا التيار بتوظيف قوته السياسية في دعم القطاعات السكانية التي تؤيده في كل المجالات، مما أدى إلى توسع دائرة التأييد له.

---

(١) بارسيمنطوف يعكوف، وآخرون، الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته-المواجهة العنيفة الإسرائيلية الفلسطينية، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،٢٠٠٥، ص٥٤.

المبحث الثاني
الصهيونية الدينية والتأثير على اتجاهات الإسرائيليين السياسية

لقد ترك الخطاب الأيديولوجي والسياسي الذي تبناه التيار الديني الصهيوني تأثيراً واضحاً على الاتجاهات السياسية للإسرائيليين، سيما فيما يتعلق بالموقف من الصراع مع العرب. وقد تبنى هذا التيار موقفاً رافضاً لكل الحلول السياسية للصراع، على اعتبار أنها تقوم على مبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو جزء منها، فحسب المنطلقات الدينية التي يحتكم إليها التيار الديني فإن الأراضي العربية المحتلة تعتبر مجرد أرض يهودية تم «تحريرها» من «المحتلين» العرب، ونظراً إلى إدراك مرجعيات التيار الديني الروحية ونخبه السياسية للدور الحاسم للرأي العام الإسرائيلي في التأثير على دوائر صنع القرار في تل أبيب، فقد حرصت تلك المرجعيات والنخب على بذل كل جهد مستطاع للتأثير على المواقف السياسية الإسرائيليين، حيث لم تقتصر محاولات التأثير على المتدينين والتقليديين، بل طالت هذه المحاولات بشكل أساس الجمهور العلماني.

وسنعرض في هذا المبحث التعبئة الدينية والفكرية التي عكف عليها التيار الديني من أجل إحباط الجهود الهادفة إلى تسوية الصراع سياسياً، والتي وجدت ترجمتها في تبني الرأي العام الإسرائيلي لمواقف بالغة التشدد من القضايا التي يفترض أن تحسم في أي اتفاق تسوية.

المطلب الأول
التعبئة ضد التسوية

اجتهدت المرجعيات الدينية والنخب المثقفة في التيار الديني في توظيف التراث الديني اليهودي من أجل عرض تعاون الحكومات الإسرائيلية مع الجهود الدولية التي تبذل من أجل تسوية الصراع سياسياً على أنه يتعارض مع تعاليم الدين اليهودي، وحققت في ذلك نجاحات كبيرة. وقد وظفت المرجعيات الدينية المسوغات الدينية لنزع الشرعية عن حق الحكومات الإسرائيلية كحكومات منتخبة في إجراء مفاوضات لإنهاء حالة الصراع مع العرب والفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالقدس ومستقبل المسجد الأقصى، فقد حرصت المرجعيات الدينية على تعميم فتاوى وأصدرت بيانات شددت فيها على حرمة إجراء أي تفاوض بشأنهما، وحثت الجماهير الإسرائيلية على عدم السماح بأي حال من الأحوال بفقدان السيطرة اليهودية على القدس. وقد أصدر مجلس الحاخامية الكبرى، الذي يمثل المؤسسة الدينية الرسمية بياناً أكد فيه أنه يحظر حسب الشريعة التفاوض «حول مصير المسجد الأقصى، ويحظر تسليم السيطرة عليه للأجانب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالسيادة المطلقة يجب أن تبقى فيه لشعب إسرائيل وأي نقاش فيه يعتبر إثماً»[١]، ويعرض التيار الديني الصهيوني للرأي العام الإسرائيلي بديلاً آخر غير التفاوض للتعاطي مع قضية القدس، ألا وهي إغراق المدينة، وتحديداً البلدة القديمة التي يتواجد فيها المسجد الأقصى والأغلبية الساحقة من الفلسطينيين باليهود، وقد تعاونت مرجعيات التيار الديني القومي مع مرجعيات التيار الحريدي في التأثير على اتجاهات الإسرائيليين من الصراع مع العرب، فالمرجعيات الحريدية الغربية التي كانت لا تبدي اهتماماً بالقضايا السياسية لعبت في

---

(١) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص٢١٧.

الآونة الأخيرة دوراً كبيراً في نزع الشرعية عن صلاحية الحكومات الإسرائيلية المنتخبة في إجراء مفاوضات لحل الصراع مع العالم العربي، إذا كان الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مطروحا على بساط البحث، فقد أفتى الحاخام «شنيرسون» أبرز مرجعيات حركة «حباد» بعدم جواز التنازل عن الأراضي العربية بوصفها «أرض إسرائيل الكاملة»، وجاء في الفتوى: «أرض إسرائيل بسيادة يهودية تنطوي على معانٍ دينية ذات أهمية قصوى، لذلك لا يجوز التنازل عن أي شبر من هذه الأراضي، وذلك بحكم الشريعة»[1].

ولقد قال الحاخام «شلومو أفنير» ذات يوم: «إن احتلال الأرض وإقامة المستوطنات أمر يفوق كل الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية، إنه يفوق الحقوق القومية لهؤلاء الكفار الموجودين على أرضنا»، في حين اعتبر الحاخام يعقوب مدان أن حرب يونيو ١٩٦٧ جزءً من الأوامر الربانية لتطهير ما سمّاه «ميراث إبراهيم وإسحاق ويعقوب من سيطرة قوى الشر التي استولت على هذه الأرض»[2]، وحرصت المرجعيات الدينية على تعبئة الجمهور الإسرائيلي ضد أي حزب يوافق على المشاركة في حكومة تتبنى التسوية كخيار لحل الصراع، فقد اتخذت المرجعيات الدينية موقفاً واضحاً وحاسماً من الانضمام إلى الحكومات التي يشكلها حزب العمل، على اعتبار أنها حكومات تؤمن بالتفاوض سبيلاً لحل الصراع، خشية أن يؤدي ذلك إلى التنازل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا يعني أن «أرض إسرائيل» أصبحت بالنسبة إلى هذا التيار الذي كان يرفض الاعتراف بالحركة الصهيونية قيمة عليا تشكل البوصلة التي توجه مواقفه السياسية.

وفي سعيها لإحداث أعمق تأثير على توجهات الجمهور الإسرائيلي من الصراع فقد حرصت المرجعيات الدينية على استثارة العاطفة الدينية، واعتبرت بعض المرجعيات

---

(١) المرجع السابق، ص٢١٦.

(٢) إلدار، عكيفا، زيطيل، عديت، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين ١٩٦٧-٢٠٠٤ (أدوني هآرتس- يسرائيل فهمتنحليم ١٩٦٧-٢٠٠٤)، تل أبيب، مؤسسة النشر دبير، ٢٠٠٥، ص١٢٥.

الدينية الهامة أن مجرد التفاوض مع العرب من أجل التوصل لتسوية سياسية للصراع يمثل «معصية» للرب توجب عدم الغفران، حيث قال الحاخام «شاريو شوف هكاهين»، عضو مجلس الحاخامية الكبرى، وحاخام تل أبيب: «هناك خطر كبير في التفاوض، لا يجوز لمن يفاوض أن يطلب الغفران حتى في يوم الغفران»[1]، وحتى اقتراح منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، الذي وافقت عليه بعض قوى اليمين، وعلى رأسها حزب الليكود، قوبل بالرفض الشديد من قبل التيار الديني الصهيوني، مع العلم أن هذا الاقتراح يبقي السيادة الأمنية والمدنية الحقيقية في يد إسرائيل.

وحرصت المرجعيات الدينية على تعبئة الجمهور الإسرائيلي ضد صيغ مشاريع التسوية التي تطرح لحل الصراع، ولم تتردد في الدعوة للمس بالمستويات السياسية الحاكمة التي توافق على هذه الصيغ، فقد اعتبر الحاخام الجنرال «شلومو غورن» الحاخام الرئيس الأكبر للجيش سابقاً أن منح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية يمثل نكراناً للدين اليهودي، وبالتالي فإن أي مسؤول يهودي يوافق على منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، يتوجب النظر إليه على أنه ناكر للديانة اليهودية، وهو ذنب يوجب القتل، حيث تحث التوراة على قتل ناكري الديانة اليهودية، حاثاً على قتل دعاة منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، مشبهاً مؤيدي الحكم الذاتي من بين اليهود بـ «الكفار الذين يتوجب على اليهود الورعين قتلهم»[2]، وأفتى الحاخام «شلومو أفنير» بأن الشريعة اليهودية تحظر على المسؤولين اليهود السماح بمنح الفلسطينيين أي قدر من الحكم الذاتي.

ولم تتوان المرجعيات الدينية اليهودية في التصدي لأي صوت ينطلق داخل التيار الديني نفسه لتأييد أي شكل من أشكال التسوية للصراع مع العرب، فقد أقال الحاخام أليعازر شاخ زعيم التيار الديني الحريدي الليتائي مساعده الحاخام «أهارون لايف

(١) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص٢٦٦

(٢) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتن، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٠٠.

شتينهان» لأن صحيفة «يديعوت أحرنوت» نسبت إليه تأييده لخطة تسوية سياسية، تقوم على إقامة دولة فلسطينية مقابل موافقة الفلسطينيين على تطوير الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية[١].

ونرى أن أحد الأسباب التي تدفع التيار الديني الصهيوني إلى رفض التسوية مع العرب هو إيمانه بأن العداء بين اليهود والعرب له جذور دينية وأن الاتفاقيات التي توقع بين الجانبين لا يمكن أن تؤدي إلى حل الصراع، وقد عبر عن هذا النمط الفكري بوضوح الحاخام، وعضو الكنيست السابق «إليعازر فيلدمان»، الذي يقول: «تنشأ عدوانية العرب لنا مثل كل معادي السامية، فالعرب يعملون كل ما في وسعهم لعدم تمكين اليهود من إنقاذ العالم»[٢].

وقد نجحت المرجعيات الدينية إلى حد كبير في شيطنة النخب السياسية اليسارية التي تعلن تأييدها للتسويات القائمة على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وهي في ذلك لم تتورع عن توظيف الخبرات التاريخية الصادمة لليهود من أجل تحقيق أهدافهم.

فقد أوعز قادة التيار الديني الصهيوني لأتباعهم بأن يرفعوا في المظاهرات المنددة بالتسوية والمفاوضات مع العرب مجسمات لقادة اليسار الإسرائيلي وهم يرتدون زي الشرطة السرية النازية في عهد أدولف هتلر المعروفة بـ «أس أس». وتارة يعرضون رسومات لقادة اليسار وهم يرتدون الكوفية الفلسطينية، للتدليل على أنهم يتماثلون مع أعداء اليهود.

ويشير الباحث الإسرائيلي نير برعام إلى أن حملة الشيطنة التي قادها التيار الديني

---

(١) المرجع السابق، ص١٠٤.

(٢) برعام، نير، شيطنة التعقل (ديمونيزاتسيا شل هتبكحوت)، معاريف، ٧-٥-٢٠٠٠.

الصهيوني نجحت إلى حد كبير في إبراز الإيحاءات السلبية لمصطلح «يساري»، بحيث تحول اليساريون إلى حالة الدفاع عن النفس في وجه هذه الحملات. وقد استغل بعض السياسيين والكتاب المحسوبين على اليسار الأحداث الأمنية التي نجمت عن اندلاع انتفاضة الأقصى لتبرير انقلابهم على مواقفهم السياسية، بحيث تحول هؤلاء إلى أبواق لخطاب اليمين الرافض للتسوية[1].

والوقائع تؤكد ما ذهب إليه «برعام»، حيث إن الكثير من كتاب الأعمدة في الصحف ومقدمي البرامج الحوارية المرموقين من العلمانيين، الذين كانوا يتبنون المواقف اليسارية، ويظهرون حماساً للتسوية السياسية أصبحوا يتبنون مواقف اليمين، مثل: «دان مرغليت» و«يرون لندن» و«جي باخور» و«روت غبيزون» و«بن دورون يميني» وغيرهم كثير، ومما يدلل على أن الأمر لا يمثل انقلاباً يرتكز على قناعات فكرية، حقيقة أن هؤلاء العلمانيين الذين يعلنون إيمانهم العميق بفصل الدين عن الدولة لا يوجهون أي انتقاد للدور الكبير الذي تضطلع به المرجعيات الدينية في تحديد مسار إسرائيل، ومن نافلة القول أن تحول هذه النخب ذات التأثير الكبير قد شكل إضافة نوعية للتعبئة ضد التسوية، حيث إن المقالات التي كتبها هؤلاء شككت في عوائد التسوية، علاوة على تشبث هؤلاء بنظرية «انعدام الشريك»، التي تقوم على زعم مفاده أن رغبة إسرائيل بتسوية الصراع مع الفلسطينيين لا تقابلها إرادة مماثلة في الطرف الآخر، بل إن الفلسطينيين يفسرون ميل الإسرائيليين إلى السلام على أنه ضعف يتوجب استغلاله.

وخرجت المرجعيات الدينية ضد تطبيق الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير، فعشية مناقشة حكومة «إيهود أولمرت» عام: ٢٠٠٨ قضية السماح بتسلم السلطة الفلسطينية إرسالية سلاح لتمكينها من التصدي للجماعات الفلسطينية، التي تتبنى

---

(١) المرجع السابق.

العمل المسلح ضد إسرائيل، أصدرت مجموعة من الحاخامات برئاسة الحاخام «دوف ليئور» (رئيسة رابطة حاخامات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية) بياناً رفضت فيه تسليم السلاح إلى السلطة، وجاء في نص البيان: «إن كل من ينقل السلاح إلى العرب، أو يتعاون في إتمام هذا الأمر فهو كمن يهرق دماء اليهود، ويتعاون مع الأعداء... إن التوراة تفرض على كل يهودي إعاقة تحقيق هذا الأمر»[1]، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن صدور هذا البيان جاء في ظل تأكيد القيادة السياسية للمستوطنين أن الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية قد أسهم في تحسين مستوى الشعور بالأمن الشخصي لدى المستوطنين، وقد أدى البيان إلى إحداث جدل كبير داخل الحكومة، إذ أصر ممثلو حركة «شاس» في الحكومة على رفض السماح بتسلم السلطة هذه الإرسالية.

وقد دعت النخب المحسوبة على التيار الديني الصهيوني إلى عقد محاكمات لكل الساسة الصهاينة الذين شاركوا في التوصل لاتفاق «أوسلو»، على اعتبار أنهم قاموا بفعل «خياني». وقد قال البرفسور «غولد بيلد»، وهو من الذين شاركوا في بناء المفاعل النووي الإسرائيلي في «ديمونا»: «يجب أن يقدم كل من أسهم في التوصل «لأوسلو» إلى المحاكمة، فهم نفذوا جرائمهم قبل صعودهم إلى الحكم، عندما قبلوا بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهذه المفاوضات خيانة، عقوبتها الموت أو السجن المؤبد»[2].

ونظراً إلى إدراك النخب الحاكمة في تل أبيب لعمق تأثير الخطاب الذي تتبناه

---

(١) فايس، إفرات، «الحاخام دوف ليئور: نقل السلاح إلى السلطة الفلسطينية: تعاون مع العدو» (هراب دوف ليئور: عفرات نيشك لرشوت سيوع لاوييف)، النسخة العبرية لموقع صحيفة يديعوت أحروت، ٤-٨-٢٠٠٨، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3526087,00.html

(٢) بيلد، غولد، بدون رحمة (بلي رحاميم)، هارتس، ٣٠-٤-٢٠٠٢.

المرجعيات الدينية من الصراع، فقد أخذت على محمل الجد ردة فعل التيار الديني الصهيوني على أي جهود تبذل من أجل تحقيق تسوية سياسية للصراع، وقد ردعت تهديدات المتدينين صناع القرار في إسرائيل عن التعاون مع الجهود الدولية لتحقيق تسوية سياسية، وقد مثل الخوف من ردة فعل الجمهور الإسرائيلي المتأثر بالتعبئة التي يعكف عليها التيار الديني أحد أهم العوامل التي جعلت الحكومات المتعاقبة تتردد في التعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية التي اهتمت بتسوية الصراع، علاوة على أنها لم تتحمس لتطبيق الاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين، حتى في الوقت الذي أبدى فيه ممثلوهم استعدادات لتقديم تنازلات كبيرة لإسرائيل.

والشهادة التي قدمها وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق «يوسيف تومي لبيد»، والذي كان عضواً في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، تستحق التوقف عندها، لدلالتها الواضحة على مدى تأثير التيار الديني على اتجاهات الرأي العام حول الصيغ التي تطرح لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ويؤكد لبيد الذي كان من المتحمسين لحل الصراع مع الفلسطينيين، أنه اكتشف أن أية حكومة إسرائيلية لا يمكنها أن توقع على تسوية سياسية تتضمن الانسحاب من الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات اليهودية فيها، بسبب المقاومة التي سيبديها المستوطنون[١]، وحذر «لبيد» من نشوب حرب أهلية داخل إسرائيل في حال تم تفكيك المستوطنات، ولم يستبعد تصدع الجيش، أو تمرده بسبب الثقل الكبير للمتدينين داخل هيئاته القيادية، موضحاً أن رؤساء الوزراء سيفضلون دوماً بقاء الصراع مع العرب، على خطر انفجار الأوضاع الداخلية.

وقد نجح التيار الديني الصهيوني في إقناع قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي

---

(١) وردت أقوال لبيد في مقابلة أجرتها معه القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ ١-٩-٢٠٠٦.

بالكثير من منطلقاته، سيما تشديده على أن «أرض إسرائيل»، هي خارج المساومات والمفاوضات، بل إنها تتجاوز أي قرار صادر عن الحكومة، بغض النظر عن هويتها الحزبية والأيدلوجية. فقد بات قطاع واسع من الجمهور الإسرائيلي يؤمن أن الحكومات ما هي إلا ظواهر عابرة لا قيمة لها ولا معنى، إذا تعرضت لمستقبل الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧.

ويجزم «محمود محارب»، (أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس)، أن الحاخامات يلعبون دوراً مركزياً في تعبئة الرأي العام الإسرائيلي ضد تسوية الصراع بالسبل السلمية، علاوة على دورهم في التحريض على الفلسطينيين بشكل واضح[١]، ويرى محارب أن لدى الحاخامات قدرة كبيرة على توظيف المصادر الدينية اليهودية في تسويغ المواقف التي يتبنونها، مشيراً إلى أن احترام المصادر الدينية لا يقتصر على المتدينين، بل إن العلمانيين المنتمين إلى اليمين يرون في التوراة والتلمود مصدراً هاماً لاستلهام المواقف السياسية والمنطلقات الأيدلوجية[٢]، ويشير محارب إلى أن رؤساء الوزراء والوزراء المنتمين إلى اليمين العلماني عادة ما يستندون إلى اقتباسات من التوراة والتلمود في خطبهم من على منبر الكنيست، وحتى في اللقاءات التي تجمعهم بقادة الدول الأجنبية، في مسعى منهم لإعطاء الانطباع بأن المواقف الأيدلوجية التي يستندون إليها تنبع من صميم المصادر المقدسة لليهود[٣]، ويرى محارب أن نخب الصهيونية الدينية تلعب دوراً مركزياً في التأثير على الرأي العام من خارج إطار الأحزاب والحركات وتجمعات الحاخامات المختلفة، مشيراً إلى أن التيار الديني الصهيوني يملك عدداً كبيراً من الصحف والمطبوعات الدورية وغير الدورية، علاوة على عشرات المحطات

---

(١) محارب، محمود، (مقابلة عبر الهاتف)، ٨-٦-٢٠١١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الإذاعية والقنوات التلفزيونية، سيما القنوات عبر الكوابل التي تحظى بإقبال خاص من قبل الجمهور الإسرائيلي، ويؤكد محارب أن الصحف وقنوات التلفزة الكبرى في إسرائيل باتت معنية بالاستعانة بخدمات: صحافيين، ومراسلين، ومحللين، ومعلقين من أتباع التيار الديني الصهيوني، الذين يتأثر طابع تغطيتهم وتعليقاتهم بتوجهاتهم الأيدلوجية[١]، ويضرب محارب مثالًا على ذلك بما أسماه بـ «زحف» أتباع التيار الديني الصهيوني على قناتي: التلفزة الثانية والعاشرة اللتان تحظيان بنسبة المشاهدة الأكبر لدى الجمهور الإسرائيلي، حيث إن المراسلين السياسيين والحزبيين في القناتين هم من أتباع التيار الديني الصهيوني، ويرى محارب أن النخب الثقافية التابعة للتيار الصهيوني نجحت إلى حد كبير في دفع المستوى السياسي إلى مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل، على اعتبار أن الاستجابة لهذا الطلب تعني تنازل الفلسطينيين عن حق العودة للاجئين والتسليم بكل خطوة يمكن أن تقدم عليها إسرائيل من أجل تعزيز طابعها اليهودي[٢].

ويقول «أنطوان شلحت»، كبير الباحثين في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» إن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت تزايد تأثير التيار الديني الصهيوني على الفكر السياسي الإسرائيلي بشكل واضح، سيما في كل ما يتعلق بالموقف من الصراع مع العرب[٣]، ويشير «شلحت» إلى أن التيار الديني الصهيوني نجح في تجريم النخب السياسية الحاكمة التي تجري مفاوضات مع العرب، على اعتبار أن ذلك يتناقض مع تعاليم اليهودية ويتعارض مع مصالح إسرائيل، ويوضح أن التيار الديني الصهيوني وظف الجيش - من خلال الهيئات القيادية العسكرية المنتمية إليه- في تقديم مسوغات

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) شلحت، أنطوان، (مقابلة عبر الهاتف)، ٤-٩-٢٠١١.

«مهنية» لتبرير رفض عرض أية مرونة تذكر في المفاوضات مع العرب والفلسطينيين[1]، وحسب «شلحت» فقد فطنت نخب التيار الديني الصهيوني لتوظيف ما تعرض له اليهود إبان وخلال الحرب العالمية الثانية على أيدي النازيين في أوروبا، لكي تنزع الشرعية أمام الرأي العام الإسرائيلي عن حق الحكومات المنتخبة في إبداء مرونة سياسية تجاه حل الصراع مع العرب، وينوه «شلحت» إلى أن التيار الديني الصهيوني لا يتورع عن استخدام الابتزاز ضد الدولة من أجل دفع أجندته الأيدلوجية قدماً، مشيراً إلى أن التيار الديني الصهيوني الذي يدرك حاجة الدولة إلى دور أتباعه في الجيش في ظل تراجع نسبة تطوع العلمانيين للخدمة في الوحدات القتالية، يدفع الضباط والجنود التابعين له إلى التهديد برفض الخدمة العسكرية في حاله إبداء الحكومة أي استعداد لوقف العمل في المشروع الاستيطاني المقاوم على الأراضي العربية التي أحتلت عام: ١٩٦٧[2].

المطلب الثاني
مظاهر تأثير الصهيونية الدينية على اتجاهات الرأي العام

لقد لعبت التعبئة التي قامت بها مرجعيات ونخب التيار الديني الصهيوني دوراً هاماً في تبني الجمهور الإسرائيلي مواقف متطرفة من القضايا التي يفترض أن يحسمها أي اتفاق تسوية بين إسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيين والسوريين من جهة أخرى، وتحث المرجعيات الدينية على رفض مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهو ما أسهم في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف، حيث يلقى الخطاب الديني صدىً حتى لدى قطاعات واسعة من العلمانيين في إسرائيل.

ومن المؤشرات الواضحة على التطرف الذي باتت تتسم به مواقف الرأي العام في إسرائيل من تسوية الصراع مع الفلسطينيين، هو ما كشفته نتائج دراسة حول مواقف

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

اليهود في إسرائيل من المحاور التي تشكل القضية الوطنية الفلسطينية، ويتضح من نتائج الدراسة بشكل جلي أنه إذا تعلق الأمر بمواقف الجمهور الإسرائيلي، فإنه لا يمكن مطلقاً التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، حيث إن الأغلبية الساحقة من هذا الجمهور ترفض بشكل مطلق إبداء أية مرونة إزاء مركبات القضية الوطنية الفلسطينية مثل حق العودة للاجئين، والانسحاب إلى الحدود التي كانت قائمة عند اندلاع حرب عام: ١٩٦٧.

وستعرض في جدول رقم (٩) لمواقف الجمهور الإسرائيلي بشكل عام من الصراع.

جدول رقم (٩)

مواقف السكان اليهود في إسرائيل من القضايا المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني

الموقف من حل قضايا الحل الدائم	النسبة
يتوجب على إسرائيل عدم السماح بعودة اللاجئين:	٪٩٠
الفلسطينيون هم من تسبب في خلق مشكلة اللاجئين:	٪٧٧
يجب عدم إعادة أراضي للفلسطينيين في إطار التسوية:	٪٦١
طرح خيار الدولة ثنائية القومية كحل للصراع:	٪٧
يمكن التوصل إلى حل جزئي للصراع:	٪٣٦
يمكن التوصل إلى حل دائم:	٪٣٦
يجب تشجيع الفلسطينيين في إسرائيل على الهجرة:	٪٥٩
يجب حرمان الفلسطينيين في إسرائيل من حق التظاهر:	٪٦٩
حرمان الفلسطينيين في إسرائيل من حق الترشح والانتخاب للكنيست:	٪٦١
عدم السماح للفلسطينيين في إسرائيل بالظهور على التلفزيون وإسماع خطابات:	٪٧١

(غانم أسعد، شلحت، أنطوان، مواقف السكان اليهود في إسرائيل إزاء مواضيع مختلفة متعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، قضايا إسرائيلية، مجلد٥، عدد ١٩، ٢٠٠٥، ص١٧-٣٦)

ويتضح من هذه النتائج أن ٩٠٪ من اليهود في إسرائيل يرفضون السماح بعودة اللاجئين، مع العلم أن المطالبة بحق العودة للاجئين الذين شردوا من ديارهم عام: ١٩٤٨ تمثل أحد محاور الإجماع في الساحة الفلسطينية، إن كان هناك قطاع من الفلسطينيين يقبل بالتنازل عن ٧٨٪ من فلسطين التاريخية مقابل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام: ١٩٦٧ والتي تمثل ٢٢٪ من فلسطين، فإن ٦٢٪ من اليهود يرفضون إعادة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وتتخذ أغلبية اليهود المطلقة موقفاً متشدداً من مسألة بقاء فلسطينيي: ٤٨ الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهم الذين تواجدوا منذ آلاف السنين، على أرضهم، حيث يرى ٥٩٪ أنه يتوجب تشجيع فلسطينيي ٤٨ على الهجرة، كما تتبنى الأغلبية موقفاً متشدداً من منح هؤلاء الفلسطينيين حقوقاً مدنية، مثل الحق في التظاهر، والحق في الترشح للانتخابات، علاوة على رفض السماح لهم بالظهور في التلفزيون الإسرائيلي.

ومما يعزز الربط بين التعبئة الدينية وبين الميل لتبني مواقف متطرفة من الصراع، هو نتائج دراسة بينت أن هناك علاقة وثيقة بين درجة تدين اليهود وبين مواقفهم من تسوية الصراع مع الفلسطينيين.

جدول رقم (١٠)

تأثير درجة التدين على الموقف من قضايا السلام عام (٢٠٠٠)

درجة التدين قضايا التسوية	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	المجموع
تأييد قيام دولة فلسطينية	٪١,٥	٪٨	٪٣٥,٥	٪٥٥	٪١٠٠
تأييد إعادة أراضي	٪٠,٥	٪٧,٥	٪٣٦	٪٥٦	٪١٠٠
تأييد السلام	٪٠	٪١٠,٥	٪٣٤	٪٥٥,٥	٪١٠٠

(شحادة، إمطانس، ٤٠ عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام، قضايا إسرائيلية، مجلد ٧، عدد٢٧، ٢٠٠٧، ص ص٥٦-٦٨).

ويتضح من نتائج الدراسة أنه كلما زادت نسبة التزام اليهودي بالتعاليم الدينية أدى ذلك إلى تبنى مواقف أكثر تطرفاً من القضايا التي تشكل القضية الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن مصوتي الأحزاب والحركات الدينية يتبنون المواقف الأكثر تشدداً من القضايا التي يفترض أن تحسمها أية تسوية سياسية للصراع، مقارنة بمصوتي الأحزاب والحركات الأخرى، وقد دلت نتائج دراسة أجراها المركز الإسرائيلي للديموقراطية لفحص مواقف مصوتي كل من حزب «كاديما»، الذي يمثل يمين الوسط، وحزب العمل الذي يمثل يسار الوسط، وحزب «الليكود» الذي يمثل اليمين، وحزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يمثل اليمين المتطرف، وحركة المتدينة «شاس»، التي تمثل التيار الديني بشكل واضح أن مصوتي حركة شاس يتبنون بشكل عام مواقف أكثر تطرفاً من

القضايا المطروحة في المفاوضات، وتحوي الجداول الخمسة التالية مواقف مصوتي هذه الأحزاب من خمس قضايا ستكون مطروحة للحسم في أية تسوية سياسية للصراع، أو في حال تعذر حل هذه القضايا:

جدول رقم (١١) : في حال تعثر التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، على إسرائيل الاستمرار في انسحابات أحادية الجانب من مناطق محتلة في الضفة الغربية (بالنسبة المئوية).

الإجابة	كافة المصوتين	كاديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا	شاس
نعم بالتأكيد	١٥,٥	٢٢	٢,٥	٢٩,٩	٣,٧	٥,٧
أعتقد ذلك	٢٥,٤	٣٩	١١,٣	٤١,٧	١٤,١	٨,٦
لا أعتقد	٢٤,٢	٢١,٢	٤٠,٣	١٦,٦	٣٦,٣	٢١,٤
أعارض بشدة	٣٤,٩	١٧,٨	٤٥,٩	١١,٨	٤٥,٩	٦٤,٣

جدول رقم (١٢): على إسرائيل أن توافق على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل، (بالنسبة المئوية)

	كافة المصوتين	كاديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا	شاس
نعم بالتأكيد	٢١,٩	٢٩,٣	٥,١	٣٩,٨	٧,٥	١,٤
أعتقد ذلك	٤١	٥٠,١	٣٤,٦	٤٢,٤	٧٠,٧	٢٣,٩
لا أعتقد	١٥,٤	١٠,٦	٣٠,١	١٢	٨,٣	٢٥,٤
أعارض بشدة	٢١,٧	١٠	٣٠,١	٥,٨	١٣,٥	٤٩,٣

جدول رقم (١٣)

إخلاء المستوطنات من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالنسبة المئوية)

	كافة المصوتين	كاديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا	شاس
لا أوافق بأي شكل من الأشكال	٣٧,٧	١٩,٦	٥٦,٦	١٢,٥	٥٧,١	٦٥,٢
اخلاء مستوطنات صغيرة والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة	٤٥,٦	٦٤,٥	٣٩,٦	٤٣,٨	٤٢,٩	٣٤,٨
أوافق على اخلاء كافة المستوطنات	١٦,٨	١٥,٩	٣,٨	٤٣,٧	٠	٠

جدول رقم (١٤): حسب اعتقادك على إسرائيل أن تقبل بإرجاع أحياء عربية من القدس أم لا، حتى بثمن عدم التوصل لاتفاقية سلام؟

	كافة المصوتين	كاديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا	شاس
بالتأكيد عليها التنازل عن أحياء عربية	١٦,٨	١٧,٨	٥,٧	٢٦,٨	٧	٤,٣
التنازل عن أحياء عربية	٢٩,٨	٤٢,١	٢٠,٨	٣٧,١	٣٧,٢	٤,٣
الاستمرار في السيطرة على الأحياء العربية	٢٧,٥	٢١,٥	٤٧,٢	١٥,٦	٢٣,٣	٤٧,٨
بالتأكيد يتوجب الاحتفاظ بالأحياء العربية	٢٥,٣	١٧,٨	٢٦,٤	١٧,٢	٣٠,٢	٤٣,٥

جدول رقم (١٥): على إسرائيل إرجاع أراضٍ في هضبة الجولان السورية مقابل اتفاقية سلام وترتيبات أمنية مقبولة عند الجيش الإسرائيلي.

	كافة المصوتين	كاديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا	شاس
إرجاع الهضبة بالكامل	٤,١	٢,٨	٣,٧	٩,٤	٠	٤,٣
إرجاع قسم كبير من الهضبة	١٠,٢	١٤	٠	٢٠,٣	٤,٥	٠
إرجاع قسم صغير منها	٢١,٤	٣٠,٨	١١,١	٣٢,٨	١١,٤	٨,٧
لا أوافق بتاتاً	٦٤,٢	٥٢,٣	٨٥,٢	٣٧,٥	٨٤,١	٨٧

(شحادة،إمطانس،٤٠ عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام، قضايا إسرائيلية، مجلد ٧، عدد٢٠٠٧،٢٧، ص ص٥٦-٦٨.)

وتضح من خلال معطيات الجداول السابقة بشكل جلي، أن مصوتي شاس هم الذين يتبنون المواقف الأكثر تشدداً من المحاور التي تشكل القضية الوطنية الفلسطينية. ويتضح من معطيات جدول (١٢) رفض٦٤,٣٪ من مصوتي الحركة بشدة فكرة الانسحاب أحادي الجانب من جزء من الأراضي التي احتلت عام: ١٩٦٧، وهو ما يمثل ضعف النسبة من إجمالي الجمهور اليهودي في الكيان الصهيوني، في الوقت نفسه فإن معطيات جدول رقم (١٣) تدل على أن: ٧٧,٧٪ من مصوتي «شاس»، إما أنهم لا يعتقدون بأن على إسرائيل السماح بقيام دولة فلسطينية، أو أنهم يرفضون بشدة هذه الفكرة، وتدل معطيات جدول (١٤) على أن مصوتي «شاس» يتبنون المواقف الأكثر تشدداً من قضية المستوطنات، إذ أن ٦٥,٢٪ يرفضون إخلاء المستوطنات بأي شكل من الأشكال، في حين أن نسبة الذين يوافقون على إخلاء كافة المستوطنات تبلغ صفر،

وفيما يتعلق بمستقبل القدس المحتلة، فإن ٩١,٣٪ من مصوتي «شاس» إما يطالبون بمواصلة الاحتفاظ بالأحياء العربية في القدس، أو أنهم يرفضون بشدة التنازل عنها، وتحمل هذه المعطيات دلالات كبيرة وواضحة، حيث إن «شاس»، هي أكبر مكونات التيار الديني في إسرائيل وهي التي تحظى دائماً بنسبة التمثيل الأكبر في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سيما في العقدين الماضيين، وهذا يؤكد التأثير الواضح للتوجهات الدينية على المواقف السياسية، حيث إن مصوتي «شاس» هم الأكثر انكشافاً لفتاوى المرجعيات الدينية التي يتم إصدارها لتحديد الموقف «الشرعي» من التسوية.

ويرى «مهند مصطفى» (أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس) أن انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف في العقدين الماضيين يرجع- ضمن عوامل أخرى- إلى التعبئة التي تقوم بها المرجعيات الدينية للتيار الديني الصهيوني ونخبه الثقافية، بالإضافة إلى تعاظم الثقل الديموغرافي للتيار الديني[1]، ويرى «مصطفى» أن إسرائيل غدت في العقود الثلاثة الأخيرة أكثر تديناً وأكثر يمينية مما كانت عليه من قبل، مشيراً إلى أن التعبير الأوضح عن هذه الحقيقة هو تهاوي قوة يسار ويسار الوسط بشكل كبير، بحيث إن هذين التيارين لم يعودا مرشحين للتنافس على قيادة الدولة، مما حصر التنافس على قيادة الدولة بين مركبات التيار الديني والأحزاب العلمانية اليمينية.

---

(١) مصطفى، مهند، (مقابلة عبر الهاتف)، ٢٤-٩-٢٠١١.

المبحث الثالث
الصراع مع العلمانيين

أدت زيادة تأثير التيار الديني الصهيوني على الحراك العام في الدولة إلى تعاظم شعوره وشعور أتباعه بالثقة بالنفس، وهو ما وجد تعبيره بشكل خاص في رغبة المتدينين المتزايدة في إملاء أنماط الحياة الدينية على الجمهور العلماني عبر التشريعات التي يتم سنها في الكنيست، أو من خلال استغلال مشاركة الأحزاب والحركات الدينية في الائتلافات الحاكمة منذ عام: ١٩٧٧، أو عبر احتكام الجمهور الديني إلى العنف في محاولاته فرض قناعاته على الجماهير العلمانية، وفي المقابل لم يُسلم العلمانيون بأصول اللعبة التي يحاول التيار الديني فرضها عليهم، وهو ما أوجد حالة من الاستقطاب الحاد داخل المجتمع الإسرائيلي لا تؤثر سلباً على سلامة المجتمع فقط، بل تهدد- أيضاً- وجود إسرائيل نفسه، وقبل أن نتطرق إلى مظاهر الصراع بين المتدينين والعلمانيين خلال فترة إنجاز الكتاب، فإننا سنتعرض للجذور التاريخية للاستقطاب بين اليهود على خلفية دينية.

المطلب الأول
جذور الصراع بين المتدينين والعلمانيين اليهود

حفل تاريخ اليهود بالكثير من الصراعات الدامية التي نشبت بينهم على خلفية الاجتهادات الدينية المتضاربة أو بسبب تشدد المرجعيات الدينية في المطالبة بالتزام اليهود بالفرائض الدينية، حيث سالت الكثير من الدماء في هذه الصراعات. فخلال فترة التمرد اليهودي على حكم الرومان (٦٦-٧٣ م)، نشب صراع داخلي كبير بين مجموعة من اليهود أطلق عليها «السيكاركين»، كانوا يقيمون في تخوم مدينة القدس، وبين رجال الدين في قلب مدينة القدس، وفي هذه المواجهة لم يتورع «السكاركين» عن

قتل خصومهم في أحد معابد اليهود في قلب مدينة القدس بعد أن دخلوا المعبد بصفة حجاج[1].

إن الإرث الديني اليهودي يحارب التفكير المستقل بشكل عام، بدعوى أنه يدفع نحو الوثنية، وهذا ما يعبر عنه «الرمبام» قائلاً[2]: «وليس التفكير في الوثنية ممنوعاً فقط، ولكن أيضاً في أية فكرة يمكن أن تدفع اليهودي إلى أن يشك في ركن واحد من أركان اليهودية... ويجب ألا نفكر في هذا الاتجاه، ويجب ألا نسمح لأنفسنا بالاستغراق في التأمل القلبي لأن الفهم الإنساني محدود، وليس كل رأي موجه للحقيقة الصريحة».

ولم تتردد المرجعيات الدينية في وسم أصحاب الاجتهادات المخالفة للفهم العام السائد للنصوص الدينية بالهرطقة، وتوسعت هذه المرجعيات في تعريف المهرطقين، بحيث اعتبرت أن كل من ينكر صلاحية التلمود كمرجعية دينية يعتبر «هرطيقاً»، وذهب بعض الحاخامات الى اعتبار كل من لا يحترم الحاخامات «هرطيقاً»، كأن ينادي الحاخام باسمه، أو ألا يحترم يهودياً آخر في حضرة الحاخام[3]، وقد تعرض اليهود الذين وسموا بالهراطقة على مدار تاريخ اليهود لأصناف شتى من التنكيل أحياءً وأمواتاً، حيث تم دفنهم كما تدفن الحمير، وقد استندت المرجعيات الدينية إلى حكم التوراة في ذلك[4]،

---

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٧.

(٤) سفر إرميا، إصحاح٢٢: آية:١٩.

وجرت العادة في التجمعات اليهودية حتى القرن السابع عشر على أنه إذا توفي المهرطق يتم ضرب جثته من قبل فرقة الدفن، وتوضع بعد ذلك في عربة مليئة بروث الحيوان، ويتم الدوران بها في داخل البلدة لكي يطلع الناس عليها، وبعد ذلك تدفن الجثة خارج مقابر اليهود، وبدون طقوس دينية.

انظر: شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٦.

وفي عام: ١٧٧٢ نشب خلاف بين التيار الحسيدي في مدينة ليتوانيا وغيره من التيارات الدينية فتمت معاقبة الحسيديم بحرق كتبهم، في حين اغتال يهود متطرفون الحاخام «أبراهام كوهين» حاخام مدينة «ليميرج» الروسية عام: ١٨٤٨ بعد اتهامه بإصدار فتاوى غير متشددة، وأفتت مرجعيات دينية كبرى بقتل حاخامات لأنهم تهاونوا في فرض حرمة السبت في التجمعات السكانية اليهودية في أوروبا في العصور الوسطى، حيث كان اليهود يتمتعون بحكم ذاتي.، ومما عزز هذا الواقع سماح الحكومات الأوروبية لليهود بحرية مطلقة في مجال إدارة شؤونهم الدينية، وبعد أن فقدت المجتمعات اليهودية في أوروبا مزايا الحكم الذاتي الذي تمتعت به في القرن الثامن عشر حينها فقط، توقفت الممارسات العدائية من قبل المجتمعات اليهودية ضد اليهود، الذين اتجهوا لتبني أنماط تفكير مستقلة، واعترضوا على الاجتهادات الفقهية التي بلورتها المرجعيات الدينية للنصوص التي تضمنتها التوراة والتلمود، على مر التاريخ.

وبعد الإعلان عن دولة إسرائيل عام: ١٩٤٨، شكل المتدينون أقلية صغيرة جداً مقارنة بالعلمانيين، وتولى العلمانيون مهمة إرساء دعائم الكيان الجديد، وتم الاعتماد عليهم في الجهد العسكري وخوض الحروب، إلى جانب دورهم الطلائعي في النهضة الاقتصادية والعمرانية، ومع ذلك فإن النخب العلمانية الحاكمة عملت على تأسيس نظام فريد لتخفيف حدة الصراع بين المتدينين وغير المتدينين، بهدف استيعاب الجماعات الدينية اليهودية داخل الجماعة «الوطنية»، وكان يحرك النخب العلمانية الحاكمة سعيها إلى إعادة تعريف الهوية الجماعية لليهود تعريفاً يتطابق مع هوية إسرائيل، بحيث يخلط هذا التعريف بين المكونات الدينية والمكونات «الوطنية»[1]، وضمن ذلك أبدت النخب العلمانية استعدادها للقيام بترتيبات تسمح باستيعاب الجماعات الدينية داخل الجماعة

(١) الحاج، ماجد، «الشتات الروسي في إسرائيل»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨، ص٩٠.

الإسرائيلية، وأخذت هذه الترتيبات تعبيرها الأبرز في صياغة عقد اجتماعي أطلق عليه وثيقة «الوضع الراهن»، الذي بموجبه وافقت النخب العلمانية طوعاً على فرض قيودٍ دينية على الكثير من مناحي الحياة في الكيان الجديد من أجل استرضاء الأقلية المتدينة، فالتزمت النخب الحاكمة باحترام يوم السبت بوصفه عطلة، وتعهدت أن يتم اتخاذ كل الخطوات اللازمة لكي يتقيد أي مطعم رسمي بتقديم الطعام المعد حسب الشريعة اليهودية «كاشير»، واستعدت لمراعاة التعاليم الدينية عند اتمام عقود الزواج، حيث جاء في البند المتعلق بالزواج: «بذل كل ما بالمستطاع لإزالة وتبديد أي شكوك في شأن الحاجة العميقة لوحدة وسلامة الدين والحيلولة دون تقسيم شعب إسرائيل إلى قسمين»[1].

وعلى الرغم من أن نصوص وثيقة «الوضع القائم» كانت واضحة جداً، إلا أن المتدينين تشددوا كثيراً في تفسير هذه النصوص للتضييق على العلمانيين، فعلى سبيل المثال نصت الوثيقة على وجوب أن تقدم المؤسسات الرسمية طعام «كاشير»، لكنها في المقابل لم تنص على أن لا يكون إلى جانب هذا الطعام طعام «غير كاشير»، ورداً على تشدد المتدينين في تطبيق هذا البند، فقد دعا عدد من النواب العلمانيين الذين انتخبوا بعد أول انتخابات تشريعية إلى أن يقوم مقصف الكنيست بتقديم طعام «غير كاشير» إلى جانب الطعام «الكاشير»، وهو ما رفض من قبل رئاسة الكنيست[2]، وقد تبنت المؤسسات الرسمية العلمانية تفسير المتدينين للنص المتعلق بالطعام «الكاشير»، فحرصت مؤسسات الحكومة، والسلطات المحلية والجيش، والمستشفيات على تقديم الطعام «الكاشير» فقط، حتى أن الأوساط العلمانية الراديكالية لم تعد تعترض على ذلك، وعلى الرغم من أن النص المتعلق بالزواج لم ينص بشكل صريح وحازم على أن تكون قوانين الزواج مطابقة تماماً للأحكام الشرعية الدينية، إلا أن الدولة منحت المحاكم الدينية والمؤسسات الحاخامية صلاحيات مطلقة في شؤون الزواج والطلاق والميراث.

---

(١) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٣٩٠.
(٢) المرجع السابق.

وهناك من يرى أن خوف المتدينين في سنوات الدولة الأولى من أن يستغل العلمانيون تفوقهم العددي، وتأثيرهم السياسي الكاسح في فرض الطابع العلماني على الدولة، جعلهم حساسين جداً من أي سلوك علماني يتم تفسيره على أنه تجاوز لما ورد في وثيقة «الوضع القائم»، وقد استغلت الجماعات الدينية وثيقة «الوضع الراهن» من أجل تكريس استقلالها المؤسسي في المجال التعليمي والمجتمعي، وذلك باعتراف الدولة، التي رفضت في المقابل الاعتراف باستقلال فلسطينيي: ٤٨ الذين يمثلون أقلية قومية ودينية أخرى[1].

وكان أول صدام كبير بين العلمانيين والمتدينين قد حدث في عامي: ١٩٤٩ و١٩٥٠، عندما ادعى ممثلو الأحزاب الدينية أن موظفين في سلك الدولة يقومون بتثقيف المهاجرين الجدد على أسس العلمنة، فاقتحم الشبان المتدينون معسكرات استيعاب المهاجرين، واشتبكوا مع الطواقم العلمانية التي تشرف على استقبال المهاجرين واستيعابهم، وإثر ذلك أسس شبان متدينون منظمة أطلق عليها «رابطة الناشطين»، والتي قامت بتحريض المهاجرين الجدد على الدولة، ونجحت بالقوة في الحيلولة دون تحولهم للعلمنة.

ونظراً إلى خطورة المواجهات العنيفة التي وقعت بين الجانبين، فقد تقرر تشكيل لجنة تحقيق رسمية: عام ١٩٥٠، وقد توصلت تلك اللجنة إلى استنتاج مفاده أن دوائر الحكومة حرصت بالفعل على القيام بأنشطة تهدف إلى علمنة المهاجرين، وأمرت اللجنة بإقصاء المسؤول عن التعليم في معسكرات اللاجئين عن منصبه، ووضعت اللجنة قواعد عمل جديدة يحتكم إليها المشرفون على التعليم في معسكرات المهاجرين، بحيث لا يتم تكرار أي نشاط من هذا النوع[2].

(١) الحاج، ماجد، «الشتات الروسي في إسرائيل»، مرجع سابق، ص٩١.
(٢) زئيفي، عام، الصهيونية الدينية والتربية الرسمية الدينية- إلى أين، مرجع سابق، ص١٢٥.

ونجح المتدينون في منع النخب العلمانية الحاكمة -في الأعوام الأولى- من عمر إسرائيل من سن دستور للدولة، إذ إن المرجعيات الدينية أوضحت بشكل لا يقبل التأويل أن أي دستور يجب أن يستند إلى التوراة والتلمود، وأنها لن تقبل بأي دستور يتعارض مع أحكام الشريعة والتقاليد الدينية، ورفضت أن يتم منح أية مادة في الدستور صفة النفاذ المطلق والدائم، وعلى الرغم من أن الأحزاب العلمانية كانت بإمكانها تمرير أي دستور تريده لتمتعها بأغلبية مطلقة في البرلمان، ورغم أن الأغلبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي كانت في ذلك الوقت علمانية، إلا أنها فضلت عدم خوض مواجهة مع التيار الديني، وتقرر في النهاية أن يتم سن قوانين أساسية، بدلاً من سن الدستور[1].

وعلى الرغم من هذا التوجه التوافقي، إلا أن الكنيست لم تنجح إلا في سن أحد عشر قانوناً أساسياً، وذلك بسبب معارضة الأحزاب الدينية والمرجعيات الروحية لكثير من النصوص، التي تضمنتها المشاريع المقترحة لقوانين أساسية.

ومنذ الخمسينات لم يتوان المتدينون في إضرام النيران في السيارات التي تسافر أيام السبت، كما هاجم الشبان المتدينون مؤسسات تبشيرية مسيحية ودمروا محلات تبيع لحوم الخنزير للعلمانيين، مع العلم أن هذه التحركات لم تكن عفوية يقوم بها شبان متعصبون، بل كانت تتم بتخطيط وتشرف على تنفيذها مجموعات سرية[2]، وقد خططت مجموعة سرية من الشباب المتدين لإلقاء قنبلة على قاعة البرلمان في أيار: عام ١٩٥٠ أثناء نقاش حول مشروع قانون يتناول الخدمة الوطنية للفتيات، والذي كان من المفترض أن يلزم الفتيات المتدينات اللاتي أعفين من الخدمة العسكرية بخدمة مدنية وطنية، وقبل يوم من الخطة تم إلقاء القبض على أفراد المجموعة التي ترأسها شاب متدين يدعى «مردخاي إلياهو» الذي أصبح فيما بعد الحاخام الأكبر لإسرائيل وأكبر المرجعيات الدينية للتيار الديني الصهيوني[3].

---

(١) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٣٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩٦.

(٣) المرجع السابق.

ورداً على ممارسات المتدينين لم يتوان العلمانيون في استخدام العنف في مسعاهم لردع المتدينين عن تشددهم في تطبيق التعاليم الدينية على غيرهم، ففي صيف عام: ١٩٥٢ ألقى شابان علمانيان قنبلة باتجاه وزير المواصلات المتدين «دافيد بينكس» إثر إصداره قراراً يحظر على جميع وسائط النقل التحرك أيام السبت، لكن الوزير لم يصب بأذى، وكان أحد الشابين هو «عاموس كينان»، الذي أصبح فيما بعد كاتبا ومفكرا معروفا[١].

وفي عام: ١٩٥٩ بادرت بلدية الاحتلال في القدس إلى إقامة بركة للسباحة للرجال والنساء في قلب حي جميع سكانيه من العلمانيين، فثارت ثائرة المتدينين في المدينة ونظموا مظاهرات ضخمة احتجاجاً على ذلك، لكن هذه الاحتجاجات لم تنجح في وقف المشروع لضعف الحجة التي استند إليها المتدينون، حيث إن البركة أقيمت وسط حي لا يقطنه سوى العلمانيين، ومنذ الإعلان عن إسرائيل كانت احتجاجات المتدينين تتسم بالفاعلية الكبيرة، وذلك لسهولة تجنيد القواعد الجماهيرية المتدينة، و لقد اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي «دفيد بن غوريون» عام: ١٩٦٢ إلى الاستعانة بجهاز الموساد للعثور على طفل يهودي قام جده بتهريبه من إسرائيل إلى الولايات المتحدة ليتلقى تعليماً دينياً بعد أن أرادت أمه المطلقة إكسابه تعليماً علمانيًا[٢].

وفي الستينات من القرن الماضي نقل المتدينون نضالهم ضد العلمانيين إلى المجال القضائي، حيث نجحوا عام: ١٩٦٢ في استصدار قرار من المحكمة الإسرائيلية يقضي بأنه لا يمكن اعتبار أي شخص يهوديا من ناحية قومية إذا تحول إلى ديانة أخرى، وبالتالي فإن أقارب المهاجرين اليهود الذين وفدوا إلى إسرائيل لم يتمكنوا من التمتع بالمزايا التي يمنحها قانون «العودة» للمهاجرين، وفي أعقاب صدور هذا الحكم نجح المتدينون في تعديل القانون ليتم تعريف اليهودي بأنه: «الذي ولد لأم يهودية أو اعتنق

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص٣٩٧.

اليهودية ولا ينتمي إلى ديانة أخرى»[1]، ونظراً إلى احتكار التيار الديني الحريدي على وجه الخصوص الإشراف على عمليات تهود غير اليهود، فإنه عملياً يفرض العمل بالشروط التي توجبها الاجتهادات الفقهية الأكثر تشدداً على غير اليهود الراغبين في التحول إلى الديانة اليهودية.

وقد أدى وجود نظم تعليمية منفصلة لكل من المتدينين والعلمانيين إلى فصل جماعي بين الجماعتين، واتسعت الهوة بين الشباب العلماني والمتدين، وغاب الحوار بين الطرفين، مما جعل كلاً منهما أكثر حساسية اتجاه سُلوك الطرف الآخر وتصرفاته، واللافت أن المتدينين يعتقدون أنهم يمثلون ما يجب أن يكون عليه المجتمع وثقافته.

ومن الواضح أن العلمانيين الذين كانوا يشكلون أغلبية اليهود في إسرائيل هم الذين وقعوا ضحية تعاظم تأثير التيار الديني وهم الذين ظلوا مطالبين بإحداث تغييرات على أنماط حياتهم الخاصة، وهو ما ولد شعوراً بالغبن لدى الكثير منهم.

المطلب الثاني
تعاظم مظاهر الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين

مثلت نتائج انتخابات عام ١٩٧٧ نقطة تحول فارقة في الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، حيث إن انضمام ممثلي التيار الديني الحريدي لأول مرة إلى الائتلاف الحاكم، مكن هذا التيار من تحسين قدرته على تحقيق انجازات كبيرة، على هذا الصعيد، وقد وظف المتدينون تأثيرهم المتزايد على دوائر صنع القرار في سن المزيد من القوانين التي تكرس الطابع اليهودي، وتزيد من القيود على العلمانيين.

---

(١) ساموحا، سامي، «الأمة قبل الدولة»، مرجع سابق، ص ٤٠.

عوامل تعاظم مظاهر الاستقطاب:

لقد أسهمت العديد من العوامل في إذكاء روح الاستقطاب بين العلمانيين والمتدينين خلال فترة هذا العمل، ولم يكن الأمر نتاج مشاركة الأحزاب الدينية في الائتلافات الحاكمة ودور هذا التطور في زيادة ثقة التيار الديني بنفسه ليزيد من إصراره على تكريس الطابع اليهودي، ليقلص بذلك هامش الحرية المتاح للعلمانيين في الدولة فقط؛ بل إننا رصدنا أربعة أسباب أخرى عززت ثقة التيار الديني بنفسه ودفعته إلى خوض غمار الصراع مع العلمانيين:

أولاً: العامل الديموغرافي:

أدت معدلات الولادة العالية لدى العائلات المتدينة، وتحديداً العائلات الحريدية إلى زيادة الثقل الديموغرافي للمتدينين بشكل كبير، وهذا لم يؤد إلى زيادة تمثيلهم في البرلمان فقط، بل أغراهم بالنزول إلى الشارع ومواجهة أي سلوك يقدم عليه العلمانيون، وتعتبره المرجعيات الدينية مخالفاً لتعاليم الدين.

وبناءً على بحث أجرته جامعة حيفا، فإن نسبة المتدينين في إسرائيل ستتجاوز في العام ٢٠٣٠ نسبة ٥٠٪ من مجمل السكان، بمعنى ما بين ٦٢٪ إلى ٦٥٪ من مجمل اليهود في ذلك العام، وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإنه يعني انقلاباً تاماً في توجهات المجتمع اليهودي، من الناحية المدنية[1].

وحسب المعطيات الإسرائيلية الرسمية، فإن نسبة تكاثر اليهود -ككل- في إسرائيل تبلغ ١,٧٪، في حين تبلغ نسبة تكاثر فلسطينيي: ٤٨ حوالي ٢,٨٪، لكن نسبة تكاثر

---

(١) جرايسي، برهوم، تزايد القلق في إسرائيل من ارتفاع نسبة الأصوليين اليهود، الغد، ٢٥-٧-٢٠١١،
http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef/article/25386.html?sd=10

الحريديم اليهود تبلغ ٣,٢٪، بينما نسبة تكاثر بقية اليهود حوالي ١,٥٪ [١]، وحسب ذات المعطيات، فإن معدل الولادات للأم الواحدة من جمهور الحريديم يتجاوز ٨ ولادات، وهو يكون بين ٦ إلى ٧ ولادات، لدى جمهور المتدينين القوميين، بينما معدل الولادات لدى الأم اليهودية العلمانية حوالي ١,٥ ولادة، أما لدى فلسطينيي: ٤٨، فإن معدل الولادات للأم الواحدة ٣,٥ ولادة [٢].

ونظراً إلى تعاظم ثقلهم الديموغرافي، فقد شعر الحريديم بالثقة الكبيرة بالذات، والتي وجدت ترجمتها في التضييق على العلمانيين في كثير من التجمعات السكانية، التي زاد فيها الثقل الديموغرافي للمتدينين، مثل مدينة القدس المحتلة، فنظراً إلى الزيادة الهائلة في عدد المتدينين في القدس فقد أبدوا معارضة شديدة جداً لإقامة أية منشآت للترفيه تخص العلمانيين، ولم يعد بإمكان العلمانيين في هذه المدينة التي تعتبرها إسرائيل «عاصمتها الأبدية والموحدة» إقامة دور سينما أو مسارح، أو خرق حرمة السبت، وكانت النتيجة أن تركت أعدادٌ كبيرة من العلمانيين المدينة وتوجهت إلى الإقامة في مدن الوسط التي تتسم بأغلبية علمانية، وفي حال تواصل هذا الاتجاه فإن المتدينين سيشكلون أكثر من ٨٠٪ من اليهود في المدينة في غضون عقدين من الزمن [٣]، وتتحدث الأرقام بنفسها عن الواقع الديموغرافي في مدينة القدس، ففي المدارس الدينية الخاصة، وفي مدارس التعليم الديني الرسمي يتعلم أكثر من ١١٦ ألف طالب، في حين يتعلم في مدارس التعليم الرسمي العلماني: ٣٩,٤٨٩ الف طالب فقط، وهذا يعكس الثقل المتزايد للمتدينين في المدينة [٤].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) كاسبيت، بن، مدينة تتدين (عير متحريدت)، معاريف، ٢٣-٦-٢٠٠٥

(٤) ليئور، جاد، اختيار لوبيانسكي، ترجمة عطا القيمري، يديعوت أحرنوت، ١٩-٣-٢٠٠٣.

ثانياً: النزعة الإثنية:

هناك علاقة وثيقة بين الحماس الديني وبروز النزعة الإثنية لليهود في إسرائيل خلال فترة العمل في هذا الكتاب، فمعظم اليهود الشرقيين هم من المحافظين الذين يلتزمون بأداء فرائض دينية محددة ويتجاهلون الأخرى، ومع ذلك فإنهم يبدون مقاومة كبيرة إزاء محاولة العلمانيين المس بالطابع اليهودي للدولة، حيث إن الدين بالنسبة لهؤلاء الشرقيين يمثل جزءاً أساساً من الإرث الثقافي والهوية الإثنية، وبالتالي فإن هذه المجموعة الإثنية ترى في المس بالطابع الديني للدولة محاولة من النخب العلمانية ذات الأصول الغربية، استهدافاً للهوية الإثنية الشرقية وتراثها وتاريخها[1]، ومن الواضح أن سلوك الشرقيين هذا يعزز بشكل كبير موقف المتدينين ويغريهم بمواصلة تحديهم للعلمانيين.

ثالثاً: موجات التوبة:

أشارنا في المبحث الرابع من الفصل الثاني إلى أنه منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي شهدت إسرائيل بشكل مفاجئ عودة الكثير من الشباب العلماني إلى الدين، وأوضح الأسباب الكامنة وراء ذلك، وقد أدى تحول الكثير من الشباب العلماني إلى التدين إلى نتيجتين هامتين؛ فهو من ناحية أضعف المعسكر العلماني ودل على تهاوي حججه في مواجهة المتدينين -على الأقل حسب منطق الجماعات الدينية- ومن ناحية ثانية دلت التجربة على أن الشباب العلماني «التائب» أكثر استعداداً للانخراط في التصدي لما يعتبره المتدينون «محاولات علمانية للمس بالطابع اليهودي للدولة»، أي أن موجات التوبة عززت بشكل واضح الثقة بالنفس لدى المتدينين ومنحتهم احتياطياً بشرياً يتم توظيفه في تظاهرات إثبات الذات التي يقومون بها.

---

(١) شنهاف، يهودا، كيف تحول الشرقيون إلى متدينين وصهاينة، مرجع سابق، ص٨٢.

رابعاً: جدلية الحقوق والواجبات:

إن أحد أهم الأسباب التي تغذي الاستقطاب بين المتدينين هو مزاعم العلمانيين بأن نسبة كبيرة من المتدينين وتحديداً المنتمين إلى الحركة الحريدية يحصلون على حقوق تتجاوز الحقوق التي يحصل عليها العلمانيون، لكنهم في المقابل يتخلفون عن أداء الواجبات التي يضطلع بها الآخرون، فعلى سبيل المثال فإذا كان أتباع التيار الديني القومي يطلعون بعبء كبير في مجال الخدمة العسكرية، من خلال حرصهم على التجند للوحدات المختارة، فإن أتباع التيار الحريدي يتخلفون عن أداء الخدمة العسكرية من خلال استغلال التفاهم الذي تم التوصل إليه بين المرجعيات الدينية وقيادة الحركة الصهيونية، -والذي ينظم عملية إعفاء طلاب المدارس الدينية الحريدية الذين يرغبون بالتفرغ للتعليم الديني من الخدمة العسكرية-، ونظراً إلى استغلال الأحزاب والحركات الدينية ثقلها السياسي- ليس في تكريس الوضع الراهن فقط، بل في زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين يتم إعفاؤهم، في الوقت الذي تواصل الدولة إغداق الأموال عليهم، فقد ظهرت الكثير من الأحزاب والحركات العلمانية التي رفعت شعار العمل على إلزام الحريديم بالقيام بأداء الخدمة العسكرية كسائر الإسرائيليين، مثل حركة «ميريتس» وحزب «شينوي».

لم تنجح حركة «ميريتس» في استقطاب العلمانيين حولها بسبب موقفها من التسوية السياسية للصراع، واستعدادها للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، وذلك نظراً إلى التوجهات اليمينية التي تطغى على المجتمع، ومن ضمنه الكثير من القطاعات العلمانية، فإن هذه القطاعات لم تبد حماساً للانخراط في النضال ضد المتدينين تحت لواء «ميريتس».

وفي أعقاب الانهيار الكبير لحركة «ميريتس» في الانتخابات الأخيرة، حيث لم تفز بأكثر من ثلاثة مقاعد في الكنيست، فإنها لم تعد الإدارة السياسية المناسبة للنضال ضد

سلوك المتدينين، بخلاف حركة «ميريتس» فإن حزب «شينوي» الذي انطلق في وقت متأخر عام: ١٩٩٩، لم يكن متهماً في توجهاته نحو تسوية الصراع، حيث إن الأغلبية الساحقة من قادة الحزب من ذوي التوجهات اليمينية، وقد جعل الحزب على رأس أولوياته وقف ابتزاز الأحزاب الدينية للدولة، ورفع شعار طردهم من الحكومة، ووقف الدعم المالي لهم واجبار عناصر التيار الحريدي على التجند للخدمة العسكرية.

وقد حقق الحزب في انتخابات ٢٠٠٣ نتائج كبيرة وغير متوقعة، إذ حصل الحزب على خمسة عشر مقعداً، لكن في انتخابات عام: ٢٠٠٦ انهار حزب «شينوي» تماماً ولم يفز بأي مقعد، وقد تم تفسير انهيار «شينوي» بأن حماس الجمهور العلماني لأجندة «شينوي» تلاشى بعد أن أدرك أن هجوم «شينوي» كان في الأساس على الدين اليهودي، وليس على الأحزاب المتدينة فقط، وهذا ما لم يتماثل معه العلمانيون، فصوتوا ضد الحزب، ففي نظر الكثير من العلمانيين فقد تحول خطاب «شينوي» لوقف ابتزاز الأحزاب الدينية للحصول على الميزانيات العامة، والذي لاقى تأييداً كاسحاً بين النخب الغربية القديمة، والحديثة، وأبناء الطبقة الوسطى، إلى خطاب كراهية عنصري. وقد بادر «شينوي» إلى دفع حكومة «شارون»: (٢٠٠٣-٢٠٠٦) إلى اتخاذ خطوات ضد التيار الديني، فهم منها أنها خطوات معادية للدين وليست ضد المتدينين، وعلى رأسها حل وزارة الشؤون الدينية، التي أعيدت إلى العمل مجدداً بعد انتخابات: ٢٠٠٦[1].

ولا يمكن هنا تجاهل التقارب الأيديولوجي بين الجماعات الدينية، واليمين العلماني الذي أسهم في تقليص حماس النخب السياسية فيه للانضمام إلى الحملات العلمانية على الجماعات الدينية التي ينظمها العلمانيون، وقد تكرس هذا التوجه بشكل عام بعد انقلاب عام: ١٩٧٧ السياسي، وتشكيل اليمين الإسرائيلي أول حكومة إسرائيلية.

---

(١) مصطفى، مهند، انتخابات ٢٠٠٦: انهيار حركة شينوي، قضايا إسرائيلية، مجلد ٦، عدد٢٢، ٢٠٠٦، ص٥٨.

خامساً: الإكراه الديني:

منذ أن شاركت الأحزاب والحركات الدينية الحريدية في الائتلافات الحاكمة في أعقاب فوز اليمين في انتخابات عام: ١٩٧٧، حاولت تطبيع حياة العلمانيين مع رؤاها للدين في سعيها لتعزيز الطابع اليهودي للدولة، حيث لم يتردد المتدينون في توظيف كل الأدوات المتاحة لهم في تحقيق أهدافهم، وهو ما اعتبره العلمانيون نمطاً من أنماط الإكراه الديني، فلدى مشاركتهم في أول حكومة بعد انتخابات عام: ١٩٧٧، حاول المتدينون، خاصة ممثلي الحركات الحريدية فرض قوانين لتكريس الطابع الديني للدولة بما يتعارض مع قناعات العلمانيين بشكل واضح، فقد قدم حزب «أغودات إسرائيل» مشاريع قوانين تحظر عمليات الإجهاض وتلغي القوانين التي تسمح بتشريح جثث الموتى، باستثناء الحالات التي يوافق عليها جميع أفراد العائلة، وفي عام: ١٩٨٤ نجحت الأحزاب الدينية في تمرير قانون لمنع الغش في إعداد الطعام حسب تعاليم الشريعة اليهودية، حيث نص القانون على فرض غرامة مالية على كل شركة أو محل تجاري يسوق سلعة، أو منتوجا ليس معدا حسب التعاليم الدينية؛ وفي عام: ١٩٨٦ تم سن ما يسمى بـ «قانون الخميرة»، والذي يحظر عرض منتوجات وسلع غذائية تحتوي على الخميرة أثناء احتفال اليهود بعيد البيسح (الفصح)، وفي عام، ١٩٩٠ تم سن قانون يحظر تسويق لحم الخنزير وترويجه[١].

وينضم إلى هذه القوانين سلسلة أخرى من القوانين، منها[٢]:

قانون «التخويل» لعام: ١٩٩٠ الذي يمنح السلطات المحلية الحق في إغلاق محلات اللهو التي تفتح أبوابها أيام السبت، وابتداءً من عام: ١٩٩٨ شرعت الوزارات

---

(١) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٤٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص٤٠٦-٤٠٨.

التي يسيطر عليها المتدينون في تعيين مفتشين للتأكد من التزام مراكز التسوق والمتاجر في القرى التعاونية «الكيبتوتسات» التي تعتبر معاقل العلمانيين في إسرائيل بحرمة السبت.

قانون «اللحوم» لعام ١٩٩٣ الذي يحظر استيراد لحوم غير مذبوحة حسب التعاليم الدينية.

ومن نتائج الإكراه الديني الجلية والواضحة المعاناة التي يتكبدها عشرات الآلاف من اليهود الذين يفرون من تعقيدات إجراءات الزواج التي تفرضها المؤسسة الدينية على اليهود الذين ولدوا من أمهات غير يهوديات، أو لأنهم يرغبون في الزواج من فتيات ولدن من أمهات غير يهوديات، حيث إن هؤلاء يضطرون للسفر إلى الخارج لإتمام إجراءات الزواج المدني في إحدى الدول الأوروبية -سيما في قبرص- وتمثل عقود الزواج المدني التي تعقد في الخارج ٩,٣٪ من مجموع عقود الزواج في إسرائيل، حيث بلغ عدد حالات الزواج المدني عام: ٢٠٠٢ سبعمائة وستة آلاف حالة، عقد منها في قبرص خمسمائة وأربعه آلاف حاله[1]، ونظراً إلى التكاليف الباهظة التي يتحملها الأزواج المضطرون إلى الزواج المدني، فإن الكثير من الشباب اليهودي يفضل عقد قرانه بدون تسجيلها في المحاكم الدينية، مع كل ما يترتب على ذلك من تعقيدات قانونية تتحملها الأسرة والأبناء في المستقبل[2]، وحتى الضباط الذين حصلوا على نياشين لبلائهم في الحروب، لا يتم استثناؤهم من هذه الإجراءات القاسية، إن كانت هناك شوائب تشوب يهوديتهم، وعلى الرغم من أن العلمانيين يشكلون أغلبية أعضاء الكنيست، إلا أن الكنيست أحبطت كل مشاريع القوانين التي قدمت لتشريع الزواج المدني، وحتى عندما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «إيهود براك» عام: ٢٠٠٠ ما أسماها بـ «الثورة المدنية» لتقليص مظاهر الإكراه الديني، ووعد بالسماح لشركات

---

(١) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٩١.

(٢) المرجع السابق.

الطيران بالعمل أيام السبت، وتشريع الزواج المدني، وإقرار دستور للدولة، وحل وزارة الأديان، كانت النتيجة أن شكلت الأحزاب الدينية تحالفاً عريضاً مع أحزاب اليمين، أدى في النهاية إلى إسقاط حكومة «براك» عام: ٢٠٠١، وهو ما جعل المتدينين يحتفلون بـ«موت الثورة المدنية».

ولا تتوقف مظاهر الإكراه الديني على المجال القانوني، بل تتعداه إلى استخدام المتدينين سلاح المقاطعة، والضغوط الاقتصادية من أجل فرض تصورهم لطابع الدولة، فقد ألزم التيار الديني الشبكات التجارية المملوكة للعلمانيين بعدم فتح أبوابها أيام السبت، في كثير من المناطق في إسرائيل، باستخدام سلاح المقاطعة، حيث أصدرت المرجعيات الدينية تعليمات للمستهلكين المتدينين بمقاطعة كل شبكة تسوق تفتح أبوابها أيام السبت، أو تعرض لحوم الخنازير، وفي أحيان أخرى لم ينتظر أصحاب شبكات التسوق إصدار فتاوى الحاخامات، فحظروا على النساء العلمانيات دخول شبكات التسوق بأزيائهن القصيرة، واستعملوا موظفين مهمتهم الوحيدة توزيع أغطية وعباءات على كل سيدة تدخل المحل[١]، وأقرت المفكرة العلمانية «ياعيل باز ملميد» أن التجربة قد دلت على أن الحاخامات اليهود في إسرائيل هم القادرون على تنظيم أقسى وأشد مقاطعة اقتصادية بفعل الفتاوى التي يصدرونها، وتعرب «ملميد» عن شعورها بالاستياء لأن العلمانيين تنقصهم الدافعية لتنظيم مقاطعة مماثلة ضد شبكات التسوق التي تتصرف وفق تعليمات الحاخامات[٢].

وأجبر التيار الديني شركات الدعاية والإعلان على مواءمة إنتاجها مع محاذير الشريعة اليهودية عبر استخدام سلاح المقاطعة؛ فقد أصدرت المرجعيات الدينية تعليمات واضحة وصريحة للمجالس المحلية والبلديات والأحزاب والحركات السياسية

---

(١) بازملميد، ياعيل، إلى الأمام نحو بني براك، ترجمة عطا القميري، معاريف، ٧-٤-٢٠٠٨.
(٢) المرجع السابق.

والمنظمات الاجتماعية والشركات الخاصة للمتدينين بعدم التعامل مع أية شركة إعلان تعرض إعلانات تتضمن صوراً لنساء يرتدين لباساً غير محتشم، مما أثر بشكل واضح على ما تنتجه هذه الشركات، إلى درجة أن الوزير الإسرائيلي السابق يوسيف بيريتسكي، أحد المدافعين عن حقوق العلمانيين يصف تأثير الحاخامات بأنه لا يقل عن تأثير رجال الدين في إيران[١].

ويبدو الإكراه الديني في صورة سعي المؤسسات الدينية إلى تطبيق التفسيرات الأكثر تشدداً للأحكام الدينية، فقد منعت الحاخامية العسكرية الإسرائيلية إحدى المجندات المتدينات من تلاوة صلاة الجنازة على روح جدتها المتوفاة في كنيس القاعدة العسكرية التي تخدم فيها، لأنها امرأة، و«لأن صوتها يثير الغريزة الجنسية عند الرجال»[٢]، وبخلاف رغبة الجنود، قررت قيادة الجيش الإسرائيلي تشييد بركتي سباحة منفصلتين للضباط والضابطات في مدارس الضباط التابعة لشعبة الكليات في الجيش، في الوقت نفسه يجبر الجنود العلمانيون على الاستماع إلى الحاخامات المتطرفين، بينما يتم إعفاء الضباط والجنود المتدينين من حضور الحفلات الموسيقية التي ينظمها الجيش للجنود بسبب مشاركة نساء مطربات في أداء الأغاني[٣].

وفي كثير من الأحيان لم يلتزم العلمانيون الصمت، وتحركوا ضد مظاهر الإكراه الديني، فقد نظم العلمانيون في بلدة «برديس حنا» التي تقع وسط فلسطين المحتلة مظاهرات حاشدة ضد مشروع إقامة مدرسة دينية بالقرب من أحد الأحياء العلمانية،

---

(١) بيريتسكي، يوسيف، الخمينية في أفضل أوضاعها (خومينزم بميتافا)، يديعوت أحرنوت، ٢٤-٣-٢٠٠٧.

(٢) نير، يغآل، الحاخام العسكري لم يدع المجندة تصلي (هراب لو هتير لهحييلت لهتبليل)، معاريف، ٥-٧-٢٠١٠.

(٣) افتتاحية صحيفة «هارتس»، إكراه ديني في الجيش (كفيا دتيت بتساهل)، موقع الصحيفة، بتاريخ ٢٩-٣-٢٠٠٩، http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1074602.html

خشية أن يشكل هذا التطور دافعاً لانتقال عائلات متدينة للاستقرار في الحي، وتسعى بعد ذلك لفرض نمط حياتها على بقية السكان[1].

ويعبر العلمانيون عن خشيتهم من تداعيات تعاظم قوة المتدينين على تعاظم مظاهر الإكراه الديني، فالكثير من النخب العلمانية عبرت عن خوفها من أن ينجح التيار الديني في تحويل إسرائيل إلى دولة دينية بكل ما تعنيه الكلمة، دولة يتم فيها الفصل بين الرجال والنساء في الحافلات، وتتوسع في سن القوانين التي تكرس الرقابة على العلمانيين، دولة تشيد جهازاً تربوياً لا يظهر أدنى مستويات التسامح إزاء الآخر، وتتعاظم خشية العلمانيين من تحول المتدينين إلى أغلبية مطلقة[2].

وقد ارتفعت الأصوات داخل الأطر العلمانية الداعية لعدم تمويل الخدمات الدينية من أموال دافعي الضرائب العلمانيين، وتتساءل المفكرة العلمانية «غيل هار إيفين» عن مسوغات قبول المتدينين أن يتم تمويل الخدمات الدينية تحديداً من الأموال التي يدفعها «آكلو لحوم الخنازير والملحدون»[3].

العلمانيون في الخطاب الديني:

ووجد الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين صورته في الدعوات التي أطلقتها بعض المرجعيات الدينية الهامة لاستخدام العنف رداً على ممارسات العلمانيين، فعلى سبيل المثال درج العلمانيون على تسمية طلاب المدارس الدينية الذين يتم اعفاؤهم من الخدمة العسكرية وفي نفس الوقت يحصلون على ميزانيات كبيرة من الدولة بـ «الطفيليين»، وهذا ما أثار حفيظة الحاخام «عفوديا يوسيف» (زعيم حركة شاس)، ودعا لقتل كل

(١) شيلغ، يائير، المتدينون الجدد نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، مرجع سابق، ص٤٠٨.

(٢) فيشين، عنات، «مفترق الشريعة»، ترجمة عطا القيمري، صحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٩-١٠-٢٠١٠.

(٣) نير، يغآل، الحاخام العسكري لم يدع المجندة تصلي (هراب لو هتير لهحييلت لهتبليل)، معاريف، ٥-٧-٢٠١٠.

من يجرح طلاب المدارس الدينية، وجاء في أحد مواعظ «يوسيف» الدينية: «إن من يحمل أفكاراً نكراء عن شبان المدارس الدينية هو منحط ونذل يتوجب قتله»[١].

وقد عزا الحاخام «عفوديا يوسيف» سقوط عدد كبير من الجنود في المواجهات التي كانت تدور بين مقاتلي حزب الله والجيش الإسرائيلي إلى ما أسماه «مظاهر الفجور في المجتمع»[٢]، ويبدي المتدينون حيزاً ضئيلًا من التسامح إزاء أولئك الذين يأتون بأفعال تتنافى مع تعاليم التوراة بشكل فج، فقد تعرض المثليون جنسياً لاعتداءات متواصلة من قبل المتدينين، بلغت ذروتها في تفجير نادٍ لهم في «تل أبيب» في أيلول عام: ٢٠٠٩ مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم، وجرح ثمانية آخرين، وهناك من الأدبيات الدينية التي تحط من قيمة المثليين جنسياً، فعندما اقترح المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية مشروع قانون يجيز أن يتبنى زوجان مثليان جنسياً طفلاً لا ينتمي إليهما بيولوجياً، ثارت ثائرة المتدينين، وربط الحاخام «شلومو بن عيزري» الذي كان يشغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية بين ممارسة اللواط وبين حدوث الزلازل المدمرة، في حين قال زميله عضو الكنيست الحاخام «نسيم زئيفي» إنه يتوجب معالجة المثليين جنسياً كما تتم معالجة مرضى أنفلونز الطيور[٣].

وتسخر المرجعيات الدينية من النخب العلمانية المثقفة بشكل متواصل، وتحاول هذه المرجعيات تعميم رسالة واحدة واضحة جداً للمجتمع الإسرائيلي مفادها: أن الالتزام بتعاليم الدين أفضل بكثير من الاستغراق في التعلم الدنيوي؛ فقد قال الحاخام «إسحق بيرتس، أحد مؤسسي حركة «شاس» إن «امرأة واحدة تبارك الشموع في السبت تساوي أكثر من ألف أستاذ جامعة يقول لكم إن القرد أصلكم»[٤].

وتتحدث النخب العلمانية عن «الكابوس» الذي سيتجسد على أرض الواقع في

---

(١) بندر، إيلي، الحاخام يحرص (هراب مسيت)، معاريف، ٩-٧-٢٠٠٦.
(٢) لبيد، يوسيف، استفزاز غير مبرر (بروفوكاتسيا لو موتسديكت)، معاريف، ١٣-٦-٢٠٠٠.
(٣) أفيتال، جابي، استفزاز جاهل، ترجمة عطا القيمري، يديعوت أحرنوت، ٢٤-٢-٢٠٠٨.
(٤) افيتال، روني، يهينون فرويد (مشبيليم فرويد)، معاريف، ٩-٦-١٩٩٩.

حالة مواصلة التيار الديني تعاظمه، فالمفكر العلماني «شاؤول بن دافيد» يتحدث عن تحول إسرائيل إلى نسخة أخرى من دول العالم الثالث ذات الطابع الديني، مثل إيران وأفغانستان، لكنه يشدد على أنه لن تكون هناك فرصة أمام إسرائيل للبقاء في هذه الحالة[1].

ويرى الباحث في الشؤون الإسرائيلية «برهوم جرايسي» أن أحد الأسباب التي تدفع النخب الحاكمة لتوتير العلاقات مع المحيط العربي يتمثل في الرغبة في تقليص الاحتكاكات بين الجمهورين العلماني والديني، لإدراكها أن العدو الخارجي يوحد مكونات المجتمع الإسرائيلي، ويقلص من تداعيات حالة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين[2]، ويرى جرايسي أن صناع القرار في «تل أبيب» يدركون أنه بدون فزاعة الخطر الخارجي فإن إسرائيل تتجه نحو أزمة اجتماعية داخلية في العقدين القادمين بسبب حالة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، قد يكون لها مخاطر استراتيجية على الكيان الصهيوني.

من هنا فإن حالة عدم الثقة بين المعسكرين العلماني والمتدين في إسرائيل آخذة بالاتساع، والاستقطاب الحاصل بين المعسكرين يحمل في طياته بذور الانفجار الشامل، حيث إن العامل الوحيد الذي يحول دون استحالة هذا الاستقطاب إلى صراع عنيف هو وجود إسرائيل في حالة حرب وعداء مع العرب والفلسطينيين، حيث إن النخب الحاكمة في إسرائيل غالباً ما تسوق حالة الحرب كمسوغ «ديني ووطني» لعدم خروج حالة الاستقطاب بين العلمانيين والمتدينين عن حدودها الحالية، لكن إن كانت الدولة قد نجحت في منع الانفجار الشامل بين الطرفين، فإنها عجزت تماماً عن كبح الرغبة الكبيرة لديهما في الانفصال والانعزال عن بعضهما البعض، بشكل يشي بفشل استراتيجية «بوتقة الأنصار»، التي راهنت عليها الحركة الصهيونية في إيجاد نسيج مجتمع إسرائيلي، يتجاوز تأثير الاستقطاب بين الفرقاء في الساحة اليهودية.

---

(١) فيشين، عنات، مفترق الشريعة، ترجمة عطا القيمري، يديعوت أحرنوت، ٢٩-١٠-٢٠١٠

(٢) جرايسي، برهوم، (مقابلة عبر الهاتف، ٢١-٩-٢٠١١).

المبحث الرابع
الصهيونية الدينية ومستقبل النظام السياسي

تدعي إسرائيل أنها واحة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسبب طابع نظامها السياسي «الديموقراطي»، القائم على الانتقال السلمي للحكم، -وقد استند الغرب- -وتحديداً الولايات المتحدة- إلى هذا الادعاء في تبرير المعاملة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل مقارنة مع دول المنطقة، وإن كنا قد دللنا في الفصل الأول على أنه من المستحيل الجمع بين الطابع اليهودي لإسرائيل، وطابعها الديموقراطي، على اعتبار أن إسرائيل تميز بين مواطنيها على خلفية دينية، فإن من الأهمية بمكان دراسة تأثير تعاظم دور التيار الديني الصهيوني على النظام السياسي الإسرائيلي شكلاً ومضموناً، وتداعيات هذا التأثير على استقرار هذا النظام.

المطلب الأول
التيار الديني الصهيوني والديموقراطية

لا يُخفِي التيار الديني الصهيوني ومرجعياته الروحية العداء للديموقراطية، ورفضها كنهج وأسلوب، ويسعى في المقابل لبلورة نمط حكم بديل يستند إلى المصادر الدينية والشريعة اليهودية، ويعلن الحاخامات بشكل علني وصريح أن ما يلزمهم ويلزم المتدينين من أتباعهم تعاليم التوراة والتلمود، وليس أي مصدر من مصادر التشريع الوضعي، وقد عبر الحاخام «إلياكيم ليفانون» الحاخام الرئيس لمستوطنة «ألون موريه» في الضفة الغربية، وأحد أبرز قادة التيار الديني الصهيوني عن موقفه، وموقف زملائه الحاخامات، عندما اتخذ موقفاً معادياً من الديموقراطية، حيث اعتبر أن: «الديموقراطية تضر بالواقع وتقود إلى خيارات غير حقيقية، وبالتالي فإنه يحق للحاخامات والمرجعيات

الدينية اليهودية تجاوز حدود وأطر الديموقراطية، والالتزام فقط بالتوراة على اعتبار أنها تمثل الحقيقة المطلقة»[1]، ويرى «ليفانون» أنه يتوجب على الحاخامات أن يعبروا عن آرائهم بشكل واضح، وصريح حتى عندما تتناقض مع القيم الديموقراطية، من هنا فإنه يرى أنه يحق للحاخامات قول ما لا يمكن للساسة والقانونيين قوله، -وقد أعلن الحاخام وعضو الكنيست «موشيه جافني»- أحد قادة حزب «يهدوت هتوراة» الذي يمثل الحريدية الغربية في البرلمان- من على منبر الكنيست أن المتدينين لا يمكنهم أن يحترموا أي قرار للمحكمة الإسرائيلية العليا- التي تعتبر في نظر الإسرائيليين «حارس الديموقراطية - في حال تناقض مع رأي التوراة[2].

ويتضحُ من خلال طرح «ليفانون» وغيره من الحاخامات أنهم لا يقصدون التشديد على حقهم في التعبير عن الرأي، بل إنهم يعرضون مواقفهم على اعتبار أنها تمثل رأي التوراة بوصفها مصدر تشريعي ملزم للجمهور اليهودي، لذلك لم يتردد الحاخامات في الدعوة إلى رفض القرارات والتعليمات الصادرة عن النخب الحاكمة التي أفرزتها العملية الديموقراطية، فعلى سبيل المثال أصدر مجلس حاخامات المستوطنات في الضفة الغربية تعليماته لكل أتباع الصهيونية الدينية من الجنود والضباط بعدم الإسهام في

---

(١) نحشوني، كوبي، الحاخام ليفانون: الحاخام ملزم بالتوراة وليس بالديموقراطية، (هراب ليفانون: راب محوياف لتوراة لو لديموكراتيا ٩، موقع صحيفة «يديعوت أحرنوت» على شبكة الانترنت، ١٤-١٠-٢٠١٠،
http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-3969208,00.html

(٢) مرندا، أمنون، الحاخام جفني: لن نحترم أي قرار قضائي في حال تعارض مع رأي التوراة (هراب جفني: لو نحبيد بسكي دين هنوغديم داعت توراة)، موقع يديعوت أحرنوت على الشبكة،١٢-٦-٢٠١٠، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3906149,00.html
٢-ليئور، إسحاق، ديموقراطية لليهود فقط، هارتس، ٢٣-٢-٢٠٠٥.
٣- رفيد، باراك، خوف من عصيان في الجيش (باحد مي ميري بتسفا)، هارتس، ٥-٧-٢٠٠٦.

تنفيذ أي قرار يصدر عن الحكومة، ويتعلق بإزالة أو تفكيك البؤر الاستيطانية التي يقيمها المستوطنون وبدون الرجوع إلى الحكومة، وهو ما جعل المستوى السياسي ممثلاً في الحكومة المنتخبة يماطل في إصدار التعليمات إلى الجيش لتنفيذ قرارات المحكمة العليا المتعلقة بهدم وتفكيك المنشآت الاستيطانية خوفاً من وقوع صدام مع المستوطنين المتدينين، وبفعل تأثير المصادر الدينية، فإن عامة المتدينين وخاصة المستوطنين الذين يقطنون الأراضي العربية المحتلة عام: ١٩٦٧ يعتقدون أنه لا توجد هيئات سيادية قادرة على إصدار قرار بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ما دامت هذه الأراضي منحت من رب السماء، وحسب منطق أتباع التيار الديني الصهيوني، فإنه في حال اعتمدت إسرائيل على القيم الديموقراطية فإنها لا يمكن أن تمثل «الشعب اليهودي»، ومن هنا فإن الدعوات تتعالى داخل أوساط المتدينين وحلفائهم في اليمين بعدم تطبيق أي اتفاق تسوية مع الفلسطينيين والعرب بشأن مستقبل الأراضي العربية المحتلة قبل إجراء استفتاء عام على هذه الاتفاقات يشارك فيه اليهود فقط.

وحسب تقرير صادر عن منظمة «بيتسيلم» الإسرائيلية التي تعنى بتوثيق تجاوزات المستوطنين، فإن الحكومة والجيش لم يسعيا لتطبيق عشرات القرارات الصادرة عن المحكمة العليا خشية أن يؤدي رفض الضباط والجنود المتدينين العاملين في الجيش تنفيذ أوامر الحكومة إلى حدوث انشقاق في صفوف الجيش.

ومن الواضح أن الحكومة تحرص على عدم استفزاز المرجعيات الدينية خشية أن تصدر تعليمات للضباط والجنود برفض الخدمة في الجيش، مما يؤدي إلى تفكيك الكثير من الوحدات القتالية داخل المؤسسة العسكرية، في الوقت الذي تقلصت فيه الدافعية إلى التجند في الوحدات القتالية لدى العلمانيين؛ ويقول المنطق الذي يحكم المستوى السياسي في إسرائيل إنه على الرغم من الخطورة البالغة التي ينطوي عليها تجاهل قرارات المحكمة العليا بوصفها المؤسسة التي تحمي النظام الديموقراطي في إسرائيل،

فإنه يتوجب عدم القيام بأية خطوة من شأنها إحداث صدع داخل الجيش، سيما في الوقت الذي تتعرض فيه الدولة لمخاطر وجودية. وهذا ما يفسر قدرة المستوطنين على تحدي الحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى.

وإن كان يفترض أن تكون الحكومات المنتخبة صاحبة القول الفصل في تقرير السياسة العامة للدولة وتحديد وجهتها، إلا أن مرجعيات التيار الديني الصهيوني ترى عكس ذلك، وتصر على أنه ليس من حق الحكومة البت في مصير الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧ بوصفها «ملكاً للشعب اليهودي»، وتستند المرجعيات الدينية إلى الفتوى التي أصدرها الحاخام «أبراهام كوك» والتي تنص على أن «أي حكم سواءٌ أكان يهودياً أو أجنبياً ليس مخولاً بإخلاء أجزاء من أرض إسرائيل من اليهود»[١]، من هنا فقد أصدر الحاخام «مردخاي إلياهو» فتوى تحظر على المستوطنين الذين استولوا على المنازل الفلسطينية في قلب مدينة الخليل تركها وإخلاءها، بل يصرون على مقاومة قوات الشرطة الإسرائيلية التي تحاول اخلاءهم، تطبيقاً لقرار المحكمة العليا.

وإذا كانت قدرة البرلمان على سن قوانين -وفق ما يراه النواب كمصلحة للدولة- تعد أحد أهم ركائز النظام الديموقراطي، فإن التيار الديني الصهيوني لا يخفي تطلعه إلى جعل التوراة المصدر الوحيد للتشريع، حيث ترى مرجعيات هذا التيار أنه يتوجب أن تتم مواءمة القوانين التي تصدر عن الكنيست والمتعلقة بالمجالات المدنية والاجتماعية بحيث لا تتعارض مع تعاليم الشريعة اليهودية، وتدعو هذه المرجعيات إلى تجاوز القوانين الوضعية، على الرغم من أن قوانين الأحوال الشخصية لم تتم صياغتها وفق تعاليم التوراة فحسب، بل إن الدولة أوكلت إلى المرجعيات الدينية مهمة تطبيقها كذلك، ولم يتردد وزير القضاء الإسرائيلي الحالي «يعكوف نئمان»، وهو متدين ينتمي

---

(١) رخبلسكي، صوفي، عودة للعالم الطبيعي غير الفاسد وغير المتصلب، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٨-٩-٢٠٠٤.

إلى حزب «إسرائيل بيتنا» العلماني في الدعوة بشكل صريح إلى وجوب اعتماد المحاكم الإسرائيلية على التشريعات التوراتية في إصدار الأحكام، حيث يرى أن «التوراة توجد فيها كل الإجابات على كل القضايا التي تواجه الإنسان في الحياة»[1].

ويستدل مما يصدر عن أهم المرجعيات الدينية في التيار الديني الصهيوني على رفضها للقانون الوضعي واستخفافها به، ودعواتها الصريحة إلى عدم احترامه، ولعل الحاخام «عفوديا يوسيف» هو أبرز المرجعيات الدينية التي تدعو إلى الخروج على القانون عندما يتعارض مع أحكام التوراة، ففي إحدى المواعظ الدينية تساءل الحاخام عفوديا: «ما هو القانون؟ القانون هو الجحيم، فليذهب إلى الجحيم ذاك الذي يطيع القانون، هو وقانونه، إن القائمين على تطبيق القانون هم من غير المؤمنين الكفار الذين يستوردون القوانين من الأغيار»[2]، وتجدر الإشارة إلى أن «عفوديا يوسيف» يتزعم حركة تشارك في الائتلافات الحاكمة ولها أربع حقائب وزارية هامة في الحكومة.

وفي النظم الديموقراطية لا يوجد هناك هيئة أو مؤسسة معفاة من الرقابة العامة، ولا توجد أية مؤسسة فوق القانون، أما في إسرائيل فحتى بعض النخب العلمانية تؤيد مطالب التيار الديني الصهيوني بإعفاء المؤسسات الدينية من الرقابة القضائية، وتعكف المؤسسات والنخب حالياً على إعداد مسودة مقترحة للدستور (يطلق عليها «دستور بالتوافق») وقد ضمنتها بنداً أساسياً يخرج القضايا الدينية من قائمة القضايا التي يمكن للمحكمة العليا أن تبت فيها، وهذا يتناقض بشكل فج مع مبادئ الديموقراطية التي تمنح الجهاز القضائي الحق في البت في أية قضية، سيما وأن القائمين على المؤسسات الدينية في إسرائيل يتبنون النهج الأكثر تشدداً في تطبيق تعاليم الشريعة اليهودية.

(١) «وزير القضاء الإسرائيلي يدعو لتحويل إسرائيل إلى دولة متدينة»، موقع القرية نت، ١٨-١٢-٢٠٠٩، http://www.kufur-kassem.com/2010/?articles=topic&topic=48699

(٢) عفوديا يوسيف: القانون هو الجحيم، ترجمة عطا القيمري، يديعوت أحرنوت، ٢١-١٠-٢٠٠٣.

ومن نافلة القول أن الديموقراطية لا تعني فقط المؤسسات والدستور والقوانين، بل إنها -إلى جانب ذلك تمثل ثقافة سياسية يتم عبرها حل النزاعات بالطرق السلمية-، ويعتبر التوصل لتسويات قيمةً مركزِيةً فيها، وتدل كل المؤشرات على أن مشاركة التيار الديني الصهيوني في العملية السياسية الداخلية لم يسهم في بلورة مثل هذه الثقافة.

وكما تبين في الفصل الثاني، فإن مركبات التيار الديني الصهيوني تستغل الديموقراطية وتراكم القوة والتأثير بواسطتها، في الوقت الذي لا تمارسها بشكل من الأشكال، حيث إن الأحزاب والحركات الدينية لا تؤمن بوجود مؤسسات حزبية ديموقراطية، مثل الجمعيات التأسيسية، أو المكاتب السياسية، وغيرها من المؤسسات والهياكل التي تشرف في العادة على تحديد برامج الأحزاب، وتسهم في اختيار مرشحيها للبرلمان، فالمرجعيات الروحية هي التي تحدد البرامج السياسية للأحزاب، وهي التي تختار مرشحيها للبرلمان وللحكومة.

وتتصدى مرجعيات التيار الديني الصهيوني بشكل واضح وجلي لقيم الديموقراطية، سيما مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز على أساس الدين أو العنصر، ويرفض التيار الديني الصهيوني قواعد اللعبة الديمقراطية، ومبادئها الأساسية: المواطنة الكاملة لجميع السكان، والمساواة في الحقوق بين المواطنين، وحرية التعبير والتنظيم.

وترى المرجعيات الدينية أن ممارسة العملية السياسية في إسرائيل هي حق لليهود وحدهم، في حين يتوجب استثناء غيرهم حتى ولو كانوا يحملون الجنسية الإسرائيلية، وقد أفتى الحاخام «شلومو أفنير» (أحد أبرز مرجعيات التيار الديني الصهيوني في إسرائيل) بعدم جواز السماح للعرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية بالترشح لانتخابات الكنيست، بزعم أن التوراة تحظر السماح للعربي بأن يكون جزءاً من الكنيست الإسرائيلي، وجاء في الفتوى: «حسب حكم التوراة فإن غير اليهودي ليس

بإمكانه أن يكون عضواً في الكنيست، لأنه لا ينتمي لشعب إسرائيل»[1]، وأضاف «السماح لغير اليهود بالعضوية في الكنيست يمثل نوعاً من الإسفاف الذي لا يسمح به إلا أُناس لا يعون حقيقة ما جاءت به التوراة، هذه دولة يهودية، ولا يجوز لغير اليهود أن يتولوا المناصب القيادية فيها»، ويواصل «افنير» فتواه قائلاً «في الدولة اليهودية لا يجوز منح حقوق المواطنة إلا لليهود»، وقد تعاونت جميع الأحزاب العلمانية اليهودية، باستثناء حركة «ميريتس» اليسارية مع الأحزاب الدينية في محاولة تمرير قرار في لجنة الانتخابات المركزية يحظر مشاركة بعض الأحزاب العربية في الانتخابات، لكن المحكمة العليا رفضت هذا القرار وردته، وقد أصدر الحاخام «أفنير» فتوى قاطعة تدعو إلى عدم السماح بتمثيل فلسطينيي: ٤٨ في الكنيست الإسرائيلي على اعتبار أنهم «ألد أعداء إسرائيل».

وترفض المرجعيات الدينية للتيار الديني الصهيوني أن يتمتع غير اليهود من الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية بالحقوق الإنسانية، وقد دعا الحاخامات بشكل صريح وواضح إلى التمييز ضد العرب الذين يعتبرون بحكم القانون الإسرائيلي «مواطنين» متساوي الحقوق مع اليهود، فقد أفتى الحاخام «شاؤول جولشميت» الحاخام الأكبر لمدينة «كفار سابا» بعدم جواز أن يتبرع اليهودي بدمه لغير اليهودي، ورداً على استفسار أحد الأطباء اليهود المتدينين قال «جولشميت» إنه لا يتوجب بحال من الأحوال الموافقة على حصول الفلسطينيين الذين يعالجون في المستشفيات الإسرائيلية على الدم من اليهود على اعتبار أنه «لا يجوز المساواة بين الدم اليهودي وغير اليهودي بحال من الأحوال»[2]، وأفتى الحاخام «دوف ليئور» بعدم جواز تقديم الإسعاف الطبي لغير اليهود حتى ولو كان المصاب من حلفاء اليهود، وقد استند بعض الأطباء والممرضين

(١) غولدبيرغ، عاموس، هناك صدى أفضل للقومجية بالعبرية (بعبريت لئمنوت نشمعت يوتير طوف)، موقع يديعوت أحرنوت، ١٧-٢-٢٠٠٩،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3671428,00.html

(٢) النعامي، صالح، على خطى سدوم إسرائيل بين الدين والعسكرة والسياسة»، العين (الإمارات العربية)، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٠، ص١٨.

المتدينين في الجيش الإسرائيلي إلى هذه الفتوى ورفضوا إسعاف جنود دروز يخدمون في الجيش الإسرائيلي، بعد إصابتهم خلال المواجهات مع حزب الله في جنوب لبنان والمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، وأصدر ١٥ من كبار الحاخامات اليهود فتوى تدعو إلى عدم السماح بتشغيل العرب في إسرائيل على اعتبار أن تشغيلهم بات يمثل «خطراً وجودياً» على مستقبل الدولة، وجاء في الفتوى: «مرة تلو مرة يتبين بالدليل القاطع أن المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمناً دموياً كبيراً بسبب سماحه بالعمالة العربية الرخيصة، لقد تحولت هذه المشكلة إلى خطر يتهدد وجود الدولة والشعب اليهودي، حيث إنها تؤدي إلى سيطرة العرب على فرص العمل وإبعاد اليهود عن كل مكان»[١]، ويذكر أن الفلسطينيين يقومون بالأعمال التي يرفض اليهود القيام بها مثل: البناء، والزراعة، وجميع المهن التي تتطلب مجهوداً بدنياً.

وتدعو المرجعيات الدينية إلى حرمان غير اليهود من الحق في العمل والحصول على مهنة، حتى عندما يحملون الجنسية الإسرائيلية، فقد وقَّع عشرة حاخامات على فتوى تحظر السماح بتشغيل العرب، رداً على عمليات المقاومة، على اعتبار أنه لا يجوز السماح بتوفير فرص لمن يعمل على استهداف اليهود، وفي مؤتمر عقده عدد من المرجعيات الدينية اليهودية في مدينة الرملة التي يقطنها اليهود، والفلسطينيون تحت عنوان: «إسرائيل والشعوب - انعكاسات العلاقات بين الإسرائيليين والعرب في المدن المختلطة على الطابع اليهودي للدولة»، أصدر الحاخام «زلمان ملاميد» فتوى تحرّم إقامة العرب في البلاد وتدعو إلى منح المواطنة الإسرائيلية الفورية لكل يهود العالم، في حين أفتى الحاخام يعقوب أرييل بتحريم تشغيل العمال العرب في الزراعة والبناء، حيث جاء في فتواه: «إذا كانت مجموعة من العمال اليهود قادرة على بناء ثلاثين منزلا فيما تستطيع مجموعة مماثلة، وفي نفس المدة الزمنية بناء خمسين منزلا فيجب تفضيل العمل اليهودي»[٢].

(١) المرجع السابق، ص٢١.

(٢) عواوده، وديع، «فتاوى يهودية تحرم تشغيل العرب وتدعو لطردهم»، موقع الجزيرة نت، ٢-١٠-٢٠١٠،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2FEE0ADB-155A-4F39-AC19-086842914FF0.htm

وشدد حاخام مستوطنة «يتسهار» دودي دودكفيتش على «خطيئة» بناء المنازل اليهودية على يد عمال عرب لكونهم يدعمون «الإرهاب». وقال: «علينا المحافظة على أخلاقنا بتشغيل اليهود فقط، ولا يجوز تشغيل العرب على الإطلاق وهناك واجب إعالة اليهود، وفي حال وجود فارق كبير في التكاليف يجوز تشغيل غير اليهود بشرط ألا يكونوا من العرب لأنهم يسببون زهقاً للأرواح».

ويحرض الحاخامات بشكل صريح وواضح على تجاوز القانون، والقيام بجرائم وجنح جنائية، فقد أباح حاخام لطلابه سرقة محاصيل المزارعين الفلسطينيين، على اعتبار أنهم جزءٌ من «الأغيار الذين يجوز لليهود استباحة ممتلكاتهم»، وبالفعل فقد تم تطبيق فتوى الحاخام وقام تلامذته بنهب المحاصيل الزراعية للفلسطينيين، في حين أصدر الحاخام «دوف ليئور» فتوى تبيح للمستوطنين تسميم آبار الفلسطينيين ومواشيهم[1].

وهناك أساس للاعتقاد أن الممارسة الديموقراطية في إسرائيل ستتراجع بشكل واضح مع تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني، حيث إن عملية الدمقرطة تنشأ «نتيجة ازدياد نفوذ القوى الاجتماعية والسياسية التي تساند انفتاح ومرونة النظام السياسي، والمستعدة لخوض صراع ضد الواقع السلطوي القائم الذي يرفض مطالب هذه القوى»[2]، وما يحدث في إسرائيل هو العكس تماماً، حيث إن ما يتعاظم هو تأثير الأحزاب والحركات الدينية التي لا تساند انفتاح النظام السياسي وتقف عائقاً أمام مرونته، وهذا ما سيؤدي حتماً إلى مزيد من التراجع في عملية الدمقرطة.

وتعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني يعني بالضرورة تزايد مظاهر الدمج بين الدين

(١) النعامي، صالح، الفتاوى المسكوت عنها، موقع الصحافي والباحث صالح النعامي، ٦-٢-٢٠٠٤، http://naamy.net/view.php?id=229&dir

(٢) غرينبرغ، ليف، عن السلام والديموقراطية والاغتيال السياسي في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، عدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣، ص ١٨.

والدولة، وهذا يمس بالديموقراطية وقيمها، مع العلم أن الأحزاب اليهودية العلمانية لا تظهر أيضاً حماساً للفصل بين الدين والدولة على اعتبار أن الامتيازات الممنوحة لليهود تنال شرعيتها فقط من تعريف إسرائيل كدولة يهودية، أي أنه في غياب تعريف ديني للدولة، فإن ذلك يتطلب وجود تسويغ ديني لتبرير انفراد اليهود بالكثير من الامتيازات، التي لا يحظى بها غير اليهود الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

عوامل مضادة للدمقرطة:

لا خلاف على أن هناك العديد من العوامل التي ساعدت التيار الديني الصهيوني على ترويج خطابه المعادي للديموقراطية، فمعظم اليهود في إسرائيل جاءوا من بلدان تتحكم فيها أنظمة حكم شمولية، مثل دول أوروبا الشرقية، ودول المشرق العربي، كما أن التقاليد السياسية التي تحتكم إليها الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة هي تقاليد مشكلة من ناحية ديموقراطية. فعلى سبيل المثال، لقد نشأ معسكر اليسار الإسرائيلي، الذي يوصف بأنه المعسكر الليبرالي، على تقاليد جماعية تقدس مبدأ الأكثرية، وتقلل من شأن الحريات الفردية، التي تمثل نقطة الارتكاز في الديموقراطية الليبرالية، كما أن اليسار هو المسؤول عن رفع شعار «النخبوية»، الذي يقوم على أساس الإيمان بأن الطليعة المقاتلة، والرائدة هي صاحبة القول الفصل في إقرار كل شيء باسم الشعب، وكان ينقل عن «بن غوريون» قوله: «ليس المهم ماذا يريد الشعب، إنما المهم ما هو المطلوب للشعب»[1]، في حين أن تعاطي اليمين العلماني لا يختلف كثيراً عن نظرة التيار الديني، حيث إن اليمين يقدس القيم القومية ويعظم من شأن الدولة على كل ما سواها، ويعتبر أن الحريات الفردية ليست بالأمر المهم، وهو يكبر من شأن النظام والقوة والانضباط، والتراتبية،

(١) شلحت، أنطوان، إسرائيل ديموقراطية شكلية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣ ص ١٢

والعسكرية و «الوحدة»، ولا يكترث بقيم التسامح والتعددية[1]، في الوقت نفسه، فإن الديموقراطية ليست من صلب الممارسة السياسية اليهودية على مر التاريخ.

ومن المعروف أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام: ١٩٦٧ عزز الميول والتوجهات المناهضة للديموقراطية، فالرغبة في السيطرة على الأراضي العربية واستغلال خيراتها، وحرمان أصحاب الأرض الأصليين منها، كان يفرض بالضرورة تجاهل القيم الديموقراطية، فبسبب الاحتلال فإن غالبية اليهود في إسرائيل لا يرون في سيادة القانون وحريات الإنسان والديموقراطية قيماً أساسية، بل هي أشياء كمالية أو ترف يليق بدول أخرى، وهذا ما يفسر غياب توجيه انتقادات جادة لاستعمال أنظمة الدفاع لساعة الطوارئ التي تمكن جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلية «الشاباك» من التوسع في استخدام التعذيب الجسدي في التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين.

ولما كان التيار الديني الصهيوني أكثر التيارات السياسية دفاعاً عن تواصل الاحتلال، فإنه مسؤول بشكل مباشر عن المس بقيم الديموقراطية. وهناك علاقة وثيقة بين حالة الخوف وعدم اليقين والشعور بالتهديد الدائم التي تسود الجماهير الإسرائيلية جراء تواصل الصراع الذي يؤججه احتلال الأراضي العربية، وبين استعداد هذه الجماهير لقبول المس بقيم الديموقراطية وجوهرها، سيما حرية الصحافة وحرية العبادة، وحقوق الإنسان ودرجة المساواة في توزيع المداخيل، والتفرقة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على أساس عنصري[2]، وهناك علاقة بين تواصل الاحتلال وبين تبني الجمهور الإسرائيلي مواقف غير ديموقراطية، حيث إن: ٢٣٪ من الجمهور الإسرائيلي فقط يؤيد منح فلسطينيي: ٤٨ الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية لدولة إسرائيل، ويؤيد: ٣١٪ فقط مشاركة الأحزاب العربية في الائتلافات الحاكمة، ويؤيد:

---

(١). المرجع السابق.

(٢) بنزيمان، عوزي، الاحتلال يدمر الديموقراطية، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ١٨-٥-٢٠٠٣.

٥٧٪ تشجيع فلسطينيي: ٤٨ على الهجرة، في حين أكد ٥٦٪ من الجمهور أنهم يفضلون وجود زعماء أقوياء على قادة منتخبين ديموقراطياً، ويرى ٥٠٪ أنه في حالة التناقض بين المصلحة الأمنية، وبين الحفاظ على سلطة القانون فانه يجب تفضيل المصلحة الأمنية[١].

ويتوقع الباحث في الشؤون الإسرائيلية «وديع عواودة» أن يتعرض النظام السياسي الإسرائيلي إلى هزة كبيرة في حال تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني على هذا النحو، مشيراً إلى أن التيار الديني الصهيوني لا يؤمن ببساطة بحق الحكومات المنتخبة في إصدار أي قرار يتعارض مع قناعاته الدينية والأيدلوجية، مما سيؤدي إلى تهاوي هيبة الدولة[٢]، ويستدرك عواودة قائلاً إن الدولة هي التي تحرص على عدم اتخاذ قرارات هامة تثير غضب أتباع التيار الديني الصهيوني.

المطلب الثاني
المتدينون والاغتيالات السياسية والتوجهات الانفصالية

إن أحد مظاهر استقرار الأنظمة السياسية هو الانتقال السلس والسلمي للحكم من حزب إلى آخر استناداً إلى نتائج الانتخابات التشريعية التي تجرى بشكل دوري، أو التي يتم تبكيرها بناءً على تفاهمات بين القوى السياسية الفاعلة، وقد ظلت هذه الحال في إسرائيل منذ الإعلان عن هذا الكيان عام: ١٩٤٨، وحتى الرابع من تشرين ثان: ١٩٩٥، حيث تم اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الجنرال «إسحاق رابين»، على يد شاب ينتمي إلى التيار الديني الصهيوني، يدعى «يغآل عمير»، وقد أكدت النتائج التي خلصت إليها لجان التحقيق التي تشكلت للتحقيق في الحادث أن عمير عمد إلى اغتيال رابين متأثراً بالتحريض الذي مارسه عدد كبير من حاخامات الصهيونية الدينية، وقد

---

(١) المرجع السابق.

(٢) عواوده، وديع، (مقابلة عبر الهاتف)، ١٢-٩-٢٠١١.

أفاد «عمير» لدى التحقيق معه من قبل الشرطة والنيابة العامة في إسرائيل أنه اعتمد في تنفيذ عملية الاغتيال على مسوغات دينية قدمها له عدد كبير من الحاخامات، الذين اعتبروا أن «رابين» يستحق القتل حسب تعاليم الشريعة اليهودية، بعدما أبدى استعداده للتنازل عن جزء من الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، والتي اعتبرت في نظر المرجعيات الدينية اليهودية ملكاً «للشعب اليهودي لا يجوز لأية هيئة سياسية التنازل عنها حتى لو كانت منتخبة»[١].

وعلى الرغم من أن المتدينين حرصوا على استنفاذ الطاقة الكامنة في قوتهم السياسية في البرلمان، والحكومة، وتوظيف سلاح الفتوى الدينية وتغلغلهم في المؤسسة العسكرية من أجل تحقيق أهدافهم السياسية، إلا أن الاغتيال السياسي أصبح لديهم أداة مشروعة للحيلولة دون تمكين النخب السياسية من «التفريط في أرض إسرائيل».

وقد عزز توجه المرجعيات الدينية للدعوة لاغتيال القيادات السياسية التي تبدي استعداداً للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة -رغم أن هذه القيادات منتخبة- وجود حكمين شرعيين يهوديين أساسين، يتعلقان بهذه القضية بشكل غير مباشر، وقد تم الاعتماد عليهما في إصدار الفتاوى التي حثت على قتل «رابينط، وقد اعتمد منفذ عملية الاغتيال «يغآل عمير» على هذين الحكمين بشكل واضح وصريح، وقد تضمن التلمود «حكم المُطارِد» و «حكم المُبلِغ»، ويلزم الحكم الأول اليهود بالسعي في قتل أي يهودي أو إلحاق أذى عميق به يُعتقد أنه ينوي قتل يهودي آخر، وليس بالضرورة أن يُرى هذا اليهودي وهو يلاحق يهوداً آخرين لقتلهم، بل يكفي أن تفتي مرجعية دينية أو سلطة توراتية أن حكم «المُطارِد» ينطبق على هذا الشخص أو ذاك لكي يكون على اليهود لزاماً أن يسعوا لتطبيقه، أما «حكم المُخبِر» فيأمر كل يهودي بقتل أو إحداث أذى

---

(١) شارون، يغآل، دوافع القاتل، (همنيعيم شل هروتسيح)، يديعوت أحرنوت، ٢٣-٢-١٩٩٦.

عميق وبدون العودة للمرجعيات الدينية بأي يهودي أبلغ غير اليهود أو سلطات غير يهودية عن شؤون يهودية، أو أعطاهم ممتلكات يهودية[1].

ولقد رأت العديد من المرجعيات الدينية اليهودية قيام رابين بالتوقيع على اتفاقية «أوسلو» مع منظمة التحرير الفلسطينية بأنه يمثل استعداده للتنازل عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام: ١٩٦٧، وبالتالي فهو مستعد لتدمير المستوطنات اليهودية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فهو يسعى إلى قتل اليهود فينطبق عليه «حكم المُطارِد»، كما رأت هذه المرجعيات في العلاقة الوثيقة بين رابين وقيادة منظمة التحرير مؤشراً على أنه يدل الفلسطينيين على نقاط ضعف اليهود، وبالتالي ينطبق عليه «حكم المُخبِر»[2].

وعلى مدى عام قبل اغتيال رابين حرصت الكثير من الحاخامات على إقامة ما يعرف بـ «صلاة الديلاسمورا»، وهي صلاة يتم فيها «الابتهال إلى الخالق لإنزال اللعنة على شخص ما، حيث كان هؤلاء الحاخامات» يبتهلون «لإنزال اللعنة على رابين لـ «تفريطه بأرض إسرائيل»[3]، وحرص المتدينون أثناء المظاهرات الاحتجاجية التي نظمت قبل اغتيال رابين على رفع صور له، وهو يرتدي زي الشرطة النازية الألمانية «الأس أس»، وأحياناً عرضوا صورته وهو يعتمر الكوفية الفلسطينية في محاولة لنزع الشرعية عنه ولتسويغ المس به.

وعلى الرغم من الضجة الكبيرة التي تفجرت في أعقاب اغتيال رابين والدعوة إلى حساب النفس التي صدرت عن بعض النخب في التيار الديني الصهيوني، إلا أنه سرعان ما عادت المرجعيات الدينية للتنظير لاعتماد الاغتيال السياسي كآلية للتعامل

---

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٧٢.
(٢) هابر، إيتان، الغوغائية تعربد (هديموغوغيا مشتوليلت)، يديعوت أحرنوت، ٣-٨-١٩٩٧.
(٣) شارون، يغآل، دوافع القاتل، مرجع سابق.

مع النخب السياسية الحاكمة المنتخبة ديموقراطياً إذا أبدت استعدادها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

فقد أفتى الحاخام «شالوم دوف فولفا» رئيس ما يعرف بـ «لجنة حماية شعب وأرض إسرائيل» بوجوب إعدام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «ايهود أولمرت»، ونائبه «حاييم رامون» ووزيرة خارجيته «تسيفي ليفني» ووزير حربه «ايهود براك» لأنهم «فكروا بالتنازل عن أراضٍ» للفلسطينيين في إطار اتفاق للتسوية مع السلطة الفلسطينية، حيث قام «فولفا» بعرض فتواه على مؤتمر للحاخامات اليهود في مدينة «تل ابيب»[1]، وأضاف فولفا أنه يتوجب إعدام أولمرت ليس فقط لأن ذلك جزء من الشريعة اليهودية، بل لأن أي دولة قانون يتوجب أن تحاكم أولمرت ووزراءه الذين وصفهم بـ «النازيين».

وقد توسع جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية المعروف بـ «بالشاباك» والمسؤول عن توفير الحماية لرؤساء الوزراء، والوزراء، وكبار رجالات الدولة في توظيف طاقات هائلة من أجل تأمين حماية هؤلاء المسؤولين في أعقاب التحريض على قتلهم من قبل المرجعيات الدينية، في حين لم يتخذ أي إجراء قانوني ضد أي من المرجعيات الدينية التي ثبت تورطها في التحريض على قتل الساسة[2]، وقد نجح المتدينون في تحقيق أهدافهم من اغتيال رابين، إذ إن تحالف اليمين والأحزاب المتدينة عاد للحكم في أول انتخابات تشريعية نظمت بعد الاغتيال، علاوة على أن مسيرة التسوية السياسية للصراع توقفت بشكل شبه كامل في أعقاب الاغتيال، حيث إنه لم يطبق إلا جزء يسير من بنود اتفاقية

(١) النعامي، صالح، «ماذا لو أفتى مشايخنا بهذه الفتاوى»، موقع الصحافي والباحث صالح النعامي، ٣-٧-٢٠١٠، http://naamy.net/view.php?id = 610

(٢) كاسبيت، بن، نصف الدولة يحمي النصف الآخر، (حتسي مهميدنا شومير على هحتسي هأحير)، معاريف، ٢٤-٧-٢٠٠٩.

«أوسلو»، وهذا يدل على أن الاغتيال السياسي أدى عملياً إلى إحباط المشروع السياسي لحكومة «رابين» المنتخبة.

ولم يتوقف الأمر عند استهداف النخب السياسية الحاكمة، بل حاول عناصر التيار الديني الصهيوني تصفية النخب الفكرية اليسارية، التي تتبنى مواقف ترفض مواصلة الاستيطان، وتدعو إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة في حدود الرابع من حزيران عام: ١٩٦٧، وقد أصيب البرفسور «زئيف شترنهال»، وهو أكاديمي ومفكر يساري اشتهر بمقالاته المنددة بالاستيطان وبدعوته لإنصاف الفلسطينيين بجراح متوسطة عندما انفجرت عبوة ناسفة في سيارته بعد أن هم بمغادرة منزله في مدينة تل أبيب بتاريخ: ٧-٨-٢٠٠٩، وقد أعلنت منظمة متدينة مسؤوليتها عن محاولة اغتيال «شترنهال»، كما تلقى العشرات من المفكرين، والمثقفين، والفنانين الصهاينة تهديدات بالقتل من جماعات متدينة بسبب مواقفهم السياسية من الصراع مع الفلسطينيين.

ويتعرض كبار الموظفين والضباط الذين يقومون بدور في فرض القانون داخل المستوطنات لحملات مطاردة كبيرة من قبل المتدينين، وقد اضطر «دون فاسيت» الذي تولى إدارة عملية تنفيذ خطة «فك الارتباط» التي قامت إسرائيل بموجبها بإخلاء المستوطنات من قطاع غزة في أيلول عام: ٢٠٠٥، إلى ترك البلدة التي يقطن فيها، بعد أن تلقى تهديدات من قبل المتدينين بالنيل منه -على الرغم من أنه متدين- وتلقى النائب العسكري العام الجنرال أربيه مندلينيت تهديدات بالقتل لمجرد أنه أمر بفتح تحقيق في شبهات بارتكاب بعض الجنود جرائم خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، مع العلم أن جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية أجمعت على أن الخطوة التي أقدم عليها «مندلينيت» تهدف فقط إلى امتصاص غضب المجتمع الدولي في أعقاب صدور تقرير «غولدستون» الذي اتهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب خلال الحرب على غزة، بل إن العديد من المنظمات الحقوقية الإسرائيلية اتهمت «مندلينيت» المتدين والذي يقطن في إحدى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بأنه هو الذي منح المؤسسة الأمنية

المسوغات القانونية لارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين[١].

توجهات انفصالية:

وعلى الرغم من أن دوائر صنع القرار في إسرائيل ومؤسساتها السيادية لا تألو جهداً في مواءمة مواقفها بحيث تتفق مع المواقف المقبولة عند التيار الديني الصهيوني، إلا أن الكثير من مرجعيات التيار الديني الصهيوني، ونخبه الفكرية، والمثقفة ترى أنه يتوجب الذهاب بعيداً إلى حد الدعوة الصريحة والواضحة إلى الانفصال عن إسرائيل، وإقامة كيان سياسي مستقل يخضع لحكم التوراة، و «الشريعة اليهودية»، وقد عبر عن هذا الاتجاه بشكل واضح البرفسور «هيليل فايس» رئيس منظمة «أمناه»، وهي تجمع يضم مرجعيات دينية، وسياسية، وفكرية في التيار الديني الصهيوني، حيث قال إنه يتوجب إقامة دولة «يهودية مستقلة في الضفة الغربية تنفصل سياسياً وأمنياً واقتصادياً عن إسرائيل، ولكي يوضح ماهية هذه الدولة، قال «فايس»: «الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة (اسم عبري يطلق على الضفة الغربية المحتلة) يجب أن يعرف نفسه ككيان سياسي قائم على أرض إسرائيل أو كحكم ذاتي أو كدولة يهودية، ونحن نتوقع من إسرائيل أن تزودنا بكافة البنى التحتية الضرورية لإقامة الكيان اليهودي»[٢]، ويرى «فايس» أنه يتوجب على المستوطنين اليهود تشكيل برلمان خاص بهم ليشرف على تنظيم أنشطة الكيان الجديد ومن ضمنها: جباية الضرائب وخطط الاستيطان، وهو يدعو إلى الاستعداد للسكن في الخيام من أجل السيطرة على أكبر عدد من قمم الجبال ونزعها من أيدي الفلسطينيين.

وعدت المرجعيات الدينية التوقيع على معاهدات التسوية مع العالم العربي تخلياً عن

---

(١) بوحبوط، أمير، نهاية النفاق، (سوف هتسفيعوت) معاريف، ٧-٤-٢٠١٠.

(٢) ألطهان، يائير، برفسور فايس ضد رئيس الحكومة: ربما لم تكن في يهودياً (برفسور فايس نيجد روش همشلاه: أولاي معولام لو هييت يهودي)، موقع يديعوت أحرنوت على شبكة الانترنت، ١٥-١٠-٢٠١٠، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3984550,00.html

مبادئ اليهودية، يبرر الخروج على الدولة والتمرد عليها، بل وخوض حرب ضدها، وقد اعتبر الحاخام «يائير درايفوس» (عضو مجلس حاخامات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية) أن التوقيع على اتفاقات «أوسلو» يمثل «ردة روحية» من قبل القيادة الإسرائيلية، معتبراً أن التوقيع على هذه الاتفاقيات مثل «نهاية العصر الصهيوني اليهودي في التاريخ الإسرائيلي»[1]، ولم يتردد «درايفوس» في الدعوة إلى إقامة كيان سياسي يضم المستوطنات، وإلى الانفصال عن إسرائيل في حال تعاونت حكوماتها مع الجهود الدولية لإنهاء الصراع مع الفلسطينيين، عبر التوصل لتسوية تتضمن الانسحاب من جزء من الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، ولم يتوان الحاخام عن الدعوة لخوض حرب ضد إسرائيل ذاتها بسبب توقيعها على اتفاقية «أوسلو»، حيث قال[2]: «إن اليهود الذين يقودوننا إلى تلك الخطيئة لم يعودوا يستحقون أي حماية إلهية، علينا أن نحارب أولئك الذين عزلوا أنفسهم عن إسرائيل الحقيقية، لقد أعلنوا حرباً ضدنا، نحن الذين نحفظ كتاب الرب، إن قيادتنا (قيادة التيار الديني الصهيوني) ستسير في طريق الآلام قبل أن تدرك أن علينا مقاومة دولة إسرائيل، وليس فقط حكومتها الحالية».

وقد تبين من الناحية العملية أن المخاوف التي عبر (درايفوس) عنها بخصوص تداعيات اتفاقات «أوسلو» لم تتحقق؛ بل تكرس على أرض الواقع النقيض لها تماماً، حيث إن عدد الوحدات السكنية التي بنيت بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو قد زاد بنسبة ٦٠٪، في حين سمحت البيئة الأمنية التي سادت بعد «أوسلو» بزيادة بنسبة ٥٠٪ في عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس[3]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم استعداد نخب التيار الديني الصهيوني لمنح فرصة للجهود التي تبذل من أجل

---

(١) شرغاي، رنداف، حكم الحاخام (بسيكات هراب)، هارتس، ٣-٢-١٩٩٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هاس، عميرة، الأرقام تتحدث(همسباريم مدبريم)، هارتس، ٢٤-٥-٢٠٠٤.

إحراز التسوية في المنطقة من منطلق الأحكام المسبقة.

وقد شرعت بعض الجماعات المتطرفة التابعة للتيار الديني الصهيوني بالفعل في إقامة بعض المؤسسات التي في نظرها تشكل بديلاً عن المؤسسات الرسمية القائمة، وهذا ما يعكس التوجهات الانفصالية، وقد شكلت حركة «كاخ» المتطرفة التي تدعو إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم بالقوة تنظيماً إرهابياً أطلقت عليه «دوريات حفظ الأمن على الطرق»، والتي أعلن عن تشكيلها زعيم الحركة «باروخ مارزيل» بحجة أن الخطوة تأتي لتقليص إمكانية أن يقوم المقاومون الفلسطينيون بالمس بالمستوطنين أثناء تحركهم على شوارع الضفة الغربية في الطريق إلى مستوطناتهم، وفي الوقت نفسه فإن بعض التنظيمات الإرهابية اليهودية العاملة في الضفة الغربية والتابعة للتيار الديني الصهيوني قد أطلقت على نفسها أسماء تشي بالتوجهات الانفصالية، فقد عملت أواخر الثمانينيات وأواسط التسعينات منظمة أطلقت على نفسها «دولة يهودا»، وكانت تنادي بشكل واضح بإقامة دولة شريعة في الضفة الغربية تتخذ من التوراة والتلمود مصدراً وحيداً للتشريع فيها، وترفض بالمطلق الممارسة الديموقراطية والمؤسسات المنبثقة عنها[1].

وعلى الرغم من اتضاح التوجهات الانفصالية لدى قطاعات واسعة من التيار الديني الصهيوني إلا أن إمكانية تحول هذه التوجهات إلى تحرك عملي جدي صوب تحقيقها تبدو صعبة للغاية لأن المستوطنين من أتباع التيار الديني الصهيوني يعتمدون بشكل مطلق على دولة إسرائيل من ناحية أمنية واقتصادية، في الوقت نفسه، فإن التسامح الذي تبديه النخب الحاكمة في إسرائيل تجاه هذا التيار لا يمكن أن يصل إلى حد السماح له باتخاذ خطوات عملية جدية نحو تحقيق الانفصال عن الدولة، لأن هذا سيؤدي إلى انهيار هذا الكيان، لكن من ناحية ثانية فإن النخب الدينية والسياسية التي تقود التيار الديني

---

(١) كاسبيت، بن، دولة يهودا، (مدينات يهودا)، معاريف، ١٧-٥-١٩٩٦.

لا تحرك ساكناً ضد الخطاب الذي يعبر عن التوجهات الانفصالية، وذلك لأنها ترى أن هذا الخطاب يخدم مصالحها على اعتبار أنه يحمل رسالة حادة للحكومات المتعاقبة مفادها أن عليها إبداء أقصى درجات الحذر في مواقفها من حل الصراع مع العرب، سيما عند بحث مسألة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث إن الانسحاب منها سيكون مقترناً حتماً بردة فعل كبيرة من قبل التيار الديني الصهيوني، في الوقت نفسه، تدرك نخب التيار الديني الصهيوني ومرجعياته الدينية حاجة الدولة الماسة إلى القوة البشرية التي يوفرها هذا التيار في مجال الخدمة العسكرية في ظل تراجع مستويات الدافعية إليها في الوحدات المقاتلة في أوساط التيار العلماني، وبالتالي فإن الحديث عن الانفصال يثير الخوف لدى صناع القرار بشكل جدي، وعلاوة على ذلك فإن سلوك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وميلها الواضح والجلي إلى استرضاء التيار الديني الصهيوني والاتفاق معه لا يشجع على تحول التوجهات الانفصالية لدى بعض النخب في هذا التيار إلى توجه عام.

لكن من ناحية ثانية هناك عدة ظروف تجعل من التوجهات الانفصالية خطراً حقيقياً في المستقبل في حال تمكن أية حكومة إسرائيلية من حشد تأييد سياسي لتسوية سياسية للصراع تتضمن انسحاباً من أراضٍ عربية محتلة، فعلى سبيل المثال فإن انتقال أتباع التيار الديني الصهيوني للإقامة في بقعة جغرافية واحدة (وهي الضفة الغربية والقدس المحتلة) يمثل عاملاً مساعداً لتحويل التوجهات الانفصالية إلى واقع عملي في المستقبل، علاوة على أن تواصل نجاح أتباع التيار الديني في التسلل إلى المواقع القيادية في الجيش والأجهزة الأمنية ومؤسسات الحكم الإسرائيلية قد يسهل مهمة الانفصال في المستقبل.

يتضح من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل أن مظاهر تأثير التيار الديني على البيئة الإسرائيلية الداخلية كبير وحاسم، حيث إن هذا التيار من خلال مشاركته في

الحكومات المتعاقبة نجح في التأثير بشكل واضح على سلم الأولويات الوطني، وضمن ذلك تعزيز الطابع اليهودي الديني للدولة، وفق رؤيته الدينية، وقد وظفت الأحزاب والحركات التابعة للتيار الديني الصهيوني مشاركتها في الحكومات في مراكمة القوة والنفوذ من خلال استغلال سيطرتها على الوزارات الخدمية في تقديم المساعدات لجماهيرها، وهو ما أدى في المقابل إلى إرهاق الخزانة الإسرائيلية، وقد اقترن تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني على البيئة الداخلية ببروز دور الفتوى الدينية في صناعة القرار السياسي، علاوة على تأثيرها على توجهات المجتمع من الفلسطينيين والعرب، وتضمن ذلك إضفاء شرعية على النيل من الفلسطينيين والانتقام منهم، كما عبر عن ذلك سلوك مرجعيات هذا التيار خلال الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر عام: ٢٠٠٨، في الوقت نفسه، فقد باتت مظاهر الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين واضحة وجلية، وتنذر بتأجج الصراع بين المعسكرين، حيث تعززت هذه المظاهر بعوامل ديموغرافية وإثنية واجتماعية، ويستدل من خلال ما تقدم على أن تعاظم دور التيار الديني الصهيوني يؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي الإسرائيلي بسبب التوجهات المعادية للديموقراطية لهذا التيار الذي يجاهر برغبته في تحويل إسرائيل إلى دولة دينية بكل ما تعني الكلمة، تكون الكلمة الفصل فيها للمرجعيات الدينية وليس للمؤسسات الديموقراطية.

الفصل الخامس
صعود الصهيونية الدينية وتداعياته الإقليمية

☐ المبحث الأول: الصهيونية الدينية والعنف ضد الفلسطينيين.

☐ المبحث الثاني: الصهيونية الدينية والسيطرة على الأرض الفلسطينية.

☐ المبحث الثالث: الصهيونية الدينية والحروب.

☐ المبحث الرابع: التيار الديني الصهيوني والتوجهات الانعزالية.

□ مقدمة:

باحتلالها فلسطين وأجزء من الأراضي العربية، أشعلت إسرائيل صراعاً مع الأمة العربية، لم يقتصر تأثيره على العرب والإسرائيليين، بل طال الإقليم والعالم بأسره. فقد خاضت إسرائيل حروباً عدة في مواجهة العرب، وتصدت للثورة الفلسطينية، واستثمرت طاقات كبيرة في قمع الانتفاضات التي فجرها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أواخر عام: ١٩٨٧ وحتى الآن، ولما كان المستويان: السياسي والعسكري في إسرائيل هما المسؤولان عن بلورة السياسات في مواجهة الفلسطينيين والعرب؛ فإن هناك أهمية كبيرة لمعرفة أهمية تحول التيار الديني الصهيوني إلى عنصر مؤثر على دائرة صنع القرار في تل أبيب، وانعكاسات ذلك على السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والعرب، سواءً خلال حالة الحرب أو حالة السلم، وإن كان الشعب الفلسطيني في حالة صراع واحتكاك دائم مع الاحتلال نظراً إلى سيطرة الجيش الإسرائيلي على مناطق تواجد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، فإن هناك أهمية كبيرة

لمعرفة موقف التيار الديني الصهيوني من مسألة العنف تجاه الفلسطينيين، ودور هذا التيار ومرجعياته وأتباعه في تشريع هذا العنف وممارسته ، والتداعيات الناجمة عن ذلك، وفي الوقت نفسه فإن تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني يجعل من الأهمية بمكان تحديد موقفه من الدعوات التي تنطلق لتسوية الصراع مع العرب بالوسائل السلمية، ودور هذا التيار ومرجعياته في بلورة موقف الرأي العام الإسرائيلي من المشاريع التي تطرح لتسوية الصراع مع العرب؛ علاوة على الخطوات العملية التي يقوم بها التيار الديني الصهيوني لإحباط التسوية، سيما عبر السيطرة على الأرض الفلسطينية، وهناك أهمية خاصة لمعرفة موقف التيار الديني الصهيوني من مسألة الحروب، إذ إن نتائج الحروب تؤثر بشكل حاسم على الإقليم ومصيره.

ولما سعت الحركة الصهيونية لأن يقبل العالم العربي بإسرائيل ويضفي شرعية على وجودها من خلال تطبيع العلاقات بينها وبين الشعوب العربية، فإنه من الأهمية بمكان تحديد موقف التيار الديني الصهيوني من هذه المسألة، ورصد موقفه من الطابع الذي يجب أن تتخذه علاقات إسرائيل الخارجية.

وسنناقش في المبحث الأول: موقف التيار الديني الصهيوني من مسألة العنف ضد الفلسطينيين، ودوره في هذا العنف والآليات التي يتبعها في ذلك، وفي المبحث الثاني: سنناقش الدور الذي يقوم به التيار الديني الصهيوني في السيطرة على الأرض الفلسطينية، وحرصه على إرساء حقائق استيطانية على الأرض لقطع الطريق على أي إمكانية للتوصل لتسوية سياسية للصراع. وفي المبحث الثالث: سنتعرض لموقف التيار الديني الصهيوني من الحروب ضد العرب، وأنماط تأثير التيار الديني على سلوك الجيش الإسرائيلي خلال الحروب، وفي المبحث الرابع سنعرض للتوجهات الانعزالية للتيار الديني الصهيوني: جذورها ودوافعها ومظاهرها.

المبحث الأول
الصهيونية الدينية والعنف ضد الفلسطينيين

يكتسب موقف الصهيونية الدينية من مسألة العنف ضد الفلسطينيين أهمية كبيرة، ليس فقط بسبب تعاظم قوتها السياسية، وتبوؤ أتباعها المواقع القيادية في الجيش الإسرائيلي، بل أيضاً بسبب الدوافع التي تحرك أتباع هذا التيار لممارسة العنف، والتي تتمثل بشكل خاص في محاولة إجبار الفلسطينيين على التخلي عن وطنهم، والرحيل عنه، ولكي يتمكن هؤلاء من السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية، وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة موجة من الاعتداءات المنظمة التي قام بها أتباع التيار الديني الصهيوني ضد الفلسطينيين ومقدساتهم، مدفوعين بالتعبئة الدينية المستندة إلى مصادر التفكير الديني وفتاوى الحاخامات، وسنناقش في هذا المبحث المسوغات التي استند إليها التيار الديني الصهيوني لتشريع ممارسة العنف ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنظيمات اليهودية التي عنيت بممارسة العنف ضد الفلسطينيين، واستهداف مقدساتهم، علاوة على التركيز على أنماط تعاون الدولة في تشجيع الصهاينة على ممارسة العنف.

المطلب الأول
تشريع قتل الفلسطينيين

أضفت المصادر الدينية اليهودية شرعية على استهداف غير اليهود والمس بهم، وحث التلمود على قتل غير اليهود، ولم يجز معاقبة اليهودي الذي يقتل غير اليهود[1]، ويحتقر التلمود الأرواح غير اليهودية، حيث جاء فيه: «تتميز روح اليهودي بأنها جزء من الله، كما أن الابن جزء من والده، في حين أن الأرواح غير اليهودية شيطانية وشبيهة بأرواح الحيوانات»[2]، كما أن التلمود يلزم اليهودي بقتل كل من هو من نسل الشعوب السبعة التي كانت تقطن فلسطين، عندما أقام اليهود مملكتهم فيها قبل ألفي عام، ويشرع التلمود استباحة مال غير اليهودي، حيث جاء فيه: «إذا سرق أولاد نوح شيئاً ولو يسيراً فإنهم يستحقون الموت، أما اليهود فيحق لهم الاستيلاء على مال الوثنيين... ويحق لهم استباحة أجر الأجنبي الذي يعمل لديهم»[3]، وحسب التلمود، فإن «اليهودي معتبر عند الله أكثر من الملائكة، فإذا ضرب أمي يهودياً، كأنما ضرب العزة الإلهية»[4].

وقد استندت الفتاوى التي أصدرتها المرجعيات الدينية، وتحديداً منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن إلى هذا التراث الديني، حيث لعبت دوراً في تشريع المس من الفلسطينيين والعرب وقتلهم، ولعل من أهم الفتاوى في هذا المجال الكتاب الذي أصدره الحاخام «إسحاق شابيرا»، مدير المدرسة الدينية «يوسيف حاي» المقامة في مستوطنة «هار براخا»، شمال مدينة نابلس، والذي تضمن «تأصيلاً فقهياً» لتبرير قتل الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، ففي كتابه «شريعة الملك»،

---

(١) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) المرجع السابق، ١٣٩.

الذي أصدره في آب: ٢٠٠٩، يعرض «شابيرا» عشرات الأدلة من التوراة والتلمود وإرث الحاخامات القدماء، التي تبرر قتل أطفال الأقوام التي توجد في حالة عداء مع اليهود، ولقد سوغ شابير قتل أطفال غير اليهود إذا كان تواجدهم في مكان يسمح بالمس من اليهود، ويذهب بعيداً عندما يسوغ قتل أطفال قادة الأعداء من أجل التأثير على معنوياتهم، ويقول في موضع آخر: «ويجوز المس بأبناء أي قائد لمنعه من السلوك الشرير... وجدنا في الشريعة أن أطفال الأغيار يوجد ما يبرر قتلهم بسبب الخطر الذي سينشأ في المستقبل إذا نشأوا ليصبحوا اشراراً مثل آبائهم»[١]، وفي أحد فصول الكتاب المعنون بـ «متى يسمح بقتل الأغيار» يقول شابيرا: «اقتلوا كل من يشكل خطراً على إسرائيل، رجلاً كان أم طفلاً أم امرأة، فالأطفال يشكلون عقبة في طريق إنقاذ الجنود، وهم أيضا يعاونون الأعداء، مسموحٌ بقتلهم إذا سببوا ضرراً لإسرائيل»[٢]، ويرى «شابيرا» أنه يتوجب على اليهود أن يبادروا لقتل الأغيار حتى بدون أن يتلقوا أوامر من قيادتهم بذلك [٣]، ولا يفتي «شابيرا» بقتل غير اليهود فقط، بل يدعو- أيضاً - للمس من أولئك اليهود؛ الذين ينتقدون السلوك العنيف ضد الأغيار؛ حيث ورد في الكتاب: «ويتوجب تعقب ومطاردة من يضعف كلامه مملكتنا»[٤].

وقد وقع العشرات من الحاخامات وأعضاء الكنيست المتدينين على وثيقة اعتبروا فيها أنه من حق الحاخام «شابيرا» إصدار فتوى تبيح قتل غير اليهود، واعتبر الحاخام «شلومو أفنير» (الحاخام الأكبر لمستوطنة «بيت أيل») أن كتاب «دين الملك» يمثل «إبداعاً فقهياً وأكاديمياً»، في حين ادعى الحاخام «شلومو إلياهو» (الحاخام الأكبر

---

(١) إلدار، عكيفا، «حماس ليست وحدها»، ترجمة عطا القيمري، صحيفة هارتس، ١٧-١١-٢٠٠٩.
(٢) المرجع السابق.
(٣) رفيد، يغآل، شابيراً: يجوز قتل الأطفال (شابير موتار لهروغ يلديم)، معاريف ١٠-١١-٢٠٠٩.
(٤) المرجع السابق

لمدينة صفد) أن كتاب «شابيرا» يدخل في إطار حرية التعبير التي يفترض أن تضمنها الديموقراطية الإسرائيلية [1]، وقد ثارت ثائرة الحاخامات لأن الشرطة الإسرائيلية أوقفت شابيرا للتحقيق لعدة ساعات.

ومن الواضح أن «الأغيار» الذين يتحدث عنهم «شابيرا» هم الفلسطينيون، وخير دليل على ذلك أن مستوطنة «هاربراخا» التي يقيم فيها شابيرا هي إحدى أكثر المستوطنات التي يسجل المستوطنون فيها الاعتداءات على الفلسطينيين في مدينة نابلس والقرى المحيطة؛ بل إن طلاب المدرسة الدينية التي يديرها «شابيرا» في المستوطنة هم الأكثر عنفاً ضد الفلسطينيين من بين بقية المدارس الدينية في المنطقة، ولقد كانت الفتوى التي أصدرها شابيرا حلقة صغيرة في سلسلة طويلة من الفتاوى التي أصدرها كبار الحاخامات والمرجعيات الدينية اليهودية في العقدين الأخيرين، والتي توفر المسوغات الدينية للمس من المدنيين الفلسطينيين لكونهم فلسطينيين وعرباً ومسلمين فقط.

ومن الفتاوى التي تحث على القتل العشوائي، كانت تلك التي صدرت بتاريخ: ٦-٣-٢٠٠٨، ووقَّع عليها عدد من كبار الحاخامات اليهود الذين يشكلون ما يعرف بـ «رابطة حاخامات أرض إسرائيل»، برئاسة الحاخام «دوف ليئور»، التي أباحت للجيش الاسرائيلي قصف التجمعات السكانية الفلسطينية دون تمييز، والتي استند إليها عدد من الوزراء المتدينين في حكومة أولمرت السابقة لإبداء حماستهم إزاء تعمد المس من المدنيين الفلسطينيين أثناء الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، وجاء في هذه الفتوى أن: «الشريعة اليهودية تبيح قصف التجمعات السكانية المدنية الفلسطينية، والتوراة تجيز إطلاق قذائف على مصدر النيران حتى ولو كان

---

(١) نحشوني، كوبي، «الحاخام شابيرا اعتقل بسبب إبداع فهقي أكاديمي» (هراب شابير نعتسار بغلال يتسيرا هلختيت أكيدمايت»، النسخة العبرية لموقع يديعوت أحرنوت، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3925156,00.html

يتواجد فيه سكان مدنيون»[1]، ولم يفت الموقعين على الفتوى التأكيدُ على أنه لا يتوجب على الجيش تحذير المدنيين قبل عملية القصف، ولم يتورع وزير الداخلية الإسرائيلي الحاخام «إيلي يشاي» (الزعيم السياسي لحركة شاس الدينية) أن يستند إلى هذه الفتوى في الرد على الانتقادات التي أطلقها بعض الكتاب اليساريين الإسرائيليين بسبب العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة أواخر عام ٢٠٠٨.

وفي هذا السياق لا يمكن أيضاً إغفال الفتوى التي أصدرها الحاخام «إسرائيل روزين»، (مدير المعهد الديني «تسومت»)، وأحد أهم مرجعيات الإفتاء في إسرائيل، التي لا تبيح فقط المس بالرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، بل أيضاً تدعو إلى قتل «بهائمهم»، وتنص الفتوى على وجوب قتل الجميع حتى الأطفال الرضع[2]، وقام «روزين» بـ «التأصيل الفقهي» لفتواه عبر المقارنة بين الفلسطينيين الحاليين والعمالقة الذين كانوا يقطنون فلسطين عندما دخل يوشع بن نون أريحا عام: ١١٩٠ ق.م، حيث يدعي «روزين» أن الرب أنزل على يوشع بن نون حكماً يقضي بوجوب قتل العمالقة رجالاً ونساءً وأطفالاً رضعاً، وحتى البهائم، ولا يكتفي «روزين» بالقول إن الفلسطينيين هم «عمالقة هذا العصر»، وبالتالي يتوجب معاملتهم مثلما تمت معاملة العمالقة القدماء؛ بل إنه يقول إن: «كل من كانت كراهية اليهود تتقد في قلبه هو من العمالقة الذين يتوجب قتلهم»، وقد أيد هذه الفتوى عدد كبير من الحاخامات، كان على رأسهم الحاخام «مردخاي إلياهو»، (أحد أبرز مرجعيات الافتاء في العصر الحديث)، ونجله الحاخام «شموئيل إلياهو» (الحاخام الأكبر لمدينة «صفد»)، والحاخام

---

(١) كوهين، يغآل، الحاخامات يريدون رداً مناسباً (هربابنيم روتسيم تغوفا هوليمت)، معاريف، ٧-٣-٢٠٠٨.

(٢) شرقاي، نداف، «من المذنب وحتى الرضيع» (معولل عد يونك)، النسخة العبرية لموقع صحيفة هارتس، ٢٥-٧-٢٠٠٨، http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/968000.html

«دوف ليئور» (رئيس مجلس حاخامات مستوطنات الضفة)، ومعظم حاخامات المدن الإسرائيلية، والعشرات من الحاخامات الذين يديرون المدارس الدينية في الضفة الغربية، وأشار الحاخام «إلياهو» مثنياً إلى فتوى «روزين»، مستنداً إلى ما جاء في التلمود والذي تضمن الحكم الذي أجاز لليهود إبادة العمالقة؛ حيث يقتبس ما جاء في التلمود: «اقضوا على عملاق من البداية حتى النهاية، اقتلوهم وجردوهم من ممتلكاتهم، لا تأخذكم بهم رأفة، فليكن القتل متواصلاً، شخص يتبعه شخص، لا تتركوا طفلاً، لا تتركوا زرعاً أو شجراً، اقتلوا بهائمهم من الجمل حتى الحمار»[1].

وقد وصل الأمر بأن دعت الصهيونية الدينية إلى إقامة معسكرات إبادة للفلسطينيين على غرار تلك التي أقامها هتلر لليهود إبَّان الحرب العالمية الثانية، حيث اقتبست صحيفة «يديعوت أحرنوت» نصوصاً من المقال الرئيس في مجلة «كل الأسرة» الناطقة بلسان التيار الديني الصهيوني أن التوراة تبيح إقامة مثل هذه المعسكرات لأعداء إسرائيل[2]، وقد أفتى الحاخام «مانيس فريدمان» أحد مرجعيات الافتاء في حركة «حباد» الحريدية الغربية بأنه يجوز في حكم التوراة تدمير الأماكن المقدسة للعرب، وقتل: رجالهم ونسائهم وأطفالهم، وقال «فريدمان»، الذي يرأس معهد «بيت حنا» ومقره في ولاية «منسوتا» الأمريكية، وتعتبر فتاواه ذات صدى في إسرائيل: «عندما يتم تدمير المساجد على رؤوسهم؛ فإنهم سيتوقفون عن الاعتقاد بأن الرب إلى جانبهم، هذا أفضل رد أخلاقي، وهذا ما يتوجب القيام به حسب الشريعة اليهودية»[3].

---

(١) كوهين، يغآل، الحاخام مردخاي يساند الحاخام روزين (هراب مردخاي مجبي هراب روزين)»، معاريف، ٣-٨-٢٠٠٨.

(٢) ألوني، أودي، المرحلة القادمة بالنسبة للحاخامات: معسكرات إبادة (هشلاب هبا شل هربانيم: محنوت هشمدا)، موقع واي نت الإخباري، ١٤-١-٢٠١١،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4011912,00.html

(٣) الحاخام مانيس فريدمان: تدمير الأماكن المقدسة للعرب وقتل رجالهم ونسائهم وأطفالهم» (هراب مانيس فريدمان: لهروس هأتاريم هكودشيم لعربيهم ولهروغ جبريم ونشيم ويلديم)، النسخة العبرية لموقع صحيفة هارتس، ١٤-٧-٢٠٠٨.

وقد شجعت المرجعيات الدينية توظيف العلم والتقنيات المتقدمة في الحد من تزايد ثقل الفلسطينيين الديموغرافي، وقد استجاب بعض العلماء اليهود لدعوات الحاخامات؛ حيث وصل الأمر إلى حد أن بعض العلماء اليهود المتطرفين حاولوا تطوير فيروس يكون متخصصاً في مهاجمة وتدمير الحامض النووي الخاص بالفلسطينيين؛ حيث نقلت صحيفة «الصاندي تايمز» البريطانية عن مصادر إسرائيلية قولها إن العلماء تراجعوا عن محاولاتهم بعد أن أدركوا أن الفلسطينيين والكثير من اليهود في إسرائيل ينتمون إلى نفس العرق[1].

الحث على الانتقام:

وحثت بعض الفتاوى الشباب اليهودي على المبادرة بالانتقام من المدنيين الفلسطينيين بعد كل عملية تنفذها حركات المقاومة، وفي بتاريخ: ١٣-٦-٢٠٠٨، أصدر خمسة عشر حاخاماً، برئاسة الحاخام «يعكوف يوسيف»، فتوى صريحة تدعو للمس من المدنيين الفلسطينيين بعد كل عمل مقاوم يستهدف يهوداً؛ حيث أجازت الفتوى- أيضاً- تدمير ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، على اعتبار أن هذا السلوك يمثل عملاً «رادعاً يوضح للفلسطينيين الثمن الباهظ الذي تنطوي عليه محاولة المس من اليهود»[2]، وحسب هذه الفتوى فإنه ليس شرطاً أن يقوم الفلسطينيون بتنفيذ عمل مقاوم ضد اليهود حتى يتوجب القيام بعمليات انتقامية ضدهم، بل يكفي أن تكون هناك دلائل على وجود نية لديهم للقيام بهذا العمل[3].

---

(١) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٢) شرغاي، نداف، حاخامات: «على اليهود الانتقام من الأغيار» (عل يهوديم لنكوم بغوييم)، النسخة العبرية لموقع صحيفة هآرتس،
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/963585.htm

(٣) المرجع السابق.

وفي أعقاب صدور هذه الفتوى، التي تم طباعتها على ملصقات ضخمة وتعليقها في ميادين مدينة القدس والمستوطنات اليهودية، ارتفع عدد الاعتداءات التي ينفذها طلاب المدارس الدينية ضد الفلسطينيين تحديداً.

وفي السابع من أيلول عام: ٢٠٠٥ أصدرت مجموعة أخرى من الحاخامات فتوى ضمنتها رسالة موجهة الى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق «أرييل شارون»، حثته فيها على عدم التردد في النيل من المدنيين الفلسطينيين خلال المواجهات التي كانت مندلعة في الأراضي المحتلة، وجاء في الفتوى[١]: «نحن الموقعين أدناه، ندعو الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي إلى العمل حسب مبدأ، من يقوم لقتلك، سارع و اقتله، لا وجود في العالم لحرب يمكن فيها التمييز بشكل مطلق، بين المدنيين والجيش، لم يحدث ذلك في الحربين العالميتين، ولا في حرب الولايات المتحدة في العراق، وحرب روسيا في الشيشان، ولا في حروب إسرائيل ضد أعدائها، ففي الحرب قومية تحارب قومية، قومية تنتصر على قومية، والسؤال المطروح أمامنا هو هل نحارب العدو من خلال هجوم يُقتل خلاله مدنيون من صفوفه، أو نمتنع عن الحرب بسبب المدنيين فنخاطر بذلك بالمدنيين لدينا؟ الجواب على السؤال نجده ببساطة لدى الحاخام «عكيفا» (أحد مرجعيات الافتاء لليهود في العصور الغابرة) الذي قال: «حياتنا أولى».

وهناك من الحاخامات من لم يكتف بالتأصيل الفقهي للحث على الانتقام، بل تطرق إلى خطوات عملية يمكن أن تشملها عمليات الانتقام، فقد دعا حاخام مدينة صفد «شموئيل إلياهو» القوات الإسرائيلية إلى تنفيذ «انتقام مروّع» من العرب وإشباعهم ضربا، ونادى بإحياء «الوحدة ١٠١»، (إحدى الوحدات الخاصة التي كانت تعمل في لواء المظليين في الجيش الإسرائيلي، والتي كانت تتولى في سنوات الخمسينات

---

(١) النعامي، صالح، على خطى اسدوم إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد، مرجع سابق، ص١٢٣.

والستينات والسبعينات تنفيذ عمليات انتقام ضد الفلسطينيين والعرب)، وقد شكل هذه الوحدة رئيس الوزراء الأسبق «أرئيل شارون» عام: ١٩٥١ وقادها لتنفيذ مجزرتي: «قبية» و«نحالين» عام: ١٩٥٣، حيث قامت الوحدة بتدمير منازل القريتين على رؤوس ساكنيها، وقتل المئات من الفلسطينيين، وفي الفتوى التي نشرت في الدورية الدينية «أرض إسرائيل لنا» شدد الحاخام على أنه يجب على السلطات الإسرائيلية ضرب العرب لا لتلبية شهوة الانتقام بل لتقوية قوة ردعها، وإفهام العرب أن «الدم اليهودي أغلى من الذهب»[١].

وأكد «إلياهو» أن فتواه مؤسسة على مصادر الدين، وقال إن كلمة الانتقام ليست «فظة» في التوراة، موضحاً أن تحريمه يسري بين اليهود فقط لا بينهم وبين أقوام آخرين، وتساءل: إذا كان هذا العمل تقوم به أمريكا وروسيا ودول العالم الثالث فلماذا يحرمه اليسار الإسرائيلي؟[٢]، ويقترح رجل الدين البارز شنق أبناء فلسطيني نفذ عملية فدائية ضد مجموعة من المستوطنين في قلب القدس مطلع عام ٢٠٠٨، على شجرة بارتفاع ٥٠ متراً، ويضيف «يبدو أننا نسينا عمليات الانتقام التي نفذت رداً على عمليات الفدائيين، واليوم فقد الجيش قوة ردعه»[٣].

وتحمل الفتاوى في كثير من الأحيان طابعاً تحريضياً على قتل العرب من خلال التشديد على التفوق العرقي والديني لليهود على العرب، فلدى تأبينه عدداً من المستوطنين، الذين قتلوا في إحدى عمليات المقاومة في ربيع: ٢٠٠٨، أصدر الحاخام «مردخاي إلياهو»، (الحاخام الأكبر الأسبق لإسرائيل)، والذي كان يوصف بأنه

---

(١) عواوده، وديع، «فتاوى يهودية جديدة تبيح قتل العرب انتقاماً لعملية القدس»، موقع الجزيرة نت، ٢٩-٣-٢٠٠٨،
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId= 1087218

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق

المرجعية الدينية الأولى للتيار الديني القومي، فتوى تدعو إلى الانتقام من العرب رداً على العملية، وقد حرص «إلياهو» على التشديد على أن كل طالب في مدرسة دينية يهودية يساوى أكثر من ألف عربي[1].

ودعت مرجعيات دينية يهودية إلى لف جثث المجاهدين الفلسطينيين الذين يسقطون في المواجهات مع الاحتلال بجلود خنازير حتى لا يدخلوا الجنة، وأشارت هذه المرجعيات إلى أنه من المتوقع أن يؤدي هذا السلوك إلى ردع الفلسطينيين عن محاولة تنفيذ عمليات ضد الأهداف الصهيونية، مشيرة إلى أن الاحتلال البريطاني استخدم هذا الأسلوب في مواجهة المقاومة الإسلامية في ماليزيا، مما كان له بالغ الأثر في تراجع عمليات المقاومة[2].

المطلب الثاني
التنظيمات الإرهابية اليهودية

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي برز عدد من التنظيمات الإرهابية اليهودية التي عملت من أجل النيل من الفلسطينيين إما بدافع العمل على إجبارهم على ترك أراضيهم، أو بدافع الانتقام، والقاسم المشترك بين جميع هذه التنظيمات أن جميع عناصرها ينتمون إلى التيار الديني الصهيوني، وأغلبيتهم الساحقة تقطن في المستوطنات اليهودية المقاومة في الضفة الغربية والقدس، وتعمل بعض هذه التنظيمات بشكل سري، حتى تم اكتشاف أمرها من قبل السلطات وتفكيكها، ومنها من يعمل حاليا بشكل سري دون

(١) كوبي، نحشوني، «الحاخام إلياهو: ألف عربي لا يساوون طالب مدرسة دينية واحد، النسخة العبرية لموقع صحيفة يديعوت أحرنوت، ٣-٤-٢٠٠٨،

http//:www.ynet.co.il/articles,0,7340/L.3527380,00-html

(٢) باز، رؤفين، وصفة لمحاربة الانتحاريين (متكونت للحما بهمتأبديم)، معاريف، ٢-٩-٢٠٠٢

أن يكتشف، ولازال يواصل عملياته، وبعض التنظيمات اختار العمل العلني وتخصص في تنفيذ عمليات الانتقام رداً على قيام المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وتحديداً ضد المستوطنين.

وسنتعرض للتنظيمات الإرهابية اليهودية سواء تلك التي تعنى بالنيل من الفلسطينيين عبر تنفيذ عمليات إرهابية منظمة ضدهم، أو تلك التنظيمات التي تعنى باستهداف المقدسات الإسلامية، وتحديداً المسجد الأقصى.

التنظيم السري اليهودي:

يعد أخطر التنظيمات الإرهابية اليهودية التي تشكلت بهدف المس بالفلسطينيين وقياداتهم السياسية، حيث عمل التنظيم منذ عام: ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥، دون أن تتمكن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من الكشف عنه؛ حيث قام التنظيم بشكل خاص باستهداف رؤساء البلديات الفلسطينية المنتخبين في الضفة الغربية؛ حيث كان هؤلاء يشكلون القيادة الميدانية للفلسطينيين في ظل وجود القيادة الفلسطينية، ممثلة في منظمة التحرير خارج حدود فلسطين في ذلك الوقت. وقد عمد أعضاء التنظيم في شهر مارس من عام: ١٩٨١ إلى زرع عبوات ناسفة في السيارات الخاصة برؤساء بلديات مدن: نابلس والبيرة والخليل؛ حيث نجا رئيس بلدية الخليل خالد العسيلي بأعجوبة، بينما أصيب رئيس بلدية البيرة (كريم خلف) بجراح متوسطة، وأصيب رئيس بلدية نابلس (غسان الشكعة) بجراح بالغة؛ حيث أدى الانفجار إلى بتر أطرافه.

وفي يونيو من عام: ١٩٨٢ وأثناء خروج مئات الطلبة من جامعة الخليل، انفجرت عبوة ناسفة ضخمة زرعها أعضاء التنظيم في حاوية نفايات قريبة من بوابة الجامعة مما أدى إلى مقتل ثلاثة طلاب، وجرح عشرات آخرين، وخلال عام: ١٩٨٥ نجح أفراد التنظيم في تنفيذ عدد كبير من عمليات إطلاق النار التي أسفرت عن جرح العشرات

من الفلسطينيين، وقد عمد أعضاء التنظيم إلى تسميم عدد من خزانات مياه الشرب في عدد من المدارس الثانوية للبنات في أرجاء الضفة الغربية في فبراير من عام: ١٩٨٢ مما أدى إلى نقل المئات من الطالبات إلى المستشفيات بعد ظهور أعراض التسمم»[١]، وخطط أعضاء التنظيم لتدمير المسجد الأقصى؛ حيث اعتبر أعضاء التنظيم أن نجاحهم في تدمير «الأقصى» يمثل الهدف الأسمى لانطلاق التنظيم، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة ستسمح بإعادة بناء الهيكل الثالث على أنقاض الأقصى، وقد تم إحباط المخطط بالصدفة؛ حيث قام أعضاء التنظيم بإخفاء المتفجرات التي كان من المخطط أن تستخدم في تفخيخ الحرم، ومن ثم تفجيره في أحد الحقول الزراعية النائية في هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل من سوريا عام: ١٩٦٧، وقد عثر عليها صاحب الحقل قبل ساعة من الموعد المخطط لنقل المتفجرات إلى القدس، وأبلغ الشرطة بسرعة، التي خشيت أن يكون مقاومون فلسطينيون هم الذين قاموا بتخبئة المتفجرات، ونصبت كميناً في محيط الحقل، وعندما قدم ثلاثة من أعضاء التنظيم اليهودي لنقل المتفجرات، تم إلقاء القبض عليهم، حيث اعترفوا بمخططهم، وبما نفذوه من عمليات إرهابية، وكان جميع أعضاء التنظيم اليهودي السري من أتباع التيار الديني الصهيوني، الذين يقطنون في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحسب الاعترافات التي قدمها أعضاء التنظيم، فإنهم حصلوا على فتاوى تبيح لهم العمل من أجل قتل أكبر عدد من الفلسطينيين ومن أجل تدمير المسجد الأقصى من حاخامات يهود في إسرائيل، وفي الولايات المتحدة، ومع ذلك فلم تقم السلطات باعتقال أي من الحاخامات الذين أصدروا هذه الفتاوى[٢]، وعلى الرغم من خطورة الجرائم التي أدين بها أعضاء التنظيم

---

(١) جرائم التنظيم اليهودي (بشعي همختيرت هيهوديت)، معاريف، ٩-٧-١٩٨٥.

(٢) شاكيد، روني، فراغ في مواجهة الإرهاب اليهودي (فاكوم بي هعيموت عم هتيرور هيهودي)، يديعوت أحرنوت، ١٤-٥-٢٠٠٠.

السري اليهودي؛ إلا أن أقصى حكم صدر على أعضائه كان السجن لمدة عشر سنوات، حيث لم يمض الشخص الذي صدر بحقه الحكم أكثر من خمس سنوات بعد أن أصدر الرئيس الإسرائيلي الأسبق إسحاق هيرتزوغ عفواً عنه.

تنظيم «الأمن على الطرق»:

تشكل هذا التنظيم مطلع التسعينيات من القرن الماضي بشكل خاص من أتباع التيار الديني الصهيوني، الذين يقطنون في الجيوب الاستيطانية داخل مدينة الخليل وفي محيطها، بحجة الرد على عمليات المقاومة الفلسطينية، التي تستهدف قوافل المستوطنين، التي تتحرك على الطرق التي تخترق الضفة الغربية المحتلة، وفي البداية كان هذا التنظيم علنياً؛ حيث كان يعمل بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي على تأمين القوافل، ولكنه بعد ذلك انتقل لتنفيذ عمليات انتقام إرهابية ضد القرويين الفلسطينيين، وقد أسفرت عمليات الانتقام عن مقتل سبعة من الفلسطينيين، وجرح العشرات منهم في محيط مدينة الخليل، وعلى الرغم من أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كانت تعرف أعضاء التنظيم إلا أنها أفرجت عن كل الذين تم التحقيق معهم بشأن هذه الجرائم، بحجة عدم توفر أدلة دامغة تربطهم بها[1]، ولم تتوقف عمليات التنظيم إلا بعد أن خمدت شعلة الانتفاضة الأولى؛ ومن المفارقة أن «باروخ مارزيل» الذي تدور الشكوك حول تزعّمه لهذا التنظيم، يعمل حالياً مساعداً برلمانياً لعضو الكنيست المتطرف «ميخائيل بن آرييه».

«تنظيم بات عاين»:

انطلق مطلع عام ٢٠٠٠، وأطلق عليه هذا الاسم لأن معظم عناصره كانوا يقطنون في مستوطنة «بات عاين» التي تقع جنوب شرق القدس، ونجح التنظيم في فترة وجيزة

---

(١) هنغبي، موشيه، لا عدل في إسرائيل (أين تسيدك بيسرائيل)، معاريف، ١٤-٣-١٩٩٢.

في تنفيذ عدد كبير من العمليات الإرهابية، كان أخطرها تفخيخ مدرسة ابتدائية فلسطينية في بلدة «صور باهر» جنوب القدس بالمتفجرات، حيث قام التنظيم بتفجير أحد الفصول الدراسية، مما أدى إلى مقتل ثلاث طالبات فلسطينيات، وجرح عدد كبير، وقد نجت المئات من الطالبات بأعجوبة لأن بقية العبوات التي تم زرعها في بقية الفصول لم تنفجر[1]، وحاول أعضاء التنظيم التسبب في قتل عدد كبير من الفلسطينيين، حيث قاموا بتفخيخ حاويات النفايات في بلدتي «صور باهر» و «جبل المكبر»، وقد أدى اكتشاف أحد عمال النظافة في «صور باهر» العبوة التي زرعت في إحدى الحاويات إلى اكتشاف بقية العبوات، وقد ألقت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية القبض على عشرة من أعضاء التنظيم في مطلع عام: ٢٠٠٢، لكن لم يقدم للمحاكمة إلا ثلاثة فقط، حيث أخلي سبيل البقية بحجة عدم توفر أدلة تربطهم بالجرائم التي اقترفت، في حين أن أقصى عقوبة صدرت بحق الذين أدينوا بالجرائم لم تتجاوز العشرين عاماً، حيث صدر عفو من الرئيس الإسرائيلي السابق «موشيه كتساف» بحقهم؛ حيث تم تخفيض فترة الحكم إلى عشر سنوات، ومن المتوقع أن يطلق سراحهم عام ٢٠١٢.

تنظيم «كهانا حاي»:

تشكل هذا التنظيم عام: ٢٠٠٢ في أعقاب مقتل الحاخام «بنيامين كهانا»، نجل الحاخام «مئير كهانا» (مؤسس حركة «كاخ» المتطرفة التي تنادي بطرد الفلسطينيين)، وجاء تشكيل هذا التنظيم بدافع الانتقام لمقتل كهانا، وكان جميع أعضائه يقطنون في مستوطنة «تفوح» التي تقع جنوب مدينة نابلس، وسط الضفة الغربية، والتي جميع سكانها من أنصار كهانا، وشرع أعضاء التنظيم في شن اعتداءات على الأهالي

(١) هارئيل، عاموس، لقد تم منع كارثة في صور باهر (كاتتسروفا نمنعا بصور باهر)، هآرتس، ٤-٥-٢٠٠٠.

الفلسطينيين في القرى المجاورة، ومن ضمن ذلك إطلاق النار على القرى الفلسطينية، مما أدى إلى إصابة عدد كبير من الأهالي، لكن سرعان ما تفكك التنظيم دون أن تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات جدية ضده، حيث إن الجيش الإسرائيلي شن في أبريل: ٢٠٠٢ حملة «السور الواقي» التي تم خلالها إعادة احتلال جميع مدن الضفة الغربية، وقتل جيش الاحتلال خلالها مئات الفلسطينيين، وجرح الآلاف، بالإضافة إلى اعتقال آلاف النشطاء الفلسطينيين، ومن بين المعتقلين كان أفراد الخلية التي قتلت كهانا، لكن الاعتداءات التي نفذها عناصر «كهانا حاي» نجحت في ردع المزارعين الفلسطينيين عن التوجه إلى حقولهم ومزارعهم في محيط مستوطنة «تفوح».

تنظيم «فتية التلال»:

يعتبر هذا التنظيم الوحيد الذي تشكل بتوجيه حكومي وبتكليف رسمي علني، فقد مثل فشل قمة «واي بلانتيشن» التي عقدت بين الرئيس الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات» ورئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» عام: ١٩٩٨ برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلنتون»، التي هدفت إلى التوصل إلى حل شامل ونهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نقطة تحول فارقة نحو بروز دور هذا التنظيم، وقد توجه وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت «أرئيل شارون» (أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء) إلى المئات من الفتية والشبان في المستوطنات الذين استقبلوه في المطار لتحيته على موقفه «الرافض لتقديم تنازلات للفلسطينيين»، مطالباً إياهم بالسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، وقال لهم: «انقضوا على التلال، لا تتركوا تلة فارغة، المواجهة مع الفلسطينيين لا تحسمها المفاوضات، بل حقائق الأمر الواقع»، وبالفعل فقد استغل الشباب والفتية الدعوة الرسمية الصريحة، التي أطلقها «شارون»، وشرعوا في وضع أيدهم على عشرات التلال في الضفة الغربية، حيث إن كل ما يحتاجه هؤلاء الشباب

والفتية أن يقوموا بجلب منزل متحرك واحد، حيث يتولى الجيش تأمين مقومات البنى التحتية من ماء وكهرباء، بالإضافة إلى توفير حراسة دائمة لمجموعة الشباب التي استقرت في البيت المتحرك، وبمجرد السيطرة على أي تلة في أنحاء الضفة الغربية يصبح من المحظور على المزارعين الفلسطينيين الاقتراب من أراضيهم التي تتواجد فيها التلة، وبعد السيطرة على العشرات من التلال في الضفة الغربية شرع الشبان والفتية بالتعاون مع مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في ملء المساحة التي تفصل كل تلة عن أقرب مستوطنة يهودية بالمنازل المتحركة كوسيلة للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وقد أطلق على التجمعات الاستيطانية الجديدة «نقاط استيطانية»، وعلى الرغم من أن الحكومة تدعي أنها أقيمت بدون إذن منها، إلا أنها حرصت على توفير كل الخدمات لها[1]، ومنذ عام ٢٠٠٥ انتقل أعضاء «فتية التلال» إلى نمط آخر من الاعتداءات على الفلسطينيين، إذ إنهم أعلنوا عن اتباع استراتيجية أخرى في العدوان على الفلسطينيين، أسموها «جباية ثمن»، حيث أنهم باتوا يردون على أي عملية للمقاومة الفلسطينية، أو على أي جهد أمريكي لدفع عملية التسوية السياسية للصراع بشن هجمات على القرى الفلسطينية، عبر مهاجمة البيوت الفلسطينية في ساعات الليل

---

(١) يطلق على هذه النقاط بالعبرية «مأخازيم»، ومن المفارقة أن أرئيل شارون الذي دعا كوزير للخارجية في حكومة نتنياهو عام ٢٠٠٨ إلى إقامة هذه النقاط، أمر عندما تولى رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٣ لجنة برئاسة المحامية «تالي ساسون» بإعداد تقرير حول هذه النقاط التي يتم تعريفها كنقاط غير قانونية، لكي تتعامل الحكومة معها، وقد أشار تقرير «ساسون» إلى أن «فتية التلال» قد أقاموا ٢٣٠ نقطة استيطانية «غير قانونية» عبر السيطرة على أراضي الفلسطينيين الخاصة، وأوضح أنه لم يكن لـ «فتية التلال» أن ينجحوا في مشروعهم لولا التواطؤ الواضح والصريح من قبل قيادة الجيش في الضفة الغربية، ودوائر الحكومة، في المقابل دعا التقرير الحكومة إلى التحرك بسرعة لوقف الأنشطة غير القانونية والخطيرة التي يقدم عليها «فتية التلال»؛ لكن «شارون» تجاهل هذه الدعوة، انظر: إلدار، عكيفا، الباب الدوار (هديلت همستوفيفت)، هارتس، ٩-٥-٢٠١٠.
وإيال، روتي، تقرير منظمة بيتسيلم حول سياسة الحكومة المضللة (دوح بيتسيلم عل مدينيوت همشلاه همتوعيت)، معاريف، ٢٦-٨-٢٠٠٩.

المتأخرة وقبيل الفجر، وعندما يعلم الجيش بما أقدم عليه عناصر «فتية التلال» يأتي لتمكينهم من الانسحاب إلى مستوطناتهم، وقد شن فتية التلال عام: ٢٠٠٩ وحده أكثر من ١٠٠ اعتداء طال قرى فلسطينية في الضفة الغربية[١]، وهناك آلية عمل آخري يتبعها «فتية التلال» حيث يقومون بمهاجمة حقول الفلسطينيين، حيث يستخدمون جرافات ضخمة لاقتلاع أشجار الزيتون، وردم الآبار الارتوازية التي يعتمد عليها الفلسطينيون في الشرب وفي فلاحة أرضهم، وفي أحيان أخرى يهاجم «فتية التلال» الفلسطينيين، وهم يقومون بجني محصول الزيتون، وينهبونه بالقوة بعد الاعتداء على الأهالي.

ومن أشكال الاعتداءات التي يقوم بها «فتية التلال» إحراق مساجد الفلسطينيين، ففي الأعوام: ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ قام «فتية التلال» بإحراق عشرين مسجداً في أرجاء الضفة الغربية[٢].

ومن المعطيات ذات الدلالة، بشأن «فتية التلال»، أن الكثير منهم هم من اللقطاء الذين تتولى الجمعيات الاستيطانية تبنيهم، حيث يتم تثقيف هؤلاء على المفاهيم العنصرية، وقد تبين أن لهؤلاء اللقطاء تحديداً دوراً في تنفيذ جرائم القتل ضد الفلسطينيين؛ حيث قام ثلاثة من اللقطاء بقتل المواطن الفلسطيني «عبد المجيد تركي» من مدينة الخليل، حيث تناوب الثلاثة على ضربه بآلات حادة لمجرد أنه كان أول فلسطيني يصادفهم بالقرب من مستوطنة «بيت حجاي»، القريبة من مدينة الخليل[٣]،

(١) ليفنسون، حاييم، يتوجب معاملة آخرى مع فتية التلال (حيافيم لتبيل بتسورا أحيرت عم نوعر هجفعوت)، هآرتس، ٢-٨-٢٠١٠.

(٢) جاكو، إميل، إحراق المساجد يتواصل (ممشيخيم لستوت مسجاديم)، معاريف، ١٥-٤-٢٠١١.

(٣) وقد فسر شاؤول أكرا مدير المؤسسة التي كانت تؤوي الثلاثة في دفاعه عما أرتكبوه من جريمة، قائلاً «إنهم لم يريدوا قتله، وكل ما في الأمر أنهم كانوا يتدربون على القتل من ضربة واحدة، وهذا ما حدث».
انظر: شاروني، أبراهام، أرهاب معربد (تيرور مشتوليل)، يديعوت أحرنوت، ٩-٧-٢٠٠٨.

وتعتبر تربية اللقطاء نمط تربية وتنشئة سائد في المستوطنات، ومما لا شك أن اللقطاء الذين عاشوا الإحباطات النفسية وذاقوا ويلات العيش في الملاجئ الاجتماعية تكون لديهم دافعية كبيرة للتعامل بهذا الشكل الوحشي مع الفلسطينيين.

تنظيمات لم يتم تفكيكها:

إلى جانب التنظيمات اليهودية الإرهابية السرية والعلنية هناك عدد من التنظيمات لاتزال تعمل دون أن يتم تفكيكها، ويستدل على وجودها من خلال تنفيذ عدد كبير من الهجمات التي انتهى بعضها بالقتل أو التسبب في إصابات، والتي استهدفت الفلسطينيين في أرجاء الضفة الغربية والقدس دون أن يتم معرفة منفذي هذه الجرائم، وحسب معطيات جهاز «الشاباك» فإن هناك أكثر من ٥٧٠ اعتداء تم تنفيذها ضد الفلسطينيين في الفترة الفاصلة بين عامي: ١٩٩٤ و٢٠٠٨، ولم يتم تحديد الجهة المسؤولة عنها؛ حيث أسفرت هذه الاعتداءات عن مقتل ٣٠ فلسطينياً، حيث يقدر «الشاباك» أن تنظيمات إرهابية يهودية تقف وراء هذه الجرائم[1].

إرهاب بمبادرة فردية:

وإلى جانب النشاط الإرهابي الذي نفذته تنظيمات يهودية، فإن عدداً كبيراً من الفلسطينيين سقط قتيلاً وجريحاً في مجازر واعتداءات نفذها بشكل فردي أشخاص من أتباع التيار الديني الصهيوني، وسنعرض هنا لمجازر واعتداءات بادر إليها أشخاص من أتباع هذا التيار.

---

(١) شيفر، إيالا، جرائم بدون متهمين (معسي ريتسح بلي أشميم)، معاريف،١٨-٥-٢٠٠٩.

مجزرة المسجد الإبراهيمي في الخليل:

في الخامس والعشرين من شباط ١٩٩٤ م، الموافق الخامس عشر من رمضان ١٤١٤هـ، وبينما كان المئات من المصلين يؤدون صلاة الفجر في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، أقصى جنوب الضفة الغربية اقتحم باحة المسجد طبيب يهودي يدعى «باروخ جولدشتاين» يقطن مستوطنة «كريات أربع» وفتح النار على المصلين من بندقية رشاشة كانت في حوزته، بينما كان المصلون ركعاً، فقتل ٢٩ منهم، وجرح عشرات آخرين، قبل أن يتمكن المصلون من قتله، والسيرة الذاتية «لجولدشتاين» تصلح لأن تكون صورة، تظهر تأثير التعبئة الدينية التي يتلقاها أتباع التيار الديني الصهيوني في تحديد نمط سلوكهم تجاه الفلسطينيين، وتجاه كل من هو غير يهودي، «فجولدشتاين» ينتمي إلى حركة «حباد»، إحدى مركبات الحريدية الغربية، وقد هاجر من حي «بروكلين» في نيويورك إلى إسرائيل عام: ١٩٨١، وكان من أنصار حركة «كاخ»، واستقر بعد هجرته في مستوطنة «كريات أربع»، وهي واحدة من المستوطنات التي تضم أكثر قطاعات المستوطنين تطرفاً، وتجند جولدشتان في الجيش كطبيب عسكري، ورفض منذ البداية تقديم الإسعاف إلى الجنود الدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، بدعوى أن هناك « حكما فقهيا يحظر على اليهود إسعاف غير اليهود حسب فتاوى «الرمبام»[١]، وعلى الرغم من دعوة زملاء «جولدشتاين» إلى محاكمته لرفضه تنفيذ الأوامر العسكرية؛ إلا أن قيادة الجيش تجاهلت هذا الأمر تماماً، وعندما احتج المزيد من الضباط والجنود على سلوك «جولدشتاين»، تجندت عدد من المرجعيات الدينية، ومستويات سياسية للضغط على الجيش لعدم اتخاذ إجراء ضده، وكان على رأس المتواطئين رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الحرب الأسبق إسحاق رابين، الذين لم يحرك ساكناً[٢].

---

(١) أورن، أمير، لقد كان العنوان على الجدار (هكتوفيت هيتا عل هكير)، هآرتس، ٤-٣-١٩٩٤

(٢) المرجع السابق.

وقد رفض مجلس حاخامات المستوطنات في الضفة الغربية إدانة المجزرة، بل إنه بدلاً من ذلك أصدر بياناً أدان فيه الحكومة الإسرائيلية لأنها: «لم تعمل على حفظ أمن اليهود مما دفع «جولدشتاين» إلى القيام بما قام به»[1]، ويقول «ناحوم برينع» كبير المعلقين في صحيفة «يديعوت أحرنوت» إنه عندما سأل الحاخام «موشيه ليفنجر»، (أحد كبار الحاخامات في المنطقة)، إن كان يأسف لمقتل عرب في المجزرة، رد عليه «ليفنجر» بسخرية قائلاً: «إنني آسف على الذباب الذي يموت»[2]، ولقد أوعز المستوطنون إلى أبنائهم يوم تشييع جنازة «جولدشتاين» بارتداء قمصان كتب عليها: «أشفى الدكتور جولدشتاين آلام إسرائيل»، وأقيمت حفلات موسيقية على شرفه، وحتى رئيس الدولة العلماني «عيزر وايزمان» أعرب عن تعاطفه مع عائلة «جولدشتان»، في حين تحول قبره إلى مزار لليهود في إسرائيل والخارج، سيما من الولايات المتحدة[3]، وجاء في كلمة التأبين التي ألقاها الحاخام «إسرائيل أرئيلي»، أحد كبار الحاخامات عند دفن «جولدشتاين»: «منذ الآن وصاعداً الشهيد المقدس «باروخ جولدشتاين» شفيعنا في السماء، «جولدشتاين» لم يتصرف كفرد، لقد سمع صرخة أرض إسرائيل التي يسرقها المسلمون منا يوماً بعد يوم... لن يرث اليهود الأرض باتفاق سلام، بل بإراقة الدماء فقط»[4].

وقد منح الجيش الإسرائيلي مستوطنة «كريات أربع» إذناً بإقامة نصب تذكاري لـ «جولدشتاين»، والذي أصبح مزاراً لـ «الحجاج» اليهود من كل أرجاء العالم، في حين ألفت عدة كتب للتمجيد «بجولدشتيان» وفعلته، فقد ألف الحاخام إسحاق «جيزنبيرغ» كتاب «تبارك الرجل»، تضمن «مسوغات فقهية» تبيح ما أقدم عليه.

وقال «نيران بولاك»، أحد قادة حركة «كاخ»، لقد دفن «جولدشتاين» بدون غسل لأنه شهيد ومقدس ولم يدفن بكفن، بل بملابسه»، وحسب استطلاع للرأي العام فقد

---

(١) بارنيع، ناحوم، يؤيدون المجزرة (مجيبم هتيفخ)، يديعوت أحرنوت، ١٧-٢-١٩٩٤.
(٢) المرجع السابق
(٣) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٣٠.
(٤) المرجع السابق، ص١٣١

تبين أن حوالي ٥٠٪ من الإسرائيليين أصبحوا أكثر تعاطفاً مع المستوطنين بعد هذه المجزرة[١]، وقد اعتبر عدد من المفكرين الصهاينة أن ما قام به «جولدشتاين» يمثل إحدى الآليات التي يؤمن أتباع التيار الديني الصهيوني بأنها كفيلة بدفع الفلسطينيين إلى الفرار وترك الضفة الغربية والقدس لليهود، إلى درجة أن المفكر اليهودي «بروس تيدي» صرح أن أتباع الصهيونية الدينية يقفون على نفس الأرضية التي كان يقف عليها النازيون[٢].

مجزرة «عيون قارة»:

في صباح العشرين من مايو: ١٩٨٩، كان العشرات من العمال الفلسطينيين يتجمعون عند أحد مفترقات الطرق في مدينة «ريشون ليتسيون» التي أقيمت على أنقاض قرية «عيون قارة» الفلسطينية التي دمرت عام: ١٩٤٨، عندما فتح عليهم شاب من أتباع التيار الديني الصهيوني يدعى «عامي بوبر» النار من بندقية رشاشة، مما أدى إلى مقتل عشرة عمال وجرح ثلاثين آخرين، وعلى الرغم من أن محكمة إسرائيلية قد أصدرت حكماً بالسجن المؤبد على «بوبر»، إلا أنه سرعان ما تبين أنه يحظى بظروف سجن مخففة جداً، حيث إنه يمنح كل شهر إجازة تصل إلى أربعة أيام، وعام: ٢٠٠٩ أصيب بجراح متوسطة بينما قتلت زوجته وابنه في حادث طرق عندما كان في طريق عودته من مدينة «إيلات» الساحلية، حيث كان يقضي إجازة من السجن في هذه المدينة مع أفراد عائلته، مع العلم أنه تزوج أثناء سجنه، وعلى الرغم من بشاعة الجريمة التي ارتكبها إلا أنه قد تشكل لوبي من بعض أعضاء البرلمان للضغط على الرئيس الإسرائيلي لإصدار عفو عنه.

---

(١) كاتس، يوفال، من قاتل إلى صديق (مي روتسيح لتسديك)، يروشليم، ٤-٣-١٩٩٤.
(٢) تيدي، بروس، بين أوشفيتس والخليل (بين أوشفيتس فحيفرون)، دافار، ٤-٣-١٩٩٤.

الحركات اليهودية المنادية بتدمير المسجد الأقصى:

هناك عدد من الحركات، التي تنتمي إلى التيار الديني الصهيوني، وتطالب بتدمير المسجد الأقصى بزعم أنه قد أقيم على أنقاض الهيكل اليهودي، الذي دمر في عهد حكم البابليين لفلسطين قبل ألفي عام، وسنعرض لأهم هذه الحركات:

«أمناء جبل الهيكل»: حركة دينية يقودوها «جرشون سولمون»، وهو مظلي سابق، تدعو لتدمير المسجد الأقصى، ويحاول عناصر الحركة اقتحام المسجد بين الفينة والأخرى، حيث تحرص الحركة على تجنيد الكثير من اليهود عند القيام بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى أن زعيم الحركة يعلن دائماً أنه يحاول تجنيد الأموال اللازمة لتدمير الأقصى من خلال جمع التبرعات من اليهود في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وقد عكف «سولمون» على القول دائماً: إن الأماكن المقدسة للمسلمين تتواجد في مكة؛ وأنه لا يوجد لهم أي حق في القدس، مدعياً أن عدم ذكر القدس في القرآن دليل على ما يذهب إليه[1]، وقد عينت «أمناء جبل الهيكل» المهندس «جدعون حرليف» لإعداد خطة مفصلة لبناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى ، وأبدى «حرليف» حماسة للمهمة، حيث ادعى أن جذوره العائلية تعود إلى النبي داوود وأن داوود اشترى الأرض المقام عليها الأقصى بماله لتكون وقفاً لكل اليهود على مر الأجيال، وأن التوراة: «هي صك التابوت الذي يحفظ ملكية الأرض لليهود[2]».

معهد الهيكل: يرأس هذه المنظمة الحاخام «إسرائيل أرئيل»، وهو أحد أبرز حاخامات التيار الديني القومي، وتتخذ من البلدة القديمة في القدس مقراً لها، وتختص هذه المنظمة والحاخامات المنضوون تحتها في «التأصيل الفقهي» المطلوب لإضفاء

---

(١) شارون، يغآل، الجدل حول المسجد الأقصى يشتد (هبيكوح عل هار هبيت متحزيك)، معاريف، ٦-٦-٢٠٠٥.

(٢) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص٢١٩.

شرعية دينية على المحاولات التي يقوم بها اليهود للمس بالمسجد الأقصى، ولعب الحاخام «أرئيل» دوراً كبيراً في إحداث تغيير في التعاطي الفقهي مع قضية صلاة اليهود في المسجد الأقصى، فبعيد احتلال إسرائيل للقدس عام: ١٩٦٧، أصدرت الحاخامية الكبرى فتوى تحظر على اليهود الصلاة في المسجد الأقصى بزعم أن ترابه يحتوي على بقايا من جثث اليهود القدماء؛ وأنه لا يجوز - تبعاً لذلك - الصلاة فيه، إلا بعد أن يتم إقامة الهيكل اليهودي مرة أخرى، وقد حاول أرئيل إقناع عدد من زملائه من كبار الحاخامات ببلورة مسوغات أخرى تبيح صلاة اليهود في الأقصى، وباءت محاولاته بالفشل في البداية، لكن منذ مطلع عام: ٢٠٠٠ تعاظم عدد الحاخامات الذين أفتوا بجواز صلاة اليهود في الأقصى، حيث وقع أكثر من مائة من كبار الحاخامات على عريضة تبيح الصلاة فيه، وهو ما حدا بالكثير من اليهود الذين تسمح لهم السلطات الإسرائيلية بدخول الأقصى بالصلاة فيه، مع العلم أن مؤسسة الحاخامية الكبرى لازالت ترفض تغيير الفتوى الأصلية التي تحظر صلاة اليهود فيه[1].

«حاي فكيام»: تنبع خطورة هذه المنظمة من طبيعة الشخص الذي يرأسها، وهو «يهودا عتصيون» الذي كان أحد قادة التنظيم اليهودي الإرهابي السري المسؤول عن تنفيذ عدد من عمليات القتل ومحاولات الاغتيال التي استهدفت الفلسطينيين والشخصيات الاعتبارية منهم مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، علاوة على أن أعضاء هذا التنظيم قطعوا شوطاً كبيراً في التخطيط لتدمير المسجد الأقصى، وبعد أن أمضى «عتصيون» فترة محكوميته في السجن التي لم تتجاوز الأربع سنوات، تم الإفراج عنه، حيث أنشأ منظمة «حاي فكيام» ويعني هذا الاسم أن الهيكل «حي وموجود» وأنه يتوجب إعادة بنائه عبر تدمير المسجد الأقصى، حيث إن «عتصيون» ينظر إلى

---

(١) ضاهر، بلال، المجموعات الاستيطانية المتطرفة ليست هامشية، قضايا إسرائيلية، مجلد٨، عدد ٣١-٣٢، ٢٠٠٨، ص١٦٤.

أفكاره بشكل علني ومكشوف، حيث تحول إلى «نجم» في الكثير من البرامج الحوارية التي تقدمها قنوات التلفزة الإسرائيلية التي تتناول مستقبل القدس، مع العلم أن «عتصيون»، يقطن مستوطنة «إفرات» المقامة على أرض فلسطينية مصادرة شرق مدينة «بيت لحم»، جنوب القدس(١).

الحركة من أجل إقامة الهيكل: هي منظمة تضم حاخامات من مستوطنات الضفة الغربية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل بشكل خاص على تعزيز الوعي اليهودي بضرورة العمل على إعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، عادة ذلك أهم التكاليف الشرعية لكل يهودي، حيثما كان، وتنظم الحركة ندوات وتصدر مطبوعات وتوزع منشورات في أماكن تواجد اليهود لحثهم على ضرورة العمل على إعادة بناء الهيكل، وبخلاف التنظيمات الأخرى التي تقتصر عضويتها على المتدينين اليهود، فإن هذه المنظمة تحاول استقطاب يهود علمانيين، بالإضافة إلى شخصيات من اليمين المسيحي في الولايات المتحدة، حيث يتم الاعتماد عليهم في تجنيد الأموال اللازمة لتمويل أنشطة المنظمة، وتحرص هذه المنظمة كل عام على تنظيم مسيرة كبيرة يشارك فيها عشرات الآلاف من اليهود والمسيحيين ا»لأنجليكانيين» باتجاه الأقصى للمطالبة بإقامة الهيكل على أنقاضه(٢).

أنصار الهيكل: حركة أسسها البرفسور «هليل فايس» من مفكري التيار الديني الصهيوني، وقد استند إنشاء هذه الحركة إلى فكرة «دار الفتوى الصغيرة»، التي كانت قائمة في القرن الخامس الميلادي، وقد ضمت قيادة الحركة ثلاثة وعشرين من المؤسسين، الذين يلتقون بصورة سرية، وهي تشدد على ضرورة إيجاد بديل ديني لقيادة الدولة القائمة، وتطالب بتدمير المسجد الأقصى (٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٢) روزنير، شمؤيل، الحلف غير المقدس (هبريت هلو مكوداش)، معاريف، ٢٠-٥-٢٠٠٧.

(٣) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص٢١٧.

القيادة اليهودية: بخلاف التنظيمات السابقة، فإن هذا التنظيم هو تنظيم سياسي حزبي، حيث تعتبر القيادة اليهودية أحد المعسكرات الهامة في حزب الليكود الحاكم، ويرأسها «موشيه فايغلين»، وقد تمت الإشارة في الفصل الثالث بالتفصيل إلى أفكارها ومنطلقاتها.

بالإضافة إلى هذه التنظيمات، فإن هناك عدة تنظيمات أخرى أقل أهمية، وتضم: مجموعة «نساء من أجل الهيكل»، وهو تجمع يسعى للحصول على المجوهرات لوضعها في الهيكل عند إعادة بنائه على أنقاض المسجد الأقصى، و»منتدى القدس»، الذي يهتم بالسيطرة على أكبر عدد من البيوت الفلسطينية في البلدة القديمة من القدس لتمكين اليهود من الإحاطة بالمسجد الأقصى من كل جانب، و»دورية الكهنة»، وهي إطار يهتم بتأهيل سدنة الهيكل.

والقاسم المشترك بين جميع هذه التشكيلات اعتقادها أن تدمير المسجد الأقصى وإقامة الهيكل الثالث على أنقاضه يمثل متطلباً مسبقاً لخلاص اليهود، ونزول المسيح المخلص، من هنا فقد شرعت بعض النخب في الدعوة إلى تدمير الأقصى منذ عام: ١٩٧٤، كما أوضح ذلك رئيس المخابرات الداخلية الإسرائيلي الأسبق كارمي غيلون[١].

وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات والمجموعات لا تخفي مخططاتها لتدمير المسجد الأقصى، وعلى الرغم من إدراك إسرائيل الرسمية خطورة هذا الأمر وتداعياته الإقليمية والعالمية؛ حيث إنه في حكم المؤكد أنه سيواجه بردة فعل عربية وإسلامية كبيرة، إلا أن مستويات رسمية عليا لم تتوان في التعاون مع هذه التنظيمات، والتضامن معها، فقد حرص الرئيس الإسرائيلي الأسبق الجنرال «حاييم هيرتزوغ» على حضور الاحتفالات التي كانت تنظمها منظمة «حاي فكيام» لإحياء طقوس إعادة بناء الهيكل، بالإضافة إلى مشاركة وزير التعليم الأسبق «زبولون هامر» في هذه المراسيم[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص٢٢٣.

وإذا كانت هذه التنظيمات تعمل في العلن، فإن هناك تنظيمات صغيرة وخلايا سرية تعمل في الخفاء من أجل تدمير المسجد الأقصى، وهي أكثر خطورة، فعلى سبيل المثال اكتشفت المخابرات الإسرائيلية الداخلية «الشاباك» عام: ٢٠٠٣ تنظيماً يهودياً سرياً، خطط لتدمير المسجد الأقصى، بالإضافة إلى عشرات المساجد في الضفة الغربية؛ حيث خطط أعضاء هذا التنظيم لتفجير المساجد عبر تفخيخه بالمتفجرات، في حين حاولوا تجنيد طيار ليقوم بقصف المسجد الأقصى من الجو أثناء صلاة الجمعة، وذلك لقتل أكبر عدد ممكن من المصلين[١]، ومن الواضح أن تخطيط أتباع التيار الديني الصهيوني لتدمير المسجد الأقصى يكتسب زخماً بسبب الدعوات التي يطلقها الساسة العلمانيون، التي تؤكد على حتمية بقاء سيطرة إسرائيل على المسجد الأقصى.

ويستهجن الكاتب اليساري الإسرائيلي «عكيفا» «إلدار» مجازفة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود براك، الذي كان يرأس حزب العمل اليساري، بإفشال جهود الإدارة الأمريكية التي بذلت في مؤتمر «كامب ديفيد»؛ الذي عقد في نهاية عام: ١٩٩٩، للتوصل لحل نهائي للصراع مع الفلسطينيين عندما رفض بشدة كل الأفكار التي تقوم على أساس تخلي إسرائيل عن السيطرة على المسجد الأقصى، وتساءل قائلاً: «إن كان هذا ما يصدر عن زعيم علماني، فكيف يمكن للمرء أن يتصور ردة فعل القادة المتدينين»[٢]، في حين أن حزب «إسرائيل بيتنا»؛ الذي يتزعمه وزير الخارجية «أفيغدور ليبرمان» يدعو صراحة إلى فرض «السيادة اليهودية» على الحرم القدسي الشريف.

ومن بين الآليات التي تتبعها الجماعات اليهودية المتطرفة للمس بالأقصى السعي للسيطرة على عقارات فلسطينية تتاخم أو تقع في محيط المسجد الأقصى؛ حيث تقوم هذه

(١) كاسبيت، بن، المؤامرة التي لم تنجح (همزيما شلو تسلحا)، معاريف، ١١-٨-٢٠٠٣.
(٢) إلدار، عكيفا، مؤتمر كامب ديفيد، الرواية الأخرى (فيعدات كامب ديفيد هنراتيف هأحير)، هآرتس، ١٣-٢-٢٠٠٢.

الجماعات بالسماح لسلطة الآثار الإسرائيلية باستخدام هذه العقارات للقيام بحفريات أسفل المسجد الأقصى بحثاً عن آثارٍ مزعومة تربط اليهود بالمكان، مما يؤدي إلى المساس بأساسات المسجد الأقصى، وهو ما دفع الكثير من القائمين على المقدسات الإسلامية في القدس إلى التحذير من انهيار المسجد الأقصى بسبب هذه الحفريات، وقد حذر العقيد «حين ليفين» مسؤول منطقة القدس في قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي من إمكانية انهيار المصلى المرواني، أحد المرافق المقدسة الهامة في المسجد الأقصى، مشيراً إلى أن وقوع «هذه الكارثة أصبح مسألة وقت، وكم سيكون عدد القتلى والجرحى»[1].

المطلب الثالث
الإرهاب اليهودي والبيئة الداخلية:

هناك العديد من العوامل التي أسهمت في بروز التنظيمات الإرهابية مطلع ثمانينيات القرن الماضي، حيث إن هذه الفترة شهدت احتدام الجدل داخل إسرائيل حول مصير الأراضي المحتلة، سيما بعد التوقيع على اتفاقية «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، والتي انسحبت إسرائيل بموجبها من صحراء سيناء، في نفس الوقت فإن مطلع الثمانينيات شكل بداية التحول في توجه أتباع التيار الديني الصهيوني للانضمام إلى الوحدات القتالية للجيش، الأمر الذي يعني انتقال المزيد من أتباع التيار الديني الصهيوني لساحة المواجهة مع أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تعززت بواعث الانتقام لدى أتباع هذا التيار مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية نهاية عام: ١٩٨٧ والتي شكلت أكبر هبة جماهيرية فلسطينية ضد الاحتلال منذ ثورة عام: ١٩٣٦، مع العلم أن هذه الانتفاضة تواصلت حوالي سبع سنوات، وأدى حرص المقاومة الفلسطينية على استهداف المستوطنين الذين يمثلون الوجه المباشر للاحتلال

---

(١) ألون، أهوفا، إنذار ساخن (هترعا حما) صحيفة يروشليم، ٣-١٢-٢٠١٠.

إلى توفير المسوغات لزيادة الدافعية لتشكيل التنظيمات الإرهابية اليهودية، سيما خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر عام: ٢٠٠٠، وهي الانتفاضة التي قتل فيها أكثر من ألف مستوطن وجندي للاحتلال وجرح الآلاف.

سلوك مؤسسات الدولة:

توجد علاقة وثيقة بين تشكيل التنظيمات الإرهابية اليهودية وبين مظاهر تقاعس مؤسسات الدولة وتخليها عن دورها كدولة احتلال في الدفاع عن الفلسطينيين، كطرف وقع تحت عبء الاحتلال. ولعل الشهادة التي يقدمها «بنحاس فالنشتاين» الذي شغل منصب رئيس مجلس مستوطنات الضفة الغربية لأكثر من خمسة عشر عاماً، ذات مغزى بشكل خاص، يروي «فالنشتاين» وهو من قادة التيار الديني الصهيوني، أنه زار الجنرال بنيامين بن إليعاز قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية في مكتبه، في نفس اليوم الذي قام به أعضاء التنظيم السري اليهودي بتنفيذ عمليات التفجير ضد رؤساء البلديات الفلسطينية، حيث وجد عليه مظاهر الارتياح الكبير واستقبله بالقبلات مهنئاً باستهداف رؤساء البلديات، لكنه أعرب عن خيبة أمله لأن التفجيرات أصابت الأجزاء السفلية من أجسام المستهدفين ولم تؤد إلى قتلهم[١]، فإذا كان هذا هو السلوك الذي صدر عن الشخص الذي يفترض أن يتولى من ناحية رسمية مهمة توفير الأمن للفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكمه ومسؤوليته المباشرة، فلم يكن من المستهجن أن يترعرع الإرهاب اليهودي، ومن المؤشرات ذات الدلالة على سلوك الكيان الصهيوني تجاه التنظيمات الإرهابية اليهودية حقيقة أنه حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي لم تشتمل المخابرات الداخلية الإسرائيلية «الشاباك»، التي

(١) كروبي، شالوم، فانشتيان يكشف الوجه الآخر لبن اليعازر (فانشتاين خوسيف هبرتسوف هأحير لبن إليعازر)، يديعوت أحرنوت، ٤-٥-٢٠١٠.

تتولى مهمة حفظ الأمن الداخلي، على أية دائرة تتولى معالجة الإرهاب اليهودي، في الوقت الذي كانت تخصص معظم موارد الجهاز لمواجهة المقاومة الفلسطينية، وقد تم تشكيل دائرة صغيرة في «الشاباك»، ذات موارد محدودة لمواجهة الإرهاب اليهودي، فقط عندما شرعت تنظيماته في استهداف نخب سياسية، ونشطاء من اليسار الصهيوني، وتختلف قواعد سلوك «الشاباك» في التعامل مع الإرهابيين اليهود بشكل جذري عن قواعد التعامل مع المقاومين الفلسطينيين، ويقر رئيس جهاز «الشاباك» السابق «آفي ديختر» بأن القانون الإسرائيلي يمنح «الشاباك» هامش مناورة لانهائي في التعاطي مع رجال المقاومة الفلسطينية، على صعيد عمليات الاعتقال والتحقيق باستخدام التعذيب الجسدي والنفسي والحرمان من الالتقاء بمحامٍ، في حين يتمتع المعتقلون اليهود بحقوق كبيرة على رأسها الحق في الصمت خلال التحقيق، بحيث يحق للمعتقل عدم الرد على أسئلة محققيه[1].

ويتضح من المعطيات الإسرائيلية بما لا يدع مجالاً للشك أن التنظيمات الإرهابية عملت في بيئة مثالية بالنسبة لها، وقد كشف تقرير صادر عن منظمة «يوجد قانون»، الإسرائيلية التي تعنى بمراقبة ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية، أن ١٠٪ فقط من الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية إلى الشرطة الإسرائيلية حول قيام المستوطنين اليهود بالاعتداء عليهم والتي تنتهي بتقديم لوائح اتهام ضد هؤلاء المستوطنين؛ في حين أن ٩٠٪ من هذه الشكاوى، يتم إغلاق ملفاتها دون تقديم لوائح اتهام[2]، وفي مقابل التسامح مع المستوطنين؛ فإن المحاكم الإسرائيلية تتشدد في معالجة التهم الموجهة ضد الفلسطينيين؛ حيث إن ٧٠٪ من الفلسطينيين الذين

---

(١) كاسبيت، بن، بين نعيم ونوعم (بين نعيم لنوعم)، معاريف، ٦-٥-٢٠٠٥.

(٢) النعامي، صالح، على خطى سدوم- إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد، مرجع سابق، ص١٥٨.

تنظر المحاكم الإسرائيلية في تهم ضدهم يتم إدانتهم، ولا تستمر المداولات التي تجرى في هذه المحاكم حول تمديد توقيت الفلسطينيين أكثر من ست دقائق[1]، وجاء في التقرير «أن تعاطي الشرطة وأجهزة القضاء الإسرائيلية مع الشكاوى التي يرفعها الفلسطينيون حول أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضدهم يتميز بالإهمال وعدم المبالاة، وانعدام المهنية».

ويؤكد الجنرال «يوفال بزاك»، (رئيس قسم «تطوير نظريات القتال» في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي)؛ والذي سبق له أن تولى قيادة قوات الاحتلال في شمال الضفة أن غض الجيش الإسرائيلي الطرف عن ممارسات المستوطنين على مدى عشرات السنين من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، جعلهم يظنون أنهم فوق القانون، مصرحاً أن القانون السائد في الضفة الغربية هو قانون الغاب[2]، وينحي «بزاك» باللائمة على «العلاقة غير الطبيعية السائدة بينهم وبين الجيش»، مشدداً على أن الجيش لا يتعامل مع المستوطنين كجهة مسؤولة عن فرض القانون، بل إن العلاقة بين الجانبين تقوم على «صداقة حميمة»، ويرى أن هذا قد حال بين الجيش وأداء دوره الطبيعي في إحباط الاعتداءات التي ينظمها المستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ حيث عكف الجيش الإسرائيلي على التستر على هذه الجرائم والتهاون مع مرتكبيها[3].

وتورد صحيفة «هارتس» شهادة ذات دلالة لأحد أتباع التيار الديني الصهيوني؛ الذين خضعوا للتحقيق لدى «الشاباك»، بعد أن دارت شبهات حول دوره في التخطيط للهجوم على مساجد في أرجاء الضفة الغربية؛ حيث قال بعد الإفراج عنه وبعد أن

(١) دروكمان، يرون، ٧٠٪ من الفلسطينيين يدانون في المحاكم العسكرية (٧٠٪ مي هفلسطينيم مورشاعيم بتي هدين هتسفئيم)، موقع واي نت الإخباري، ٦-١-٢٠٠٨،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3489577,00.html

(٢) النعامي، صالح، خطى سدوم- إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٧٠.

أمضى أسبوعين في التحقيق للصحافيين إنه تعرض للتعذيب الشديد، وعندما استفسره الصحافيون عن وسائل التعذيب التي مورست ضده، رد قائلاً: «لقد أجبروني على مطالعة صحيفة هارتس الليبرالية»[1].

ولا يمكن هنا تجاهل الدور الذي يلعبه القضاء الإسرائيلي في مساعدة أتباع التيار الديني الصهيوني على ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين، فقد أمرت محكمة إسرائيلية بإطلاق سراح المستوطن «زئيف روده» الذي أطلق النار وأصاب عدداً من الفلسطينيين في الخليل في أكتوبر: ٢٠٠٨، بعد سجنه لمدة أسبوع؛ حيث تبين أن هذا السلوك الذي أقدمت عليه رئيسة المحكمة القاضية «مالكا أفيف» جاء بسبب تعاطفها مع المستوطن، كونها أيضاً تقطن في إحدى مستوطنات الضفة الغربية[2].

وفي الوقت الذي يحظى فيه أتباع التيار الديني الصهيوني بهذا النوع من المعاملة المتساهلة، فإن الفلسطينيين، في المقابل، يتعرضون للتعذيب الوحشي أثناء التحقيق معهم لدرجة أن الكثيرين منهم أصيبوا بالشلل، في حين لا يتوانى المحققون عن الاعتداء عليهم جنسيا[3]، ويعترف نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال «إفرايم سنيه» أن الذي شجع أنصار التيار الديني الصهيوني على النيل من الفلسطينيين بهذا الشكل الوحشي هو أن القوانين التي تطبق في إسرائيل لا يتم تطبيقها في المناطق المحتلة، حيث يترك للمستوطنين القيام بكل مظاهر العربدة و«السلوك الجبروتي»[4].

---

(١) ليفنسون، حاييم، كيف يحققون مع نشطاء اليمين المتطرف (أيخ حوكريم بعلي هيمين هكيتسوني)، هآرتس،١٢-٩-٢٠٠٦.

(٢) إلدار، عكيفا، فرض القانون- معالجة ودية، ترجمة عطا القيمري، هآرتس، ١١-١٢-٢٠٠٨.

(٣) حسون، نير، اللجنة ضد التعذيب: فلسطينيون تعرضوا لاعتداء جنسي والشلل في التحقيقات، ترجمة عطا القيمري، هآرتس، ٣١-٥-٢٠٠٧.

(٤) بنفنستي، ميرون، الجيش تحول إلى ذراع للمستوطنين، ترجمة عطا القيمري، هآرتس، ١٩-١-٢٠٠٧.

ويرى المفكر الإسرائيلي «بي ميخائيل» أن سلوك الجيش الإسرائيلي المهادن مع أعضاء التيار الديني الصهيوني شجعهم على ارتكاب العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين بدون أي تردد، محذراً من أن هذا السلوك كان سهماً مرتداً إلى نحر إسرائيل نفسها؛ لأنه شجع الفلسطينيين على تشديد مقاومتهم للاحتلال[1]، ويرسم الباحث الإسرائيلي (بوعز أكون) صورة قاتمة لمظاهر تغاضي المؤسسات الإسرائيلية عن إرهاب أتباع التيار الديني الصهيوني، حيث يقول: «المستوطنون يعتدون على الفلسطينيين في المناطق المحتلة بلا رحمة، والدولة تدعمهم بطرق مباشرة وغير مباشرة، وقد آن الأوان لإنهاء هذا الابرتايد وهذه العبودية»[2].

وسماح الجيش والمؤسسات الإسرائيلية للمستوطنين بفعل ما يريدونه ضد الفلسطينيين قد أدى في الواقع إلى إرساء دعائم دولة أخرى لأتباع التيار الديني الصهيوني في الضفة الغربية تحكمها قيود غير تلك التي تحتكم إليها إسرائيل؛ حيث يجوز في هذه الدولة ظلم الفلسطينيين.

ويرى «وديع عواوده» الصحافي والباحث في الشؤون الإسرائيلية أن هناك علاقة وثيقة بين تنامي العنف المنظم ضد الفلسطينيين وبين تعاظم الدور الذي بات يلعبه التيار الديني الصهيوني، ويشير «عواوده» إلى أن المشروع الاستيطاني الذي حرص التيار الديني الصهيوني على إقامته في الضفة الغربية مثل بيئة مواتية لتوالد التنظيمات الإرهابية اليهودية؛ حيث لعب التجانس الفكري والديني الذي يسود داخل المستوطنات اليهودية دوراً أساساً في التعبئة ضد الفلسطينيين؛ حيث شكلت المستوطنات معازل يمثل فيها الحاخامات السلطة الدينية والأخلاقية الأسمى بالنسبة للشباب اليهودي

---

(١) ميخائيل، بي، صباح وصباح يوم واحد، ترجمة عطا القيمري، يديعوت أحرنوت، ٨-١٠-٢٠٠٢.

(٢) أكون، بوعز، ماذا ننتظر (ما متسبيم)، يديعوت أحرنوت، ١٤-٨-٢٠٠٨.

المتدين[1]، ويوضح عواوده أن هناك تنافساً بين أتباع التيار الديني الصهيوني في محاولة تطبيق الفتاوى التي يصدرها الحاخامات.

الرأي العام الإسرائيلي والإرهاب اليهودي:

تدل نتائج استطلاعات الرأي العام التي تجرى في إسرائيل بشكل متواتر على أن الشارع الإسرائيلي يبدي تفهماً إزاء قيام أعضاء التنظيمات اليهودية بإيذاء المواطنين الفلسطينيين، فحسب استطلاع للرأي العام تبين أن« ٥٠٪ من اليهود يتفهمون المستوطنين الذين يقتلون الفلسطينيين حتى لو كانوا أطفالاً[2]، وفي استطلاع آخر يتبين أن: ٦٤٪ من اليهود يعتقدون بوجوب استخدام قوة أكبر ضد الفلسطينيين، في حين يرى: ٧٠٪ منهم أن سياسة الاغتيالات ضد نشطاء المقاومة الفلسطينية هي السياسة « الأخلاقية الأمثل « لمواجهة المقاومة[3].

واللافت أنه في معظم مباريات كرة القدم التي تنظم بين فرق يهودية وعربية في إسرائيل يحرص مشجعو الفرق اليهودية على ترديد شعار «الموت للعرب»، إلى درجة أن المعلق الرياضي الإسرائيلي المعروف حنان كريستال يعتبر هذا الشعار «لازمة» تحرص جماهير مشجعي الفرق اليهودية على ترديدها في أية مباراة كرة قدم، حيث يقارن كريستال بين هذا الشعار والشعارات التي كان يطلقها النازيون قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية[4].

---

(١) عواوده، وديع، (مقابلة عبر الهاتف)، ١٢-٩-٢٠١١.

(٢) بازملميد، ياعيل، إلى أين نحول الكراهية، ترجمة عطا القيمري، معاريف،٥-٨-٢٠٠١.

(٣) ياعر، إفرايم، هيرمان، تمار، مقياس السلام تموز ٢٠٠١، ترجمة عطا القيمري، صحيفة هآرتس، ٨-٨-٢٠٠١.

(٤) وردت هذه الملاحظات خلال تعليق كريستال على مباراة جمعت بين فريق «شباب سخنين» الفلسطيني وفريق «بيتار يروشلايم» اليهودي، وذلك في القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ ٧-٦-٢٠٠٧.

ولا تتردد الجماهير اليهودية بالبطش بأي عربي يصادف وجوده بالقرب من مكان تمت فيه عملية للمقاومة الفلسطينية لمجرد أنه عربي، دون أن تحرك الشرطة وأجهزة الأمن الإسرائيلي ساكناً للدفاع عن هؤلاء العرب الذين تصادف وجودهم في مناطق الأحداث، في حين صدرت أحكام بالسجن لمدد طويلة على عدد من فلسطينيي: ٤٨ من مدينة «شفا عمرو» لأنهم ضربوا حتى الموت جندياً يهودياً فتح النار بشكل عشوائي في ميدان المدينة وقتل سبعة مواطنين، وجرح عدداً آخر.

إن هناك ظواهر تدل على مدى تغلغل شعور الاستخفاف بحياة الفلسطينيين، ففي مدينة مثل «ريشون ليتسيون»، التي تعتبر رابع أكبر مدينة في إسرائيل عكف أولياء الأمور على الطلب من أولادهم الهتاف بشعار «الموت للعرب» عندما يدربونهم في الملاهي على ركوب الأرجوحات[1].

يتضح مما تقدم أن أتباع التيار الديني الصهيوني يلعبون الدور الرئيس في توجيه وتخطيط وتنفيذ الأنشطة الإرهابية ضد الفلسطينيين، وأن التنظيمات الإرهابية اليهودية عملت وتعمل في بيئة مواتية تماماً، حيث تتواطأ المؤسسات الإسرائيلية السياسية والأمنية والقضائية معها، وهذا ما يعني أن خطر هذه التنظيمات سيكون أشد في المستقبل.

---

(١) المرجع السابق.

المبحث الثاني
الصهيونية الدينية والسيطرة على الأرض الفلسطينية:

وظف التيار الديني الصهيوني عدة آليات لقطع الطريق على أية محاولة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالوسائل السياسية؛ حيث عمل على السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية والتوسع في بناء المستوطنات عليها حتى لا يتبقى من الأرض الفلسطينية ما يمكن التفاوض عليه عند الشروع في أية مفاوضات، ولقد استخدم التيار الديني الصهيوني كل الأدوات المتاحة له لطرد الفلسطينيين، من أجل إيجاد بيئة لا تساعد على تسوية الصراع بالوسائل السياسية.

المطلب الأول
السيطرة على الأرض والبيئة المساعدة:

لقد استفاد التيار الديني الصهيوني من ظروف عدة أسهمت في تمكينه من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بغرض إقامة المستوطنات، وقطع الطريق على أية إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وسنتعرض هنا لعدد من العوامل التي مكنت هذا التيار من تحقيق مبتغاه.

نجح المتدينون -لأول مرة، منذ العام: ١٩٦٧- في تضمين البرنامج السياسي لحكومة مناحيم بيغن التي تشكلت بعد انتخابات: ١٩٧٧ بنداً يعتبر الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧ «مهمة وطنية من الطراز الأول، يتوجب توجيه موارد الدولة لتطويره»[1]، لقد فتح هذا البند- تحديداً - الطريق أمام

---

(١) غازيت، شلومو، «فجأة في ورطة- السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بعد ثلاثين عاما مرجع سابق، ص٨٧.

حدوث طفرة هائلة في المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، وحتى عندما وقع «مناحيم بيغن» على معاهدة «كامب ديفيد» مع الرئيس المصري «أنور السادات» أصرت الأحزاب الدينية المشاركة في ائتلافه الحاكم على رفض المعاهدة والتصويت ضدها في الكنيست، ولم يتم تمريرها إلا بدعم حزب العمل اليساري المعارض.

وإن كان تشرذم الأحزاب اليمينية والدينية عشية انتخابات عام: ١٩٩٢ قد أدى إلى فوز حزب العمل وتشكيله الحكومة مما مكنه من التوقيع على اتفاقية «أوسلو» مع منظمة التحرير عام ١٩٩٣، فإن المتدينين وظفوا تعاظم قوتهم خلال انتخابات عام: ١٩٩٦ في إحباط تطبيق هذه الاتفاقية؛ حيث أصرت الأحزاب المتدينة التي شاركت في الحكومة اليمينية برئاسة بنيامين نتنياهو على تضمين البرنامج السياسي للحكومة بنوداً تجعل من المستحيل أن تتطور اتفاقية أوسلو إلى تسوية دائمة؛ **حيث نص البرنامج السياسي على**[1]:

- معارضة قيام دولة فلسطينية.
- القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية.
- إعادة التأكيد على أن الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة «مهمة وطنية».

وتضمن الاتفاق الائتلافي للحكومة الثامنة والعشرين برئاسة أرئيل شارون (٢٠٠١-٢٠٠٣)، البنود التالية[2]:

١. تلتزم الحكومة بتعزيز مكانة القدس كعاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة.
٢. تعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس والجولان.

---

(١) شراب، ناجي، «دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل»، مرجع سابق، ص٥٧.
(٢) البرنامج السياسي للحكومة الثامنة والعشرين، ٣-١٠-٢٠١٠، موقع الكنيست،
http://www.knesset.gov.il/docs/heb/kaveiyesod2001.htm

٣. تلتزم الحكومة بأن تبقى إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية[١].

لقد حاول التيار الديني الصهيوني إحباط مشاريع التسوية عبر السيطرة على مزيدٍ من الأراضي الفلسطينية، وذلك بالتواطؤ مع الحكومة والجيش، وإن كانت حكومات حزب العمل التي تعاقبت على الحكم حتى عام: ١٩٧٧ قد سمحت بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية الخاصة من أجل بناء مستوطنات تحت ذرائع أمنية، فإن الائتلافات الحاكمة التي قامت على تحالف اليمين والمتدينين منذ عام: ١٩٧٧ قد أطلقت العنان للمستوطنين لإقامة المزيد من المستوطنات بهدف إحكام السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية دون أن تقدم مسوغات أمنية.

وهناك ثلاثة أنواع من الأراضي الفلسطينية التي يتم استغلالها لبناء المستوطنات، وهي:

١. **«أراضي الدولة»**: جميع الأراضي التي كانت تتبع الحكومة الأردنية قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام: ١٩٦٧، وتقدر هذه الأراضي بمئات الآلاف من الدونمات.

٢. **أملاك الغائبين**: أراضٍ تعود لآلاف العائلات الفلسطينية التي فرت من مدن وقرى الضفة الغربية في أعقاب نشوب حربي: ٤٨ و٦٧.

٣. **الأراضي الخاصة**: وهي أراضٍ تعود لعائلات فلسطينية تعيش في الضفة الغربية حالياً.

(١) يرى الباحث أن هذا البند تحديداً يحمل دلالة سياسية واضحة، حيث يعني بشكل غير مباشر أن هذه الحكومة ستكون ملزمة برفض أي مطلب فلسطيني بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن السماح بعودة اللاجئين يعني تحقيق الفلسطينيين أكثرية ديموغرافية بين نهر الأردن وحوض البحر المتوسط، مما يمس من مكانة الطابع اليهودي للدولة، وهذا ما يفسر إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو على أن يعترف الفلسطينيون بأن إسرائيل دولة يهودية، لأنه يعني تنازلهم عن حق العودة للاجئين.

ونظراً إلى أن الضفة الغربية تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي؛ فإن القوانين الإسرائيلية تمنح وزير الدفاع وقيادة الجيش حرية التصرف بكلٍ من «أراضي الدولة» و«أملاك الغائبين»، في حين يحق لوزير الدفاع إصدار تعليمات لمصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة لدواعٍ أمنية؛ حيث يقوم الجيش بمصادرة الأراضي بحجة إقامة منشآت أمنية وعسكرية وبعد ذلك يسمح بإقامة مشاريع استيطانية فوقها[1]. وحسب دراسة أجرتها حركة «السلام الآن» الإسرائيلية فإن ٤٠٪ من الأراضي التي بنيت عليها المستوطنات هي أراضٍ فلسطينية خاصة[2].

ويشير الحاخام «موشيه ليفنجر»، (من أوائل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية)، إلى العلاقة بين قدرة التيار الديني الصهيوني على استغلال خصائص النظام السياسي في إسرائيل وتمكنه من إرساء السيطرة على الأرض الفلسطينية على الأرض؛ حيث يقول[3]: كانت هذه هي استراتيجيتنا، عدم المواجهة المباشرة والصدام، وإنما العكس تماماً، حيث كنّا نقدم الخطة للحكومة للسيطرة على قطعة أرض ما، ونسحبها في وقت لاحق إلى أن تصبح العملية بين شد وجذب، مما أتاح لنا استغلال عنصر الوقت وسط اللعبة الديمقراطية، لقد عملت المسافة الزمنية لصالحنا، وبكل بساطة اعتادوا على الحقائق الميدانية.

وفي كثير من الأحيان، لا يحتاج أتباع التيار الديني الصهيوني لأن يقوموا هم بأنفسهم بالسيطرة على الأرض، بل تقوم مؤسسات إسرائيلية بتسريب الأراضي الفلسطينية الخاصة لجمعياتهم التي تشرف على المشروع الاستيطاني، وقد قام ما يعرف بـ «دائرة

---

(١) التفكجي، خليل، (الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان)، (١٥-١٠-٢٠١٠)، مقابلة عبر الهاتف.

(٢) بنزيمان، عوزي، البلاد لم تهتز، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٢٠-١٢-٢٠٠٦.

(٣) إلدار، عكيفا، عديت، زرتيل، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين ١٩٦٧-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٢٤.

أرض إسرائيل»، وهي الجهة الرسمية التي تدير الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها إسرائيل كنتاج حربي عام: ١٩٤٨ و١٩٦٧، بتسليم جمعية «عطيرات كوهنيم»، وهي جمعية متدينة أخذت على عاتقها تهويد مدينة القدس، عشرات الدونمات من أراض لعائلات فلسطينية في المدينة لكي تقيم عليها مشروعاً استيطانياً تهويدياً، وذلك بعد أن أعلنت «الدائرة» أنها صادرت هذه الأرض لـ «أهداف عامة»[١]، وتجدر الإشارة إلى أنه بخلاف بقية مناطق الضفة الغربية، فإن معظم الاستيطان في مدينة القدس ومحيطها يتم بإشراف وإدارة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة؛ حيث إن إسرائيل قررت بعد أيام على انتهاء حرب: ١٩٦٧ جعل القدس بشقيها: الغربي (الذي احتل عام ١٩٤٨)، والشرقي (الذي احتل عام ١٩٦٧)، عاصمة إسرائيل «الموحدة والأبدية»، وهكذا فقد تعاملت مع المستوطنات في القدس الشرقية ومحيطها كما تم التعامل مع المدن داخل إسرائيل، وقد برز تحديداً دور وزراء الداخلية من حركة شاس المتدينة - بشكل خاص - في مساعدة الجمعيات اليهودية، التي تعنى بتهويد المدينة، للسيطرة على أكبر عدد من العقارات فيها، عبر استخدام أساليب الغش والاحتيال وتطويع القوانين والنظم.

ونجح التيار الديني في توظيف العاطفة الدينية اليهودية في تجنيد رؤوس أموال يهودية من جميع أرجاء العالم لتمويل الأنشطة الهادفة لتهويد الضفة الغربية، وتحديداً القدس، ويعتبر الملياردير اليهودي الأمريكي المتدين «أورفينغ ميسكوفيتش» أكثر رجال الأعمال اليهود «سخاءً» في دعم المشاريع التهويدية؛ إذ يتكفل بدعم معظم المشاريع التهويدية في القدس، في حين يتولى الملياردير اليهودي الأسترالي «آرييه جوتنيك» تمويل الأنشطة التهويدية في مدينة الخليل.

ولم تتوقف عملية نهب الأراضي حتى في أعقاب التوقيع على اتفاقات السلام؛ بل

(١) رايبوبورت، ميرون، إدارة الأراضي أجرت اليهود أرضاً فلسطينية لا تعود لها، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ١٩-٨-٢٠٠٧.

إن شهوة المستوطنين ومطالبهم كانت تزداد كلما خشوا من تبعات التحركات السياسية لإنهاء الصراع. وازدادت وتيرة التعاون المشترك بين التيار الديني الصهيوني وموظفي الإدارة الحكومية الإسرائيلية؛ حيث إنه في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو تم إنشاء أكثر من مئة مستوطن[١].

ومما ساعد أتباع التيار الديني الصهيوني على السيطرة على الأرض الفلسطينية أن عدداً من كبار المسؤولين الذين يحتلون مواقع حساسة هم من عناصر هذا التيار، فقد منح مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي لشؤون الاستيطان «إيلي كوهين»، وهو متدين من سكان مستوطنة (معاليه أدوميم)، في كثير من الحالات المستوطنين تصاريحاً للسيطرة على أراضٍ فلسطينية والتخطيط للبناء عليها[٢].

ولا يكتفي المستوطنون بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية الخاصة من أجل البناء والتوسع الاستيطاني؛ بل أيضاً من أجل زراعة محاصيل تنافس المحاصيل الفلسطينية، فقد سيطر المستوطنون في شمال الضفة الغربية على أراضٍ فلسطينية، وقاموا بزراعتها بأشجار الزيتون، مع العلم أن الزيتون هو المحصول الرئيس الذي يعتمد عليه الفلاحون الفلسطينيون[٣]، وتبين وثائق الإدارة المدنية، التي تمثل الذراع العسكري الإسرائيلي الذي يتعامل مع قضايا المستوطنين والمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، أن جميع كروم الزيتون التي تعود للمستوطنين قد زرعت على أرض فلسطينية[٤].

ومما لا شك فيه أن الذي شجع قادة التيار الديني الصهيوني على هذا السلوك هو تواطؤ القوى العلمانية، ف»إسحاق تبينكين» الذي كان من قادة حزب العمل

(١) إلدار، عكيفا، عديت، زرتيل، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين ١٩٦٧-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٣٩.
(٢) المرجع السابق،١٤١.
(٣) بريش، بليكس، حرب الزيتون (ملحيمت هزيتيم)، معاريف، ١١-٩-٢٠٠٧.
(٤) المرجع السابق.

الإسرائيلي، خطب في أول اجتماع بعد أن تم الإعلان عن تشكيل الحزب عام: ١٩٦٨، حيث قال: «دعونا نقول الحقيقة أترغبون بالسلام؟، لا يوجد سلام، دعونا نسيطر على الأراضي المحتلة من خلال الحكم العسكري لأربع أو خمس سنوات، ونرى ما سيحدث، وبالنسبة إلى الاعتبارات الأخلاقية، فإنه سبق «لبن غوريون» أن قال: الذي يتعامل مع المشكلة الصهيونية من الجانب الأخلاقي لا يمكن أن يكون صهيونياً»[١].

ولم يتردد ساسة التيار الديني الصهيوني في مهاجمة أوثق حلفاء إسرائيل بسبب انتقادهم سلب الفلسطينيين أرضهم والاستثمار في المشروع الاستيطاني، فعندما طالب «دان كيرتسير» سفير الولايات المتحدة الأسبق في إسرائيل، وهو يهودي متدين، بأن تستثمر إسرائيل في توفير متطلبات المعاقين فيها، بدلاً من الاستثمار في المستوطنات، رد عليه عضو الكنيست «تسفي هندل»، من الحزب الديني الوطني «المفدال» بالقول: «إن كيرتسير يهودي صغير يتصرف كأسوأ لاسامي»[٢]، واللافت أن قادة المستوطنين باتوا يدركون حقيقة الدور الذي تلعبه المستوطنات في قطع الطريق على التوصل إلى أية تسوية للصراع مع العرب، تتضمن سياسة تفكيك المستوطنات، وتمنح المستوطنين ثقة كبيرة بالنفس باستحالة التوصل إلى مثل هذه التسوية، ويشبه «بنحاس فالنتشاين»، من قادة المستوطنين في الضفة الغربية، جهود الحكومات الإسرائيلية التي هدفت للتوصل لتسوية سياسية عبر تفكيك بعض المستوطنات وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية «بجهود رجل حبيس في غرفة، يهز الباب المغلق بيديه فيعجز، ثم يعود إلى مكانه، ثم ينهض من جديد

---

(١) إلدار، عكيفا، عديت، زرتيل، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين١٩٦٧-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢) شاحر، إيريت، هندل يهاجم كيرتسير (هندل تكاف كيرتسير)، يديعوت أحرنوت، ١٨-١-٢٠٠٢.

ليصل في النهاية إلى قناعة مفادها أن هذه مهمة مستحيلة»[1]، ويرى المفكر الإسرائيلي «دورون روزنبلوم» أن هذا التشبيه «المتبجح» له ما يسنده على أرض الواقع، حيث يمسك المستوطنون بمصير ملايين الإسرائيليين وليس لديهم نية في إرخاء قبضتهم، مشيراً إلى أن المستوطنين نجحوا في توظيف قضية المستوطنات في الحلبة السياسية الداخلية بشكل أدى إلى سقوط حكومات لمجرد أن مواقفها من الاستيطان لم تكن بالحزم الذي يرغب به المستوطنون، فسقطت حكومة بيريس عام: ١٩٩٦، وحكومة نتنياهو عام: ١٩٩٩ وحكومة براك عام: ٢٠٠١[2].

وقد عنيت نخب التيار الديني الصهيوني بتعميم مفهوم «الطلائعية» الإسرائيلية عبر ربطها بمدى الإسهام في السيطرة على الأرض الفلسطينية، وتعزيز المشروع الاستيطاني، وتقديم التضحيات من أجله، وقد ترك الشعراء والأدباء المرتبطون بالصهيونية الدينية الكثير من الإرث الأدبي الذي يمجد «الطلائعية» التي يمثلها المستوطنون؛ الذين يصرون على استلاب الأرض الفلسطينية المحتلة - التي يصفونها - بـ «المحررة»، وأصبح المستوطن - في نظر هؤلاء - نموذجاً يستحق الاقتداء، وقد قال «حنان بورات»، الذي كان عضو كنيست عن حزب «المفدال» الديني القومي[3]: «الطلائعي هو الإنسان الجاهز لفعل كل شيء، لو طلبوا منه سحب الحجارة أو حراثة الأرض لفعل ذلك، باختصار إنه مثل قطعة الحديد التي تصاغ وفق ما هو مطلوب، الطلائعي هو ذاك الذي يقف بين يدي ربه، ويقول: ها أنا بين يديك وبأمرك وعلى استعداد لأن أكون كاهناً، لأقتل وأُقتل، رباه أنا على استعداد لكل ما هو مطلوب مني».

---

(١) روزنبلوم، دورون، من يمسك المفاتيح، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٢-٥-٢٠٠٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) إلدار، عكيفا، عديت، زرتيل، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين١٩٦٧-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٤٢.

القيمة الاستراتيجية للاستيطان:

لا يمكن تفسير تواطؤ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مع المستوطنين في السيطرة على الأرض الفلسطينية، وغضها الطرف عن ممارساتهم العنصرية وغير الإنسانية ضد المواطنين الفلسطينيين واستعداد هذه الحكومات لتحدي المجتمع الدولي، نتيجة للثقل السياسي المتعاظم للتيار الديني الصهيوني فقط، أو للتقارب الأيديولوجي بين هذا التيار وحكومات اليمين التي تعاقبت على الحكم بعد عام: ١٩٧٧، صحيح أن هذين العاملين هامان، لكن هناك عامل آخر يعزز غض النخبة الإسرائيلية الحاكمة الطرف عن اندفاع أتباع التيار الديني الصهيوني للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وإقامة المزيد من المستوطنات؛ حيث إن المستوطنات اليهودية التي أقيمت في الضفة الغربية تحقق مصالح استراتيجية هامة لإسرائيل، وتسهم المستوطنات في الحفاظ على الضفة الغربية؛ التي منحت إسرائيل عمقاً استراتيجياً هاماً، فقد ظلت إسرائيل تعاني حتى عام: ١٩٦٧ من مشكلة «الخاصرة الضيقة»، حيث إن عرض إسرائيل كان في بعض النقاط لا يتجاوز ثماني كلم فقط، علاوة على أن معظم الأراضي الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها إسرائيل قبل ١٩٦٧ أراضي سهلية، في حين كانت قمم الجبال في الضفة الغربية التي تشرف على هذه السهول تحت سيطرة الحكم الأردني، وهذا ما كانت تعتبره النخب السياسية والعسكرية الإسرائيلية مصدر تهديد استراتيجي على العمق الإسرائيلي، وبالتالي فإن مواصلة الاحتفاظ بمعظم مناطق الضفة الغربية يمثل مصلحة استراتيجية إسرائيلية.

ويرى أنه لا يمكن إغفال حقيقة أن السيطرة على الضفة الغربية منحت إسرائيل مزايا عسكرية هائلة جداً تتمثل في: توسيع المجال الجوي اللازم للتدريبات التي يجريها سلاح الجو، علاوة على التوسع في إقامة القواعد العسكرية ومعسكرات الجيش، بدلاً من تدشينها داخل إسرائيل على حساب المساحات المخصصة للزراعة وللبنى

الصناعية، وفي الوقت نفسه؛ فإن السيطرة على الضفة الغربية تمنح إسرائيل القدرة على السيطرة على مخزون المياه العذبة في الضفة الغربية؛ حيث إن ٨٠٪ من مخزون المياه العذبة يقع أسفل سلسلة الجبال المنتشرة بين جنوب القدس وشمال الخليل، ومن أجل إحكام السيطرة على هذه المنطقة فقد تعاونت الحكومات المتعاقبة مع التيار الديني الصهيوني في تغطية كل هذه المنطقة بالمستوطنات، حيث تشكلت كتلة كبيرة من المستوطنات أطلق عليها «غوش عتصيون»، تضم خمس عشرة مستوطنة، وهناك إجماع بين جميع الأحزاب الصهيونية في إسرائيل على أنه يتوجب الاحتفاظ بهذا التجمع في أي تسوية سياسية، مع العلم أنه يقطن في هذه المنطقة تحديداً عدد كبير من قادة الجمهور المتدين الصهيوني، كما أن قلة من قادة اليمين العلماني يقطنون في هذه المنطقة للتدليل على التصاقهم بالمشروع الاستيطاني، مثل وزير الخارجية الحالي «أفيغدور ليبرمان» الذي يقطن مستوطنة «نوغديم»، في الوقت نفسه، فقد مثلت المستوطنات بالنسبة إلى النخب الحاكمة حلاً لمشاكل اقتصادية واجتماعية جمة داخل إسرائيل، فالمساحات الشاسعة من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في الضفة الغربية مثلت احتياطياً كبيراً من الأراضي ذات الثمن الرخيص التي تمكن الأزواج اليهود الشباب من هجر المدن اليهودية المكتظة بالسكان، والقدوم للاستقرار في المستوطنات في الضفة الغربية.

ويتضح أن المستوطنات تمثل مصلحة استراتيجية عليا لإسرائيل، وهذا ما يفسر حجم التواطؤ بين النخب الحاكمة والتيار الديني الصهيوني، لكن الخلاف الوحيد بين هذا التيار الديني الصهيوني والحكومات المتعاقبة، هو استعداد هذه الحكومات لتفكيك بعض المستوطنات النائية، والتي لا تتواجد ضمن كتل كبيرة، والانسحاب من التجمعات السكانية الفلسطينية ضمن تسوية سياسية للصراع؛ على اعتبار أن مثل هذا الثمن بإمكان إسرائيل أن تدفعه مقابل اعتراف العالم بشرعية احتلالها لبقية المناطق، وهذا ما يرفضه التيار الديني، لكن من الواضح أن المستوطنين هم ذوو اليد

الطولى في هذا الخلاف؛ حيث تزايد عدد المستوطنين والمستوطنات باطراد، وقد توسع التيار الديني الصهيوني في إقامة المئات من البؤر الاستيطانية بدون تفويض من الحكومة الإسرائيلية والجيش، وبدون الحصول على إذن السلطات المختصة، ومع ذلك فإن الحكومات المتعاقبة لم تتردد في إضفاء الصبغة القانونية عليها.

ويجزم الدكتور «خليل التفكجي»، الخبير في مجال الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس، بأن هناك علاقة وثيقة بين تعاظم المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس وبين تحول الحركات والأحزاب الدينية إلى لعب بيضة القبان لدى تشكيل الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ [1]، ويؤكد «التفكجي» أن دعم المشاريع الاستيطانية كان بنداً في برامج جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم إسرائيل منذ عام: ١٩٧٧، ويوضح «التفكجي» أن قادة التيار الديني الصهيوني وتحديداً حركة «غوش إيمونيم» حرصوا على أن تسهم الحقائق الاستيطانية على الأرض في إفشال أي محاولة للتوصل لتسوية سياسية للصراع، وحسب «التفكجي» فإن المشروع الاستيطاني المعروف بـ«ا»، يعتبر مثالاً على الآلية التي يوظف بها التيار الديني الصهيوني الاستيطان لإحباط أي مشروع لتسوية الصراع مع الفلسطينيين في المستقبل، ويشير «التفكجي» إلى أن الشارع الرئيس الذي يربط جنوب الضفة الغربية بشمالها يمر بين مدينة القدس ومستوطنة «معاليه أدوميم»، التي تقع شمال شرق المدينة، وحسب «التفكجي» فقد حرص التيار الديني الصهيوني على بناء مشروع -١ ليصل القدس بمعاليه أدوميم، لكي يتم القضاء على التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وهذا يعني أنه لا يمكن بعد تدشين هذا المشروع أن يتم الإعلان عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية لأن إقليم هذه الدولة لن يكون متصلاً.

---

(١) التفكجي، خليل، (مقابلة عبر الهاتف)، ٢٢-٦-٢٠١١.

المطلب الثاني
آثار المشروع الاستيطاني على الفلسطينيين

لقد ترك المشروع الاستيطاني الذي عكف على بنائه التيار الديني الصهيوني في الضفة الغربية آثاراً كارثية على الفلسطينيين، ففي كثير من الأحيان يتولى المستوطنون بشكل مباشر مهمة السيطرة على الأراضي الفلسطينية بالقوة بعد طرد أصحابها منها، ويتم إلحاقها بأقرب مستوطنة عبر ضمها بسياج إلكتروني، وتؤكد منظمة «بيتسيلم» الإسرائيلية التي تعنى بمراقبة الأنشطة الاستيطانية أنه على الرغم من عدم توفر معطيات دقيقة حول الأراضي الزراعية الفلسطينية التي استولى عليها المستوطنون بالقوة، فإن مساحة هذه الأرض تقدر بعشرات الآلاف من الدونمات[١]، وقد أثر المشروع الاستيطان اليهودي بشكل مباشر على الظروف الحياتية للفلسطينيين، فمن أجل استرضاء المستوطنين، فإن الجيش الإسرائيلي لم يتردد في منع الفلسطينيين (أصحاب الأرض) من استخدام الكثير من الشوارع في الضفة الغربية وحصر استخدامها على المستوطنين، وهي خطوة هدف منها الإثقال على حياة الناس في هذه المناطق، في حين تجندت المحكمة الإسرائيلية العليا لإضفاء شرعية على قرار الجيش[٢]، ومن الواضح أن تطبيق العمل بهذا القرار هدف أيضاً إلى تقليص قدرة الأهالي الفلسطينيين على البقاء فوق أرضهم، وذلك عبر فرض قيود كبيرة على الحركة في الشوارع التي شقت فوق أراضيهم، وهو ما يمثل مصلحة عليا للمشروع الاستيطاني.

وحسب تقرير للبنك الدولي، فقد أدت القيود على حرية الحركة التي أضرت بظروف معيشة أكثر من: ٥٠٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى إلحاق أضرار كبيرة

---

(١) عمير، بوطبول، العدد يقرر (همسبار كوفيع)، معاريف، ٤-٦-٢٠٠٤.

(٢) إلدار، عكيفا، لأول مرة: محكمة العدل العليا تتخذ قراراً يعطي شرعية لتخصيص طرق للإسرائيليين، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ١٩-٣-٢٠٠٨.

بالاقتصاد الفلسطيني، محذراً من أنه لن يتحقق انتعاش اقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية طالما ظلت القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين[١].

ومن أجل ترسيخ بقاء المستوطنات فقد شرعت إسرائيل منذ عام: ٢٠٠٥ في بناء جدار معدني في عمق الضفة الغربية لحجج أمنية، وهو يهدف- في الواقع - إلى ضم معظم التجمعات الاستيطانية الكبيرة لإسرائيل بشكل غير معلن، وقد أدت إقامة هذا الجدار إلى مصادرة أكثر من: ٧٪ من مساحة الضفة الغربية، وأسهمت في إضافة المزيد من التعقيدات على الظروف الحياتية للفلسطينيين، حيث تحولت الكثير من القرى والبلدات الفلسطينية إلى جيوب يحاصرها الجدار من كل جانب[٢]، وتسبب بناء الجدار بحلول الكثير من المآسي الشخصية والجماعية بالفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، وقد حدد الجيش الإسرائيلي أوقاتاً محددة يسمح فيه للأهالي الذين يقطنون البلدات والقرى التي تقع خلف الجدار بمغادرة مناطق سكناهم والدخول إليها، بحيث يتم إغلاق هذه المناطق في غير هذه الأوقات، ولعل واقع الحياة في قرية «عزون العتمة» التي تقع شمال غرب الضفة الغربية والتي تقع إلى الغرب من الجدار يشكل مثالاً على حجم المعاناة التي يتكبدها الفلسطينيون بفعل الجدار، ونظراً إلى أنه يحظر على الأهالي في القرية مغادرتها مع حلول الليل، فقد اعتادت النساء الحوامل، اللواتي يوشكن على الوضع، على مغادرة القرية منذ مطلع الشهر التاسع للحمل، ويتجهن إلى الإقامة لدى أقارب لهن يقطنون في قرى وبلدات تقع إلى الشرق من الجدار، حتى تتمكن من التوجه إلى المستشفى بحرية عندما يحين موعد الوضع، ومن أصل: ٣٣ طفلاً من القرية ولدوا، خلال النصف الأول من عام: ٢٠٠٧، فإن: ٢٢ منهم ولدوا خارج حدود القرية بسبب القيود التي تفرض على الأهالي بسبب الجدار[٣].

---

(١) سيخاروف، آفي، حقوق الإنسان في الضفة، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ١٠-٧-٢٠٠٧.
(٢) التفكجي، خليل، مرجع سابق.
(٣) إلدار، عكيفا، من الذي طلب منهن أن يلدن في الليل تحديداً، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ١٠-٧-٢٠٠٧

ويقدر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن خمسين ألف فلسطيني لن يتمكنوا من الحصول على الرعاية الصحية العاجلة مع اكتمال بناء الجدار، ويحظر على الفلاحين الفلسطينيين مغادرة قراهم لفلاحة أرضهم، مما أدى إلى إلحاق أضرار بـ ٨٥٪ من المزارعين في هذه القرى[١]، هذا مع العلم أن محكمة العدل الدولية قد أصدرت قراراً في مطلع عام: ٢٠٠٧ اعتبرت فيه بناء الجدار مخالفاً للقانون الدولي وطالبت الحكومة الإسرائيلية بإزالته، لتسببه في أضرار هائلة للفلسطينيين، وفي منطقة «الأغوار» التي تشكل: ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية، يحظر الجيش الإسرائيلي على الفلسطينيين دخول المنطقة إلا مشياً على الأقدام؛ على اعتبار أن هذا الحظر يمثل خطوة احترازية للحفاظ على أمن المستوطنين، وحتى بعد أن أصدر وزير الدفاع الأسبق «عمير بيريتس» تعليمات بالتراجع عن هذا السلوك، إلا أن الجيش لا يسمح للفلسطينيين بدخول المنطقة إلا مشياً على الأقدام، في الوقت نفسه، فإنه تم حظر دخول الفلسطينيين من غير القاطنين في المنطقة إليها[٢]، وتحرم سلطات الاحتلال حوالي ستمائة ألف من الفلسطينيين المتصلين بشبكات المياه في الضفة الغربية من مياه الشرب التي تحصل عليها إسرائيل من مخزون المياه العذبة في الضفة الغربية، في حين أن مائتي ألف فلسطيني تصلهم المياه مرة واحدة أسبوعياً، في الوقت الذي لم يتم وصل: ٤٠٠ ألف بشبكة المياه[٣].

وقد دفعت تعقيدات الحياة الناجمة عن إقامة الجدار الكثير من الفلسطينيين إلى ترك مناطق سكناهم والانتقال إلى مناطق أخرى تاركين أراضيهم وممتلكاتهم، إلى درجة أن الصحافية الإسرائيلية «عميرة هس» تصف هذا الواقع بأنه يمثل طرداً للفلسطينيين، لكن بدون استخدام الشاحنات[٤].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) هس، عميرة، الجيش الإسرائيلي لا ينفذ تعليمات بيريتس: الدخول للأغوار يسمح للفلسطينيين مشياً على الأقدام فقط، ترجمة عطا القيمري، هآرتس، ٨-٦-٢٠٠٧.

(٣) هس، عميرة، ٦٠٠ ألف فلسطيني مقطوعون عن الماء، ترجمة عطا القيمري، هآرتس، ١٢-٨-٢٠٠٧.

(٤) هس، عميرة، بدون شاحنات (بلي مسائيوت)، هآرتس،١٠-٢-٢٠١٠.

وفي الوقت الذي لا تتوانى فيه سلطات الجيش عن الموافقة على مخططات البناء التي يقدمها المستوطنون، وفي أحيان كثيرة بادرت الحكومات المتعاقبة إلى وضع هذه المخططات، فإن السلطات الإسرائيلية ترفض معظم طلبات البناء التي يتقدم بها الفلسطينيون، ويستدل من معطيات منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية أن إسرائيل رفضت خلال الفترة الفاصلة بين عامي: ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ أكثر من: ٦٤٪ من طلبات البناء التي تقدم بها الفلسطينيون في المناطق المصنفة (ج)، والتي تحظى فيها إسرائيل بالصلاحيات الأمنية والمدنية، مع العلم أن هذه المناطق تشكل أكثر من: ٧٠٪ من مساحة الضفة الغربية؛ وأنه مقابل كل تصريح بالبناء يمنح للفلسطينيين في هذه المنطقة يصدر ٥٥ أمر هدم، علاوة على أن متوسط عدد تصاريح البناء التي منحت للفلسطينيين خلال العام في الفترة الفاصلة بين عامي: ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ تراوحت بين ثلاثة تصاريح إلى ستة، وفي الوقت الذي بني في هذه الفترة في المستوطنات ١٨,٤٧٢ وحدة سكنية[1].

ونرى أن هذه المعطيات تدل بشكل قاطع على أن الهدف من التوسع في منح المستوطنين تراخيص البناء، في الوقت الذي يتم فيه هدم منازل الفلسطينيين، ورفض منحهم تراخيص بناء، يتمثل في حسم مصير الأراضي المحتلة بأسرع وقت وتهويدها عبر جلب أكبر عدد من اليهود للإقامة عليها، وهذا يعني بشكل واضح أن الاستيطان الذي يعكف عليه التيار الديني الصهيوني يجعل مهمة التوصل إلى تسوية سياسية للصراع أمراً مستحيلاً، حيث إن تواصل وتيرة الاستيطان على حالها، يعني أنه لن يكون هناك ثمة أرض للتفاوض بشأنها في المفاوضات.

ولا تتردد سلطات الاحتلال في الموافقة على خطط تطوير المستوطنات القائمة، حتى ولو اقترن ذلك بطرد آلاف الفلسطينيين، وقد وافق الجيش على الربط بين مستوطنة

---

(١) شرغاي، نداف، ٦٤ ٪ من المطالب الفلسطينية للبناء في منطقة ج ترفض ترجمة عطا القيمري، هآرتس، ٢١-٢-٢٠٠٨.

«كريات أربع» التي تقع شمال شرق مدينة الخليل بالجيوب الاستيطانية في قلب المدينة، مع أن انجاز هذه المشروع أدى عملياً إلى إجبار الآلاف من الأهالي الفلسطينيين في المدينة على ترك منازلهم ومتاجرهم وحقولهم[1]، وأحياناً يضطر الفلسطينيون لمغادرة منازلهم بسبب الإجراءات الأمنية التي تتخذها سلطات الاحتلال من أجل ضمان سلامة وأمن المستوطنين الذين يقطنون في محيطهم، فإذا كانت بيوت الفلسطينيين وبيوت المستوطنين تطل على نفس الشارع، فإن سلطات الاحتلال تطلب من الفلسطينيين إغلاق أبواب منازلهم، وأن يفتحوا أبواباً جديدة أخرى، إن كانت المنازل تقع على أكثر من شارع، إذا كانت المنازل تقع على شارع واحد، فإن الفلسطينيين يغادرون منازلهم عبر إحداث ثقوب في الجدران التي تفصل منازل جيرانهم من الفلسطينيين[2]، وبسبب الإجراءات الأمنية التي تتخذها سلطات الاحتلال من أجل حماية الجيوب الاستيطانية اليهودية التي تم زرعها في قلب مدينة الخليل، لم يجد الآلاف من الأهالي بدأً من مغادرة مناطق سكناهم، مع العلم أن عدد المستوطنين في هذه الجيوب لا يتجاوز خمسمائة مستوطن، في حين يقطن الخليل أكثر من مائة وعشرين ألف فلسطيني.

ويضطر عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في محيط المستوطنات أن يضبطوا وتيرة حياتهم مع نمط الحياة الدينية للمستوطنين، فنظراً إلى أن المستوطنين وجلهم من المتدينين، يمتنعون عن استخدام سياراتهم منذ حلول مساء الجمعة وحتى حلول مساء السبت، ويتوجهون لكنسهم مشياً، فإنه يتوجب على الفلسطينيين ألا يخرجوا من منازلهم طوال هذه الأوقات؛ إلى درجة أن الكثير من الفلسطينيين في هذه المناطق يغادرون منازلهم قبل حلول السبت والأعياد اليهودية.

---

(١) هس، عميرة، الستائر تغلق يوم السبت، ترجمة عطا القيمري، هارتس، ٢٠-١١-٢٠٠٢.
(٢) المرجع السابق.

وقد فطن أتباع التيار الديني الصهيوني إلى توظيف الاحتيال والخداع في سعيهم لتفريغ الأراضي الفلسطينية من ساكنيها، ففي محاولة لتقليص عدد الفلسطينيين الذين يقطنون القدس؛ حرص هذا التيار على نشر إعلانات باسم جهات خارجية تبحث عن موظفين للعمل في كندا بشروط مجزية؛ حيث طولب الشباب الفلسطيني المعني بفرص العمل هذه بتقديم جواز سفره وتأشيرة خروج، ولقد تبين أن وراء هذه المبادرة اثنان من قادة التيار الديني الصهيوني، وهما الحاخام «بني أيلون» الذي تولى منصب وزير السياحة في حكومة «أرئيل شارون» الأولى، التي شكلها في مايو: ٢٠٠١، و«آرييه كينغ»، الذي يعتبر من قادة «عطيرات كوهنيم»، وذلك بالتعاون مع جهات يهودية في كندا، لكن المخطط فشل، حيث لم يغادر سوى عدد قليل من الشباب الفلسطيني[1]، وقد حظيت أنشطة «عطيرات كوهنيم» هذه بدعم واضح وكبير من المؤسسة الرسمية، فقد أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت رسالة لجمعية «عطيرات كوهنيم»، جاء فيها أن هذه الجمعية تلعب «دوراً في تعزيز سيطرة اليهود على القدس»[2].

يتضح مما تقدم أن التيار الديني الصهيوني يعمل على السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية من أجل إحباط المشاريع التي تقدم لتسوية الصراع معتمداً على مسوغات دينية، ولتحقيق هدف استراتيجي رئيس يتمثل في الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، من هنا فإن هذا التيار يقوم بسباق مع الزمن من أجل السيطرة على أكبر مساحة من الأرض، حتى لا يتبقى ما يمكن التفاوض حوله في المستقبل.

---

(١) شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٠٩-٢١٠.

(٢) المرجع السابق.

المبحث الثالث
الصهيونية الدينية والحروب

مقدمة:

في الوقت الذي يتخذ التيار الديني الصهيوني موقفاً رافضاً لتسوية الصراع مع العرب بالوسائل السياسية؛ فإن مرجعياته مستلبة تماماً للخيارات العسكرية لحل الصراع مع العرب والفلسطينيين، ويحرض التيار الديني دوائر صنع القرار في إسرائيل على شن مزيد من الحروب ضد العرب، ونظراً إلى تعاظم تأثير هذا التيار المتزايد على دوائر صنع القرار؛ فإن هناك ما يدفع إلى الاعتقاد بأن ميل إسرائيل لشن الحروب ضد العرب سيزداد في المستقل، وهذا ما سيترك تأثيره على واقع الإقليم بأسره، من هنا تبرز أهمية دور التعاظم الديني الصهيوني في بلورة الواقع الإقليمي في المنطقة، مما قد يؤذن بتغيرات ناجمة عن الفعل العسكري والفعل المضاد، ويرجع موقف المتدينين اليهود من التحمس لشن الحروب إلى عاملين أساسيين، وهما: دور المصادر الدينية اليهودية في التحريض على شن الحروب؛ وحقيقة أن أتباع التيار الديني الصهيوني يرون أنهم سيكونون أكثر التيارات الصهيونية تضرراً من أي تسوية سياسية إلى الصراع، وترى مرجعيات التيار الديني الصهيوني ونخبه أن شن الحروب ضد العرب يمثل البديل عن أي مسار سياسي قد يفضي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسنتعرض إلى تأثير دور التيار الديني الصهيوني في الحث على شن الحروب على العرب، علاوة على الأدوات التي يوظفها هذا التيار من أجل تحقيق هذا الهدف.

المطلب الأول
التحريض على شن الحروب

من الواضح أن مصادر التفكير الديني اليهودي تلعب دوراً هاماً في تحديد توجهات أتباع الصهيونية الدينية من القضايا المطروحة، ومن ضمن ذلك مسألة المفاضلة بين التوجه إلى خيار السلم أو الحرب، ويمكن القول إن التوراة والتلمود يحثان بشكل واضح على اختيار شن الحرب، وقد استندت مرجعيات التيار الديني الصهيوني إلى هذين المصدرين في تبرير حماسها لشن الحروب.

فقد اشتملت التوراة -المتداولة - على نصوص واضحة تحث على شن الحروب ضد غير اليهود، وإعمال القتل وعدم الرحمة بهم، وهي نصوص تستند إليها مرجعيات التيار الديني الصهيوني ونخبه في تبرير الحماسة لشن الحروب، حتى أنه في كثير من الأحيان يبدي بعض القادة العلمانيين حماسة لشن الحروب، استناداً إلى هذه النصوص، فقد جاء في سفر «التثنية»: «وإذا أدخلك الرب إلهك الأرض التي أنت صائر إليها لترثها واستأصل من أمام وجهك أمماً كثيرة، الحثيين والجرجاشيين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحوقيين واليبوسيين، سبع أمم أعظم منك وأكثر، وأسلمهم الرب إليك بين يديك وضربتهم بابسلهم إبسالاً، لا تقطع معهم عهداً، ولا تأخذك بهم رأفة، ولا تصاهرهم، ابنتك لا تعطها لابنه، وابنته لا تأخذها لابنك، لأنه يقوي ابنك من أتباعي فيعبد إلهاً آخر، فيشتد غضب الرب عليكم، ويبيدكم سريعاً، بل كذا تصنعون بهم، تنقضون مذابحهم، وتكسرون أنصابهم، وتقطعون غاباتهم وتحرقون تماثيلهم»[1].

وجاء في السفر نفسه[2]: «إذا تقدمت إلى المدينة لتقاتلها فادعها أولًا إلى السلم فإذا أجابتك إلى السلم وفتحت لك فجميع الشعب الذين يكونون فيها لك تحت الجزية

(١) سفر التثنية، الإصحاح السابع: الآية ١-٦.
(٢) سفر التثنية، الإصحاح الثالث عشر: الآية ١٢-١٤.

ويتعبدون لك، وإذا لم تسالمك، بل حاربتك فحاصرها وأسلمها الرب إليك إلى يديك، فاضرب كل ذكر بحد السيف، وأما النساء والأطفال وذوات الأربع وجميع من في المدينة من غنيمة فاغتنمها، ولنفسك، وكل غنيمة أعدائك لك التي أعطاها الرب إلهك، وهكذا تصنع بجميع المدن البعيدة جداً».

وتدعو التوراة إلى استغلال الحروب للفتك حتى ببهائم الأغيار (غير اليهود)، وقد جاء في سفر التثنية «فاضرب أهل تلك المدينة بحد السيف وأبسلها بجميع من فيها حتى بهائمها وجميع سلبها اجمعه إلى وسط ساحتها وأحرق بالنار ما فيها، وأحرق بالنار تلك وجميع سلبها صلةً للرب إلهك فتكون ركاماً»[1].

وقد حرض التلمود - المتداول - على قتل غير اليهودي، حيث جاء «اقتل الصالح من غير اليهود»[2]، وجاء أيضاً «الله أعطى اليهود كل قوة على خيرات الأمم ودمائهم»[3]، وجاء أيضاً «أن من حكمة الدين وتوصياته قتل الأجانب الذين لا فرق بينهم وبين الحيوانات، وهذا القتل يجب أن يتم بطريقة شرعية، والذين لا يؤمنون بتعاليم الدين اليهودي يجب تقديمهم قرابين إلى إلهنا الأعظم»[4]، وينقل التلمود عن الحاخام «موشيه بن ميمون» قوله بوجوب أن يقتل اليهودي الكفرة بيده، والكفرة هم المخالفون لليهود، في حين جاء في التلمود أيضاً: «يحل بقر بطن الأمي كما تبقر بطون الأسماك في يوم الصوم الكبير في أحد أيام السبوت»[5].

وقد كرس تاريخ اليهودية علاقة وثيقة بين التوراة والسيف، حيث إن هذه العلاقة مرت بثلاث مراحل، فأولاً كان السيف في خدمة التوراة، ثم أصبح يحتل مكاناً موازياً

---

(١) سفر التثنية، الإصحاح الثالث عشر: الآية: ١٣-١٦.
(٢) المرجع السابق، ص١٥٧.
(٣) القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ص١٦٣.
(٤) المرجع السابق، ص١٦٣.
(٥) المرجع السابق، ص١٦٤.

لها، ثم أصبح فيها بعد يفسر التوراة[١]، والمفارقة أن مرجعيات التيار الديني الصهيوني تتحمس للحروب بشكل عام، حتى وإن لم يكن لليهود دور مباشر حاسم فيها، فقد عبر الحاخام «كوك» عن سعادته لاندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية لأن إزهاق هذا العدد الهائل من الأرواح كان ضرورياً لكسر قوة الشيطان[٢]، ومما لا شك فيه أن دعوة المصادر الدينية لقتل غير اليهود جعلت اليهود المتدينين يتحمسون لفكرة الحرب وشن العدوان على الغير.

ولم تعتمد مرجعيات التيار الديني الصهيوني - خلال الفترة الحالية - على الإرث الديني القديم في تبرير تحمسها لشن الحروب ضد العرب فقط، بل إن من هذه المرجعيات من استنبط «مسوغات فقهية» جديدة لشن الحروب على العرب، فالحاخام «يهودا أميتال»، الذي يعتبر من كبار مرجعيات التيار الديني الصهيوني اعتبر أن الحكم على استعداد اليهود لشن الحروب يعتمد بدرجة كبيرة على قدر ما يتمتعون به من «التقوى والورع والطهر»، علاوة على أن خوض الحروب «ينقي اليهود من الخطايا»[٣]، وأضاف: «تولد الحرب عملية التطهير والتصفية والتنقية وتنظف مواطني إسرائيل من الذنوب»[٤]، ومما يدل على أن استفحال هذه المعتقدات في أوساط مرجعيات التيار الديني الصهيوني ونخبه أن الحاخام «أميتال» يعتبر من رموز «الاعتدال» داخل الصهيونية الدينية، إلى درجة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريس عينه وزيراً في حكومته الثانية: (١٩٩٥-١٩٩٦) بوصفه من «حمائم» المتدينين، مع العلم

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢، ص٤٧.

(٢) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتن، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٩.

(٣) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) المرجع سابق، ص ٨٧

أن حكومة بيريس هذه وصفت حينها بأنها «الأكثر اعتدالاً» في تاريخ إسرائيل، ويتم التعامل مع هذا الحاخام حتى الآن على هذا الأساس.

ومن مظاهر تسخير التفكير اللاهوتي لتبرير الحماسة لشن الحروب، حرص الحاخامات على تصوير الحروب على أنها «تضر بالشيطان وتضعفه»[1]، ووصف الحاخام «شمارياهو أرئيلي» (أحد منظري الصهيونية الدينية) حرب عام: ١٩٦٧ معتبراً إياها: «تحولاً ميتافيزيقياً، وأن الغزوات الإسرائيلية بشكل عام حولت الأرض من قوة الشيطان إلى المجال الإلهي»[2]؛ في حين يقول الحاخام «يهودا ميديا»، الذي أدار عدداً من المدارس الدينية العسكرية: «الغزوات حررت الأرض من الطرف الآخر، من القوة الغامضة التي تجسد الشر والتلوث والفساد الأخلاقي، وبهذا فنحن (اليهود) ندخل عهداً تسيطر فيه السيادة المطلقة على المادية»[3].

وحسب أدبيات حركة «غوش ايمونيم» المتدينة، فإن شن الحروب يشكل ضمانة للإبقاء على وحدة اليهود، عبر تحقيق مبدأ العزلة القومية، لذلك ترفض الحركة عقد أية تحالفات أو معاهدات مع الأغيار «حتى لا يؤدي ذلك إلى بناء روابط بين اليهود وغيرهم»[4]، وترى «غوش إيمونيم» أن حل الصراع مع العرب بشكل سياسي يمثل خطراً داهماً على اليهود؛على اعتبار أن هذا الواقع قد يكون مرتبطاً بتوفير الظروف التي تعمل على اختلاط اليهود بالعرب[5].

وقد ربطت المرجعيات الدينية بين نتائج الحروب التي تخوضها إسرائيل وبين مدى ولاء اليهودي للشرائع اليهودية، والإيمان بها؛ حيث اعتبرت هذه المرجعيات أن

---

(١) مارجولين، رون، دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) إلدار، عكيفا، زيطيل، عديت، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين ١٩٦٧-٢٠٠٤، ص٤١٢.

(٥) المرجع السابق.

قدرة اليهود على تحقيق انتصار في الحروب ضد العرب يتسنى عندما تزداد قوة الإيمان بالمصادر الدينية[1]، وقد اعتبر الحاخام «دوف ليئور» أن التخلي عن خيار شن الحروب والتوقيع على معاهدات السلام مع العرب، هو من مؤشرات ضعف الإيمان، كما اعتبر أن نجاح الجيش السوري بأسر دبلوماسيين إسرائيليين كانوا يتواجدون عام ١٩٨٤ في ميناء «جينوة» اللبناني يرجع إلى قيام المخابرات الإسرائيلية باعتقال بعض نشطاء التنظيم الإرهابي اليهودي المسؤولين عن تنفيذ عدد كبير من عمليات التفجير التي استهدفت قيادات فلسطينية[2].

وإلى جانب المسوغات الدينية التي تدفع التيار الديني للتحمس لشن الحروب ضد العرب، فإن بعض المرجعيات الدينية ترى أن شن الحروب كفيل بتحقيق مكاسب سياسية، ويرى الكثير من الحاخامات أن شن الحروب يتيح لإسرائيل تهجير العرب عن أراضيهم والسيطرة عليها، وقد أعلن الحاخامات: «كوك وأرئيل وأفنير» أن نشوب الحرب سيكون نعمة لليهود لأنها ستسمح بإبادة الفلسطينيين، مما يسمح بـ «تطهير» الأرض منهم، حيث إن العرب في نظرهم «مجرد لصوص نهبوا جميع الممتلكات التي تعود إلى اليهود وحدهم»[3]، ويرفض الحاخامات الدعوات التي تبعث الخوف في أوساط اليهود من نشوب الحروب، على اعتبار أن الرب سيقف دوماً مع اليهود، من هنا لم تتردد بعض مرجعيات الصهيونية الدينية في الدعوة إلى توفير الظروف التي تسمح بنشوب الحروب حتى ولو كانت إسرائيل ترتبط بمعاهدات سلام مع الدول العربية، ويقول الحاخام «شلومو أفنير»: «يجب علينا أن نعيش في هذه الأرض حتى وإن كان الثمن نشوب حرب، حتى وإن قام سلام هنا، يتعين علينا أن نحرص على اندلاع

---

(١) ليئور، دوف، ردع رباني (هرتعا إلوكيت)، يديعوت أحرنوت، ٢٠١٢-١٩٩١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) علي، نهاد، الأصولية الدينية اليهودية، مرجع سابق، ص١٥.

الحرب»[1]، ونظراً إلى أن المرجعيات الدينية تؤمن أن أرض إسرائيل تمتد من نهر الفرات شرقاً وحتى نهر النيل غربا، فإنها ترى أن شن الحروب سيسمح لإسرائيل بـ «تحرير الأرض اليهودية السليبة هذه»، فقد قال الحاخام «أفنير» في موضع آخر: «يجب علينا أن نحرص على اندلاع الحروب لتحرير أرضنا»[2].

وأقدمت المرجعيات الدينية على بعث الحماس في نفوس الجنود الإسرائيليين عند اندلاع الحروب مع العرب بتذكيرهم أنهم سيعملون على استعادة البلدان التي كانت في حوزتهم، ومن الأمثلة على ذلك قيام الحاخامية العسكرية خلال حرب لبنان الأولى بتوزيع خارطة للبنان على الجنود، وقد تم فيها تغيير أسماء المدن اللبنانية إلى أسماء وردت في التلمود، وعلى سبيل المثال تم تغيير اسم مدينة «بيروت» إلى «مئيروت»، وتم تعريف لبنان في هذه الخريطة بأنه كان يتبع قبائل بني إسرائيل الشمالية القديمة، وتحديداً قبائل «آشر ونفتالي»[3]، وحثت الحاخامية العسكرية الجنود عشية الحرب على الاستبسال في القتال من أجل تحقيق «الوعد التوراتي» المتمثل في إقامة مملكة إسرائيل من نهر الفرات وحتى حوض البحر الأبيض المتوسط.

واقتبس الحاخامات ما ورد في التوراة - المتداولة -: «كل أرض يمسها نعل قدمك تكون لك، وحدودنا تكون من البرية، من نهر الفرات إلى البحر الغربي»[4]، ونشر الحاخام «إسرائيل أرئيل» أطلساً يوضح الأرض التي يتوجب على اليهود أن يستولوا عليها في الحروب القادمة، وتشمل جميع الأراضي الواقعة غرب وجنوب نهر الفرات، وتتضمن سوريا والكويت[5].

---

(١) المرجع السابق

(٢) كاسبيت، بن، الحاخام يقول: نعم للحرب (هراب أومير: كين لهملحما)، معاريف، ١٦-٣-٢٠٠٠.

(٣) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٤) سفر التثنية، الإصحاح ١١، الآية ١٤.

(٥) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ٩٢.

ونظراً إلى أن الصهيونية الدينية ترفض الوقائع التي تبلورها معاهدات التسوية مع الدول العربية إذا تضمنت انسحاباً من أراضٍ احتلتها إسرائيل في حروبها؛ فإنها ترى في شن الحروب وسيلة لتصحيح «الأخطاء» التي ارتكبتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ومن هنا لم تتردد المرجعيات الدينية في الدعوة إلى شن حروب من أجل «تحرير» أراضي عربية احتلتها إسرائيل وانسحبت منها كنتاج تسويات سياسية، أو لاحتلال أراضي عربية، اعتبرت المصادر الدينية اليهودية أنها تخص اليهود، وقد دعت حركة «غوش إيمونيم» إلى «تحرير» سيناء التي انسحبت منها إسرائيل تطبيقاً لما جاء في اتفاقية «كامب ديفيد»، واحتلال لبنان على اعتبار أن هاتين المنطقتين «أرضاً يهودية»[1].

ونرى أن المرجعيات الدينية اليهودية تنطلق من افتراض مفاده أنه يتوجب توظيف الحروب في بلورة نظام يمنح اليهود دون غيرهم الامتيازات على أساس ديني، ويرسم «مردخاي نيتسان»، (أحد المفكرين المحسوبين على التيار الديني الصهيوني)، صورة الواقع الذي يجب أن يسود بعد أن تقع الشعوب الأخرى تحت احتلال اليهود؛ حيث يرى أنه يتوجب عدم استعمال أبناء الشعوب المحتلة في الوظائف، وفي حال لم يقبلوا ظروف العيش التي يمليها الحكم اليهودي، وعارضوا أنماط الحياة التي يؤمن بها اليهود، يتوجب شن الحرب عليهم[2].

وقد تحمست بعض النخب التابعة للتيار الديني الصهيوني للحروب، على اعتبار أنها توفر بيئة تسمح بوضع أيديولوجياتها الخاصة موضع التنفيذ، فقد أوضح الحاخام «مئير كهانا» (زعيم حركة « كاخ ») السابق الذي دعا إلى طرد الفلسطينيين من ديارهم في حافلات أو قاطرات إلى الدول العربية - أنه لا يمكن تطبيق هذه الرؤية إلا في حال

(١) إيزنشتطاط، شموئيل وليسك، موشيه، الصهيونية والعودة إلى التاريخ، مرجع سباق، ص٨٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٢.

نشبت حرب كبيرة[1]، وفي الوقت الذي يحاول فيه العلمانيون في إسرائيل التخلص من فلسطينيي: ٤٨ بواسطة حل الصراع مع السلطة الفلسطينية على أساس تبادل الأراضي؛ فإن المتدينين يرون أن إنجاز هذه المهمة يتم عبر الحروب فقط.

وهناك من يتفق مع «كهانا» على اعتبار أن الحروب توفر حلولاً «عملية» للمشاكل الاستراتيجية التي تواجه إسرائيل، ومن هؤلاء من يرى أن الحروب تسهم في التصدي للمشكلة الديموغرافية المتمثلة في تعاظم الوزن الديموغرافي للفلسطينيين مقابل اليهود في فلسطين. وتسهم الحروب في نظر الكثير من المرجعيات الدينية والنخب الفكرية للصهيونية الدينية في طرد الفلسطينيين، أو كثير منهم إلى الدول العربية، سواءً خلال الحرب، أونتيجة لها، وقد دعا كبار الحاخامات إلى استغلال الحروب في فرض ظروف حياة مهينة على الفلسطينيين من أجل دفعهم إلى ترك البلاد، حيث حثوا على فرض الجزية، والعبودية على كل الفلسطينيين الذين يبقون بعد الحرب في فلسطين، وتستند بعض مرجعيات التيار الديني الصهيوني إلى الفتوى التي أصدرها «الرمبام» في القرن الثاني عشر، حيث قال: «غير اليهودي المسموح له بالإقامة في أرض إسرائيل يتوجب عليه دفع جزية، وعليه أن يكون عبداً لليهود»[2].

إن الاتجاهات العنصرية المتطرفة التي تعززها الصهيونية الدينية تشكل عاملاً رئيساً في تكريس تعاطي المتدينين الصهاينة مع الحروب بوصفها ضمانة بقاء إسرائيل واستقرارها، ويذهب الحاخام «شلومو أفنير» إلى حد القول إنه «على الرغم من المآسي الشخصية التي تجرها الحروب إلا أنها تمثل السبيل الوحيد للحفاظ على تواصل الأمة وسلامة الوطن»[3].

---

(١) زئيفي، عام، «الصهيونية الدينية والتربية الرسمية الدينية، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص٨١.

(٣) المرجع السابق، ص٨٧.

وهناك من قادة التيار الديني الصهيوني من يرى أنه يتوجب اتباع خطى القادة العسكريين اليهود القدماء في خوض المعارك وإدارتها مع أعدائهم، ويقول الحاخام كهانا: «لا يوجد يهودي يقول إن قيام العبرانيين بإبادة الكنعانيين لم يكن عادلاً»[1].

ولما كانت المرجعيات الدينية للتيار الديني الصهيوني ترى أن الفلسطينيين والعرب هم كنعانيو هذا العصر، فإن هذا يعني أنه يتوجب أن يسلك اليهود في هذه الأيام نفس سلوك العبرانيين القدماء في الحروب التي خاضوها ضد الكنعانيين.

ويمكن أن نستنتج مما تقدم أن مظاهر حماس التيار الديني الصهيوني خلال فترة إنجاز الكتاب قد تأثرت بشكل واضح بمصادر التفكير اليهودي، التي لعبت دوراً حاسماً في الاستلاب لخيار العنف بشكل عام، وأنه قد تم التعبير عن الحماس للحرب بمفاهيم دينية صارخة، وهذا يعني أن تعاظم دور التيار الصهيوني على دوائر صنع القرار في إسرائيل يعني بالضرورة دفع هذه النخب الحاكمة في إسرائيل إلى شن المزيد من الحروب ضد العرب، ولكن تفضيل التيار الديني الصهيوني الحروب، والعنف، ورفض الحلول السياسية للصراع مع العرب لا يرتبط بمحددات الفكر الديني اليهودي فقط؛ بل يتعداها أيضاً إلى الحسابات المادية الأخرى، على اعتبار أن أقطاب هذا التيار يرون أن المشروع الاستيطاني الذي يتشبثون به سيكون ضحية التسويات السياسية، وبالتالي فإن شن الحروب هو الخيار الأمثل.

(١) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والعنف منذ بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع السابق، ص٢٩٨.

المطلب الثاني
الحروب في ظل تأثير المرجعيات الدينية

تسمح بنية المؤسسة العسكرية القائمة في إسرائيل للحاخامات بلعب دور مؤثر أثناء الحروب، فمؤسسة الحاخامية العسكرية التي تتولى مراعاة شؤون الجنود المتدينين في الجيش، تحولت إلى بديل عن قسم التثقيف في الجيش، ويلعب الحاخام الأكبر للجيش والحاخامات العسكريون، الذي يتبعونه، الدور الأبرز في تثقيف الجنود وتعبئتهم دينياً عشية الانطلاق لشن الحروب، وأثناء اندلاعها، وفي كثير من الأحيان تقوم مؤسسة الحاخامية العسكرية بتنظيم لقاءات لكبار مرجعيات التيار الديني الصهيوني، من غير الحاخامات العسكريين، مع الضباط والجنود خلال الحروب لتحريضهم على «الاستبسال» فيها، ومما لا شك فيه أن الزيادة الهائلة التي طرأت على عدد الضباط المتدينين في الوحدات المقاتلة في الجيش جعل للتعبئة التي يقوم بها الحاخامات دوراً مهماً وحاسماً في تعامل الضباط والجنود مع العرب، وتحديداً المدنيين خلال هذه الحروب، وقد كان للحاخامات تأثير واضح خلال الحروب التي خاضتها إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، ففي حرب لبنان الأولى ١٩٨٢ وحرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ وحرب غزة ٢٠٠٨، اطلع الحاخامات بدور بارز في مجريات هذه الحروب، وقد وزعت الحاخامية العسكرية خلال هذه الحروب الثلاثة كراسات على الجنود تطالبهم فيها بأن يقتفوا أثر يوشع بن نون «الذي قاتل الكنعانيين وانتصر عليهم، وقضى عليهم قضاءً مبرمًا[١].

والدعوة إلى اقتفاء أثر «يوشع بن نون» تحديداً خطيرة جداً، فحسب الإرث الديني اليهودي فقد كلف الرب «يوشع بن نون» بقتل الرجال والنساء والأطفال وحتى

---

(١) هابر، إيتان، حتى هنا للحاخامية العسكرية (عد كان لرابنوت هتسفئيت)، يديعوت أحرنوت، ٢٤-٣-٢٠٠٩.

البهائم؛ مما يعني أن مؤسسة عسكرية رسمية في الجيش تطالب الجنود بأن يكونوا بنفس «الوحشية» المنسوبة ليوشع بن نون في المصادر الدينية اليهودية، مع العلم أنه قد سبقت الإشارة في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أن الحاخامات قد أفتوا بأن يطبق اليهود الحكم الذي أنزله الرب في الكنعانيين على الفلسطينيين حالياً، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن الحاخامية العسكرية بررت عمليات القتل الجماعي التي ارتكبت خلال الحروب ضد اللبنانيين والفلسطينيين، واعتبرتها «ضرورة شرعية ملحة لتطهير الأرض من قوة الشيطان»[1]، وقد بدا تأثير التعبئة الدينية التي يتلقاها الضباط والجنود على سلوكهم أثناء الحروب مع العرب.

وتصلح الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر عام: ٢٠٠٨، مثالاً واضحاً على تأثير الحاخامات ومرجعيات التيار الديني الصهيوني خلال الحروب والتي قتل فيها أكثر من: ١٥٠٠ مدني وجرح آلاف آخرون ودمر فيها حوالي خمسة آلاف مؤسسة ومنزل.

فقد أكد «عاموس هارئيل» المراسل العسكري لصحيفة هآرتس على أن «العظات» التي كان يتلقاها الجنود يومياً أثناء المعارك من الحاخام الأكبر للجيش الجنرال «آفي رونتسيكي»، ومن حاخامات آخرين، كان لها دور بارز وحاسم في دفع الضباط والجنود إلى استهداف المدنيين الفلسطينيين خلال الحرب بشكل غير مبرر[2]، وينقل «هارئيل» عن الحاخام الجنرال «رونتسيكي»، قوله في إحدى المواعظ التي ألقاها على مسامع جنود لواء المظليين - الذين كانوا يتقدمون لاحتلال بلدة «بيت لاهيا» الفلسطينية، شمال غرب قطاع غزة، صبيحة السابع من يناير عام: ٢٠٠٩- «الوحشية مطلوبة مع

(١) شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتن، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٨٨.
(٢) هارئيل، عاموس، «الحاخامية العسكرية: سلوك إشكالي» (هرابنوت هتسفئيت تنهغوت بعيتيت)، هارتس، ٢٦-٩-٢٠٠٩.

الأغيار، لا مجال للرحمة مع هؤلاء، الرحمة هنا تساوي الموت»[1]، وفي غمرة الحرب، وزع «رونتسيكي» كراسات إرشادية على الجنود المشاركين في العدوان أمرهم فيها بعدم الرحمة مع المدنيين، معتبراً أنه لا يوجد مدنيون بين الفلسطينيين، وحرص «رونتسيكي» على جلب عدد من أكثر الحاخامات تطرفاً لإلقاء المواعظ على الجنود قبيل الشروع في العدوان، وأثناءه، وبعده، منهم الحاخام «شموئيل الياهو»، الذي أفتى أمام الجنود بجواز قتل النساء، والأطفال الفلسطينيين، ونظراً إلى أن الكثير من الضباط والجنود الذين شاركوا في العدوان هم من أتباع التيار الديني الصهيوني، فإن الكثير منهم تأثروا من عظات هؤلاء الحاخامات[2].

وبعد انتهاء الحرب لم يتورع الحاخام الجنرال رونتسكي في محاضرة له، في إحدى المدارس الدينية عن تبرير سقوط العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين في الحرب، حيث قال[3]: «إن إظهار الشفقة للأعداء في الحرب خطيئة، لا يهمنا ما نشر في وسائل الإعلام عن عملية الرصاص المصبوب في غزة (الاسم الذي أطلقته إسرائيل على الحرب) فقد وحدّت العملية الإسرائيليين، وكان هدف الحرب هو الهجوم والسحق والتدمير، وليس الأسر أو أية مهمة أخرى، فقد قامت ٨٠ طائرة بقصف مناطق مختلفة، ثم بدأ القصف المدفعي من الدبابات، يجب علينا القتال ضد الأغيار بكل ما أوتينا من تصميم، يجب أن يتحلى المقاتل بالخوف من الله وتقدير الحاخامين الصالحين، الذين لم يرتكبوا المعاصي، ويجب أن يعرفوا السبب الذي من أجله تدور الحرب».

وفي بعض الأحيان لا تكتفي الحاخامية العسكرية بالسماح للحاخامات المتطرفين بتحريض الضباط والجنود على القتل؛ بل تسمح أيضاً لمجموعات هامشية لا تحظى

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق

(٣) هاس، عميرة، تحريض على القتل (هستا عل ريتسح)، هارتس، ٢٦-١-٢٠٠٩

باعتراف رسمي بتحريض الجنود، مادام الأمر يتعلق بحياة العرب، وقد سمحت الحاخامية بتوزيع منشور على الجنود، يحمل توقيع حركة «تلاميذ الحاخام إسحق جيزنبرج» يدعو إلى «عدم الاكتراث بحياة المدنيين في غزة، فهم مجرمون، ونحن ندعوكم إلى تجاهل كل القيم والأوامر التي من شأنها أن تعرقل سير القتال كما يجب أن يكون... دمروا العدو»[1]، ومن الدلائل الواضحة على تأثير التعبئة الدينية على أنماط تعاطي ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي مع المدنيين الفلسطينيين، هو عشرات الشهادات التي أدلى بها مائة وثمانون ضابطاً، وجندياً، ووثقها كتاب «يكسرون الصمت»؛ حيث تحدث الجنود عن الفظائع التي كانوا يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين، وينقل الكتاب عن أحد الجنود قوله إن الجنود كانوا يقومون بإطلاق النار، وقتل المسحراتيين في المدينة أثناء ليالي رمضان؛ في حين اعترف عدد كبير من الجنود والمجندات أنهم عملوا على حماية وتأمين المستوطنين عندما كانوا يقومون بالاعتداء على الفلسطينيين، والتنكيل بهم[2]، وقال جندي آخر إن الجنود لا يتدخلون عندما ينهال المستوطنون بالضرب على القرويين الفلسطينيين، لكن عندما يحاول الفلسطينيون الدفاع عن أنفسهم يتدخل الجنود لضربهم، ونقل الكتاب عن جندي يدعى «شاؤول» قوله إنه كان يلاحق المدنيين الفلسطينيين ويصفيهم جسدياً قبل أن يصلوا إلى الملاجئ[3].

وفي محاضرة ألقاها أمام جنوده، كشف رئيس شعبة المد اللوجستي في الجيش الإسرائيلي الجنرال عامي شوحاط، أنه أمر خلال حصار معسكر جنين، الذي يقطنه

(١) المرجع السابق.

(٢)

Naami,Saleh, Israeli soldiers tell tales of murder and abuse,Ahram online,22-1-2011, http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/4583/World/Region/Israeli-soldiers-tell-tales-of-murder-and-abuse.aspx

(٣) المرجع السابق.

آلاف الفلسطينيين، شمال الضفة الغربية، في أبريل عام: ٢٠٠٢، بمصادرة صهاريج المياه من الفلسطينيين المحاصرين لصالح الجنود الذين يحاصرونهم، حيث وصف شوحاط الفلسطينيين بـ «الحثالات»؛ وقال: «بالنسبة لي بإمكان هؤلاء الحثالات أن يموتوا عطشاً»[١]، ووصف جندي استمع لمحاضرة شوحاط أنها كانت ملأى بعبارات تحقير العرب، من بينها: «كل العرب حقيرون، قمامة، «حثالات»، حثالة توفي (يقصد الرئيس الراحل ياسر عرفات)، ولكن سيأتي حثالة آخر مكانه، وعلى الرغم من حضور عدد كبير من كبار الضباط والجنود، إلا أن أحداً لم يبد اعتراضاً على هذه التصريحات، ومن الواضح أنه إذا كان ضابط كبير برتبة جنرال يتبنى هذه المواقف من السلوك تجاه المدنيين خلال الحروب، فإنه في الواقع يرسل رسالة لبقية الضباط والجنود الذين يعملون تحت إمرته؛ مفادها أنه يتوجب اتباع سلوك عدواني تجاه المدنيين العرب خلال الحرب، وقد كشف الجنرال «اليعازر شتيرن» (رئيس قسم القوى البشرية في الجيش) النقاب عن نتائج دراسة أجراها الجيش تبين أن ٢٠٪ من مجمل الجنود المجندين حديثاً يعتقدون أن حياة العربي لا قيمة لها كحياة اليهودي[٢].

استخدام السلاح النووي:

ونظراً إلى أن إسرائيل تعتبر رابع قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية والصين، فإن هناك أهمية كبرى لتأثير التيار الديني الصهيوني على دائرة صنع القرار في إسرائيل، عندما يتعلق الأمر بالوسائل العسكرية التي تستخدم لحسم الحروب، وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية - التي تعتبر أوثق حلفاء إسرائيل - قلقاً كبيراً من إمكانية دفع التيار الديني دوائر صنع القرار في إسرائيل إلى

---

(١) منصور، جوني، أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان، قضايا إسرائيلية، مجلد ٤، عدد ١٦، ٢٠٠٤، ص٣٩.

(٢) المرجع السباق.

استخدام السلاح النووي في حروبها ضد محيطها العربي، وقد قام برنامج البحوث الدفاعية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية بتمويل دراسة عن تأثير تنامي ظاهرة التطرف الديني في إسرائيل خلال التسعينات من القرن الماضي، وتأثيراتها الاستراتيجية، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه إذا ما قدر لأتباع التيار الديني أن يستحوذوا على السلطة في إسرائيل فإن هذا سيشكل تحدياً هائلاً للمصالح الأمريكية؛ حيث إن إسرائيل في هذه الحالة سترفض الحلول السلمية للصراع بدوافع عقدية؛ وهي لن تتردد في استخدام السلاح النووي في حسم الصراعات، مما يجعل خطرها لا يقل عن خطر الثورة الإسلامية في إيران[١]، وتحذر الدراسة من أن سيطرة التيار الديني الصهيوني على مقاليد الحكم في إسرائيل سيؤدي إلى نشوب حرب دينية على غرار حرب الثلاثين عاماً التي دارت رحاها في أوروبا ما بين: (١٦١٨و١٦٤٨)؛ حيث لا تستبعد الدراسة أن تكون هذه الحرب نووية.

ويرى الباحث في الشؤون الإسرائيلية «زهير أندراوس» أن التيار الديني الصهيوني معني تماماً بإشعال حرب دينية في المنطقة عبر حرص تنظيماته على استهداف الأماكن المقدسة للمسلمين على وجه الخصوص، لإدراكها أن استهداف هذه الأماكن يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية تقضي على أي فرصة لتسوية الصراع بالوسائل السلمية من جهة، وتزيد من فرص استخدام إسرائيل لمخزونها من السلاح النووي ضد العرب، مما يؤدي إلى «قهر» الرغبة العربية في مواجهة إسرائيل مستقبلاً[٢].

وبإمكان التيار الديني الصهيوني التأثير على خيار استخدام السلاح النووي في الحروب ضد العرب، حتى مع إدراك إسرائيل أن العرب لم يطوروا بعد أسلحة نووية، من خلال آليتين **أساسيتين، وهما:**

---

(١) علي، نهاد، الأصولية الدينية اليهودية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) أندراوس، زهير، (مقابلة عبر الهاتف)، ١٣-٩-٢٠١١.

أولاً: التأثير البارز لهذا التيار على دائرة صنع القرار السياسي بشكل مباشر من خلال مشاركة ممثلي أحزاب هذا التيار في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وازدياد هذا التأثير نظراً إلى لعب هذه الأحزاب دور «بيضة القبان» لدى تشكيل الحكومات الإسرائيلية، وقد عبر الحاخام «ميخائيل بن آرييه» النائب عن حزب «الاتحاد الوطني» اليميني الديني المتطرف عن ضرورة عدم استبعاد استخدام السلاح النووي، ليس فقط في مواجهة الدول العربية ذات الجيوش الكبيرة، بل أيضاً في مواجهة حركات المقاومة ذات القدرات العسكرية المحدودة، مقارنة بإسرائيل[1]، وقد اعتبرت بعض النخب المتدينة أن امتلاك إسرائيل أسلحة نووية يضمن لها خوض الحروب وتحقيق انتصارات فيها، حيث قال الجنرال «آفي إيتام»، الذي تولى قيادة حزب «المفدال» الديني القومي عام: ٢٠٠١، إنه يتوجب على إسرائيل عدم استبعاد خيار شن الحروب على الدول العربية من أجل ردعها عن المغامرة بالاعتداء على إسرائيل، أو غض الطرف عن أي جهة تحاول الاعتداء على إسرائيل انطلاقاً من أراضيها، وقال: «يدرك العرب أن لدينا من السلاح ما هو قادر على تحويل عواصم العرب إلى مجرد ركام، ويضمن القضاء على الأمة العربية، ويرجعها إلى حقب تاريخية سحيقة»[2].

ثانياً: تأثير النخب العسكرية المتدينة التي باتت تلعب دوراً حاسماً في بلورة التقديرات الاستراتيجية التي على أساسها تتخذ الحكومات الإسرائيلية القرارات الاستراتيجية الهامة. فعلى سبيل المثال تعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية، أكبر الأجهزة الاستخبارية في إسرائيل، كما أن أهم قسم في هذه الشعبة هو «لواء الأبحاث»، وهو المسؤول عن بلورة التقديرات الاستراتيجية لصناع القرار، وقد حذر وزير التعليم

---

(١) ابن آرييه، ميخائيل، كل الخيارات مفتوحة (كول هأوبتسيوت بتوحوت)، معاريف، ٩-٤-٢٠٠٨.

(٢) مارجولين، رون، دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، مرجع سابق، ص٥٩.

الإسرائيلي الأسبق «يوسي ساريد» من أن هناك علاقة وثيقة بين طابع التقديرات الاستراتيجية التي يعدها «لواء الأبحاث»، وبين تدين كبار الضباط العاملين في هذا اللواء، وقد أوضح «ساريد» أنه بمجرد أن تولى الجنرال «يعكوف عامي درور» (أحد أتباع التيار الديني الصهيوني) قيادة اللواء، فإن التقديرات الصادرة عنه أصبحت تركز على التشكيك في رغبة الأطراف العربية في التسوية، وتشدد على أنه من الأفضل لإسرائيل الاستثمار في مجال تعاظم قوتها العسكرية على حساب الرهان على عقد تسويات مع العالم العربي، علاوة على أن التوصيات الصادرة عن «درور» ركزت على «العوائد الإيجابية» لاستخدام العنف ضد الفلسطينيين والعرب[1]، ويمكن القول إن «ساريد» الذي كان يطلع على المواد السرية، كان يعي الطابع الإشكالي للتوصيات التي كان يقدمها «درور»، وهو ما جعله يدرك الفرق الكبير الذي طرأ على التقويمات الصادرة عن لواء الأبحاث لمجرد أن تولى قيادته جنرال متدين.

ويعشش في أذهان أتباع الصهيونية الدينية افتراض مفاده أن استخدام السلاح النووي ضد العرب يفتح نافذة نحو فرصة أمام تحقيق النبوءات التوراتية، ويستنتج من التحقيقات التي أجراها جهاز المخابرات الإسرائيلي الداخلي «الشاباك» مع أحد عناصر التيار الديني الصهيوني - الذي اعترف بالتخطيط لتدمير المسجد الأقصى - أن هناك علاقة وثيقة بين التخطيط لتفجير الأقصى وبين سعي التيار الديني الصهيوني لتوفير الظروف أمام نزول المسيح المخلص، وحسب ما جاء على لسان هذا العنصر فإن مخططي محاولة تفجير الحرم القدسي الشريف افترضوا أن تدمير الحرم القدسي سيثير مئات الملايين من المسلمين في جميع أرجاء العالم، وستؤدي ردة فعلهم إلى حرب قد تتطور إلى حرب عالمية، بحيث يكون عدد الضحايا في هذه الحرب هائلاً للغاية بسبب

(١) ساريد، يوسي، البشارة حسب المقدر الوطني (هبسوراه عل بي همعريخ هلئومي)، هآرتس، ١٢-٦-٢٠٠٥.

استخدام إسرائيل السلاح النووي، وأن مثل «هذه الحرب تحديداً ستدعم عملية انقاذ اليهود وتخلصهم من خطاياهم، بعد أن يتم القضاء على المسلمين، مما يعني أن كل شيء سيكون معداً لقدوم المسيح المنتظر»[١].

وقد بات عدد كبير من الباحثين الغربيين يدركون حجم الخطر الكامن في زيادة تأثير التيار الديني الصهيوني على دوائر صنع القرار الإسرائيلي، سيما فيما يتعلق بالتحمس لشن الحروب، فقد حذر الباحث والصحافي البريطاني «ديفيد هيرست» من الخطورة التي تمثلها الأصولية اليهودية، حيث قال إن جذور العنف والاستلاب لخيار الحرب في الشرق الأوسط تقود للأصولية اليهودية المتطرفة[٢]، واعتبر أن تجاهل الغرب لمخاطر تلك الأصولية يمثل صورة من صور المعايير المزدوجة، سيما وأن الغرب مولع بمحاربة الأصولية الإسلامية، معتبراً أن خطر الأصولية اليهودية لا يقتصر على الداخل الإسرائيلي، بل يتعداه إلى العالم بأسره، وقد أشار إلى حقيقة أن امتلاك إسرائيل سلاحا نوويا يجعل إمكانية استخدامه في ظل تعاظم الدور الذي تقوم به الأصولية اليهودية كبيراً جدًا[٣].

ونرى أن أحد أهم الأسباب التي أسهمت في تقبل الأفكار الداعية للحرب والاستلاب للعنف هو فشل الأنظمة الرسمية العربية في مواجهة إسرائيل؛ حيث إن خسارة الدول العربية مساحات هائلة من أراضيها في الحروب مع إسرائيل، وسعي بعض الدول العربية لتطبيع علاقاتها معها، على الرغم من مواصلتها الحرب ضد دول عربية أخرى، وضد الشعب الفلسطيني، جعل الكثير من الإسرائيليين يعتقدون أن الرهان على خيار القوة يؤتي أكله، وأن السيف هو الضمانة الوحيدة لبقاء هذا الكيان

---

(١) نهاد، علي، الأصولية الدينية اليهودية، مرجع سابق، ص١٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

في تلك البقعة من العالم، من هنا فإنه طالما غاب المشروع النهضوي العربي المستند إلى التسلح بكل أسباب القوة والتمكين فإن الأدبيات المتحمسة للحرب والعنف ستواصل الرواج في إسرائيل، وبكل تأكيد فإنه في حال تبين للرأي العام الإسرائيلي أن نتائج الانقياد إلى العنف والحروب لن يكون في صالح تل أبيب، فإن الصدقية التي تحظى بها هذه الأدبيات ستتهاوى.

المبحث الرابع
التيار الديني الصهيوني والتوجهات الانعزالية

مقدمة:

لقد حرصت الحركة الصهيونية على إقامة إسرائيل لتكون امتداداً للعالم الغربي في منطقة الشرق، لكن النخب الحاكمة العلمانية الحاكمة سعت في الوقت نفسه بأن تحظى إسرائيل بقبول شعوب ودول المنطقة، وعملت على تشريع وجودها في المنطقة من خلال محاولاتها تطبيع العلاقات مع الشعوب العربية، ليس على الصعيد السياسي فقط، بل على الصعيد الاقتصادي والثقافي كذلك، وفي الوقت نفسه، تشدد الأمنية الإسرائيلية على ضرورة أن تحافظ إسرائيل على التحالف مع قوة غربية كبرى، على اعتبار أن مثل هذا التحالف يخدم بشكل مباشر المصالح الإسرائيلية، من هنا فقد اعتمدت إسرائيل على التحالف مع بريطانيا، وبعد ذلك مع فرنسا، وانتهت الأمور بالتحالف الوثيق حالياً مع الولايات المتحدة[1]، ومن أجل توسيع دائرة التأييد لها في الأوساط الغربية، فقد حرصت النخب الإسرائيلية العلمانية على التقرب من التيارات المسيحية الكبرى في العالم الغربي، وتحديداً في الولايات المتحدة، وقد آتى هذا التقارب- ضمن أسباب أخرى - أكله على شكل انحياز الرأي العام الأمريكي لصالح إسرائيل.

لقد تحفظ التيار الديني الصهيوني منذ البداية على الانفتاح على العالم الخارجي، وأسفر عن توجهات انعزالية واضحة، منطلقاً من قناعة مفادها أن كراهية اليهود هي عنصر متأصل لدى الشعوب الأخرى بغض النظر عن انتماءاتها القومية والعرقية والدينية.

---

(١) بيدهتسور، رؤفين، ثقافة الأمن الإسرائيلية (تربوت هبيطحون هيسرائيليت)، فصلية بوبوليتكيا، عدد٤٦، ٢٠٠٣، ص٦٨.

وسنسلط الضوء على جذور التوجهات الانعزالية لدى التيار الديني الصهيوني، وتأثير هذه التوجهات على مستقبل علاقات إسرائيل الخارجية.

المطلب الأول
جذور التوجهات الانعزالية

لعبت مصادر التفكير الديني اليهودي دوراً حاسماً في تحديد طابع توجهات اليهود نحو الآخر كأفراد وكأمم وشعوب، وقد برزت في هذا السياق توجيهات «التلمود» على وجه الخصوص كمحدد أساس في بلورة مواقف اليهود، من الآخر (غير اليهودي)؛ حيث يحرض التلمود - المتداول -بشكل صريح وقاطع اليهود على عدم الاختلاط بالآخرين، والعيش في معزل عنهم، واعتمد «التلمود» في ذلك على تكريس مشاعر الازدراء والاستعلاء تجاه الآخر، والتشديد على «فرادة» الديانة اليهودية والطابع الخاص لأتباعها، الذي يختلف عن طابع معتنقي الأديان الأخرى.

ففي الوقت الذي ربط فيه التلمود بين اليهود وروح الله، فإنه قد ربط غير اليهود بالشيطان، واستناداً إلى هذا المنطق، فقد تكرس لدى اليهود الشعور بالفوقية والرغبة الجارفة في الانعزال عن الآخر، الذي هو بالضرورة «أقل مرتبة» من اليهود.

ولعل الذي يكرس هذا النمط من التعامل حقيقة أن المصادر الدينية اليهودية لا تعترف بالأديان الأخرى، فمعتنقو هذه الأديان هم مجرد «وثنيين»، وينقل كتاب «زوهر»، الذي فسر جزءاً من تعاليم التلمود على لسان أحد الحاخامات قوله: «منذ وجودهم إذن والناس الوثنيون يوسخون العالم لأن أرواحهم تحدرت من الشق النجس»[1].

(١) القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ص١٠٠.

وقد كرست المصادر الدينية اليهودية مشاعر استعلاء «الإيمان» على «الوثنية»، بكل أشكالها، ليس من خلال التركيز على «فرادة» الديانة اليهودية فقط، بل من خلال ادعاء «فرادة» العرق اليهودي، وربط هذا العرق بالله، ومن هنا فقد واصل التلمود تكريس النظرة الاستعلائية تجاه الآخر من خلال ادعاء التفوق البيولوجي، حيث جاء فيه: «النطفة المكونة منها باقي الشعوب الخارجة عن الديانة اليهودية هي نطفة حصان»[١]؛ وجاء أيضاً «إن لحم الأميين لحم حمير، ونطفتهم نطفة حيوانات غير ناطقة»[٢].

وينقل التلمود عن الحاخام مناحيم قوله: «أيها اليهود إنكم من بني البشر لأن أرواحكم مصدرها روح الله، وأما باقي الأمم فليست كذلك، لأن أرواحهم مصدرها الروح النجسة»[٣]، وفي فاتحة كل فصل من فصول سفر «بيرتي أبوت»، جاء: «لكل إسرائيل نصيب في العالم الآتي، وقومك كلهم صالحون، وسيرثون الأرض الأبعد، صنع يدي للافتخار»[٤]، ولعب التلمود دوراً هاماً في زجر اليهود عن المبادرة لإقامة علاقات مع الآخرين من خلال التركيز على تصوير اليهود على أن لهم مكانة تفوق مكانة بقية البشر، بل والملائكة، مما يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك علاقات طبيعية بينهم وبين غيرهم من الناس، حيث جاء في التلمود: «إن اليهود أحب إلى الله من الملائكة واليهود من عنصر الله، ومن يصفع اليهودي فكأنما صفع الله، ولولا اليهود لارتفعت البركة من الأرض واحتجبت الشمس وانقطع المطر، والجوي[٥] جميعاً كلاب وخنازير وبيوتهم كحظائر البهائم نجسة، ويحرم على اليهودي العطف عليهم، وكل شر يفعله اليهودي معهم يعد قربى لله»[٦].

---

(١) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص٩٠.
(٣) المرجع السابق، ص ٧٥.
(٤) القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ص١٠٠.
(٥) لفظ عبري يطلق على غير اليهود.
(٦) المرجع السابق، ص١٣٢

ويؤسس التلمود لمشاعر التقزز إزاء الآخر لدى اليهود، حيث يقول: «إن غير اليهودي لا يختلف عن الخنزير البري»[١]؛ ويذهب التلمود بعيداً في تكريس النظرة العدائية لغير اليهود، حيث يعتبر أن موت غير اليهود مدعاة للشماتة، حيث جاء «أن مدافن غير اليهود تثلج صدور بني إسرائيل، لأن اليهود وحدهم هو البشر، أما الشعوب الأخرى فليست سوى أنواع مختلفة من الحيوانات»[٢]، ويأمر التلمود اليهود بالدعاء التالي عند المرور على مقابر غير اليهود» تباً لوالدتكم، وسحقاً لمن حملت بكم»[٣]، وجاء ايضاً «الفرق بين درجة الإنسان والحيوان هو بقدر الفرق الموجود بين اليهود وباقي الشعوب»؛ وجاء أيضا» أن سبب نجاسة غير اليهود أنهم لم يقوموا على جبل سيناء بعد أن نجس إبليس حواء، أما الإسرائيليون فقد تطهروا بوقوفهم على الجبل»[٤].

ويحظر التلمود على اليهودي أداء الصلاة أمام غير اليهود، حيث جاء فيه «تمنع الصلاة أمام الأجانب، ولو أنهم معدودون من الحيوانات».

ويتضح أن الدعوات التي اعتمدت عليها مرجعيات التيار الديني الصهيوني في الدعوة إلى القطيعة مع الآخر من خلال حظر الاختلاط بهم، مصدرها التلمود، حيث جاء فيه: «محرم عليهم قبول دعوة باقي الأمم، والأكل من مأكولاتهم، ولو كان صانعها يهودي، فإذا دعا أجنبي يهودياً فلبى وأكل اليهودي من مأكولاته فإنما يأكل من الميتة»[٥]، ويناقض التلمود ما جاء في الوصايا العشر التي وردت في التوراة، إذ يبيح ممارسة الزنا إذا مارسه اليهودي في أجنبي ذكراً كان أو أنثى، فقد جاء «الزنا بغير اليهود ذكوراً وإناثاً

---

(١) المرجع السابق، ص١٤١

(٢) المرجع السابق، ص١٥٦.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص١٦٥.

(٥) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص١٤٣

لا عقاب عليه، لأن الأجانب من نسل الحيوان»[1]. وفي موقع آخر جاء: «لا قرابة بين اليهود والأمم الخارجة على اليهودية لأنهم أشبه بالحمير»[2]، ويحرم التلمود على اليهودي دعوة غير اليهودي على أساس أنه أقل منزلة منه، وينقل التلمود عن «الرمبام» قوله: «الأتراك والبدو في الشمال، والسود والبدو في الجنوب طبيعة هؤلاء كطبيعة الحيوانات والبكماء، وهم ليسوا في مستوى البشر»[3]، ويقول التلمود: «يتوجب على اليهودي أن يبذل مجهوده لمنع استملاك باقي الأمم للعقارات، وألا يصفهم بالحسنات والجمال، ولا يبعهم شيئاً إلا بثمنه»[4]، ومن مظاهر العداء الصارخة للآخر، حقيقة أن التلمود يبيح لليهود سلب أموال غير اليهود، حيث جاء فيه: «سلط الله اليهود على أموال باقي الأمم ودمائهم»[5]، وقد فسر التلمود كل كلمة وردت في التوراة وتدل على الإنسان، بأنها تعني اليهودي فقط، فإذا نهي عن سرقة «أخيك»، فالمقصود اليهودي فقط[6].

وقد بنى التراث الديني اليهودي جداراً سميكاً بين اليهودي المتدين وبين الأغيار، من خلال تحديد مهمة واحدة لغير اليهود، ألا وهي القيام على خدمة اليهود ورعاية شؤونهم من منطلق الشعور بالتفوق الديني والعرقي، وقد جاء في التوراة: «ويقف الأجانب ويرعون غنمكم ويكون الغريب حراثيكم وكراميكم أما أنتم فتدعون كهنة الرب وتسمون خدام إلهنا، تأكلون ثروة الأمم، وعلى مجدهم تتأمرون»[7]، وجاء في

---

(١) القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ص١٥٨.
(٢) المرجع السابق، ص٧٥
(٣) شاحاك، إسرائيل، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة ٣٠٠٠ عام، ترجمة: رضى سليمان، بيروت، شركة المطبوعات والنشر، ١٩٩٧، ص٥٢.
(٤) المرجع السابق، ص١٥٣.
(٥) القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ص١٩٨.
(٦) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان وإلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص٣٠.
(٧) سفر إشعيا، الأصحاح٥، الآية: ٦.

سفر ميخا: «قومي ودوسي يا بنت صهيون لأني أجعل قرنك جديداً وأظلافك أجعلها نحاساً تسحقين شعوباً كثيرة[1]، وجاء فيه «خلق الرب الأجنبي على هيئة الإنسان ليكون لائقاً لخدمة اليهود».

إن أوضح وأعمق الدلائل على التوجهات الانعزالية لليهودية، حقيقة أنها تكاد تكون الديانة الوحيدة التي ترفض انتقال غير اليهود إليها، ولم تبد المرجعيات الدينية اليهودية بعض المرونة في الموافقة على تحول غير اليهود إلى اليهودية إلا بعد الإعلان عن إسرائيل، حيث كانت هناك حاجة إلى زيادة الثقل الديموغرافي لليهود في أرض فلسطين، وذلك تحت طائل الكثير من القيود والتعقيدات، وتحذر الشريعة اليهودية من الاختلاط بالآخر، عبر الزواج المختلط، حيث تم تحريم التزاوج بين اليهود وغيرهم، وتعتبر اليهودية أن الأبناء الذين يولدون جراء هذا الزواج هم أبناء زنا، يطلق عليهم بالعبرية «ممزير»[2]، وقد تأثرت المرجعيات الدينية في العصر الحديث، وعلى وجه الخصوص خلال كتبتنا لهذا الموضوع بهذا التراث الدافع إلى الانعزال.

وترى المرجعيات الدينية اليهودية أن التركيبة الجينية لليهود أكثر سمواً من غيرها، مما جعل هناك أهمية خاصة للحفاظ على حياة اليهود مقارنة بغيرهم، ولذا فقد أفتى الحاخامات اليهود بعدم جواز أن تزرع أعضاء من جسم اليهودي في جسم غير اليهود، على اعتبار أن اليهود يتميزون عن غيرهم من البشر بأنهم «جزء من الرب»، ويقول الحاخام «إسحاق جيزنبيرغ» - من مرجعيات التيار الديني الصهيوني -: «إذا كانت كل خلية في جسم يهودي تشمل جوهراً إلهيا، فهي بذلك جزء من الله، والحمض النووي (DNA) الخاص باليهود خاص، ومميز عن غير اليهود»، لذا فإنه يفتي بجواز أن يحصل

(١) سفر ميخا، الإصحاح ٤، الآية:١٢.

(٢) سبق أن أشرنا إلى معنى الكلمة في المبحث الأول من الفصل الثاني.
انظر: المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية، مرجع سابق، ص٢٠٥.

اليهودي على كبد من شخص غير يهودي على اعتبار أن للحياة اليهودية قيمة لا تحصى، وأكثر قداسة من الحياة غير اليهودية، ويحظر في المقابل أن يتبرع اليهود بأعضاء من أجسامهم لزراعتها في غير اليهود[1]، وفي موضع آخر يتحدث «جيزنبيرغ» عن «علو الجينات الوراثية» اليهودية، ويرى أن ذلك يفرض معاملة خاصة مع اليهود، لذا فهو يفتي بقوله: «إذا شاهدت شخصين يغرقان، أحدهما يهودي والآخر غير يهودي، فإن التوراة تأمرك بأن تنقذ اليهودي، لأن كل خلية في اليهودي هي جزء من الله[2]».

ولم تقتصر النظرة السلبية للآخر على الجانب النظري، بل إن سلوك اليهود المتدينين تجاه غير اليهود في الواقع العملي يعتمد بشكل أساس على هذه النظرية السلبية المغالية في انعزاليتها.

وقد أقر مؤتمر الدراسات التلمودية الذي عقد عام: ١٩٧٤، وحضره رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «إسحاق رابين» حظر قيام طبيب يهودي بمساعدة امرأة غير يهودية على الحمل[3].

وقد اعتبرت معظم مرجعيات التيار الديني الصهيوني في العقدين الماضيين أن كل ما تقدم ملزم ليس اليهود على المستوى الشخصي فقط؛ بل لإسرائيل بأسرها أن تعيش في عزلة عن الكيانات الأخرى، وقد تحدث الحاخام «مردخاي إلياهو» الذي كان حتى وفاته عام: ٢٠١٠ أبرز مرجعيات التيار الديني الصهيوني عن أهمية عزلة اليهود عن غيرهم، على اعتبار أنها تمثل الحل الأوحد لإسرائيل في مواجهة الأعداء المتربصين بها، حيث قال[4]: «لقد كانت العزلة على الدوام أمنية الشعب اليهودي، إذ إن الشعور

---

(١) نهاد، علي، الأصولية الدينية اليهودية، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع السابق، ص٣٢.

(٤) إلدار، عكيفا، زيطيل، عديت، سادة الأرض-إسرائيل والمستوطنين ١٩٦٧-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٢١.

بالعزلة هو أمر ضروري لليهود على مدار التاريخ ابتداءً من النبي إبراهيم - عليه السلام - حيث كان العالم كله في جزء وإبراهيم وحده في جزء آخر، وحتى أيامنا هذه، أيام الكارثة والبطولة، لا نزال نحتاج هذه العزلة، لأن أوضاعنا تماثل أوضاع الشعب اليهودي عند وقوفهم أمام البحر الأحمر في عهد موسى - عليه السلام - محاطين من كل جانب بالأعداء والكارهين الجاهزين للقضاء علينا».

وتعتبر التيارات الحريدية حالياً أكثر الاتجاهات الدينية تحمساً للانعزال بفعل التراث الديني؛ فجوهر الفكر الديني الحريدي يقوم على الاعتقاد بأن هناك هوة سحيقة فاصلة بين اليهود وغيرهم، وهذا الذي يفسر عدم استعداد من يسمون بـ «حمائم» التيار الحريدي التحالف حتى مع قوى اليسار الإسرائيلي، لأنهم يفترضون أن قوى اليسار أكثر انفتاحاً على الآخر غير اليهودي[1].

من هنا فإن المسافة بين الحمائم والصقور في الجماعات الحريدية ليست كبيرة، لأنهم ينطلقون من نفس النقطة، إذ إن كلاهما لا يرى إمكانية لبناء علاقة بين اليهود وغير اليهود، فاليهود وغير اليهود- في نظرهم- قطبان لا يلتقيان.

ويرى عالم النفس الإسرائيلي «شلومو آرئيل» أن التوجهات الانعزالية لدى اليهود في إسرائيل في الوقت الحاضر مرتبطة بالمصادر الدينية على نحو واضح، حيث يرى أن هذه المصادر تحرص على غرس مفاهيم محددة، مثل: خصوصية الأمة اليهودية وتميزها، وأن الشعور بالتميز يمثل بحد ذاته مسوغاً للانعزال، وأن هذا الاعتقاد يكرسه ما جاء في التوراة، وتحديداً في سفر العدد، الإصحاح الثالث والعشرين: «هو ذا الشعب يسكن وحده وبين الشعوب لا يحسب»[2]، ويشير «أرئيل» إلى أن الانفتاح على المصادر الدينية

---

(١) فريدمان، مناحيم، لماذا الحريدية تتبنى مواقف متطرفة من الصراع (لما هحريديم نوكتيم عمدوت نوكشوت من هسخسوخ)، دفار، ٤-٩-١٩٨٨.

(٢) آرئيل، شلومو، التجربة الإسرائيلية- اليهودية، قضايا إسرائيلية، مجلد ٤، عدد١٦، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

جعل اليهود يؤمنون بأن الأمم والشعوب الأخرى ترفض «الشعب اليهودي»، وهي مصممة على تدميره والقضاء عليه فيزيقياً وروحياً، حيث يتم التعبير عن هذه القناعات كل عام في كل عيد فصح، منذ أكثر من ألف عام، حيث جاء في التلمود: «ليس واحد فقط هو الذي قام لتدميرنا، ولكن في كل جيل نهض بعضهم ضدنا لتدميرنا»[١].

ويربط «عبد الوهاب المسيري» بين العامل الديني، وميل اليهودي الطاغي نحو الانعزال، حيث يقول[٢]: «إن أداء الشعائر الدينية من قبل اليهودي المتدين يأتي لتقوية صلابة القداسة التي يعيش داخلها، وهو ما ولد هوة بينه وبين الآخر، في حين أن التلمود وضع اليهودي فوق التاريخ وخارج الزمان، وهو ما جعل من اليسير عليه أن يرى كل شيء من الآخر على أنه مؤامرة تحاك ضده، في نفس الوقت فإنه يحول الأغيار إلى فكرة أكثر تجريداً من فكرة اليهودي في الأدبيات النازية، والأسود في الأدبيات العنصرية البيضاء، وهي أكثر تجريداً لأنها لا تضم أقلية واحدة أو عدة أقليات، أو حتى عنصراً بشرياً بأكمله، وإنما تضع الآخر في كل زمان ومكان، لذا يصبح كل البشر أشراراً مندسين يستحيل الدخول معهم في علاقة، ويصبح من الضرورة إقامة أسوار عالية تفصل من هم داخل الدائرة المقدسة ومن هم خارجها... من هنا يتم تصوير الزواج المختلط على أنه «هولوكست صامت» (إبادة صامتة)».

---

(١) المرجع السابق، ص١٠٩.

(٢) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص٣١.

المطلب الثاني
التيار الديني الصهيوني وعلاقات إسرائيل الخارجية

لقد استند التيار الديني الصهيوني ونخبه السياسية إلى إرث الأدبيات الدينية في تحديد تصوره لنمط العلاقة بين إسرائيل والعالم الخارجي، حيث عمل هذا التيار على مقاومة انفتاح إسرائيل على دول الأقاليم والعالم، وذلك من خلال التالي:

مقاومة التطبيع (العلاقات مع العالم العربي):

على الرغم من أن هناك إجماعاً داخل القوى العلمانية، سواءً اليمينية أو اليسارية على أن إقرار واعتراف العالم العربي بإسرائيل يمثل مصلحة استراتيجية كبرى للكيان الصهيوني، ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سعت دوماً لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، سواء على الصعيد السياسي، أو الثقافي أو الاقتصادي، إلا أن هذه التوجهات قوبلت دائماً برفض التيار الديني الصهيوني، فقد رفضت نخب التيار الديني الصهيوني ما جاء في كتاب الرئيس الإسرائيلي الحالي «شمعون بيرس» الشهير «الشرق الأوسط الجديد»، الذي ضمنه تصوره لطابع العلاقات التي يتوجب أن تسود بين إسرائيل والدول العربية، حيث قال بيريس إن التقاء التقنيات المتقدمة التي تنتجها إسرائيل برأس المال العربي يمكن أن يؤدي إلى ازدهار اقتصادي ستستفيد منه جميع المنطقة وشعوبها، وقد اعتبر «زبولون أورليف» الزعيم السابق لحزب المتدينين الوطنيين «المفدال»، ووزير التعليم الأسبق ما جاء في كتاب «بيريس» بأنه لا يعدو كونه «ترهات تعكس حسن ظن بالعرب غير مستند إلى أسس منطقية وموضوعية، فلا يمكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي بيننا وبين العالم العربي، لأنه لم يحدث في التاريخ أن حدث مثل هذا التكامل بين الأعداء»[1]، ويصل «أوري إليتسور» (رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية)

(١) أورليف، زبولون، بيريس بين الأحلام والواقع (بيريس بين هحلوموت فهمتسيئوت)، هتسوفيه، ١٢-٨-٢٠٠١.

«نكوداه»، الناطق بلسان المستوطنين إلى نفس الاستنتاج الذي وصل إليه «أورليف»، وطالب بالكف عن عقد الرهان على التكامل الاقتصادي مع العرب، معتبراً أن أي مشروع يقوم على التطبيع بين العرب وإسرائيل محكوم عليه بالفشل، بسبب الاعتبارات الدينية والثقافية، علاوة على السياسية[1]، وقد انبرت مرجعيات التيار الديني الصهيوني ونخبه للتصدي لدعوات التطبيع الثقافي مع العرب ونشر ثقافة السلام، سيما بعد التوقيع على اتفاقيتي «أوسلو و «وادي عربة». وقد وقع العشرات من حاخامات المدن الكبرى في إسرائيل على عريضة عام: ١٩٩٧ ترفض مبادرة إحدى الجهات الأوروبية لتنظيم لقاءات بين الشباب اليهودي والشباب الفلسطيني، مشددين على رفض ثقافة السلام، وقد أكد الحاخامات في العريضة أنه من الأفضل الإبقاء على الحاجز النفسي بين الشباب اليهودي، والفلسطيني على اعتبار أن حالة العداء بين الطرفين «أبدية»[2]، ويتخذ ممثلو الأحزاب الدينية في الحكومة والبرلمان موقفاً رافضاً للتطبيع مع العرب، حتى عندما كان الحماس له كبيراً، ففي أعقاب قيام العديد من دول المغرب العربي بفتح ممثليات دبلوماسية لإسرائيل في عواصمها، سمحت حكومتا المغرب وتونس بتنظيم رحلات سياحية للإسرائيليين، سيما أولئك الذين هاجروا إلى إسرائيل من هذين البلدين، وهذا ما قوبل بتحفظ من قبل ممثلي الأحزاب الدينية، الذين كان كل همهم هو أن تسمح حكومتا المغرب وتونس بترميم الكنس اليهودية في البلدين، وعلى الرغم من أن الوزراء المتدينين تواجدوا في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلا أنه نادراً ما قاموا بزيارات إلى الدول العربية التي حافظت على علاقات مع إسرائيل.

---

(١) إليتسور، أوري، هل تطبيع العلاقات مع العرب ممكن (هئم نرمول هيحسيم عم هعرفيم إفشري)، نكوداه، ٥-٢-٢٠٠٢

(٢) شاكيد، روني، حاخامات ضد التطبيع (رابانيم نيجد هنورميزاتسيا)، يديعوت أحرنوت، ١٢-٦-١٩٩٧.

وترفض الصهيونية الدينية إجراء حوار بين المرجعيات الدينية اليهودية والمرجعيات الدينية في العالم العربي، ويسخر الحاخام «الياهو ريسكين» (من كبار حاخامات المستوطنين) من الدعوات إلى إجراء هذا الحوار؛ حيث يرى أن لغة الحوار الوحيدة بين العرب واليهود هي»الرصاص»، معتبراً أنه بدون إقناع العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص أنه لا يمكن فرض تسوية على «إسرائيل» بالقوة، فإنه لا طائل من مثل هذه الحوارات[١].

ويتمثل رفض التطبيع في عدم موافقة اليهود على السكن في أحياء يقطنها فلسطينيو: ٤٨، فحسب دراسة أجراها عميد كلية علم الاجتماع في جامعة حيفا «سامي سموحا» تبين أن ٦٥٪ من الإسرائيليين يعارضون السكن في أحياء يقطنها فلسطينيو: ٤٨، في حين أن: ٦٧٪ من فلسطينيي: ٤٨ يوافقون على الإقامة في أحياء مشتركة يقطنها يهود وفلسطينيون[٢]، وحسب الدراسة فإن ٦٥٪ من اليهود يرون أن فلسطينيي ٤٨ يشكلون خطرا على إسرائيل بسبب الزيادة الطبيعية، ومساعيهم لتغيير طابع الدولة، وبسبب إمكانية التمرد والعصيان الشعبي ومؤازرة نضال شعبهم.

ومن الخطوات العملية التي قامت بها مرجعيات التيار الديني لمقاومة التطبيع مع العرب والأجانب، توقيع العشرات من كبار الحاخامات في إسرائيل على نص فتوى تحظر على اليهود بيع أو تأجير بيوت وشقق سكنية للعرب والأجانب، وبرر الحاخامات إصدار الفتوى بالخوف من حدوث تزاوج بين اليهود وغيرهم، وحتى لا تتأثر « أنماط الحياة اليهودية بشكل سلبي». وجاء في الفتوى: «فليعلم كل يهودي يبيع أو يؤجر بيته لغير اليهود أنه يتسبب في خسارة جيرانه»[٣]، وطالب الحاخامات بفرض مقاطعة

---

(١) ألون، شولي، الحوار وفق عقيدة الحاخامام (هديالوغ عل بي دفيسات هراب)، معاريف، ٩-٨-٢٠٠٦.

(٢) فيدل، إلياهو، العنصرية ترفع رأسها (هجزعنوت مريما روش)، معاريف، ٤-١٢-٢٠٠٨.

(٣) ليفي، موطي، العشرات من كبار الحاخامات: لا تبيعوا بيوتاً لغير اليهود (عسروت ربانيم بخيريم: لو لمكور بتيم لنكريم)، موقع وللا الإخباري، ٧-١٢-٢٠١٠، http://news.walla.co.il/?w=/1/1764672

على كل يهودي يبيع أو يؤجر بيته لغير اليهود، حيث طالبوا اليهود بمعاقبته بالابتعاد عنه، وعدم الاتجار معه، وعدم السماح له بدخول الكنس اليهودية حتى يتراجع عن بيعه، وتأجيره عقاره لغير اليهود، وينتمي الحاخامات الرئيسيون إلى المدن الكبرى، والذين وقعوا على الفتوى إلى جميع التيارات الدينية في إسرائيل، وقد نظمت العديد من المظاهرات أواخر عام: ٢٠١٠ في المدن الإسرائيلية للمطالبة بـ «تنظيفها» من العرب والعمال الأجانب، وعدم السماح بتواجدهم فيها مطلقاً، ورفع المتظاهرون شعارات عنصرية ورددوا هتافات معادية لنبي الإسلام محمد - صلى الله عليه وسلم - الذي تم وصفه بعبارات نابية جداً، مطالبين بـ «كنس» الفلسطينيين مرة وإلى الأبد، وقال أحد الخطباء في إحدى هذه المظاهرات إن «مصير كل يهودي يبيع أو يؤجر بيته لعربي الموت المحقق»، مشددين على ضرورة الالتزام بفتوى الحاخامات التي تحظر بيع أو تأجير البيوت للعرب.

إن رفض التطبيع ينبع من الانطباع السائد عن العرب لدى اليهود بشكل عام، والذي تحدث عنه المفكر اليهودي «أحاد هعام»، حيث قال: «لقد نظرنا إلى العرب على أساس أنهم جميعاً وحوش برية، أو شعب مثل الدواب والحمير، وأنهم لا يفقهون ما يدور حولهم، لكن ذلك مغالطة كبيرة»[١].

رفض الحوار مع الفاتيكان:

وعلى الرغم من أن إسرائيل تستمد قوتها بشكل أساس من الدعم غير المحدود الذي تقدمه الدول التي ينتمي معظم سكانها إلى الديانة المسيحية، إلا أن التيار الديني الصهيوني يتبنى موقفاً معادياً للمسيحية، حيث إن المرجعيات الدينية اليهودية تعتبر

---

(١) ياهاف، داني، مائة وعشرون عاماً من الصراع الصهيوني الفلسطيني: الأرض والترانسفير- طهارة السلاح والرواية التي لم تدرس، قضايا إسرائيلية، عدد ١١-١٢، ٢٠٠٣، ص٥-٣٣، ص٩.

المسيحية «كفراً»، ويستمد هذا الموقف من الرأي الفقهي الذي تؤمن به جميع التيارات الدينية اليهودية، والذي يرى المسيحية ضرباً من ضروب الوثنية[1]، وقد اتخذت المصادر الدينية اليهودية موقفاً معادياً جداً من المسيحية، والنبي عيسى بن مريم - عليه السلام - بشكل خاص؛ ويقول التلمود: «لقد ضلل يسوع وأفسد إسرائيل وهدمها»، في حين يروي كتاب زوهر أن «يسوع مات كبهيمة ومات في كومة قذرة، حيث تطرح الكلاب والحمير النافقة»؛ في حين يطالب التلمود اليهود بأن يعتبروا المسيحيين «حيوانات غير عاقلة ويعاملونهم معاملة الحيوانات الدنيئة»[2]، ويزعم التلمود أن مريم كانت «عاهرة، هربت من زوجها واقترفت الزنا»[3]، واتهم التلمود عيسى بالشعوذة وأنه مجنون، ووصفه أيضاً بالهرطيق[4]، وهناك من الحاخامات من دعا اليهود عندما يذكر اسم المسيح للابتهال بالقول: «فليمح الرب اسمه وذكره»[5].

واستناداً إلى هذا الإرث، وكمؤشر على روح العداء التي يكنها التيار الديني الصهيوني للمسيحية والعالم المسيحي، فقد رفضت المرجعيات الدينية الرئيسة إجراء حوار مع الفاتيكان، الذي يمثل الكنيسة الكاثوليكية، وقد وصف الحاخام «عفوديا يوسيف» مؤسس حركة «شاس» الدينية ومرجعيتها الأوحد البابا بأنه: «كافر وخنزير وقمامة»[6].

---

(١) نهاد، علي، الأصولية الدينية اليهودية، مرجع سابق، ص١٤.
(٢) القتامي، هند، أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى، مرجع سابق، ص١٩٨.
(٣) روهلنج، د، لوران، شارل، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مرجع سابق، ص١٧٥.
(٤) المرجع سابق، ص ١٧٥ - ١٨٣.
(٥) المرجع السابق، ص١٩٩.
(٦) وردت ملاحظات الحاخام في موعظة دينية ألقاها أمام تجمع للمتدينين بتاريخ ١١-٤-٢٠٠٧، ونقلتها إذاعة الجيش الإسرائيلي بتاريخ ١٢-٤-٢٠٠٧.

وعلى الرغم من أن إسرائيل ارتبطت بتحالف قوي مع الموارنة في لبنان، حيث تطوع الموارنة للقتال ضد حركات المقاومة اللبنانية، والفلسطينية، حتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي خدمة للمصالح الإسرائيلية، إلا أن التيار الديني الصهيوني ظل يعارض هذا التحالف على اعتبار أن الموارنة مسيحيين «وثنيين»، أي أن الاعتبارات التي تحكمها الأيدلوجية القائمة على الإرث الديني تتقدم لدى الصهيونية الدينية على المصالح[1]، وهناك جدل محتدم بين الأغلبية الساحقة من مرجعيات الصهيونية الدينية، وبين قلة من الساسة والمثقفين المتدينين الذين يرون وجوب استغلال المسيحيين وتحديداً الإنجيليين الذين يعتبرون أكثر الجماعات المسيحية تعاطفاً مع اليهود، من أجل الحصول على الدعم المادي والدعائي في مواجهة العرب، وعلى الرغم من أن الجماعات المسيحية الإنجيلية الأمريكية تجند عشرات الملايين من الدولارات كل عام لتمويل بناء مستوطنات جديدة على الأراضي العربية المحتلة، وللمساعدة في تواصل المشاريع التهويدية في القدس المحتلة، إلا أن معظم مرجعيات التيار الديني الصهيوني ترفض أي علاقة معهم، ولقد طالب الحاخام «شلومو أفنير» بعدم السماح للمسيحيين الإنجيليين بـ «تدنيس» المستوطنات، وقاطع بعض النخب التي تنظم لهم زيارات لها[2].

الموقف من الولايات المتحدة:

وإن كان لا خلاف على الدور الحاسم الذي لعبته وتلعبه الولايات المتحدة في تأمين بقاء إسرائيل، وعلى الرغم من الالتزام الأمريكي المعلن الصريح بضمان الحفاظ على تفوق إسرائيل عسكرياً وتكنلوجياً على كل الدول العربية، فإن الكثير من النخب التابعة للتيار الديني

---

(١) بن آرييه، ميخائيل، المهم ما تقوله الشريعة (هعيكار ما بوسيكت ههلخاه)، معاريف، ٤-٩-٢٠٠٠.

(٢) إلياهو، رفيد، الحاخام أفنير ضد المسيحيين (هراب أفنير نيجد هنوتسريم)، يديعوت أحرنوت، ٢-٧-١٩٩٩.

الصهيوني تدعو للاستغناء عن المساعدات الأمريكية، على اعتبار أن هذه المساعدات تقلص قدرة إسرائيل على بلورة سياسات مستقلة، سيما تقليص هامش المناورة المتاح أمام إسرائيل عندما تبحث خياراتها العسكرية في مواجهة العرب، وقد قال «أبراهام دومب»، الذي شغل في الماضي منصب مدير عام مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية إن الاعتماد على المساعدات الأمريكية يقيد حرية إسرائيل في شن الحروب، علاوة على أنه لا يمكن الوثوق بالمسيحيين[1]، ولا تقبل المرجعيات الدينية الاعتماد على التحالف مع الأجانب، وتطالب في المقابل بالاعتماد على «الرب وتعتبر أن التحالف مع الكفار قد يكون محفوفاً بالمخاطر، حيث إنه من الممكن أن يمتنع الرب عن مساعدة اليهود كعقاب»[2].

وقد بلغ الأمر إلى درجة عدم تردد التيار الديني الصهيوني في النيل من الرموز الأمريكية رداً على إبداء الولايات المتحدة موقفاً من بعض السياسات الإسرائيلية، وقد وصف الحاخام «عفوديا يوسيف» (زعيم حركة «شاس») الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» بـ«العبد» بسبب لون بشرته، رداً على مطالبة أوباما بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية قائلاً: « لا يمكن تحمل هذا الأمر، ألم يتبق إلا العبيد حتى يفرضوا إملاءاتهم علينا»[3]، واللافت أن ملاحظات «يوسيف» التي أشارت إليها وسائل الإعلام الإسرائيلية لم تحظ بأي رد من قبل الإدارة الأمريكية، مع العلم أن حركة «شاس» ممثلة في الحكومة الإسرائيلية بأربعة وزراء، وقد نظم التيار الديني الصهيوني عشرات المظاهرات للتنديد بالانتقادات الخجولة التي تصدر عن الإدارات الأمريكية للبناء في المستوطنات اليهودية المقاومة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي أعقاب خطاب جامعة القاهرة الذي ألقاه الرئيس الأمريكي عام: ٢٠٠٩، وطالب فيه بوقف الأنشطة

(١) دومب، أبراهام، نظرة عليا (رئيا مليالا)، نكوداة (أسبوعية ناطقة بالمستوطنين)، ٦-٥-٢٠٠٥.
(٢) نهاد، علي، الأصولية الدينية اليهودية، مرجع سابق، ص١٥
(٣) النعامي، صالح، زعيم شاس يصف أوباما بالعبد»، موقع الصحفي والباحث صالح النعامي، ٢٧-٧-٢٠٠٩، http://naamy.net/view.php?id=874

الاستيطانية، نظم أتباع التيار الديني الصهيوني مظاهرة أمام السفارة الأمريكية في تل أبيب، حيث رفعوا مجسمات للرئيس الأمريكي «باراك أوباما» وهو يرتدي الزي الذي كان يرتديه عناصر جهاز الأمن الألماني في عهد «هتلر» المعروف بـ «أس . أس»، وفي مظاهرة أخرى رفعوا مجسمات لأوباما وهو يرتدي الكوفية الفلسطينية، متهمين إياه بالتحيز للجانب الفلسطيني والعربي.

يتجاهل التيار الديني الصهيوني الدور البارز الذي تقوم به الإدارة الأمريكية في دعم المشروع الاستيطاني؛ فالإدارة الأمريكية تعفي رؤوس الأموال اليهودية الأمريكية من الضرائب إذا قام أصحابها بالتبرع للمشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، بحجة أن هذه التبرعات تذهب لأغراض خيرية؛ في نفس الوقت منعت الإدارات الأمريكية تمرير أي مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان اليهودي، مع أن الموقف الأمريكي الرسمي يعتبر الاستيطان يضر بفرص التوصل لتسوية للصراع.

وتنطلق بعض النخب في التيار الديني الصهيوني من موقفها من الولايات المتحدة على اعتبار أنها دولة في طور التفكك، وبالتالي يتوجب عدم الوثوق بها والرهان بدون تحفظ على التحالف معها، ويقول «موشيه فايغلين» (رئيس مجموعة «القيادة اليهودية»، أحد أهم المعسكرات داخل حزب الليكود الحاكم) إن الولايات المتحدة تعيش حالياً حالة تفكك متواصلة على كل الأصعدة، وهذا بالضبط ما سيشجع المسلمين على التوجه إلى السيطرة على العالم؛ وبالتالي فهو يستنتج بأنه يتوجب على إسرائيل أن تعد العدة للاستغناء عن الخدمات التي تقدمها الولايات المتحدة [1].

رفض الشرعية الدولية:

تحدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الشرعية الدولية برفضها قرارتها المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن النخب الحاكمة في الكيان الصهيوني حرصت على

(١) يروشالمي، شالوم، اختراق خطير (حديرا مسوكينت)، صحيفة معاريف، ٨-٢-٢٠٠٧.

تغليف هذا الموقف بمسحة دبلوماسية، مستفيدة من تواطؤ الإدارات الأمريكية معها، إلى جانب غياب موقف عربي رسمي حازم.

لكن في المقابل، فإن التيار الديني الصهيوني يجاهر برفض احترام الشرعية الدولية دون أدنى اعتبار لدواعي التعاطي الدبلوماسي، ويرفض التيار الديني الصهيوني من حيث المبدأ تدخل العالم الخارجي والمجتمع الدولي في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب. ففي «موعظة» دينية ألقاها الحاخام «عفوديا يوسيف» بتاريخ ٢٥-٤-٢٠٠٩، استهجن أن تولي الحكومة الإسرائيلية اهتماماً بردة الفعل الدولية على قراراتها بمواصلة البناء في المستوطنات، حيث قال موبخاً رئيس الحكومة الإسرائيلية «بنيامين نتنياهو»: «هل نتخلى عن موقفنا في البناء في المستوطنات فقط لمجرد أن الأغيار لا يعجبهم هذا، من هم هؤلاء، هؤلاء ليسوا أكثر من عبيد لنا، خلقهم الرب لخدمة شعب إسرائيل»[١].

وتفسر هذه المنطلقات توجه الوزراء المتدينين في الحكومات المتعاقبة على القيام بالخطوات التي تمثل تحدياً للمجتمع الدولي، وتحرج الحكومة التي يشاركون فيها، فقد رفض وزير الإسكان «أتياس»، الذي ينتمي لحركة شاس احترام الاتفاق الذي توصل إليه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والإدارة الأمريكية في ديسمبر: ٢٠٠٩ بتجميد الاستيطان لستة أشهر، وأصر على إصدار رخص لبناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات.

ويرى عالم النفس الإسرائيلي «شلومو أرئيل» أن أحد أهم الأسباب التي تقف وراء التوجهات الانعزالية ورفض التدخل الدولي لدى اليهود بشكل عام، واليهود المتدينين بشكل خاص هو المبالغة في الشعور بالاستقامة؛ التي تقود إلى التعامي عن

---

(١) كرمون، نوريت، الحاخام يوسيف لا يعد الأغيار (هراب يوسيف لا سوفير هجوييم)، معاريف، ٢٦-٤-٢٠٠٩.

المشاركة في المسؤولية الأخلاقية، وعدم الاستعداد لمراجعة ما يقدمون عليهم من أفعال، ويرى «أرئيل» أن الانعزال أدى إلى إصابة اليهود وتحديداً أتباع التيار الديني بـ «عمى أخلاقي»[1].

ويرى الباحث أن تجذر التوجهات الانعزالية قاد إلى ما بات يعرف بـ «رهاب الأجانب»، حيث تم تعميم شعار «العالم كله ضدنا» رداً على الانتقادات الدولية ضد ارتكاب إسرائيل وجيشها جرائم ضد الفلسطينيين والعرب، سيما في العقد الأخير، ويرى أتباع التيار الديني أن الرد على هذه الموجة من الانتقادات يجب أن يتمثل في التعاضد والوحدة اليهودية في مواجهة العالم، ولا أحد مستعد لمناقشة أسباب الانتقادات الدولية، وقد ظهر دور نخب التيار الصهيوني في وصم الانتقادات الدولية للسلوك الإسرائيلي بـ «اللاسامية»، فبات يتم تفسير الانتقادات التي توجه إلى إسرائيل على أنها تعبر عن مشاعر عربية وإسلامية وأوروبية ضد إسرائيل، وفي نفس الوقت تتجاهل نخب التيار الديني الصهيوني بشكل واضح مظاهر الحرص العربي الرسمي على التوصل لتسوية سياسية للصراع من قبل قادة الدول العربية، وهو الحرص الذي أدى إلى انقسام العالم العربي إلى معسكرين، معسكر «الاعتدال»، ومعسكر «المهانعة»، في الوقت الذي تقلصت فيه الفروق الأيدلوجية بين اليسار واليمين في إسرائيل في كل ما يتعلق بتصور حل الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

وقد أدت الحساسية المفرطة إزاء الانتقادات الخارجية إلى اتخاذ أتباع التيار الديني الصهيوني موقفاً متشددا في التعامل مع الصحافيين الأجانب الذين يفدون إلى المستوطنات لتغطية الأحداث، حيث يقوم أتباع التيار الديني الصهيوني بالاعتداء عليهم بزعم أنهم يتبنون مواقف غير موضوعية، ونجح الضغط الذي مارسه أتباع التيار

---

(١) أرئيل، شلومو، التجربة الإسرائيلية اليهودية، قضايا إسرائيلية، مجلد ٤، عدد١٦ ،٢٠٠٤، ص ١٠٥-١١٤، ص١١١

الديني الصهيوني في منع شبكة التلفزة الأمريكية «سي. أن. أن» من تغطية الأحداث في إسرائيل بحجة أنها تتبنى مواقف معادية لإسرائيل، على الرغم من أنها في معظم الأحيان تتبنى الرواية الإسرائيلية، شأنها في ذلك شأن معظم وسائل الإعلام الأمريكية، ويتخذ التيار الديني الصهيوني موقفاً أكثر عدائية تجاه نشطاء السلام الأجانب الذين يفدون من أوروبا وأمريكا، حيث يتم تصويرهم على أنهم أعداء لـ «الشعب اليهودي» و«عملاء» للعرب، وقد كانت نخب التيار الديني الصهيوني هي أكثر النخب حدة في رفضها لقبول العمال الأجانب في سوق العمل، إلى درجة أن «يعكوف كاتس» (رئيس حزب «الاتحاد الوطني») دعا إلى تصفية كل البدو المتواجدين في سيناء لأنهم يقومون بتهريب العمال الأجانب إلى إسرائيل؛ حيث أوضح أنه يتوجب إطلاق النار على رأس كل بدوي يقوم بتهريب العمال الأجانب، معتبراً أن تسلل الأجانب إلى إسرائيل بات يشكل «إرهاب ديموغرافي»[1].

وتجدر الملاحظة أن البدو الذين يوصي كاتس، بتصفيتهم، هم مواطنون مصريون، وهذا يعكس استخفاف التيار الديني الصهيوني بالنتائج التي يمكن أن تنجم عن السلوك العدائي تجاه الآخرين، بشرط أن يتم تحقيق أهدافهم.

رفض الحضارة الغربية:

جاهر الأبناء المؤسسون للصهيونية دوماً بأنهم يطمحون إلى إقامة كيان سياسي على النمط الغربي، وادعوا أنهم يستندون إلى قيم الغرب وحضارته ويعملون وفق مفاهيمه، وحرص رؤساء الوزراء الذين تعاقبوا على قيادة إسرائيل طوال عقود من الزمن على

---

(١) بندر، أريك، حل كاتس للمتسللين: رصاص في رؤوس المهربين (بترون كاتس لمتسننيم كدور بروش لمبريحيم)، موقع nrg الإخباري، ٢٨-١٢-٢٠١٠،
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/194/240.html

التذكير لدى إلقائهم خطابات تشكيل الحكومات من على منبر الكنيست أن إسرائيل جزء لا يتجزأ من العالم الغربي، وقد تم توظيف هذا الزعم من قبل قادة إسرائيل في محاولاتهم كسب ود رأى النخب الحاكمة، والرأي العام في الغرب، ولكن التيار الديني الصهيوني يرفض الحضارة الغربية وقيمها، وأصر على إبراز ما اعتبره «فرادة الحضارة اليهودية وقيمها»، وقد اعتبرت مرجعيات التيار الديني الصهيوني أن قيم الغرب تتعارض مع الشريعة اليهودية، سيما بعد انبعاث العولمة وتداعياتها الثقافية المختلفة، وقد اعتبر الحاخام «حاييم دروكمان» من قادة التيار الديني الصهيوني العولمة «وصفة لتصفية القيم اليهودية»، ودعا نظراءه من رجال الدين اليهود إلى الحرص على عدم نفاذ قيم العولمة إلى الشباب المتدين[1]، وقد وقفت مرجعيات التيار الديني الصهيوني بقوة ضد ثقافة الترفيه، حيث قاموا بتنظيم تظاهرات حاشدة خلال العقد الماضي احتجاجاً على الحفلات التي أحياها عدد من نجوم الغناء الأوروبيين في إسرائيل، ويرفض التيار الديني الصهيوني القيم العالمية التي تنسب إلى الحضارة الغربية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان، وشن حرباً ضروساً ضد المنظمات الحقوقية الإسرائيلية على اعتبار أنها كثيراً ما تنتقد السلوك الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وقد تمكنت الأحزاب الدينية بالتعاون من الأحزاب اليمينية من تمرير مشروع قانون في الكنيست يجرم المنظمات الأهلية الإسرائيلية التي تتلقى دعماً خارجياً، على اعتبار أن بعض هذه المنظمات هي منظمات تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان.

على الرغم من حالة التناقض الظاهري بين الصهيونية والنازية، فإنه يتبين من خلال موقف الصهيونية الدينية العدائي للحضارة الغربية وقيمها، أن المرتكزات الفكرية التي وجهت النازيين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، هي نفس المرتكزات التي توجه

(١) إيال، نداف، العولمة تغضب دروكمان (هجلوبلزاتسيا مرجيزا دروكمان)، معاريف، ٨-٧-٢٠٠٢.

الصهيونية الدينية. وهذا ما جعل المؤرخ اليهودي «برئيل إيال» يصل في كتابه «الدين السياسي والرايخ الثالث» إلى قناعة مفادها أن القاسم المشترك بين النازية والصهيونية الدينية هو كراهية الآخر، وكراهية الثقافة الغربية بعناصرها العقلانية[1].

يتضح مما تقدم في المباحث الأربعة التي تضمنها هذا الفصل الدور الذي يلعبه التيار الديني الصهيوني في تأزيم الأوضاع الإقليمية في المنطقة، والدفع بها إلى المزيد من الحروب عبر التصدي لأي محاولة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالوسائل السياسية، ورفض الاستجابة لمثل هذه التسوية، وقطع الطريق على كل المحاولات الهادفة من خلال استعداء الفلسطينيين وإيذائهم، والتخطيط لتدمير المقدسات الإسلامية في القدس، رغم الخطورة الهائلة الكامنة وراء نجاح هذا التيار في تحقيق أهدافه هذه، وفي نفس الوقت فإن تعاظم دور التيار الديني الصهيوني سيفضي إلى تعزيز التوجهات الانعزالية للكيان الصهيوني، وإلى تدهور علاقاته بالمنظومة الغربية، سيما الولايات المتحدة، التي تعتبر الحليف الأوثق لإسرائيل.

---

(١) إيال، برئيل، الدين السياسي والرايخ الثالث (هدت هبوليتي فهرايخ هشليشي)، تل أبيب، مطبعة جامعة تل أبيب، ١٩٨٩، ص ٨٦.

الخاتمـــــة

(نتائج ـ توصيات)

يكتسب الحراك السياسي والحزبي في إسرائيل أهمية كبيرة، لما لهذا الحراك من تداعيات وإسقاطات على مستقبل الأوضاع داخل هذا الكيان، - وعلى أنماط سلوكه تجاه الإقليم، وخصوصاً العالم العربي - ولعل أحد أهم هذه المظاهر يتمثل في تعاظم دور التيار الديني الصهيوني في التأثير على دائرة صنع القرار السياسي، مستفيداً من الكثير من التحولات التي شهدتها إسرائيل في العقود الثلاثة الماضية، وللوقوف على مظاهر تأثير التيار الديني الصهيوني على بيئة إسرائيل الداخلية وسلوكها الخارجي، قام الكاتب بإعداد أطروحته الموسومة: «في قبضة الحاخامات: تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية»، **التي اشتملت على خمسة فصول.**

وقد انطلق الكاتب في دراسته من فرضية رئيسة تقول:

يلعب التيار الديني الصهيوني دوراً حاسماً في بلورة الأجندة الداخلية والسياسات الخارجية لإسرائيل، وفق منطلقاته الدينية وتوجهاته الأيدلوجية.

وانبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

١. يخترق التيار الديني الصهيوني مؤسسات الدولة على نطاق واسع من أجل لعب دور حاسم في تصميم السياسات العامة للدولة.
٢. يهدد التيار الديني الصهيوني استقرار النظام السياسي الإسرائيلي، لرفضه قيم الديموقراطية، وتغذيته الاستقطاب المجتمعي وتوجهاته الانفصالية.
٣. يهدد التيار الديني الصهيوني استقرار المنطقة والعالم لرفضه تسوية الصراع مع العرب بالوسائل السلمية وحماسه لشن الحروب.

الفصل الأول:

نظراً إلى لدور الذي تلعبه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في توجيه حركة نمو التيارات الأيدلوجية، وضمنها التيارات الدينية، فقد كان لابد أن نحاول رصد العوامل المؤثرة في تنامي التيار الديني الصهيوني، فكان الفصل الأول، بعنوان: «الدين والسياسة في إسرائيل». وهدفنا من هذا الفصل تحديد نموذج نظري، أو أكثر، يمكن أن يفسر تنامي التيارات الدينية في إسرائيل، حيث ناقشنا عدداً من النماذج النظرية التي وضعت لتفسير علاقة الدين بالسياسة وإدراك أسباب تنامي التيارات الدينية، ومحاولة تفسير تنامي التيار الديني في إسرائيل بناءً على أحد هذه النماذج بالإضافة إلى محاولة الإحاطة بالعوامل الذاتية الداخلية لتحقيق هذا الهدف، واستعرضنا مصادر التفكير الديني اليهودي، وتناولنا بشكل خاص العهد القديم، والتلمود، وناقشنا طابع الأفكار التي نادت بها هذه المصادر، وتحديداً نظرتها إلى اليهود وإلى غيرهم، وتعرضنا للعلاقة بين اليهودية كدين، والصهيونية كحركة علمانية، أخذت على عاتقها مهمة إقامة وطن « قومي » لليهود على أرض فلسطين، والتحولات التي مرت بها هذه العلاقة، وأنماط توظيف الصهيونية للدين، كما تعرضنا لأبعاد علاقة الدين والدولة في إسرائيل على الصعيد الدستوري والقانوني والثقافي والاجتماعي والسياسي.

الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل نشأة الصهيونية الدينية واتجاهاتها، والظروف التي أدت إلى نشأة التيار الديني الصهيوني، وبلورة الاتجاهات الرئيسة داخله، بعد التطرق إلى تاريخ الفرق الدينية اليهودية على مر العصور، وتعرضنا في هذا الفصل للدور الذي لعبته الصهيونية الدينية في المشروع الصهيوني، بالإضافة إلى رواد الصهيونية الدينية في العصر الحديث، ودورهم في إرساء الفكر الذي استندت إليه الصهيونية الدينية في مقارباتها

للكثير من القضايا، وقد قسمنا التيار الديني الصهيوني إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة، وهي: **المتدينون القوميون، والحريدية الغربية، والحريدية الشرقية.**

وتناولنا المتدينين القوميين، وتنظيماتهم السياسية، ودورهم في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية؛ وموقفهم من قضية الاندماج في مؤسسات الدولة، سيما المؤسسة العسكرية، علاوة على تأثير هذه الجماعة في مجال الاستيطان اليهودي المقام على الأراضي العربية التي احتلت خلال حرب عام: ١٩٦٧، والأهداف الكامنة وراء هذا السلوك. وتعرضنا للتنظيمات السياسية التي ينتمي إليها المتدينون القوميون.

وتطرقنا للحريدية الغربية وأقسامها وتنظيماتها السياسية وأنماط اندماجها في المشروع الصهيوني، وموقفها من الصراع مع العرب؛ إلى جانب موقفها من الانفتاح على المجتمع العلماني، والتحولات التي طرأت على مواقفها من القضايا المختلفة، والأسباب الكامنة وراء هذه التحولات، واستعرضنا الخلافات الفقهية بين مركبات الحريدية الغربية، سيما بين مجموعة الليتائيين والحسيديم، علاوة على الفروق في التنظيم السياسي والاجتماعي بين الجماعتين، وتناولنا الحريدية الشرقية ممثلة في حركة «شاس»، حيث تعرضنا للظروف التي أدت إلى نشأة هذه الحركة، وعلاقة مولد الحركة بالاستقطاب الإثني بين الشرقيين والغربيين، ودور هذا الاستقطاب في تغذية العوامل التي تكفل تعاظم حركة «شاس» واتساع نفوذها السياسي، وناقشنا موقف شاس من الصراع مع العرب، ومواطن الاتفاق والاختلاف بين الحريدية الشرقية، والحريدية الغربية.

الفصل الثالث:

ناقشنا في هذا الفصل بشكل أساس الآليات التي وظفتها الصهيونية الدينية لمراكمة القوة والنفوذ وتعرضنا للتحولات التي طرأت على إسرائيل منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي وأسهمت في تعاظم دور الصهيونية الدينية، سواءٌ أكانت التحولات اقتصادية أم

اجتماعية، والتي أدت إلى إقبال المزيد من القطاعات على تأييد الصهيونية الدينية، والتحولات الديموغرافية التي ضمنت تعاظم الثقل الديموغرافي للتيار الديني الصهيوني؛ مما أدى إلى تعاظم قوته السياسية، وناقشنا التحولات السياسية التي تمثلت بشكل خاص في تسلل المتدينين إلى الأحزاب العلمانية بهدف ضمان أكبر قدر من التأثير على دائرة صنع القرار الإسرائيلي.

وفي المبحث الثاني من الفصل ناقشنا التعليم الديني ودوره في تعاظم قوة الحركات الدينية، وحرص الأحزاب والحركات السياسية الدينية على توظيف قوتها السياسية في إجبار الحكومات المتعاقبة على إرساء دعائم نظام تعليمي مستقل للمتدينين، بتمويل رسمي، دون أن يكون للحكومة أي دور في تحديد مناهج التعليم التي تدرس فيه، واستعرضنا في المبحث الثالث مظاهر تعاظم مكانة الفتوى الدينية ومنزلتها كأحد مظاهر تعاظم الصهيونية الدينية، ودور الكثير من التحولات التي أسهمت في ذلك، إلى جانب التعرف على مكانة الفتوى القانونية ومصادر الدعم الذي تحظى به من ناحية مادية ومعنوية.

وتناول المبحث الرابع اختراق المتدينين للجيش ومؤسساته، والظروف التي ساعدتهم على ذلك، وتبعات هذا الاختراق على إسرائيل، وتعرضنا لتوظيف الصهيونية الدينية المسارات التعليمية في تكريس هيمنتها على الجيش من خلال دفع أتباعها إلى التسلل إلى احتلال المواقع القيادية في الجيش، عبر استغلال تهاوي الدافعية للانخراط في الخدمة العسكرية لدى الشباب اليهودي العلماني.

الفصل الرابع:

وناقشنا في هذا الفصل أنماط تأثير التيار الديني الصهيوني على البيئة الداخلية الإسرائيلية، ورصدنا مظاهر تأثير التيار الديني الصهيوني على دائرة صنع القرار في إسرائيل، والوسائل المستخدمة، سيما المشاركة في الائتلافات الحاكمة، وناقشنا مظاهر

تأثير الصهيونية الدينية على سلم الأولويات العام ارتباطاً بقناعات وأهداف هذا التيار، وسلطنا الأضواء على طابع الوزارات التي يحرص ممثلو التيار الديني الصهيوني على الاستئثار بها عند تشكيل الائتلافات الحاكمة، والكيفية التي يتم بها توظيف هذه الوزارات في خدمة منطلقات وأهداف التيار الديني.

وتعرضنا للدور الذي لعبته الصهيونية الدينية في التأثير على توجهات الإسرائيليين السياسية، وأنماط هذا التأثير، سيما على الموقف من المحاور التي تشكل القضية الوطنية الفلسطينية.

كما تناول مظاهر الصراع بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل، والعلاقة بين تعاظم تأثير الصهيونية الدينية وتأجيج هذا الصراع؛ علاوة على العوامل الأخرى التي أسهمت في إذكاء جذوة الاستقطاب بين المعسكرين، وقدمنا تصوراً مستقبلياً لواقع إسرائيل في ظل تواصل تعاظم مظاهر الاستقطاب بين الجانبين.

وتناولنا موقف التيار الديني من الديموقراطية، ودعوة المرجعيات الدينية اليهودية الواضحة والصريحة لرفض الديموقراطية، وقيمها كأساس للحكم، وإدارة شؤون إسرائيل، وقدمنا استشرافاً لمستقبل النظام السياسي الإسرائيلي في ظل تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني.

الفصل الخامس:

وقد تعرضنا في هذا الفصل لصعود التيار الديني الصهيوني وتداعياته الإقليمية.

وقد تناول المبحث الأول موقف الصهيونية الدينية من العنف ضد الفلسطينيين، ودورها في هذا العنف والآليات التي تتبعها في ذلك، وتعرض للفتاوى الدينية التي تغذي هذا العنف، إلى جانب التعرض للتنظيمات اليهودية التي مارست وتمارس الإرهاب ضد الفلسطينيين، والحركات التي تدعو وتعمل لتدمير المسجد الأقصى.

وناقشنا دور التيار الديني الصهيوني في السيطرة على الأراضي الفلسطينية وعلاقة ذلك بجهود هذا التيار الهادفة إلى إحباط تسوية الصراع بين العرب والفلسطينيين بالوسائل السلمية والعوامل التي أسهمت في نجاح التيار الديني الصهيوني في إجبار الحكومات المتعاقبة على تجميد العمل بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين.

وناقشنا موقف التيار الديني الصهيوني من الحرب، وأنماط تأثير التيار الديني على سلوك الجيش الإسرائيلي خلال الحروب، من خلال سلوك الجيش في الحرب على غزة أواخر عام: ٢٠٠٨، والعلاقة بين العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليون ضد العرب والفلسطينيين؛ والتعبئة الدينية التي تعرضوا لها خلال دراستهم، كما تم في هذا الفصل تناول التوجهات الانعزالية للتيار الديني الصهيوني: جذورها، ودوافعها، والموقف من الآخر، سيما التطبيع مع العالم العربي، والموقف من المسيحية والفاتيكان، والتحالف مع الغرب، والمجتمع الدولي.

وقد تمكننا من خلال توظيف المعلومات الواردة في فصول الكتاب من إثبات الفرضيات من خلال النتائج التي توصلنا إليها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

استخلاصات كلية:

الفرضية الأولى: يخترق التيار الديني الصهيوني مؤسسات الدولة على نطاق واسع من أجل لعب دور حاسم في تصميم السياسات الداخلية للدولة.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: تمكن التيار الديني من تعزيز الطابع الديني اليهودي للدولة، من خلال:

١. تمرير القوانين والتشريعات التي تضمن احترام الدولة لتعاليم الشريعة اليهودية، وتعديل القوانين القائمة بما يحقق هذا الهدف.

٢. تكريس الاندماج بين الدين والدولة.

٣. رفد النشء اليهودي بالقيم الدينية، كما يراها التيار الديني الصهيوني.

٤. تعزيز مكانة القضاء الديني، وإضفاء شرعية على احتكاره البت في قضايا الأحوال الشخصية.

٥. استناد الدولة إلى الاجتهادات الفقهية المتشددة لمرجعيات التيار الديني الصهيوني المتعلقة بالقضايا الحساسة، سيما مسألة تعريف اليهودي، ورفض اجتهادات مرجعيات التيارات الأخرى، وتحديداً التيارين الإصلاحي والمحافظ.

٦. تعاظم مكانة التعليم الديني ومؤسساته، والتزام الدولة بتمويل هذا التعليم، رغم استقلاله التام عن الدولة.

٧. اضطلاع المرجعيات الدينية بدور مركزي في الحياة العامة.

٨. منح المؤسسة الدينية الرسمية قدراً كبيراً من التأثير على الحراك الاجتماعي في إسرائيل من خلال تفويضها احتكار البت في قضايا الأحوال الشخصية، وتعاظم الدعم للمؤسسات التي تعنى بتقديم الخدمات الدينية.

ثانياً: الإسهام بفاعلية في بلورة سلم أوليات الدولة، وذلك من خلال:

١. لعب الأحزاب الدينية دور «بيضة القبان» في معظم الحكومات التي تشكلت منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

٢. الحرص على تضمين الاتفاقات الائتلافية والبرامج السياسية للحكومات المتعاقبة بنوداً تعكس احترام منطلقات التيار الديني الصهيوني الفكر، ومواقفه السياسية.

٣. أسهمت سيطرة التيار الديني الصهيوني على الوزارات الخدمية في تعاظم رقعة التأييد الجماهيري لأحزاب وحركات هذا التيار، وذلك من خلال توظيف الخدمات التي تقدمها هذه الوزارات للجمهور في زيادة دعمه لها.

٤. تعزيز مكانة الفتوى الدينية بوصفها أحد مصادر الشرعية الذي يستند إليها عند اتخاذ القرارات الهامة.

٥. توجيه موارد الدولة في خدمة أهداف التيار الديني الصهيوني، سيما المشروع الاستيطاني المقام على الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧، وفي تهويد مدينة القدس.

٦. التغلغل في الجيش والسيطرة على معظم المواقع القيادية فيه، وتوظيف ذلك في إملاء مواقف هذا التيار على المستوى السياسي.

٧. أسهمت المزايا الاقتصادية التي يحظى بها أتباع التيار الديني الصهيوني في الإبقاء على معدلات الولادة العالية في العائلات المتدينة، مما أدى إلى زيادة

الثقل الديموغرافي لهذا التيار، وهو ما يعني زيادة ثقله السياسي في الحاضر والمستقبل.

٨. لعبت مشاركة الصهيونية الدينية في الحكم دوراً مهماً ومركزياً في تحول المستوطنات اليهودية المقامة على الأراضي العربية التي احتلت عام: ١٩٦٧ إلى مناطق جاذبة للمهاجرين اليهود، بفعل تحسين ظروف سكان هذه المستوطنات.

وفيما يتعلق بالفرضية الثانية: يهدد التيار الديني الصهيوني استقرار النظام السياسي الإسرائيلي، لرفضه قيم الديموقراطية، وتغذيته الاستقطاب المجتمعي وتوجهاته الانفصالية.

فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً: يهدد التيار الديني الصهيوني مستقبل الممارسة الديموقراطية في إسرائيل، من خلال:

١. رفض الديموقراطية وقيمها.

٢. السعي المعلن لتحويل إسرائيل إلى دولة دينية تحتكم إلى تعاليم الشريعة اليهودية.

٣. نزع الشرعية عن حق الحكومات المنتخبة في إصدار قرارات ملزمة للدولة، في حال تعارضها مع تعاليم التوراة والتلمود، كما تفهمها مرجعيات التيار الديني.

٤. تعاظم خطر تمرد المستويات الأمنية على المستويات السياسية المنتخبة بفعل تعاظم هيمنة أتباع التيار على معظم المواقع القيادية في الجيش الإسرائيلي، على

اعتبار أن القادة العسكريين المتدينين ينطلقون من قناعة مفادها أنه يتوجب الالتزام بفحوى الفتاوى الدينية، وحتى وإن تناقضت أحياناً مع قرارات القيادة السياسية.

٥. ممارسة الاغتيال السياسي كآلية عمل مشروعة لإحباط تنفيذ قرارات الحكومات المنتخبة، كما حدث لدى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين.

٦. رفض قرارات القضاء المدني، والمجاهرة بالدعوة لإرساء دعائم قضاء بديل يحتكم إلى المصادر الدينية.

٧. رفض منح فلسطينيي: ٤٨ حقوقاً سياسية.

ثانياً: ازدياد الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، بفعل تنامي دور التيار الديني الصهيوني في تنامي ظاهرة الإكراه الديني، وذلك من خلال:

١. سن القوانين التي تحد من قدرة العلمانيين على الاستمتاع بأنماط حياة وفق قناعاتهم.

٢. توظيف سلاح المقاطعة في إجبار القطاع الخاص على ضبط وتيرة تقديم خدماته مع التعاليم الدينية.

٣. يحمل الاستقطاب بين العلمانيين والمتدينين في طياته بذور تفجر صراع عنيف بين الجانبين.

٤. يدلل الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين على فشل استراتيجية «بوتقة الانصهار» التي هدفت إلى دمج مركبات المجتمع الإسرائيلي.

٥. تلقى فكرة الانفصال عن إسرائيل قبولاً لدى قطاعات واسعة من التيار الديني الصهيوني، وإن كان تنفيذ الفكرة في الوقت الحالي أمراً بالغ الصعوبة.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة: يهدد التيار الديني الصهيوني استقرار المنطقة والعالم لرفضه تسوية الصراع مع العرب بالوسائل السلمية وحماسه لشن الحروب.

توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً: يشكل التيار الديني الصهيوني خطراً وجودياً على الشعب الفلسطيني، من خلال:

١. إصدار الفتاوى التي تبيح إراقة دماء الفلسطينيين، وتستبيح ممتلكاتهم.

٢. تشكيل تنظيمات إرهابية بهدف قتل الفلسطينيين وترويعهم.

٣. تأثر سلوك إسرائيل الحربي ضد الفلسطينيين بالفتاوى التي أصدرها الحاخامات بشأن التعامل مع الفلسطينيين، وقد شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر عام ٢٠٠٨ أوضح دليل على ذلك.

٤. إضفاء قدسية على الإرهابيين اليهود الذين نفذوا المجازر ضد الفلسطينيين من خلال وصفهم بـ «الصديقين»، وتحويل قبورهم إلى مزارات.

٥. تلعب مكونات البيئة الداخلية السياسية دوراً مركزياً في تعاظم التنظيمات الإرهابية اليهودية.

ثانياً: يدفع التيار الديني الصهيوني نحو إشعال حرب دينية، وذلك من خلال:

١. الدعوة الصريحة إلى استهداف المقدسات الإسلامية في فلسطين وتدميرها.

٢. تشكيل هيئات وحركات تعنى بشكل خاص بتدمير المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين.

٣. المس بنبي الإسلام وتجريحه، والسخرية من الدين الإسلامي.

ثالثاً: يحبط التيار الديني الصهيوني فرص تحقيق تسوية سياسية للصراع، وذلك من خلال ما يلي:

١. تحرم المرجعيات الدينية من حيث المبدأ إجراء مفاوضات مع العرب.

٢. يرفض التيار الديني الصهيوني أي تسوية سياسية للصراع تقوم على أساس الانسحاب من أي جزء من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧.

٣. يؤمن التيار الديني الصهيوني بأن الصراع مع العرب صراع ديني لا يمكن أن يحل عبر المفاوضات.

٤. لا تعترف الصهيونية الدينية بحق الحكومات المنتخبة باتخاذ أي قرار بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، على اعتبار أن هذه الأراضي تعود إلى اليهود حيثما تواجدوا.

٥. الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والتوسع في إقامة المستوطنات عليها من أجل إرساء واقع يصبح من المستحيل معه التوصل إلى تسوية سياسية للصراع.

٦. تمكن التيار الديني الصهيوني من إقناع النخب العلمانية الحاكمة بعدم الموافقة على أية تسوية تقوم على مبدأ الانسحاب، لأن تنفيذ مثل هذه التسوية سيكون مقترناً بنشوب حرب أهلية بين الإسرائيليين.

٧. مثل اغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين على يد أحد أتباع التيار الديني الصهيوني وبتحريض من مرجعياته نقطة تحول فارقة، تراجعت بعدها قوة اليسار الصهيوني وتعاظمت قوة الأحزاب اليمينية والدينية، وهو ما جعل التوصل لتسوية سياسية للصراع حلماً بعيد المنال.

رابعاً: يدفع التيار الديني الصهيوني إسرائيل إلى شن مزيد من الحروب على العالم العربي، وذلك من خلال:

١. إسهام التيار الديني الصهيوني في إحباط فرص التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وذلك يعني حصر حل هذا الصراع في الوسائل العسكرية وشن الحروب.

٢. يدفع ممثلو التيار الديني في الحكومة وفي الجيش نحو تفضيل اللجوء نحو استخدام القوة لحل الصراع مع العرب.

٣. يسخر التيار الديني الصهيوني التفكير اللاهوتي لتبرير الحماس لشن الحروب على العرب، وهو يرى أن التوجه إلى شن الحروب جزء من التكاليف السماوية.

٤. سلوك الجيش الإسرائيلي في الحروب أصبح أكثر عنفاً مع اندفاع أتباع التيار الديني الصهيوني لتبوؤ المواقع القيادية فيه.

٥. يسعى التيار الديني الصهيوني لتوظيف الحروب في تنفيذ أهداف استراتيجية، مثل توفير بيئة مناسبة لطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم.

وقد تمكنا من التوصل إلى نتائج أخرى لم تتضمنها فرضيات الدراسة، وهي كالتالي:

أولاً: سيعمق تنامي دور التيار الديني الصهيوني من عزلة إسرائيل وسيضعف مكانتها الدولية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما يلي:

١. إيمان التيار الديني الصهيوني بضرورة الانعزال عن المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي، ومن ضمن ذلك رفضه كل أشكال التطبيع مع الشعوب العربية، وهو يجاهر برفضه للحضارة الغربية، على اعتبار أن قيم الغرب تتعارض مع الشريعة اليهودية.

٢. يهدد صعود التيار الديني الصهيوني تواصل التحالف بين إسرائيل والغرب، ومن ضمنه الولايات المتحدة بسبب موقفه العدائي من المسيحية، والعالم المسيحي، والحضارة الغربية استناداً إلى المنطلقات الدينية، ويدعو التيار إلى الاستغناء عن المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة، وهذا يعني أن هناك احتمال أن يحدث تغيير على العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي ترى في التحالف مع الولايات المتحدة أحد دعائم الأمن القومي الإسرائيلي.

٣. يجاهر التيار الديني الصهيوني برفضه احترام الشرعية الدولية وقراراتها المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ويبدي ممثلوه حساسية كبيرة إزاء محاولات المجتمع الدولي التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي

ثانياً: هناك احتمال أن يؤدي تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني إلى انهيار إسرائيل وزوالها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال النقاط التالية:

١. قد تتحول حالة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، التي يغذيها الإكراه الديني الذي يمارسه التيار الديني الصهيوني، إلى حرب أهلية بين المعسكرين، ونرى أن العامل الوحيد الذي حال دون ذلك - حتى الآن - هو الشعور بوحدة المصير بين الجماعتين بفعل تواصل الصراع بين إسرائيل والعالم العربي، لكن هناك شكوك في أن يكون هذا الشعور كافيا لمنع هذا السيناريو في حال تعاظمت مظاهر الإكراه الديني.

٢. مجاهرة قطاعات من التيار الديني الصهيوني بتوجهاتها الانفصالية عن الدولة، وهذا قد يؤذن بتفككها، صحيح أن القطاعات المنادية بالانفصال لا تشكل أغلبية التيار الديني الصهيوني حالياً، لكن إزاء تعاظم التعبئة الدينية المتطرفة،

ومع تعاظم شعور قيادات وعناصر في هذا التيار بالقوة الكافية، فإن الانفصال عن الكيان الصهيوني قد يتحول إلى بديل حقيقي.

٣. دفع إسرائيل إلى الحروب والارتهان للقوة العسكرية في التعامل مع العالم العربي، واستفزاز العالم الإسلامي بالمس بالمقدسات الإسلامية، سيزيد من دائرة العداء لإسرائيل، وسيدفع الكثير من الأطراف إلى حلبة الصراع ضد هذا الكيان، مع العلم أن إسرائيل باتت تواجه تحدياً صعباً يتمثل في التحولات الثورية في العالم العربي، والتي قد تجلب أنظمة عربية جديدة تضع في اعتبارها مواجهة العدوان الصهيوني، مع كل ما يتطلبه ذلك من مراكمة أسباب القوة اللازمة لحسم الصراع.

٤. إن الثمن الذي تدفعه إسرائيل من أجل الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة كما يطالب المتدينون الصهاينة لن يكون محتملاً، لأنه يعني مواصلة استنزاف الطاقات الإسرائيلية في الوقت الذي ينضب فيه معين المساعدات الخارجية وتحديداً الولايات المتحدة بفعل المتغيرات العالمية، والأزمات الاقتصادية التي تجتاح الغرب.

ثالثاً: هناك أساس للاعتقاد أن تعاظم دور التيار الديني الصهيوني قد يفضي إلى تعرض الفلسطينيين وقطاعات من العرب إلى الإبادة الجماعية، ويمكن الاستدلال على ذلك بالتالي:

١. ارتكاب عناصر هذا التيار - بتوجيهات مباشرة من المرجعيات الدينية - مجازر بحق الفلسطينيين، علاوة على دعوة هذه المرجعيات لإقامة معسكرات لإبادة الفلسطينيين جماعياً.

٢. تحمس هذا التيار لاستخدام مخزون السلاح النووي في الترسانة الحربية

الإسرائيلية في الحروب ضد العرب، وهذا يعني أنه كلما زاد تأثير الصهيونية الدينية على دائرة صنع القرار في تل أبيب ازدادت فرص تعرض قطاعات من المواطنين العرب للإبادة الجماعية في الحروب التي يدفع نحوها هذا التيار.

٣. اندفاع أتباع التيار الديني الصهيوني نحو المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية يسهم في تمكين هذا التيار من تحقيق تصوره إزاء التعامل مع الفلسطينيين والعرب.

رابعاً: تبعات النتائج العملية والنظرية لما توصلنا إليه:

عندما يتم مقارنة النتائج التي توصلنا إليها بواقع تأثير تيارات دينية في دول أخرى يتبين أن هناك نقاط تشابه واختلاف بين الواقع في إسرائيل، وفي غيرها من الدول، فلدى مقارنة واقع تأثير التيار الديني في إسرائيل بواقع تأثير التيار الديني الهندوسي والتيار البروتستانتي في الولايات المتحدة، فإنه يتضح ان هناك فروقاً موضوعية تجعل تأثير هذين التيارين مختلفاً عن تأثير التيار الديني في إسرائيل، فالدستور الهندي والدستور الأمريكي يشددان على العلمانية، ويؤكدان على فصل الدين عن الدولة، وذلك بخلاف ما عليه الحال في إسرائيل، التي تعرف نفسها بأنها دولة «يهودية»، مما جعل البنية القانونية والدستورية في إسرائيل تتأثر بشكل واضح بهذا التعريف، بحيث عملت القوانين الأساسية على تكريس الطابع اليهودي للدولة، وهو ما وفر بيئة خصبة لتنامي التيار الديني في إسرائيل، لكن على الرغم من ذلك، فإن تأثير التيارات الدينية على الواقع الداخلي في الهند والولايات المتحدة كبير، لكنه في الهند أكثر حدة، وهناك تشابهٌ كبير في المواقف لدى كل من التيار الديني: في الهند ونظيره في إسرائيل، بالإضافة إلى أن هناك تشابها في الأدوات المستخدمة لمراكمة القوة والتأثير من قبل التيارين، فعلى سبيل المثال تدعو منظمة (R. S. S)، (أكبر الجماعات الدينية الهندوسية)، إلى استئصال المسلمين والسيخ والمسيحيين وطردهم من الهند، وتشرع استخدام الإرهاب ضد معتنقي الأديان

الأخرى، ومارسته بالفعل ضد المسلمين والسيخ، كما تشجع عناصرها على الانخراط في سلك العسكرية والاستخبارات، وتهتم بقطاع التعليم كوسيلة لنشر الأفكار، فضلاً عن توظيف المشاركة في الحكومات من أجل التأثير على دائرة صنع القرار[١].

وعلى الرغم من أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت ازدياد ثقل الكنائس الأنجليكانية التي تمثل الأصولية البروتستانتية في الولايات المتحدة، حيث تمارس هذه الكنائس تأثيراً واضحاً على النخب السياسية في الحزب الجمهوري، إلا أن كبار الباحثين في مجال العلاقة بين الدين والدولة في أمريكا يرون أن الانتماء الحزبي يظل المحدد الرئيس للمواقف السياسية والاجتماعية للأمريكيين[٢]، وخير مثال على ذلك، الموقف من الإجهاض، وهي إحدى القضايا الدينية الشائكة، حيث إنه في عام: ٢٠٠٢ صوت: ٨٠٪ من النواب البروتستانت الديموقراطيين لإجازة الإجهاض، بينما عارضه كل النواب الجمهوريين من البروتستانت[٣].

وعلى صعيد العلاقات الخارجية يبدو تأثير الأصولية البروتستانتية واضحاً، حيث إن هذا التيار يحث على دعم إسرائيل على اعتبار أن ذلك يمثل التزاماً دينياً، وبالتالي يعاقب أي سياسي لا يبدي التزاماً كافياً وواضحاً بدعم إسرائيل[٤].

---

(١) القاضي تميم، الأصولية الهندوسية، موقع العقيدة والحياة، ٩-٧-٢٠١١،
http://www.al-aqidah.com/?aid=show&uid=64xnrjzo

(٢) الدين والسياسة في أمريكا، تقرير واشنطن عدد ٧٩، موقع الشيرازي، ١٠-٧-٢٠١١،
http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/211.htm

(٣) المرجع السابق.

(٤) يوسف الحسن، البُعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص ١٨٦.

وبناءً على ما تقدم من نتائج فإننا نقدم التوصيات التالية:

أولا توصيات عامة:

١. إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول الحالة الدينية في إسرائيل وتداعياتها الاستراتيجية على مختلف الصعد.

٢. استكمال دراسة التيار الديني الصهيوني، لملاحقة مظاهر تأثيره على دوائر صنع القرار في إسرائيل، إلى جانب تسليط الأضواء على قضايا لم نتمكن من التوسع فيها، مثل تأثير تعاظم هذا التيار على الواقع الاجتماعي داخل إسرائيل.

٣. محاولة حصر الأبحاث والدراسات والكتب التي أنجزت من قبل الباحثين الإسرائيليين وتناولت الحالة الدينية اليهودية في إسرائيل، وترجمتها إلى العربية من أجل تعميق فهم الباحثين العرب للبيئة الداخلية للتيار الديني في إسرائيل.

٤. الاهتمام بتعميق الفهم بالشأن الإسرائيلي على أسس علمية معرفية منهجية، بدلاً من الاستلاب لمنهج التهوين الذي يؤدي إلى تحلل الأمة من الأخذ بأسباب النصر في مواجهة هذا الكيان، أو منهج التهويل الذي يزرع اليأس في نفوس أبناء الأمة.

ثانياً توصيات خاصة:

توصيات للدول العربية:

١. العمل على توفير حماية للشعب الفلسطيني، إذ إن هذا الشعب يتعرض لخطة إبادة ممنهجة من قبل إسرائيل، سيما في ظل تعاظم تأثير التيار الديني الصهيوني الذي لا يبدي أي احترام للقيم العالمية.

٢. ضرورة سعي الدول العربية لمراكمة جميع أسباب القوة، وعلى رأسها القوة العسكرية لردع إسرائيل عن استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الشعوب العربية، كما يدعو لذلك صراحة قادة وأنصار التيار الديني الصهيوني، من هنا فإنه من الأهمية بمكان أن تتجه الدول العربية إلى تطوير الأسلحة النوية لقمع شهوة الإبادة المتقدة لدى الصهاينة، وتوفير متطلبات ذلك، وتحديداً الاستثمار في مجال البحث العلمي الذي يضمن تحقيق هذا الهدف.

٣. عدم الرهان على تحقيق تسوية سياسية للصراع مع إسرائيليين في ظل انزياح المجتمع الإسرائيلي على هذا النحو من التطرف.

٤. تقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال على اعتبار أنها رأس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني.

٥. تقديم الدعم المادي للفلسطينيين وتعزيز صمودهم في أرضهم، وقطع الطريق على كل المخططات الهادفة لطردهم من أرضهم، والتي تعاظمت مع تزايد تأثير التيار الديني الصهيوني.

٦. التحرك في المحافل الدولية والأممية وفضح الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين، والعمل على فرض مقاطعة شاملة على إسرائيل لثنيها عن سلوكها العدواني ضد الفلسطينيين، وردعها عن توفير البيئة الداخلية التي تسمح بتواصل الاعتداءات عليهم.

٧. يتوجب على الدول العربية أن تستفيد من التجربة الإسرائيلية التي نجحت في إرساء نظام سياسي على الرغم من عنصريته تجاه الآخر، إلا أنه في المقابل ضمن منح حرية التنظيم السياسي لكل الفرقاء في الساحة الإسرائيلية، ولم يقم بإقصاء الأحزاب والحركات الدينية، كما هو الحال في الكثير من الدول في العالم العربي.

توصيات للجامعة العربية:

إن مواجهة إسرائيل تفرض على الأمة العربية تدشين بناء معرفي راسخ يصلح ليكون أساساً لمساعدة النخب الحاكمة في العالم العربي على اتخاذ القرارات بشأن هذا الكيان على أساس من المعرفة والدراية به، ومثل هذا البناء يتطلب:

١. رعاية مشروع لإقامة مراكز أبحاث متخصصة في الشأن الإسرائيلي في العالم العربي، فلا يعقل أن تحتضن إسرائيل العشرات من مراكز البحث المتخصصة في الشؤون العربية والإسلامية، في حين لا يوجد الا مركز واحد متخصص في الشأن الإسرائيلي وذو إمكانيات متواضعة، مع التشديد على البون الشاسع بين الإمكانات المادية والديموغرافية بين إسرائيل والعالم العربي.

٢. التوسع في إقامة مراكز ترجمة عن العبرية إلى العربية بناءً على أساس منهجي لمتابعة ما يصدر عن دور النشر الإسرائيلية، حيث إن هذا يمثل متطلباً أساسياً لإقامة البناء المعرفي المنشود.

٣. العمل على فضح مظاهر التحريض على العنصرية داخل إسرائيل من خلال إقامة مراكز لرصد هذه المظاهر وإطلاع العالم عليها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

-أحمد، محمد خليفة، **تاريخ الديانة اليهودية**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨.

-باجويت، غاي، **الصهيونية والامبريالية**، في «الصهيونية حركة عنصرية»، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧.

-بشير، نبيه، **جدلية الديني السياسي في إسرائيل- حركة شاس كحالة دراسية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦.

-بيليد، يوآف، **شاس والمكانة الدينية لليهود الشرقيين**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣.

-تيماشيف، نيقولا، «**نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**»، ترجمة محمود عودة و(آخرين)، القاهرة، دار المعارف، ط:١ ،١٩٧٠.

-الجبوري، حامد، **التناقض في التوراة وأثره في الأعمال السلبية لليهود**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧.

-جريس، صبري، **تاريخ الصهيونية (١٨٦٢-١٩٤٨)**،الجزء الأول، ط٢، بيروت، منظمة التحرير- مركز الأبحاث،١٩٨١.

-الحاج ماجد، «**الشتات الروسي في إسرائيل**»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

-الحصري، ساطع، **أبحاث مختارة في القومية العربية- سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

-حنفي، عبد المنعم، **موسوعة فلاسفة ومتصوفة اليهود** ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.

-الحوت، بيان، **فلسطين القضية الشعب الحضارة، التاريخ السياسي من عصر الكنعانيين حتى القرن العشرين**، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر،١٩٩١.

-حيدر، عزيز، **التربية والتعليم والبحث العلمي**، في كميل منصور (محرر): «**دليل إسرائيل عام ٢٠٠٤**»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥.

-حيدر، عزيز، «**التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل - دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية**»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥.

-دلال، مروان، **قضاء إسرائيلي، تاريخ سجالات وحدود**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

-الدويك، عبد الغفار، **الحالة الدينية في إسرائيل- دراسة تحليلية في طبيعة العلاقة بين الدين والدولة**، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٤.

-روبنشتاين، داني، **غوش ايمونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية**، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣.

-روهلنج، د، لوران، شارل، **الكنز المرصود في قواعد التلمود**، ترجمة يوسف نصر الله، القاهرة، مكتبة النافذة، ٢٠٠٣.

-ريان، جوزف، **الصهيونية واليهود واليهودية**، في: الصهيونية حركة عنصرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧.

-ستيفان، غورانوف، **العنصرية مبدأ أساسي في الصهيونية**، في «الصهيونية حركة عنصرية»، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

- سبيرسكي،شلومو، **عبء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة**، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩.
- سلطاني، نمر، **إسرائيل والأقلية الفلسطينية**، حيفا، مدى الكرمل، ٢٠٠٣.
- سيغف، توم، **الإسرائيليون الأوائل١٩٤٩**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،١٩٨٦.
- شاحاك، إسرائيل، «**الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**»، ترجمة حسن خضر، القاهرة، سينا للنشر، ط١، ١٩٩٤.
- شاحاك، إسرائيل، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة ٣٠٠٠ عام**، ترجمة: رضى سليمان، بيروت، شركة المطبوعات والنشر،١٩٩٧.
- شاحاك، إسرائيل، ميزفينسكي، نورتون، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة محمود الفقعاوي، خانيونس (فلسطين)، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- شطريت، سامي «**النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل ١٩٤٨-٢٠٠٣**»، ترجمة سعيد عياد، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٤.
- الشقاقي، خليل، «**مسيرة مترددة نحو الاعتدال وموقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من السلام ١٩٨٠-٢٠٠١**»، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٢.
- شلحت،أنطوان، **إسرائيل ديموقراطية شكلية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣.
- شلحت، أنطوان، قسوم، مفيد، **الدولة اليهودية فوق أي حقوق- قراءة عامة في ردات الفعل الإسرائيلية**، في خليل نخلة (محرر): «**مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل**»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

-شوفاني، إلياس، **نظام الحكم**، في كميل منصور (محرر): **دليل إسرائيل عام ٢٠٠٤**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥.

-شومر، توفيق، **الصراع في إسرائيل**، غزة، دار فلسطين للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

-شيلغ، يائير، **المتدينون الجدد، نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل**، ترجمة سعيد عياش، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٢.

-سوسة، أحمد، **دراسات في اليهودية والصهيونية**، عمان، دار الأمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

-صفدية، أيرز ويفتاحيل، وأورن يفتاحيل، «**اليهود الشرقيون والمكان..... نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير**»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣.

-صايغ، أنيس، **الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، ترجمة لطفي العابد وموسى عنتر، م.ت.ف. مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٠**.

-طعيمة، صابر، **تاريخ اليهود العام**، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١.

-عبد الله، هاني، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٨١.

-عايش، سائد، اليهودية الأرثوذكسية، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٨.

-عبد الواحد، علي، **الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام**، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٦٤.

-عصبة، خالد، «**جهاز التعليم في إسرائيل**»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦.

-علي، جلال الدين، **الصراع الداخلي في إسرائيل**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

- غانم، أسعد، مصطفى، مهند، **الفلسطينيون في إسرائيل- سياسة الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٤

- غانم،أسعد، «**الهامشيون في إسرائيل، تحدي الهيمنة الإشكنازية**»، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥.

- القثامي، هند، **أثر عقيدة اليهود في موقفهم من الأمم الأخرى**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٠.

- كليستر، آرثر، «**القبيلة الثالثة عشر ويهود اليوم**»، ترجمة أحمد نجيب هاشم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩١.

- ماضي، عبد الفتاح، **الدين والسياسة في إسرائيل**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

- مسعد، بولس، **همجية التعاليم الصهيونية**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٦٩.

- المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤.

- المسيري، عبد الوهاب، «**موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**»، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٩.

- المسيري، عبد الوهاب، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.

- المسيري، عبد الوهاب،**في الخطاب والمصطلح الصهيوني - دراسة نظرية وتطبيقية**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

- معتوق، فردرك، **معجم العلوم الاجتماعية**، بيروت، أكاديميا، ١٩٩٨.

- المقريزي، تقي الدين، «**تاريخ اليهود وآثارهم في مصر**»، دراسة وتحقيق: عبد المجيد ذياب، القاهرة، دار الفضيلة، ١٩٩٧.

-النعامي، صالح، «**العسكر والصحافة في إسرائيل**»، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.

-النعامي، صالح، **على خطا اسدوم - إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد**»، العين (الإمارات العربية)، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١١.

-نوبيرغير، جي، الفرق **بين اليهودية والصهيونية**، في «الصهيونية حركة عنصرية»، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

-هيهان، عمونائيل، **في عقر دار التطرف اليهودي في فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم (٨٣٧)، ١٩٩٩.

-يوسف الحسن، **البُعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

ثانياً: المراجع العبرية:

- إلدار، عكيفا، زيطيل، عديت، **سادة الأرض- إسرائيل والمستوطنين ١٩٦٧-٢٠٠٤** (أدوني هآرتس- يسرائيل فهمتنحليم ١٩٦٧-٢٠٠٤)، تل أبيب (إسرائيل)، مؤسسة النشر دبير، ٢٠٠٥.

- إيزنشتطاط، شموئيل وليسك، موشيه، الصهيونية والعودة إلى التاريخ، (هتسيونوت فهحزرا لهستوريا)، القدس، منشورات بن تسفي، ١٩٩٩.

- بارغال، يغال، الوطن والجغرافيا (موليدت فجيوجرافيا)، تل أبيب (إسرائيل)، دار النشر عام عوفيد، ١٩٩٣.

- باوم بناي، روني ، «**حركة حريدية صهيونية؟**» (تنوعا حريديت تسيونيت)، في يوآف بيلد (محرر)، «شاس: تحدي الماهية الإسرائيلية»، (شاس: لهتجروت بهاهوت هيسرائيليت «، تل أبيب، مسكال، ٢٠٠١.

- بن عامي، شلومو، **جبهة بدون عمق- مسيرة حول حدود عملية السلام** (حزيت بلي عورف مساع إل جبولوت تعليخ هشلوم)، تل أبيب، إصدار يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٤.

- بيلين، يوسي، **لمس السلام** (لجعت بشالوم)، تل أبيب، منشورات هكيبوتس همؤحاد، ٢٠٠٥.

- جينوسار، بنحاس، برئيلي، آفي، **الصهيونية والسجال المعاصر**» (هتسيونوت بولموس بين زمنينو)، بئر السبع- إسرائيل، جامعة بن غوريون، ١٩٩٦.

- ديان، آرييه، **النبع المتدفق، قصة حركة شاس** (همعيان هشوكيك سيبورا شل تنوعات شاس)، القدس، كيتر، ١٩٩٩.

- راهط، مناحيم، **شاس- الروح والقوة** (شاس - هروح فهكوح)، تل أبيب، ألفا تكشورت، ١٩٩٨.

- رعنان تسفي، «**جوش إيمونيم**»، تل أبيب، مكتبة هبوعليم، ١٩٨٠.
- روبنشتاين، أمنون، **لنكن شعباً حراً**، (لهيوت عام حوفشي)، تل أبيب، دار شوكن، ١٩٧٧.
- زئيفي،عام «**الصهيونية الدينية والتربية الرسمية الدينية- إلى أين**» (هتسيونيت هدتيت فحينوخ هدتي مملختي- لآين)، تل أبيب، المركز التكنلوجي التربوي، ١٩٩٨.
- سموحا، سامي، **الأمة قبل الدولة** (هأوما لفني همدينا)، في: يوسيف دافيد (محرر)، «دولة إسرائيل: بين يهودية وديموقراطية» (مدينات يسرائيل: بين يهودوت لديموكراتيا)، القدس المحتلة، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠.
- سميث، موشيه، **الصراع حول جعل قيم اليهودية في إسرائيل مؤسساتية** (هكونفليكت عل ميسود عيرخي هيهدوت بمدينات يسرائيل)، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية (معهد إليعازر كابلان)، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٧٩.
- سوئين، دان، **من دولة رفاه إلى داروينية اجتماعية** (مي مدينات هارفحا عد داروينزم حيفراتي)، القدس، مجناس، ٢٠٠٥.
- سولدفير، تسفي، **ملاحظات على خطة نتنياهو لإصلاح النظام الضريبي وعلى معسكر اليسار** (هعروت عل توخنيت نتنياهو لرفورما بماس فعل هسمول) في نفابيكا تسيون (محرر): **مارثون ردود وبدائل للخطة الاقتصادية**» (مارتون تجوفوت فألترنتيفوت لهتوخنيت هكلكليت)، القدس، مركز العدالة الاجتماعية والديموقراطية، ٢٠٠٣.
- شترين، يدديا، **الفتاوى الدينية في القضايا السياسية** (بسيكوت هلخا بشألوت مدينيوت)، القدس المحتلة، المركز الإسرائيلي للديموقراطية، ١٩٩٩.
- شلمون، يوسيف، **الدين القومية في حركة العمل** (دات فلئوميوت بتنوعات هعفوداه)، في: بنحاس جينوسار وآبي برئيلي (محرران): **الصهيونية، سجال معاصر** «(هتسيونوت بولموس بن زمنينو)، بئر السبع، جامعة «بن غوريون»، ١٩٩٦.

-شيرانسكي، بنيامين، **التعليم الحريدي- تراث سيناء في عهدنا (هحينوخ هحريدي- موريشت سيناي بزمنينو)**، في إليعاد بيليد(محرر): خمسين عاماً على تأسيس جهاز التعليم في إسرائيل» (حمشيم شنا عل معريخت هحينوخ بيسرائيل)، القدس المحتلة، وزارة التعليم في إسرائيل، ١٩٩٧.

-غابيزون، روت، **الديموقراطية واليهودية بين تحليل مفاهيمي ونقاش جماهيري(ديموكراتيا فيهدوت بين نيتوحم موساجي لديون تسيبوري** في يوسيف دافيد (محرر): **دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية**، (مدينات يسرائيل بين يهودوت فديموكراتيا)،القدس، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠.

-غازيت، شلومو، **فجأة أصبحنا في ورطة**» (بتؤوم بملكودت)، تل أبيب- إسرائيل، دار النشر زمورا بيتان، ١٩٩٩.

-كاتس، حاييم، **القومية اليهودية- مقالات وأبحاث**، (لئوميوت يهدوديت- ماسوت فمحكاريم)، القدس، المكتبة الصهيونية، ١٩٧٩.

-كاشير، آسيا، **دولة اليهود الديموقراطية**، (مدينات هيهوديم هدموكراتيت)، في يوسيف دافيد (محرر): دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية، (مدينات يسرائيل بين يهودوت فديموكراتيا)، القدس، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠.

-لاكوير، زئيف، **تاريخ الصهيونية**، القدس، دار شوكن، ١٩٧٧.

-ليفي، أمنون «**الحريديم**»، (هحرديم)، القدس، كيتر، ١٩٨٨.

-مارجولين، رون، **دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية**، القدس، ماجناس، ١٩٩٨.

-نويبرغر، بنيامين، **ديموقراطية بأربعة عيوب** (ديموكراتيا عم أربع كتميم)، في يوسيف دافيد (محرر): **دولة إسرائيل بين اليهودية والديموقراطية** (مدينات يسرائيل بين يهودوت فديموكراتيا)، القدس، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٠.

-هرمان، تمار، يعار، إفرايم، **حمائمية شاس: وهم وواقع** (هيونيوت شل شاس: هدميون فهمتسيئوت)، في «يوآف بيلد (محرر): **شاس: تحدي الماهية الإسرائيلية** (شاس: لهتجروت بهاهوت هيسرائيليت)، تل أبيب، مسكال، ٢٠٠١.

-هنغبي، موشيه، **«حرية الصحافة في إسرائيل»** (حوفيش هعيتونوت بيسرائيل)، القدس المحتلة، مركز القدس لدراسات إسرائيل،١٩٩٥.

-هيركابي، يهوشوفات، **ساعة إسرائيل المصيرية** (شعات يسرائيل هجوراليت)، تل أبيب، كيتر، ١٩٨٨.

ثالثاً: مجلات وفصليات:

-آرئيل، شلومو، التجربة الإسرائيلية- اليهودية، **قضايا إسرائيلية، مجلد ٤**، عدد١٦، ٢٠٠٤.

-إغبارية، مصطفى، «الإسرائيليون وانتفاضة القدس والأقصى بعد أربع سنوات»، **قضايا إسرائيلية، مجلد ٥**، عدد ١٧-١٨، ٢٠٠٥.

-باروخ، كمرلنغ، «الثابت والمتحول في المجتمع والثقافة الإسرائيلية»، **قضايا إسرائيلية**، عدد ٣، ٢٠٠١، ص ٤-١٣.

-بيدهتسور، رؤفين، ثقافة الأمن الإسرائيلية ومصادرها، وتأثيرها على الديموقراطية الإسرائيلية، (تربوت هبيطحون هيسرائيليت، مكورتيها فشبعتا على هديموكراتيا هيسرائيليت)، **فصلية «بوبوليتيكا»**، عدد ٤٦، مايو، ٢٠٠٢.

-بيري، يورام، «النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟»، **قضايا إسرائيلية، مجلد ٧**، عدد ٢٨، ٢٠٠٧.

-حسان، كمال، المدرسة التلمودية: اليشيفاه ومكانتها في الدولة والمجتمع الإسرائيلي، **قضايا إسرائيلية، مجلد٧**، عدد ٢٥، ٢٠٠٧.

-خليفة، أحمد، الأحزاب الدينية، القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٠، ربيع ١٩٩٢.

-ديان، آرييه، «ماذا تعلمت في شاس اليوم؟ جهاز التعليم في شاس» (ما لمدت بشاس هيوم؟ معريخت هحينوخ شل شاس)، **مجلة «صدى التربية» (هد هحينوخ)**، إصدار نقابة المعلمين العامة في إسرائيل، عدد١٥، فبراير ١٩٩٨.

-شحادة، إمطانس، ٤٠ عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام، **قضايا إسرائيلية**، مجلد ٧، عدد٢٠٠٧،٢٧.

-شراب، ناجي، دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل، **قضايا إسرائيلية**، عدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣.

-شنهاف، يهودا، كيف تحول الشرقيون إلى متدينين وصهاينة، **قضايا إسرائيلية**، مجلد٤، عدد١٦، خريف ٢٠٠٤.

-ضاهر، بلال، المجموعات الاستيطانية المتطرفة ليست هامشية، **قضايا إسرائيلية**، مجلد٨، عدد ٣١-٣٢، ٢٠٠٨.

-عزيز،حيدر، ظاهرة اليشيفوت (المدارس الدينية القومية): نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية»، **قضايا إسرائيلية**، مجلد٢، عدد٨، خريف ٢٠٠٢.

-علي، نهاد، الأصولية الدينية اليهودية، **قضايا إسرائيلية**، مجلد٧، عدد٢٥، ٢٠٠٧.

-غانم، أسعد، شلحت، أنطوان، مواقف السكان اليهود في إسرائيل إزاء مواضيع مختلفة متعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، **قضايا إسرائيلية**، مجلد٥، عدد ١٩، ٢٠٠٥، ص١٧-٣٦.

-غرينبرغ، ليف، عن السلام والديموقراطية والاغتيال السياسي في إسرائيل، **قضايا إسرائيلية**، عدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣.

-كلير، ديانا، التربية والأيدلوجيا: جهاز التعليم الديني الرسمي (هحينوخ فهإيدولوجيا: معريخت هحينوخ هدتي مملختي)، ورقة مقدمة في مؤتمر أبحاث التربية، ١٥-٤-١٩٩٣، جامعة حيفا، مجلة قسم التربية، مجلد١ .

-لوتان، ياعيل، الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى، **قضايا إسرائيلية**، مجلد ٤، عدد١٣، شتاء ٢٠٠٤.

-مصطفى، مهند، انتخابات ٢٠٠٦: انهيار حركة شينوي، **قضايا إسرائيلية**، مجلد ٦، عدد٢٢، ٢٠٠٦.

-منصور، جوني، أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان، **قضايا إسرائيلية**، مجلد ٤، عدد ١٦.

-نورئيلي، بيني، «اليهود العرب غرباء في الحيز الإسرائيلي، اللد، ١٩٥٠-١٩٥٩ نموذجاً»، **قضايا إسرائيلية**، مجلد٦، عدد ٢١، شتاء ٢٠٠٦.

-ياهف، دان، هل إسرائيل دولة ديموقراطية، **قضايا إسرائيلية**، عدد ٢٤، مجلد٦، ٢٠٠٦.

رابعاً: مقابلات:

-أندراوس، زهير، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ١٣-٩-٢٠١١، الساعة الواحدة بعد الظهر.

-التفكجي، خليل، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٢٢-٦-٢٠١١، الساعة العاشرة والربع صباحاً.

-جرايسي، برهوم، (مقابلة عبر الهاتف) في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٢١-٩-٢٠١١، الساعة العاشرة والربع صباحاً.

-جوني منصور، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ١٢-٦-٢-١١، الساعة الثانية عشرة، وعشر دقائق ظهراً.

-حيدر عزيز، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٧-٩ -٢٠١١، الساعة الخامسة والربع مساءاً.

-شلحت، أنطوان، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٤-٩-٢٠١١، الساعة الثانية عشر ظهراً.

-عواوده، وديع، (مقابلة عبر الهاتف) في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ١٢-٩-٢٠١١، الساعة الرابعة والربع مساءاً.

-محارب، محمود، (مقابلة عبر الهاتف) في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٨-٦-٢٠١١، الساعة الخامسة والنصف مساء.

-مصالحة،عمر، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٧-١٠-٢٠١١، الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

-مصطفى، مهند، (مقابلة عبر الهاتف)، في قبضة الحاخامات تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية، ٢٤-٩-٢٠١١، الساعة الرابعة مساءاً.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Anthony Gill. Rendering unto Caesar: The catholic church and the state in Latin America. Chicago: University of Shicago Press,1998.
- Callon, C.ed., Social Theory and the political identity.Oxford:Blackwell, 1994.
- Hechter Michael, Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1563-1966, London: Routledge and Kegan Pau.
- Mended Ernest,» Late Capitalism «, London, new left book,1975
- Staithis Kalyvass, The Rise of the Christian Democracy in Europe, in EVA BELLIN.FAITH IN POLITICS-New Trends in the`study of Religion and Politics, in Project MUSE Scholary journal
- Swidler Anne, Culture in action: Symbpls and Strategies, American Socialogical Review, Vol. 51.
- Tarrow,Sidney, social monement and action frames, Boulder, Co westview press. 1992

سادساً: الصحف:

- الشرق الأوسط اللندنية.
- معاريف
- هآرتس
- هتسوفيه
- يديعوت أحرنوت.

سابعاً: مواقع الإنترنت:

- موقع موقع الباحث برهوم جرايسي :
- http://www.barhom.com
- الجزيرة نت:
- http//:www.aljazeera.net/
- موقع الصحافي والباحث صالح النعامي:
- www.naamy.net
- صحيفة الشرق الأوسط:
- http//:www.aawsat.com
- صحيفة معاريف:
- http//:www.nrg.co.i
- صحيفة هارتس:
- http//:www.haaretz.co.il/
- صحيفة هتسوفيه:
- http//:www.hazofe.co.il

- صحيفة يديعوت أحرنوت:
- http://www.ynet.co.il
- الكنيست الإسرائيلي:
- http//:www.knesset.gov.il
- المركز الإسرائيلي للديموقراطية:
- http://www.idi.org.il/Pages/Home_Page.aspx

فهرس المحتويات

في قبضة الحاخامات

هذا الكتاب تسليطُ للضوء على العوامل والتحولات التي سمحت بتعاظم التيار الديني الصهيوني على صنع القرار الإسرائيلي، وهو في الوقت نفسه محاولةُ لرصد آثار تعاظم دور التيار الديني الصهيوني على الواقع الإسرائيلي الداخلي، وعلى الإقليم في الوقت الحاضر، واستشراف المزيد منها في المستقبل.

مركز البحوث والدراسات

@/albayan31

/albayanMag

مكتب مجلة البيان
ص.ب 26970 - الرياض - 11496
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : 00966114546868